

كتاب

الأحكام السلطانية

و

الولايات الدينية

تأليف

أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي

(ت. ٤٥٠ هـ)

مختصر

الكتاب (أحمد مبارك البغدادي)

جامعة الكويت - قسم العلوم السياسية

كافة حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى  
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

الناشر

مكتبة دار ابن قتيبة - الكويت  
ص. ب: ٥٩٦ الفربوس ت: ٢٦٥٨١٨٧  
الرمز البريدي 29355 الفربوس

## تمهيد :

الحمد لله نستعينه ونستعديه وبعد.

إن كتاب « الأحكام السلطانية والولايات الدينية » لأبي الحسن الماوردي ( ت ٤٥٠ هـ ) من المؤلفات الإسلامية العلمية التي تستحق اهتماماً جازاً من قبل علماء الإسلام وأهل ذلك . أن الكتاب يقدم بين طياته منهجاً علمياً وعملياً للكيفية التي يجب أن تُدار بها حياة المسلمين في المجتمع الإسلامي للمحاكم والمحكوم على حدٍّ سواء اعتماداً على ما جاء به الشرع الحنيف . وليس من المبالغة القول أن الصحة الإسلامية التي أخذت تفرض نفسها على المجتمعات العربية المعاصرة بحاجة ماسة إلى مثل هذا المنهج الشرعي الذي لا يزال أملاً نابضاً بالحياة في عروق الأئمة الإسلامية على الرغم من حالة الشتات والضباع الفكري التي يكتنف العالم الإسلامي المعاصر .

قد يتساءل البعض - بحسن نية أو بغيرها - هل يصلح فكر القرن الخامس الهجري لحياة القرن العشرين الميلادي ؟ لذلك حرصنا على أن نكون نقطة البداية في هذا التحقيق بمحاولة الإجابة على هذا السؤال . وذلك من خلال محاولة تبيان الأهمية المعاصرة لجوهر الأحكام السلطانية وما يتعلق بها من تفصيلات . الجوهر هو أن تقوم الحياة على الشريعة الإسلامية ، في حين تأتي الأحكام الصادرة من السلطة تأسيماً على القاعدة محققة المطلوب شرعاً في معاملات المجتمع الإسلامي .

يقرر الماوردي في نهاية كتابه قاعدة جد هامة مفادها أنه [ ليس إذا وقع الإخلال بقاعدة سقط حكمها ] . فغياب أغلب الأحكام الشرعية في حياة المسلمين في العصر الراهن ليس حجة دالة على عدم صلاحية الإسلام لإدارة هذه الحياة . وحيث إن التاريخ الحديث قد أثبت - وبصورة قاطعة - فشل نظريات الفكر الغربي وعلى جميع المستويات ، فقد أصبح من الطبيعي أن يقبل الناس على الإسلام - وهو المصدر الطبيعي - للبحث عن الحلول للمشكلات التي يعيشونها . لذلك نقول إن ما طرحه الماوردي قبل ألف عام يصلح للمجتمعات العربية المعاصرة . وعلى

عليها الإسلام مهمة تحديث هذه الأفكار كما سنشرح لاحقا إن شاء الله في معرض إجابتنا على السؤال الذي طرحناه آنفا.

إن تحقيق كتاب « الأحكام السلطانية والولايات الدينية » جاء بعد معايشتي للكتاب عشر سنوات كاملة، طالبا ومعلما. الأولى من خلال دراستي لنيل درجة الدكتوراه، والثانية من خلال تدريس موضوع الفكر السياسي الإسلامي بجامعة الكويت. وعلى الرغم من الشهرة الواسعة التي نالها الكتاب منذ عام ١٨٥٣هـ، حين قام المستشرق الألماني إنجر ENGER بنشره، إضافة إلى ترجمته إلى اللغتين الألمانية والفرنسية، إلا أن الكتاب ظل بعيدا عن أي تحقيق أكاديمي لمحتواه العلمي. ويصعب أن يصدق الإنسان أن كتابا طبع العديد من المرات، لم تحقق له حتى المراجعة المطبعية المبدئية، مما نتج عنه كثرة الأخطاء المطبعية في جميع النسخ المطبوعة. وفي منتصف السبعينات قامت الدكتورة دارلين May، بترجمة إحدى النسخ المطبوعة من كتاب « الأحكام السلطانية » إلى اللغة الانجليزية مع تحقيق غير واثق، وتقدمت به لنيل درجة الدكتوراه من جامعة انديانا - بلومفغتون. ولم تُنشر هذه الترجمة إلى الآن. لذلك سعيي لتحقيق الكتاب وفق منهج علمي لكي يظهر النص الأصلي أقرب ما يكون إلى الصحة والصواب اعتمادا على ثلاث مخطوطات وفق ما استحدثت عنه في منهج التحقيق.

وأخـر دعـوانـا أن الحمد لله رب العالمين

## منهج التحقيق :

### النسخ المعتمدة في التحقيق :

١ - نسخة مطبوعة عام ١٩٧٣ ، وهي الطبعة الثالثة ، وقام بالطباعة « شركة مكتبة ومطبعة الباب الحلي وأولاده » مصر . وقد طُبِع الكتاب بإشراف لجنة تصحيح خاصة بالشركة وعليه لم يعد ممكنا معرفة اسم الناسخ ، وإن أمكن القول إن العمل قد تم من خلال القيام بعملية مقارنة بين النسخ المطبوعة من الكتاب في الأعوام السابقة لعام ١٩٧٣ ، مع بعض المخطوطات أو تنف منها لكتاب « الأحكام السلطانية » والموجودة بالأزهر ، دون أن يكلف الناسخ نفسه أو لجنة التصحيح عناء إرفاق صور ورققات هذه المخطوطات . كذلك جاءت النسخة المطبوعة بدون تصحيح للأخطاء المطبعية الواردة في ثنايا الكتاب . كما توجد في الكتاب بعض العبارات والألفاظ غير المفهومة . وقد فمنا بتصحيحها عند تحقيق النص وإيرادها على الوجه الصحيح . والكتاب يقع في ٢٥٩ صفحة ، إضافة إلى مقام به الناسخ من وضع فهرس تفصيلي يتضمن عناوين الأبواب والفصول الواردة في النص . هذا وقد رمزنا إلى هذه النسخة عند المقارنة بالرمز (ط) .

٢ - المخطوطة الأولى : يعود تاريخها إلى القرون الخامس الهجري . وهو القرن الذي توفي فيه الماوردي . وقد جاء هذا التاريخ وفقا لتقديرات مكتبة شيستر بيتي CHESTER BEATTY . وتكمن أهمية هذه المخطوطة إلى أن بعض ورققات المخطوطة قد كُتبت بخط الماوردي نفسه . وبالفعل توجد في المخطوطة الورقات ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٦ - ٥٢ ، قد كُتبت بخط مخالف لخط المخطوطة ، وغير منقط . ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه الورقات تتكرر دون أن نعرف سببا لذلك .

أما خط الناسخ فيتم بالوضوح بشكل عام . ولكن يلاحظ أن المخطوطة قد سقط

منها الفصول التسعة الأولى، حيث إن أول ورقة فيها تمثل آخر ما جاء في الباب التاسع ثم يأتي بعد ذلك الباب العاشر. كذلك من عيوب هذه المخطوطة كثرة الصفحات البيضاء وتكرار بعض الصفحات دون أن يؤثر على وحدة الموضوع ذلك أن الصفحات البيضاء لا تمثل اقتطاعاً من النص. كما توجد ورقات مبلّية بالأنشطة والملاحظات الجانبية مما شكّل بعض الصعوبة عند القراءة، وقد تلافى النسخ ذلك بتكرار نسخ هذه الورقات. هذا وقد رمزنا إلى هذه المخطوطة عند المقارنة بالرمز (م).

وأخيراً نشير إلى أن هذه المخطوطة موجودة بصورة ميكروفيلم تحت رقم ٤٩٠٣ من فهرس مكتبة شيستر بيتي في مكتبة المخطوطات بجامعة الكويت. والمخطوطة تتكون من ١٠٣ ورقة، بمقاس ٢١×١٥,٧ سم.

٢ - المخطوطة الثانية : وقد حصلنا عليها أيضاً من مكتبة المخطوطات بجامعة الكويت. مكتبة شيستر بيتي، ميكروفيلم رقم ٥٠٨٥. ويعود تاريخ هذه المخطوطة إلى الرابع عشر من ذي الحجة لسنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة، أي القرن التاسع الهجري، بخط الناسخ الحنفي علي ابن محمد الحنفي الذي ذُيل خاتمة المخطوطة بقوله : « وقع الفراغ من نسخ هذا الكتاب المبارك برسم مولانا أفضى الفضل شرف الدين قناسم الشهر بنسبه الكريم بابن الخواجا الصابوني. . . . . » . وتتكون المخطوطة من ١٤٦ ورقة، بمقاس ١٨×٢٤ سم، وهي بخط واضح وجميل، سهل القراءة، ومتكاملة بصورة عامة إذا ما قورنت بغيرها، وإن كانت لا تخلو من بعض العيوب مثل سقوط بعض الفقرات أو الكلمات، وقد سُدّ ذلك النقص عند المقارنة.

هذا وقد رمزنا إلى هذه المخطوطة عند المقارنة بالرمز (ح)، واعتبرناها الأصل الذي تقوم عليه عملية التحقيق.

٣ - المخطوطة الثالثة : وقد حصلنا عليها من معهد المخطوطات العربية، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وقد تفضل مدير المعهد - مشكوراً - بإعفائنا من رسوم التصوير. ومصدر التصوير كما هو مذكور في الميكروفيلم، مكتبة الأحماف للمخطوطات بتريم (مجموعة الـ بحى). وقد كُتبت المخطوطة بخط واضح وإن كانت تنقص من آخرها بمقدار صفحة مما فُوت علينا معرفة اسم الناسخ حيث جرت عادة النساخ تدوين تاريخ فراغهم من النسخ واسمهم. ويُستدل من المخطوطة أن الناسخ قد اعتمد على مخطوطة

ناقصة حيث يذكر في الزاوية اليمنى في آخر ورقة ( وهذا ما وجدنا في الأصل والله أعلم  
بالباقى سبعة أسطر ) .

ولعل اسوأ ما في هذه المخطوطة سقوط الكثير من الفقرات والكلمات والعبارات ، وأحيانا  
توجد فقرات يتداخل بعضها مع بعض ، وأحيانا أخرى توجد فقرات متصلة ولكنها مختلفة  
الموضوع ، مما يدل على أحد أمرين . إما أن النسخة التي اعتمد عليها الناسخ غير واضحة مما  
دفعه إلى القيام بذلك من دمج وإسقاط لفقرات المخطوطة . أو أن الناسخ كان كثير السهو عند  
النقل .

هذا ويعود تاريخ المخطوطة إلى القرن الثالث عشر الهجري ، وبالتحديد إلى عام  
١٢٥٣ هـ . وهي تتكون من ١١٣ ورقة بمقاس ٢٣,٥ × ١٦,٥ سم .  
هذا وقد رمزنا إلى هذه المخطوطة عند المقارنة بالرمز (ت) .

وعليه تكون رموز النسخ التي استخدمت في هذا التحقيق كالتالي :

- |                      |  |
|----------------------|--|
| ١ . النسخة المطبوعة  | (ط)                                    |
| ٢ . المخطوطة الأولى  | (م)                                    |
| ٣ . المخطوطة الثانية | (ح) وهي الأصل الذي اعتمدناه للمقارنة . |
| ٤ . المخطوطة الثالثة | (ت)                                    |

هذا وقد ارفقنا نسخة مصورة لبعض ورقات كل نسخة وأشرنا إليها برمزها المقرر لها في  
المقارنة .

### عملية التحقيق :

أخذنا من النسخة (ح) الأصل المعتمد عليه في عملية المقارنة بين النسخ الأربعة . ويجب  
الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك لا يعني أن نسخة (ح) هي الصحيحة ، بقدر ما يعني ذلك أنها أكثر  
تكاملا من غيرها مع ما يشوبها من نقص . وما جاء في غير علمه من الألفاظ أو جاء ناقصا أو غير  
متطابق مع سياق النص فمنا بتعديله على ضوء ما هو متوافر في النسخ الثلاثة الأخرى ، وذلك  
من خلال ترجيح الأنسب والأقرب للمعنى في سياق النص . وعليه أصبح النص المحقق هو  
أقرب النصوص دقة وتصويبا في إطار النسخ التي تم الاعتماد عليها في عملية المقارنة ، مع  
ملاحظة انسجام جميع النسخ ووحدها في الموضوع والعبارات فقط . وحتى يتمكن القارئ

من معرفة ما هو ساقط من النص أو زائد فيه، أشرنا إليه في الحواشي وفقا لما هو وارد في كل مخطوطة أو النسخة المطبوعة من حيث النقص أو الزيادة، وبذلك تظهر الصورة واضحة بالنسبة لموقع الألفاظ والمعارف والفقرات في هذه النسخ. ونأمل أن يكون النص الذي دوناه أقرب النصوص إلى الصحة مما لو أخذت كل مخطوطة على حدة.

وحقاً يتمكن من توضيح الصورة نقدم المثال التالي :

قد يحدث أن تسقط كلمة من (ح) ولكنها واردة في النسخ الأخرى. فإذا كانت الكلمة مطابقة لسباق النص، فإننا نوردتها في صلب النص ونشير إلى ذلك في الحاشية إلى أن هذه الكلمة ساقطة من (ح). وإذا حدث أن سقطت فقرة طويلة كانت أو قصيرة أو سقطت عبارة في النسخة (ت) مثلاً، فإننا نضعها بين [ ] في النص ونشير إلى ذلك في الحاشية. وقد يحدث أحياناً أن تكون هناك جملة أو فقرة ناقصة من (ت) مثلاً، ولكن توجد كلمة داخل هذه الفقرة ساقطة من (م) مثلاً، فإننا نضعها بين قوسين ( )، فيأتي الشكل بالصورة التالية [( )]، ونظراً لكثرة النقص السائد في المخطوطات فقد حرصنا على إيراد كل زيادة ونقص في موضعه والإشارة إليه في الحواشي.

كذلك قمنا بتحقيق الأعلام ليس عن طريق الإشارة المبتسرة لاسم المرجع الذي يتعرض لصاحب الترجمة، بل أوردنا نبذة مختصرة عن تاريخ حياة صاحب الترجمة وأعماله ومصفاته إن وجدت. وفي هذا العمل لسنا سوى ناقلين لما هو وارد في موسوعة العلامة خير الدين الزكلي «الأعلام»، بمجلداته الثمانية بطبعتها الحديثة. وفي هذه الموسوعة غناء وكفاية لمن يريد الاطلاع على المبرزين في التاريخ العربي القديم والاسلامي والعصر الحديث. ومازاد عملنا على نقل هذه المعلومات بنصها إذا كانت قليلة أو بتقديمها مختصرة إذا كانت طويلة أكثر من اللازم. وما لم نجده في كتاب «الأعلام»، بحثنا عنه في المصادر التاريخية وكتب التراجم المشهورة. كذلك قمنا بتحقيق الآيات القرآنية من حيث الإشارة إلى رقمها والسورة التي توجد فيها، ونفس الأمر بالنسبة للأحاديث النبوية الشريفة حيث أشرنا إلى مصدر الحديث وما إذا كان موجوداً في المرجع بلفظه أو بنصه أو بالالتين، مع تجنب التعرض للرواية من حيث القوة والضعف اللهم إلا إذا كان مذكوراً ذلك في ترجمته. إنا الإشارة إلى ضعف الحديث وصحته أو كان موضوعاً وغير ذلك، فقد تعرضنا إليه في حدود ما وقع بين أيدينا من كتب الحديث التي تعرض لمثل هذا الأمر.



كما قمنا أيضاً بذكر تراجم الشعراء دون الإشارة إلى أبيات الشعر إذا كانت مجهولة للقائل . وكذلك الأمر بالنسبة للأماكن والمواقع فقد أوردناها في الحواشي تبعاً لأهميتها في النص . وأخيراً أوردنا شرحاً للمصطلحات والألفاظ المبهمة وغير المفهومة تسهيلاً للقارئ من جهة ، وحتى يأتي النص مفهوماً من جهة ثانية .

وفي ختام التحقيق أوردنا ملحقاً لاثبات أصالة المأوردي كمؤلف لكتاب الأحكام السلطانية ، ثم زدنا التحقيق بفهارس والأعلام ، والآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وآيات الشعر .

ولا يفوتني التقدم للأخ الأستاذ وليد عبدالقادر بالشكر الجزيل على ما بذله من جهد في تصحيح الأخطاء المطبعية والنحوية واللغوية مما ساعد على اظهار النص بصورة أفضل مما كان عليه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

## الأحكام السلطانية : نظرة معاصرة :

تروي لنا كتب التراث قولاً ينسب لعلي بن أبي طالب مفاده وأنه لا بد للناس من إمارة برّة كانت أم فاجرة . قيل له : قد عرفنا البرّة ، فما بال الفاجرة ؟ قال : تستوفى بها الحقوق ، وتقام بها الحدود ، سواء صحّ ذلك عن علي بن أبي طالب أو لم يصح ، فإن مدار حياة الناس منذ الأزل وإلى أن تقوم الساعة تدور حول هذين الأمرين ، حقوق ، وحدود . والسلطة هي وحدها القادرة في المجتمع على استخلاص الحقوق من منتصبها وردّها إلى أصحابها . وعلى إقامة الحدود ضد كل من تسوّّل له نفسه خرق الحقوق ، سواء كانت لله سبحانه ، أو للمباد ، أو لما هو مشترك بين الطرفين . لذلك قيل «إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن» فالسلطة القائمة على الشرع هي المحور الذي يدور عليه كتاب «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» .

كيف يمكن أن نستفيد من الموضوعات التي وردت في كتاب «الأحكام السلطانية» في العصر الراهن ؟ حتى نقدم إجابة واضحة على هذا السؤال لا بدّ من الاعتراف بأن هناك من الموضوعات ما سقط من حيائنا الحديثة مثل موضوع الرقيق وأحكامه ، والولاية على نقابة الأنساب التي يدّعيها الماوردي ، وكذلك الأحكام المتصلة بمفاهيم الغنيمة المحاصلة بعد الحرب مع الأعداء . ولكن ماعدا ذلك ، لا يزال حياً في المجتمعات ذات الأغلبية من المسلمين . وهذه الموضوعات ستظل في حياة الإنسان المسلم إلى أن تقوم الساعة ، لأنها أساس الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية والأخلاقية .

يرى كثير من الناس أن الخلافة قد سقطت من حياة المسلمين . ولكن إذا كان مصطلح الخلافة قد سقط ، هل سقطت السلطة ؟ إن سلطة الدولة المعاصرة تزداد يوماً بعد يوم ، وهي سلطة لها ضوابط في الشريعة مثل الصفات الواجب توافرها فيمن يتولى السلطة ، والمهام الواجب عليه القيام بها ، وكذلك الواجبات الملقاة على الشعب ، ولا يجب أن ننسى أهمية الدور الذي يقوم به أهل الحل والعقد من علماء الإسلام في إضمار السلطة . وكذلك الأمر بالنسبة للمهام الخاصة بوزير التفويض على وجه الخصوص لأنه يشبه إلى حد كبير منصب رئيس الوزراء في الوقت الراهن . ما الذي يمنع تطبيق ما ذكره الماوردي قبل ألف عام تقريباً على هذا المنصب من

جهة اشروط الراحة فيمن يتولى هذا المنصب، واجابات التي يجب عليه القيام بها تجاه الحاكم والمحكومين؟

قد يرى البعض أن مبدأ الجهاد لا يمكن له في حيات المعاصرة، وإن صح هذا بطرؤف القاهرة لتي نخطط بالأمة للإسلاميه، إلا أن ذلك لا يمنع من لاستعاده مما أورده الموردي في كيميه تدبير الحرب، والسبب للارمة لفائد لحيش، وكذبت ما يلزم الجنود وغيرها من الأمور التنظيميه اللازمه للشئون لعسكريه. ومن على ذلك ما يتصل بالكيفيه التي يجب عن السلطة أن تتسأها لموجه من يخرج عنها من أهل بيحي أو المحاريين أو قطع لطرق إذا كانت الدوله واسعة الأطراف.

هذا في مجال السياسة وفي مجال الاقتصاد أو الشؤون المالدته شعير أدق فإن الأحكام أكثر التصاقا بحياة المسلمين المعاصره من حيث الأنصه للارمة للإس والبقر في بلاد المسلمين ذات الثروه الجوابيه اكثيره كالسودن مثلاً وغيرها، وركلة لبرروع بلبلد لراعيه وركله المعادن على اختلاف أنواعها وزكاة الركار وغير ذلك مما يحتاجه لسظيم هذه الشؤون. وكذلك الأمر بالنسبه للكيفيه التي يجب على لدوله أن تتبعها لاستيعاء ونوزيع الأموال الفجاءه من الأفراد في صور الركلة والصدقات والخراج. أما الأحكام الخاصه بالإقطاع وإحياء الأرض لموات ودياء المنسحرحه من الأرض، فهي أمور لا تزال جاريه إلى يوم وتوصع ها الموانير المنظمه، ويحلب لهذا الأمر المنشارون على اختلاف تخصصاتهم، في حين تتوفر في الشريعه الإسلاميه الأحكام اللارمة لتنظيم ذلك

أما في مجال الحدود للزوال والسرعه والخمس وغيرها من الجرائم، فلقد أثبتت اواقع أن الفديون العربي قد أفسد أكثر مما أصلح وفي الإسلام من الإلزم ما يحرص على تسليم ابياعه من إقامة هذه الحدود على مرتكبيها، وترك بحكام سعة من الأمر بشعرك في مجال التعزير ولا خلاف أن تجهل هذه الحقيقه ما هو إلا نوع من مكافره المرفوضه.

وأخير أحكام الحسيه ومتساءل عن مدى حاجه المسلمين بعد أن فشت فيهم لكثير من العادات السيئه، إلى وظفئه المحتب لتحقيق ما أمر به أمة الإسلام وحدها من بين الأمم ووصفها بأنها أمة وسط لأنها نامر بالمعروف ونهى عن المنكر وما أكثر منكورات في عصره الراهن

سوف يقول البعض إن للمأوردي آراء متباينة للمذاهب الإسلامية الأربعة، فأينما نسع؟ وما من عاقل يرى في هذه الآراء ما يعيق تطبيق الشريعة الإسلامية، ذلك أن علماء الإسلام في كل قطر مؤهلين لاختيار أصح الآراء التي تتناسب مع ظروف المجتمع الذي يعيشونه. ففي النهاية تكون السيادة لأحكام الشريعة الإسلامية. وحتى نسد الباب في وحوه المشككين نُقر ما سيء في بدء أن الحاجة ماسة جدا بصياغة الأحكام السلطانية التي كتبها المأوردي، صياغة تتجلى فيها روح العصر، وهذه مهمة العلماء والمتخصصين وليست من مهام العوام أو قليلي العلم الذين لا تتوافر فيهم المؤهلات اللازمة لذلك من العلم بالقرآن والسنة والإجماع والقبيل ومعرفة اللغة العربية. كذلك قد يرى بعضهم أن ظروف العصر الراهن تحول دون تطبيق هذه الأحكام وذلك بسبب سيطرة الفكر العربي على نواحي الحياة في المجتمعات العربية. وفي رأي أن هناك أقوى الأسباب الداعية إلى العودة إلى الجذور التي انتلها الاستعمار من حيثها فالإسلام هو قدر المسلمين وهو أمر ليس هم فيه حيار، وقد أثبت التاريخ عقم لأفكار العربية من رأسمالية واشتركية لعلاج المشكلات التي تعني بها الأمة الإسلامية المشتتة في بقاع الأرض. وهذا يفسر انتشار الصحوة الإسلامية إلى درجة أحدثت تقن الأنظمة العربية التي أخذت تسمى إلى دراستها ليس لفهمها بل لإيجاد الوسائل اللازمة لمحاربتها والقضاء عليها.

إن الأمر ليس بالسهولة التي نطرحها على الورق، فعل أرض الواقع معوقات وعرفيل ليس من السهل تخطيها، ولكن أيضا ليس من المستحيل مواجهتها، وفرض الحل الإسلامي إن ما ندعو إليه لمت النظر إلى أن كتابات فقهاء الإسلام، التي كتبت قبل عشرات لقرون، فيها ما يسد الحاجة وزيادة لباء حكم أو نظام إسلامي متكامل وساء. وبالتالي فهي صالحة للمسلمين إذا ما أرادوا بناء مجتمعاتهم على أسس إسلامية وحديثة في نفس الوقت فالدين الإسلامي عامل تطور وتقدم وليس عامل تخلف كما يعتقد البعض، ومهمة الإسلاميين دراسة تراثهم الحضاري المبني على الإسلام وحده لتحقيق هذا التطور، ولكي يكون الإسلام منهج حياة. وليس فقط أورفا صمراء نُقرأ ثم نسي.

وبالله التوفيق

النسخ المعتمدة في التحقيق :

# الأحكام السلطانية

و

بإيانت الذبنيته

تأليف

أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب

المعري العدلي الحارثي

(٨٤٥٠)

الطبعة الثانية

١٩٩٣ م - ١٤١٣ هـ

مركز البحوث والدراسات الإسلامية  
بمكة المكرمة - مكة المكرمة

نسخة الكتاب المطبوعة التي أعتمدت للمقارنة

ورمها (ط)

211 *ḤIKMAT AL-SULṬĀNĪYAH*, by AL-MĀWĀRIQI (l. 450/1608).

[A well-known treatise on Islamic political theory.]

1 vol. 103. 21 × 15.7 cm. Clean scholar's maskh.

Dated, 5/11th century.

Stockelmann i. 386, Suppl. i. 668.

Part of this copy appears to be the author's autograph.



[illegible]



رَأَوْنَاهَا مَشْرُوعًا بِأَرْفَاقِهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْفَاسِقِينَ  
 وَلَقَدْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى رَسُولٍ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَكَانَ رَجُلًا شَافِعًا  
 إِلَهُكُمْ فَجَاءَهُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ أُوتُوا  
 الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَاتَّبَعُوا أَمْرَ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى أَمْرِهِمْ فَعَبَّوْهُ  
 بِسَبْعَةِ مِائَاتٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمُ الرَّاغِبُ إِلَيْهِمْ وَكَانَ فِي الْأُمَمِ  
 قَتْلُ الْأَنْفُسِ وَظُلْمُ الْأَمْوَالِ وَمَقْرَحَاتُ الْوَعْدِ وَكَيْدُ  
 الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكُلٌّ فِيهَا خَسِرَانِ  
 وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ قُدْرًا حَسْبُ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
 كَثِيرٌ مِمَّنْ ظَنَّ أَنْ يَكُنْ رَاحِلًا مِنْ الْأَحْزَابِ فَأَغْلَى  
 عَلَيْهِ ثُمَّ يَخِرُّ عَلَى أَعْقَابِهِ خَائِبًا وَدَانٍ  
 لِمَا تَنْزَغِيهِ الدَّيْتَاتُ فَتُطْوَى إِلَيْهِ أَعْيُنُ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ  
 ذَلِكَ مِنْكُمْ قُدْرًا حَسْبُ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَثِيرٌ مِمَّنْ

بِأَرْفَاقِهِمْ  
 لَعْنَةُ اللَّهِ  
 عَلَى الْفَاسِقِينَ  
 وَكَانَ رَجُلًا  
 شَافِعًا  
 إِلَهُكُمْ  
 فَجَاءَهُمْ  
 بِبَيِّنَاتٍ  
 مِنْ رَبِّهِمْ  
 وَأَمَّا الَّذِينَ  
 أُوتُوا  
 الْكِتَابَ  
 مِنْ قَبْلِهِمْ  
 فَاتَّبَعُوا  
 أَمْرَ بَنِي  
 إِسْرَءِيلَ  
 عَلَى أَمْرِهِمْ  
 فَعَبَّوْهُ  
 بِسَبْعَةِ  
 مِائَاتٍ  
 مِنْ قَبْلِ  
 أَنْ يَأْتِيَهُمُ  
 الرَّاغِبُ  
 إِلَيْهِمْ  
 وَكَانَ فِي  
 الْأُمَمِ  
 قَتْلُ  
 الْأَنْفُسِ  
 وَظُلْمُ  
 الْأَمْوَالِ  
 وَمَقْرَحَاتُ  
 الْوَعْدِ  
 وَكَيْدُ  
 الْحَيَاةِ  
 الدُّنْيَا  
 وَكُلٌّ فِيهَا  
 خَسِرَانِ



عن ابي اسحاق الى علي بن ابي طالب قال يا ابا عبد الله لا تزل مع رابعي  
انور من نور ربي اني ارجو ان يكون رابعي قال يا ابا عبد الله لا تزل مع رابعي  
لله في اوله اذن لا تزل مع رابعي قال يا ابا عبد الله لا تزل مع رابعي  
فيها وذاك اني بالقرآن والاسلام وشكك لا يصح هذه دار الدنيا وهي  
اول دار الدنيا طارئة في الدنيا قال يا ابا عبد الله لا تزل مع رابعي  
من علامه من طهر من ربي ان يردني في دار الدنيا مع رابعي قال يا ابا عبد الله  
وذاك من ربي ان يردني في دار الدنيا مع رابعي قال يا ابا عبد الله لا تزل مع رابعي  
واسمع غيره من ربي ان يردني في دار الدنيا مع رابعي قال يا ابا عبد الله لا تزل مع رابعي  
انما هذا لو جرد الى ما وراء سراب من ربي ان يردني في دار الدنيا مع رابعي  
فكان احب الي من ربي ان يردني في دار الدنيا مع رابعي قال يا ابا عبد الله لا تزل مع رابعي  
على ما هو عليه في الدنيا ان يردني في دار الدنيا مع رابعي قال يا ابا عبد الله لا تزل مع رابعي  
الطاهرة واما الطاهرة فهي طاهرة من ربي ان يردني في دار الدنيا مع رابعي  
دون السعير عذوبة على الله اما ان يردني في دار الدنيا مع رابعي قال يا ابا عبد الله لا تزل مع رابعي  
بالسعير على سعة اما ان يردني في دار الدنيا مع رابعي قال يا ابا عبد الله لا تزل مع رابعي  
على سعة اما ان يردني في دار الدنيا مع رابعي قال يا ابا عبد الله لا تزل مع رابعي  
ومن طهر من ربي ان يردني في دار الدنيا مع رابعي قال يا ابا عبد الله لا تزل مع رابعي  
حيثما لا بد من ربي ان يردني في دار الدنيا مع رابعي قال يا ابا عبد الله لا تزل مع رابعي  
قال يا ابا عبد الله لا تزل مع رابعي قال يا ابا عبد الله لا تزل مع رابعي  
الامر ان لا تزل مع رابعي قال يا ابا عبد الله لا تزل مع رابعي

عن ابي اسحاق الى علي بن ابي طالب قال يا ابا عبد الله لا تزل مع رابعي



الباب الأول في بيان  
 الباب الثاني في بيان  
 الباب الثالث في بيان  
 الباب الرابع في بيان  
 الباب الخامس في بيان  
 الباب السادس في بيان  
 الباب السابع في بيان  
 الباب الثامن في بيان  
 الباب التاسع في بيان  
 الباب العاشر في بيان  
 الباب الحادي عشر في بيان  
 الباب الثاني عشر في بيان  
 الباب الثالث عشر في بيان  
 الباب الرابع عشر في بيان  
 الباب الخامس عشر في بيان  
 الباب السادس عشر في بيان  
 الباب السابع عشر في بيان  
 الباب الثامن عشر في بيان  
 الباب التاسع عشر في بيان  
 الباب العشرون في بيان  
 الباب الحادي والعشرون في بيان  
 الباب الثاني والعشرون في بيان  
 الباب الثالث والعشرون في بيان  
 الباب الرابع والعشرون في بيان  
 الباب الخامس والعشرون في بيان  
 الباب السادس والعشرون في بيان  
 الباب السابع والعشرون في بيان  
 الباب الثامن والعشرون في بيان  
 الباب التاسع والعشرون في بيان  
 الباب العشرون في بيان

11 111K 111 AL-SULṬĀNĪYĀ, by Abu 'l-Ḥasan 'Alī b. Muhammad b. Ḥabīb AL-NĀWĀKIDĪ (d. 450/1958).

[A famous treatise on politics.]

Foll. 149. 24 × 18 cm. Clear scholar's naskh.

Copyist, 'Alī b. Muhammad al-Ḥanafī.

Dated 14 Dhū 'l-Ḥijja 843 (17 May 1440).

Prockelmann i. 386, Suppl. i. 668.



*[Faint handwritten signature]*



فيكونها الشئ عليهم موبه وان سرمد لم للحلافة الاعلى وخوف من في يدين  
 فخصنا راة انما الامام بالشرط المعتبر من بين ستة احدها  
 العدة التي شرطها الجماعة وانما العلم المودى في اجتهاد في الوارد  
 والاعتقاد الثالث سلامه هو ان ير السبع والجدد القاب للعلم فغياية  
 ما يدركها والاربع سلامة الاعضاء من فقه بلح اسبقا للحركة وسومية  
 الدين والخاصية ارادى المضي الى سلكهم الرعية وتذير المصالح  
 والسادس الجماعة والجدد المودية الى هامة البصحة وحياد العدة  
 والسادس الشبه وهو ان يكون من دين لوروم الشريعة واعتقاد الامام عليه  
 والاعتقاد بصور معين شذوفا في جميع النواحي انما يكون معنى الله  
 اخرج يوم الشبهة على الاعتقاد في دينهم عن الحلافة لما بانوا استعداد  
 خادفة علينا يقول النبي صلى الله عليه وسلم الا اوتى من ديني فامضوا  
 من الشدة هذا وهو خارج المقاركة بينها حتى قالوا انما امر ومبكم امير  
 نبيكم الى رايه وتصدوا بالحق وروى استولى بحر الامراء وانتم الوزراء  
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم قد اتوا فرمينا واخذوا بها وليس مع هذا  
 النبر الم غيرة لما راع فيه وامول الخالف له فخصنا في ابد  
 شعبة شريعتهم احدها باختيار اهل العقد والذات والباقي بغير  
 الامام من قبل باسا اعتقادها باختيار اهل العقد اهل العبد والجل امتد  
 اختلاف العقلاء في عده من عقيدة الائمة مذهب على مذهب شي اناك  
 طائفة لا تحقد الائمة باهل العقد والجل من كل بلد يكون الرتبة  
 عامتا والتكليم لاما شيدا جملها وهذا مذهب مذلول بيعة ابي بكر  
 يعني الله عليه السلام لاخوة باختيار ترجع عنه هار لم سطر من مذهب قدوم



المخنية العربية بالقريّة والثلاثاء والعلوم  
معهد المخطوطات العربية - الكويت

اسم المخطوط: الزّجاء المخطّية

اسم المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين البغدادي، المعروف بالماوردي (القرن ٥هـ)

عدد الأوراق: ٨٣ الفolio ١٦٥ ٥ ٤٩ ٣

مصدر التصوير: مكتبة الوجبات المخطّية - بزم (مجموعة آل حبيب)

الرجاء مصدر التصوير: ٩٠٠٠٠٠

تاريخ التصوير: ١٠٠٠٠٠ - ٤٤٠٠٠٠

ملاحظات: نسخة من مخطّط بغداد، على مخطّط ١٤٤٠٠٠، نسخة من مخطّط مصر، نسخة

نسخة

نسخة (ت)

کنا۔ الاحکام السامیۃ۔

المسحوق أقصى اقضاءه الجوع

علی بن محمد بن حبیب

اماوردی البصری

حضره المرحوم الفقيد

241

و علی کہ وسلم علی محمد و آلہ



[illegible]

للبراقع لا يجرى عند الحاجة وإذا كان في الأسواق من حتم  
 بمعاينة الناس على المحتسب سيرة وإمانته فإذا أحققها  
 منه أقره على ما ملكتهم وأدينه على التعمير لهم وقيل إن ولاء  
 المعلن أحسن نجمة ذلك لأنه من توبة الزنا ويظهر المحتسب  
 في معاملة الأسواق ففر منها ما لا ضرر على الأمة فيه وعينه من  
 استغنيها المارة ولا يعرف ذلك على الاستعداد إليه وجعله سوا  
 حقيقته هو موافق على الاستعداد إليه وإذا بنى قوم في طريق  
 سائر منع منه وإن استع له الطريق وبأخذهم بهدم ما بنى  
 ولو كان مسجداً لأن موطن الطريق مسلوكة اللابنية وإذا  
 وصو الناس الامتعة والات البناء في سائر الشوارع والأسواق  
 أرباباً ليعملوا حال بعد حال فكانوا من ذلك أن يستع  
 به المارة فيبيع من أن استطروا وهكذا العول سوا حرام إلا  
 جنحه والسوا بطو سجاد المياد وإذا الجسور يقع بالم  
 يضرو منه المضر والمحتسب فيما ضرر فيبالم يبرك منه من  
 الاحتشاد العرفي في الشرعي والرق بين الاجتهاد بين أن لا  
 جهاد الشرعي مازي في فيه أصل ثبت حكمه بالشرع والاجتهاد  
 العرفي مازي في فيه أصل ثبت حكمه بالعرف ولو أني الحسنه  
 أن يمتنع من فعل الموقوف من قبوهم إذا دقنوا في مال أو ماح  
 إلا من أرض معصوبه فيكون لما لكها أن يواخذ من دفنهم  
 فيها يتقله منها وعينه من خص البهائم والأدميين ويؤدب  
 عليه وإن استحق فيه قودا وقم استوماها وعينه من حجاب  
 الثيب بالسواد إلا للها هدي في سبيل الله ويؤدب من  
 فعل ذلك للنساء ولا يمتنع من الخفاف بالحناء والكتم ويمنع  
 الكتم بالكنهاة والكنهوي يؤدب بالأخذ والمعطى وهذا  
 فصل في ظهور أن يسقط لأن المكران لا ينحصر عددها وفيما  
 ذكرناه من شواهد قد دليل على ما عطفناه والحسنه من قواعد  
 الامور الدينية وقد كان في أمة الصدر الأول نبأ سرورها  
 بأنفسهم لعموم صلحها وتجزيل ثوابها وكثير ما عرفت أن سلطانها وندب





## «كتاب الأحكام السلطانية»

### نظرة تاريخية

القيمة الأكاديمية لكتاب «الأحكام السلطانية» :

في عام ١٨٥٣ نشر المشرق الألماني إنجر Enger طبعته حول كتاب الأحكام السلطانية تحت عنوان :

\*Kutab Ahkam as Sulṭāniyyah (Constitutions Polit. iac)

ومنذ ذلك الحين، جذب لكتاب اهتمام المستشرقين الأوروبيين الذين اعتبروا الكتاب المدخل الأساسي لفهم الفكر السياسي الإسلامي<sup>(١)</sup> ودارت حول لكتاب لكثير من الدراسات وخصوصاً من ناحية الفكر الإداري الذي تضمنه الكتاب بتوليات اللائمة للدولة الإسلامية ومع ذلك، فإن الأفكار السائدة في نصها الكتاب لم تدرس بشكل حثيث بما يماثل وموقع لكتاب من الأهمية في الفكر السياسي الإسلامي

بدون شك، إن كتاب «الأحكام السلطانية»، قد بال أهمية أكاديمية كبرى، وأصبح له صدى واسع بين المهتمين بالدراسات الإسلامية، ولا يزال كذلك حتى الوقت الحاضر. هذا إضافة إلى أن الكتاب قد تمت ترجمته إلى بعض اللغات الأجنبية مثل الألمانية والفرنسية. ولكن هذا لا يتفق مع أهمية لكتاب لم تمنح المدارس له من الاختلاف حول الكثير من الأمور، مثل طبيعة الكتاب، غرض المؤلف من تأليفه، وكذلك اتجاه المؤلف الفكري وعلى أية حال، فإن المدارس حتى الوقت الحاضر، يتفقون على أنه أول مؤلف يختص بالنشر مع الإسلامي السياسي<sup>(٢)</sup>

(١) انظر 12 «A new outlook at al-Ahkam al-Sultaniyya» M. W., 1974, PP 12

(٢) انظر بشأن الترجمات D. May, al-Mawardi's al-Ahkam al-Sultaniyya رسالة دكتوراه غير مسورة - جامعة

لبنان، ٩٧٤ - من ١٢٠ ١٢٣ وكذلك H. Laoust - a pensee et l'action politique d'al-Mawardi

REL, XXXVI, 1986, P 11

حسب الأراء حول قيمة كتب الفكرية مثلاً نجد بروكلمان يصف كتاب «الأحكام السلطانية» بأن «عرض مثالي عميق، وشرح وصفي للأحوال بسبب السائدة في عصر الماردي»<sup>(١)</sup>. نفس النظرية نجدها لدى المستشرق الألماني فون غرنباوم Vor. Grunebaum، الذي يصرّ على طابعه بكتب أسطورية، وإن الماردي افترض فقط على وصف الواقع دون التفاعل معه، على الرغم من مشاركته نسبة لواسعة في أحداث المجتمع<sup>(٢)</sup>.

أما الأمريكي مالكوم كير Malcolm Kerr، فإنه يُنكر القيمة العلمية التي تضمنها كتاب «الأحكام السلطانية». فهو يرى أن الكتاب جاء، حالياً من أي برنامج عملي لإصلاح الواقع، وأنه اعتمد اعتماداً كبيراً على أسطورة الكلاسيكية في الفكر الإسلامي فهي تتصل بالخلافة نقائمة على الشرح الطري، كما أنه يسم بالمعروف المحدث حول لواقع المثلث<sup>(٣)</sup>.

وهناك وجهات نظر مختلفة تماماً، فنجد المستشرق البريطاني الشهير هاملتون جيب H. Gibb، الذي قام بتحليل الأفكار الرئيسية نظرية الخلافة في مؤلف الماردي، حاول أن يضع هذه الأفكار في مكانها الملائم من خلال إطار اسواق القائم في ذلك الوقت<sup>(٤)</sup>. وفي مناقشة أخرى، يرى جيب أن كتاب «الأحكام السلطانية» ليس نظرية سياسية مستقلة بقدر ما هو دفاع عن الوضع السياسي لعصره<sup>(٥)</sup>. كذلك يؤيد المستشرق روزنثال E. J. Rosenthal، الذي يرى أن الفضل يعود إلى الماردي في تأسيس نظرية ضرورة في الواقع السياسي، والتي تساهم كل من العراقي وابن جماعة، عندما استخدما نفس الطريقة لتبرير لاستلاء على الإمارة، وما يعرف بالفكر الإسلامي، ولأنه المتعلق<sup>(٦)</sup>.

ويذهب جيب إلى القول إن الماردي قد وضع مهباً عملياً لكيفية استمراره الخلافة، ويرى واقعها الذي تلت إليه تحت يد البويريين وغيرهم من الأمراء، دون أن يؤدي ذلك إلى

(١) H. Laoust, op. cit., P. 12

(٢) Islam: Essays in The nature and growth of cultural tradition, 1958, P. 68

(٣) Islamic Reform, 1966, P. 238

(٤) «Mawardi's Theory of the Khilafah» LC, 1397

(٥) «Some Consideration on the sumi theory of the Caliphate» Studies on Islamic Civilization, 1969, P. 192.

(٦) Political Thought in Medieval Islam 1958, PP. 27-51.

زول شرعة الخلافة كما نه رصع لتبرير الشرعي لقبم إمارة لاستنلاء التي تحمها لها كثر من الفقهاء الذين كتبوا في الإمامة قبل الماوردي<sup>(٩)</sup>.

الموضوع الذي عاينه الماوردي بهضم الخانب المصري لما يجب أن تكون عليه الخلافة، واحباب العمل بواقع الخلافة وكيف يجب أن تتعاض مع الوضع الجديد، ونصم بذلك الشرعية والاستمراره في ن واحد<sup>(١٠)</sup>.

عل لرغم من هذا الاختلاف في الرأي بين المهتمين بالدراسات الإسلامية، حول صيغة موضوع الأحكام السلطانية والولايات المدنية، فإن الآراء حول الاتجاه المعري للماوردي، ليس عل إنفلق أيضاً فلقد اتهم الماوردي بالاعتزال، كذلك، فإن هناك من يصف الماوردي بالأشعرية ويسمى هذا الاتجاه بمششرق هامشون حب، الذي يرى أن كتاب الأحكام السلطانية يجب أن يقرأ من خلال النظرية الأشعرية، التي مجدها في كتاب «أصول الدين»، لأب مصبور عبد العاهر البعدي، أحد المعاصرين للماوردي، وأحد كبار الأشاعرة<sup>(١١)</sup>. بقول جب بهذا الصدد:

«ولست النظرية التي يقوم عليها ما بسطه الماوردي في كتابه إلا نظرية مذهب واحد، هو مذهب الأشعري، وهي تشارك النظرية الأشعرية عامة في اثنين من خصائصها أعني أنها أولاً تُعرف في انتميع الحدي، وأما ثانياً تصوب النتائج بكثير من التعسف. ولي هذه الحال كان إحتاج الأشاعرة عل استمرار الخلافة تاريخياً هو الأساس في كل الصعوبات التي تواجه المدافع عن الخلافة»<sup>(١٢)</sup>.

هناك من يعرض فكرة أن الماوردي معري أو أشعري البرعه، ويرى أن الماوردي معري سي مستقل الاتجاه، ولا يرتبط بأي عرفة من الفرق الإسلامية<sup>(١٣)</sup> وامششرق نعري مري

«Constitutional Organization», Law in the Middle East, V. 1, 1995, P. 18.

(٩)

A. Siddiqi, «Caliph and Kingship in Medieval Persia», J.C., 1936, P. 121 and Laroui, «La Pen» (١٠)  
see RL 12, 3

Gift of Maxwarch's Theory », P. 294

(١١)

(١٢) د. اسات في حضارة الإسلام، ص ١٨٦

(١٣) Ashraf Ali Mawardi: A study in Islamic Political Thought, Unpub ph D., Harvard 1968 (١٣)  
p 17

لاوست، يرى أن الماوردي ينتمي إلى فئة فقهاء القانون أو شريعة مستقيمين يدينون لا يرتبطون بأي اتجاه فكري وهو يعتبر كتاب الأحكام السلطانية مسألة في الفنون الإسلامي العام المتصل بالدولة ومؤسساتها<sup>(١٤١)</sup>

## الأسباب الداعية لتأليف الكتاب

«ولما كانت الأحكام السلطانية سؤالا لأمر أحق، وكان امتزاجها بجميع الأحكام فطعمهم عن تصفحها مع تشاغلهم بالسياسة والتدبير، أفردت هذا كتاباً امتثلت فيه أمر من أُرمت جدته، ليوسع مدارك الفقهاء من لها منها مستوفيه، وما عليه منها عيوبه - توخى للعدل في تنمذه وقصائله، وتحرياً لنفسه في أحده وعظائمه»<sup>(١٤٢)</sup>

بدون شك أن خطاب المذممة موجه إلى حبيبة مسلمين لذي له حق الطاعة عليهم، ولكن للأسف، أن الماوردي لم يبين من هو هذا الخليفة؟ ونورجعت إلى أحباء العباسيين الذين عاصروهم الماوردي بالعمل السياسي، لوجدنا القادر بالله وإقائه بأمر الله، وحيث إن الماوردي قد ارتفع بحبه في عهد الخليفة إقائه، إضافة إلى حقيقة أن الخليفة قد سترد بعض السلطات العمية، فإن الاحتمال كبير أن يكون لكتاب موخه إلى خليفة لقائم بأمر الله كما نحب ملاحظة حشمان كتبه الكتاب بعد وفاة لأمر البويهي جلال الدولة، الذي كانت لباوردي علاقات جيدة معه

وعلى ما يدر أن الماوردي أخذ في ليل حجة خليفة عباسي عام ٤٢٩هـ، وذلك عندما رفض الماوردي شرعية مع الأمير البويهي جلال الدولة، لقب «ملك الملوك»، على أساس أن هذه التسمية لا تكون إلا لله سبحانه وتعالى. وعلى أثر ذلك مع خليفة، الماوردي لقب «أقصى المقصاة» في ذلك العام وفي عام ٤٣٤هـ، وقف الماوردي في جانب خليفة العباسي القائم بأمر الله، ضد جلال الدولة. وذلك حين تدخل الأمير البويهي في مصادرة نصيب الخليفة العباسي من الخوالي (نوع من اهرسة اسفدنة) وقد قام خليفة بزيادة الماوردي للتوسط لدى جلال الدولة وستر حاج حق لخليفة، ولكن الماوردي فشل في مهمته<sup>(١٤٣)</sup>

<sup>(١٤١)</sup> La Pensee «ERI», p 59.

<sup>(١٤٢)</sup>

<sup>(١٤٣)</sup> الأحكام السلطانية، ص ٣

<sup>(١٤٤)</sup> ابن الجوزي المنظم، جزء ٨ ص ٥٦، ١١٦

من هذه الدلائل نجد أن الاحتمال قائم في أن كتاب الأحكام السلطانية، موجه إلى خليفة المعاصي القائم بأمر الله.

### تركيبية الكتاب:

من عنوان الكتاب، يمكن القول إن الموضوع يتصل بالأحكام اللازمة للسلطة أو لحكم، والولايات المتصلة بها، والواجب إقامتها وفقاً لشرع الإسلام.

والماوردي، لا يصف فقط الأساس النظري الذي يجب أن تقوم عليه الحكومة الإسلامية، وإنما يحدد المؤسسات والقواعد الإدارية التي يجب أن تحكم أجهزة الاقتصاد لهذه الحكومة.

كتاب الأحكام السلطانية، يمكن أن ينقسم إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول يتناول الفصول الثلاثة الأولى، وهي عن التوالي الإمامية، والوزارة، والإمارة. وهذه الفصول الثلاثة تتصل بالطريقة السياسية بالإمامة كما يجب أن تكون وفقاً للمبادئ الإسلامية، أحداً يعبر الاعتبار الواقع لسياسي. لذي كانت تعبث الخلافة في ظل السويين وغيرهم من الأمراء المسئولين على السلطة، وأوحد لذلك الاستيلاء قاعدة شرعية. أما فيما يتصل بالإمامة، فإن الماوردي ناقش مختلف القضايا المتعلقة بها مثل الشروط الواجب توافرها في الإمام، وأحياته، حقوقه، وطبيعة العلاقة بين الإمام والرعية. ثم يأخذ الماوردي بمناقشة المؤسسات المتعلقة بالإمامة، مثل الوزارة والإمارة.

القسم الثاني من الكتاب يعلن بدعواته منظمة للإدارة الحكومية أو إدارته العامة ومن الأمثلة على ذلك إمامه الجها، والصلاة، والحج، والركعة، والجريه، وحراج الأرض، وإقامة الخلود... الخ.

إن إسهام الماوردي في شرح هذه النقود الإدارية تدل على معرفة الواسعة التي يتحلى بها الماوردي، فيما يتصل بمختلف القضايا ومعالجتها وفقاً للمبادئ الإسلامية.

(١٧) أحكام، ص ٣

(١٨) ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، ص ٢٥٦



## ترجمة الماوردي

أبو الحسن علي بن محمد المشهور بالماوردي في المصادر النحوية والمفاهيمية، منحه بن عمل عائلته بصاحبه ماء الورد وبيعته ولد بابصرة عام ٣٦٤هـ - ٩٧٢م عاش فيها صباه وأوائل شبابه حيث درس الفقه الشافعي على يد نفعيه العالم أبي العباس الصميري، ثم رحل في بعدد قسمة العلماء، أمثلا، بتكمينه دراسته في نفس الموضوع على يد رئيس لتدعيه الإسرائيلي كما درس إلى جانب ذلك علوم اللغة العربية والحديث والتفسير. توفي عام ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م، ودفن بمدينة المنصور بناف حرب في بغداد (انظر ابن الخوزي، المنتظم، جزء ٨، لتتضمن أحداث عام ٤٥٠هـ).

وعلى الرغم من الشهرة الواسعة بني نافها الماوردي خلال سني حياته في بغداد، إلا أن المصادر لتاريخية لا تقدم معلومات كافية عن حياته بعائنه كما عايشها في البصرة وبغداد. تفقد رعاية الشريعة في عهد الخليفة العباسي لقادر بالله بعد أن قدم له مختصراً لتفقه الشافعي المشهور بمكتاب الإقناع (انظر ياقوت، معجم الأدباء، ج ١٥، ص ٥٤ - ٥٥). اشتهر بسفارة دبلوماسية بين أمراء بني بويه من جهة وبين الخلفاء العباسيين وحصولاً الخليفة القائم بأمر الله، وكذلك بين أمراء بني بويه أنفسهم، وأيضاً بينهم وبين السلاجقة في بداية سيطرتهم.

وقد كان هدف من هذه السفارات إصلاح الأمور بين الأقطاب السياسية لمتافرة، ولتي كانت كثيراً ما تنجأ إلى استخدام السلاح لحل مشكلاتها (انظر ابن الخوزي، المنتظم، حراري ٨، ٧).

من اتساحية الفكرية، أرى أبو الحسن الماوردي الفكر الإسلامي بالكثير من الكتابات الأدبية كتبت التفسير والفقه والحكمة، وكتب الاجتهاد والسياسة حيث لاربت شهرته كتات (الأحكام السلطانية) الذي لا يزال حتى اليوم كتاباً رائداً لا عني عنه بكل من سحث في علم السياسة عند المسلمين.

كما أنه أثرى العقيدة الإسلامية بالكثير من الاحتفالات التي أدت به للدخول في كثير من  
الموجهات مع علماء المسلمين في عصره. ( ينظر تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى،  
ج ٥، ص ٢٦٧ وما بعدها)



## بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام أبو حسن المودودي<sup>(١)</sup> : حمد لله الذي أوضح لنا معالم الدين، ومن عبثاً بالكذب بُيِّن، وشرع لنا من الأحكام، وفَصَّلَ لنا من الخلال والحرم<sup>(٢)</sup>، ما جعله على الدين حكماً تقرُّب به مصالح الحق، وتُست به قواعد الحق، ووَكَّلَ إِيَّيْنا ولايةَ الأمور ما أحسن فيه التدبير وأحكم به التدبير، فله الحمد على ما قدر ودبر، وصلواته وسلامه على رسوله الذي صدق بأمره، وهدم بحقه لبني رعون الله وصحابه.

ولما كانت الأحكام السلطانية بولاية الأمور 'حق'<sup>(٣)</sup>، وكما أمرنا بها جميع الأحكام بنفسهم عن تصديقها مع تشاغلهم بالسياسة<sup>(٤)</sup> والتدبير، أفردت هذا كتاباً امتثلت فيه أمر من أُرِمت طاعته، ليعلم مذهب الفقهاء فيما به<sup>(٥)</sup> من يسووية، وما عليه من فيووية، يوجب للعدل في نفسه وفصائه، وتحريماً للصحة في أخذه وعطائه، وأما أسأل<sup>(٦)</sup> الله تعالى حسن معرفته، وأرغب إليه في توفيقه وهدايته، وهو حسبي وكفى<sup>(٧)</sup>.

أما بعد، فإن الله جلَّ قدرته<sup>(٨)</sup> ندب للأمة<sup>(٩)</sup> رعيًا حلف به لسوءه، وحافظ به للملذ.

(١) لم يرد هذه العبارة في المخطوطات رفق ما يظهر فإنها من وضع الساجي (ط)

(٢) ت. ويبرر به من الأحكام وفَصَّلَ لنا من الخلال والحرم.

ج. وشرع لنا من الخلق وتُست به قواعد الحق.

(٣) ت. ج. الحق.

(٤) ت. ب. بالسياسة.

(٥) ت. ج. إِيَّيْنا.

(٦) ت. ب. ج. أسعد.

(٧) ت. ج. وهو حسبي من مودودي ومودودي.

(٨) ت. ب. ج. عظمت.

(٩) ت. ب. خلفه.

وقد فُرض عليه سياسة، تصدر المدير عن دير مشروع، وتختص بكيفية على رأي مشروع فكانت الإمامة أصلاً على استقرت قواعد له [فيه ما يصح لسياسة الدين] (١٠) ، تضمنت به مصالح لأمة حتى استثنت به الأمور العامة، وصدرت عنها الآلات الخاصة، فلم يعدم حكمهم على كل حكم سطحي، ووجب ذلك من حصر تصرف على كل صفة دينية، لتسب أحكام لولايات على سبب مناسب لأمره، متشاكل الأحكام

ولدي تضمنه هذا كتاب من الأحكام السطحية وولايات بدييه عسرون بأن [وهي هذه مديكم مستورة] (١١) كانت لأول في عهد الإمامة ولبت أسس في تنفيذ إمرته ولبت ثلثت في تنفيذ الإمارة عن البلاد ولبت لمرابع في تنفيذ الإمارة على الجهاد ولبت خامس في لولاية على [حسرو من] (١٢) المصالح ، كانت سدس في ولاية نصف ، ولبت السابع في ولاية المصالح ولبت ثامن في ولاية سفينة عن دوى الأساس ولبت التاسع في الولاية عن جماعة عصبوات ولبت العاشر في ولاية على الخرج ولبت الحادي عشر في ولاية لصدقات (١٣) ولبت من عشر ولبت الثاني عشر ولبت الثالث عشر في وضع الخربة والخراج ولبت الرابع عشر في تنفيذ أحكامه في البلاد ولبت الخامس عشر في إحياء الخواب واستخراج البقاء ولبت السادسة عشر في الخمي والأرقاق ولبت السابع عشر في أحكام الإقطاع ولبت من عشر عشر في وضع المديون وذكر (١٤) أحكامه. ولبت التاسع عشر في حكم حريمه ولبت العشرون في حكم الخمسة

(١٠) في نسخة من -

(١١) في نسخة من -

(١٢) في نسخة من - وهي نسخة من نسخة نسخة من - وهو - مع في موضع (في ولاية عن حريمه) (صحيح)

وذلك بقول من جاء في نسخة نسخة مع ما ورد في (ج)

(١٣) ج في ولاية على لصدقات

(١٤) في نسخة من -

## الباب الأول في عقد الإمامة

لإمامة موضوعه حلّاه نسبة في حراسة<sup>(١)</sup> الدين وسياسة الدنيا، وعقدته لمن يقوم بها في الأمة<sup>(٢)</sup> واجب بالاجماع وإن شدد عليه<sup>(٣)</sup> لأصم<sup>(٤)</sup> وحلف في وجوبها هل وحلت بالعقل أو بالشرع<sup>(٥)</sup> «فدلت طائفة وحلت بالعقل لما في طبع العقلاء في التسليم لرغم عيهم من الصلابة وعصر سبهم في<sup>(٦)</sup> الشرع والخصصة، ولو لا لولاء لكسوا فوضي مهملاً، وهم<sup>(٧)</sup> مصاعين، وقد قاتل الأقره لأودي<sup>(٨)</sup> وهو شاعر جاعلي

لا يصلح الناس فوضي لا سراً هم ولا سراً إذ جهاهم سادوا

وقالت<sup>(٩)</sup> طائفة أخرى: هل وجب بالشرع دون العقل، لأن الإمام يقوم بأمر شرعية قد كان مجوراً في العقل أن لا يرد التعبد بها، فلم يكن لعقل موحة لها، وإنما وجب العقل أن يحس كل واحد منهم من العقلاء عن انتظام واعضاع، ويأخذ بمقتضى العدل في انصاف

(١) ب. خراس

(٢) رافعه مر ب

(٣) ب. ج. هـ

(٤) عبد الرحيم بن كيسان به ذكر الأصم (ب ٢٢٥) عليه معه في، معص، تصدق بالروح به تسميم (بغالب في الأصول كان شئى مؤلف معدويه في مراد مع عوف من أبي طالب الأعلام ٣/٣٢٣

(٥) ب. هل وجب بالشرع أو بالعقل

(٦) ب. قصه مر ب

(٧) ج. هـ

(٨) هو صلاه به غيره من ذلك من هو «ود» سائر يكلم بالعقل أثبت بالأقوال لأن كان عليه لشع شاعر الأسير وهو من حكي، والشع «أمر به في قصته بوق بهو ٥٠ في هـ الأعلام ٣/٣٠٦

(٩) ب. رعد مات

وتواصل، فيتدبر بعقله لا بعمل غيره، ولكن هذه الشرع يعرض الأمور إلى ولي في تدبير،

قال الله عز وجل<sup>(١١)</sup>

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾<sup>(١٢)</sup>

فعرض علينا أول الأمر فيما وهم الأئمة السُّمُّون عدا وروى هشام بن عروة<sup>(١٣)</sup> عن أبي صالح عن أبي هريرة<sup>(١٤)</sup> (سليكم يعني ولاه فيلبكم البر سيرة، وبيدكم الثب حبر بمجوده، فاسمعوا لهم وأطيعوا في كل ما وافق الحق حين أحسوا بكم ومهم، وإن أبصروا فاسمعوا وعليهم)<sup>(١٥)</sup>.

(فصل) فإذا ثبت وجوب الإمامة ففرصها على الكفاية كالجهاد وطيب العلم، فإذا قام بها من هو من أهلها سقط فرضها على الكفاية<sup>(١٦)</sup> وإن لم يفهم بها أحد خرج من الناس فربما: أحدهما أهل الاحسان حتى يختاروا بينهم للأئمة الثلاثة<sup>(١٧)</sup>، والثاني أهل الإمامة حتى تستصحب أحدهم للإمامة وليس على من عدا هذين الفريقين من الأئمة في تأخير الإمامة حرج ولا مانع، وإذا تميز هذان الفريقان من الأئمة في فرض الإمامة وحجب أن يُعتبر كل فريق منهما بالشروط المعترضة فيه فاما أهل الاحتياط فاشترطوا المعترضة فيهم ثلاثة أحدها لعدانة إمامه لشروطها والذي العلم السدي يوصل به إلى معرفته من يستحق للإمامة على شروط معترضة فيها والثالث الرأي والحكمة المؤيدان إلى اختيار من هو للإمامة أصح وبديهي المصالح أقوم وأعرف، وليس لمن كان في يد الإمام عرض غيره من أهل البلاد فصل<sup>(١٨)</sup> مزبه تقدم بها عليه وتقدم صار من

(١١) ج، ت، قال الله تعالى

(١٢) البقرة - ٥٩

(١٣) هشام بن عروة بن سفيان عن العزم القرشي الأسدي ناسي، من علي، الحديث ومن كتب الحديث روى نحو أربعين حديثاً ولد في المدينة وعاش في المدينة القياسي القصور، ونبأ في بغداد عام ٢٦ هـ وكان مولده عام

٦٦ هـ لأعلام ٨/٨٧.

(١٤) قتيب بن سعيد بن جهم كان يلقب بـ «الشيخ» اختلف في اسمه وسمي أنه هل اسم عمر بن عمرو، وهل هو عمر في الجاهلية وسمي عبد الله في الإسلام، ولقب بـ «عمر بن لو» عند غم، وقيل بـ «عمر» ويطلق عليه مروكي، عبد الرحمن بن صالح اللبكي وهو أكثر الصحابة حفظاً للحديث حيث روى ٥٣١ حديثاً، عن الزعم من اسمه أسلم عام ٨٧ هـ، فكانت بذلك صحبته يليق الله ثلاث سنوات مولى إمامه المدينة، ثم الجعري بعد ذلك في خلافة عمر، نبأ في المدينة عام ٥٩ هـ وكان مولده نحو ٢٦ هـ، لأعلام ٣/٣٠٨

(١٥) مجمع الروايات ٨/٥

(١٦) ج، ت، سقط فرضها عن الكل (١٧) حتى جازوا للأئمة بملأ (١٨) سقط من ب

بمحصّر<sup>(١٨)</sup> بيد الإمام موسى لعدد الإمام عرقا لا شرعا، ليقول عنهم بموته وأن من يصلح للخلافة في الأعباء موجودون في بعده.

(مفصل) وأما أهل الإمامة فاشروط المعيرة فيهم سبعة أحدها العدالة على شروطها الجامعة ولثاني العبد المؤذي إلى الاجتهاد في الوارث والأحكام. ولثالث سلامة الخواص من السمع والبصر واللسان ليصبح معه مباشرة ما يدركها والرابع سلامة الأعضاء من نقص يجمع عن استيفاء الحركة وسرعة المهوض والخامس: برأي<sup>(١٩)</sup> القاضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح والسادس: الشجاعة والحدة المؤدية إلى حماية البيضة<sup>(٢٠)</sup> وجهد العدو والسابع [النسب وهو أن يكون]<sup>(٢١)</sup> من فريش لورود سحر فيه وانعقاد لإجماع عليه، ولا اعتبار بصرار<sup>(٢٢)</sup> حين شد فحوّره في جميع الناس، لأن ما بكره الصديق<sup>(٢٣)</sup> رضي الله عنه أحيى يوم أسقية<sup>(٢٤)</sup> عن الأنصار في دفعهم عن الخلافة لما تبوؤ سعد من عهده<sup>(٢٥)</sup> عليها فهو أسبي<sup>(٢٦)</sup> لأئمة من فريش<sup>(٢٧)</sup> فأقلعوا عن انفرادها ورجعوا عن مشاركتها فيها حين قابوا منا أمير ومسلم أمير نسبها بروايتهم وبصديقها لمجبره ورصوا بقوله نحن لأمره وأسم

(١٨) ت ح بمحصّر (١٩) ت ح صححه الرازي (٢٠) البيضة البلاد (٢١) سابقه من ت

(٢٢) صرار من عمر المصطفى باقي من كبار منزلة، لكنه حاشتهم حين لم تحصل له الرئاسة عليهم في بلده، فكفروه وعرفوه صنف بحول ثلاث كتاب، بعضها في الرد على أعدائه والخروج، وهي لا تخلو من مفالات حيت الأعلام ٣ ٢١٥ وأحمد عطية الله، القاموس الإسلامي ١٠٠/٤

(٢٣) عبدالله بن أبي صفية عثمان بن عامر بن كعب أسبي الغساني، أبو بكر تولى الخلافة الراشدة، وادل من ابن ماسور<sup>(٢٤)</sup> من الرحائل ولد مكة نحو ٥١ هـ وشأ سب من سادات فريش وعد من أعيانهم وعدياب سب فتم وأعدوا كانت فريش تلقى بمحمد فريش وجم غر بمكة أحم في عاهبه، فم يشربها هـ موه عطفوها في عصر الفيرة حارب الرقيق، وتلقته في أيامه بلاد الشام وحسم كبر من العراق كان موصوفا عالم والرائع بالعلماء، عطية بسا، وشجاعت بطلا له في كتب الحديث ١٤٢ حديث سوفي عام ٢٣ هـ الأعلام ١٠٢ ٤

(٢٤) بمصنفه سابقه من ساعد، وهو الكتاب الذي أجمع فيه الأنصار والمهاجرون بعد وفاة النبي ﷺ، تبحث ليس بحسب النبي ﷺ في حكمه على المسلمين وللإطلاع على تفاصيل هذا الأمر يجب في أحداث سنة ١١ هـ في مصادر التاريخ

(٢٥) سعد من عهده من سب به حصاره المذروح من هل معنه، سب الخراج ومن كبار اصحابه كان يلقب في الجاهلية بالنكاح لإجادة الكتابة والرمي والسيح شهد لعنه وكثير من الشاهد جمع بالخلافة بعده النبي ﷺ ولد بنتها هجر إلى الشام في خلافة عمر ومات بمرور عام ١٤ هـ الأعلام ٣/٨٥-٨٦

(٢٦) مجمع الرواة ٩٢/٥

توراء، وقال النبي ﷺ «قدموا هريش ولا تقدموها»<sup>(٢٢٠)</sup> وليس مع هذا النص مسلمة شبهه بخارج فيه ولا قول لمخالف له.

(فصل) والأمامة تعقد من وجهين أحدهما باختيار أهل العقد والآخر والثاني تعقد للإمام من قبل فأما اعتمادها فحيار أهل الحل والعقد، فقد أحلف العبيد في عديد من تعقده به الإمام فهم عن مذهب شيء فتألف طائفة لا تعقد إلا بجمهور أهل العقد والحل في كل بلد ليكون الرضاء به عامًا والنسب من إمامه إجماعاً، وهذا مذهب مدفوع ببينة أبي بكر رضي الله عنه على خلافه باختيار من حضرها ولم يسطر ببينة<sup>(٢٢١)</sup> فدوم غائب عنها<sup>(٢٢٢)</sup> وكذلك يبيع في شعوري من لم يسطر ببينة فدوم<sup>(٢٢٣)</sup> وقال طائفة أخرى أقل من معتقد به منهم<sup>(٢٢٤)</sup> الإمامة خمسة بمنعزل على عقدها أو يعدها خدهم برضاء الأربعة استدلالاً بما مر من خدهم في سعة أبي بكر رضي الله عنه تعقدت بحمسة حتموا عليها ثم تابعهم لاس فيها<sup>(٢٢٥)</sup> وهم عمر بن الخطاب<sup>(٢٢٦)</sup> وأبو عبيدة بن الجراح<sup>(٢٢٧)</sup> وأشد من خضير<sup>(٢٢٨)</sup> وشتر من

(٢٢٠) فتح الباري ١٦: ٢٣٠-٢٣٦ حيث ينصير المصنفات المذكورة علماً من إحدائهم أنفسهم ما موضح

(٢٢١) ب ١٩٩ (٢٢٢) ب ٢٢٩ (٢٢٣) ب ٢٣٠ (٢٢٤) ب ٢٣١ (٢٢٥) ب ٢٣٢

(٢٢٦) ب ٢٣٣ ثم بهمهم الناس فيها ح ثم تابعه الناس عليها

(٢٢٧) عمر بن الخطاب بن عبد المطلب، أبو حفص، ثاب خلفه الرضا بن، وول من قبله بامر لوصي مسلم على حجره بخص من يبيع خلافه في السنة ١٢٤ هـ وفي عهده تم فتح الشام والدراق كما استحب لمسلم بعد ذلك ومصر والحيرة حتى قيل استب في مدة أنه عشر ألف مصري للإسلام وهو يومئذ هو صاحب العرب أثناعشر هجري وكانوا يؤمنون بولائه بالخلافة قال المسعودي «أمر سعد القصر والكوفة فثبت وأوى من دون المواس في الإسلام لأخفاء أصحاب الأعرابي وكتاب القدر في إمامه عبد الله بن بكر بن بكر، وروى في بعضه أحمد الله، وفي بعضه إلا إله إلا الله وفي بعضه أحمد رسول الله له في كتب حديث ٤٣٧ حديثاً منه ليس إلا بالمرور فيه فهو يؤمنه بجوهره عليه وهو يشبه حجر ولا يفسد بعد الله سوى ثلاث ليل وكل دست يوم ٢٢ هـ وما يؤمنه بعد ذلك في سنة ٤٠ في هذا الأعلام ٤٥٠-٤٦٠

(٢٢٨) عمر بن عبد الله بن الجراح بن هلال ثم هريش الذي الأم القاصد ٤٠٠ سنة ٤٠ هـ وحده بعد عمر بن عمر أفضله من نفسه بن أبي أمية أحد الأئمة أحد العشرة بشيرة بجاهه وهو من السابقين إلى الإسلام شهد المهاد كلها، ثم له فتح الردية الشامية في عهد عمر بن أبي سفيان بن عامر ١٨ هـ وهو في عهد بنسب الأعلام ٢٥٢-٢٥٣

(٢٢٩) سيد بن خضير بن سفيان بن عبد الأرمي من ذراري قبيلة لؤس في حلفه والإسلام الذي يسمى بكامله لأحد الزعمى وكتبه في نسخة عهد بعضه الثانية مع سبعين من لأشهر منهم نسخة مع ٥٥٠ دي حدث منهم لرحل سيد بن خضير بن أبي في نسخة عام ٢٠ هـ وله ١٨ حديثاً الأعلام ٢٣٠-٢٣١

سعد<sup>(٣٦)</sup> وسام مولى أبي حديقه<sup>(٣٧)</sup> رضي الله عنهم وإثنان من عمر رضي الله عنه جعل  
 الشورى في سنة<sup>(٣٨)</sup> يُعقد لأحدهم برضى خمسة، وهذا قول أكثر العلماء والمتكلمين من أهل  
 البصرة وقال حرون من علماء الكوفة تعتمد بثلاثة [مهم]<sup>(٣٩)</sup> يتولاهم أحدهم برضى الاثنين  
 ليكويها حاكما وشاهدين كما يصح عقد لكاح سولي وشاهدين. وقالت طائفة أخرى. تتعقد  
 بواحد. لأن العسر<sup>(٤٠)</sup> قال يعلى<sup>(٤١)</sup> رسول الله عبيها مدد يدك أديعك بقول الناس عم  
 رسول الله ﷺ ديع من عمه فلا تختلف عليك اثنان، ولأنه حكم، وحكم الواحد واحد والله

(قصر) فإذا جتمع أهل العقد والحل للاحتدر تصمموا أحوال أهل الإمامة لموجودة  
 فيهم شروطها فقدموا للبيعة منهم أكثرهم فضلا وأكملهم شروطا ومن يسرع الناس في طاعته

(٣٦) وصحيح بشيخ سعد بن خمسة بن خلابة حرابي أحد بني من أصحابه شهد به، واستتمه الخبر ﷺ  
 عن المدينة في عمره بفساد وهو أول من داه أد بكر من الأئمة يوم النخبة، توفي عام ١٢ هـ - لأعلام ٥٦/٢  
 (٣٧) ساد بن معقل، مولى عبد الله مولى أبي حديقه بن عبد من كبار أصحابه القراء وسبب سميت به أبي حديقه نساء  
 صدر الله عنه حيث أنه كان فريسي لأصل من السابقين إلى الإسلام وكان يوم النهدي من الأرب في مسجد قباء  
 ويوم من أهل الفضل أصاب به بكر وعمر ورد ذكره في حديث النبي ﷺ وحده، فعرضه من أومعه من ابن  
 مسعود ساد النبي ﷺ تركه ومعاد من حل - ويروي أنه عمر بن الخطاب قال في أبناء عمره - لو كان ساد، حب  
 لاستحبته فتل يوم أبياتة معنفا سواء النهدي عام ١٢ هـ - ذلك إذ حاسب مولا له أبي حديقه حسب وصيه  
 لأعلام ٧٣/٣

(٣٨) أهل الشورى الذين جددوا عمر للإمامة من بعده هم - علي بن أبي طالب وعنه من عثمان وعبد الرحمن بن عوف  
 وأبو بكر بن العزم وصحبه خبر وسعد بن أبي وقاص  
 (٣٩) أربعة من ح

(٤٠) عمه لبيك، إليه أسب العاصيون وهو الفضل العباسي - عبد الحميد بن هاشم - وعنه عام ٥١ هـ  
 وبذلك فهو من من بني علي كفل سبي ﷺ، وكانت له اسماء وعنه لمحمد حرم في أخاهه أظهر إسلامه  
 عام الفتح في السنة ٨ هـ - كانت له مائة مائة عبد النبي ﷺ حيث كان يقول وهذا عمي وهو بي - توفي بالمدينة  
 عام ٢٢ هـ - القاموس الإسلامي ٥٧/٥ - ٥٨

(٤١) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القريشي، من عمه النبي ﷺ وصهره من السجستان مشهورين، ومن  
 أئمة الخطاء والعتية بالعصاة سرب في حجر سبي ﷺ - عم النبي ﷺ بعد هجرته وكان يتوابعه في أكثر  
 أسلحه أحد عشر الفريسي في أحد من أخلاء بعد مقتل علي بن أبي طالب ٢٥ هـ - عصر عهد معاوية كتمه  
 أحمل - ثم دس حواء وفي عهد هارون لمعالي سفتك دمه المسلم بأيدي المسلمين فتل عليه على يد  
 عبد الرحمن بن ملجم يوم في يوم ١٧ رمضان ١٧ هـ - روى عن سبي ﷺ ٥٨٦ حدثا وكان يلقب حاتمة  
 والله الموفق - زاد له ٢٨ ربيع مهم ١٦ ذكرا ١٧ هـ - لأعلام ٢٩٤/١ - ٢٩٥

ولا يتوقعون عن بيعته، فإذا تعين لهم من بين الجماعة من أدامهم الاجتهاد إلى اختياره عرصوها عليه، فإن أجاب إليها بابعوه عليها واعتقدت ببيعتهم له الإمامة<sup>(٤٢)</sup>. فلزم كافة الأمة الدخول في بيعته والانقياد لطاعته، وإن امتنع عن الإمامة ولم يجب إليها لم يجبر عليها لأب عقد مرضاة واختيار لا بدخله، كراه ولا إجبار، وعُدل عنه إلى من سواه من مستحفيها [ببيع عبيها]<sup>(٤٣)</sup>. فلو تكافأ في شروط الإمامة اثنان قُدِّم لها اختياراً أسنهما [ببيع عبيها]<sup>(٤٤)</sup>، وإن لم تكن زيادة المس مع كمال البلوغ شرطاً، فإن يبيع أصغرهما سناً جاز، ولو كان أحدهما أعلم والآخر أشجع روعي في الاختيار ما يوجبه حكم الوقت، فإن كانت [داعية]<sup>(٤٥)</sup> الحاجة في فصل الشجاعة ادعى لانتشار الشغور وظهور السعة كان الأشجع أحق، وإن كانت الحاجة إلى فصل لعلم ادعى لسكون الدهماء وظهور أهل البدع كان لأعلم أحق، وإن وقع الاحبار على واحد من اثنين فتتارعاها فقد قال بعض الفقهاء يكون قد حاسمهما ويعدل في عيرهما. والذي عليه جمهور العلماء ولعمقاه<sup>(٤٦)</sup> أن المتنازع فيها لا<sup>(٤٧)</sup> يكون قد حاسمهما وليس طلب الإمامة مكروهها، فقد سارع فيها أهل الشورى فيما رُدَّ عنها طالب ولا مُسَّع منها راعب. واختلف لعمقاه<sup>(٤٨)</sup> فيما يقطع به نازعها مع تكافؤ أحوالهما، فعالت طائفة: يُقرع بينهما ويُقدم من قرع منها<sup>(٤٩)</sup> وقال آخرون: بل يكون أهل الاختيار واحد باختيار في بيعة أبيها شاموا من غير قرعة. فلو تعين لأهل لا اختيار واحد هو أفضل الجماعة بابعوه على لإمامة وحدث بعده من هو أفضل منه اعتقدت بيعتهم إمامة لأب ولم يحز العدول عنه إلى من هو أفضل منه؛ ولو ابتدوا بيعة المفصول مع وجود الأفضل بغيره، فإن كان ذلك<sup>(٥٠)</sup> لعدم دعي إليه من كون الأول غائباً أو كراهياً أو كون المفصول أطوع في الناس وأقرب في القلوب اعتقدت بيعة المفصول [ولم ت]<sup>(٥١)</sup> وصحت

(٤٢) ح. واعتقدت له الإمامة ببيعتهم

(٤٣) الريان من ح

(٤٤) الزيادة من ب

(٤٥) الريانة من ح

(٤٦) ح. جمهور الفقهاء والعلماء.

(٤٧) ساقطة من ت. وسباق النص يقتضي النفي

(٤٨) ت. العلماء

(٤٩) ت. خذم

(٥٠) ساقطة من ح

(٥١) الزيادة من ب



إمامته وإن بويج لعبر عدد بعد اختلف في انعقاد بيعته وصحة إمامته<sup>(٥٦)</sup>، فذهبت طائفة منهم الخاططة<sup>(٥٧)</sup> إلى أن بيعته لا انعقد لأن الاختيار<sup>(٥٨)</sup> إذ دعي إلى أولى الأمرين<sup>(٥٩)</sup> لم يجز العدول عنه إلى غيره مما ليس بأولى كالاجتهاد في الأحكام الشرعية وقال الأكثر<sup>(٦٠)</sup> من الفقهاء والتمكيني يجوز إمامته وصحت بيعته<sup>(٦١)</sup>، ولا يكون وجود الأفضل مانعاً من إمامة المفضول إذا لم يكن مقصراً عن شروط الإمامة، كما [لا]<sup>(٦٢)</sup> يجوز في ولاية القضاء تنفيذ الفصول مع وجود الأفضل، لأن زيادة الفضل مألوفة في الاختيار وليست معتبرة في شروط الاستحقاق، فلو نفرد في الوقت بشرط الإمامة واحد لم يشرك فيها غيره تعينت فيه الإمامة ولم يحز أن يعدل بها عنه إلى غيره<sup>(٦٣)</sup>

واختلف أهل العلم في ثبوت إمامته وانعقاد ولايته بعبر عدد ولا اختيار. ذهب بعض فقهاء العراق إلى ثبوت ولايته وانعقاد إمامته وحل الأمة عن طاعته وإن لم يعقدها أهل الاختيار، لأن مقصود الاختيار تغيير المولى وقد يميز هذا بصفته. وذهب جمهور الفقهاء والتمكيني إلى أن إمامته لا انعقد إلا بالرعي والاختيار لكن يدرم أهل الاختيار عقد الإمامة له فإن توفعوا أئمتهم<sup>(٦٤)</sup> لأن لإمامة عقد لا يتم إلا بعقد، وكالقصاء إذا لم يكن من يصلح له إلا واحد لم يصير قاصداً حتى يولاه، مركب بعض من قال بذلك المذهب هذا لسبب وقال يصير قاصداً إذا نفرد بصفته كما يصير المفرد بصفته إماماً. وقال بعضهم لا يصير مفرد قاصداً وإن صدر المفرد<sup>(٦٥)</sup> إماماً، وفرق بينهما بأن القضاء نية خاصة يجوز صرفه عنه مع بقائه على صفته

(٥٦) سائقة من ج

(٥٧) عمرو بن بحر بن محبوب البجلي، أبو حمزة، ولد بسواد بالبصرة (١٦٣ - ٢٥٥ هـ) من أئمة الأدب ورئيس الفقه السائقة من معتزله كان فيج تشكك بسبب حدوثه عليه صاحب سبب سقوط ثبته عليه وهو يؤول صف العديد من أمهات الكتب ذات الطابع الموسوعي مثل كتاب الحيوان وكتاب بيان والشيخ الأعلام ٧٤/٥

(٥٨) ت، ج، ح، الأحياء

(٥٩) ج، الأمور

(٦٠) ت، ج، الأكثرين.

(٦١) ت، وتصح بيعته

(٦٢) الرتبة من ج، وسبق النص يقتضي إلغاء الرعي

(٦٣) سائقة من ت، ج

(٦٤) ج، فإن اعتصموا أئمتهم وفي ط، فإن اعتصموا

(٦٥) ج، المفرد

فلم تنعقد ولايته الا بتفليد مسيب له والإمامة من الحقوق المشتركة من حق الله تعالى وحقوق لأدميين لا يجوز صرف من ستقرت فيه إذا كان على صفة، فلم يعتقر تقليد منحقها مع تغيره إلى عقد مستتب<sup>(١٦٢)</sup> له

(فصل) وإذا عُقدت الإمامة لإمامين في بلدين لم تنعقد إمامتهما لأنه لا يجوز أن يكون للإمامة<sup>(١٦٣)</sup> إمامان في وقت واحد وإن شُدَّ قوم فحُوروه. واختلف الفقهاء في الإمام مهيأ، فكانت طائفة هو الذي عُقدت له الإمامة في البلد الذي مات<sup>(١٦٤)</sup> عنه من تقدمه لأهم عقدها أنخص وبإقيام بها أحق وعلى كفة الأمة في الأمصار كلها أن يعرضوا عقدها إليهم ويسلموها لمن يابغوه للثايسر الأمر باحلاف الأراء وتأييد الأهواء. وقال آخرون بل على كل واحد مهيأ أن يدفع الإمامة عن نفسه ويسلمها إلى صاحبه طلبا للسلامة وحسبا لنعمة لبحار أهل العقد<sup>(١٦٥)</sup> أحدهما<sup>(١٦٦)</sup> أو غيرهما. وقال آخرون بل يُقرع بينهما دفع المسار إلى قطعاً للتحاصم فأيهما قُرِع كان بالإمامة أحق. واصحح في ذلك وما عليه الفقهاء لمجمعون أن الإمامة لأسبغها بيعة وعقد كالوحي<sup>(١٦٧)</sup> في نكاح امرأة إذا زوجها باثنين كان لنكاح لأسبغها عقداً. وإذا نعين اسابق منها استقرت له الإمامة وعلى المسوق تسليم الأمر إليه والدخول في بيعته. وإن عُقدت الإمامة لهما في حال واحد لم يسبق بها أحدهما فقد انعقدت واستؤف العقد لأحدهما أو لغيرهما، وإن تقدمت بيعة أحدهما وأشكل لتقدم مهيأ وفق أمرهما على الكشف، فإن تدارعاهما وادعى كل واحد منهما أنه لأسبق لم تُسمع دعواه ولم يُحلف عليها<sup>(١٦٨)</sup>، لأنه لا يختص باحق فيها وإنما هو حق المسلمين جميعا فلا حكم بيمينه فيه ولا لنكوله عنه وهكذا لو قُطع الشارخ فيها وسلمها أحدهما إلى الآخر لم تستقر إمامته إلا ببيعة تشهد بتقدمه، ولو أقر له بالتقدم حرج منها المقر ولم تستقر للآخر لأنه مقر في حق المسلمين، فإن شهد له المقر بتقدمه فيها

(١٦٢) ج. ت. مستتب

(١٦٣) ساقطة من ت

(١٦٤) ساقطة من ت

(١٦٥) ساقطة من ج

(١٦٦) ساقطة من ت. ج

(١٦٧) ج. كالدبي

(١٦٨) ت. واد

(١٦٩) ج. ولم يحلف عليها صاحبه

مع شاهد آخر سمعت شهادته إن أمير شته الأمر عليه عند نزاع ولم يُسمع منه إن مذكر  
الاشتهار لما في الشواهد من التكدد

(فصل) <sup>٧٥</sup> وإذا دام الاشتباه بينهما <sup>٧٦</sup> بعد كشف وم تميز بينهما لأحدهما باستقدمه  
بفرغ بينهما لأمرين أحدهما الإمامة عند وتمرعه لا مدخل لها في العمود والثاني أن  
الإمامة لا يجوز لأشراك فيها والتمرعة لا مدخل لها فيها لا يصح الاشتراك فيه كمنكح  
ومدخل فيه يصح فيه الاشتراك كالأموال ويكون دوام هذا الاشتباه مبطلاً لعدم الإمامة بينهما  
ويستأنف أهل الاحتياط عنهما لأحدهما ولو رادوا المدعى بها عنهما في عدمه فقد قيل  
بحواره خروجه عنهما <sup>٧٧</sup> وقيل لا يجوز لأن التبعة هي قد صلت للإمامة عن غير مدعى وذلك  
الاشتهار لا يمنع ثبوته في أحدهما <sup>٧٨</sup>

(فصل) ولما انعقد الإمامة عهد من قبله فهو ثابته انعقد الإجماع على حواره ووقع الاتفاق  
على صحته لأمرين عمل المسلمون بها ولم يشكروهم أحدهم أن أنا بكر رضي الله عنه <sup>٧٩</sup>  
عهد ما إلى عمر رضي الله عنه <sup>٨٠</sup> فأنشأ المسلمون بمامة بعهد [وه يشكروها] <sup>٨١</sup> والثاني  
أن عمر رضي الله عنه <sup>٨٢</sup> عهد ما إلى أهل شورى لسلب <sup>٨٣</sup> الجماعة دحوشهم فيها وهم أعين  
العصر عندنا لصحة العهد ما وشرح باقي الصحابة منها وقال علي بن النعاس رضوان الله  
عليهما <sup>٨٤</sup> حين غابته عن المدحور في شورى سان مرا عظم من أمور الإسلام ر نفسي  
أحروح منه فصر العهد ما إجماعاً في انعقاد الإمامة بإد ر الإمام أن يعهد ما <sup>٨٥</sup> فعليه أن  
يجهد رأيه في الأحس ما ولاقوم شروجه، هذا معنى به الاجتهاد في واحد نظر فيه، فهو لم يكن

(٧٥) - نسخة من ب

(٧٦) - ح ب

(٧٧) - ح ب قد قيل هو ر وحيه من

(٧٨) - ح لأحدهما

(٧٩) - نسخة من ب

(٨٠) - نسخة من ح

(٨١) - نسخة من ب

(٨٢) - نسخة من ح و ر ح ب ح ب رضي الله عنه

(٨٣) - ح ب

(٨٤) - ح ب رضي الله عنه

(٨٥) - نسخة من ب ح

ولد ولا والدا أحد أن ينفرد بمقد سبعة له وتمويه العهد إليه، وإن لم يستثمر فيه أحدا من أهل الاختار، لكن اختلفوا هل يكون ظهور الرضى منهم شرطا في انعقاد بيعته أو لا؟ فذهب بعض عليه أهل لصحة إلى أن رضى أهل الاختيار بيعته شرط في ثبوتها للأئمة<sup>(٨١)</sup> لأنها حق يتحقق بهم فسم ثلثهم إلا برضا أهل الاختيار منهم والصحيح أن بيعته معقدة وأن الرضى بها غير معبر، لأن بيعته عمر رضى الله عنه لم تنوِّف على رضى الصحابة [رضي الله عنهم]<sup>(٨٢)</sup> ولأن الإمام أحق بها فكان اختياره فيها أمضى، وقوله فيها أنعم، وإن كان ولي العهد ولدا أو والدا فقد اختلف في حوار انفراد<sup>(٨٣)</sup> بمقد سبعة له على ثلاثة مذاهب. أحدها لا يجوز أن ينفرد بمقد سبعة لولد ولا لوالد حتى يشاور فيه أهل الاختيار فيرويه أهلا لها فيصح منه حينئذ عقد البيعة له لأن ذلك منه تركية<sup>(٨٤)</sup> له مجرى مجرى شجرة الشهادة، وتفيد على الأئمة مجرى مجرى الحكم وهو لا يجوز أن يشهد لوالده ولا لولده<sup>(٨٥)</sup> ولا يحكم بواحد منهما بتهمة العائدة إليه<sup>(٨٦)</sup> بما جُبِن من المين إليه<sup>(٨٧)</sup>، والمذهب الثاني يجوز أن ينفرد بمقد سبعة لولد ولأنه أمير<sup>(٨٨)</sup> لأئمة بعد الأمرهم وعليهم معصية حكم المص<sup>(٨٩)</sup> على حكم السب<sup>(٩٠)</sup> ولم يجعل بتهمة طريقا على أمانته ولا سبيلا إلى معارضة<sup>(٩١)</sup> وصار فيها كعهده بما إلى غير ولده ووالده، وهل يكون رضاء أهل الاختيار بعد صحة العهد معتبرا في ثبوتها للأئمة أو لا<sup>(٩٢)</sup>؟ عن ما قدمناه من الوجهين والمذهب الثالث: أنه يجوز أن ينفرد بمقد سبعة لوالده ولا يجوز أن ينفرد

(٨١) سابقه من ت

(٨٢) الزيادة في ت

(٨٣) ح نكرة

(٨٤) سابقه من ت، ح

(٨٥) ت، مولود، ح للولد ولا لوالد

(٨٦) ت، ح، عليه

(٨٧) ت، عليه

(٨٨) ت، ح، و

(٨٩) سابقه من ح

(٩٠) ب حكم السب

(٩١) ت أو إمامته والأسبيل إلى معارضة

(٩٢) ح، إلى غير ولد ولا ولد

(٩٣) ت، ح، أم لا

بها<sup>(٩١)</sup> لولده لأن الطبع يبعث على محاماة الولد ولذلك كان كل ما يفتنيه في الأعلى مذخوراً لولده دون والده؛ فإن عقدتها لأخيه ومن قدره من عصته ومواسية<sup>(٩٢)</sup> فكعقدها للعبداء الأخائب في حواز تفرده بها

( فصل ) وإذا عهد الإمام بخلافة إلى من يصح العهد إليه من الشروط المعتبرة فيه كان العهد موقوف على قبول المولى واحتشف في زمان فصوله فقبل بعد موت المولى في الوقت الذي أصبح فيه ظهر المولى وقيل وهو الأصح به ما بين عهد المولى وموته لنشغل عنه الإمامة<sup>(٩٣)</sup> إلى المولى مستغرة بالقول المتقدم، وليس للإمام مولى عزل من عهد إليه ما لا يتغير حاله وإن حاز له عزل من استبد به من سائر جماعته لأنه مستحلف هم في حق نفسه [ فجزأ له عمرهم ]<sup>(٩٤)</sup> ومستحلف مولى عهده في حق المسميين فلم يكن له عزله كمنه يكن لأهل لاختيار عزل من تابعوه إذا لم يتغير حاله فهو عهد الإمام بعد عزل الأول إلى ثلث كان عهد الثاني باطلاً والأول على بيعه، من حلق لأول نفسه لم يصح بيعه الثاني حتى يتبدى. وإذا استعفى ولي العهد لم يفسخ عهده بالاستعفاء حتى يعفى مروه من جهة المولى [ والمولى ]<sup>(٩٥)</sup> ثم نظر، فإن وجد غيره جاز استعفاؤه [ وعهده ]<sup>(٩٦)</sup> وخرج من العهد جماعتهما عن الاستعفاء والإعفاء، وإن لم يوجد غيره لم يجر استعفاؤه وكان العهد على مروه من جهتي المولى والمولى، ويعتبر شروط الإمامة في المولى من وقت العهد إليه، وإن كان صعباً أو فاسقاً وقت العهد إليه وبالف عدلاً عند موت المولى لم تصبح خلافته حتى يستأنف أهل لاختيار بيعته. وإذا عهد الإمام<sup>(٩٧)</sup> إلى نائب مجهول الخفية لم يصح عهده؛ وإن كان معلوم الخفاة [ صبح ]<sup>(٩٨)</sup> وكان موقوفاً على قدومه، فإن مات المستحلف وولي العهد على نيته استفد منه أهل الاختيار، وإن تعددت نيته واستنصر المسلمون

(٩١) ح. بقدها

(٩٥) سائفة من ب

(٩٦) ت. الألبان

(٩٧) سائفة من ج

(٩٨) الزيادة من ج

(٩٩) الزيادة من ب، ح

(٩٠) سائفة من ج

(٩١) التريفة من ج، ت

تناحر لظفر في أمورهم استتاب أهل الاختار مدبا عه يبايعونه بالسنة ثوب الخلافة فإذا قدم الخليفة العائب انزعول المستخلف النائب<sup>(١١٦)</sup> وكان نظره قل قدوم الخليفة ماصبا وبعد قدومه مردودا، ولو أراد ولي العهد قس موت الخليفة أن يرد ما يبه من ولاية العهد إلى غيره لم يجر لأن الخلافة لا تستقر له إلا بعد موت المستخلف؛ وهكذا لو قال جعلته ولي عهدي إذا ألفت الخلافة إني لم يجر لأنه في الحال ليس خليفة فلم يصح عهده بالخلافة<sup>(١١٧)</sup>. وإذا حلق الخليفة نفسه انتقلت إلى ولي عهده وفام حلقه<sup>(١١٨)</sup> معام موته، ولو عهد الخليفة إلى اثنين لم يقدم أحدهما على الآخر جبر واختار أهل الاختيار أحدهما بعد موته كأهل الشورى فإن عمر رضي الله عنه جعلها في ستة.

حكى ابن إسحاق<sup>(١١٩)</sup> عن الزهري<sup>(١٢٠)</sup> عن ابن عباس<sup>(١٢١)</sup> قال : وجدت عمر ذات يوم مكرويا فقال : ما أدري ما أصنع في هذا الأمر؟ أقوم فيه وأقعد؟ فقلت : هل لك في علي فقال : إبه ها لأهل وبكته وحس فيه دعابة وإني لأراه لو نوب أمركم لحملكم على طريقة من الحق تعرفونها، قال قلت : فأين أنت من عثمان؟<sup>(١٢٢)</sup> فقال : لو فعلت لحمل بي أبي يعيط

(١١٢) ساقطة من ث

(١١٣) ت . بالخليفة

(١١٤) ب . عهده

(١١٥) محمد بن إسحاق بن يسار الطنبي بالولاء من أندم مؤرخي السيرة النبوية مات بعد عام ٥٦ هـ الأعلام ٢٨/٦

(١١٦) محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري، من بني زهرة بن كلاب، من قريش أوس من ذؤن الخطيب، وأحد كبار الفقهاء، من طبقة التابعين وهو من أهل المدينة ولد عام ٥٨ هـ وتوفي بالشام عام ١٢٤ هـ الأعلام ٩٧/٧

(١١٧) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي قاشسي ولد بمكة عام ٣ هـ لآرم النبي ﷺ وروى الكثير من أحاديث الصحيحة. شهد موقعي الحقل وصعد إلى جانب أبي بن أبي طالب كعب بصره في أواخر حياته ونوب بالطائف عام ٦٨ هـ كذا ينفذ بمرحان القرآن وجر الآية. الأعلام ٩٥/٤

(١١٨) بقصد هناك بن عاصم بن أبي العاصم بن أمية، من قريش ثالث الخلفاء الراشدين، هو النورين وأحد العشرة المبشرين بالجنة ولد بمكة وأسلم بعد البعثة خذول، وكان عبدا شريفا في الجاهلية ومن أعظم أعماله في الإسلام نهجه نصف جيش الأنصرة تجاه المخاض فخرج بثلاثمائة بعير بجهره وألف ديار أصبحت في أيامه أرمية والقروار وخراسان وأخرية وقبرص، وقد فضل جمع المسلمين على صرا واحد وهو أول من راد في المسجد الحرام، وقد سخط في العيد عن الصلاة، وأمر بالأذان الأول يوم الجمعة، ونفذ الشرطة واتخذ دارا لنفسه، يبر الناس روى عن النبي ﷺ ١٤٦ حديثا. بقم عليه أهل مصر فتولته آثاره، فطليق، منه عرقم، فاستمع، فحاصروه على جميع

عن رفات اساس ثم لم تلتفت إليه العرب<sup>(١٠٩)</sup> حتى نصرب عنقه، والله لو فعت لعل ولو فعل لعلوا، قال فقتل فطلحة؟ قال إنه لرهو ما كان الله ليوليه أمر أمّة محمد ﷺ مع ما يعلم من رهوه، قال قلت فالزبير؟ قال إنه لطل ولكنه سأل عن الصّاع ولحقه<sup>(١١٠)</sup> بالنقم<sup>(١١١)</sup> بأسوق أهل ذلك لي أمور المسلمين؟ قال فقلت محمد بن أبي وقاص؟ قال ليس هناك إنه لصاحب مقتب<sup>(١١٢)</sup> يقاتل عليه : فأما وي أمر هلاء قال فقلت عبد الرحمن بن عوف؟ قال : نعم الرجل ذكرت لكنه ضعيف، به والله لا يصلح هذا الأمر يا بني عس لا أقوى من غير عوف لين من غير ضعف، ولصنك من غير نخس، رحواء من غير إسرائف قال ابن عس<sup>(١١٣)</sup> فلما حرقه أبو لؤلؤة وأبى لطلب من نفسه وقالوا له اعهد، جعلها شورى في سنة ودر هذا الأمر إلى علي ويزارة اسير<sup>(١١٤)</sup> . وإلى عثمان ويزارة عبد الرحمن بن عوف<sup>(١١٥)</sup> وري صحبه<sup>(١١٦)</sup> ويزارة سعد بن بي وهاض<sup>(١١٧)</sup>، فلم يخلو بشورى<sup>(١١٨)</sup> بعد موت عمر

- ٥ - عس، داني، قسموا، صحبه عبد الأصم وهو بقرّة الفراء في الحارث ثقب بني السريين لأنه سروج بني النبي ﷺ ربه ثم أم كلثوم توفي عام ٢٥ هـ الأعلام ٢٦٠/٤
- (١٠٩) ث ثلث العرب عليه وفي ح ثم ثلث إليه العرب
- (١١٠) الصّاع ولحقه أرباب كانت محروبة تستخدمها لكل الحبس وحرف القاموس الإسلامي ٢٢٩/٤ وبمعرفة من معلومات الطرد حياه امين الرئس، اهراج والنظم، الخالية بدولة لإسلامية، الفصل الحادي عشر
- (١١١) البقيع، اسم كذا يهتف عن القفره التي كانت تقام هناك كثير من الصحابة والتابعين ولأنهم المشهورين وقد قام الوهابيون بدم الأضرحة والمزارات التي تقام في القاموس الإسلامي ٣٣٧/١
- (١١٢) القتب الترخّل الصمير بوضع على سنام الثعب المصمم الوسيط ٧١٤/٢
- (١١٣) ح أبو إسحق، ث ابن إسحق
- (١١٤) الزبير بن العوام بن جوفد الأسدي القرشي من العشرة المشركين بالحجّة ولور من سبل سباني الإسلام وهو من عمه النبي ﷺ أسلم وله من العمرات عشرة سنة شهد بدر وأحد وخيبرها من مشاهد الشهير بالصلّى حيث ورت أملاكاً بيعت ببحر أربعين مبيد درهم، قتل عليه يوم الحمل (٢٨ ق هـ - ٣٦ هـ) لأعلام ١٢/٣
- (١١٥) عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد العذرة الزهري القرشي من كبار الصحابة ومن سابقين إلى الإسلام كان يسمى في المدينة أعياد الكعبة، لو أعياد عمرو، وسماه النبي ﷺ عبد الرحمن من الذين شهدوا جميع لشاهد الشهير يومه المال والتصدقات (٤٨ ق هـ - ٣٥ هـ) لأعلام ٢٢/٣
- (١١٦) وطلحة الحرد، وطلحة الحرة وطلحة العباس، أثبتت أصمها: بني طلحة عليه في... سبب مختلفه شهد حراً واختلف ولحقه كان من المشهورين بالحق من تحارته بالعراق قتل يوم الحمل وفقر بالصره الأعلام ٢٢٩/٣
- (١١٧) محمد بن أبي ولحق مالك بن ألب بن عبد مناف القرشي من الصحابة المشهورين فتح الله عن يديه العراق ومداش كسرى، وارب من رعي سباني سبيل الله شهد بدر وفتح القادسية كان راب عن كونه في عهد عمر ورت في عهد عثمان توفي بالمعير قرب المدينة بعد أن عاد بصره وكان ذات عام ٥٥ هـ الأعلام ٣٧٢
- (١١٨) ح ابن الشورى

رعي الله عنه قال عبدالرحمن اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم ، فقد الزير جعلته أمري ، علي ، وقال طلحة جعلت أمري إلى عثمان ، وقال سعد جعلت أمري إلى عبدالرحمن فصارت الشورى [بعد السنة] <sup>(١١٩)</sup> في هؤلاء الثلاثة [وخرج منها أولئك الثلاثة] <sup>(١٢٠)</sup> ، فقد عبدالرحمن أيكم يرا من هذا الأمر وجعله إليه والله عليه شهيد لمحرص على صلاح الأمة فلم يحبه أحد ، فقد عبدالرحمن أتبعولونه إلى وأخرج نصي منه والله على شهيد على أي لا ألوكم نصحاء ، فخلا بهم فقال قد فعلت فصارت الشورى بعد سنة في ثلاثة ثم بعد الثلاثة في اثنين علي وعثمان ثم نصي عبدالرحمن ليستعلم من الناس ما بعدهم فلما أحس <sup>(١٢١)</sup> اللبس استدعى المشورين مخزومة <sup>(١٢٢)</sup> وأشركه معه ثم حضر فاحد على كل واحد منهم العهد أيها توبع ليعمل بكتاب الله وسنة نبيه ولئن بويج <sup>(١٢٣)</sup> لغيره ليستعمل ولطعن ثم يابح عنك من عهد فكنت الشورى التي دخل أهل الإمامة فيها وانعقد الإجماع عليها أصلا في معاد الإمامة بالمعهد . وفي انعقاد البيعة بعدد يتعين فيه الإمامة لأحدهم باختيار أهل الحل والعقد ، فلا فرق بين أن تجعل الشورى في اثنين أو أكثر إذا كانوا عدد محصور ، ويستفاد منها أن لا تجعل الإمامة بعده في غيرهم ، فإذا تعينت بالاختيار في أحدهم جاز لمن أفضت إليه الإمامة أن يعهد به إلى غيرهم ، وليس لأهل الاختيار إذا جعلها الإمام شورى في عدد أن يجاروا في حياة [المستحلف انعقاد] أن يادن هم في تقديم لاختيار <sup>(١٢٤)</sup> في حياته لأنه بالإمامة أحق فلم يجز أن يُشارك فيها ، فإن جدوا انتشار الأمر بعد موته استأذوه واختاروا إن أدن هم ، فإن صار إلى حال إياس مظهر ، فإن ران عنه أمره وغرب عنه رأسه فهي كحالته بعد الموت في جوار الاختيار ، وإن كان على تمهيره وصحة رأيه لم يكن لهم الاختيار إلا بعد إذنه <sup>(١٢٥)</sup>

حكى ابن اسحاق أن عمر رضي الله عنه لما دخل مبرله محروجا سمع هنة <sup>(١٢٦)</sup> فقال ما شأن الناس ؟ قالوا يريدون الدخول عنده فآذنهم ، فقالوا عهد يا أمير المؤمنين ، استخلف

(١١٩) سابقه من ب

(١٢٠) سابقه من ج

(١٢١) ط ١٠ أجيب

(١٢٢) انصور بن مخزومة بن نوفل بن أمية القرشي من نصحاء ، وهو ابن أخت الصحابي عبدالرحمن بن عوف شهيد مع اقربيه . وقف مع من الزبير في صراحة مع الأمويين ، وقتل في حصار مكة حين أصابه حجر من الحمير (٢٠ ٦٤ هـ) الأعلام ٢٥٠/٧

(١٢٣) في النسخ الثلاث «دع» والنسخ من المحقق

(١٢٤) سابقه من ج

(١٢٥) ت : أمره

(١٢٦) اهـ بصوت الشهيد الذي يسمع عند سقوط حائط أو نحوه . انظر حبر من مسعود ، التراث ، ص ١٥٦



عليها عشر! فقال: كيف يحب لئلا واحدة فخرحو من عده، ثم سمعهم هذه فقال: ما شأنكم؟ قالوا: نريدون الدخول عليكم فأذن لهم فقالوا: ستختلف علينا عني من أبي طالب، فاب: إذن يحملكم على طريقة هي الحق، قال عبد الله بن عمر (١٢٧) فأتاك (١٢٨) عليه بعد ذلك وقلت: يا أمير المؤمنين وما يجمعهم؟ فقال: يا بني أكرمها حيا وميتا وبحور للحليقة ' يا بني على أهل لا اختيار كما يجوز له أن يرض عن أهل العهد، فلا تصح إلا اختيار من رض عليه كما لا يصح إلا تعبد من عهد يبه لأهلها من حقوق خلافة

(مفصل) (١٢٩) وبو عهد الخليفة إلى من أو أكثر ورثت الخلافة فيهم فقال الخليفة بعدي فلان فإن مات فإني مات في الخليفة بعده فلان حار وكانت الخلافة منتقلة إلى اثلاثه على ما رتبها، فقد استخلف رسول الله ﷺ على جيش مائة (١٣٠) زيد بن حارثة (١٣١) وقال فإن أصب فجعفر بن أبي طالب (١٣٢) فإن أصب فعد الله من راحة (١٣٣) فإن أصب

(١٣٧) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي شأ في الإسلام وهدم مع أبيه إلى مدينة شهد فتح مكة ولد ومار بها (١٣٨) (١٣٩) كتاب يبي ثمان وله ٦٣٠ حديث، ثم المصنف مربي وكف بصره قبل موته بالأعلام

١٠٨ / ٤

(١٣٨) ج: مكيت (١٣٩) ساقطة ص: ح

(١٣٠) وقعت عرفة يومه في العام ثمان بهجرة، وحدث حين انقضت المسلمون بالعقابة وارتوم وقد انسحب المسلمون بقية خالد بن الوليد بعد مقتل عوفو ثلاثة الذين عتبههم فرسول ﷺ بالرتيب و عبد السلام بن عيسى، أوصه

التاريخ الإسلامي، ص: ١ / ٢٥٤

(١٣١) زيد بن حارثة من شراجيل نواشرجيل من الصحابة اشترىه لبيد، حدة بنة أوي وروحات النبي ﷺ وروعت لبي ﷺ حين نروجهما تله في ﷺ قبل الإسلام ثم شفعه ووجهت عمه وفي أسره الله عز وجل قوله «ادعهم لأبائهم» حين حرم الإسلام النبي ﷺ من أقدام الصحابة إسلاما كاد الرسول ﷺ حبه ويقدمه، وكان يؤمره على سرايا نوق عام ٥٨هـ الأعلام ٥٧، ٢

(١٣٢) جعفر بن أبي طالب من عبد المطلب بن هاشم، وتعرف بزعيم الطيار من السابقين إلى الإسلام ومن المهاجرين إلى غنمة حب ظلال وحين هجره المسلمون إلى المدينة داخل يوم موحه حتى قتل بعد أن عطعت بماء وسراة واحسن بره، مات شهيدا قال فيه تلي ﷺ إن الله عزمه عن يده حجة حتى في الحنة ووجه بعول ساعر الإسلام حين بن ثاب

فلا يبعد الله قسوا عاصوا يؤتة عليهم في الحساحين حاصص

وهو أروع عني من أبي طالب الأعلام ٢ / ٢٥

(١٣٣) عبد الله بن رباح بن ثعلبة الأنصاري، من الخراج من الصحابة شرف به الكتاب في الحافضة وهو من السبعين الذين شهدوا العهد شهد بدر وأحدا وحند والحديبية وصحب النبي ﷺ في عرفة بعاء الأعلام

٨٦ / ٤

فلم يرض المسجون رحلاً فتقدم ريد [فقتل فأحد الرتبة جمعهم وتقدم فقتل فأحد الرتبة  
عدائه من ربيعة فتقدم فقتل] ١٣٤٠ فاحسار المسجون معه خالد بن الوليد ١٣٤١، وإذ فصل  
نسي بختة ذلك في الإمارة حذر مثله في الخلافة فإن قيل هي عقد ولاية [عن صفه  
وشرط] ١٣٤٢ الولايات لا تقف عقدها على شروط ولصقات فيس هذا من انصالح العامة  
لأنه يسع حكمها على أحكام ليعود احداً، فقد عمل بذلك في الدولتين من لم يُكر عليه  
حد من علي، العصر هذا سديان بن عبد الملك ١٣٤٣ عهد بن عمر من عبد العزيز ١٣٤٤ ثم  
بعده إلى يزيد بن عبد الله ١٣٤٥ ولش لم يكن سديان حجة في قرار من عصره من علي،  
التابعين ومن لا يخافون في الحق لومة لائم هو الحق، وقد رتبها الرشيد ١٣٤٦ رضي الله عنه في

(١٣٤٦) سادسة من ث

(٣٥) خالد بن الوليد من بعيره محرومي العرش واللقب مزديف عنه ملوك من تشراف فارس في السيف اسم  
يوم فتح مكة مع عمرو بن العاص، وقد نسي بختة سلامه وولاه ابنه بن ملاءة من في حجاج القتل  
ليرده فتح العراق عام ١٣٤٦ ثم سنة عام ٩٤٤ هـ، وكان بعده من مخططة "لاستر" بعد الموهوب كان  
كثير يشبه عمر بن الخطاب وبنه هارون بن عمر بن الخطاب وقال له عمر بن الخطاب يوم  
موته هو مثل أبي سفيان فقتل الموكي وهو الذي كان يبي من ذلك مات عام ٩٤١ هـ بعد من علي فرائد  
ومن الرعم من كثرة المعارف في سبل الله، فإن عهد وفاته هارون بن عمر بن عمر بن عمر بن عمر  
٣٠٠ ٢

(١٣٦٦) سادسة من ج

(٣٧) سديان بن عبد الملك بن مروان من جده بني ميه ودي في دمشق عام ٩٥٤ هـ تسلم خلافة عام ٩٥٠ هـ حمر  
جسار بن ابيهم في سنة الفتح القسطنطينية في عهده استمر حرج وخراب بنو في عام ٩٥٠ هـ  
وذلك خلافة سوى سنتين وثلاثة أشهر الأعلام ١٣٠/٣

(٣٨) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحجة الأموي خلفه عنه حاكم الخلفاء الراشدين بسيفهم أودع في  
الدينه عام ٩٦١ هـ ورث امر الخلافة عام ٩٥٩ هـ كان عدلاً ورعاً متعبداً به يوم خلافة سري سنتين ونصف،  
مات مسجوراً عام ٩٦١ هـ كان يدعى "الشيخ بني فية" وقد بن دينة رعيته وهو علام في سنة الأعلام ٥٠  
(٣٩) يزيد بن عبد الملك بن مروان (٧٠٠ - ٦٠٠ هـ) من ملوك بني امية ولد في دمشق وولي الخلافة بعد وفاة عمر بن  
عبد العزيز شهد عصره بعض المعروف كالأشهر بالانصراف إلى الدماء وتوقف عنه أنه مات عليل من الخمر  
عن حاله حادثة الأعلام ١٨٥/٨

(١٤٠) هارون الرشيد (١٤٩ - ١٩٣ هـ) حاكم خفاء بني العباس في القسري واشهرهم شهد عصره رعيته  
الدولة العباسية، كان يلقب (جاري العباس) وكان له ولع كثيرة مع انزوم اصطلح معها مدفع الخربة نكي  
تجمل إليه من القسطنطينية طوال حياته كمال شهد عصره كمال لم يكن وهي اعدائه العباسية التي سيطرت على  
سوء يرد الدولة نصفي عليهم في جله وحده الأعلام ٦٢

ثلاثة من سبه في الأمر<sup>(١١١)</sup> ثم المأمون<sup>(١١٢)</sup> ثم المؤمن<sup>(١١٣)</sup> عن مشورة من عاصره من فضلاء  
العلماء، فإذا عهد الخليفة إلى ثلاثة رتب الخلافة فيهم ومات، وثلاثة أحياء كانت الخلافة بعد  
موته للأول، ولو مات الأول في حياة الخليفة كانت الخلافة بعده للثاني، ولو مات الأول والثاني  
في حياة الخليفة فالخلافة بعده لثالث لأنه قد استقر لكل واحد من الثلاثة بالعهد به حكم  
الخلافة بعده. ولو مات الخليفة ولثلاثة من أولياء عهده أحياء، وأصبحت الخلافة إلى الأول منهم  
فأراد أن يعهد بها إلى غير الاثنين ي بجذارة<sup>(١١٤)</sup> فمن يفتنه من صعه من ذلك حملا على  
مقتضى الترتيب إلا أن يستتر عنها مسحقا طوعا بعد عهد السامع<sup>(١١٥)</sup> إلى المصور<sup>(١١٦)</sup>

رحمها الله وحل العهد بعده لعيسى بن موسى<sup>(١٤٧)</sup> فأراد المنصور تقديم مهدي<sup>(١٤٨)</sup> فاستنزله عن العهد عفواً حتى فيه وقفاء الوقت عن توهم وثكائير لم يروا به فسحة في صرعه عن ولاية لعهد قسراً حتى استنزل واستنط<sup>(١٤٩)</sup> والظاهر من مذهب الشافعي رحمه الله وما عبه جمهور الفقهاء أنه يجوز لمن أفضت إليه الخلافة من أولياء العهد أن يعهد بها إلى من شاء ويصرفها عن من كان مرئياً معه ويكون هذا الترتيب مقصوداً على من يستحق الخلافة منهم بعد موث المستخلف، فإذا أفضت الخلافة منهم<sup>(١٥٠)</sup> إلى أحد على مقتضى الترتيب صار أملاكها بعده في العهد بها إلى من شاء لأنه قد صار بإقصاء الخلافة إليه عام الولاية لا بد الأمر فكان حقه فيها أقوى وعهده بها أصح وتختلف هذا ما فعله رسول الله ﷺ من سريته أمرائه على جيش مؤتمه لأنه كان ورسول الله ﷺ في الحياة حتى لم تنتقل أسورهم إلى غيره، وهذا يكون بعد نقض الأمر بموته إلى غيره فسترى حكم لعهدين وأب استنطابة المنصور عن عيسى بن موسى فإنه أراد به تألف أهله لأنه كان في صدر الدولة والعهد قريب والتكافؤ بينهم مستنرفي أحسنهم تقور موهم ففعله سياسة وإن كان في الحكم سائلاً فعل هذا لومات الأول من أولياء العهد الثلاثة بعد إقصاء الخلافة وبعده إلى غيرهما كان الثاني هو الخليفة بعده بالعهد لأول وقدّم عن الثالث بحكم الترتيب فيه، ولومات هذا الثاني قبل عهده صار لثالث هو الخليفة بعده، لأن صحة عهد العاهد تقتضي ثبوت حكمه في ثلاثة ما لم يجد بعده عهد<sup>(١٥١)</sup> بحالته فيصير لعهد في الأول من الثلاثة حتى وفي الثاني والثالث موقوف لأنه لا يجوز أن يعدل عن الأداء فاحتتم، ويجوز أن يعدل على هذا المذهب عن الثاني والثالث عوفق، ولومات الأول من

(١٤٧) عيسى بن موسى بن محمد المباس (١٠٢ - ١٦٧هـ) وهو من ح السلاج وكان بحالته «تصبح الدولة» انتهر بالصحولة والجدة والرأي أهله المنصور عن ولاية العهد عام ١٦٧هـ بعد أن أسير له بال كثير آدم بالكوفة حتى وقته الأعلام ١٩٠/٥ ١١٠

(١٤٨) محمد بن علاء المنصور بن محمد بن علي الصامعي، المهدي بالله (١٢٧ - ١٦٩هـ)، من خلفاء بني المباس وفي الخلافة عام ١٥٨هـ وفي في الحكم عشر سنوات مات مسموماً، وقيل صريعاً في العهد كان بحس بسطام وهو أول من قشي بين يديه بالسيف والنسي والشباب والعهد بن جامع الرضاة الذي أمحي أنره الأعلام

٢٢١/٦

(١٤٩) ب واستنط

(١٥٠) سافطة من ب، ح

(١٥١) سافطة من ت

(١٥٢) ت حكم

الثلاثة بعد إقصاء الخلافة إليه من غير أن يعهد إلى أحد فأردأ أهل الاحتياط أن يختاروا للخلافة غير الثاني م يجوز، وكذلك لو مات الثاني بعد إقصاء الخلافة إليه لم يجوز أن يختاروا له غير الثالث وإن جاز أن يعهد به الثاني إلى غير الثالث، لأن العهد نص لا يستعمل الاحتياط إلا مع عدمه، ولكن بوقول الخليفة العهد قد عهدت إلى فلان، فإن مات بعد إقصاء الخلافة إليه بالخليفة بعده فلان لم تصح خلافة الثاني ولم يعقد عهده به لأنه لم يعهد إليه في حياته وإنما جعله ولي عهده بعد إقصاء الخلافة إلى الأول، [وقد يجوز أن] <sup>(١٥٥)</sup> يجوز قبل إقصائها إليه [فلا يكون عهد الثاني به متفداً فذلك بطل وجاز للأول بعد إقصاء الخلافة إليه أن يعهد به إلى غيره] <sup>(١٥٦)</sup>، وإن مات من غير عهد جاز لأهل الاحتياط اختيار غيره.

[فصل] <sup>(١٥٧)</sup> فإذا استمررت الخلافة لمن تقلدها إما بعهد أو بحبر لزم كافة الأمة أن يعرفوا إقصاء الخلافة إلى مسحقها بصعانه ولا يلزم أن يعرفوه بعينه واسمه إلا أهل الاحتياط الذين تقوم بهم الحجة وبيعتهم تتعبد بالخلافة. وقال شيخنا بن جرير <sup>(١٥٨)</sup> واجب على الناس كلهم معرفة الإمام بعينه واسمه كما عليهم معرفة الله ومعرفة رسوله والذي عليه جمهور الناس أن معرفة الإمام تنزيم انكافه [عن الجملة] <sup>(١٥٩)</sup> دون التفصيل، وليس على كل أحد أن يعرفه بعينه واسمه إلا انشورل لتي تلحج إليه، كما أن معرفة لقضاة الذين تعقد <sup>(١٦٠)</sup> بهم الأحكام والفقهاء الذين يفتون في الحلال والحرام تلزم العامة على الجملة دون التفصيل إلا عند السوازل المتوحشة إليهم، [ولو لزم كل واحد من الأمة أن يعرف الإمام بعينه واسمه للزمتم اهجرة إليه] <sup>(١٦١)</sup> ولما حاز لحلف الأساعد ولاصفي ذلك إلى خلق الأوطان ولصار من يعرف

(١٥٣) ساقطة مر ث، ح

(١٥٤) ساقطة مر ث

(١٥٥) ساقطة مر ح.

(١٥٦) سليمان بن جرير الرقي البغدادي كان عالماً فقيهاً من معتزلة له أتباع يُسمون بالمسلمية والجريرية، كان تابعاً

جميع الصناديق ثم انفصل عنه وأصل المسألة بكثرت في سكرية عثمان بن عفان رضي الله عنه انظر أثره في

الشهرستاني، الملل والنحل / ١٥٩ - ١٦٠ د أحمد محمود صبحي، الربيعية، ص ١٠٠ - ١٠٢ - أبعاد أي،

الفرق بين يعرف مر ٢٣ ٢٤ ٢٥

(١٥٧) ساقطة مر ب، ح

(١٥٨) ب، ح تنقد

(١٥٩) ساقطة مر ب

حاجا وبالفساد عائدان، وإذا لم تمت معرفته على النص الذي ذكرناه فعل كافة الأمة مسؤولين  
 للأمور العامة له من غير امتياز عليه ولا معصية له يقوم على وكل إليه من وجوه المصالح  
 وتدير لأمره، وتسمى حلقة لأنه حلف رسول الله ﷺ في أمته بسجود أن يُقبل يا حنيفه  
 رسول الله، وعلى لإصلاح فيقال الحنيفية واحتلوا من عور أن يُقبل يا حنيفه الله<sup>١٦٢</sup> محجور  
 عصمهم عيابه بحقوقه في حلفه، ونقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَاشِعِينَ لِلْأَرْضِ وَمِنَ  
 السَّمَاءِ فَتُوبُوا فَكُنُوا مِنَ التَّوَّابِينَ﴾<sup>١٦٣</sup> واسمع جمهور العلماء من جوار ذلك [وسو قبله من  
 المحجور]<sup>١٦٤</sup> وهو يسحب من يعيب ويموت والله لا يعيب ولا يموت<sup>١٦٥</sup>، وقد قيل لأبي  
 بكر الصديق رضي الله عنه يا حنيفه لله، فقال لمست بحنيفه لله ولكن حنيفه رسول الله ﷺ

والذي يلزمه من الأمور العامة عشرة أشياء أحدها حفظ الدين عن أصوله مستقرة وما  
 'جمع عليه صف الأمة، فإن نجم<sup>(١٦٦)</sup> مسدع أورد<sup>(١٦٧)</sup> در شهة عنه أوضح له الخجة وبيان  
 له الصور وأحده ما يلزمه من الحقوق والحدود، يكون الدين محروساً من حمل والأمة مسوغة  
 من رسل ثاني مبدء الأحكام بين متناحرين وقطع الخصام بين متداعين حتى يعم  
 لنصمه فلا يعتدى ظاهراً ولا يصعب مظلوم والثالث حماية النصم<sup>١٦٨</sup> والدين عن خربهم  
 ليتصرف الناس في المعاش ويتشروا في الأسفار امنين من تعريض نفس أو مال والربيع إقامة  
 الحدود لنصن عازم لله تعالى عن الانتهاك وتحفظ حقوق عباده من إتلاف وسهلاك  
 والخامس تخصيص الثغور<sup>١٦٩</sup> بالعدّة المانعة والقوة الدافعة حتى لا يظفر الأعداء،<sup>١٧٠</sup> مرة  
 يتكفون فيها محرم أو يسفكون فيها يسلم<sup>(١٧١)</sup> أو مع هذا دما<sup>١٧٢</sup> والسادس جهاد من عاهد  
 الإسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في امة ببقاء بحق الله تعالى في إظهاره على سدين

(١٦٢) الأبناء - ١٦٥

(١٦٣) مسدع من ج

(١٦٤) ب والله تعالى به موجود أو الأب

(١٦٥) نجم النشيء بمعنى ضيق وظهور المعجم الوسيط ٤/٢ ٩

(١٦٦) راع مثلاً من المصدا أو الطريق المعجم الوسيط ١٠٧، ١

(١٦٧) النصبة السداد

(١٦٨) الثغور - مدحى حداية

(١٦٩) ب، ج يظهر

(١٧٠) مسدع من ج

كله والسامع حسنة النبي<sup>(١٦٩)</sup> والصدقات على ما أوجبه الشرع نصاً واحتشاد من غير حرف<sup>٧٠</sup> ولا عسف والناس فقير لعصاة وما استحق في بيت المال من غير صرف ولا منير ودفعه في وقت لا يقدم فيه ولا تأخير. لتوسع أسكف الأماء وتقلد لصحاء فيما يقوَص إليهم من الأعمال ويكله إليهم من الأموال. لتكون لأعمال تلكمة مصوطة والأموال بالأماء محفوفة بماشر أن يباشر نفسه مشارعه الأمور وتضامح الأحوال. ليهن بسببه الأمة وحرسه لله، ولا يعوز على انتهبص شاعلا بسده أو عباده، فقد يحون لأمين ويعش انتاصح، وقد قال الله تعالى ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَحَاكُم بَيْنَ النَّاسِ يَا حَقِي وَلَا تَتَّبِعِ الْآمِرِئِ فَبِضَلَّتْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾<sup>(١٧١)</sup> فلم يقتصر الله سبحانه عن التعميم دون مباشرة ولا عذر [في لئاء حتى وصفه بالصلال]<sup>(١٧٢)</sup>، وهذا وإن كان مستحق عليه بحكم الدين ومصب الخلافة فهو من حقوق السياسة<sup>(١٧٣)</sup> لكن مسترع، قال السبيج: كنكم راع وكلكم مشور عن رعيته<sup>(١٧٤)</sup> ونقد أصاب الشاعر<sup>(١٧٥)</sup> في وصف به أسرع المدر حيث يقول

وقلندوا أمركم لحد دركم	رحب الدواع بأمر آخرب مضطلم
لا مترفا إن رجاء لعيش ساعده	ولا إذا عصر مكروه به خشم
ما زال يحلب در الدهر أشطره	يكون متبها يوما ومتبها
حتى استمر على شزر مريرنه	مستحكم الرأي لا فحا ولا صرعا

وقال محمد بن برداد<sup>(١٧٦)</sup> للثامون وكان وزيره:

(١٦٩) الثقيف وهو الأصل من الثقيف وهو في الأصل أحدث عودته هو عليها ويؤازر جند الصبح دون غفل وهذا هو أكثر استعمال الثقيف. (الرسر، المخرج، ص ١٣)

(١٧٠) ح. بخوف، م. ط. خوف

(١٧١) ص - ٢٦

(١٧٢) ح في سبع أخرى، ت في التشاعل كتفاء، لا سناه حتى مره بالصلال

(١٧٣) ساقط من ت

(١٧٤) محمد بن عبد الله - القول في مخرج قبا عن عبد الشجادة ص ١٧٨ - حديث ١١٩٩

(١٧٥) هو يعطى من معرب (أياد) (يعطى لأبدي) آخره فيه الشعر والشعر، ص ١١٢ - ٣

(١٧٦) محمد بن برداد بن مودع المروزي من كتب الإمضاء وهو يراعى للثامون خليفة النعماني به شعر حيد كعبه

فلا سامس به غير حراً ختمه في بين حراً في صلب سانه

انظر الأعلام ٧ ١٤٣

من كان حارس ذاك فإنه ضمن      أن لا يسام وكل الناس نسوّم  
وكف نرفد عينا من تضافه      هناك من أمره حل وإبرام

(نصار) (١٧٧) وإذا قدم الإمام بما ذكرناه من حقوق الأئمة فقد أدى حق الله تعالى فيما هم  
وعندهم، ووجب له عندهم حفظ العداة والبصرة ما لم يتغير حاله، وبذلك ينعم به حاله فيخرج  
به عن الإمامة شيئاً أحدهما خرج في عدالة، وشأنه بقص في بدنه، فأما الخرج في عدالته  
وهو المفقود فهو عن صيرته <sup>٧٨</sup> أحدهما تابع فيه شهوة، والثاني ما نعتق فيه شهوة،  
فأما الأول منها فمتعلق بأفعال خوارجه وهو نكته للمحظورات وإقامته على المكاتب تحكيماً  
للمشهوة والنقد المتهوى، فهذا هو جمع من انعقاد الإمامة ومن سندها، فهذا طرأ على من  
انعقدت إمامته خرج منها، فلو عاد في اعداء لم يعد في الإمامة إلا بعد حذير [وقد يعرض  
المشككين بعود في الإمامة بعوده إلى العدالة] <sup>٧٩</sup> من غير أن يستأنف به عقد ولا بيعه لعموم  
ولايه وحقوق <sup>٨٠</sup> المصلحة في استأناف بيعته، وأما الثاني منها فمتعلق بالاعتقاد استأناف بشبهة  
تعرض فيها من خلاف حق، فمما احتجف لعلها فيها فذهب فريق منهم إلى أنها تخرج من  
الاعتقاد الإمامة ومن استدامها ويخرج بحدوثها منها لأنه لا يسوى حكم الكفر بتأويل وغير تأويل  
وحب أن يسوي حال الفسق بتأويل وغير تأويل وقال كثير من علماء النصرة إنه لا يجمع من  
الاعتقاد الإمامة ولا يخرج به منها كما لا يجمع من ولاية الأعضاء وجوار الشهادة

وأما ما طرأ على بدنه من نقص فيقسمه ثلاثة أقسام أحدها نقص الخواص، والثاني  
نقص الأعضاء، والثالث نقص النصف (١٨١)، فأما نقص الخواص فيقسم ثلاثة أقسام  
فأما يجمع من الإمامة وقسم لا يجمع منها، وقسم يخلف فيه، فأما القسم الخالص منها فثبته  
أحدهما، والثاني يعرض، والثالث يزل، فمما يزال بعض قصران أحدهما ما كان عارضا  
معرضاً لغيره، كإعلاء، فهذا لا يجمع في انعقاد الإمامة ولا يخرج منها، لأنه معرض قلبه

(٧٧) - نسخة من ج

(٧٨) - نسخة من ج

(٧٩) - نسخة من ج

(٨٠) - ج، ح، خ

(٨١) - نسخة من ج



السب<sup>(١٨٢)</sup> سريع الروايات، وقد أعني عن رسول الله ﷺ في مرضه والصبر الثاني ما كان  
 لأمره لا يُرحى. رآه كاشيون وحسن فهو على صريح أحدهما أن يكون مُطعاً دائماً لا يتحمله  
 إحداهما عهد، يجمع من عقد الإمامة ومن استدامتها، فإذا طأ أحد سطت به الإمامة بعد تحفظه  
 وانقطع به<sup>(١٨٣)</sup>، والصبر الثاني<sup>(١٨٤)</sup> أن يتحلله إفاقة يعود منها إلى حال السلامة فيسقط فيه  
 هذا كـ. زمان لحسن أكثر من زمان لإفاقة مُبْع من عقد الإمامة واختلف في معه  
 في استدامتها: [ فقبل يجمع من استدامتها ]<sup>(١٨٥)</sup> كما يجمع من استدامتها. وإذا ضُر سطت  
 الإمامة. لأن في سند منه<sup>(١٨٦)</sup> إجمالا لا يُنظر المستحق فيه. وقبل لا يجمع من سداة الإمامة  
 وإن مُبْع من عقدها في الاستدعاء لأنه يُراعى في مدة عهدها سلامة كمله وفي الخروج منها بعض  
 كامل وأما ذهاب البصر فيجمع من عقد الإمامة واستدامتها فإذا طأ سطت به الإمامة. لأنه لما  
 أنظر ولاية نقص، ومُبْع من جوار شهادته يدوق أن يجمع من صحبه الإمامة وأما عطف، اعين  
 وهو أن لا يُنصر عند دحون الدين فلا يجمع من الإمامة في عقد ولا استدامته لأنه مرضى في زمان  
 الدعة<sup>(١٨٧)</sup> يُرحى رونه. وأما ضعف البصر، فإن كان يعرف به الأشخاص إذا رآه لم يجمع من  
 الإمامة. وإن كان يُدرك الأشخاص ولا يعرف منه من الإمامة عقد واستدامة

وما اغتمس الذي من الخواص التي لا يؤثر فندها<sup>(١٨٨)</sup> في الإمامة فثبت أحدهم الختم  
 في لألف الذي لا يترك به شتم المروثج والثاني فقد يدوق الذي لا يعرف به بين لطموم فلا  
 يؤثره في عقد الإمامة لأنها يؤثران في المدة ولا يؤثران في التراب ويعمل

وأما القسم الثالث من الخواص المختلف فيها فثبتان لضمم والحرس فيصعد من استدعاء  
 عقد الإمامة لأن كمال الأوصاف بوجودهما معقود واختلف في الخروج به من الإمامة.  
 فثبت حائفة يخرج به منها كما يخرج بذهاب البصر لثأثيرهما في التدبير والعمل. وقد أحروا

(١٨٢) ح. الثاني

(١٨٣) ح. لا يجمع

(١٨٤) ح. الثالث

(١٨٥) ح. لا يجمع من ح

(١٨٦) ح. لأن في استدعاء ح

(١٨٧) ح. يدوق سخطه ويتركه

(١٨٨) ح. نقص

لا يخرج بها من الإمامة بقيام الإشارة مقامها فم يخرج منها إلا بقصص كامل<sup>(١٨٩)</sup>، وقال آخرون: إن كان محس الكتابة لم يخرج بها من الإمامة، وإن كان لا يحسها خرج من الإمامة بها لأن لكتابة مفهومه والإشارة موهومة، والأول من مذاهب أصحابنا وما تنمى اللسان وتقل السمع مع إدراك لصوت إذا كان عاليا فلا يخرج بها من الإمامة إذا حدثنا [واختلف في استدعاء عقدها معهم، فقل] <sup>(١٩٠)</sup> يمنع ذلك من استدعاء عقدها لأنها نقص يخرج بها عن حال الكمال، وقيل لا يمنع لأن نبي الله مرسى عليه السلام لم تنمعه عقدة لسانه عن النبوة فأولى أن لا يمنع من الإمامة<sup>١٩١</sup>

(فصل) وأما فقد الأعضاء فيقسم إلى أربعة أقسام أحدها لا يمنع من صحة الإمامة في عقد<sup>(١٩٢)</sup>، ولا استدعاء، وهو من لا يؤثر فساد في رأي ولا عمل ولا هوى ولا يشترى في المنظر، ودلت مثل قطع الذكر والأشياء، فلا يمنع من عقد الإمامة ولا من استدائها بعد انعقد لأن فقد هذين لعضوين يؤثر في انقضاء دون الرأي والحكمة<sup>(١٩٣)</sup> فيجري مجرى البعثة، وقد وصف الله تعالى يحيى بن زكريا بذلك وأتى عليه فعال ﴿وسبدأ وحضورا وبينا من الصالحين﴾<sup>(١٩٤)</sup>، وفي الحضور قولان أحدهما أنه العنبر الذي لا يقدر على تيان النساء فله بن مسعود<sup>(١٩٥)</sup>، وبس حساس<sup>(١٩٦)</sup> والثاني أنه من لم يكن له ذكر عشي به النساء أو كان كالسوا فانه سعيد بن

(١٨٩) سائقة مرت

(١٩٠) سائقة مرت

(١٩١) إشارة بن قول تعالى ﴿واحلل عقدة من لساني﴾ بمفهوم عربي، ص ٢٧، ٢٨

(١٩٢) ب استدعاء

(١٩٣) ب وحكمه، ج وأخرجه جامع الحكمة، فقه رجل تحب، في أحكامه للجلال، الفيروز، ص ١٩٣

الشموس المحيط، ٣/ ٢٠٩

(١٩٤) آل عمران، ٣٩

(١٩٥) عبدالله بن مسعود بن عاص بن حبيب هذلي من كبار الصحابة وأقرهم نسي ٩٥ من أهل مكة ومن السلف في الإسلام وهو أول من جهر بقرأة القرآن بكلمة كان حادهم رسول الله ﷺ وصاحب سره، ومن الصراة المشهورين كما أنه اشتهر بالعلم بولي سألديه في حلاله عنك، وعنده من المعبر نحو سبعين عاما توفي عام ١٣٧ هـ لأعلام ٤/ ١٣٧

(١٩٦) سائقة مرت، ج يذكر بن مسعود

أُسَيْب<sup>١٩٧</sup>، فيما لم يجمع ذلك من لغيره فأور أن لا يجمع من لإمامة، وكذلك قطع الأديبي  
 لأنها لا يؤثران في رأي ولا عمل وهما سب<sup>(١٩٨)</sup> حتى يمكن أن يستتر فلا يظهر. ولتقسمة الثاني  
 ما يجمع من عقد الإمامة ومن استدانتها، وهو ما يجمع من عصر كدهاب اليميني ومن اليهودي  
 كدهاب الرحلي، فلا تصلح معه الإمامة في عقد ولا مقدمة لعمره، على الرغم من حقوق لأنه  
 في عمل أو مهنة. وتقسيم الثالث ما يجمع من عقد الإمامة واختص في معه من استدانتها وهو  
 ما ذهب به بعض العمل أو فقد به بعض اليهودي كدهاب إحدى السدي أو حتى الرحلي. فلا  
 يصح معه عقد الإمامة لعمره عن كمال التصرف، فإن طرأ بعد عقد الإمامة ففي حروجه منها  
 مذهباً للفقهاء. أحدهم يخرج به من الإمامة لأنه محرم يجمع من استانتها فجمع من استدانتها  
 ومذهب ثاني أنه لا يخرج به من الإمامة وإن منع من عقدها، لأن المعتز في عقدها كمال  
 السلامة وفي الخروج منها كمال نقص. وتقسيم الرابع ما لا يجمع من استدانتها الإمامة  
 وحذف في معه من ابتداء عقدها وهو ما شأن وفتح وه يؤثر في عمل ولا في مهنة كجذع  
 الألف وسن إحدى تعبير، فلا يخرج به من الإمامة بعد عقدها لعدم تأثيره في شيء من  
 حقوقها. وفي معه من ابتداء عقدها مذهباً للفقهاء: أحدهما أن لا يجمع من عقدها وليس  
 دلت من الشروط المعتبرة فيها لعدم تأثيره في حقوقها، والمذهب الثاني أنه يجمع من عقد الإمامة  
 وتكون السلامة من شرط معتز في عقدها لسلم ولاية<sup>(١٩٩)</sup> من شين يعاب ونقص يدرى  
 فنقل به هيئة، وفي قلنها بسور عن الطاعة، وما دى إن همد فهو نقص في حقوق  
 الإمامة<sup>٢٠٠</sup>

(فصل<sup>٢٠١</sup>) وأما نقص التصرف فصرح بحجرو فقهر دما لحرف فهو أن يسولي  
 عليه من أعوانه من يسند بتعبد الأمور من غير بظاهر بعصية ولا عهده بمشقة، فلا يجمع ذلك  
 من إمامته ولا يقدح في صحته ولا يثبته ولكن ينظر في فعان من يسولي على أموره، فإن كانت  
 جارية على أحكام الدين ومقتضى معتد حار إقراره عليها تعبد لها وإمضاء لأحكامها فلا ينفذ

(١٩٧) أسيد - أسيب بن حماد بن ربهب الحارثي القوسي من التابعين راجد فقهاء أدبه الشيعة كان محدثاً  
 فيها ورعاً وهذا سمي (راوية غير) جمع أقضه بولي بشيعة (١٩٨ - ٩٩هـ) الأعلام ٢/٣١

(١٩٩) سني عيب الوقح

(٢٠٠) ب. ح. و. ل. الأنا

(٢٠١) ط. م.

(٢٠٢) سقطه من ح.

من الأمور الدينية ما يعود بمسار على الأمة. وإن كانت فعانه خارجة عن حكم الدين ومقتضى العدل لم يجز إقراره عندها وبرمه أن يستنصر من بعض وتبين تعينه وأما العهد فهو أن يصير مأموراً في يد عدو قاهر لا يقدر على خلاص منه فيصع ذلك عن عقد الإمامة له معجزة عن الضر<sup>(٢١٢)</sup> في أمور المسلمين، وسواء كان العدو مشركاً أو مسلم باغياً<sup>(٢١٣)</sup> ولأمة [فسحة في] احتيار من عدا<sup>(٢١٤)</sup> من ذوي القدرة، وإن سر بعد أن تحققت به الإمامة فعلى كافة الأمة استنقاده له وجته الإمامة<sup>(٢١٥)</sup> من بصرته وهو على أمانته ما كان مرحواً خلاص مأمول الفكك بما فضل أو فداء، فإن وقع لإيأس منه لم يحل حال من أسره من أن يكونوا شركيين أو نعاة مسلمين، فإن كان في أسر لشركيين خرج من الإمامة بنأس من خلاصه [واستأنف أهلي الأحياء بيعه غيره على الإمامة<sup>(٢١٦)</sup>]. فإن عهد بالإمامة في حذر أسره بصر في عهده، فإن كان بعد الإيأس من خلاصه كان عهده باطلاً لأنه عهد بعد خروجه من الإمامة فلم يصح منه عهد، وإن عهد قبل الإيأس من خلاصه وقت هو فيه مرحواً خلاص صح عهده بقاء إمامته واستقرت إمامته ولي عهده بالإيأس من خلاصه لرد ال إمامته، فهو حصص من أسره بعد عهده بصر في خلاصه، فإن كان بعد الإيأس منه لم يعد إلى إمامته وخروجه منها بالإيأس واستقرت في ولي عهده، وإن حلص قبل الإيأس فهو على أمانته ويكون العهد في ولي لعهد ثالث وإن لم بصر إمام

وإن كان مأموراً مع نعاة المسلمين، فإن كان مرحواً خلاص فهو على إمامته وإن لم يرح خلاصه لم يحل حال ليعده من أحد أمرين. إما أن يكونوا قد بصر لانتصهه إماماً أو لم ينصوا، فإن كانوا فرضي لا إمام لهم فالإمام المأمور في أيديهم على إمامته لأن بيعه لهم لأمره وحذنه عليهم واجبه فصار معهم كمصيره مع أهل العدل<sup>(٢١٧)</sup> إذ صار تحت الحجر، وعلى

(٢١٢) ساقطة من ج

(٢١٣) ساقطة من ج

(٢١٤) الزيادة من ج، ح

(٢١٥) ب عدا

(٢١٦) ب لما روجه لله تعالى عن الأمة

(٢١٧) ب ساقطة من ج

(٢١٨) ج كمصيره مع العدل

أهل الاحتيال أن يسيروا عنه ناظر يحفه إن لم يقدر على لاسانه، فإن صدر عنها كان حق باختيار من يشييه منهم، فإن حلق المأسور نفسه أو مات لم يضر استتاب إمامها بآبائه عن مخرجها فرائد بمقدرة [ويجانب وفي العهد لأنه ولاية بعد مفقود لا تعقد بوجودها فافتقد] (٢٠٩)، وإن كان أهل سفي قد بصوا لأنفسهم إماماً دحبوا في بيعته وبقادوا لظاعته فالإمام بأسوري أبيه خارج من الإمامة بالإدس من خلاصه، لأنهم قد سجدوا وادار نفرد حكمها عن الجماعة وحرحوها عن الطاعة فم يبق لأهل بعدل فيه نصرة ولا للمأسور (٢١٠) معهم قدرة، وعلى أهل لاختيار في دار لعد أن يعقدوا الإمامة لمن ارتصروا له، فإن حص المأسور م بعد إلى الإمامة فخروجه منها

(فصل) (٢١١) وإد محمد م وصيته من احكم الإمامة وعموم نظرها في مصالح الملة وتدير لأمه، فإذا استقر عقدها للإمام انقسم ما صدر عنه من ولايات حللته أربعة أقسام ينقسم الأول من تكون ولايته عامة في الأعمال العامة وهم لوراء لأهم يستندون في جميع الأمور من غير تخصص، وينقسم الثاني من تكون ولايته عامة في أعمال خاصة وهم أمراء الأقاليم والبلدان لأن النظر في خصوصاته من الأعمال عام في جميع أمور والقسم الثالث من تكون ولايته خاصة في الأعمال العامة وهم كفاصي الفضاة ونقب (٢١٢) الخيوش وحامي الثغور ومسرفي الخراج وحامي الصدقات، لأن كل واحد منهم مقصور على نظر خاص في جميع الأعمال وانقسم الرابع من تكون ولايته خاصة في الأعمال الخاصة وهم كفاصي سد أو إقليم أو مستوي حرج أو حامي صدقاته أو حامي ثمره أو نقب جنده (٢١٣)، لأن كل واحد منهم خاص بسطر محصور العمل، ولكل واحد من هؤلاء الولاية شروط تعقد بها ولايته يوضح معها نظره ونس تذكرها في أبواب ومواضعها بمشيئة الله وبوفيقه

(٢٠٩) لزياده من م، ح

(٢١٠) ط وسليمان والنس يقتضي التبر

(٢١١) ساطه من ح

(٢١٢) يعيب وطبعه شره بيبدر بها الشخص الذي بيع عليه لاختيار مصدر الرئاسة ويكون لاختيار على اساس

لأصحة وللكماله موسوعة العربية الميسرة ١٨٤٦/٢

(٢١٣) ت خليه

## الباب الثاني في تقليد الوزارة

والوزارة على ضربين: وزارة نفوس ووزارة نقد، فأما وزارة نفوس فهو ما يستشير الإمام من نفوس إليه تدبير الأمور برأيه وإمضاء ما على حثه، وليس يسمى حواره الوزارة، قال الله تعالى حكاية عن نبيه موسى عليه الصلاة والسلام ﴿وَأَخَصَّ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي﴾ (١٩) ﴿هَٰؤُلَاءِ مِمَّنْ شَرُّ النَّاسِ﴾ (٢٠) ﴿أَشَدُّ بَغْيًا وَأَعْدُوًّا لِّمَنِ اسْتُشِيرَ﴾ (٢١) ﴿وَأَشْرَكَ فِي أُمْرِي﴾ (٢٢) فإذا حددت في السورة كان في الإمامة أجور، ولأن ما وكل إلى الإمام من تدبير الأمة لا يقلد على مباشرة جميعه إلا باستئذان وسنة الوزير المشارك به في التدبير، صح في تنفيذ الأمور من تفرد به ليستظهر به على نفسه وبها يكون أحد من برئ (٢٣) وأصح من الخلل ويعتبر في تنفيذ هذه الوزارة شروط الإمامة ألا السب وحده لأنه معهي الأراء ومصد الاحتجاج فائقضي أن يكون على صفات المتهدين ومحتاج فيها إلى شرط تدبير على شروط الإمام وهو أن يكون من أهل الكفاية فيما وكل إليه من أمر الحرب والخراج وحرة بها وبفصلها فإنه مباشرة فيما تارة ومستتب فيها أخرى، فلا يصل إلى امتانة لكفؤه إلا أنه منهم كما لا يقلد على المباشرة إذ قصر عنهم، وعن هذا الشرط مدار الوزارة وبه تنظم السياسة

حكى أن لما أمرت رحمه الله كتب في اختيار وزير إلى لتمت لأمره رحلا حاتم خصال خير داعية في حالته واستقامته في طرائقه، قد هدته الآداب وأحكمته التحارب، وبإغنى عن الأسر قام بها وإن قلل مميزات الأمور بهن بها، سكة الخيم، بطقه العزم ونكته الملاحظة وتعبه الممتعة (٢٤)، له صولة الأمراء وأمانة الحكيم، وتواضع العلماء وفهم العقيد، إن

(١) طه ٢٩

(٢) ت براء

(٣) طه الممتدة

أحسن إليه شكره. وإن سئل بالإساءة صدر، لا يبيع بصيب يومه بحرمان عده، يسرق فنوب  
رحم بخلافه لسانه<sup>(١)</sup>، وخس بيانه<sup>(٢)</sup> وقد جمع بعض الشعراء هذه الأوصاف فاجزها  
ووصف بعض وزراء الدولة العباسية فقال<sup>(٣)</sup>

بديته وفكره سواء إذا شبيهت عن الناس لأموز  
وأحزم ما يكون الدهر يوما إذا أعيا المشور وامشور  
وصدر في بلهم اتسع إذا صاقت من الهم الصدور

هذه الأوصاف إذا أكملت في الرعم استر - وفل ما تكمن - فالتصالح سطره عام وما  
يُباط برأيه وتديره دم، وإن حسب التصالح حبسها عقل والتدبير على قدرها عقل، ولئن لم  
يكن مد من الشروط الدبية لمصلحة<sup>(٤)</sup> فهو من شروط لسياسة الممارسة شروط تدبّر  
يتعلق بها من مصالح الآتية واستثمار المآل. فهذا كمثل شروط هذه الوزارة فمن هو أهلها  
فصحة التقليد فيها معبره بنمط الخليفة استورر لاسمها ولا به ينظر إلى عهد واعتقد لا تصح إذا  
بالعرب الصريح، فإن وقع له بالنظر وادن أنه لم يتم لتعميد حكمي، وإن أمضاء الوزارة عرفا حتى  
يعقد به الوزارة بنمط يشتمل على شرطين أحدهم عموم لظفر، [ولثوب البياض، فإن اقتصر  
على] <sup>(٥)</sup> عموم النظر دون البياض كان بولاية العهد أحسن فلم يعقد به لوزارة، فإن اقتصر به  
على بياض فقد أهم<sup>(٦)</sup> ما استند به فيه من عموم وخصوص أو تعبد وتعمين فلم تعقد به  
بوزارة. وإذا جمع بيني انعقدت ولدت والجمع بينهما يكون من وجهين أحدهم وهو بأحكام  
لعتقد أحسن أن يقول قد قبلتلك ما إلى بياض عني فتعقد به الوزارة لأنه قد جمع له من عموم

(٤) خلاصه الحديث السابق. وهذا يدل على خلاف أن حدّث الرازي. بخلاف الصحيح. ص ١٨٣

(٥) أراد أن يوصو التعبد في هذه الصفات في كتبه بحقه بوزارة حيث سبها من عمرو بن سعد، ص ٦٥ وقد هو  
حسب بالذكر في التعبد في عصر الموردي وبولي عام ٢٩٩ هـ. في قبل الموردي مرته ربه قرن

(٦) بسبب الأوصاف إلى تشجع من عمرو اسمي مع اختلاف في بعض الألفاظ الأغريب ١٨ ٢٢٨ فأن ابن مع

بوسب إلى عبد الحسب انظر طيقات الشعراء، ص ١٠٦

(٧) ج. الصفحة

(٨) سائله من ت

(٩) ب. هم

النظر والاستدنب في النظر<sup>(١٠)</sup>، [وإن قال له نب عي فيما إلى احتمال]<sup>(١١)</sup>، أي تتعد به لوزارة لأنه قد جمع له في هذا اللفظ بين الوجهين عموم النظر والاستدنب واحتمل أن لا تتعد به لوزارة لأنه إذاً يحتاج إلى أن يتقدم عقد والإذن في أحكام العقود لا تصح به العقود، ولكن لو قال قد امتنعت فيما إلى انعقدت به الوزارة لأنه عدد عن مجرد الإذن إلى انعقد العقود، وبذلك نظر فيما بقي لا تتعد به لوزارة لاحتماله أن يطر في تصحيحه أو في تنفيذه أو في القيام به، والعقد لا يبرم بلفظ محتمل حتى يصله يد مسمى عنه الاحتمال وليس يراعي فيما يبشره خلتها وملوك لأمم من العقود لعامة يد يراعي في احصاء من الشروط المؤكدة لأمرين أحدهما أن من عادهم لاكتفاء يبر لقرن عن كثيره فصار ذلك بهم عرف مخصوصا، وربما استقصوا الكلام فاقصروا على الإشارة عبر أنه ليس يتعلق بها في الشرع حكم لماط سيم فلذلك<sup>(١٢)</sup> خرج بالشرع من عرفهم وإثاني أنهم لقله ما يبشرونه من العقود يجعل شواهد غال في تأهيمها موجب لحمل لفظهم المجمل على لغرض المقصود دون لاحتمال المجرد، فهذا وجه. ووجه لثاني وهو يعرف منصب أشبه<sup>(١٣)</sup> أن يقول قد استوردتلك تعويلا على بيانتك فتعقد به هذه لوزارة لأنه قد جمع بين عموم النظر فيما إليه بقوله استوردتلك، لأن نظر الوزارة عام وبين البيانة بقوله تعويلا على بيانتك فخرجت عن وزارة التفتيد إلى وزارة التمريض، ولو قال قد فوصت إليك ودرقي حتم أن تتعقد به هذه لوزارة، لأن ذكر لفويض فيها يخرجها عن وزارة لتعبد إلى وزارة التمريض، ومحتمل أن لا تتعقد لأن التمريض من أحكام هذه الوزارة فافتقر إلى عقد بتقدمه، والأول من الاحتمالين أشبه بالصواب، فعل هذا لوقال قد فوصا إليك الوزارة صح لأب ولاة الأمور يكون عن أنفسهم بلفظ اجمع ويعظمون عن إضافة شيء إليهم يرسلونه يقوم قوله [قد فوصا إليك مقام قوله فوصت إليك]<sup>(١٤)</sup>، وقوله الوزارة مقام قوله ودارني وهذا اجمع<sup>(١٥)</sup> قول انعقدت به وزارة التمريض وأخره ولو كفى عبر الملوك عن أنفسهم

(١٠) سابقه من م. ح

(١١) سابقه من ب

(١٢) ط. فذلك

(١٣) ح اسمه ت عبر وأصح

(١٤) ت. قد فوصاك

(١٥) سابقه من ب



بالمجمع وترك الإضافة لما تعلق به حكم التفرّد والإضافة لخروجه عن العرف المجهود، فإما إذا قال قد قلدتك ورايتي أو قد قلدتك الوراثة لم يصح بهذا القول من وراء التمييز حتى كأنه عما يستحق به التمييز لأن الله تعالى يقول حكايته عن نبي موسى صلوات الله عليه ﴿واحص من أميري﴾ (١٦٦) فلم يقتصر على عمود لوراثة حتى قرنها بشدة أمره وإشراكه في أمره، لأن اسم لوراثة مختلف في شفاة على ثلاثة أوجه أحدها أنه مأخوذ من لوزر وهو الثمن لأنه يحمل عن الملك أفعاله. الثاني أنه مأخوذ من لوزر وهو المنجأ ومنه قوله تعالى ﴿كلّ لا وزر﴾ (١٦٧) أي لا ملجأ فسمي بذلك، لأن الملك يلجأ إلى ربه ومعونه. والثالث أنه مأخوذ من الأزر وهو نظهر، لأن أميت يمزى سوريره كقوله لبدن بالظهر ولأي هذه المعاني كان مشعرا فليس في واحد منها ما يوجب الاستدلال بالأمور

(فصل) (١٦٨) وإذا تقرّر ما تنعقد به ورواية التمييز فنلتظر فيها وإن كان على العموم معتبر شرعاً بل على الفرق بين الإمامة ولوراثة. أحدهما يختص بالورس وهو مطلعة الإمام فما أمضاء من تدبير وأنفذه من ولاية ونقله لثلاث بصير بالاستدلال كالإمام والثاني يختص بالإمام وهو أن يتصّح أفعال الورير وتدبيره الأمور ليقرّ منها ما وافق للصواب ويسدرك ما خالفه لأن تدبير الأمة له موكول وعلى اجتهاده محمول ويجوز هذا الورير أن يحكم بنفسه وأن يعقد الحكم كما يجوز ذلك للإمام لأن شروط الحكم فيه معتبرة، ويجوز أن ينظر في النظام وسبب فيه لأن شروط النظام فيه معتبرة ويجوز أن يتولى الجهاد بنفسه، وأن يعقد من يولاه لأن شروط الحرب فيه معتبرة (١٦٩) ويجوز أن يباشر تنفيذ الأمور التي دبرها، وأن يستشير في تنفيذها لأن شروط الرأي والتدبير فيه معتبرة وكل ما صح من الإمام صح من الورير إلا ثلاثة أشياء أحدها ولاية العهد، فإن للإمام أن يعهد إلى من يرى وليس ذلك للورير الثاني أن للإمام أن يستعفي الأمة من الإمامة وليس ذلك للورير. والثالث أن للإمام أن يعزل من قبله لوزير وليس للوزير أن يعزل من قبله الإمام. ومن سوى هذه الثلاثة فحكم التمييز إليه ينتهي جوار فعله وصحة معونه منه، فإن عارضه الإمام في رد ما أمضاء، فإن كان في حكم نقض عن وجهه أو في مال

(١٦٦) طه - ٢٩

(١٦٧) البقرة - ١٦

(١٦٨) ساطعة من ج

(١٦٩) ساطعة من ت

وضع في حقه ما يحق من نقص ما يُقدَّر باعتقاده من حكمه ولا من حاجة ما يفرق برأيه من ما كان في  
 كتاب في عقيدته وال أو تعبير جليل وتنبه حوت حار الإمام مع رصده بعزل المسوق والمعدون  
 ما خفي من حيث يرى. وسير حروف هو أولى لأن الإمام أن سيدك ذلك من أفعال نفسه  
 فكان أولى أن يسد به من أفعال وزيره. فلو قلنا للإمام وال على عمل وفقد نورس<sup>(٢٢١)</sup> غيره  
 على ذلك العمل نظر في أسعها التبعيد من كتاب الإمام أسس تعسدا [من التورس]<sup>(٢٢٢)</sup> فتقلبه  
 أثبت ولا ولاية له قلنا التورير. وإن كان تقلبه التورير أسس من علم الإمام في نقد من تقلبه  
 التورير كان في تقلبه الإمام لغيره عن الأول ويستفاد تقلبه الثاني فصيح الثاني دون الأول. وب  
 لم يعلم الإمام بما يقدم من تقلبه التورير فتقلبه التورير أثبت وبصريح ولاية الأول دون الثاني. لأن  
 تقلبه الثاني مع الختم بتقلبه الأول لا يكون عزلا لو علم بتقلبه. وقال بعض أصحاب  
 الشافعي رضي الله عنه لا يعرف لأول مع علم للإمام بحاله إذا قلنا غيره حتى يعرفه فولا  
 بمصر منصوص معروفا لا بتقلبه غيره. فعلى هذا إذا كان نظرا بما يصح فيه الاشتراك صح  
 تقلبه فكذلك مشترك في نظره. من كان لا يصح فيه الاشتراك كان تقلبهما موقوف على  
 من أحدهما واقترار الآخر. فإن نوى ذلك الإمام [جاء أن يعلم بآيها شيء ويُقر لآخر. وإن  
 تولاه التورير]<sup>(٢٢٣)</sup> حاز أن يعرف من اختص بتقلبه. ولم يُحْزَن يعرف من قلده الإمام

(فصل) وأما ورده بتعبه فتكلمها أصعب وشروطها أقل. لأن النظر فيها منصوص عن  
 رأي الإمام وبديهة. وهذا التورير وسط بينه وبين الإعراب والولاية يؤدي عنه ما أمر ويحذر عنه ما  
 ذكر وعصى ما حكم ويحذر بتقلبه الولاية وتعبير الجبرش<sup>(٢٢٤)</sup> ويعرض عليه ما ورد من مهم ويحدد  
 من حدث علم. يعمل فيه ما يلزم به. فهو معين في بعض الأمور وليس سواب<sup>(٢٢٥)</sup> عليها ولا  
 متفقد لها. من شورك في رأي كان باسم الوزارة أحسن. وإن لم يشارك<sup>(٢٢٦)</sup> فيه كان باسم  
 الواسطة والسفيرة أشبه. وليس تقتصر هذه لورده. بل بعيد وإتقن على فيها عذر الأذن

(٢٢١) ت التورير وفقد

(٢٢٢) التورير من ح

(٢٢٣) سائعه من ح

(٢٢٤) ح الخفاء

(٢٢٥) س بران

(٢٢٦) ت. ح. أشرك

[ومعنى الاسم] <sup>(٢٦)</sup> ولا يُعتبر في المظهر له خفيه ولا العيب، لأنه ليس له أن يعرّض بولابه ولا تقليد [يعتبر فيه الخفية، ولا يجوز له أن يحكم] <sup>(٢٧)</sup> فيعتبر فيه العيب وإنما هو مقصور النظر على مريم: أحدهم أن يؤدي إلى الخليفة، والثاني <sup>(٢٨)</sup> أن يؤدي عنه، فمراعي فيه سبعة أوصاف أحدهم الأمانة حتى لا يكون فيه قد أوثر عيبه ولا يشر فيها قد، يستنصح فيه والثاني صديق يلهجه حتى يوثق بحره فيما يؤده ويعمل عن قوه فيما يهجه، والثالث فيه انطباع حتى لا يرشى فيما بين ولا يحدغ فيسهل، والرابع أن يسلم في نفسه ومن الناس من عداوة وشحاء فين بعدوه تصد [عن شاصف وقع من تعاطف] <sup>(٢٩)</sup> والخامس أن يكون ذكورا أن يؤده إلى خليفة وعه لأنه شاهد به وعيه، والسادس الكفاء والمعلقة حتى لا تُدلس عليه الأمور فتشبهه، ولا تموه عنه فتدلس، فلا يصح مع اثنائها عوم، ولا يصلح مع التسهل عوم، وقد فصّح بهذا الوصف ويرى أنعم محمد يرداه <sup>(٣٠)</sup> حيث يقول

صبة ممي المرء روح كلامه      فإن أخطأ الممي فذاك موات  
إذا عاب قلب المرء عن حفظ لفظه      فلفظته للعابدين ميات

والسابع أن لا يكون من أهل الأهواء فخرجه أهوى من الحق إلى السطو ويتدلس عليه الحق من السطو، فإن هوى حادغ الألباب وصارف له عن الصواب، ولذلك قال النبي ﷺ  
«حُكِّ الشَّيْءُ نَعْمِي وَمَضْمُومٌ» <sup>(٣١)</sup> قال الشاعر <sup>(٣٢)</sup>

إنّا إذا قلّت دواعي أهوى      ونصت لسماع لقائل  
وصطّرع القوم بألسنهم      بقصى بحكم عادن فاصل  
لا نجمل الباطر حقاً ولا      بلطف دون الحق بالاطل  
نحاف أن نسمه أحلامك      فنحمل الدهر مع الحامل

(٢٦) بريده من ب، ج

(٢٧) ساطله من ب

(٢٨) ساطله من ب، ج

(٢٩) - قطه من ج

(٣٠) ساطله من ج

(٣١) أبو داود، ٢، ٣٣٤ وعده الإمام الشوكاني في الموسوعات بطر الفوائد المجموعة، ص ٦٦

(٣٢) بن عبد ربه، العقد الفرید، ١، ١٠١ حيث نسب هذه الأبيات إلى ابن أبي خنيزر (وهو الترمذی من آل الخضر من

بن قريظة)

فإن كان هذا الدورير مشارك في الرأي احتاج إلى وصف تام وهو الخسكة والمجربة التي تؤديه إلى صحة الرأي وصواب التدبير فإن في استجارب حيرة معوقات الأمور. وإن لم يُشارك في الرأي لم يحتج إلى هذا الوصف وإن كان ينتهي إليه [محرر لرماس] (٣٣) مع كثرة المبرسة ولا يحور أن تقوم بذلك امرأة وإن كان خبرها مضمولا لما تضمنه معنى الولايات بصروفة عن اسمها لقول النبي ﷺ: «ما أصبح قوم ولي أمرهم امرأة» (٣٤). ولأن فيها من طلب الرأي وثبات لغير ما تضعف عنه النساء، ومن لظهور (٣٥) في مباشرة لأمر ما هو عيبهن محظور، ويجوز أن يكون هذا الدورير من أهل الدمة (٣٦) وإن لم يحور أن يكون وزير التعويض منهم، ويكون لفرق بين هاتين الدوريتين بحسب الفرق بينهما في السطرس. وذلك من أربعة أوجه أحدها أنه يجوز لدورير التعويض مباشرة الحكم والسطر في المصالح [والجهاد] (٣٧)، وليس ذلك لوزير التسيب [والشبي] أنه يجوز وزير التعويض أن يمسك بتقليد الولاية وليس ذلك لدورير التسيب (٣٨) والثالث أنه يجوز لدورير التعويض أن يصدر بتسيب الجيوش وتسيب الحروب وليس ذلك لدورير التسيب. والرابع أنه يجوز لدورير التعويض أن يتصرف في أموال بيت المال بقص ما يستحقه ويدفع ما يجب فيه وليس ذلك لدورير التسيب. ريس فيما عدا هذه الأربعة ما يجمع أهل الدمة منها (٣٩) إلا أن يستظفروا فيكونوا متنوعين من لاسطة (٤٠) وهذه الفروق الأربعة بين نظيرين الفرق في أربعة من شروط الولاية: أحدها أن الحرية (٤١) معتبره في وزارة التعويض وغير معتبره في وزارة التسيب. والثاني أن الإسلام معتبر في وزارة التعويض وغير معتبر في وزارة التسيب. والثالث أن العلم بالأحكام الشرعية معتبر في وزارة التعويض وغير معتبر في وزارة التسيب. والرابع أن المعرفة بأمرى حرب والخراج معتبر في وزارة التعويض وغير معتبره في

(٣٣) لزيادة من م، ح

(٣٤) هداية الباري، ٦، ١٤٥

(٣٥) ت، ح، المحرر

(٣٦) أدلة شرعية لنفس هذا الرأي الذي يعتبر منطقة لا يصح من له رعاية التسيب. انظر هذه الإادة، د محمد

عبدالمعز أبو فارس، مرجع سابق، ص ٤٦٥ - ٤٨٣

(٣٧) زيادة من ب

(٣٨) سابقة من ب

(٣٩) ت، ح، هـ

(٤٠) 'سطح' حان وتداول عليه، ونظير عليه المعجم الوسيط ٥٧٢/٢.

(٤١) ح. الخربة

ورأيه التمسيد، فالمراد في شروط التمسيد من أربعة وجه كما قدمنا في حقوق النظر في أربعة أوجه واستوى بين أعداد من حقوق وشروط

(نص) وبحور بحسبه أن نقول: إن تسمية على احتياج الأمر... إلا يجوز أن نقول: إن تسمية على الاحتياج لعموم ولا سيما<sup>(١٢)</sup>، كما لا يجوز تسمية من لا سيما باعتبارها في تعدد وحل، التمسيد، نعم وقد قال الله تعالى ﴿لَوْ كَانَتْ فِيهِمَا نَفْسٌ إِلَّا اللَّهُ سَعَدْنَا﴾<sup>(١٣)</sup> فإن تعدد وتوزيع فهو ليس له محل حد عليه من ثلاثة ألسنة أحدهما: بخصوص كل واحد منهما عموم النظر، فلا يصح لما قدمناه من دليلين ومعدل ونسطر في تسميتهما، فإن كان في وجه واحد بعض تسميتهما معاً، وبسبب أحدهما لأخر صحح تسميد السبب وعقل تسميد السبب وإعراق بين فساد التمسيد وعرب أن فساد التمسيد يقع من بقوله ما تقدم من نظره، ونسب لا يقع من بقوله ما تقدم من نظره، ونفسه الثاني أن بشرط بينهما في النظر على اجتماعهما فيه ولا يجوز إلى واحد منهما أن يفرد به فهذا يصح وتكون سورة بينهما<sup>(١٤)</sup> لا في واحد منهما، وهي تسمية ما يقع رأيي عليه، وبسبب هي تسمية ما يختلف فيه ويكون موقوف على رأي الخليفة<sup>(١٥)</sup> وإخراجاً عن نظر هذين التوزيعين، وتكون هذه التوراة ماصرة<sup>(١٦)</sup> عن ورادة التوزيع المتبعة من وجهين أحدهما احتجاً عليهما على تسمية ما يقع عليه ويشد وزن تصرف في اختلاف فيه، فإن يقع بعد الاختلاف نظره، فمن ذلك عن أي جمعاً على صوابه بعد اختلافهما فيه دخل في نظرهما وصحح تسميتهما، لأن ما تقدم من اختلاف لا يمنع من جوار الاتفاق، وإن كان من مناصرة أحدهما لصاحبه مع بذلها على التوافق، يختلف فيه فهو على حروجه من نظرهما لأنه لا يصح من التوزيع تسمية ما لا يره صواباً ونفسه الثالث أن لا بشرط بينهما في النظر وبمجرد كل واحد منهما كما سنجد بالأحد نظر، وهذا يكون عن وجهين إما أن يخص كل واحد منهما بعدم يكون فيه عدم النظر خاص العمل مثل أن يرد إلى أحدهما ورادة بلاد اشرف وإلى الأخر

(١٢) - ص ٢٠

(١٣) - ص ٢١

(١٤) - ص ٢٢

(١٥) - ص ٢٣

(١٦) - ص ٢٤

وزارة بلاد المغرب، وإما أن يخص كل واحد منها بنظر يكون فيه عدم العمل خاص النظر مثل أن يستورر أحدهم على الحرب والآخر على الخراج فيصح التقليد على كلا الوجهين، عبر أمها لا يكونان وزير ي تفويض ويكومان واليين عن عمليين مختلفين، لأن وزارة التفويض ما عمت ونفذ أمر الوزيرين<sup>(٤٧)</sup> ما في كل عمل وكل نظراً ومكون تفيد كل واحد منها مقصوداً على ما خص به، وليس له معارضة الآخر في نظره وعمله ويجوز للخليفة أن يقلد وزيرين<sup>(٤٨)</sup> وزير تفويض ووزير تنفيذ فيكون وزير التفويض مطلق التصرف ووزير التنفيذ مقصوراً على تنفيذ ما وردت<sup>(٤٩)</sup> به أوامر الخليفة، ولا يجوز لوزير التنفيذ أن يولي معزولاً ولا أن يعزل موثقاً<sup>(٥٠)</sup>، ويجوز لوزير التفويض أن يولي المعزول ويعزل من ولّاه ولا يعزل من ولّاه الخليفة<sup>(٥١)</sup>، وليس لوزير التنفيذ أن يوقع عن نفسه ولا عن الخليفة وبدونهم قبول توقيعاته، ولا يجوز أن يوقع عن الخليفة إلا بأمره في عموم أو خصوص، وإذا عزل الخليفة وزير التنفيذ لم يعزل به أحد من الولاة. وإذا عزل وزير التفويض اعزل به عمال التنفيذ ولم يعزل به عمال التفويض لأن عمال التنفيذ نيابة وعمال التفويض ولاية. ويجوز لوزير التفويض أن يستحلف نائباً عنه، ولا يجوز لوزير التنفيذ أن يستحلف من ينوب عنه، لأن الاستحلاف تقليد نصح من وزير التفويض ولم يصح من وزير التنفيذ، وإذا نهي<sup>(٥٢)</sup> الخليفة وزير التفويض عن الاستحلاف لم يكن له أن يستحلف<sup>(٥٣)</sup>، وإذا أذن لوزير التنفيذ في الاستحلاف [جاز له أن يستحلف]<sup>(٥٤)</sup> لأن كل واحد من الوزيرين يتصرف عن أمر الخليفة وبه وإن افرق حكمهما مع إطلاق التنفيذ وإذا فوض الخليفة تدبير الأقاليم إلى ولاتها ووكل النظر فيها إلى المسئولين<sup>(٥٥)</sup> عليها كالذي عنه أهل زماننا حال

(٤٧) ت، ح - الوزير

(٤٨) سابقه من ت، ح

(٤٩) ت، ح - حملت

(٥٠) ت: أن يعزل من ولّاه الخليفة

(٥١) سابقه من ت.

(٥٢) ت، ح - نهي

(٥٣) سابقه من ت

(٥٤) سابقه من ح

(٥٥) ت: ولاتها

هناك<sup>(٥٦)</sup> كل فليم أن يشودر، وكان حكم وزيره معه كحكم و ير الخليفة [مع الحسنة]<sup>(٥٧)</sup>  
في اعتبار بورا ثين وأحكم لنطرين

---

(٥٦) ت، ح، خ، غ

(٥٧) ت، ح، خ، غ، ي، ز

## الباب الثالث في تقليد الإمارة على البلاد

وإذا قلنا الخليفة أميرا على إقليم أو بلد كانت إمارته على صريين عدمه وحاصله فأنه لعدمه فعل صريين إماره امسكهاء بعدم عن اختيار وإمارة اسبلاء بعدم عن صطرا، ومارة<sup>(١)</sup> لاستكهاء التي تتعقد عن اختياره فتشمل على عمل محدود ونظر معهود<sup>(٢)</sup>، والتقليد بها أن يعرض إليه الخليفة إمارة بلد أو إقليم ولاية على جميع أهله وصطرا في المعهود من سائر أعماله فيصير عام النظر فيما كان معهودا من عمل ومعهودا في نظر وتشمل نظره على سعة أمور، أحدها نظر في تدبير الحيوش وترتيبهم في البوادي وتقدير أراضهم إلا أن يكون الخليفة قدوها فيدرها<sup>(٣)</sup> عليهم والشأن النظر في الأحكام وتقليد القصة والحكم ولشأن حاشه لخرج وقص الصدقات وتفيد العمال فيها وتفرق ما استحق من ولإسع حمية لبضه<sup>(٤)</sup> والذب عن الحرم<sup>(٥)</sup> ومراعاة الدين من تعب أو ثلج والخامس إقامة الحدود في حق الله<sup>(٦)</sup> وحقوق الامم. والسادس لإقامة في الجمع والجماعات حتى يقوم<sup>(٧)</sup> بها أو يستحلف عليها والسابع نسيير الحجيج من عمله ومن سلطه من غير هله حتى يوجهوا معانين عيه، فإن كان

(١) ب، ح، ق، إمارة

(٢) - معهود

(٣) يوم بنو بها

(٤) ج، الحرم، ط، تدبير

(٥) ح، البضه، ويقصد بالذب الدفاع

(٦) حر الله اصطلاح معني بقصد به ملا يبعد من لأفعال يستفاد العبد به ويعدله حق العبد، وهو ما يستلزم من

الإمام إسقاط العبد كالفصاح ويشمل حق الله به بعبادته والصلوات والنصوم والإيمان في سبيل الله

وعنه الصلوات وحرمه لثريا انظر لقلموس الإسلامى ١٢٢/٢

(٧) ط، يؤم



هذا لا قسم لعماماتكم للمعصية، اقترب من ثامن وهو جهاد من حبه من لأعداء وقسم عائلتهم في المقاتلة وأحد حمتها لأهل الخمس<sup>(٨)</sup> وتعتبر في شروط هذه الإمارة الشروط معتبرة في وزارة التعويض، لأن عرق بينهما خصوص سولاية في الإمارة وعمومها في الوزارة وليس بين عموم الولاية وخصوصها عرق في الشروط معتبرة فيها ثم يُنظر في عقد هذه الإمارة فإن كان خليفته عدولاً [كان لوزير التعويض عليه حق امرأته والصحيح]<sup>(٩)</sup> ولم يكن له عرق ولا نقله من ماله إلى غيره، وإن كان الوزير قد يقر بتعيينه فهو على صيرورة أحدهما أن يملكه عن إذن<sup>(١٠)</sup> خليفته، فلا يجوز له عرقه ولا نقله عن عمله إلى غيره [إلا عن إذن خليفته وأمره، ولو عزل الوزير لم يعزل هذا الأمير والصواب الثاني أن يملكه عن نفسه فهو نائب عنه فيجوز له أن يقرده بعرقه ولا يستبدل به بحسب ما يؤيده الاجتهاد إليه من الظرفي الأولى والأصح<sup>(١١)</sup> ولو طلب الوزير تعيينه هذا الأمير فمصرح فيه بأنه [نائب] غير الخليفة ولا من نفسه كان استبعاد عن نفسه، وله أن يقرده بعرقه، ومنى بعرق الوزير أنزل هذا الأمر، لأن مقره الخليفة على إمارته فيكون ذلك تجديد ولاية واستئناف تقدمه غير أنه لا يحتاج [في العهد العبد]<sup>(١٢)</sup> إلى ما يحتاج إليه انتهاء العقد من شروط، يكفي أن يقول الخليفة قد أقررتك على ولايتك وبحسب في عهد العهد [تعيينه]<sup>(١٣)</sup> أن يقول قد فلذلك ماحية كذا، مارة على أهلها ونظراً على جميع ما يعتق به على عصيل لا يدخله حرج ولا يسأله حجتاً، وإذا قلد الخليفة هذه الإمارة لم يكن فيها عرق للوزير عن تصحيحها ومراعاتها، وإذا قلد الوزارة لم يكن فيها عرق [لوزير]<sup>(١٤)</sup> لهذا الأمير عن إمارته لأنه إذا اجتمع عموم التقييد وخصوصه في الولايات<sup>(١٥)</sup> الاستغناء كان عموم

(٨) يشارة - هو ثامن - وأعلم - من ثمانية - فله خمس وللرسول ولذي القربى والمساكين وابن السبيل - الأصح - ٤١

(٩) - نفسه من -

(١٠) - نفسه من - ح

(١١) - نفسه من - الأصح

(١٢) - يملكه -

(١٣) - نفسه من -

(١٤) - نفسه من -

(١٥) - يملكه من -

(١٦) - ح - الولايات

التفقد محمولاً في المعروف عن مراعاة الأحسن وتصحيحه وكان حصصاً لتقليد محمولاً عن مباشرة العمل وتنصده ويجوز لهذا الأمير أن يشور نفسه وزير تعيد بأمر خليفة وبغير أمره، ولا يجوز أن يشور وزير تفويض إلا عن إذن الخليفة وأمره لأن وزير التنفيذ معين ووزير التصريح مستند. وإذا أراد هذا الأمير أن يزيد في أوراق جيشه لغرض لم يجوز لما فيه من استهلاك مال في غير حق، وإن زادهم حدوث سبب يقتضيه نظر في السبب، فإن كان مما يرحى زواله لا تستقر به الزيادة على التآبد كالزيادة لعلاء سعر أو حدوث حدث أو نفقة في حرب جار للأمير أن يدفع هذه الزيادة من بيت المال ولا يزمه استئثار<sup>(١٧)</sup> الخليفة لأهلها في حقوق السياسة الموكولة إلى اجتهاده، وإن كان سبب الزيادة مما يفضي استقرارها على التآبد كالريادة حرب أبلا فيها وقموا بالنصر حتى انحلت أوقها على استئثار<sup>(١٨)</sup> الخليفة فيها ولم يكن له التردد بأعضائها. ويجوز أن يرقق من بدع من أولاد الجيش وعرض هم إعطاه بغير أمر، ولا يجوز أن يعرض لجيش مبتدأ إلا بأمر، وإذا فصل من مال الخراج ماضل عن أوراق جيشه حمله إلى خليفة ليصحه في بيت المال العام، المأخذ للمصالح العامة، وإذا فصل من مال الصدقات ماضل عن أهل عمله لم يلزمه حمله إلى الخليفة وصره في أقرب أهل الصدقات من عمله، وإذا نقص من الخراج عن أوراق جيشه طالب الخليفة بتساهله من بيت المال، ولو نقص من الصدقات عن أهله عمله لم يكن له مطالبة الخليفة بتساهله لأن أوراق لجيش مفسدة بالكفاية وحقوق أهل الصدقات معتبرة بالوجود. وإذا كان تقليد لأمر من قبل الخليفة لم يعزل بموت الخليفة، وإن كان من قبل لوزير العدل بموت الوزير لأن تقليد الخليفة نيابة عن المسلمين وتقليد الوزير نيابة عن نفسه، ويعزل الوزير بموت الخليفة وإن لم يعزل به الأمير لأن الوزارة نيابة عن الخليفة والإمارة نيابة عن المسلمين، فهذا حكم أحد قسمي الإمارة العامة وهي إمارة لاستكفاء المعفودة عن اختيار

ويحق يقدم أمام<sup>(١٩)</sup> المسمم الآخر<sup>(٢٠)</sup> من حكم الإمارة الخاصة لا اشتراكها في عهد لاختيار ثم مذكر المسمم الثاني في إمارة الاستيلاء المعفودة عن اضطراب لبي حكم الاضطراب على حكم الاختيار، فيعلم مرق ما بينهما من شروط وحقوق

(١٧) ب. استئثار

(١٨) ساقطه من ج

(١٩) ساقطه من ج

(٢٠) ط. الأخير

(فصل ٢١٠) فأم الإمرة الخاصة، فهو أن يكون الأمير مقصور الإمارة على تدبير الجيش وصيانة لرعية وحماية لبيضة والذب عن الحرم، وليس له أن يعرض للفضاء والأحكام وبخاصة الخراج والصدقات فأم إقامة الحدود فما افتقر منها إلى حنبار<sup>(٢١)</sup> لاحتلاف الفقهاء فيه واعتصر إلى إقامة نية لساكر المتارعين فيه<sup>(٢٢)</sup> فليس له المعرض لإفمها لأها من الأحكام الخارجة عن خصوص إمارته، وإن لم يمتقر إلى احتياد ولا بيعة أو امتقر إليها فتعد فيه اجتهد الحاكم أو إقامة اليه عنه، فلا يخلو أن يكون من حقوق الله سبحانه أو من حقوق لأدميين، فإن كان من حقوق لأدميين كحدّ القذف والقصاص في نفس أو طرف<sup>(٢٣)</sup>، كان ذلك معتبر بحال الصائب. فإن عدل عنه إلى الحاكم كان للحاكم أحق باستيفائه لدخوله في حلة الحقوق لفي يدب للحاكم إلى استيفائها، وإن عدل لطالب باستيفائه الحدّ والقصاص إلى هذا الأمير كان لأمر أحق باستيفائه. لأنه ليس بحكم وإنما هو معونة على استيفاء الحق وصاحب المعونة هو لأمر دون الحاكم، فإن كان هذا الحدّ من حقوق الله تعالى المحض كحدّ الزنا جلدا أو رجما فالأمر أحق باستيفائه من الحاكم لدخوله في قوانين لبيعة وموجبات لحماية وادب عن النلة، ولأن تنبع لمصالح موكول<sup>(٢٤)</sup> إلى الأمراء المدبوس إلى البحث عب دون الحكام المرصدين<sup>(٢٥)</sup>، لفصل التنازع بين الخصوم فدحل في حقوق الإمارة ولم يخرج منها إلا نص وخرج من حقوق القضاء فلم يدحل فيها إلا بمنص

وأما نظره في المقدم، فإن كان مما تعدت فيه لأحكام وأمضاء انقضاء والحكم جار له انظر في استيفائه معونة للمحقق عن المظلل وانتزعا للمحقق من المعترف المياطل، لأنه موكول إلى المنع من انتظام والتعالي ومدبوس إلى الأخذ بالتماطف والتناصف، فإن كانت المظالم مستأنف فيها الأحكام وينتدأ فيها القضاء فمع هذا الأمير لأنه من لأحكام التي لم يتضمنها عقد إمارته وردهم إلى حاكم ملده، فإن تعد حكمه لأحدهم بحق قام باستيفائه إن صغف عن

(٢١) اريانة من ت، ح

(٢٢) ت، ح اجتهد

(٢٣) ت: لتذكر فيها، ح. المتداهير فيه

(٢٤) مراد أطراف ويقصد به أطراف الإنسان

(٢٥) ساقط من ت، ح

(٢٦) ت. المرصدين، ح. المصددين

الحاكم، قبل أن يكون في يده حاكم عدل بها. إلى أقرب الحكم من يده إن لم يحققها في المصير<sup>(٢٧)</sup> إليه مشقة، فإن لحقت لم يكتمها ذلك واستأمر الخليفة فيها تارعا، وبعد حكمه به

وأما تسير الصحيح من عمله فداخل في أحكام ماريه، لأنه من حله لموسى<sup>(٢٨)</sup> التي تدب له وأما إمامه الصلوات في الجمع ولأعياد، فقد قيل إن الفضاة بها أحصى وهو عديم الشافعي أشبه وقيل إن الأمراء بها أحق وهو عديم أي حجة أشبه من تاختم ولاية هد الأمير نورا لم يكن له أن يتدعى جهاد أهله إلا بإذن الخليفة وكان عليه حرهم ودفعهم إن هجموا عليه بغير دونه لأن دفعهم من حقوق الخليفة ومقتضى الدب عن الحرهم ويعتبر في ولاية هذه الإمارة الشروط المعينة في وزارة<sup>(٢٩)</sup> التصيد وريادة شروط عليها. هما الإسلام والحرية، ما تضمنتها في التولية على أمور دينية لا نصح من الكفر والرق، ولا يعتبر فيها نعلم والمعة، وإن كان مزبدة فضل. فصارت شروط الإمارة العامة معتبرة بشروط وزارة لتعويض لاشترائها في عموم النظر وإن احتجنا في خصوص العمل وشروط الإدارة الخاصة تقصر عن شروط الإمارة العامة بشروط واحد وهو العلم لأن من عنت إمارته أن يحكم وليس ذلك من حقت إمارته، وليس على واحد من هذين الأميرين<sup>(٣٠)</sup> مطالعة الخليفة بما أمضاء في عمله<sup>(٣١)</sup> على مقتضى إمارته إذا كان معهود<sup>(٣٢)</sup> إلا على وجه الاختيار تطاهرا بسلطة، فإن حدث حادث غير معهود أوقفه عن مطالعة الإمام<sup>(٣٣)</sup> وعملا فيه بأمره فإن نجا من اتسع خرق إن أوقفه قام بما يدفع هجومه حتى يرد عليها إن الخليفة فيها يعملان به لأن رأي<sup>(٣٤)</sup> الخليفة لإشرافه على عموم الأمور أمضى في الحوادث البازنة

(مصل) وأما إدارة الاستيلاء التي تُعقد عن اضطور وهي أن يستولي الأمير بالقوة على بلاد يقلده الخليفة إمارتها ويؤوض إليه تدبيرها ومباستها، ليكون الأمير باستيلائه مستندا

(٢٧) في الأصل (المصير)

(٢٨) ت، خ، ط، ز

(٢٩) ج، ز، لا

(٣٠) ط، لا، م

(٣١) ت، ج، عملها

(٣٢) م، ط، م، ب

(٣٣) ب، ع

بالسياسة والتدبير، واحتمة بآدمه منهذا لأحكام الدين ليخرج من عداد إن المصلحة ومن  
 انحصر في الإلزام، وهذا وإن خرج عن عرف التقليد المطبق في شروطه وأحكامه فيه من حفظ  
 القوانين الشرعية وحرسة لأحكام الدين فلا يجوز أن يُترك بحثا مدحولا ولا فاسدا معنولا،  
 فذكر فيه مع الاستيلاء والاحصاء ما مسموع في عليه الاستكفاء والاحتياط سرفوع بفرق بين  
 شروط مكة والعمر

و يدي تحفظ بتقليد المستولي من فو من اشرع سمعه أشياء، فيترك في التزامها الخليفة  
 الولي والأمير المستولي ووجهها في جهة مستولى أعطى أحدها حفظ منصب الإمامة في خلافة  
 النوبة وتدير مورثة، ليكون ما أحده اشرع من إدمه محفوظا وما تفرع عنه من الحقوق  
 محروبا، وتأتي ظهور الصفة و ثبات احتياج الكلمة على الأمانة والناصر لتكون  
 للمسلمين<sup>(٣٠)</sup> بد على من سواهم، والربع أن تكون عقود الولايات الدينية جائزة وأحكام  
 والأمانة فيه نافذة لا بطل بفساد عقودها ولا سقط بحيل عهودها<sup>(٣١)</sup>، والخامس أن يكون  
 صيما، لأموال شرعية يحق ير به دمه<sup>(٣٢)</sup> مؤديا ويسميحه حدها [ومعطيها]<sup>(٣٣)</sup>  
 نبدس أن يكون احلوم مسوف، بحر ودمه على مسحو، فمن حسب المؤمن حتى إلا من  
 حقوق الله وحدوده، والسابع أن يكون الأمير في حفظ الدين ورعا<sup>(٣٤)</sup> عن محارم الله بأمر يحفظ  
 أن طيع ويدعو إلى طاعته، إن عصي هذه سبع مواعيد في فوائس<sup>(٣٥)</sup> اشرع يحفظ بها حقوق  
 الإمامة وأحكام الأمانة فلا يجيزها وحس تعيد المسيوي، بيان كمن<sup>(٣٦)</sup> فيه شروط لا حصار كان  
 تقبده حتما استدعاء لطاعته ودفعها بشاقته ومحامته، وصار بالأذن به نافذ لتصرف في حقوق  
 ثلثة وأحكام الأمانة وحرى على من استورده، وسند لأحكام من استورده الخليفة واستثانه وجاز  
 أن يستور، ويرى بوضوح ورزير تعيد فرب لم يكمل في المستولي شروط لاحتياط حاز للتحفة

(٣٤) ب، ج، ح، مسطور

٣٥ - نسخة ب، عهودها ج - نسخة د، عهودها

٣٦ - نسخة ب، د

٣٧ - نسخة ب، د

(٣٨) - نسخة ب، ج، د، ح، و

(٣٩) - نسخة ب، د

٤٠ - نسخة ب، ج، د، ح، و

طهار تفلحه استدعاء لظاعنه وحسباً لمخالفة ومعاهدته<sup>(١١)</sup>، أو كان يهود مصر في الأحكام  
 وخفوق موقروا على - يسب له الخليفة فيها من قد تكملت فيه شروطها لتكون كمالاً  
 لشروط فيمن 'صيف إلى بيته حر لما أعور من شروطها في معه فيصير التنفيذ للمستوى  
 ولتنفيذ من استند - وحار مثل هذا وإن شد عن الأصون لأمرين. أحدهما أن الضرورة  
 تسعف ما أعور من شروط مكة. والثاني أن ما حيف إمارة في المصالح العامة تعف شروطه  
 عن شروط المصالح الخاصة. فإذا صحت إمارة الاستيلاء، كان لفرق بينها وبين إمارة الاستكفاء  
 من أربعة وجه. أحدهم أن إمارة الاستيلاء متبعة في المستوى<sup>(١٢)</sup>، وإمارة الاستكفاء مقصورة  
 على حصار المستكمي. وثاني أن إمارة الاستيلاء، مشتملة على البلاد التي عبد عنها المستوى،  
 وإمارة الاستكفاء مقصورة على البلاد التي تضمنت عهد المستكمي<sup>(١٣)</sup>، والثالث أن إمارة  
 الاستيلاء تشتمل على معهود النظر وبأدوه، وإمارة الاستكفاء مقصورة على معهود النظر دور  
 بأدوه<sup>(١٤)</sup>، والرابع أن إمارة النظر تشتمل على إمارة الاستيلاء [ولا تصح في إمارة  
 الاستكفاء]<sup>(١٥)</sup>، لوفوق الفرق بين المستوى ودرجته في النظر، لأن نظر الأمير مقصور على  
 معهود، والمستوى أن ينظر في الحذر والمعهود، وإمارة الاستكفاء مقصورة على النظر المعهود  
 فيم يصح معه ورره يشتمل على مثله من النظر المعهود لأشياء حال لوزير مسترور [والله  
 أعلم]<sup>(١٦)</sup>

(١١) ح ومعاهده

(١٢) ط المستوى

(١٣) ت والثاني؛ الثالث أن إمارة الاستيلاء مشتمل على معهود النظر «د» بأدوه

(١٤) ح «د» وبأدوه

(١٥) سائفة من س

(١٦) الإمارة من ح

## الباب الرابع في تقليد الإمارة على الجهاد

والإمارة عن الجهاد مختصة بقتال المشركين وهي على صريحتين: أحدهما أن يكون مقصورة على ساسة الجيش وتدير الحرب، فاعتبر فيها شروط الإمارة الخاصة، والضمير لثاني أن يفوض الأمر فيها لجمع أحكامها من قسم أعضائه وعقد الصلح<sup>(١)</sup> فاعتبر فيها شروط الإمارة العامة، وهي أكثر بولابات الخاصة حكما وأوقرها نصوصا وأقسام، وحكمها إذا عمت داخل في حكمها إذا عمت، فاقصرنا عليه بإيجاز<sup>(٢)</sup> ولدي تعقيب من الأحكام إذا عمت سنة أقسام. انقسم الأول في تسخير الجيش، وعليه في أسيرهم سعة حقوق أحدها لرفق بهم في الأسير يدي يهدر عليه أصعقه وتُحفظ به فوه أفروهم، ولا يحد الأسير فيهلك الضعيف ويستمرع جلد القوي، وقد قال النبي ﷺ: «هذا الدين منين فأوعلوا فيه برفق»، فإن المثل لا رصا قطع ولا صهر مقي وشتر الأسير خضعه<sup>(٣)</sup> وروى عن النبي ﷺ: «المضعف أمر بالرفقه»<sup>(٤)</sup> يريد من ضعف دابته كان على لقوم أن يسروا أسيره والذي لا ينفذ حينئذ انقي يجاهدون عليه ويهدرونهم اني ينظرون، فلا تدخل في حيل الجهاد صحبا كبيرا ولا صرعا ضعيفين ولا حطيا كبيرا ولا أعرج ورجا هريلا، لأنها لا يفي وربما كان ضعفه وه، ويتعقد ظهور الامتطاء والركوب، فيحرق ما لا يهدر عن أسير ويجمع من حل ريباده على طاعتها،

(١) سائقة من ث

(٢) من ث سائقة

(٣) بر حبل، ٩٩/٢ وسبب الذي يبالغ في طلب النبي ﷺ ويحيط به حتى يكفه عنه على نفسه المعجم بسويد ٢٧/ واجتمعه أربع السيرة واستظهر ومن أسير في أول الشهر وقد سب عنه والحديث ضعيف كذا أثره في الألباني ضعيف الجامع بصح ١/٢-٢٠٢-٢٠٢ حديث ٢٠٢-٢٠٢، وسببه إلى هذا المرجع فيما بعد. (لأنه في ١) وعثر على هذا الحديث نفسه، وإن ورد البخاري شرح الكرماني ١/٢ في معناه أن من سببه بالضعف

قال الله تعالى ﴿وَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ أَيْدِيكُمْ﴾ (٥) وقال رسول الله ﷺ  
 « رتبوا لخل، فإن ظهورها لكم عز، ويطوب لكم كنز » (٦) والثالث أن يراعي من معه من  
 المقاتلة وهم صنفان مستزقة ومتطوعة، فأما المستزقة فهم أصحاب الجيوش من أهل الغني  
 والجهاد، يُعرض لهم العطاء من بث المال من الغني بحسب الغني والخدمة وأما المتطوعة فهم  
 الخارجون عن الديوان من النواحي والأعراب وسكان القرى ولأصهار الذين خرجوا في السبيل  
 لدي مدب الله تعالى إليه بقوله ﴿اتَّبِعُوا حِمَاً وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ  
 اللَّهِ﴾ (٧) وفي قوله تعالى ﴿حِمَاً وَثِقَالاً﴾ أربعة تأويلات (٨) : أحدها شماسا وشيوخا قاله  
 الحسن (٩) وعكرمة (١٠) ، والثاني أعيان وقراء قاله أبو صانع (١١) ، والثالث وكبانا ومشاة قاله أبو  
 عمرو (١٢) . والرابع داء عيال وغير دي عيال قاله الصراء (١٣) وهؤلاء يُعطون من الصدقات  
 دون بقي، من سهم رسول الله ﷺ المذكور في آية الصدقات، لأن حظهم في الغني وكل

#### (٥) الأعلام - ٦

(٦) لم يثر عليه شيء ولكن جاء في مجمع الرواة ٥/ ٢٦ - ٢٦ (قال رسول الله ﷺ اخيل ثلاثة فرس للشيطان وهرس  
 للإسلام) وأما هرس الإنسان فاعترض النبي ﷺ بيطها الإنسان يلتبس بعدها بقي من فقر

#### (٧) المتن - ٤١

(٨) جميع هذه التأويلات ساقطة من تـ وهي هو جدير بالذكر أن (داود بن يونس) في تفسيره (النكت والمعبر) تـ  
 هذه الآية عشرة تأويلات، مع اختلاف في أسياها بعض المفسرين الذين يسمونهم التأويل انظر النكت والمعبر،  
 ٢٩٢ - ١٠٠ كذلك يذهب القرطبي، جامع الأحكام القرآن، إن في هذه الآية جها عشرة أقوال، مع اختلاف في  
 الاسماء بها. ١٥٠/٨

(٩) الحسن بن زيد البصري، أبو سعيد، من التابعين كان إمام الصفة وحبر الأمة في زمانه ربه بتدبيره عام ٢٠ هـ  
 وسكن الصفة من مشهورين بالغة والورع والشجاعة وقف في وجه الخوارج وغيره من الولاة « في نحو ١١٠ هـ

#### الأعلام ٢٢٦/١ - ٢٢٧

(١٠) لمعل المقصود عكرمة بن عبد الله العربي البصري، مولى جده بن عباس، من التابعين كان من أئمة الناصر ناصر  
 ولعازي مولى بالديبة (٢٥ - ١٠٥ هـ)، الأعلام ٢٢٤/٤

(١١) بسبب القرطبي هذا التأويل إلى مجاهد الجماعة. ١٥٠/٨

(١٢) ح طـ ت أبو عمر وسبب التأويل ذلك القرطبي هذا التأويل أن ابن عمرو لأورعي وهو عبد الرحمن بن  
 عمرو بن محمد الأورعي، إمام المياد الشامية في الفقه والرهة ولد في مملكت ونبأ في بقاء وتوفي في مدوت

كانت الغيا في الأندلس تدور عن دأه إلى من الحكم بن هشام (٨٨ - ١٥٧ هـ) الأعلام ٣٢٠، ٣

(١٣) بسبب (داود بن يونس) في تفسيره (النكت والمعبر) وكذلك القرطبي في (جامع  
 الأحكام القرآن) ويرد من أسمه العدوي بمصر، من فقهاء المفسرين، من أهل الديبة عاصر زمن عمر بن عبد  
 العزيز كان كثير حديث، وله كتاب في التفسير توفي عام ١٣٦ هـ الأعلام ٢٢٦ - ٥٧



وحد من عربهم ما لا يجوز أن يشارك غيره فيه، وحيور أبو حبيشه<sup>(٤١)</sup>، صرف كل واحد من  
الذين في كل واحد من العريقتين بحسب الحاجة، وقد مبر لله تعالى بين عريقتين فلم يجر  
الجمع بين ما فرق، والربيع أن يعرف عن العريقتين لغيره، وبقيت عليهما ثقبة ليخبر من  
عرفائهم وبقاتهم وحوالهم ويقررون عليه إذ دعاهم، فقد فعل رسول الله ﷺ ذلك في معارضة  
ولله تعالى ﴿وَحَمَلْنَكُمْ عَنْ يَمَنِكُمْ وَإِثْمَنِكُمْ وَلَعَلَّ كُفْرًا هَٰذَا﴾<sup>(٤٢)</sup> وفيها ثلاث نواييل<sup>(٤٣)</sup> أحدها  
أن للشعوب أنسب الأقرب، والقبائل أنسب الأبعد فنه بمأخذ<sup>(٤٤)</sup>، وثاني أن شعوب  
عرب فحطان، والقبائل عرب عدا<sup>(٤٥)</sup>، والثالث أن الشعوب بطون معجم، والقبائل بطون  
اعرب، والخامس أن يجوز لكل طائفة شعار يشد شعوبه ليصيروا متميزين بالاحتياج  
متطافرين، وفي عروة بن الرسر<sup>(٤٦)</sup> عن أبيه أن سبي بني حنيفة جعل شعب المهاجرين ماضي عد  
الرحم وشعار الخرج يا بني عبدالمطلب، وشعار الأوس يا بني عبدالمطلب، وسمي خيله حيل الله  
وسداس أن ينصص الجيش وس فيه ليخرج منهم من كان فيه تحذيل للمجاهدين ويرجاف

(٤١) اسمان بن ثابت، الكوفي، أبو حبيشه، عالم بحبيشه، الفقه المجتهد لمحمود، أحد الائمة الأربعة من أهل السنة  
قبل أصله من أمية فارس ولد وشب بالكوفة عمل بالبحرية في صفه ثم انتقل بديره والإمام سمع عن  
المنصور، عا حكي لإحققة المصور أراد عن صفه بعدد وحبب عليه، فسمع أبو حبيشه وطلب الإمام، فحببه  
المصور إلى أن مات قال شافعي الدين عبد الله بن أبي حبيشه له الكسوة في حديثه ووشاحه، وفي  
المنصور من أشهر ملامحه فهي الفصاحة يوسف في ومن مارون الرشيد سوي بعدد نحو ١٥٠٠ الأعلام

٣٦

(٤٢) حم سفل

(٤٣) الجوز ٣

(٤٤) في نصير المروزي، كتاب الفتيون

(٤٥) محمد بن حم من الثعلبي وهو من أهل مكة، وصفه الذهبي بأنه شيخ جليل، والشمس بن أحمد النعمان عن  
أبي عيسى بن وهب، وعليه ثلاث مرات، ومع ذلك كان القسود يتحول كنه في التفسير لأهل كانوا، وفي أنه أخذ عن  
هن الكذاب ٣١ - ١٠٤ هـ) الأعلام ٧٨/٥

(٤٦) عرب عدا بن اسمعيل بن إبراهيم دعه يفرع سادات العرب أنسب فيه أهل طحجار ولا به ينسب بطون  
عدا في يلمه دعه بالعراق من النعمان، ما فحطان يعني رعي قبائل اليمن عرب بالحبش، عجم بنو فحطان  
بعد الإسلام إلى حم وعالمهم من الحضر، كهلال وأكذه، حله الموسوعة العربية امسرة ١١٩١/٢، ٣٧٠

(٤٧) عمر ١٠٤ هـ، الرسر من النعمان لامي النعماني، حيد الفقيه المصنف بالمدينة، تحت القدر، يتقن من أيدى مصر ثم  
عاد إلى مدينته حيث توفي عام ٩٣ هـ وهو آخر عدا من آل بني أمية وأبيه، وجر عروة بالمدينة موهبه إليه الأعلام

٣٦

للمسلمين أو عيا عديهم للمشر كين فقد رد رسول الله ﷺ عبدالله بن أبي بن سلول<sup>(٢١)</sup> في بعض عرواته لتحديله المسلمين، وقال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾<sup>(٢٢)</sup> أي لا يفتن بعضكم بعضا وإسابع أن لا تعالى من نسه أو وافق رأيه ومدسه على من نسه في سب أو خائفة في رأي ومدسه، فظهر من أحوال المسألة ما تفرق به لكلمة الجامعة نشاعلا بالتقاطع ولا خلاف، وقد أعصى رسول الله ﷺ عن المتفقيين وهم أصدا في الدين، وأحرى عليهم حكم الطاهر حتى قوت بهم لشوكة وكثر بهم العدد وتكاسبت بهم القوة، ووكلمهم فيما أصبره قلوبهم من العاق إلى علام العيوب لمزاحد بصير العيوب قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَسْرِعُوا الْقَوْلَ وَتَقُولُوا نَحْنُ خَيْرُكُمْ﴾<sup>(٢٣)</sup> وفي تأويله أحدهما أن المراد بالريح لدوله فإنه أبو عبيد<sup>(٢٤)</sup> وإثاني أن المراد بها القوة فصر ب الريح بها مثلا لقولها<sup>(٢٥)</sup>

(فصل) القسم الذي من أحكام هذه الإمارة في تدبير الحرب والمشركون في دار الحرب صفات صنف من صنعتهم دعوة الإسلام فامتنعوا منها وقاتلوا عليها<sup>(٢٦)</sup>، فلمر الجيش مختر في قدامهم بين أمرين يعمل منها ما عسى أنه الأصلح للمسلمين وأنكأ للمشر كين من بينهم ليلا<sup>(٢٧)</sup> وهرا بالفتن والحريق، وأن يشرهم بالحرب ويصافهم بالقتال<sup>(٢٨)</sup> والصنف الثاني لم تلعبهم دعوه الإسلام، وظل أن يكونوا اليوم لما عد أظهره الله من دعوة رسوله<sup>(٢٩)</sup>، إلا أن يكون قوم

(٢١) عبدالله بن أبي بن سلول من الحلو من عبيد خروحي - المشهور بأبي سلول - وسنوب جده لأبيه راسا تاضين في الإسلام وهو من أهل المدينة حدث النبي ﷺ يوم أحد يوم انهزم ووه سو ك كان سره كلى ما يسوء لمصن ويشره ولما مات ص على النبي ولم يكن ذلك رأي عمر فقول قوله تعالى ﴿وَلَا تَهَيَّأُوا لِلْحَرْبِ﴾ على بعد مات بهم ﴿الأعلام ٦٥، ٤

(٢٢) الأنفال - ٣٩

(٢٣) الأعدال - ٤٦

(٢٤) القاسم بن سلام الحروي الأردني غراسي الجهادي، المشهور بأبي عبيد من كبار العلماء بالحديث والعمه والأدب نشر بين مصر وبلاد وبني بمكة حد خرج قال الخاضع: «يكذب الدس أصبح من كية ولا أكره فائدة» له كتب «عرب العراق» و«عصائل القرآن» و«الأموال» توفي نحو ٢٤٤هـ - الأعلام ١٧٦/٥

(٢٥) ساقطه من ت

(٢٦) ت، ح رقتلو

(٢٧) بينهم مداحتهم في جوف الليل

(٢٨) صاف الجيش عدوه أي قتله صغورا، المعجم الوسيط ١٧/٦

(٢٩) ساقطه من ب

من وراء من يقابلنا من الترك والروم في مائتيه<sup>(٣٠)</sup> المشرق وأقصى لمغرب لا نعرفهم فيحرم  
 على الإقدام على قتالهم غرة وبيات بالقتل والتحريق، وأن ندأهم بالقتل قبل ظهور دعوة  
 الإسلام هم وإعلامهم من معجرات السوء وظهار الحجة، يعودهم إلى لإجابة فإن قاموا  
 على الكفر بعد ظهورها فلم حاربهم وصاروا فيه كمن بلعتهم الدعوة، قال الله تعالى ﴿ادْعُ إِلَى  
 سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَنِّدْهُمْ بِأَنْتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾<sup>(٣١)</sup>، يعني ادع إلى دين  
 ربك بالحكمة، وفيها تأويلات أحدهما بالبوة، والثاني بالقرآن قال الكشي<sup>(٣٢)</sup> وفي الموعظة  
 لحسة تأويلات: أحدهما القرآن في بين من أقول [قاله الكشي]<sup>(٣٣)</sup>، [والثاني ما فيه من الأمر  
 والنهي] ﴿وَجَنِّدْهُمْ بِأَنْتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾. أي بين هم الحق ويوضح هم الحق [الحجة]<sup>(٣٤)</sup>، فإن بدأ  
 بقتلهم قبل دعائهم إلى الإسلام وإسذارهم بالحجة وقتلهم مرة ومبانا ضمن ديات نفوسهم  
 وكانت على الأصح من مذهب الشافعي<sup>(٣٥)</sup> كديات المسلمين وقيل بل كديات الكفار عن  
 اختلافهم اختلاف معتقدهم<sup>(٣٦)</sup>، وقال أبو حنيفة لا دية عن [الأمير في]<sup>(٣٧)</sup> قتلهم ونفوسهم  
 هدر، وإذا تغذلت الصموف في الحرب جرح لمن قاتل من المسلمين أد يعلمهم بما شتهر به في  
 الصموف<sup>(٣٨)</sup> ويتميز به من جمع الجيش بأن سرك الأبلق وإن كانت خيول الناس دها  
 وشقرا<sup>(٣٩)</sup>، ومع أسو حيفة من الإعلام وكوب الألق وبس لئعه من ذلك وجه، روى

(٣٠) م - أدى

(٣١) النحل - ١٢٥

(٣٢) محمد بن سالم بن عمرو بن إخبار الكشي عالم بالنسب والأخبار ودام العرب ولد ومات بالكوفة نحو  
 ١٤٦ هـ استوفى في توره ابن الأتبع حد الأمريين مدحه لئساب في نفسه وأنكر عليه في الحديث أنهم بآته من

أصحاب عبد الله بن سبأ أشهر مصنفاته دكتاب الأصم، لأعلام ١٣٣/٦

(٣٣) تكرار مرة في دع (المعنف)

(٣٤) ساقطة مرت

(٣٥) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الحاشمي الفرضي الحطبي، أبو عبد الله أحد الأئمة الأربعة وإليه  
 نسب الشافعية ولد في حرة بعلطين ونحل إلى مكة وهو ابن ستين، دار بغداد وقصد مصر فتوفي بها عام ٢٠٤ هـ  
 وهو معروف في الفقه إلى اليوم كان من الرعا المأفريين، برح لى الشعر واللمعة ودام العرب، ثم ادلى عن الفقه  
 والحديث، وأنتى وهو ابن عشرين وصحح الكثير من المؤلفات، أشهرها كتاب الأم في الفقه (٥٠ - ٢٠٤ هـ)

الأعلام ٢٦/٦

(٣٦) ساقطة مرت

(٣٧) الرائدة مرت

(٣٨) م - من الصموف

(٣٩) الألق: اللون الجامع بين السواد والبياض، والأدهى: الأسود، والأشقر: اللون بين الذهبي والأمر

عبد الله بن عوف<sup>(٤١)</sup> عن عمير<sup>(٤٢)</sup> عن ابن إسحاق أن رسول الله ﷺ قال يوم بدر اتسوموا  
 من الملائكة قد سموت<sup>(٤٣)</sup> ، ويجوز أن تحسب في أسر<sup>(٤٤)</sup> إذا دعي إليه ، فقد دعا أبي بن  
 حنيفة<sup>(٤٥)</sup> رسول الله ﷺ إلى لبرار يوم أحد فبرز إليه فقتله وأول حزب شهدها رسول الله ﷺ  
 يوم بدره برز فيها من شريفة فريش عتبه بن ربيعة<sup>(٤٦)</sup> وأمه البريد وأخوه شيبه<sup>(٤٧)</sup> ودعوا إلى  
 البراز ، فبرز إليهم من الأنصار عوف ومسعود ابنا عمراء<sup>(٤٨)</sup> وعند الله بن رواحة فقتلوا لبرار  
 أكفاؤا ليس فيهم من بني هاشم ، فبرز إليهم ثلثه من بني هاشم ، برز علي بن أبي طالب بن البريد

(٤١) عبد الله بن عوف بن رصاص فريسيج أهل حمص ، ومن جملة الحلفاء كان في الفرس عند ناسه من جوي  
 عام ٦١ هـ ، الأعلام ٤/ ١١٠ ج

(٤٢) ثقيف عمير

(٤٣) طابت ، في الصحيح

(٤٤) مأخوذ من قوله تعالى ﴿ يهدكم ربكم بمحنة آتت من الملائكة مسومين ﴾ في ابن عمر - ٢٥ - وكذلك قوله  
 تعالى ﴿ والذين اتسموا ﴾ في عمران - ١٦ - وهذا سواء قيل أي أرسنها وأعيها لرسول الله ﷺ وسوم  
 عام عبيده المصمم الوسيط ١٦٥ ومن أمثلة أن المعنى يتصرف إلى وضع علامة معينة بسمير كما فعل  
 الصحابي الجليل أبو رجبة وذلك حين سوم بعضه عمر - بعد أن دعاه رسول الله ﷺ سبعة يوم أحد  
 (٤٥) ابنه المسعود

(٤٦) أحد كبار المشركين كان يهود ويتوعد بني هاشم بالنقل إلى مكة قبل الهجرة دعا بني هاشم يوم أحد إلى البراز ، فخرج  
 إليه الرسول ﷺ بحربه فقتله في عتقه ، ومات وهو عائد إلى مكة مع أصحابه وفيه يقول شاعر الإسلام حماد بن  
 ناسة

لمد ورت الضلالة عن قبيله  
 أسيب به تحمل دم عظم  
 يا يوم يدره لرسول  
 وتوعدك وأب نه جهون  
 بن هشام - أسيرة النبوة ٣/ ٣١ - ٣٢

(٤٧) شيبه بن ربيعة بن عبد شمس من عادات فريش في جدليله كان شهوا آدمي في هذيل ، وكان له دور مشهور في  
 نه حرب البقاع لم يكن صاحب مال وضع فمته ضد فريش قبل يوم بدر هو يدعي من يوطاب والحمة  
 وعيلة بن الحارث ، الأعلام ٤/ ٢٠٠

(٤٨) شيبه بن ربيعة بن عبد شمس من رعايا فريش في جدليله أدرك الإسلام زمان مشرك وهو أحد المعينين يوم  
 بهم قوة تعين ﴿ كما أنزلنا على المفسرين ﴾ وهو سمى عشر رجلا من فريش فسما أعصاب مكة في دعائه  
 مشهور (الإسلام) وحملوا هم في موسم الحج أن هدموا شمس من دين الإسلام قبل يوم بدر في العاد الثاني  
 الهجرة الأعلام ٢ هـ

(٤٩) عمرو بن مهاجر مالك من عترة مشهورة اشتهرت بأخبارها من عترة حمراء بن حرام بن ضمام ،  
 فيها أكبر رويها أبو حمزة ، وسمرت مع زوجها في انشاده وكذا عمرو عاتك ، فلما علاه من له أبا مائة ، لم يعم  
 حمزة وراها قبل موته وبنيها معه فكتب أبا في رثائه ومضت إلى دمه ، فبث ردهم إلى جدته فودع حو  
 ٢٧٨ هـ الأعلام ٤



وهذا أقرَّ عنه رسول الله ﷺ أقرب أهله إليه من سي هاشم وسي عبد المطلب من ماردة يوم بدر مع صه هم وإشفاقه عليهم، وسار رأياً بنفسه يوم أحد وأذن لعن عنه السلام في حرب الخندق<sup>(٥٥)</sup> واخطب أصعب، وشعافه ﷺ على علي أكثر، بارز عمرو بن عبد ود<sup>(٥٦)</sup> لما دعا إلى الرداء أول يوم فلم يجه أحد ثم دعا إلى الرداء في اليوم الثاني فلم يجه أحد ثم دعا إلى الرداء في اليوم الثالث وقال حين رأى الإحجام عنه وحذر منه: محمد أستم تزعمون أن قتلاكهم في أمة أحباء عند ربهم يُرَفَّقون وقتلاني في الرداء يُعَدُّون؟ فما يسألني أحدكم ليفدم على كرامة من ربه أو يعذم عدو إلى النار وأتأ يقول

ولقد دنوت إلى الرداء لجمعهم هل من مبادر  
ووقفت إذ جُبِّي المنجج موقف القرن الماحز  
إنني كذلك لم أرل مشرعاً نحو المهاجر  
إن الشجاعه في نفي والجود من خير الصفائر

فقام على عليه السلام<sup>(٥٧)</sup> فاستأذن رسول الله ﷺ في إعادته فادن له وقال أخرج يا علي في حفظ الله وعباده، فخرج وهو يقول

أبشر أنلاك يجب صو تث في المهاجر غير عاجز  
دو نية ومهيرة يرجو البعد حجة فائز  
إني لأرحو أن أقيم عليك نائحة الجائر  
من طمة نجلاء يبهر ذكرها عند اهزائر

(٥٥) وبعد أنسة ٥٥. وقد حفر المسلمون وشكروهم الرسول ﷺ شخصياً، حذفاً للنداء عن المدينة ضد عمرو الفحلل التي لحقت على حرب المسلمين. وقد أشاد سعد بن عاصم على الرسول ﷺ معبر الخندق حيث لم يكن لعمرو عبد جد الأسلوب في القتال ولم يستعصم قريش وحلفائها انتقاماً لقتل محمد صديقهم، ولكن الله سبحانه أرسل عليهم ريح فتفطنت حياهم عمرو وعائدين، لعل فوهه عن في سورة لأحرب: ﴿يا أيها الذين آمنوا اذكروا نصبة الله عليكم إذا جاءكم جنود فارساً عليهم ربنا وجوداً لم يروها وكان الله بما يعملون بصير﴾. ويعرف هذه نوقعه موعده الأحراب. القاموس الإسلامي ٢/ ٢٨٩ - ٢٩٠.

(٥٦) عمرو بن عبد ود الغنوي، من فرس أبرك الإسلام ومُسَلِّمٌ. عاص حين عرده الخندق فقتله علي بن أبي طالب. وقد ناهى عمره لتأخير. قول منه ٥٥. الأعلام ٥/ ٨٦.

(٥٧) ب. كرم الله وجهه. هذا وليس من مخالف عن أهل الله ذكر السلام على علي بن أبي طالب.

ونجى ولا وثارت محاجة<sup>(٥٨)</sup> أخفتهما عن الأضرار، ثم بطلت عنهما وعلى عليه السلام  
 يسبح سبعة ثوب عمرو وهو قتيب، حكاه محمد بن إسحاق في معبريه، فدل هذا أن الحبران على  
 حوز البرار مع التعرير بالنفس، فأما إذا أراد المقاتل أن يدعو إلى سر مدنا فقد معه أبو  
 حنيفة لأن الدعاء إلى لبرا والانداء بالطاؤون يعني، وجوره الشافعي لأنه إظهار قوة في دين الله  
 تعالى وبصره رسوله، فقد ثبت رسول الله ﷺ إلى مثله وحش عليه وتخير له مع استظهاره بشبه  
 من أقدم عنه وبدأ به

حكى محمد بن إسحاق أن رسول الله ﷺ صاهر يوم أحد من قريش وأحد سبعة بهزء  
 وفار من يأخذ هذا سيف حقه؟ فقدم إليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال أنا أحده  
 بحقه فأعرض عنه ثم هزء ثلثه وقال من يأخذ هذا السيف حقه؟ فقام إليه الزبير بن العوام  
 وقال أنا أحده بحقه فأعرض عنه فوحدا<sup>(٥٩)</sup> في أسه، ثم عرضه لثالثه وقال من يأخذ هذا  
 السيف حقه؟ فقدم إليه أبو دحاة مزيك بن حراشة<sup>(٦٠)</sup> فقال وما حقه يا رسول الله، قال أن  
 تصرف في العدو حتى يحني، فأخذه منه وأعدم بعضه حراء كذا إذا أعسم بها عجم الناس أنه  
 سيقتل رطل، ومشي إلى الحرب وهو يهوى

أنا الذي أخذته في رثه إذا كان من يأخذه بحقه  
 قلته معدله وصدقه لفساد الرحمن بين حقه  
 المذكر المفاصل فصل ورثه من كان في معربه ومثربه

ثم جعل يحترق بين الصفيين فقال النبي ﷺ: بها أشبه بعصها الله إلا في هذا  
 الموضع، فدخل حرب فابل وأبكي<sup>(٦١)</sup> وهو يهوى

(٥٨) فتح حذر

(٥٩) وحده حرب وغضب وتلجج الأبرار كوت إلى لبرو

(٦٠) من حرقه خروجه، بياضي الأضرار المعروف بهزء من أصحابه لشبهه من الشدة بهزء  
 وثب يوم أحد وأصيب واستشهد بأبي حنيفة بجني بحيلة عبد الغفار، وكان يقال به هو شهيد، وهي ذراع  
 بالسيف في حرب، وهو أنسبه، فدلته يوم أحد سبعين، سبعة وسبع رسول الله ﷺ، بول سبعة ١١ هذا الأعلام

١٣٨١٣، ١٣٩

(٦١) أبكي جرح ومن في شركي، المعجم الوسيط ١٢/٩٥١

أنا الذي عاهدني علي  
ألا أقوم الدهر في الكيول  
وتحن ما تنفج من النحيل  
أخذت سيف الله والرمول



قتل شبوحهم وروهانهم من سكان الصوامع والأديرة<sup>(٦٦)</sup> فأخذ الفوليس فيهم أنهم لا يقتلون حتى يقاتلوا لأنهم موادعون كالذراري وإنثاق يقتلون وإن لم يقتلوا لأنهم رعا أشاروا برأي هو أنكى للمسلمين من القتال، وقد قتل ثريد بن الصفة<sup>(٦٧)</sup> في حرب هولزن وهو يوم حبيب<sup>(٦٨)</sup> وقد حاور مائة سنة من عمره ورسول الله ﷺ براه فلم يُكر قله، وكان يقول حيث قتل

أمرتهم أمري بمنعرج الطوى فلم يستبينوا الرشيد إلا ضحى المد  
لما حصوني كنت منهم وقد أرى غوايتهم وأني غير مهذب

ولا يجوز قتل النساء والولدان في حرب ولا في غيرها ما لم يقاتلوا لنهي رسول الله ﷺ عن قتلهم وهي رسول الله ﷺ عن قتل العساء والوصفاء والعصفاء المسحذون والوصفاء: الملبث، فإن قاتل النساء والولدان قوتوا وقتلوا مقبى ولا يمتلوا مدبرين، وإن تروى في الحرب بساتهم وأطعاهم عند قتلهم يتوفى قتل النساء والأطفال، فإن لم يتوصل إلى قتلهم إلا بقتل النساء والأطفال جاز، ولو تروى بأساري المسلمين ولم يتوصل إلى قتلهم إلا بقتل الأساري لم يجر قتلهم، فإن أقصى لكف عنهم إلى الإحاطة بالمسلمين توصلوا إلى الخلاص منهم كيف أمكنهم وتحرروا أن يعملوا إلى قتل مسلم في أيديهم، فإن قتل صمسه قاتله بالذبة والكفارة إن عرف أنه مسلم وصم الكفارة وحدها إن لم يعرفه ويجوز عقر<sup>(٦٩)</sup> خيلهم من

(٦٦) الصوامع جمع ضامع وهو بيت للمساكنة عند الصاري والأديرة، جمع دير وهو دار للرجال والراهبات المعتمدين الوسيط ٥٠٣/١، ٣٠٦، ولى ت، ح، الثيارات

(٦٧) ثريد بن الصفة دشقي البكري، من شعراء هولزن الشعراء صحر في الجاهلية حتى أدرك الإسلام ولا يُسَم قتل يوم حبيب في السنة ٨ هـ - الأعلام ٢/٢٣٩

(٦٨) حبيب موقع جبل بالقرب من مكة جرف عدة المعركة الربيعية بين المسلمين والمشركين من قبلي حواري ونعم وذلك بعد أيام من فتح مكة خرج رسول الله ﷺ في اتى غير الله مقاتل واعبر المسلمون بكثرتهم وقال بعضهم من نطلب اليوم عن منه ونحصد هودج من حبيب حتى يدخل المسلمون الوادي وهم في خيلاتهم سب كثيرهم سمع عليهم للشركون وكانوا أن يمتكوهم وولى كثير من المسلمين الأدب لولا ثبات قسي ﷺ مع أصحابه، الأمر الذي حوّل الهزيمة إلى نصر وقد أقر الله سبحانه بذلك فرأنا فقال (ولقد نصركم الله في مواطن كثيرة، ويوم حبيب إذ أهدبكم كثرتمكم فلم تفس حنكم شيئا، وضالقت عليكم الأرض بما رحبت، ثم وليتم مدبرين، ثم أمر الله سيكت عن رسوله وهي المؤمنين وأتول جنودا لم تروها) ﴿

القاموس الإسلامي ١٧٣/٣ - ١٧٤

(٦٩) أي ضرب قوائم الخيل باسم

تحتهم إذ قاتلوا عليها ومنع بعض الفقهاء من عقرها، وقد عقر حنظلة بن نراهب<sup>(٧٠)</sup> فرس أبي سفيان بن حرب<sup>(٧١)</sup> يوم أحد وسمي عليه لقبته فرأه بن شعوب<sup>(٧٢)</sup> فرز إلى حنظلة وهو يقول

لأحين صاحبي ونصي بطمسة مثل شعاع الشمس  
ثم طعن حنظلة فقتله وسمي أبو سفيان وهو يقول

وما رل نهري مرجر الكلب مهم لذن عدوة حتى غدت لغروب  
أقائلهم طرا وأدعو لعلاب وأدمهم عي بركن صليب  
ولو شئت نجاني حصان طمرة ولم أحل النماء لابن شعوب  
بلغ ذلك بن شعوب فقل عينا له حين لم شكره

لولا دعاي يا بن حرب وشهدي لأسفيت يوم الصف غير مجيب  
ولولا مكر المهر بالصف قيرقرت ضباع على أوصاله وكليب

أما إذا أراد المسلم أن يعقر فرسه نفسه فقد روى أن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه أقسم يوم مزنة فرس له شفرة حتى النجم انقال ثم مرل عنها وعقرها وقاتل حتى قتل رضي الله عنه فكان أول رجل من المسلمين عقر فرسه في الإسلام وليس لأحد من المسلمين أن يعقر فرسه لأنها قوة أمر الله تعالى بإعدادها في جهاد عدوه حيث يقول ﴿وَأَعْلَوْا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ يُهَيِّبُ بِهِ، عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾<sup>(٧٣)</sup> وجمعهم إنما عقر فرسه بعد أن

(٧٠) حصنه من أبي عامر الأنصاري الأموي. يمرض أبوه بالمره في الحاهلية، فسماه النبي ﷺ بالفاس لأنه سرح من المدينة إلى مكة، ثم لدم مع قريش يوم حد هذول. وكان بمكة بر أن فُتحت فهرب إلى هراقل فبث عبدا كافر. أما اسمه حنظلة فهو من سادات المسلمين، وهو المعروف بعنبر الملائكة. وإنما قيل ذلك أن النبي ﷺ قال إن صاحبكم بعنبر الملائكة، سألوا أهله ما شأنه؟ قالت روجته. خرج وهو جيب حين سمع بقاء، فلهذه قيل يوم نجر أسد الفقه ٥٩/٢ ٦

(٧١) صحير بن حو. من أمية بن شمس بن عبد مناف من سادات قريش في الحاهلية. والد معاوية مؤسس الدولة الأموية. أسلم يوم فتح مكة أس في مواضع كثيرة. فبعث عيه يوم الطائف والأخرى يوم سمرقند، فعفى. وكان عامر النبي ﷺ على حوران. بولي بالدينه وجن بالشام عام ٣١ هـ. لأعلام ٣/٢١١

(٧٢) هو شدة بن الأسود. انظر تاريخ خليفة، ص ٧٠

(٧٣) الأمل - ٦٠

أُحِطَ بِهِ فِحَرَزَ أَنْ يَكُونَ عَقْرُهُ لَلْأَنفُسِ مَا أَشْرَكَوْنَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَصَارَ عَقْرُهُ مَحَا كَعَقْرِ حَبِيبِهِمْ وَإِلَّا فَحَمِيمٌ حَقَّقَ كُدْسَهُ مَنْ أَنْ يَعْلَمَ مَا يَجْمَعُ مِنَ الشَّرْعِ وَلَوْ عَادَ حَيْثُ بِهِ [مِنْ مَوْثِقَةٍ] <sup>(٧١)</sup> نَفَقَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ مَعَهُ فَجَعَلَ أَسَاسَ يَحْتَوُونَ عَلَى الْخَيْرِ الْخَيْرِ وَيَقْبُولُونَ بِأَمْرِهِ لَمْ يَفْرُتْ فِي سَبْلِ اللَّهِ؟ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَنْ يَهْرَأَ، وَلَكِنَّهُ الْكِرَارُ <sup>(٧٢)</sup> .

سَلَامُ اللَّهِ

(فصل) (٧٦) وانقسم الثالث من أحكام هذه الامارة من (٧٧) امر الجيش في مساعدتهم والذي يرمهم فهم عشرة اشياء احدها حواشيهم من غرة يظفر بها العدو منهم وذلك ان يتبع المكاس [فيحفظها عليهم] (٧٨) ويحيط سوادهم بحرس يأمر به على نفوسهم ورجلهم، لئلا يكونوا في وقت الدعة ويأمنوا، ورنهم في وقت المحاربة (٧٩) والثالث ان يحيط لهم موضع بروجهم لمحاربة عدوهم وذلك ان يكونوا اوطأ الارض مكان وأكثر مرغى وماء وأحرسها أكفا وأطرافها يكون أعون هم (٨٠) على خاربه وأقوى لهم على المراسطة والثالث بعد ذلك ان يخرج الجيش به من راد وعقوبة يفرق عليهم في وقت الحاجة حتى يسكن نفوسهم ان مادة يسعون عن طلبها، ليكونوا على الحرب أوفر وعلى خاربه بعدوا أقدر والرابع ان يعرف أحوار عدوه حتى يقف عليها ويتصالح أحواله حتى يجبرها فيسلم من مكره ويتمس العزة في الهجوم عليه والخامس ترتيب الجيش في مصاف الحرب والعبول في كل جهة على من يراه كفوها، ويتخذ للمعروف من الخلل فيها، ويرعى كل جهة يحيط العدو عليها بتعدد يكون عونا لها ولسادس ان يقوي نفوسهم بما يشعروهم من لطمه وعسل إليهم من أسباب النصر لئلا العدو في اعينهم يكون عليه أجرا وبالجملة يشهد لظفر، قال الله تعالى ﴿إِذْ يَرْيَكُهُمْ اللَّهُ فِي مَمْلُوكٍ فَلَا يُؤْتُونَ رُكْنَهُمْ كَثِيرًا فَنُصِرْتُمْ وَأَلْتَمِزْتُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (٨١) والسابع ان يعد أهل لصر وللاء منهم

(۷۴) مریانہ میں ہے : \*

(۷۵) انکڑ، بُرد، اُعود، مَر، اُغری

(۷۶) میثاق می-

(۷۷) سیاحتی سفر سے

(۷۸) هر چه می‌بینم، می‌بینم

634 (V9)

المجلس (A)

$$(T_{\infty}, \mathcal{L}_{\infty}^{\mathcal{A}}) \quad (A1)$$

ثواب الله لو كانوا من أهل الأخوة وبأخراء والعز من العيمة بن كانوا من أهل نديا. قال الله تعالى ﴿وَمَنْ يَرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يَرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ (٨١) وثواب الدنيا لعيمة وثواب الآخرة لحنه فجمع الله تعالى في ثمرته بين أمرين ليكون أرفع للمريقين وإشمار أن يشاور ذوي الرأي فيها أعصم ويرجع إلى أهل الحرم فيما شكل لئلا من الخطأ وسلم من لئلا يكون من لظفر أقرب؛ قال الله تعالى له ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِنَّ عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (٨٢) وحذف أهل شاور في أمره لئلا يشاوره مع ما أمده به من التوبى وأعان من التأييد عن أربعة أوجه (٨٣) أحدها أنه مره مشاورهم في الحرب لئلا يفر له لرأي الصحيح فيه فيعمل عليه وهذا قول الحسن، وقال (ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمورهم) (٨٤) وإشاري أنه أمره بمشاورتهم بأهلها هم وسطياً لموسمهم وهذا قول قتادة (٨٥) والثالث أنه أمره بمشاورهم ما علم فيها من الفصل وعدد من السبع وهذا قول الصحاح (٨٦) الرابع أنه أمره بمشاورتهم ليس به المسلمون وبسعه فيها المؤمنون وإن كان عن مشورتهم عن وهذا قول سفيان (٨٧) والسادس أن يأخذ جيشه بما أوجبه الله تعالى من حقوقه

(٨٢) - عمر بن الخطاب - ١٤٥

(٨٣) - ابن عمر - ١٥٩

(٨٤) - جميع هذه الأوجه ساقطة من ب

(٨٥) - انظر التقيي تجميع الطب من غيبه، ص ١٤٠ وعدت الأبياني ١٠٢/١، حديث ٢/٥٨ بن - حديث

موضوع

(٨٦) - ساقطة من ج، والمذكور هو قتادة من دعائه من قتاده من عريير الصري - مصر، حافظ مصر - قال عنه الإمام -

حسن إنه حفظ أهل مصر - كان على ما حديث ومرداته وأخيه وأهله العرب - سب - مات بسقط في الغزوات

(٦١ - ٦١٨ هـ) - الأعلام ١٨٩/٥

(٨٧) - مصنف من ترجمه الطحاخي الخراساني - مصر، وكان يردب لأطباء - ويعد من أشراف العلماء ومفتيهم - توفي

بحرستان عام ١٠٥٥ هـ - الأعلام ١٠٣/٢

(٨٨) - إما أن يكون سفيان الثوري - أوسني - غيبه، وأول أكثره شهره - وعدم بيده من كل واحد من

الأول سفيان من معدن مرقق الثوري، من مصر - أمر أبو بكر في الحديث وسيد أهل زمان في علوم الدين

وتفسيره - ولد عام ٩٧ هـ بالمكبره - سكن مكة والمدينة - توفي في شهره هـ ١٦١ هـ - له في الكتب والجامع

المكبره والجامع الصغرى وكلاهما من كتب الحديث

الثاني سفيان بن عيينه بن يبر بن الحارث الحنفي - عثقت الحرم المكي - وهو من توفي - ولد بالمكبره عام ١٠٧ هـ -

وسكن مكة وتوفي ب عام ١٩٨ هـ - كان حفيظاً له واسع علمه - قال السلفي - ثولا مات وسعد بعد علمه

الحسن - له والجامع في الحديث - مصنف في الأعلام ١٢/٣ ١٠٥٥ هـ - الثاني

وأمر به من حدوده حتى لا يكون ميبه محجور في دين ولا تحيف في حق<sup>(٨٩)</sup>، فإن من حاد عن الدين كان أحق الناس بالنزاع أحكامه والفصل بين حلاله وحرامه وقد روي حديث من سها<sup>(٩٠)</sup> عن أنس بن عثمان<sup>(٩١)</sup> عن النبي ﷺ أنه قال: «إنهوا حيوشكم عن الفساد، فإنه ما سد حيش قط إلا قذف الله في قلوبهم الرعب، وإنهوا حيوشكم عن لعبول فإنه ما عل حش قط إلا سخط الله عليهم الرحلة وإنهوا حيوشكم عن الزنا، فإنه ما دن حش قط إلا سخط الله عليهم الموتان»<sup>(٩٢)</sup> قال أبو لدرءاء<sup>(٩٣)</sup> أنها كس عملوا صحت قبل لغزوه يوم تقاتلون بأعمالكم والعشر أن لا يمشي أحد في حيشه أن يشاعل سحابة أو راعه لصرفه لاهتمامها عن مصابرة العدو وصدق جهاد، روى عن النبي ﷺ أنه قال: «بعت مرعته مرحه وم أعت تاجرا ولا راعا، وإن شربته لآفه لتحد وتزراع إلا من شح على دينه»<sup>(٩٤)</sup> وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: «لا يبرو معي رجل بي ياء لم يكمله، ولا رجل تزوج بامرء ولم يدخل بها ولا ورع رعا لم يحصله»<sup>(٩٥)</sup>

(فصل) والقسم الرابع من أحكام هذه الإمرة ما يلزم المحاهدين معه في حقوق الجهاد وهو ضربان أحدهما ما يلزمهم في حق الله تعالى والثاني ما يلزمهم في حق الأمير عليهم فأما

(٨٩) ت حتى لا يكون ميبه محجور ولا تحيف في الحق

(٩٠) أخبار بن سها لم يرد في تاريخ محمد بن جرير، روى عن أبي إسحاق ولأعمش وابن جهمه من عنه لا يبين يعرف حديثه، وبني ضعيف الحديث في حديثه وقد الساني بس نسخة وقيل عنه أنه كان من الصدوقين الذين عتب عليهم الزعم حتى فحش عظمه وتخرج عن حد الاحتجاج به توفي ما بين ٢٠٠ - ٢٠٠ هـ تهذيب التهذيب ١٥٨/٢ . ١٥٩

(٩١) أنس بن عثمان بن عفان الأموي القرطبي أول من كتب في سيرة النبوة، وهو من خلفه عثمان ولد بريق بأبيه، وكتب وفاته عام ١٠٥ هـ شارك في مؤلفه أحمد بن حنبل في صف عائشة كتب من رواه حديث الفقه ومن بعده ابنه وأهل القوي. الأعلام ٢/٢٧

(٩٢) لم يدر عليه بلفظه، وإن كانت الأحاديث النبوية ترجع عن الله وعن النبي ﷺ والنساء وسقط الزرع كثيرة انظر البحاري يشرح الكرماني ١٣/٢٥ - ٣٠ ونقص بالرحلة، تنبه النساء بالرحال وهو من موف يعق في ناشية المحرم الوسيط ١/٣٣٦، ٢/٨٩١

(٩٣) أبو بكر بن مالك بن عيسى بن أبيه الأنصاري الطبري من الصحابة الحكماء بمرحان الفصاحة أشهر بعد إسلامه بالشماعة والنسك وفي الحديث أبو بكر حكيم أمي، وأبهم العارض هو بكر أبو قتادة دمشق له من عمر بن الخطاب جمع الثمران وحفظه على عهد النبي ﷺ ما بين ما بين ٣٢ هـ للأعلام ٩١/٥

(٩٤) حديث موصوع انظر شوكر، الفوائد المجموعه، ص ١٤١

(٩٥) هذا جزء من حديث طويل لأبي هريرة انظر اللؤلؤ والمرجان، ص ٤٢٩، حديث ١١٤

اللام هم في حق الله تعالى فأربعة شيء - أحدها مصابرة العدو عند النداء اجمعان من لا يهزم عنه من مثله فما دونه، وقد كان الله تعالى فرض في أول الإسلام على كل مسلم أن يقاتل عشرة من المشركين. فقال ﴿يَتَأْتِيَا أَسَىٰ حَرِيصَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِيرُونَ يَغِيثُوا ثَلَاثِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغِيثُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ (٩٦). ثم حفف الله عز وجل عنهم عند فقه الإسلام وكثرة أهله فأوحى على كل مسلم لامي العدو أن يقاتل رجلين منهم، فقال ﴿أَسْنَنَ حَفَّ اللَّهُ عَكَرَ وَعَلِمَ أَنَّ فَيْكُرَ صَحَا فَمَنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (٩٧).

وحزه على كل مسلم أن يهزم من مثله إلا لأحدى حالتين إما أن يتحرف لقتل مبول لاستراحة أو لمكيدة ويعود إلى قتالهم وإما أن يتحيز إلى فئة أخرى يجتمع معها على قتالهم لقول الله تعالى ﴿وَمَنْ يُؤْلِمْ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ لَا يُتَحَرَّفُ بَعْثًا أَوْ مُنْحَرًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ (٩٨). وسواء قرئت أمانة لثي تحير إليها أو بعدت فقد قال عمر رضي الله عنه لأهل المدينة حين أهرموا إليه أمانة لكل مسلم، وتجاوز إذا أرادوا على مثله ولم يعد إلى المصابرة سبباً أن يولي عنهم غير متحرف بقتل ولا متحيز في فئة، هذا مذهب الشافعي واختلف أصحابه فيمن عجز عن مقاومة مثله وأشرف على القتل في جوار انحرافه فقال طائفة [لا يجوز أن يولي عنهم مهرباً وإن قُتل للنفس فيه]. وقال طائفة [٩٩] يجوز أن يولي نأولاً أن يتحرف لقتل أو يتحيز في فئة ليسلم من لقتل وما ثم خلاف. فيه وإن عجز عن المصابرة فيمن يعجز عن هذه البينة وقال بوحيدة لا اعتبار بهذا التخصيص ونصر فيه مسروح رعليه أن يقال ما أمكنه ويهزم إذا عجز وحذف النفس. والثاني أن يقصد بقتاله بصرة دين الله تعالى ويطلب ما حاصره من الأديان. ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَنُزَكِّيَهُ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ جَعَلْنَا لَكُمُ الشِّرْكَاءَ﴾ (١٠٠) فيكون هذا الاعتقاد

(٩٦) الأنعام - ٦٥

(٩٧) الأنعام - ٦٦

(٩٨) الأنعام - ٦٦

(٩٩) سورة من -

(١٠٠) الصف - ٩

حائز لثواب الله تعالى ومطيعا له في أوامره ونهيه ومستنصر<sup>(١١١)</sup> به على عدوه لستسهل ما لاقي، فيكون أكثر شتاء وأمنع نكسة، ولا يقصد جهده متفاديا لعموم بصر من المكتسبين<sup>(١١٢)</sup> لا من محضين، فإذ رسول الله ﷺ دافع أسرى بدر وكانوا أربعة وأربعين رجلا بعد أن قُتل في المعركة من أشهر أفراد قريش مثلهم شاور صحبه بهم، فقال عمر ما سول الله افعل أعداء الله أئمة لكسر ورؤوس الصلاة فيهم كذبوك وحرحوك، وقال أبو بكر هم عشرينك وأهلك غلور عنهم يستمدهم الله بك من البر فدخل رسول الله ﷺ المنزلة قبل الأسرى بيوم فمن قائل يقول ما قال عمر ومن قائل يقول ما قال أبو بكر ثم خرج رسول الله ﷺ على صحبه وقال ما قولكم في هذين الرجلين إيا منيهما كمثل إحصاء فما كانوا من فيلهما قال سوح ﴿وَبَلَدٌ لَا تَدْرُ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ أَكْثَرِ يَوْمٍ دَيَّارًا﴾<sup>(١١٣)</sup> وقد موسى ﴿وَنَنَا أَلْمِيسَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَشْلُدَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾<sup>(١١٤)</sup> وقد عيسى ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عَادُونَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الْحَكِيمُ﴾<sup>(١١٥)</sup> وقد إبراهيم ﴿فَمَنْ يَنْصُرُنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ كَافِرٌ بِي﴾<sup>(١١٦)</sup>، إن الله سبحانه يشدد قلوب رجال به حتى يكون أشد من الحجارة، ويلين قلوب رجال حتى تكون أسير من يلبس وإن يكن منكم عيلة فلا يقلب أحد منكم لآ بعده أو صرته غنى.

وداه كل أسير بأربعة آلاف درهم وكـ في الأسرى لعباس بن عبد المطلب أسره بو السر<sup>(١١٧)</sup> وكان عباس رجلا حسيب وأبو البسر رجلا مجتعا فقال سبي ﷺ لأبي البسر كيف أسرت عباس يا أبا البسر؟ قال يا رسول الله قد أعاني عليه رجل ما رأيته قط، هيئه كذا وكذا فقال رسول الله ﷺ لقد أعياك عليه مدث كريم وقد لعباس ولد يستوس

(١١١) ب وسنصر

(١١٢) ت المجتهد

(١١٣) موح ١٦٠

(١١٤) يوس ٨٨

(١١٥) المائدة ١١٨

(١١٦) إبراهيم ٣٦

(١١٧) كتب بن عمرو بن عبد الصمري شهد المعركة وأنه هزروا به، وهو الذي ليرج إليه المشرقي يوم بدر صاحبه كثر، وله أخايب قليلة كـ سببا نصره داعي شهد معه مع عبي وهو من شباب الأنصارين ما بالمدنه  
عن دود صبح أعلام السلاء ٢/ ٥٣٧

أحبك عقول من أبي طالب<sup>١</sup> ، وبوقل من حارث<sup>٢</sup> ، وحليفتك عمة من عمر<sup>٣</sup> ، فقال يا رسول الله إني كسب مسيئاً ولكن ألقوم استكروهني فقال رسول الله ﷺ أعلم بسلامتي ، وإن كان ما قلت فإن الله سبحانه يجزيك فمضى نعبس بمسه بمانه وفيه وعدى كل واحد من بين أخيه وحلفه بأرمعي أوفية<sup>٤</sup> ، ويرى في العباس قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَىٰ إِنْ يَقَعِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرٌ أَلَّا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا جَدَّدَ مِنْكُمْ وَبِغَيْرِ لَكُمْ وَاللَّهُ عَزِيزٌ رَحِيمٌ﴾<sup>٥</sup> ، فيما أخذ رسول الله ﷺ لداء أسرى بني النضير بها خبر من واحد منهم عاتب الله تعالى به عن ما فعل فقال : ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرٌ خَلْفَ النَّفْسِ فِي الْأَرْضِ﴾ يعني به انفسكم ﴿فَإِنْ غَرَضَ إِلَيْنَا﴾ يعني ما الداء ﴿وَلَنْ يَرُدَّ الْآخِرَةُ﴾ يعني لعنك يوجب ثواب ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ يعني عزيز فيما كان من نصركم حكيم فيما رده لَكُمْ ، ﴿يُولَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَيُنْفِخُ فِيكُمْ خَيْرًا مِمَّا جَدَّدَ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾<sup>٦</sup> ، يعني به ما كان بعد ، المأخوذ من الأسرى وفيه ثلاث أصول : أحدها لولا كتاب من الله سيوفي أهل دار لا أحد منهم لفسكم فيما أخذ من داء أسرى من عذاب عظيم ، وهذا يؤيد تحده ، وأن لا يولا كتاب من الله سيوفي أنه تسجل عذابكم في عقيبها من أهل دار عذاب عظيم ، وهذا يؤيد من عذاب رسول الله عليه ، والثالث لولا كتاب من الله سيوفي لا يوجد أحد يعمل به عن جهنم فسكم في أحدكم عذاب عظيم ، وهذا يؤيد ابن إسحاق ، فقال رسول الله ﷺ بعد مرور هذه الآية : (لو عذب الله في هذه الآية يا عمر ما يحيى غيرك)

(١٨) حياً : عادى ، وأما من عند خصات مشهور أنشأ فيه يؤيد من عذاب قريب من أبيه بهما ، وأما من بخصات : جوعاً ، وحملهم إليهم ، هذا خبر حسن صحيح يؤيد من عذاب بعد اقتدائه ، وسنة بعد حديثه ، وأما من بخصات : بعد أناس أخرجه ، شهد عذوبة مؤنة وثبت يوم حين (عذوبة الأحرار) ، فإني جده عذب في خلافة وولد عمل عذوبة في تولى خلفه ، يعني أحرار بانه وبني بخصات عادى ، هذا الزعم

(١٩) ومن من جات من عند بظلمة انشأ في عذاب : عذاب قريب من عذوبة ، وسنة بعد حديثه ، وأما من بخصات : بعد أناس أخرجه ، شهد عذوبة مؤنة وثبت يوم حين (عذوبة الأحرار) ، فإني جده عذب في خلافة وولد عمل عذوبة في تولى خلفه ، يعني أحرار بانه وبني بخصات عادى ، هذا الزعم

(١٠) في بظلمة على بوجه

(١١) لأحد : ٧

(١٢) لأحد : ٢٧



والثالث من حقوق الله تعالى أن يؤدي الأمانة فيها حارسه من العنائم ولا يعمل أحد منهم شهيداً حتى ينقسم بين جميع العائنين من شهداء الواقعة وكان على العدو يد لأن لكسر واحد منهم فيها حقاً؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْفُرَ وَمَنْ قَتَلَ نَبِيًّا بِتَمَعٍ مَّا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ (١١٣) وفيه ثلاث تأويلات: أحدها وما كان لشي أن يعمل أصحابه وعيونهم في عائلتهم. وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما. والثاني ما كان لشي أن يله أصحابه ويخونوه في عائلتهم. وهذا قول الحسن وقتادة. والثالث ما كان لشي أن يكتم أصحابه ما بعثه الله تعالى به إليهم لرحمة منهم ولا لرحمة فيهم. وهذا قول محمد بن إسحاق. والرابع من حقوق الله تعالى أن لا يجادل من المشركين دافعي ولا يجادل في بصره دين الله داموده من حتى الله أوجب وبصره دينه أسرم. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا عِدُوِّي وَعَدُوِّي أَوْيَاءَ تَلْفُؤْنَ إِلَيْهِمْ بِالْمُؤَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَهُمْ مِنَ الْحَقِّ﴾ (١١٤) الآية. نزلت في حاطب بن أبي بلتعة (١١٥) وقد كتب كتاباً إلى أهل مكة حين هم رسول الله ﷺ يعرفهم بعضهم فيه حار صبره بهم وأنفذه مع سارة مولاة لبي عبد المطلب فأطلع الله به عليها فأنفذه عنياً والربير في نثره حتى أخرجاه من قرن رأسها فدعى حاطب وقد ما حدث على ما صنعت؟ فقال: والله يا رسول الله بي المؤمن بالله ورسوله ما كفرت ولا بذت ولكي أمراً لبي في انقوم أصل ولا عشيرة وكان لي بين أظهرهم أهل وولد فظلمتهم بذلك وعصى عنه رسول الله ﷺ وأما ما سألهم في حق الأمير عليهم فأربعة أشياء: أحدها التزام طاعته والدخول في ولايته لأن ولايته عليهم انعقدت وصاعته بالولاية (١١٦) وحث. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (١١٧) وفي أول الأمر تأويلات أحدهما أسلم لأمره. وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما.

(١١٣) ن. محمد بن ١٦١

(١١٤) المتنحة ١

(١١٥) حاطب بن أبي بلتعة النخعي من أصحابه شهد المعركة كتب مع النبي ﷺ، وكان من أمته المشهورين وكان صاحب بكرة بعته من ٣٠ سنة بن المفسر صاحب الأسكدرية مات في المدينة عام ٣٠ هـ الأعلام

١٥٩ ٢

(١١٦) المتنحة من ١

(١١٧) المتنحة ٩

عليه وثالث أنهم العبيد، وهذا قول حابر بن عبد الله<sup>(١٨)</sup> والحسن وعطاء<sup>(١٩)</sup> وروى أبو  
صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «من عصي فقد أذع الله ومن طاع أمري  
فقد طاعني ومن عصاني فقد عصي الله ومن عصي أميري فقد عصاني»<sup>(٢٠)</sup>

وساى أن يصوصو الأمر في ربه وبكلوه إلى مدبره حتى لا يخلف أمرهم فتتبع  
كلماتهم ريعي جمعهم، قال تعالى ﴿وَيُؤَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُ الَّذِينَ  
يَسْتَظِلُّونَهُمْ﴾<sup>(٢١)</sup> فجعل يعويص الأمر إلى ولته بسبب حصول لعنهم وسد الأمر، فإن  
ظهر لهم صواب حقي عليه بيّنه له وأشروا به عليه، ولذلك يدب إلى مشاوره ليبرجع بها إلى  
الصواب. ولثالث أن سارعوا إلى امتثال الأمر والوقوف عند به وزجره، لأنها من بوارهم  
طاعته فإن نوقع أمرهم به وأقموا على ما نهاهم عنه فله تأديبهم على المخالفة بحسب  
أجره ولا يخلص، فقد قال الله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَبْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا عَلِيًّا لَآتَمَّصُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾<sup>(٢٢)</sup>

روي سعيد بن المسيب أن سبي ﷺ قال «خير دينكم أيسره»<sup>(٢٣)</sup> وسابع أن لا  
يمارعه في العائث إلا قسمها [فيهم]<sup>(٢٤)</sup> وبرحوا عنه بتعديل المسحة عليهم فقد سوى الله

(١٨) حابر بن عبد الله بن عمرو بن حرج الأمصري القسبي من أصحابه الكثيرين من الرواية عن النبي ﷺ عن سبع  
عشرة مرفوعة روى به البخاري وصححه وغيرهما ١٥٤ حديث توفي عام ٧٨ هـ - الأعلام ٢: ٢٠٤  
(١٩) عطاء بن عبيد بن عبيد بن عطاء بن رباح (١٧ - ١١٤ هـ)، عطاء بن دابر (١٢٦ هـ)، عطاء بن ميسرة  
(٥ - ١٣٥ هـ) - تذكر رباح كل حديثهم لمعها بمقتضى  
عطاء بن أسد بن صعب، ثامي ومن أحلوا أكلها كان عبد الله بن مسعود ولداً باليمن، ثامي، فكان يعني  
بها ويحدثهم ويروي فيها

عطاء بن دينار الهذلي من رجال الحديث، وله كتاب في التصحيح يرويه عن سعيد بن حبيب، توفي بمصر  
عطاء بن مسلم بن ميسرة الحارثي، قيل بيت لحم من المفسرين، كان كثير الحرو له مصنفات في  
التفسير، رباح، والمسح

بحر الأعلام ١/ ٢٣٥

(٢٠) التلويح والمراد، من ٤٨١، حديث ١٢٠٤

(٢١) نساء - ٨٣

(٢٢) أبو حمزة - ١٥٩

(٢٣) بسوحي، الجامع الصغير ١٥٢٢ (هو حديث صحيح وفقه التلويح ١٣٨، حديث ٩ - ٢٩)

(٢٤) الرابحة من س، ح

تعالى بين الشريف والشريف، وماتل بين القوي والضعيف وروي عمرو بن شعيب<sup>(١٢٥)</sup> عن أبيه عن جده: «إن الناس اتبعوا رسول الله ﷺ ثم حُني يقولون أقسم علينا فيمنّا حتى الجأوه إلى شجرة فاحتطفت عنه رداؤه، فقال ردّوا عليّ ردائي أيها الناس والله لو كان لكم عدد شجر عمامة نعمنا لقسمته عليكم. وما ألستموب بحبلا ولا حسانا ولا كذوبا. ثم أخذ وبره من سنام بعيره فرفعهما وقال: «أيها الناس والله مالي من فينكم ولا هذه البقرة إلّا الخمس والخمس مردود فيكم فأدوا الخيط ولمخط، فإن العلون يكون على أهله عاراً وتلواً وشندراً يوم القيامة فعجده رجل من الأنصار بكّة من حيوط شعر فقال يا رسول الله أخذت هذه الكبة أعمل بها بردة تعبر لي قد برّد فقال: أما مصيبي منها فلك، فقال أما إذ ملقت هذا فلا حاجة لي فيها ثم طرحها بين يديه»<sup>(١٢٦)</sup>

(فصل) والتسم الخمس من أحكام هذه الإمارة مصابة الأمر قتال العدو وصابر وإن تطاولت به المدة، ولا يولي عنه وفيه قوة قال الله تعالى: ﴿يَتَّقِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَاضُوا وَأَمَقُوا اللَّهُ لَعَنَ كُفْرُ ثَقَلِيُون﴾<sup>(١٢٧)</sup> وفيه ثلاث تأويلات أحدها اصبروا على طاعة الله وصابروا أعداء الله ورائطوا في سبيل الله وهذا قول الحسن والثاني اصبروا على تشكّم وصابروا لوعده الذي وعدكم ورائطوا عدوي وعدوكم وهذا قول محمد بن كعب<sup>(١٢٨)</sup>. الثالث اصبروا على جهاد وصابرو العدو ورائطوا بملامة الشعر وهذا قول زيد بن أسلم وإذا كانت مصبرة القتال من حقوق الجهاد فهي لازمة حتى يظفر بحصنة من أربع حصان: إحداهن أن يسلموا فيصير لهم بالإسلام ما لنا وعليهم ما علينا ويقروا على ما ملكوا من بلاد وأموال قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يعولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلّا بجنتها»<sup>(١٢٩)</sup>.

(١٢٥) عمرو بن شعيب بن محمد السهمي القرشي من بني عمرو بن العاص من رجال حديثه، كان يسكن مكة وتولى بطائف عام ١١٨ هـ - الأعلام ٧٩/٥  
(١٢٦) سلطنة من ح نظر الطبري، ٨٩/٣ - ٩٠  
(١٢٧) آل عمران - ٢٠٠

(١٢٨) محمد بن كعب بن سلمة بن أسد القرظي المدني من خلفاء الأوس روى عن الحسن وعبي بن أبي طالب وغيرهم قال عنه ابن سعد: كان ثقة عالماً كثير الحديث وكان من أصحاب أهل المدينة علم وفقهاً وكان يقيم في المسجد فقط علب وعن أصحابه نسفت قباه تحت القدم عام ٦٨ هـ وفي يوم حصر عام ١١٨ هـ تدهب التهذيب ٤٢٢/٩ - ٤٢٣

(١٢٩) اللؤلؤ والمرجان، حديث ١٣ - ١٥، ص ٦٠ - ٦١

وتصير بلادهم إذا أسلموا دار الإسلام ويجري عليهم حكم الإسلام، ولو أسلم في معركة لحرب منهم حدثنه قلت أو كثرت أحرروا بإسلامهم ما ملكوا في دار الحرب من أرض ومن [ابن شهر الأمير على دار الحرب لم يضم أموال من أسلم. وقال أبو حنيفة: يضم ما لا يقل من أرض ودر، ولا يضم ما يمين من مال وفتح وهو خلاف السنة وقد أسلم في حصار بني قريظة (١٣١) نعلبة وأسيد ابنا شعبة ليهوديان فأحرر إسلامها أموالها ويكون إسلامهم إسلاما لصغار أولادهم ولكل حمل كان لهم وقد أبو حنيفة (٢١) : إذا أسلم كافر في دار الإسلام لم يكن إسلاما لصغار وبنده، ولو أسلم في دار الحرب كان إسلاما لصغار ولبنده ولا يكون إسلاما للحمل وتكون روحته وأخمل ليثا، ولو دخل مسلم دار حرب فاشتري فيها أرضا وسدعا لم يملك عبيه إذا ظهر المسلمون عبيها وكان مشترىها أحق بها. وقال أبو حنيفة يكون ما ملكه من أرض فتا. والخصلة لثانية أن يظهره الله تعالى بهم مع مقامهم على شركهم فتسبى ذراريهم وتضم أموالهم ويقتل من م يحصل في الأسر منهم ويكون في الأسرى غيراً في استعمال لأصلح من أربعة أمور: أحدها أن يقتلهم صرا بصرب العتق والثاني أن يسترقهم ويجري عليهم أحكام الرق من بيع أو عتق، والثالث أن يعادي بهم على مال أو أسرى والرابع أن يمين عليهم ويعفو عنهم، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ (١٣٢) وفيه وجهان أحدهما أنه ضرب رقبتهم صبر بعد القدرة عليهم والثاني أنه ضاربهم بالسلاح والتدبير حتى يعصي بـ ضرب رقبتهم في المعركة (١٣٣) ثم قال: ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَجْمَعُوا فِيكُمْ فَضَرْبُوا رِقَابَهُمْ﴾ يعني بالإنحسار. لطمس ويشد لوثاق الأسر، ﴿فَمَا مَسَّ بَعْدُ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أُولَىٰ أَحَدِهِمَا أَنَّهُ لَعَنُوا وَإِطْلَاقُ كَيْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى عَنْ ثَمَانٍ مِنْ أَقَابِ (٢١) بعد أسره. والثاني أنه لعنوا

(١٣٠) سورة طه فبنت من اليهود الذين حالفوا النبي ﷺ ثم تلصقوا العهد حين خافوا فرث في غزاه اخطى وبعد فشل حصار يثرب ورحلهم إلى مكة، أمر الله سبحانه بيه طه بالسفر إلى بني قريظة الذين استسلموا بعد حصار ولبسوا بحكم حليمهم سعد بن سعد عنهم، الذي قتل رجلا منهم وسبي سائرهم وذراريهم انظر عبد السلام هارون، هذيب صبر، ابن هشام، ص ١٩٨ - ٢٠٧

(١٣١) ساقطة من ت

(١٣٢) محمد - ٤

(١٣٣) ساقطة من ت

(١٣٤) نهاية من رجال من النصارى اليهود، من بني حنيفة، أبو أمامة، من الصحابة كان سيد أهل البصرة ليت عن إسلامه بعد أن ارتد أهل البصرة مع تسليمه الكذاب هذين الترددين من أهل البحرين تحول عام ١٢ هـ الأحلام

١٠٠ ٢

بعد الرق، وهذا هو مصطلح<sup>(١٣٥)</sup>. وأما العداة فهي هنا قولان. أحدهما أنه امتدادة على مال يؤخذ أو أسير يُطلق كما فادى رسول الله ﷺ أسرى بدر عن مال وودي في بعض الموطأ رجلان برجلين. والثاني أنه البيع وهو قول معاتل ﴿حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ وفيه تأويلان، أحدهما: أوزار لكفر بالإسلام. ولثاني: أُنقال الحرب وهو السلاح، وفي الفصول بهذا السلاح الموصوع وجهان أحدهما سلاح المسلمين بالنصر. والثاني سلاح لمشركين بالمطريمة [ولقهر]<sup>(١٣٦)</sup>، وهذه الأحكام الأربعة شرح يذكر مع قسمه العتمة بعد. والخصلة الثالثة أن يبدلوا مالا على المسألة والمواذعة، فيجوز أن يقبله منهم ويودعهم على صريين: أحدهما أن يذلوه لوقتهم ولا يجعلوه حرا ماستمر. فهذا مال غنمة لأنه مأخوذ بالحياف حبل وركاب، فيقسم بين العائين ويكون ذلك أمنا هم في الانكفاف به عن قتالهم في هذا الجهاد ولا يجمع من جهادهم في بعد. ونصرت لثاني أن يذلوه في كل عام فيكون هذا حرا ماستمر ويكون الأمان به مستقرا والمأخوذ منهم في العام الأول غنمة تقسم بين العائين وما يؤخذ في الأعوام استقنة تقسم في أهل النهي، ولا يجوز أن يعاد جهادهم ما كانوا مضمين على بذل المال لاستقرار المواذعة عليه. وإذا دخل أحدهم في الإسلام كان له عقد المواذعة الأمان على نفسه وماله، فإن معروا المال رب المواذعة وارتفع [حكم]<sup>(١٣٧)</sup> الأمان ولم جهادهم كغيرهم من أهل الحرب. وقال أبو حنيفة لا يكون منعهم من مال الحرية ولصلح بعضا لأمتهم، لأنه حق عليهم فلا ينقص العهد بمعهم منهم كالدنيون؛ فأبى حمل أهل الحرب هدية ابتداء بها م يصبر هم بأهدية عهد وجبر حريم بعدها، لأن العهد ما كان عن عقد والخصلة الرابعة أن يسألوا الأمان ومهادنة، فيجوز إذا تعذر النصر لهم واحد مال منهم أن يهادنهم على المسألة في مدة معددة بعد الهدية عليها إذا كان الإمام قد أدن به في الهدية أو فوَّض الأمر إليه عد هادن رسول الله ﷺ فريث عام الخديبية عشر سنين. ويقتصر في مدة الهدية على أقل ما يمكن ولا يجوز أكثرها عشر سنين، فإن هادنهم أكثر منها بطلت المهادنة فيها زد عليها، وهم الأمان فيها إلى انقضاء مدتها ولا يجاهدون فيها ما أقاموا على العهد، فإن نقضوه صار حربا يجاهدون من

(١٣٥) مقتول من مديك من بشر الأزد بالولاء من أعلام المديك أصله من بلح، تنزل إلى نصرته وحدث في بغداد وبقي بالنصرة عام ١٥٠ هـ. كك مبروك الحديث من مصنفاته والتفسير الكبير (سوق النصر) والسامح والتسريح: الأعلام ٢٨١/٧

(١٣٦) ربهذه من ب. ح

(١٣٧) ربهذه من ب.

غير، بذار قد تقصت مريش صلح تخديبيه فسار إليهم رسول الله ﷺ عام الفتح محارباً حتى فتح مكة صبحاً عند اشافعي وعنه عبد أبي حنيفة ولا يجوز إذا بقصوا عهدهم بقتل ما في أيدينا من رهائنهم قد نقص ابروم عهدهم من معاوية وفي يده رهائن وامنع المسلمون جميعاً من قتلهم وحلوا سبيلهم وقالوا وفاء بعدد خير من عدد بغدر. وقال لبي ﷺ « ذالامانه لمن ائتمسك ولا يحز من خائسك »<sup>(١٢٨)</sup> فإذا لم يجر قتل الرهائن به بجر إطلاقها مائة بخارسم فإن حاربهم وجب إطلاق رهائنهم ثم يطرر فيهم، فمن كانوا رحالاً وجب إطلاقهم مأمهم، وإن كانوا حر ري ساء وأطعلاً وجب إيصالهم إلى أهلهم لأنهم أتباع لا يصدرون بأنفسهم، ويجوز أن يشترط لهم في عقد الهدنة رد من أسلم من رحهم، فإذا أسلم أحد منهم رد إليهم إن كانوا مأمومين على دمة ولم يرد إليهم أن [لم]<sup>(١٢٩)</sup> يؤموا عنه، ولا يشترط رد من سلم من سائهم لأنهم دوت مروح محرمه، [إن اشترط دهر لم يحرب أن يردوا ودفع إلى الواحد من مهورهم إذا ظلم]<sup>(١٣٠)</sup> وإذا شاع إلى عقد المهادنة ضرورة به بحر أن يهادهم]<sup>(١٣١)</sup>، ويجوز أن يوادعهم أربعة أشهر فما دون ولا يزيد عليها، لقونه تعالى ﴿فَيَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ شُهُورٍ﴾<sup>(١٣٢)</sup>

وأما الامان الخاص فيصح أن يبدنه كل مسلم من رجل وامرأة حر وعبد لقول النبي ﷺ «المسلمون تتكافأ دماؤهم»، وهم يد على من سواهم. يسعى بذمتهم أدبهم»<sup>(١٣٣)</sup>، يعني عبيدهم. وقدر أبو حنيفة لا يصح امان العبد، لأن يكون ماديون له في القفال.

(فصل) وانقسم السادس من أحكام هذه الإمارة السير في سرال العدو وقتاله، وعجز لامية الجيش في حصار العدو أن يصب عليهم العرادات والمحبيقات<sup>(١٣٤)</sup>. فله نصب رسول الله ﷺ على أهل الطائف محقيقاً ويجوز أن يهدم عندهم مزارهم ويضع عندهم البات

[٣٨] (الدومي ٢٩٤/٢) وذكر الخواص، كشف الخفاء ٧٥/١، حديث ١٧١، وقال أبو حاتم مكر، وقدر الشافعي نفس ثابت، وقال أحمد باطل لا يحرمه عن النبي ﷺ من وجه صحيح وقال ابن ماجه له طرق ستة كلها صحيحة.

[٣٩] (القرطبي ٢٠٤/٢)

[٤٠] (ت طبع)

[٤١] (سانطه ٢٠٤/٢)

[٤٢] (الفتاوى ٢٠٤/٢)

[٤٣] (ابن ماجه ٨٩٥/٢، حديث ٣٦٨٣، أبو جازد ٢٤٩/٢)

[٤٤] (السنن حربية تستخدم لهذا المصنوع)

والنحرين، وإذا رأى في قطع نخلهم وشجرهم صلاحاً يستعملهم به ليطعموهم عسوة أو  
يدخلوا في السلم صلاحاً من، ولا يفعل إن دبر فيه صلاحاً قد قطع رسول الله ﷺ كره  
أهل الطائف فكان ساء في إسلامهم، وأمر في حرب من الصير بقطع نوع من النخل يقال له  
الأصغر يرى نواه من وراء اللحاء منها أحب إليهم من أوصيغ<sup>(١٤٥)</sup> فقطعهم وحرروا له وقالوا  
إنما قطعنا نخلة وأحرقت نخلة، ولا قطع نخلة قال سفيان بن عيينة اليهودي<sup>(١٤٦)</sup> في ذلك

السنا ورثنا لكتاب الحكيم	عن عهد موسى فلم تُصرف
وأنتم رحاء لشاء عجاف	سهل حمالة والأحاف
يسرون الرحابة مجداً بكم	كذا كل دهر بكم محف
فها أيها الشاهدون نتهوا	عن الظلم والنطق الموكف
لعل البالي وصرف الدهور	تُدبل من العدل المنصف
بقيل لصير وإجلانها	وعفر السحيل ولم تُعطف

فأجابه حسان بن ثابت<sup>(١٤٧)</sup>

هم أوتوا الكتاب فصنعوه	فهم عمي عن السورة بور
كفرتهم بالقمرآن وقد أناكم	بنصديق الذي قال السدير
فهان على سراه بني لؤي	حريق بالبويرة مستطير

فلم فعل رسول الله ﷺ ذلك بهم، حل في صدور المسلمين وقالوا يا رسول الله هل لنا  
بما قطع من أجرة؟ وهل علينا فيما ترك من أجرة؟ فأمر الله تعالى ﴿لَا مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِبَنَةٍ أَوْ  
رَزَقْنَاهُمْ قَائِمَةً عَلَى أَصْرِهَا فَيَذَرُ اللَّهُ وَلِيَّحَرِي الْعَالَمِينَ﴾<sup>(١٤٨)</sup> . وفي نسخة أربعة أوقيل

١٤٥ - قوله ج عبر واضحة وتطهر الرصيع

١٤٦ - انظر غيره في لئ كثر، اليد والبالية ٧٨٠٤

١٤٧ - حسان بن ثابت من الشعراء المعروفين بصحة شعره وهو من شعراء الجاهلية والاسلام

اشتهر بعد نوحه بمزك الأعراف والفساد من الإسلام فهو من شعراء الجاهلية، وذكر شذذه افعلة وكان له

ب (ساعة برصوب)، حيث كان الرسول ﷺ يستند حينما كان ينادي عن الإسلام ويقول له: احب عني، انهم

يهد بروج لغدس، حول عام ١٢٤ هـ / ١٧٥ - ١٧٦

١٤٨ - (الحبر - ٥) والله في الشجرة، ونحوها، هل للمية عن أنون - انظر عبد الحليم عيسى، المصحف، نصر،

من ٧٣١

أحدها أنها لخدمة من أبي الأصناف كانت وهذا قول مقاتل والثاني أنها كرام التحل وهذا قول  
 سفيان والثالث أنها لفسدة لأهلها من أسخلة، ولرايع أنها جميع الأشجار لأنها سالحاة  
 ويجوز أن ينور عليهم المياه ويقطعها عنهم وإن كان فيهم ساء وأطفال، لأنه كان من أقوى  
 أسباب ضعفهم والظفر بهم عزة وصلاح، وإذا منقى منهم عتشان كان الأمير محيراً بين  
 سبه أو معه كما كان محيراً بين قتله أو تركه. ومن قتل منهم وإرادته عن الأبصار ولم يدر  
 تكفيمه. قد أمر رسول الله ﷺ بقتل بدر فائقوا في قلبه، ولا يجوز أن يجرى ما سار منهم حياً  
 ولا ميتاً

روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ولا تعذبوا عباد الله معذبات الله». (١١٩) وقد أحرق أبو  
 بكر رضي الله عنه قوماً من أهل الردة. وعمل ذلك كان منه والخير لم يبلغه، ومن قتل من شهداء  
 المسلمين رُمي في شاة التي قُتل بها ودُعي بها ولم يُعمل ولم يُصبر عنه. قال رسول الله ﷺ في  
 شهداء أحد: «زملوهم بكنوهم فإهم يُبعثون يوم القيامة وأودعهم نضج دماء، اللون لون  
 الدم والريح ريح المسك»<sup>١٢٠</sup> وإنما فعل بهم تكريراً لهم بحراء لحكم الحياة في ذلك قال الله  
 تعالى ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾<sup>١٢١</sup> وبه  
 تأويلان. أحدهم أنهم أحياء في الجنة بعد البعث وليسوا في الدنيا بأحياء. والثاني وهو قول  
 الأكثرين أنهم بعد القتل أحياء استعمالاً لظاهر النص فرقا بينهم وبين من لم يوصف بالحياة ولا  
 مع الجيوش في دار الحرب من أكل طعامهم وعلوفة دوابهم غير محتسب به عليهم، ولا يتعدوا  
 القوات والعلوفة إلى ما سواها من ملابس ومركوب. هذه دعوتهم الضرورة إلى ذلك كان ما  
 ليسوا أو ركبه أو استعملوه مسترحفاً منهم في الخضم إن كان ناقب ومحتسباً عليهم من سهمهم إن  
 كان مستهلكاً، ولا يجوز لأحد منهم أن يبطأ حرية من السبي إلا بعد أن يُعطاه سهمه فيطأها  
 بعد الاستبراء فإن وطأها قبل لقمة غرر ولا يُخذل لأن له فيها سهماً ووجب عليه مهر مثلها  
 ويضاف إلى العنينة، فإن أحملها لحق به ولدها وصارت له أم ولد له إن يملكها. وإن وصى  
 من لم يدخل في السبي حذ، لأن وطأها ربي، ولم يلحق به ولدها إن علق

(١١٩) المصنف: بداية البري ٢/٢٩٣

(١٢٠) انكسوم جمع كلم وهو مفرج، المعجم الوسيط ٢/٧٩٦ وأحدث في السلي ١/٧٨ ملحق بكتاب

(١٢١) آل عمران - ١٦٩



فإذا عُدلت هذه الإمارة على عزوة واحدة لم يكن لأمرها أن يفزوا غيرها سواء ضم فيها  
أو لم يضم، وإذا عُدلت عمومًا علما بعد عام لرمه معدودة لفزوا في كل وقت يقدر على فزوا فيه  
ولا يعترضه مع ارتفاع الموانع إلا قدر الاستراحة، وأقل ما يجزوه أن لا يُعطل هاتما من جهاد  
ولهذا الأمير إذا فُوضت إليه الإمارة على المجاهدين أن يظفر في أحكامهم ويقيم حدود عليهم  
وسواء من ارتق منهم أو تطوع، ولا يظفر في أحكام غيرهم ما كان سائر إلى ثمره، فإذا استقر  
في الشعر الذي تقوده حار أن يظفر في أحكام جميع أحد من مقاتله ورعيه، وإن كانت إمارة  
خاصة أجرى عليها حكم الخصوص

## الباب الخامس

### في الولاية على حروب المصالح<sup>(١)</sup>

#### الفصل الأول

##### في قتال أهل الردة<sup>(٢)</sup>

وما عدا جهاد المشركين من قتال ينقسم إلى ثلاثة أقسام. قتال أهل الردة. وقاتل السعي وقتال المحاربين. فأما القسم الأول من قتال أهل الردة فهو أن يرتد قوم يحكم إسلامهم سواء، ولُدوا على فطرة الإسلام أو أسلموا عن كفر، فكلما العريقين في حكم الردة سواء، فإن ارتدوا عن الإسلام إلى أي دين ينقلوا إليه مما يجوز أن يُقر أهلهم عليه كاليهودية والنصرانية، أو لا يجوز أن يُقر أهلهم عليه كالردة والوثنية، يُجر أن يُقر من ارتد إليه، لأن لإقراره خلق موجب لزام أحكامه قال رسول الله ﷺ «من بدل دينه فاقتلوه»<sup>(٣)</sup> فإذا كانوا ممن وجب قتالهم ما ارتدوا عنه من دين الحق إلى غيره من الأديان لم يجر قتالهم من أحد أمرين إما أن يكونوا في دار الإسلام شذاداً وأفراداً م يتحيزو سدر يتميزون بها عن المسلمين فلا حاجة بنا إلى قتالهم لدعوتهم تحت نعمة ويكشف عن سبب ردتهم، فإن ذكرنا شبهة في الدين أو صاحبهم بالهجوم والأدلة حتى ينشئ ضم الحق وأحدوا مما دخلوا فيه من الباطل، فإن تابوا فُلتت نوبتهم من كل ردة وعادوا إلى حكم الإسلام كما كانوا، وقال مالك<sup>(٤)</sup> لا أهل توبة من ارتد، ما

(١) ب في الولاية على حروب من المصالح وقد اشترط في هذا الموضوع سابقاً

(٢) رتبته من (ج)

(٣) التمهيلي حديثه البصري ٢٠٩

(٤) مالك بن من - مالك الأصغر حمدي - منه دار الهجرة، وبني تميم مالكية ولد عام ٩٣ هـ في المدينة، وبني

يستره من الرشفة إلا أن يسدتها من مصه، وأقل توبة عبره من المرسين، وعليهم بعد التوبة قضاء ما سركوه من الصلوة والصيام في زمان الردة لا عتريهم وحويه قبل الردة. وقال أبو حنيفة لا قضاء عليهم كمن أسلم عن كفر، ومن كان من المرسين قد حج في الإسلام قبل الردة لم يصل حجه بها ولم يرمه فصاؤه بعد التوبة. ومن أبو حنيفة قد بطل بادره وثرمه القضاء بعد التوبة، ومن أقام على ردته ولم يشك وجب قتله رجلا كان أو امرأة. ومن أبو حنيفة: لا تقتل امرأة بالردة، وقد قتل رسول الله ﷺ بالردة امرأة كانت تكفي أم رومان<sup>(٥)</sup>، ولا يجوز إقرار المرتد على ردته بجرمة ولا عهد، ولا تؤكل ذبيحته، ولا تكلح منه امرأة.

واختلف الفقهاء في قتلهم هل يُعجل في الحال أو يؤجلون فيه ثلاثة أيام على قولين: أحدهم تعجيل قتلهم في الحال لئلا يؤخر الله أمر وحل حق. والثاني يظفرون ثلاثة أيام لعلهم يستدركونه بالتوبة، وقد أندر علي عليه السلام المسورد العجلي<sup>(٦)</sup> بالتوبة ثلاثة ثم قتله بعدها، ويُقتل صر<sup>(٧)</sup> بالسيف وقال ابن سريج<sup>(٨)</sup> من أصحاب الشافعي يُصرب بالخشب حتى يموت، لأنه أيضا قتل من سيف الموحدي وربما استدرك به التوبة، وإذا قتل لم يُعجل ولم يصل عليه. وورى معبورا ولا يُدفن في مقابر المسلمين لخروجه بالردة عنهم ولا في مقابر المشركين لما تقدم له من حرمة الإسلام [لأنه لهم]، ويكون ماله فينا في بيت مال المسلمين مصر وما في أهل العمى لأنه لا يرثه عنه ولرث من مسلم ولا كافرا<sup>(٩)</sup>. وقال أبو حنيفة يورث عنه ما اكتسبه قبل الردة.

٥. هـ ١٧٩ هـ جهها أيضا كان بعدد من الأمراء والملوك ونحوه إلى جمعهم المسود العباسي، مضرب سباط النصف له كتبه. وضع كتاب الوطد في حديثه على رعية الخليفة هارون الرشيد أنه كثير من المصنفات مثل مصنف غريب القرباء ورسالة في الرد على القدرية وغيره الأعلام ٥ / ٢٥٧ - ٢٥٨

(٥) عنه اللاسي، مؤلف وجه أبي بكر كذا تكفي أم رومان وهي أم علقه أم مؤمن وهي أم رومان، سب عثمان بن عوفير من الصحابة. سميت في حبه التي في فرق الرسول ﷺ في مدنها واستمر لها وقال اللهم لم يبق عليك ما لحيت أم رومان فيك وفي رسوبك سميت عام ٦ هـ الأعلام ٣ / ٣٦

(٦) لم يعثرنا على ترجمة

(٧) م صر

(٨) أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج المدائني بشهر بعب الناز لأشبهه وندعه ٢٤٩ هـ بعدد انتشار المذهب الشافعي على يده حيث كان يرد عن مخالفيه له حسب حوالي ٥ كتب ورسالة، جميعها معقود إلى اليوم بوق بعدد عام ٣٠٩ هـ القاموس الإسلامي ٢ / ٣٢٢

(٩) ساقطة من ت

[ويكون ما كسبه بعد الردة فينا. وقال أبو يوسف: 'يؤثر عنه ما اكتسب قبله وبعد']<sup>(١١)</sup>  
فإن لحق المرتد بدار الحرب كان ماله في دار الإسلام موقوفاً عنبيه، فإن عاد إلى الإسلام عيبد  
عنيه، وإن هلك على الردة صار فينا. وقال أبو حنيفة: 'حكم بموته، إذا صار إلى دار الحرب  
وأقسم ماله بين ورثته، فإن عاد إلى دار الإسلام سرحت ما بقي في يديه من ماله ولم  
أعزمهم ما ستملكوه فهذا حكم المرتدين إذا لم يحازروا إلى دار وكذا شد دا بين المسلمين

و خالة الثانية أن يحاروا في دار يفردها بها عن المسلمين حتى يصروا فيها ثم يصر  
محب قتالهم على الردة بعد ما ظهرهم على الإسلام، وإصباح دلائله، ويحرب على قتالهم بعد  
الإعداد والإعداد حكم قال أهل الحرب في قتالهم غيره ويبا ومقتضاه في الحرب جهار  
وقتلهم مغبين ومدبرين. ومن أسر منهم حاربته صبر إن لم يثبت، ولا يجوز أن يسرق عبد  
الشافعي رحمه الله. وإذا ظهر عليهم لم يسب ذريتهم وسواء من ولد منهم في الإسلام أو بعد  
الردة وقبل إن ولد منهم بعد الردة حاربهم. وقال أبو حنيفة: يجوز سبي من ولد من ساءتهم إذا  
لحق بدار الحرب، وإذا عمت أموالهم لم يضمن في العائين وكان ماله من قتل مذب فينا ومن  
الأحياء موقوفاً، إن أسلموا رد عليهم، وإن هلكوا عن ردتهم صار فينا. وما أشكل رتابه من  
الأموال المضمومة صار فينا إذا وقع الإياس من معرفتهم، وما استهلكه المسلمون عليهم في نائرة  
الحرب لم يضمن إذا أسلموا، [وما ستهلكوه من أموال المسلمين في غير نائرة الحرب مضمون  
عليهم، واختلف في صال] <sup>(١٢)</sup> 'ما ستهلكوا في نائرة الحرب على قوتل. أحدهما بضمونه،  
لأن معصيتهم بالردة لا تسقط عنهم غرم الأموال المضمومة والثاني لا صبر عنهم في ستهلكوه  
من دم ومال وقد أصاب أهل الردة عن عهد أبي بكر رضي الله عنه نفوساً وأموالاً أعرف  
مستهلكوها فقد عمر رضي الله عنه يدون قتلا ولا يدي قتلاهم فقال أبو بكر لا يدون قتلا

(١١) قاضي القضاة في ربح حنيفة العباسي هارون الرشيد، وهو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري بكر  
الشافعي، صاحب إمام في حنيفة ومبيد. ولد بمكة سنة ١٢ هـ. وفي بعض، بعد ديار الهند في هذلي  
والرشيد، وهو أول من دعى دقاصي الفصاة، وتوفى من وصح الكتب في أصول الفقه عن مذهب شافعي. له مؤلفات  
كثيرة، أشهرها كتاب المراجع أو المولد المثل في الإسلام وكيفية استيفائه ومبرمها. لأعلام ١٩٣/٨

(١١) ساقطة من ت

(١٢) ساقطة من ب

ولا يدي قتلهم فحوت بذلك سيرته وسيرة من بعده وقد أسلم طليحة<sup>(١٣)</sup> بعد أن سبي وكان قد قتل وسبي فأقره عمر رضي الله عنه بعد إسلامه ولم يأخذه مدين ولا مال، ووفد أبو شجرة بن عبدالمعري<sup>(١٤)</sup> وكان من أهل الردة، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو يُقسم بالصدق فقال أعطني فبي ذو حاجة فقال من أنت؟ فقال أبو شجرة، فقال أي عدو الله أنت تقول:

ورويت رعي من كتيبة خالد وإني لأرجو بعدها أن أعصرا  
ثم جعل يمدوه بالقوة في رأسه حتى ولى راحته إلى قومه وهو يقول

صنّ علياً أبو حمص يائله وكل غبط يوماً له ورق  
ما زال يضربني حتى حدثت له وحال دون بعض البعيرة الشمين  
ما رهبت أبا حفص وشرطته والشيخ يُقرع أحياناً فيحمق  
فلم يعرفه عمر رضي الله عنه سوى التمزير لاستطالته بعد الإسلام، ولد بالردة حكم تعارق به دار الإسلام ودار الحرب.

عالم ما تعارق به دار الحرب<sup>(١٥)</sup> في أربعة أوجه: أحدها أنه لا يجوز أن يُهدوا على النوادة في ديارهم ويجوز أن يهادن أهل الحرب. والثاني أنه لا يجوز أن يُصالحوا عن ما يُقرون به عن ردهم، ويجوز أن يُصالح أهل الحرب والثالث أنه لا يجوز اسرقاقهم ولا سبي سائتهم، ويجوز أن يترق أهل الحرب وسبي سائهم، والرابع أنه لا يمتد العائنون أموالهم، ويملكون ما غنموه من مال أهل الحرب وقال أبو حنيفة رضي الله عنه قد صدرت ديارهم بالردة دار حرب ويُسبون ويعتقون ويكون أرضهم فينا وهم عدو كعدة الأوثان من العرب وأن ما تعارق به دار الإسلام فمن أربعة أوجه. أحدها وجوب قتالهم مقببين ومذبزين

(١٣) طليحة بن خويلد الأسدي، يُقال له وطليحة الكذاب، كان من أشجع العرب أسلم عام ٩ هـ، ثم ارتد وادعى نسبه، هاجم المدينة بعد وفاة النبي ﷺ، فُرسل إليه أبو بكر خالد بن الوليد الذي ساقه، هز طليحة هارباً إلى الشام، ثم أسلم روجه على عمر وبيعة في المدينة. وخرج بن ثعلبة، وحسن بلاوة في خروج، استشهد بهلوان عام ٢١ هـ. الأعلام ٣/ ٢٣٠

(١٤) ساجم بن عبدالمعري من بني سليم وهو ابن الأشعره الخثلمة أسلم مع أمه وارتد في زمن أبي بكر، قاتل المنصور بن ميمون وأسلمه. والأعلام ٣/ ١١٩.

(١٥) ط: الإسلام

كالمشركين و نشأوا بإحاطة إيمانهم أسرى وممنوعين والثالث نصير أموالهم فيشا لكافة المسلمين  
والربيع بطلان ما كذبهم عصي العدة وإن اتفقوا على الردة. وقال أبو حيفة سئل ما كذبهم  
بارسداد أحد الروحين، ولا تظلي باريت ذهب معا، ومن أدعيت عليه الردة فأنكره كان عوله  
مقبولا يعبر يمينه، ولو قامت عليه اليقينة بالردة لم يضر مسما بالإنكار حتى يلفظ بالشهادتين.  
وإذا أصبح قوم من أداء الزكاة إلى الإمام العدل جحودا ما كانوا بالبحرود مرتدين يجري عليهم  
حكم أهل الردة ولو امتنعوا من أدائها مع الاعتراف بوجوبها كانوا من بعة المسلمين، يُقاتلون  
على الميع من، وقال أبو حيفة رحمه الله لا يقاتلون، وقد قاتل أبو بكر رضي الله عنه مدعي  
الزكاة مع عسكرهم بالإسلام حتى قتلوا والله ما كفرنا بعد إيمان ولكن شحنا على أموالنا فقتل  
عمر رضي الله عنه عظام يقاتلهم ورسول الله ﷺ يقول: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا  
لا إله إلا الله، هذا قلوبها عصموا مبي دمايتهم وأولادهم إلا بحقها»<sup>(١٦٦)</sup>

قد أبو بكر هدا من حقها أرأيت لو سألوأ تروث الصلاة؟ أرأيت لو سألوأ تروث الحج؟  
فإذا لا تبعى عروة من عرى الإسلام إلا احبب الله لو صرعوني عاقا<sup>(١٦٧)</sup> وعقلا بما أعطوه  
رسول الله ﷺ لقاتلهم عليه فقال عمر رضي الله عنه فشرح الله صدري للذي شرح له صدر  
أبي بكر رضي الله عنه، وقد أنس عن رديهم<sup>(١٦٨)</sup> قول رعيمهم حارثة بن سراقه<sup>(١٦٩)</sup> في شعره

ألا فاصحبينا قبل نائرة الفجر	لعمل المنايا قريب ولا ندرى
أطعنا رسول الله ما كان بيننا وبينه	فينا عجبنا ما بال مُلك أبي بكر
فمن الذي سألواكم فمنعهم	لكالتنمر أو أحل إليهم من التمر
سمعتكم ما كان قبينا ببقية	كرام على السمراء في ساعة الفجر

(١٦٦) اللؤلؤ والمرجان، ص ٢٠، حديث ١٥ مع اختلاف

«أمر أن تقتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله» ويقصد الصلاة ويقولوا الزكاة، فإن  
عملوا ذلك عصموا مبي دمايتهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحلهم على الله

(١٦٧) الصافي، لأش من أولاد النعم من حين الولادة حتى تمام لحول المعصم الوسيط ١٣٢/٢

(١٦٨) ج، ت، ط، إسلامهم والصحيح من المخطوط

(١٦٩) لم يدر له على رحمه

## الفصل الثاني (٢١) في قتال أهل البغي

وإذ بعث طائفة من المسلمين وحائضوا رأي الجماعة وانصرفوا مذهب استدعوه، فإن .  
يخرجوا به عن المظاهرة بطاعة الإمام ولا تحبوا بدرا عزلو فيها وكسوا أفرادا متفرقين تنظم  
عدرة وتمتد إليهم لئلا تركوا ولم يحاربوا وحربت عليهم أحكام العدل فيما يجب لهم وعليهم من  
الحقوق والحدود وقد عرّض قوم من الخوارج لعلي بن أبي طالب رسول الله عليه بخالفه رأيه  
وقال أحدهم وهو يحطّ على سره لا حكم إلا لله فقال علي رضي الله عنه: كنمة حق أريد بها  
باطل، لكم عليا ثلاث، لا تجمعكم مساجد الله أن تذكر فيها اسم الله، ولا يدرككم بهتان  
ولا تجمعكم العمى ما دامت أيديكم معا. فإن نظفتمو باعتقادهم وهم على اصلاحهم بامر  
العدل، أوضح لهم الإمام فساد ما اعتقدوه وسطلان استدعوا ليرجموا عنه إلى اعتقاد الحق  
وموافقة الجماعة، وحارب الإمام أن يعزّر منهم من يظهر بالفساد أدسا وحرّا ولم يتحاوذه إلى قتل  
ولا حدّ (٢١) روي عن النبي ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث: كفر بعد  
إيمان، أو ربح بعد خصمان، أو قتل نفس بعد نفس» (٢٢) فإن اعتزّت هذه الأمة بالدعة أهل  
لعدل وتحبّرت مدار تحبّرت فيها عن مخالطة الجماعة، فإن لم تمنع عن حق ولم تحرج عن طاعة  
تحاربوا ما أقاموا عن الطاعة وتولية الحقوق

قد عزّلت طائفة من الخوارج عليا عليه السلام بالنهروان فولى عليهم عناصلا أقاموا على  
طاعته ومما وهو مودع إلى أن قنوه داعد إليهم أن سلّموا إلى قاتنه فأبوا وفأبوا كدسا فتنه  
قال فاستسلموا إلى أبيه (٢٣) مكّم وسار إليهم فقتل أكثرهم وإن تمتعت هذه لطائف

(٢١) ساقطه من ج. ومن ب. الفصل اسالت وهو حقا من تاسيح لأن الفصل الثالث في موضعه

(٢٢) ب. إلى حد ولا قتل

(٢٣) المأزول والمرفاد من ٤١٧. حديث ٩١-

(٢٤) ت. دستمسوا إذا قتلتمكم. ط. قتل

المعية من طاعة الإمام ومعاونته ما عليهم من حقوق وتفرّدا ما حث به الأموال وتنفيد الأحكام، فإن فعلوا ذلك ولم يصروا لأنفسهم إماماً ولا قدموا عليهم رعي كان ما حثوه من الأموال غصبا لا تبرأ منه دمة، وما يقدّوه من أحكام مرفوعة لا يثبت به حق، وإن فعلوا ذلك وقد يصروا لأنفسهم إمام احتسوا بقوله الأموال ونفذوا بأمره الأحكام لم تُعرض لأحكامهم ماردة ولا لما أحسوه بالمطالبة وحوزوا في الدين على سواء<sup>(٦٤)</sup>، لشرعوا عن أئمة ويصلوا إلى الطاعة قال الله ببارك وبعالى ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَبُوا أُصْحَابُ أَيُّهُمَا قَرَّبَ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَتَلُوا الْأُتْرَىٰ قَتْلًا ظَاهِرًا فَفِي أَمْرِ اللَّهِ عَذَابٌ وَأَمْرٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَفِي قَوْلِهِ ﴿فَمَنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ﴾ وجهان أحدهما بعت بالثاني في القتل، والثاني بعت بالعدو عن الصنيع، وقوله ﴿فَقَتَلُوا الْأُتْرَىٰ﴾ يعني بالسيف ردعا عن البغي وحررا عن المحالفة. وفي قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَبَيَّنَ لَكُمُ الْآيَةُ مِنَ اللَّهِ﴾، وجهان

أحدهما حتى نرجع إلى الصنيع الذي أمر الله تعالى به وهو قتل سعد بن حبر<sup>(٦٥)</sup> والثاني إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله فيما هم وعليهم وهذا قول قتادة

﴿فَإِنْ قَاتَلْتُمُوهُمْ أَوْ فَتَنْتُمُوهُمْ فَلْيَبْغُوا بَيْنَهُمَا لِيَعْلَمَ﴾، فيه وجهان أحدهما بالحق والثاني بكتاب الله تعالى فإذا قتل الإمام أمير على قتال امتنعين من النعمة فذلك قتل القتل يذاهم رعاياهم، ثم قاتلهم إذا أصرّوا على البغي كفاح ولا يحجم عليهم مرة وبیان

ويخالف فيه قتال المشركين والمتردين من بيانية أوجه أحدها أن يعصد بالقتال ردعهم ولا يعصد به قتلهم، ويجوز أن يعصد قتل المشركين والمتردين. والثاني أن يقابلهم مقبيلين، ويكف عنهم مدبرين، ويجوز قتل أهل الردة وأخرب مقبيلين ومدبرين والثالث أن لا يجهر

(٦٤) ساقطة من ت

(٦٥) المجزئات ٩. وفي ت الآية غير كاملة

(٦٦) سعيد بن جبير الأسدي، الكوفي من التابعين، وكان يجمعهم على الإطلاق حتى الأصل، أخذ العلم عن عبد الله ابن عباس وابن عمر وكان بن عباس يسميه بن دهماء خرج عن عبد الله بن مروة في سورة الأنعام، ثم هرب إلى مكة بعد مقتل الأشعث فمس على والي مكة وملكه بن حجاج الذي أمر بقتله، قتل بواسطة عام ٩٥ هـ  
الأعلام ٣ ٩٣



على جرحهم وإن جاز لإجهاد على جرحى المشركين والمتردين أمر على عليه السلام مديته أن يندى يوم الحمل - ألا لا يتبع مدير ولا يدفع<sup>(٢٧)</sup> على جريح . والرابع أن لا يقتل سراهم وإن قتل أسرى المشركين والمتردين . ويكثر أحوال من في الأسر منهم ، فمن أمست رجعت عن القتال أطلق ، ومن لم تؤمن منه الرحمة حُسن إلى اتحلاه الحرب ثم تطلق ، ولم يحز أن تحبس بعدها . أطلق الحجاج<sup>(٢٨)</sup> أسيراً من أصحاب قطري بن العبداء<sup>(٢٩)</sup> لمعرفة كانت بينهما فقال له قطري عد إلى قتال عدو الله الحجاج ، فقال هيئات غلب مداه مطلقها واسترق رقبة معتقها ، وأشا يقول

أنا نسل الحجاج عن سبطانه      بيد تُفَرَّ بأنها مولاته  
إني إذا لأخو الزبارة والدي      شهدت بأفصح فعله عداته  
ماذا أقول إذا برزت إزاه      في الصف واحتجبت له فعلاته  
أأقول جاز علي لا إني إذا      لاحق من حارث عليه ولاته  
وتحدث الأتوم أن صنائعا      فُرسَت لدي فحفظت نحلته

والخامس: أن لا يعص أمراهم ولا يسي فيهم . روي عن رسول الله ﷺ أنه قال -  
«مُعت در الإسلام ما فيها وأباح در الشرك ما فيها»<sup>(٣٠)</sup> . وسادس أن لا يُستعان لقتلهم

(٢٧) ذهب على الجريح أي هضى عليه

(٢٨) حجاج بن يوسف بن، حاكم البصرة . وقد وشأ بالمعجز كان أول أمره شرعية عند نائب عبد الملك بن مروان ، ثم أصبح أمير البصرة حين أمرو عبد الملك بن عبد الله بن الزبير . حيث سماع قتل الزبير ومسيته أعونه ، فعينه عند ملك واليا على مكة والمعجز ثم اصاف . بها العراق التي حكمها بالفتن إلى أن اسبب الأمر إلى مدسه واسط . وعلى الرغم من اتفاق المؤرخين حول هشته ومعهك للدماء . إلا أن للحجاج فضائل كثيرة فهو أول من أعطى مكان حر في مكة القرآن ، وأول من ضرب درهم عليه لا إله إلا الله محمد رسول الله . وغير ذلك . أخرجه كثره مات بواسط (٤١٠ هـ - ٩٥ هـ) الأعلام ١/٢٦٨

(٢٩) قطري (أبو بعامه) بن العبداء (واسمه حمويه) بن مازن بن بريد الكندي الشامي . من رؤساء آل زور وبسطاهم (من الخوارج) استعملهم أمرو من مصعب بن الزور في أثناء ولايته على العراق . كانت كيد في الحرب أن بعامه (وبعامه فرسه) وفي السلم كذا تكفى ما محمد حاربه الحجاج طويلا حتى قتل عام ٨١٧ هـ . نه سمر كثر في الحرس . وهو صاحب الأبيات المشهورة التي مطلعها

أقول فما وقد طارت شعاع  
سير الأبطال ويحك لس ترعى  
الأعلام ٥/٢٠٠ - ٢٠١

(٣٠) م. حر على أحدث لا ملط ولا موصوعه

بشرك معاهد ولا دمي وإن حار أن تستعان بهم على قتال أهل الحرب ولادة وساسع أن لا يهادهم بل مدة ولا يو دعوهم على مال، فإن هادهم إلى مدة لم يلزمه، وإن ضُعب عن قتالهم انكسر سهم القوة عندهم، وإن ودعوهم عن ما نطقت المودعة ونظر في ذلك، فإن كان من فيهم أو من صدقاتهم لم يردده عنهم وصرف الصدقات في أهلها والعلم، في مستحقه وإن كان من حائض أموالهم لم يحرق أن يملكه عليهم ووجب رده عنهم [لأنهم بدوه على ما قد مضى] (٣١) والانسحاب أن ينصب عليهم المرادون ولا يحرق عليهم المالك ولا يقطع عليهم التحيل والأشجار لأبادر إسلام تمنع ما فيها وإن بقي أهلها، فإن انحطت بأهل العدل، وحافر منهم الاضطلام جاز أن يدفعوا عن أنفسهم ما استطاعوا من اعتياد فلهم ونصب العرادات عنهم، فإن المسموم إذا أريدت نفسه جاز له للدفع عنها بقتل من أُردها إذا كان لا يدفع بغير قتل، ولا يجوز أن يستمتع بدراهمهم ولا سلاحهم [ولا يستعان به في قتالهم ويرفع اليد عنه في وقت القتال ويعدده] وكان أبو حنيفة رضي الله عنه: يجوز أن يستعان على قتالهم بدراهمهم وسلاحهم (٣٢) ما كانت الحرب قائمة، وقد قال رسول الله ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطريق نصيب منه» (٣٣)

فإذا تجلبت الحرب ومع أهل العدل هم أموال رُدَّت عنهم، وما نكف منها في غير ذلك فهو مضمون على ملأه وما أنصروه في نائرة الحرب من نفس ومال فهو [هدر] وما أنصروه عن أهل العدل في غير نائرة الحرب من نفس ومال فهو (٣٤) مضمون عليهم، وما أنصروه في نائرة الحرب فهي وحوت صيانه عليهم قولان أحدهما يكون هدوا لا يُضمن وثنائي يكون مضمون عليهم لأن المعصية لا تُنظر حفا ولا تُسقط غرما، فتضمن النفوس بالقرود في النعمد، والدية في الخطأ. وتُحسب قتل أهل أسرى ويُصلى عليهم ومنع أبو حنيفة من الصلاة عليهم عقوبة لهم، وليس على ميت في الدماء عقوبة. وقد قال النبي ﷺ: «مُرَّص على أمي نفس موتها» وصلاة عليهم (٣٥)

(٣١) انظر بدء من ت، ح

(٣٢) سابقه من ت

(٣٣) الطحاوي، مشكل الآثار ٤٢/٤

(٣٤) سابقه من ح

(٣٥) ابن ماجه ٤٦٩/١، حديث ١٤٦١

وأما قتل أهل العدل في معركة الحرت في عسدهم<sup>(٣٦)</sup> والصلاة عليهم فقولا: أحدهما لا يُغسلون ولا يُصلى عليهم تكريما وشريفا كالشهداء في قتال مشركين والثاني يُغسلون ويُصلى عليهم وإن قُتلوا بغيره. وقد صل المسلمون على عمرو وعثمان رضي الله عنهما، وصلى بعد ذلك على علي عليه السلام، [وإن قُتلوا ظلما وبغيره]<sup>(٣٧)</sup> ولا يرث باع قتل عادلا ولا عادل قتل بغيره، لعون النبي ﷺ: «القتل لا يرث»<sup>(٣٨)</sup>. وقال أبو حنيفة، أورث العادل من الباغي [لأنه مُحق ولا أورث لباغي من العادل لأنه مبطل]<sup>(٣٩)</sup>. وقال أبو يوسف: أورث كل واحد منهما من صاحبه لأنه تناول في قتله. وإذا مرَّ بغير أهل الذمة بعشار أهل النفي فعشر أموالهم ثم قُدر عليهم عشروا ولم يحزهم المأخوذ منهم بحلاف المأخوذ من الزكوات، لأنهم مرؤ به مختارين، والزكوات مأخوذة من المقيمين المكركمين. وإذا أتى أهل النفي قبيل القدرة عليهم حدود فقي بإقامتها عليهم بعد القدرة وجهان<sup>(٤٠)</sup>.

(٣٦) ساقطة من ت

(٣٧) ساقطة من ت

(٣٨) ابن ماجه ٢/٨٨٣، حديث ٣٦٤٥، الفارسي ٢/٢٨٤

(٣٩) ساقطة من ت

(٤٠) ليست هناك شروحات خاصة بهذه الوجوه

## الفصل الثالث

### في قتال من امتنع من المحاربين وقطاع الطرق

وإذا جتمع طائفة من أهل البلاد على شهر السلاح وقطع الطريق وأخذ الأموال وقتل  
المنوس ومع السابلة فهم المحاربون الذين قال الله تعالى فيهم ﴿إِنَّ حُرَّاقَ الَّذِينَ يُجَارُونَ أَفْئَةً  
وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا وَقَطَّعَ سِيَرُهُمْ وَأَرْحُلُهُمْ مِنْ خِلْفٍ أَوْ يُسَمُّوهُمُ  
مِنَ الْأَرْضِ﴾ (١١١)، فاحتلف الفقهاء في حكم هذه الآية على ثلاثة مذاهب.

أحدها أن الإمام ومن امتنع على قتالهم من الولاة والخداس أن يقتل ولا يصلب،  
وسن أن يقتل ويصلب ويبس أن يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، ويبس أن يفيهم من  
الأرض. وهذا قول سعيد بن المسيب ولشيب ومجاهد وعطاء وإسراهم السجعي (١٢) والمذهب الثاني  
أن من كان منهم ذا رأي وتدبير قتله ولم يعف عنه. ومن كان بطش وقوة قطع يده ورجله من  
خلاف، ومن لم يكن منهم ذا رأي ولا بطش عزره وحبه، وهذا قول مالك بن أنس وطائفة  
من فقهاء المدينة (فجعلها مربة باختلاف صفاتهم لا باختلاف أفعالهم). والمذهب الثالث أن  
مربة باختلاف أفعالهم لا باختلاف صفاتهم (١٣) فمن قتل وأخذ المال قُتل (١٤) وصلب، ومن  
قتل ولم يأخذ مالاً قُتل ولم يصلب، ومن أخذ المال ولم يقتل قُطعت يده ورجله من خلاف،  
ومن كثره وهيب ولم يقتل ولم يأخذ المال عزر ولم يقتل ولم يقطع وهو قول ابن عباس والحسن

(١١) (١١١) - ٣٣

(١٢) (١٢) إمامهم بن يزيد بن ليس الأسود أبو عمران السجعي من أكابر التابعين صلاح وصديق ربه من أهل تكوفة

كان عليه إجماع حدث شيخنا صاحب المصاحح عم ٩٦ هـ الأعلام ٨ / ١

(١٣) (١٣) - ٣٤

(١٤) (١٤) - ٣٥

وقتاده والسني<sup>(٤٥)</sup> وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه وقال أبو حنيفة<sup>(٤٦)</sup> إن قتلوا وأحدوا لمال والإمام بالخير من قسهم ثم صلهم وحين قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم، ومن كان معهم مهيبا مكثرًا فتحكمه كحكمهم، وأما قوله تعالى ﴿أَوْ يَفْقَهُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ بعد حنبل أهل التلويح فيه على أربعة أقوال. أحدها أنه يعادهم من بلاد الإسلام إلى بلاد أشرث وهذا قول مالك بن أنس وأخيه وقتاده وأبو هريرة [وإبراهيم]<sup>(٤٧)</sup> والثاني أنه أخرجهم من مدينة إلى أخرى وهذا قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله وسعيد بن جبير، والثالث: أنه لحبس وهو قول أبي حنيفة ومالك، والرابع وهو أن يُطبخوا لإقامة الحدود عليهم فيبعدوا وهذا قول بن عباس والشافعي.

وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِن قَبْلُ أَن تَقْرِئُوا عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٤٨)</sup> فيه لأهل التلويح ستة أقوال: أحدها أنه وارد في المخاريق المفسدين من أهل الكفر إذا ناسوا من شركهم بالإسلام، وأما المسلمون فلا تسقط اثوبة عنهم حدًا ولا حلفًا، وهذا قول بن عباس وأخيه وعاصم وقتاده رضي الله عنهم، والثاني أنه وارد في المسلمين من المخاريق إذا تلمسوا ما كان قبل القدرة عليهم، وأما الثالث بغير أمان فلا يؤثر توبته في سقوط حد ولا حق وهذا قول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ولشعبي<sup>(٤٩)</sup> والثالث أنه وارد فيما ناب من المسلمين بعد تخوفه من الحرب ثم عاد قبل القدرة وهو قول عروة بن الزبير رضي الله عنه أنه ورد فيما ناب من دار الإسلام في صفة وباب قبل القدرة عليه سقطت عقوبته وإن لم يكن في صفة سقط وهذا قول ابن عمر وربيعة<sup>(٥٠)</sup> والحكم بن عيسى<sup>(٥١)</sup> رضي الله عنهم والخمس أن موته قبل

(٤٥) ساعد بن عبد الرحمن السدي دعي، حجازي الأصغر سكن الكوفة، صاحب التفسير والمعاني والسمر كان عالما عارفا بوقائع وأيام الناس كما قال ابن جرير رضي الله عنه لأعلام ٣١٧/١

(٤٦) ب، الإمام مالك

(٤٧) ب، قوله من ث، والمقصود هو إبراهيم السلمي

(٤٨) للتد، ٣٢

(٤٩) عمر بن شرحبيل بن عبد الحو كان شاعرا حميري راوية من التابعين يُصرت لك بحفظه وه وشأنه بالكوفة مات فيها عام ٩١٣ هـ. كما من عنده عند مالك بن مورو ورسوله إلى ملك الروم من أجل حديث الخلف بولي القضاء في عهد عمر بن عبد العزيز، كما كان فيها وشاعرا، الأعلام ٣٥١/٣

(٥٠) ربيعة بن فروج النخعي، القدي الإمام حنبل بن محمد بن ربيعة كان بصيرا بالشرع في صفة ربيعة السلمي، كان صاحب نصوص بالدين وه نعم الإمام مالك بولي بغداد سنة من أواخر أيامه عام ١٣٦ هـ، الأعلام ٧/٢

(٥١) حله للحكم بن عتبة الكوفي روى عن بعض الصحابة منحه لأوراعي وثني عليه من تحرير كتاب الحكم بدارم مدينة حله له سارية السلي حلف التهذيب ٢ - ٣٢٢ - ٣٣٣

القدره عليه [وإن لم يكن في معناه] <sup>(٥٢)</sup> تصع عنه جميع حدود الله سبحانه ولا سقط عنه حقوق  
الأدمنين وهذا قول الشافعي والسادس أن نوبه قبل القدرة عليه تصع عنه جميع الحدود  
والخقوق إلا ائمه وهذا قول مالك بن أنس. فهذا حكم لآيه واحلاف أهل تأويل فيها  
ثم يقول في انحرابين بهم، إذا كانوا على امتناعهم مقيمين قولوا قتال أهل البغي في عامه  
أحواهم ومحلله من حمسه أوجه. أحدهم أنهم يجوز قتالهم مصلين ومدبرين لاستيلاء الخقوق  
مهم، ولا يجوز اتباع من ولي من أهل البغي والثاني أنه يجوز أن يعمد في الحرب إلى قتل من  
قتل منهم ولا يجوز أن يعمد إلى قتل أهل البغي. والثالث أنهم يؤخذون بما استهلكوه من دم  
ومال في الحرب وعمرها بخلاف أهل البغي. وسابع أنه يجوز حبس من أسر منهم لاستيلاء  
حاله وإن لم يحبس أحد من أهل البغي. والخامس: أن ما أحسنوه من خراج وأخذوه من  
صدقات فهو كالمأخوذ عصائب لا سقط عن أهل الخراج والصدقات حقا فيكون عزمه عليهم  
محقق، وإذا كان المولى على قتالهم معصور للولاية على محاربتهم فيس له بعد القدرة أن يقيم  
عليهم حداً، ولا أن يستوي معهم حفا ويلزمه حملهم إلى الإمام ليأمر بإقامة الحدود عليهم  
واستيعاء الخقوق منهم، وإن كانت ولايته عدمه عن قتالهم واستيلاء الحدود والحقوق منهم فلا بد  
أن يكون من أهل العلم والعدل ليستد حكمه في بقيته من حد ويستوفيه من حق، وإذا كان  
كذلك كشف عن أحواهم من أحد وجهين إما برقرارهم طوعاً من غير صبر ولا إكراه، وإما  
بقيام التهمة بعدالة عن من أنكر، فإذا قُسم من أحد هذين الوجهين ما فعله كل واحد منهم من  
حرثه <sup>(٥٣)</sup> نظر، فمن كان منهم قد قتل وأخذ المال قتله وصلبه بعد القتل [وإذا مالكت  
نصبت حياً ثم بطلته بالرمح حتى يموت وهذا القتل محترق ولا يجوز العفو عنه، وإن عفى ولي  
الدم كان عفو لهواً ويصحب ثلاثة أبان لا يتجاوزها ثم يحطه بعدد، ومن قتل منهم ولم يأخذ  
المال قتله ولم يصبه وعمله وصلى عليه] <sup>(٥٤)</sup> وقد مالكت يصلي عليه غير من حكم بقتله، وإن  
أحد منهم ادل ولم يقتل قطع يده ورجله من خلاف فكان قطع يده اليمى لسرقته وقطع حله  
اليسرى لمجرهته، ومن حرق منهم ولم يقتل ولم يأخذ المال اقتصر منهم الخراج إن كان في مثلها  
قصص، وفي إحتتام <sup>(٥٥)</sup> انحصار في الخروج وجهان أحدهما أنه محسوم ولا يجوز العفو عنه

(٥٢) ساقطة من ب

(٥٣) ب في حرث

(٥٤) ساقطة من ب

(٥٥) مت احتتام

كالقتل والثاني هو إلى جبار مستحقه نجب عطلاته ويسقط بعصوه، وإذا كان الحرج مما لا  
فصل فيه وحسن دية المخرج إن طلب بها وتسقط إن عفى عنها، ومن كان منهم مهسا أو  
مكثرا لم يباشر قتلا ولا حرج ولا أخذ مال غير أدبا ورجو وجزاء حسه لأن الحس أحد  
التعزيرين، ولا يتحاور<sup>(٥٦)</sup> به ذلك، لا قطع ولا قتل وحذر أبو حنيفة ذلك فيه إلتفاتا محكم  
لشاربين معه، فإن ثابروا عن جرائمهم<sup>(٥٧)</sup> بعد القدرة عليهم سقطت عنهم [المآثم دون المطالم  
وأحدواى وحب عليهم من الحدود والحقوق، فإن ثابروا قس القدرة عليهم]<sup>(٥٨)</sup> سقطت عنهم  
مع المآثم حدود الله سبحانه ولم تسقط عنهم حقوق الأدميين، فمن كان منهم قد قبل فحذر إلى  
الولي<sup>(٥٩)</sup> في الفصص منه أو العفو عنه ويسقط ماله في حسم قسه، ومن كان منهم قد أخذ  
مال سقط عنه المطع ولم يسقط عنه الحرم إلا بالعفو، ويجري على المحاربين وقطع الطريق في  
لأمصار حكم قصده في الصحاري والأسفار، وهم وإن لم يكونوا بالخبراء في لأمصار علق  
جرما لم يكونوا أحف حكما ومن أبو حنيفة يكتصون بهذا الحكم في الصحاري حيث لا يدرك  
لعوث، يأمن في الأمصار أو خارجها بحيث يدرك العوث فلا يجري عليهم حكم آخر به<sup>(٦٠)</sup> في  
لأمصار، وإذا ادعوا اتوبه قبل العدة عنيهم، فإن لم تقترن بالدعوى أمارت من عن اتوبه  
[لم تميل دعواهم إلى سقوطها من حد فذ وجب]<sup>(٦١)</sup> وإن اقترن بدعواهم أمارت تدل على  
اتوبه فهي قبولها منهم بغير ينة وجهان محتملان أحدهما قصر ليكون ذلك شبهة تسقط به  
الحدود. والثاني لا تقصر إلا بينة عادلة تشهد لهم بالتوبة قس القدرة عليهم لأنها حدود قد  
وجبت، والشبهة ما افترت بالفعل لا ما تأخرت عنه.

(٥٦) طه، مجله، ج ١، شماره ١

(۵۷) ت من حراخهم

{DA} مکتبہ اہل سنت

(۵۹) ح. انوائی م. ولی اہم

(٦٠) ط - طرا، طرايم

(٦٩) مباحثه می‌ت

## الباب السادس في ولاية القضاء

ولا يجوز أن يُفقد القضاء، لأن من تكملت فيه شروطه التي يصح معها تقييده ويمد به حكمه وهي سبعة فالشرط الأول منها أن يكون رجلاً وهذا الشرط يجمع صفتي سن وذكورية، فأما البلوغ فإن غير البالغ لا يجزئ عليه فلم ولا يتعلق بقرنه عن نفسه حكم وكان أولى أن لا يتعلق به عن غيره حكم وأما المرأة فلتفصل النساء عن رتب لولايات وإن تعلق بقوهن أحكام، وقال أبو حنيفة يجوز أن تقضى المرأة فيما نصح فيه شهادتها، ولا يجوز أن تقضى فيما لا نصح فيه شهادتها وشذ ابن جرير الطبري<sup>(١)</sup> فحذر نفسه في جميع الأحكام، ولا اعتبار بقول يرويه الإجماع مع قول الله تعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ مِمَّا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾<sup>(٢)</sup> يعني في العنق والبرأى، فهم يجزئ أن يقص على الرجال والشرط الثاني وهو تجمع عن اعتباره ولا يكتمى فيه بالعقل الذي يتعلق به التكليف من علمه والمدرجات لضرورية حتى يكون صحيح المسير حد العظة تبعاً عن سهو وإعماله يتوصل بذلك إلى يصاحبه أشكال ويصل ما أعرض والشرط الثالث الحرية، لأن بعض العبد عن ولايته نفسه يمنع من بعده ولايته عن غيره، ولأن الرق لما منع من قبول شهادة كان أولى أن يمنع من قبول الحكم وبمقادير الولاية وكذلك الحكم فيمن لم يكمل حريته من المذموم والمكسب ومن رقى بعضه، ولا يمنع الرق أن يعفى كما لا يمنع الرق أن يروى لعدم<sup>(٣)</sup> الولاية في الفتوى والرواية. ويجوز له إذا عتق أن يفضي وإن كان عليه ولاء لأن السبب غير معتبر في ولاية الحكم

(١) محمد بن جرير بن يزيد الطبري المؤرخ المفسر الأسامي ولد بطبرستان عام ٢٢٤ هـ عاش في بغداد ومات بها عام

٣١٠ هـ له مصنفات كثيرة أشهرها تاريخه تسمى أخبار الرسل ونبو، وتفسيره وجامع بيان في تفسير القرآن

كـ محمد في أحكام الدين ولا يفقد أحد الأعلام ٦٩/٦

(٢) النساء ٣٤

(٣) طـ عدم



والشرط الرابع الإسلام لكونه شرطاً في جواز الشهادة مع قول الله سبحانه وتعالى ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (١).

ولا يجوز أن يُنشد ككافر القضاء على المسممين ولا على الكفار وقد أوجبته يجوز عليه القضاء بين أهل دينة، وهذا وإن كان غرض الولاية بتقييده جازياً فهو تمييز رعاة (٢) ورتبته وليس بتعليق حكم وقضاء، وإنما يلزمهم حكمه لا لزمهم له لا لروحه هم. ولا يقبل لإمام قوله في حكم به بينهم، وإذا امتنعوا من تحاكمهم إليه لم يجزوا عليه وكان حكم الإسلام عليهم أنفذ.

والشرط الخامس العدالة وهي مُعترة في كل ولاية. ولعدالة أن يكون صادق النية ظاهر لأمانة عملياً عن المحارم متوقفاً للمأثم، بعيداً عن الريب، مأموناً في الرضى والغضب، مستعملاً مروءة مثله في دينة ودنياء، عداً تكاملت فيه [هذه الخصال] (٣) فهي العدالة التي تجوز بها شهادته وتصح معها ولايته، وإن [بحرم] (٤) منها وصف مُع من الشهادة وأصولاً (٥) فلم يُسمع له قول ولم يعد له حكم. والشرط السادس السلامة في السمع والبصر ليصح بها إثبات الحقوق ويعرق بين العدالت والمطلوب، وبغير (٦) المُع من المُكر ينعير له الحق من المطلق ويعرف الحق من المطلق، فإن كان صريحاً كانت ولايته باطلة، وجوزها مالك كما حوّر شهادته، وإن كان أصمّ فعل الاحتلاف المذكور في الإمامة (٧)؛ قال سلامة لأعضاء معبر مُعترة فيه وإن كانت مُعترة في الإمامة، فيجوز أن يقضي وإن كان مُعداً دارماً (٨) وإن كانت السلامة من الآفات أهيب لدوي لولاية. والشرط السابع أن يكون عالماً بالاحكام شرعية (٩) وعلمه بها يشتمل على علم أصولها والارتباط بعروضها.

(١) النساء ١٤١ وهي سائغة من ت

(٢) ت رعاة

(٣) الرائدة من ت

(٤) انحرى مُعد أو سقط

(٥) سائغة من ح

(٦) ت، ولا يُعير

(٧) ط الإمامة

(٨) دارم من دالة

(٩) ت الدينة

وأصول الأحكام في الشرع أربعة : أحدها عنه مكنات الله عز وجل على الوحيه لذي  
 نصيح به معرفة ما تضمنه من الأحكام بأسحا ومسوح ومحكما ومتشابهة وعموما وخصوصا  
 ومجملًا ومفصّلًا والثاني علمه بآية رسول الله ﷺ كاشفة من أقواله وأفعاله وطرق مجيئها في  
 أشوئ وأحاد وصحة والفساد وما كان عن سبب أو إطلاق والثالث علمه بتأويل<sup>(١٣)</sup>  
 اختلف وما اجتمعوا عليه واختلفوا فيه ليسع الإجماع ويجهد برأيه في الاختلاف.

والرابع علمه بأحكام من أوجب لرد الفروع المسكوت عنها إلى الأصول المطعون بها  
 والمجمع عليها حتى يجد طريقا إلى العلم بأحكام الأصول وتغيير الحق من باطل ، فإذا أحاط  
 علمه بهذه الأصول لأربعة في أحكام الشريعة صار بها من أهل الاجتهاد في الدين ، وحاز له أن  
 يصي ويقضي ، وحاز له أن يستفتي ويستفتي ، وإن أحلّ بها أو شيء منها خرج من أن يكون من  
 أهل الاجتهاد فسم بحر أن يعنى ولا أن يقضي فإن قُند الفصاء فحكم بالصواب أو الخطأ كان  
 تقليده باطلا وحكمه وإن وافق الصواب مردودا ، وتوجه المخرج<sup>(١٤)</sup> فيما قضى به عليه وعلى من  
 قُنده الحكم والفصاء ، وحوز أسو حيفة تقبيل لقضاء من ليس من أهل الاجتهاد ليعني في  
 أحكامه ونصائبه ، ولذي عليه جمهور لعقهاء أن ولايته باطلة وأحكامه مردودة ، ولأن لتقليد في  
 فروع الشرع ضروره فلم يتحقق إلا في ملزم الحق دون ملزم قد احتقر رسول الله ﷺ معاد  
 حين بعث إلى الهمس وأنها وفل ه بيم يحكم؟ قال مكنات الله ، فإن لم يجد؟ قال بآية  
 رسول الله قال فإن لم يجد؟ قال اجتهد برأبي ، فقال رسول الله ﷺ : «الحمد لله سدي وفق  
 رسول الله لما يرضي رسوله»<sup>(١٥)</sup>.

[فأما ولأمة من لا يقول بحر الواحد فغير حائرة، لأنه تارك لأصل قد حتمت عليه  
 صحابة وأكثر أحكام الشرع عنه مأخوذ فصار عملة من لا يقول بحجة الإجماع لذي لا محور  
 ولاينه لرد ما ورد به الشرع<sup>(١٦)</sup> ، وأما فعاه القلب من مصران صرب مهم بصوه وانعوا ظاهر  
 بص وأحدوا بأقويل سلهم فيما لم يرد فيه بص وصرحوا بالاجتهاد وعدسوا عن الحكم  
 ولاسبب ط ، فلا يجوز تقليدهم لقضاء بقصورهم عن طرق الأحكام وصرب مهم بصو

(١٣) ح تأويل

(١٤) ط المخرج

(١٥) أبو داود ١/١١٠

(١٦) ط ب المص

القياس واجتهدوا في الأحكام تعلق بمحوى الكلام ومفهوم لخطاب كأهل الطاهر. وقد اختلف أصحاب الشافعي رضي الله عنه في جوار تقيدهم القضاء عن وجهي أحدهما لا يجوز للمعنى المذكور. والثاني يجوز لأنهم يعتبرون وضع المعاني وإن عدلوا عن حقي القياس، فإذا ثبت ما وصفا من الشروط المعثرة في ولاية القضاء، فلا يجوز أن يوتي إلا بعد العلم باجتماعها فيه، إما بتقديم معرفة<sup>(١٧)</sup> وإما باحتيار ومسألة قد قلّد رسول الله ﷺ علياً عليه السلام قضاء ليس ولم يختره لعدمه به ولكن وصاه تنبيهها على وجه القضاء فقال: «إذا خسر حصان بين يديك فلا تقص لأحدهما حتى تسمع كلام الآخر» فقال علي عليه السلام في أشكلت عني قضية بعدها، وبعت معاداً في ناحية من اليمن واحتج به<sup>(١٨)</sup>

(فصل) ويجوز لمن اعتمد مذهب الشافعي رحمه الله أن يُقلّد القضاء من اعتقد مذهب أبي حنيفة لأن للشافعي أن يجتهد برأيه في فوائده ولا يلزمه أن يعلل في السوالب والأحكام من اعتزى إلى مذهبه، فإذا كان شافعي لم يلزمه التصير في أحكامه إلى أقاويل الشافعي حتى يزدبه اجتهدا إليها، فإن أداه اجتهدا إلى الأخذ بقول أبي حنيفة عمل عليه وأخذ به، وقد مع بعض الفقهاء من اعتزى إلى مذهب أن يحكم بغيره، [منع الشافعي أن يحكم بقول أبي حنيفة، ومع الحنفي أن يحكم بمذهب الشافعي إذا أداه اجتهدا إليه]<sup>(١٩)</sup> لما توجه إليه من التهمة والمائلة في القضايا والأحكام. وإذا حكم بمذهب لا يتعداه كان أمي للتهمة وأرضى للخصوم، وهذا وإن كانت السياسة تقتضيه فأحكام الشرع لا توجه لأن التقلب فيها محطور والاجتهاد فيها مُسحق، وإذا نفذ قضاؤه بحكم وتجدد منه من بعد أعاد الاجتهاد فيه وقضى بما أداه اجتهدا إليه وإن خالف ما تقدم من حكمه فإن عمر رضي الله عنه قضى في الشركة بالشريك في عام وترك التثريب في غيره فقل له ما هكذا حكم في العام الماضي، فقال بك على ما قضيت وهذه على ما يقضى فلو شرط لمولى وهو حامي أو شافعي على من ولّاه لقضاء أن لا يحكم إلا بمذهب الشافعي أو أبي حنيفة مهد على صريين. أحدهما أن بشرط ذلك عموماً في جميع الأحكام، فهذا شرط باطل سواء كان موافقاً لمذهب المولى أو مخالفاً له، وأما صحة لولاية من لم يجعله شرطاً بها وأخرجه مخرج الأمر أو أخرج النهي وقال قد قلّدك القضاء فاحكم بمذهب الشافعي رحمه الله

(١٧) ساقطه من ح

(١٨) جميع ما بين [ ساقط من ب

(١٩) ساقطه من د

على وجه الأمر أو لا تحكم بمذهب أبي حنيفة على وجه السبي كذب الولاية صحة وشرع فاسد سواء تضمن أمرا أو نهيا ويجوز أن يحكم بما أذه اجتهاده إليه سوء وفي شرعه أو حاله ويكون شرط المولى بذلك قدحا فيه إن علم أنه اختلط ما لا يجوز، ولا يكون قدحا في جهل، لكن لا يصح مع الجهل به أن يكون موبيا ولا وائيا فإن أخرج ذلك عرج الشرط في عقد الولاية فصار قد فسدك القضاء على أن لا يحكم فيه إلا بمذهب الشافعي أو يقول أبي حنيفة كذب الولاية باطله لأنه عهدها على شرع فاسد. وإن أهل العراق يصح الولاية ويبطل الشرط وانصرف الثاني أن يكون الشرط خاصا في حكم بعينه، فلا يخلو شرط من أن يكون مبرا ونهيا، فإن كان أمرا فقد له أفد من العبد باخر ومن المسلم بالكافر واقتصر في القتل غير تحديد كذا أمره بهذا الشرط فاسدا. ثم إن جعله شرط في عقد ولاية فسدت وإن لم يجعله شرعا فيها صححت وحكم في ذلك بما يؤديه اجتهاده إليه وإن كان مبرا فهو عن صريح أحدكم أن يهبه عن الحكم في قتل المسلم بالكافر واخر العبد، ولا يلحق فيه بوجوب قود ولا يفسطه بهد حاكم لأنه اقتصر بولايته على ما عدها فصار ذلك خارجا عن سطره وانصرف الثاني أن لا يته عن الحكم ويهبه عن القضاء في القضاء، [فقد اختلف أصحابنا في هذا السبي هل يوجب صرفه عن الظرفه عن وجه أحدكم أن يكون صرفا عن الحكم فيه وجه واحد عن ولايته فلا يحكم فيه بفساد قود ولا بإسقاطه والثاني أنه لا يقتضي انصرف عنه ويجري عنه الأمر (فيبطل) <sup>(٢٠)</sup> به ويشب صحة الصر إن لم يجعله شرطاً في التقيد وبحكم به في يؤديه اجتهاده إليه] <sup>(٢١)</sup>

(فصل) وولاية القضاء نعمد في نعمد به الولايات مع الحضور بل بعد مشافهه ومع العينة مراسمة ومكاتبة لكن لا بد مع المكاتبة من أن يقرن بها من شهود حال ما يبدل عليها عند المولى وأهل عمله

والألفاظ في نعمد به لولاية صرطان صريح وكتابه فالصريح أرمه صاحب قد فذنتك ووليتك، واستحدثك واستنتك، فإذا أتى بأحد هذه الألفاظ انعقدت ولاية بقضاء وغيرها من الولايات وليس يحسب معها في قرينة أخرى إلا أن يكون تأكيداً لا شرطاً <sup>(٢٢)</sup> فاما

(٢٠) الزكاة من ج

(٢١) - ملة من ج

(٢٢) ت يصر

لكننا به فقد ذكر بعض أصحابنا أنها سبعة ألقاط : قد عتمدت عليك وعولت عليك ورددت عليك وجعلت إليك وفوضت إليك ووكلت إليك وأسدت إليك، فهذه الألقاط لما تضمنته من احتمال تضعف في الولاية عن حكم الصريح [حتى يفترن بها في عقد الولاية ما ينفي عنها احتمال تنصير مع ما يفترن بها في حكم الصريح مثل قوله فانظر فيما وكلته إليك واحكم فيما عتمدت فيه عليك فتصير الولاية بهذه القرينة مع ما تقدم من الكناية منعقدة، ثم تمامها موقوف على قبول المولى، فإن كان لتقليد مشاهة فقبوله على الفور لفظ، وإن كان مراسلة أو مكانة حارر أن يكون على الترخي، ويجوز قوله بالقول مع الترخي واختلاف في صحة القول بالشرع في النظر، فجوزوه بعضهم وجعله كالطلق وأنه أحرون حتى يكون سطقاً لأن لشرع في النظر مع لعقد لولاية من يعقد به قولها<sup>(٢٣)</sup> ويكون تمام الولاية مع ما ذكرنا من لفظ بتقليد معتبراً بأربعة شروط أحدها معرفة المولى للمولى بأنه على الصفة التي يجوز أن يولى معها، [فإن لم يعلم أنه على الصفة التي يجوز معها تلك الولاية]<sup>(٢٤)</sup> لم يصح تقليده، فهو عرفها بعد التقليد استأنفها ولم يجوز أن يعول على ما تقدمها. والشرط الثاني معرفه المولى بما عليه المولى من استحقاق تلك لولايته بصعته التي يصير بها مستحقاً لها وإنه قد تقلدها وصار مستحقاً للإدانة فيها إلا أن هذا شرط معتبر في قبول المولى ويجوز نظره وليس بشرط في عقد تقليده وولايته، بخلاف الشرط المتقدم، وليس يراهي في هذه المعرفة لمشاهدة بالنظر وإنما يراهي انتشارها بتتابع الخبر والشرط ثالث ذكر ما نصحه التقليد من ولاية القضاء أو إمارة البلاد أو حياة<sup>(٢٥)</sup> الخراج لأن هذه شروط معتبرة في كل تقليد فافتقرت إلى تسمية ما تضمنت ليعلم على أي نظر عقدت فإن جهل فسدت والشرط الرابع ذكر تقليد البند الذي عُقدت لولاية عليه يعرف به العمل الذي يستحق لظرفه، ولا تصح الولاية مع الجهل به، فإذا انعقدت ثم تقلد لولاية بما ذكرنا من الشروط [واحتاج في لزوم النظر إلى شرط رائد على شروط العقد وهو إشاعه تقليد المولى في أمه عمله يدعوا بطاعه وينقادوا إلى حكمه وهو شرط في لزوم الطاعة وليس بشرط في نفوذ الحكم، فإذا صحت عقداً ولزوماً بما وصفاً صح فيها نظر المولى]<sup>(٢٦)</sup>

(٢٣) سابقه مرت

(٢٤) سابقه مرج

٢٥ - ح

(٢٦) سابقه مرت

والمولى كدوكانة لأهبا مع استثناء ولم يرم انعام عليها من جهة المولى وكان للمولى عونه عنها متى شاء، ولمولى عزل نفسه عما إذا شاء، غير أن لأولى ما يولى أن يعزله، لا بعدد، وأن لا يعزله ثوب إلا من عذر ما في هذه الولاية من حقوق المسلمين، فإذا عزل أو عزل وحب أظهر بعزله [وحب أظهر لتعديله] (٢٧) حتى لا يقدم على إبعاد حكمه ولا يعزله سائر مع إبه حصم فإن حكمه بعد عزله وقد عُرِفَ عزله لم يعد حكمه، وإن حكمه عبر عالم بعزله كان في يعود حكمه وجهان كاحلافها في عقود التوكيل

(مصل) ولا تخلو ولاية القاضي من عموم أو خصوص، فإذا كانت ولاية عامة مطلقة تنصرف في جميع ما تضمنته نظره مشتمل على عشرة أحكام

أحدها فصل في المارعات وقطع الشياخ والخصومات، إما صلحا عن ترخيص وراعي فيه الحوا، أو حار حكم باب (٢٨) يعتبر فيه الوجوب، ولثاني استبقاء حقوق من مقل بها (٢٩) ويضافها إلى ما عليها بعد ثبوت استحقاقها من أحد وجهين إقرار، أو تبعة، واختلاف في جور حكمه فيها بعلمه، [تجور مالك والشافعي رضي الله عنهما أصبح قوليه، ومع منه في نفوس الآخر وفان أبو حنيفة رحمه الله يجوز أن يحكم بعلمه في ولاية ولا يحكم في علمه فيها] (٣٠) والثالث ثبوت الولاية على من كان مجموع لتصرف بخون أو صغير وخجر على من يرى لخير عليه لسه أو فلس (٣١) حقا بالأمر على مسخفيها ومصححها لأحكام تعود فيها، والربع انظر في الأوقاف (٣٢) يحتبط أصولها وتنمية فروعها وانقص عليها وصرفها في مسئلتها، فإن كان عليها مستحق النظر فيها راعاه وإن لا يكن تولاه، لأنه لا يتعين بلخص (٣٣) فيها إن عنت، ويجوز أن يعصى إلى العموم وإن خصت، والخامس تعيد الوصايا على شروط الموصي في نأحه الشرع ولم يخطره، وإذا كانت معنيين كان تنفذها بالإقصاص، وإن

(٢٧) ساقطه من د

(٢٨) ت ١٠ إحداهما أحكامه ما

(٢٩) ت بطور، ج غير واضحة

(٣٠) ساقطه من د، وبلاحظ أن المودعي لم يرد رأي الإمام أحمد من قبل

(٣١) ط ميس

(٣٢) ب، ج الزموني

(٣٣) ب، ج خصه

كانت في موضوعين كان تنفيذها أن يتعين مستحقوه بالاحتياط ويملكوا بالإقراض، فإن كان فيها وصي راعاه وإن لم يكن نولاً. وسادس ترويح الأمانى<sup>(٣٦)</sup> بالكفاء إذا علمت الأولياء ودعيت إلى النكاح. ولا يجعله أبو حنيفة وصي الله عنه من حقوق ولائته لتعويضه ثمرة الأيم بعد النكاح. ولسمع إدامة الحدود عن مستحقها، فإن كان من حقوق الله تعالى نفرد بمسبقاته من غير طلب إذا ثبت بإقرار أو بینه، وإن كان من حقوق الأدميين كان موقوف على طلب مستحقه. قال أبو حنيفة لا يستوفيهن معاً إلا بحصص مطالب. ولثامن النظر في مصالح عمله<sup>(٣٧)</sup> من انكف عن التعدي في الطرقات والأبنية وشرح ما لا يستحق من لأحقة والألسنة، وأنه إن نفرد بالنظر فيها وإن لم يحصره حصص. ولأن أبو حنيفة لا يجوز له النظر فيها إلا بحصص حصص مستعد، وهي من حقوق الله تعالى غني يستوفي فيها تسعدي وعبي المستعدي فكأن نفرد الولاية بها أحص. والتاسع صصح شهوده وأمنه وحبر السانين عنه من حنكاته في إقرارهم واعتويل عليهم مع ظهور السلامة والاستقامة وصرفهم والاستبدال<sup>(٣٨)</sup> بهم مع ظهور الخرج والحاجة. ومن صعب مهم عما بعده كان موليه بإختيار في أصلح الأمورين: إما أن يستبدل به من هو أقوى منه وأكفى، وإما أن يصمم إليه من يكون اجتمع عليه أمنه وأمنى، وعاصر السوية في الحكم بين القوي والضعيف والاعداء في القضاء بين المشروق والشرهف، ولا يتبع هواه في تقصير لمح أو عماله منصف. قال الله تعالى ﴿يَنْدُ وَرَدُّ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِأَخْيَرِ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ الْحِسَابِ﴾<sup>(٣٩)</sup>. وقد مسوق عمرو بن الخطاب رضي الله عنه في عهده. إلى أبي موسى الأشعري<sup>(٤٠)</sup> شروط العقد ومن أحكام التنفيذ فقال فيه: أم بعد، وإن

(٣٤) الأيم: المرأة بلا زوج، ذكرها كانت لم تبيد المعجم الوسيط ٣٤/١

(٣٥) ح عليه

(٣٦) ب والاستبدال

(٣٧) ج - ٢٦

(٣٨) حديثه من قسري عليه من بني الأشعر صحابي ومن الولاية الشفعة المرفوعة أحد الحكمين المسلمين رضي بهما معاوية وعلي بعد حرب صفاء. ولقد بالمر وأسمه في مكة حديثاً له وسعته المرسلة على يده. وعبد: أولاً عمر بن الخطاب لعمره عام ١٧ هـ ففتح صفهان والأهواز. عاد إلى الكوفة بعد حكمه وسري فيها عام ٢٤ هـ كان من حسن نصيبه صرباً في بلاوة مهران به ٣٥٠ حديثه الاعلام ١١٤ هـ بعد. ومن الاعلام ابن القيم في شرح هذا العهد في أعلام الموقعين، الجزء الأول

القضاء مرفضة محكمة وسنة مشعة. فافهم إذا أدلى إليك قوله لا يتبع تكلم بحق لا بعد له<sup>(٣٩)</sup>، وآس بين الناس في وجهك وعدلت ومهلست حتى لا يطمع شريف في حفت ولا يأس ضعيف من عدلك آتية على من ادعى واليمين على من أنكر، والصحيح حائز بين المسلمين، لا صدحا أحل حرم ما أو حرّم حلالاً؛ ولا يمحك قضاء قضته أسس مراحت أسس فقه عقلت وهديت لرشدك أن ترجع إلى الحق فإن الحق قديم، ومراجعة الحق خير من التناهي في الدطل، العهم العهم فيما نتجلى في صدرك م ليس في كتاب الله تعالى ولا سنة فيه، ثم اعرف الأمثال والأشياء، وفن لأمر منطائره، واجهل لمن ادعى حقاً عائب أو بئس أمداً ينتهي إليه، فمن أحصر بيته أحدث له محمه وإلا استحدثت القضية عليه، فإن ذلك أنفي للشك، وأجس للعمى؛ والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حدّ لو منحروا عليه شهادته رور أو طيسا في ولاء أو سب، فإن الله عصى عن الإيمان ودرأ بالبيسب وإيالك وإقلى والصحر والتأفف بالخصوم فإن الحق الحق يعظم الله به الأجر ويمس به الذكر، والسلام

إن قل: ففي هذا العهد حلل من وجهين أحدهما حلوه من لفظ التقليد الذي نعقد به الولاية والثاني عتاره في الشهود عدالة الظاهر واعتبر فيه عدلة لظاهر بعد الكشف والمسألة قبل أم حلوه عن لفظ التفيد فقيه جوابان أحدهما أن التقليد تقدم لفظ وحمل العهد مقصوراً عن الوصاة والأحكام والثاني أن ألفاظ العهد تتضمن معاني التقليد مثل قوله «فافهم إذا أدلى إليك» وكقوله «ومن أحصر بيته أحدث له محمه وإلا استحدثت القضية عليه» فصار محوى هذه الأوامر مع شواهد الحال معنياً عن لفظ التقليد

وأما اعتباره في لشهود عدالة الظاهر فعبه جوابان أحدهما أنه يجوز أن يكون من يرى ذلك قد كرهه بخيار عن اعتقاده فيه لا أمر به، والثاني معناه أنهم بعد الكشف والمسلمون عدول ما لم يظهر جرح إلا مجلود في حدّ وليس هذا المعاصي وإن عنت ولايته جبايه الخراج لأن مصروفه موقوف على رأي غيره من ولاية الحيوش فأما أموال لصدقات فإن احتضت ساطر خرحت عن عموم ولايته، وإن لم يبد لها نظر فقد قبل تدخل عموم ولايته بقصها من أهلها وبصرفها من مستحقيها، لأنها من حقوق الله تعالى فيمن ساءه ف وقيل لا تدخل في

(٣٩) ت بحس على ذلك وهو خطأ انظر محمد عبد الله، مجموعة الوثائق السياسية للمعهد السوري والحفلة الراشدة، ص ٣٤٦-٣٤٧



ولايته ويكون مجموعاً من التعرض لها لأهل من حقوق الأمور التي تحمل على اجتهد الأئمة وكذا يقول في إمامة الخلع والأعيان فأما إن كانت ولايته خاصة فهي معقدة على خصوصه ومقصورة المطر عن ما تضمنته كمن قلّد لقضاء في بعض ما قدمناه من الأحكام أو في الحكم بقرار دون التهمة أو في التديون دون المسكح أو في مقدر مصاب فيصيح هذا التقليد ولا يصح للمعز أن تعداه لأنها استثناء فصحت عموماً وحصول كالوكالة

(فصل) <sup>(١٢)</sup> ويجوز أن يكون القاضي عام المطر خاص بعمل <sup>(١٣)</sup> ، فيقلد اسطر في جميع الأحكام في أحد جاني بلد أو في غلله منه فيقتصر جميع أحكامه في الجانب الذي قلده وإنجته سي عيب له ، وبصرفه بين ساكنيه وبين المطارين إليه ، لأن المطاري، إليه كالتساكن فيه إلا أن يقتصر به على سطر بين ساكنيه دون لعريين والمطارين فلا يتعداهم . ولو قلّد جميع البلد ليحكم في أحد جانبيه أو في محلة منه أو في أحد دوره جار به حكمه في كل موضع منه لأنه لا يمكن لخصم عليه في مواضع حلوسه مع عموم ولايته ، فمن أخرج ذلك مخرج لشرط في عقد الولاية أصلها وكان مردود الحكم في ذلك الموضع وغيره ، ولو قلّد الحكمه فيمن ورد إليه في داره أو في مسجده صح ولم ير أن يحكم في غير داره ولا في غيره مسجده ، لأنه جعل ولايته مقصورة على من ورد إلى داره أو مسجده وهم لا يتعيّن إلا بالورود إليها ، فلذلك صدر حكمه فيها شرط . قال أبو عبد الله الرضوي <sup>(١٤)</sup> لم تزل لأمره عند البصرة برهة من الدهر تنقصون قاصب على المسجد الجامع سمونه قاضي المسجد يحكم في مائتي درهم وعشرين ديناراً فيها دواب ومرض الفققات ولا يتعدى موضعه ولا ما قدر له [ والله أعلم بالصواب ] <sup>(١٥)</sup>

(فصل) <sup>(١٦)</sup> وإذا قلّد قاضين لم يحل حال تعليلهما من ثلاثة أقسام . أحدها أن يرد إلى أحدهما موضعاً منه وإلى الآخر غيره فيصيح ، ويقتصر كل واحد منهم على لطر في موضعه ونقسم الثاني أن يرد إلى أحدهما نوع من الأحكام وإلى الآخر غيره كذا المذاهب إلى أحدهما

(١٢) جميع ما ورد في هذا الفصل سابقه من ج

(١٣) ب العلم

(١٤) أحمد بن محمد بن أبي البركات . صاحب من لهما شعبة من هذا الخبر . عنه إن الرمز من القوام له

تصانيف كثيرة ، توفي عام ٣١٧ هـ . الأعلام ١/ ١٣٢

(١٥) الزبارة من ت

(١٦) هذا الفصل سابقه من ج

والمكح إلى الآخر فيجوز ذلك ، يقتصر كل واحد منهما على النظر في ذلك الخاص في البلد كله  
والقسم ثالث أن يرد إلى كل واحد منهما جميع الأحكام في جميع البلد ، فقد اختلف أصحابنا في  
حوازه ، فمعت منه طائفة ما نهي إليه أمرها من الشاخر في تجاذب الخصوم إليها وتظل ولايتها  
إن حتمت ، ونصح ولاية الأول منها إن افترقت وأحدته طائفة أخرى وهم الأكثرون لأنها  
سندته كالكوفة ، ويكون القول عند تجاور الخصوم قول الطالب دون المطلوب ، فإن نفاها<sup>(٤٤)</sup>  
عبر أقرب الحاكمين إليها ، وإن ستوبا فقد قبل يفرع بينهما وقيل يمتنع من التحاكم حتى يتعاقبا  
على أحدهما .

(فصل) ويجوز أن يكون ولاية القاضي مقصورة عن حكمه معية بين خصمين فلا يجوز  
أن ينفذ نظر بينهما إلى غيرها من الخصوم وتكون ولايته على النظر بينهما لولاية ما كان الشاخر  
بينهما ماقبها ، فإذا نت الحكم بينهما زالت ولايته ، وإن محددت بينهما مشجرة أخرى لم ينظر  
بينهما<sup>(٤٥)</sup> إلا بإذن مستعد ، فلم يعم خصوم وجعل النظر مقصورا على الإمام<sup>(٤٦)</sup> وقال  
فلذلك انظر بين الخصوم في يوم السبت وحده حار نظره فيه بين الخصوم في جميع سديري ،  
وتقول ولايته بعروب الشمس منه ، ولو قال قلدنتك انظر في كل يوم ست حار ايض وكان  
مقصود لنظر فيه ، فإذا حرج يوم السبت لم تزل ولايته لبقائها على أمثاله من الأيام وإن كان  
مجموعا من النظر في عده ، ولو قال ولم يسم أحدا من نظر في يوم است بين الخصوم فهو  
جليفي لم يجر للمجهل بالمولي ، ولأنه قد يجوز أن ينظر فيه من ليس من أهل الاحتداد ، فلو قال  
من نظر فيه من أهل لاجتهاد فهو جليفي لم يجر أيضا للمجهل به ، ولأنه يصير غير المجتهد  
موكولا إلى رأي غيره من الخصوم ، وبو قال من نظر فيه من مدرسي أصحاب الشافعي أو معني  
أصحاب أبي حنيفة لم يجر ، وكذلك لو سمي عددا فقال من نظر فيه من فلان أو فلان فهو  
جليفي م يجر سواء قل العدد أو د ، لأن المولى منهم مجهول لكن إذا قال قد رددت النظر فيه  
إلى فلان وفلان حار سواء غر العدد أو كثر ، لأن جميعهم مولى فإذا نظر فيه أحدهم بعين ورر

(٤٥) ج. هـ مساويا

(٤٦) ساقطه من ج

(٤٧) ط. أيام

نظر اساقين لأنه لم يجمعهم على اسطر وإى فرد به أحدهم، فإن جمعهم على اسطر فيه لم يجز<sup>(١٨)</sup>  
 إن كثر عددهم وإن جوارهم إن قل وجهان في اختلاف أصحاب في الجمع بين قاصيين

(فصل) فأب طلب القضاء وحطه بولاه عليه - فإن كان من غير أهل الاحتياط فيه كان  
 عرصه<sup>(١٩)</sup> لطلبه محطور وصار بالطلب محروجا، وإن كان من أهل على نصه التي يجوز معها  
 نظره، فله في طلبه ثلاثة تحرق أحدها أن يكون عصا في غير مستحقة، وما لقض علمه،  
 وما يظهر جوره فيحطب قضاء دفع من لا يستحقه ليكون فيمن هو بالقضاء أحسن فهذا  
 متاح ما نصحه من دفع مكر، ثم يُنظر، فإن كان أكثر نصه إراده غير المستحق كان مأجورا،  
 وإن كان كثره<sup>(٢٠)</sup> احتصاصه بالنظر فيه كان مباحا والحالة الثانية أن يكون القضاء في  
 مستحقة ومن هو أهله ويريد أن يعرله عنه إما لعداوة بينهما وما ينجر بالقضاء إلى نفسه معناه  
 فهذا لطلب محطور وهو بهد الصب محروح والحالة الثالثة أن لا يكون في القضاء مضر وهو  
 حائل من وإن عليه، فمرعى حاله في طلبه، فإن كان خاضعة إلى رضى القضاء المستحق في بيت  
 المال كان عليه مباحا وإن كان لرغبة في إقامة الحق وخوفه أن يتعرض له غير مستحق في ست  
 المال كان طلبه مباحا، وإن كان سرعة في إقامة الحق وخوفه أن يتعرض له غير مستحق كان  
 طلبه مستحبا، وإن قصد طلبه لماله والمرلة [عد المص]<sup>(٢١)</sup> فقد احتلف في كراهة ذلك  
 مع الانعاق على حوره، فكرهته طائفة لأن طلب لماله والمرلة في الدنيا مكروه، قال الله  
 تعالى ﴿بَلِّغْ أَلْذُرَّ الْأَنْعَرُ تَحْمِلُهُ لِنَدِينٍ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فُسَادًا وَالْعَاقِبَةُ  
 لِلْمُنْقِبِينَ﴾<sup>(٢٢)</sup>.

وذهبت طائفة أخرى إلى أنه طلبه لفلان غير مكروه، لأن طلب المرلة في أسح لمس  
 مكروه وقد رعب سي لله يوسف عليه السلام إلى فرعون في الولاية والخلافة فقال ﴿أَحْعَلِّي  
 عَلَى نَرَّآيِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾<sup>(٢٣)</sup> فطلب الولاية ووصف نفسه بـ يستحقه به من

(١٨) بـ مئة مرف

(١٩) بـ ماض في الأصل

(٢٠) ط ذكره

(٢١) الزيادة من ت

(٢٢) المصنف - ٨٢

(٢٣) يوسف - ٢٥

قوله ﴿إِنِّي خَشِيتُ عِلْمَ﴾ وفيه تأويلان أحدهما محيط لما استودعني عليهم بما وليتني، وهذا قول عبد الرحمن بن زيد<sup>(٥١)</sup> والذي أنه محيط للحساب عندهم بالألسن، وهذا قول إسحاق بن سعيد<sup>(٥٢)</sup> وخارج هذا القول عن حدّ التريكة نفسه والمندح لها لأنه كان نسب دعوى إليه واختلف لأحد ذلك في حوازي ولاية من قبل العالم. فذهب قوم إلى جوارحه إذا علم بالخلق في يثولاه لأن يوسف عليه السلام تولى من قبل فرعون ليكون عدله دفعاً لحوره. وذهبت طائفة أخرى إلى حظره وأمنع من التعرض له لما فيها من توبيخ طائفتين والمعونة لهم وتركتهن باستقلبهن أو أمرهم<sup>(٥٣)</sup>. وأجابوا عن ولاية يوسف عليه السلام من قبل فرعون بحوازين أحدهما أن فرعون يوسف كان صادقاً وإنما الطاعني فرعون موسى وشأنه أن يظفر في أملاكه دون أمته.

فأما بدل المال على طلب القبض، فمن المحظورات لأن رشوة محرمة نصها التبادل له والقبض له بمجر وحيد. روى ثابت عن أنس (أن رسول الله ﷺ لعن لئس شي والمشتري والرائي)<sup>(٥٤)</sup> ولئس شي بائع الرشوة ورائي قاتلها، وإراش للمتوسط سبها.

(نص) وليس من يملك المصا أن يعين هديه من حصم<sup>(٥٥)</sup> ولا من أحد من أهل عمنه وإن لم يكن به حصم لأنه قد يستعديه فيما يبيعه. روى عن النبي ﷺ أنه قال «هدايا لأمرء عتول»<sup>(٥٦)</sup> فإن عتول المكافأة عليها [مكسبها] وإن لم يحل لمكافأة عليها<sup>(٥٧)</sup> كان بيت المال أحق بها إذ تعدل ردها عن النهدي لأنه أولى بها منه، وليس لنفاخر تأخير خصوم إذا تنازعوا إليه إلا من عسر ولا يجوز له أن يجمع إلا في أوقات الاستراحة، وليس له أن يحكم

(٥١) عبد الرحمن بن زيد حبيب العدوي القرشي من تولاه روى حديث عن به روجه عمر من خطاب إليه فاعطيه ورثاه يزيد بن عماره ولاية مكة عام ٦٣ هـ بولي عام ٦٥ هـ الإعلام ٣٠٧/٣

(٥٢) زهير بن زحرمة وولي الأشجعي وهو عبد الله بن عبد الرحمن الكوفي من حفاط الخديف القصب. وفيه أصحاب الكتب الستة بولي بعدد نحو ١٨٥ هـ الإعلام ١٩٤/٤

(٥٣) ١٥٦ هـ وتركتهم وبعد أوامرهم

(٥٤) ابن ماجه ٧٧٥/٢، حديث ٢٣١٣، أبو داود ١١٤/١، وقد صنفه الألبان ١٥٠٠ حديث ٧٩

(٥٥) ساقطة من ج

(٥٦) السيوطي، جامع الصغير ٣٤٧/١، صنفه (عليه السلام الإمام عتول) ويورد الألباني ١٠/١ حديث (هدايا نصيب

حرام) صحيح

(٥٧) ساقطة من ج

لأحد من والديه ولا من أولاده لأجل لئهم وبحكم<sup>٦١</sup> عليهم لارتدعها، وكذا أنت لا تشهد  
هم ويشهد عنهم، ويشهد بعدوه ولا يشهد عنه، وبحكم بعدوه وبحكم<sup>٦٢</sup> عليه، لأن أنساب  
حكم ظاهره وأنساب شهادته حاوية واستتت التهمة عنه في الحكم وتوجهت إليه في الشهادة.

وإن مات القاضي بعزل حقيقته، وبومات الإمام لم تعزل قضائته ولو اتفق أهل بلد  
قد حلا مو قاضي عن أن قلدها عنهم فأصلها فإن كان إمام الوقت<sup>٦٣</sup> موجوداً سئل التعيد،  
وإن كان مفقوداً صح التقليد ونفذت أحكامه عنهم، فإن تجدد بعد نظره إمام، يستند النظر  
لأباده ولم يتفق ما تقدم من حكمه

(٦١) ع ولا يحكم

(٦٢) ط، ت ولا يحكم

(٦٣) ب الإمام

## الباب السابع في ولاية المظالم

ونظر المظالم هو قود المتعلمين إلى تشاخص بالرهة ورجح المتدربين عن التواجد بالهبة  
فكان من شروط كباظر منها أن يكون حليل القدر، نفع الأمر، عظم الهبة، ظاهر العمة،  
فليل الطمع، كثير الورع، لأنه يحتاج في نظره إلى سطوة الحجة وثب القضية، فصحاح إلى  
الجمع بين صفات المريبين، وإن يكون بجلاله بقدر نافذ الأمر في الخهين [كالحلفاء أو من  
قوص إليه الخلفاء نظراً في الأمور العامة]<sup>(١)</sup>، فإن كان من يملك الأمور العامة [كالحلفاء ومن  
قوص إليه الخلفاء في الأمور العامة]<sup>(٢)</sup> كالوراء والأمراء لم يحج اسطر فيها إلى بعلد [وكان له  
معموم ولايته المظر فيها، إن كان من لم يموص إليه عموم لظراحتناح إلى تعيد]<sup>(٣)</sup> وبوليه إذا  
احتمعت فيه الشروط المتقدمة، وهذا إما يصح فيمن يجوز أن يختار لولاية العهد أو يوراره  
التصويص أو لإمرة الأقاليم إذا كان نظره في المظالم علما، فإن اقتصر به على تنفيذ ما عجر  
القضاة عن تعيده وإمضاء ما قصرت مدتهم عن إمضائه حاز أن يكون قوس<sup>(٤)</sup> هذه الرتبة في  
القدر وخطره بعد أن لا تأخذ في الحق لومة لائم ولا يستشفه لطمع إلى رشوة فقد نظر رسول  
الله ﷺ المظالم في الشرط الذي تدرعه الريرين لعموم رحي الله عنه ورجل من الأنصار  
فحصره بعينه فقال للزبير: «إسق أنت يا زبير ثم الأنصاري، فقال الأنصاري إنه لاس  
عملك يا رسول الله» فعضب من قوله وقال: يا زبير أجره عن بطة حتى ينفع المء إلى  
الكميين<sup>(٥)</sup>، وإنما هل أجره على بطة أديا له خزانته عليه واحتلف لم أمره بجرء المء إلى

(١) الزيادة من ت

(٢) الزيادة من ح

(٣) ساقط من ت

(٤) ساقط من ت

(٥) المؤول والمرجان، ص ٦١٩، حديث ١٥١٩

الكعس هل كان حياءً بهما حكماً أو كان صاحبا فأمر به زحراً على الخوايين، ولم يندب للمعظم من الخلفاء الأربعة أحد لأهم في الصدر لأور مع ظهور الدين عليهم من من نفوذه الشانص في الحق أو مرجحه الوعظ على الظلم، وإنما كانت المازعات تجري بينهم في أمور مشبهة بوصفها حكم القضاء، فإن تجوز من جفاة أعراسهم محذور ثناء لوعظ أن يندر وقده العف أن يحس<sup>(٦)</sup>، فاقصر خلفه السلف على فصل استأجر بينهم بالحكم والقضاء معيب الحق في جهته لا يقيادهم إلى التماسه، واحتاج علي رضي الله عنه حين تأخرت إمامته واحتاط الناس بهب وتجاوزوا إلى فصل صرامه في السياسة وربذة تبط في الوصور إن عوامص الأحكام فكان ول من سلك هذه الطريقة واستقل بها ولم يخرج فيها إلى نظر اعظام المحص لاستمائه عنه [وقال في مبرية: صار ثمة تسعة]<sup>(٧)</sup> [وقص في الفارصة والرافضة بالدية اثلاثاً. وقص في ولد تارعت امرأتان بي أدى إلى فصل أعضاء]<sup>(٨)</sup>، ثم أشر لأمر بعده حتى مجاهر الناس بالظلم والغبال وم يكفهم رواجر اعطة عن التبع والتجاذب، فاحتجرو في ردع المتغيبين

(٦) م بجس

(٧) صافطة من ت

(٨) هناك اختلافات في طريقة ترتيب الأحداث في التقاطع على الوجه التالي

ت (ولم يخرج فيها إلى نظر اعظام المحص لاستمائه عنه وقص في مواقف والرافضة بالدية وقص في ولد تارعت امرأتان بما أدى إلى فصل أعضاء)

ح (ولم يخرج فيها إلى نظر اعظام المحص لاستمائه عنه وقص في الفارصة والرافضة بالدية اثلاثاً وقال في المبرية صار ثمة تسعة في ولد تارعت التتاد من النساء بي أدى إلى فصل أعضاء)

هـ، وقد قدم د محمد عبد القادر أبو فارس، بتحقيق هذا الموضوع في كتابه «القاضي أبو يعلى العمراء» ص ٥١٠ - ٥١١، مودة حرمها لإيقاده

والعبرية مثله في امرأتين ص. هـ توفي رجل عن زوجة وسين وأم وأم وبه عوب أي ربانة لمحب أصحاب العمراء على التركة، فتقسم التركة بينهم بسنة أصواتهم وتسمى المبرية لأن سيداً علي كرم الله وجهه شغل عنها وهو مخطب على من الكوفة، فاتفق هو بدينه بأن يكون زوجة تسع التركة ولما حال له الأسائل البير لزوجته الشراء صار ثمة تسعة، ومضى له خطبته، فتصحبوا من طلبة وبانه ن الزوج كان لها النفس ثلثه من أربع وعشرين، صار لها بالعمول ثلاثة من سبع وعشرين وهي التسع توفي حديث عن كرم الله وجهه أنه دفع إلى الفارصة والرافضة بالدية اثلاثاً من ثلاث حوزة (مع حوزة) كر بعض ص كس، فقصت السفل الوسطى فقصت بسفل العبا فقصت عنها، فجعل ثمة الدية عن الاثنين، وانتقص ثلث العبا لأنها أعاب عن عبا، فوجدت احتصم إليه امرأتان في الولد وكذا واحدة ثمة هو السبا، دعي يسكن يسقه بين بعض، فماتت حذرها وعرفت هو لها، فقدم أنه ولد لها، وهذا خلفه، سليمان ابن داود عليها السلام في مثله

وإنصاف المتظلمين<sup>(٩)</sup> إلى نظر المظالم الذي يمتزج به قوة السلطنة مصف القضاء، فكان لون من أقرد للطلاقات يرمي بتصحيح فيه قصص المتظلمين من غير مباشرة للطرز عند الملك من مروان<sup>(١٠)</sup>، فكان إذا وقع منه على مشكل أو احتاج فيه إلى حكم منع رده إلى قاضيه أبي إدريس الأودي<sup>(١١)</sup> فعند فيه أحكامه لرهبة المتحدين<sup>(١٢)</sup> من عبد الملك بن مروان في علمه بالعدل ووقوفه على السبب، فكان أبو إدريس هو المباشر وعند الملك هو الأمر ثم راد من جور الولاة وطعن لعتاة ما لم يكفهم عنه إلا أقوى الأيدي وأبعد الأوامر فكان عمر بن عبد العزيز رحمه الله أول من ندب نفسه للطرز في المظالم فذهب وراعى السن العادلة وأعادها، ورد مظالم بني أمية على أهلها حتى قبل له وقد شدد عليهم فيها وأعطى ما يحتاجه عبيك من ردها العواقب، فقال كل يوم أتقيه وأحافه دون يوم القامة لا وثبته ثم جلس لها من خلفاء بني العباس جماعة<sup>(١٣)</sup>، فكان أول من جلس لها المهدي، ثم الهادي<sup>(١٤)</sup>، ثم الرشيد، ثم المأمون فأخبر من جلس لها المهدي<sup>(١٥)</sup> حتى عادت الأملاك إلى مستحقها<sup>(١٦)</sup> وقد كان موكب الفرس برون ذلك من قواعد الملك وقوانين لعدل الذي لا يعمُ لصالح إلا عمرائه ولا يتم التناصف إلا بمأشرته. وكانت فرش في الحاهنية حين كثر فيهم الزعماء وانتشرت فيهم أرياسة وشاهدوا

(٩) مد العنوين

(١٠) عبد الملك بن مروان من الحكم الأموي القرشي شأ في المديبة طيبة ومتبداً بول الخلافة عام ٦٦٥هـ، وحدث بعد ذلك في عني مصعب وعبد الله بن سريج، نقلت في أيامه الدواوين من الفارسية والرومية إلى العربية، وصيغت الحروف بأبسط والحركات وهو أول من صك القناتير في الإسلام، وأول من قش العربية على الدراهم بولج بدمشق عام ٨٦هـ الأعلام ١/٦٥

(١١) لم يعد له عن رحمه

(١٢) ط - التجار -

(١٣) مناقعة من ت.

(١٤) مناقعة من ت. والمهدي هو موسى بن محمد (المهدي) بن أبي جعفر المصور من خلفاء بني العباس ولد بالري وتولى الخلافة عام ١٦٩هـ أراد أن يصلي ولاية العهد لابنه جعفر بدلاً من أخيه هارون الرشيد، فخالفه فيه الخيرة، فلم ينجح فيها فأمر حواريها بقتله عام ١٧٠هـ بولج عام ٢٢٧/٧

(١٥) محمد بن هارون موثق بن محمد المصم بن هارون الرشيد، اللقب بالمهدي حفيده عباسي ولد عام ٢٢٢هـ توفي وهو يغافل الترك فخط خلافته وذلك بعد أن خذله حنّده الأشرار حيث انضموا إلى صف أعدائه عام ٢٥٦هـ الأعلام ٧/١٢٨

(١٦) ت أهلها



من التغالب والتجاذب ما لم يكفهم به سلطان قاهر عقدوا حلفاً على ردّ المظالم وإنصاف المظلوم من المظالم وكان سببه ما حكاه الربيع بن نكّار<sup>(١٧)</sup> أن رجلاً من اليمن من بني زيد قدم مكة معتمراً بصاحبة فاشترها منه رجل من بني سهم ، وقيل إنه العاصم بن واثل<sup>(١٨)</sup> فلوى الرجل حقه فساله متاعه فاستع عليه فقام على الحجر وأشدّ ناعى صوته

يأله قصي لمظلوم بضاعته      ببطل مكة نائي الدار والنفر  
وأشعث محرم لم تُقص حُرمنه      بين المقام وبين الججر والحجر  
أنائم من بني سهم بذمتهم      أو ذاهب في صلال مال معتمري  
ثم ليس من شية السلمي<sup>(١٩)</sup> ما ع متاعاً على أي بن خلف فدواه وذهب حقه ، فاستجار  
برجل من بني هُجج فلم يحره ، فقال ليس من الرجز .

يأله قصي كيف هذا في الحرم      وحرمة البيت وأحلاف الكرم  
أظلم لا يمنع عني من ظلم  
أجابه العباس بن مرداس السلمي<sup>(٢٠)</sup> :

إن كان جارك لم تنقمك ذمته      وقد شرت بكأس الذن أنفاسا  
فأت اليوت وكن من أهلها صدداً      لا تلق تأديبهم فحشاً ولا بأسا  
ومن يكمن بفتاء البيت معتمداً      ينق امن حرب وبلق المرء عياسا  
كمومي قريش بأخلاق مكنته      بالمجد والحزم ما هاشما ولا ساسا  
ساق الحجبج وهذا نائر ليج      والمجد يورث أخماساً وأسداسا

(١٧) الزهر بن نكّار بن عبد الله القرشي ، من أعيان النور بن المودم عهد بالأسلاف وأخبار العرب رلد بالمدينة عام ١٧٢ هـ . وولي قضاء مكة وتولى فيها عام ٥٦ هـ له تصانيف كثيرة منها كتاب قريش وأخباره وه الأوس والخزرج . كان مؤلفاً للمؤلف ابن التوكل العباسي الأعلام ٤٢/٣

(١٨) العاصم أو العاصي بن وائل بن هشيم السهمي ، من قريش ، أحد الحكام في الحامية أمرك الإسلام ولم يسلم ويُعد من المستهزئين ومن الزنادقة الذين ماتوا كفاراً ، وهو والد عمرو بن العاص الصحابي فاتح مصر . توفي نحو ٢٢ هـ . الأعلام ٢٤٧/٣

(١٩) انظر د . حواد علي ، المفضل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، ٤ ٨٨ ٥٠٢/٥

(٢٠) العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي ، من مصر . شاعر فارس ومن سادات قومه . أحد اخلاء الشاعر =

فقام أبو سميان وعباس بن عبد المطلب فردا عليه ماله واجتمعت بطون قريش فتحالفوا في دار عبدالله بن جدعان<sup>(٢١)</sup> على رد المظالم بمكة وأن لا يظلم أحد إلا منعه وأحدوا للمظالم حقه، وكان رسول الله ﷺ يومئذ معهم قبل النسوة وهو أس خمس وعشرين فعقدوا حلف لعضول في دار ابن جدعان، فقال رسول الله ﷺ ذاكر أحوالهم ونقد شهدت في دار عبدالله بن جدعان حلف العضول ما لو دُعيت إليه لأجيت، وما أحب أن لي به حمر لئيم. وأن يقصته وما يريده لإسلام إلا شدة فقال بعض قريش في هذا الحلف

نسيم بن مرة إن سألت وهاشما وزهرة الخير في دار ابن جدعان متحالفين على الندي ما عرّدت ورفاء في نفس من الألسان<sup>(٢٢)</sup>  
هذا وإن كان فعلا جاهل دعنهم إليه البسة فقد صار بحصور رسول الله ﷺ له وما ناله في تأكيد أمره حكما شرعيا وفعلا بيويا

(مفصل) فإذا نظر في المظالم من انتدب لها حمل نظره يوما معروفا يقصده فيه المتظلمون ويرجعه فيه ملرعود، ليكون ما سواه من الأيام لما هو موكل إليه من السياسة والتدبير إلا أن يكون من عيان المظالم فتعربس [لها فيكون مدويا للنظر في جميع الأيام، وسكن سهل الحساب بره<sup>(٢٣)</sup>] لأصحاب ويستكمل مجلس نظره بحضور خمسة أخصاف لا يستغي عنهم ولا تنظم نظره إلا هم، أحدهم لحماية والأعوان لحذب القوي وتحويل الحريء والصف الثاني للقضاة والحكام لاستعلام ما ثبت عندهم من الحقوق ومعرفته ما يجري في محالهم بين المصوم والصف الثالث لعقهاء ليرجع إليهم فيما أشكن ويسأهم عما أشبه وأعضل والصف الرابع لكتاب ليثبتوا ما جرى بين المصوم وما توجه لهم أر عليهم من الحقوق والصف الخامس

= المشهورة. أدرك جاهلية والإسلام، وأسلم ليل لثع بمكة. وكان من المؤامرات لفرجهم يدعى مدارس الفيد وهو  
موسى - كان من ديم الحمر وحرمها في الجاهلية مات في خلافة عمر نحو ١٨ هـ - الأعلام ٢١٧/٣  
(٢١) عبدالله بن جدعان التيمي القرشي أحد الأجداد المشهورين في الجاهلية أدرك النبي ﷺ قبل البسة كانت له جمعة  
ياكل منها الطعام لثيم والركب وهو الذي حاطه أمية من أبي بصلت بأبيات أشهر مما يقول  
أذكر حجاجي لم قد كفاي حباؤك إن شباك فخرجا.

الأعلام ١ ٧٦

(٢٢) ت. البيت الظلي

متحالفين على الندي ما عرّدت ورفاء في نفس من جدعان كسبانا

(٢٣) ج. نراه

الشهود لشهودهم على ما أوحى من حق وأمضاه من حكم، فلذا استكمل مجلس المظالم بما ذكرناه من الأصناف الخمسة شرع حيثد في نظرها<sup>(٢٤)</sup>

والذي يختص بنظر المظالم يشتمل على عشرة أقسام<sup>(٢٥)</sup>، فالقسم الأول: النظر في تعدي الولاة على الرعية وأخذهم بالصف في السيرة، فهذا من لوازم النظر في المظالم الذي لا يقف على ظلامة متعلم، فيكون لسيرة لولاة متصفحا عن أحوالهم مستكشفاً ليقومهم إن أنصفوا ويكفهم إن عسماوا، ويستند بهم إن لم ينصفوا. حكى أن عمر بن عبدالعزيز حطب على الناس في أول خلافته وكانت من أول حطبه، فقال لهم: أوصيكم بتعوى الله، فإنه لا يقبل غيرها ولا يرحب إلا أهلها، وقد كان قوم من الولاة متعوا الحق حتى اشترى منهم شراءً وبذلوا الباطل حتى اقتنوا منهم دماء، والله لولا سنة من الحق أميتت فاحيها وسنة من الباطل أحييت فاسها ما بابت أن أعيش وقت واحد! أصلحوا آخرتكم تصلح لكم دياركم، إن أمراً ليس بينه وبين آدم إلا الموت<sup>(٢٦)</sup> لمرق له في الموت

والقسم الثاني: حور العمال فيما يجيبونه من الأموال فيرجع فيه إلى القوانين العادلة في درواين الأئمة فيحمل الناس عليه ويأخذ العمال بها ويسطر فيما استرادوه، فإن رفعوه إلى بيت الله أمر برده، وإن أخذوه لأئمتهم اسرجعه لأربابه.

فقد حكى عن المهدي<sup>(٢٧)</sup> رضي الله عنه أنه جلس يوم المظالم فرمعت إليه قصص في انكسور فسأل عنها، فدل سليمان بن وهب<sup>(٢٨)</sup>: كان عمر من الخطباء رضي الله عنه فسط الخراج على أهل السواد وبفتح من نواحي المشرق والمغرب ورقها وعينا وكانت الدراهم والدينار مضمومة على وزن كسرى وقبصر، وكان أهل البلدان يؤدون ما في أيديهم من المال عندها ولا يظفرون في فضل بعض الأوزان على بعض، ثم فسد أئمان قصار أرباب الخراج

(٢٤) ساقطة من ح

(٢٥) الأقسام الست الأولى ساقطة جميعها من ت

(٢٦) في البداية والنهاية، ١٩٩/٩: إن من أليس به وبين آدم أب إلا قد مات، إنه لعرو في الموت

(٢٧) ط، ب المهدى

(٢٨) سليمان بن وهب بن سعيد بن عمرو بن حصين: كتب للمأمون وهو ابن أربع عشرة سنة: وولي الوزارة للمهدي

بأنه ثم يعتمد على الله له ديوان رسائل كان من أعيان عصره. مدحه أبو تمام والبحتري توفي عام ٢٨٢هـ في

الحبس وقياد الأعيان ٤١٥/٢ - ٤١٨ - ترجمة ٢٧٧

يؤدون الطبرية التي هي أربعة دوايق وعسكو سالوفي السذي وره المثنان فنيا ولي زياد<sup>(٢٩)</sup> العراق حادب بادء الوقي وألزمهم انكسور وحرار به عيال بني أمية إلى أن وى عبدالمك بن مروان، فنظر بين الروسين وهدر ورن الدرهم على نصف وخمس للمحال وترك المنقل عن حاله، ثم إن الخجاج من بعده أعاد المطالبة بالكسور حتى أسقطها عمر بن عبدالعزيز وأعادها من بعده إلى أيام لمصور إلى أن حارب السواد فأراد المصور الخراج عن خطه وشعر ورما وصيرته مقاسمه وهم أكثر علات السواد، ويبقى اليسير من الخبوت ونحن والشجر عن رسم الخراج وهو كما يلزمون لأن الكسور والمؤن، فقال المهدي معاذ الله أن أنزم الناس ظمنا تقدم العمل به أو تأخر، أسقطوه عن الناس: فقال الحسن بن محمد<sup>(٣٠)</sup>: إن أسقط أمر لمؤمن هذا ذهب أموال اسطان في السنة اثنا عشر ألف ألف درهم، فقال المهدي: عن أن أقمر حقا وأزين ظمنا وإن أجحف بيت المال.

والقسم الثالث. كتاب الدوليين لأنهم أبناء المسلمين على ثوب أموالهم فيما يستوفونه به ويوفونه به؛ فيتصيح أحوالهم وكن إليهم، فيؤن عذبوا بحق من دخل أو حرج إلى زياده و نقصان (أعاده)<sup>(٣١)</sup> إلى قوايه وقابل على تجاوزه.

حكى أن المصور رضي الله عنه بلعه عن جماعة من كتاب دواوينهم رزقوا به وعبروا فأمر بإحصائهم وتقديم نأديهم، فقال حدث منهم وهو بضرب

أطال الله عمرك في صلاح وصز يا أمير المؤمنين  
بمفرك نستجير فإن نجرنا فإنك عصمة للعالمينا  
وتحن الكاتبون وقد أسأنا فهبنا للكرام الكاتبينا

(٢٩) زياد بن أبيه من الولاء والقائد الفاتح حُتِفَ في سبأ أبيه أسلم في عهد أبي بكر الحق معاليه سنة بعد أن بصر به ثم أخوه من أبيه حوى إمارة البصرة والخرقة والعمارة وسجستان ومجان أو من محمد العباس (حرس الخليل) المعمر من في الإسلام وأول من سارت الرحان من يديه تحمل الخراب والحمد كما كانت بفعل الأعاصم توي علم ٥٥٣هـ الأعلام ٥٣/٢

(٣٠) الحسن بن مخلد بن الخراج وزير من الكتاب، له هم وأدب بعدادي الأصل كان يتولى ديوان بصياح للمنوكل لعباسي استورره المعتمد ثم عرك وأعاده ثم عرك، حتى طلبه أحمد بن طربوب بن مصر، فحمل به صعبه في أطلية فلب بها عام ٢٦٩هـ الأعلام ٢٣٣/٢

(٣١) الزيادة من ت، ح

فأمر شحلتهم ورفض القبيح وأحسن إليه، لأنه ظهرت منه الأمانة وتفوضت فيه  
استجابه<sup>(٣٢)</sup>، وهذه الأقسام الثلاثة لا يحتاج وإلى المطالعة في تصحيحها، إلى مظلمة

والقسم الرابع نصلم للمسروقة من نقص أروقهم أو تأخرها عنهم ورجحاف لنصرهم  
فيرجع إلى ديوانه في فرض العطاء العادل فيجزيهم عليه ويصر فيها بقصوه أو مبعوه من قبل،  
من أحده ولاية أمورهم استرجعه منهم، وإن لم تأخذه فضاء من بيت المال

كتب بعض ولاية الأحاد إلى المأمون أن الحشد شعروا وبهوى، فكذب إليه لو عدلت له  
يشعرو ولو وبي<sup>(٣٣)</sup> لم يسروا وعزله وأثر عليهم أروقهم

والقسم الخامس رد لعصوب، وهي ضربان أحدهما عصوب سلطنة قد نعلت  
عبيها ولاية لحو كالأملاك المقبوضة عن أرضها، بما لرعة فيها، وإما لتعد عن أهلها، فهذا إن  
عدم به وإلى المطالعة عند تصفح الأمور أمر برده قبل التظلم إليه وإن لم تعلم به فهو موقوف على  
نصم أئمة، ويجوز أن يرجع فيه عند ظلمهم إلى ديوان السلطنة فإذا وجد فيه ذكر قصصه على  
مالكها عمل عليه، وأمر برده إليه ولم يحتج إلى سنة تشهد به وكان ما وحده في الديوان كتاب

كما حكى أن عمرو بن عبد العزيز رحمه الله خرج ذات يوم إلى نضلاء فصادفه رجل ورد  
من اليمن منطلبي فقال:

تدعون حيران مظلوماً بآسكم      فقد أذاك بعيد الدار مظلوم

فقال ما علامتك؟ فقال عصبى الويد بن عبدالمث<sup>(٣٤)</sup> صبي، فقال: يا مراحم<sup>(٣٥)</sup>

(٣٢) ف لأنه ظهرت منه الأمانة وذلك به التحام

(٣٣) ح قومت

(٣٤) الوليد بن عبدالمث بن مروان بن ميثوب بن أمية بول الخلافة عام ٨٦ هـ امتدت دولته الإسلامية إلى ههنا إلى  
بلاد الهند وخراسان وخراسان وخراسان من قاذبه موسى بن نصير ومولاه عمار بن زباد كان ونوعاً بديلاً  
ونحمران حمر الأدر وأصبح نظري في جميع البلدان ومع شجودهم من عبادته ساس وهو لون من أحدث  
الاستعباد والبيروقراطية في الإسلام وحمل لكل أعين قنديلهم من بيده مال، وأقام لكل معد  
خادماً ورثت نظراً أموراً وأقام منازل لأولى إليها العرباء هذه مسجد الله واليوب الحبيبة ثم تـ من  
جديد وصنع الكعبة والميراث والأساطير في مكة حددت، المسجد الأقصى في القدس وبنى مسجد دمشق لكم  
(المسجد الأموي) باني دمشق عام ٩٦ هـ الأعلام ٨، ٢٢١

(٣٥) مولى الخليفة عمر بن عبد العزيز

التي يدفن الصوالي<sup>(٣٦)</sup>، فوجد فيه أصغر عبدالله<sup>(٣٧)</sup>، لوليد بن عبد الملك صبيعة فلان، فقال أخرجهما من الدفر وليكنن سرد صبيعة إليه ويطلق به صعب نفقة وانصرف الثاني من المعصوب ما نعل عليها ذؤو الأيدي القوية ونصرفوا فيه تصرف الملك بالقهر والعلية، فهذا موقف على تعظم أربانه ولا ينتزع من يد عاصه إلا بأحد أربعة أمور إما باعتراف الغاصب وإقراره، وإما بعلم ولي السلطان [في معرفته]<sup>(٣٨)</sup>، فيحور له أن يحكم عليه بعمه، وإما بيعة تشهد عن العاصب بعصه أو تشهد للمعصوب منه بملكه، وإما بتظاهر الأحيار الذي يعني عنها التواطؤ، ولا يحتلج فيها الشكوك لأنه لما جاز لشهود أن يشهدوا في الأملاك تتظاهر الأحيار كان حكم ولاية المطالم بذلك أحق.

ونقسم السادس: مشافره الوفوف<sup>٣٩</sup> وهي صريان عامة وخاصة، فأما العامة فيبدأ بتفحصها وإن لم يكن فيها مظلم ليجريها على سبيلها ويصفيها عن شروط واقعتها إذ عرفها من حد ثلاثة أوجه، إما من دواوين الحكام المتدوين بحراسه الأحكام، وإما من دواوين السلطة ما جرى فيها من معامه أو ثبت لها من ذكر وسجية، وإما من كتب فيها قديمة تقع في النفس صحتها وإن لم يشهد أشهود لأنه ليس يتعين الخصم فيها فكان الحكم أوسع منه في لوفوف خاصة

(٣٦) اعتمد عليه أن عامة الأراضي في البلاد التي انتسبوا لسلطان، فكانت لأمة ولم يتم توزيعها على الناحية وهي من نوع

أراضي الخراج، وهي التي ترك لأصحاب برزخها ويؤدون عنها ضريبة الخراج

٢ أراضي صلح تركت ملكيتها لأصحاب وهي قليلة

٣ أراضي الصوفي وتتكون من أراضي كبرى وأهل بيته، أراضي السلافة العرس بغير أنتم في المعارك أو هربوا وأراضي بيوت القادر والبريد هذا في الأراضي الساسانية ومنها أراضي الروم ضمت هذه الأراضي بيت ما من المسلمين يتصرف فيها الخليفة وهي ما يراه مناسب وقد عرفت هذه الأراضي مثل أراضي الخراجية، إلا ما نضع بها بالملك للعرب فتدفع القش

مطرد عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص ٢٧ - ٢٨

(٣٧) أي وصفت نفسه بأنه عبد من عبد الله، وليس هذا اسمه

(٣٨) الزيادة من ح

(٣٩) جمع وقف وهو ما نُسب إليه في سبيل الله للمعجم الوسيط ١٠٥١/٢

وأما الوقوف الخاصة من نظره فيها موقوف عن بطلان أهلها عند التنازع فيها لوقفها على  
 حصوم متميزين<sup>(٤١)</sup> فيعمل عند التشاخر فيها عن ما ثبت به لخصوم عند لحاكم ولا يجوز أن  
 يرجع إلى ديوان السلطنة ولا إلى ما يشت من ذكره في الكتب القديمة إذا لم يشهد بها شهود  
 معدلون

والقسم السابع تعدد ما وقف لقصة من أحكام لصعقتهم عن إنفاذها وعجزهم عن  
 المحكوم عليه لتعززه وقوة يده أو لعلو قدره وعظم حصره، فيكون ناظر لظلم أقوى بدا وأنفذ  
 أمرا بعد الحكم عن من توجه إليه بالتراجع ما في يده أو بإمرائه الخروج بما في دمه

والقسم الثامن. النظر فيما عجز عنه الناظرون من الخسبة في المصالح العامة، كالجديدة  
 بمنكر صنف عن دفعه والتعدي في طريق عجز عن منعه والتخفيف في حق لم يقدر على رده  
 فيأخذهم بحق الله تعالى في جميعه ويأمر بحملهم على موحدة. والقسم التاسع مرعاة  
 العبادات لطاهرة كالجمع والأعياد والجمع والجهاد من تقصير فيها وحلال شروخها فإن حقوق  
 الله أولى أن تُستوفى ومروصه<sup>(٤٢)</sup> أحق أن تؤدى. والقسم العاشر: النظر من التشاخر بين  
 والحكم من المنازعه فلا يخرج من النظر بينهم عن موجب الحق ومقتضاه، ولا يسوغ أن يحكم  
 منهم إلا ما يحكم به الأحكام والقضاة وربما اشتبه حكم الظالم على لاضرين فيها فيجوزون في  
 أحكامها ويجرحون عن الحد الذي لا يسوغ فيها

والفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة من عشرة أوجه أحدها أن لناظر المظالم من فضل  
 أهية وقوة اليد ما ليس للقضاة من كس لخصوم عن التجاحد ومع المطلعة من التعاليل  
 والتجاذب والثاني أن نظر المظالم يخرج من ضيق الوجوب إلى سعة الخواص فيكون الناظر<sup>(٤٣)</sup>  
 فيه أوسع محالا وأوسع مقالا والثالث أنه يستعمل من فضل الإرهاب وكشف لأسباب  
 الدمارات لدنة وشواهد الأحوال الثلاثة ما يضيئ على الحكم فيصل به إلى ظهور الحق  
 ومعرفة المظلم من الحق والرابع أن يقابل من ظهر ظلمه بالتأديب وبأحد من بان عداوته  
 بالتقويم ولتهذيب والخامس أن به من تأتي في تردد الخصوم عند اشتباه أمورهم وأسبابهم

(٤١) ح. خصوم متميزين

(٤٢) س. نقطة من ح

(٤٣) س. نقطة من ح

حقوقهم، ليمس<sup>(١٢)</sup> في الكشف عن أساليب واحواهم مائيس لتحكم إدا سألهم أحد  
 الخصمين فصل الحكم فلا يسوع أن يؤخره الحكم يسوع أن يؤخره رائي نظام و نؤادس أن  
 به رد الخصوم إدا أعضوا إلى وساطة الأسماء بفضوا شاع بينهم صلحا عن ترص، وئس  
 للقصي ذلك إلا عن رضى خصمه بالرة والساه أن يصح في ملازمة الخصمين إدا  
 وصحت أمارب تتاحد ومادن في بزم الكماله في يسوع فيه التكف ليقاد الخصوم إلى  
 لتاصف [ويعدلو عن تتحد والمكلا] <sup>(١١)</sup> وئاس أنه سمع من شهادت لتستورين ما  
 بخرج عن عرف النصاء في نهاده المعدلر وئاسع أنه يجوز له خلاف الشهود عند اربيه هم  
 إدا بدلوأ بمأهم طوعا ويستذتر من عدهم لثروق عنه اشك ويهي عنه لاوترب ويس ذلك  
 بتحكم والعاشر أنه يجوز أن يتدى باستدعاء الشهود ويسألهم عما عدهم في سارع  
 لخصوم، وعدة النصاء تكيف لمعي إحصار بيه ولا يسموب إلا بعد مسأله فهذه عشره  
 وجه يقع به الفرق بين نظر السطاء ونظر النصاء في لتشاجر والتنازع وهما في عداها  
 متساويان، وسوصح من تمهينها ما سى به إطلاع ما يهيب من هذه الثروق، إن شاء الله  
 تعالى

(فصل<sup>(١٥)</sup>) ودا كان كذلك، بجل حان الدعوى عند الترفع ليا، إلى في سظام من ثلاثة  
 أحوال: إما أن يقترب بها ما يقربها [أو قترن بها ما يصعبها أو تحو من الأمرين] <sup>(١٦)</sup> وهذا  
 قترن بها ما يقربها فلي اقترن بها من اقوة منه أحوال تختلف بها قوة لدعوى عن التدرج

فأول أحوالها أن يظهر معها كتاب فيه شهود معدلون حضور، والذي يختص بنظر المظالم  
 إلى مثل هذه الدعوى شيطان أحدهم يتدى ساطر فيب باستدعاء شهود لشهاده وتثبي  
 الإيثار عن احاد بحسب حاله وشواهد أحواله، وهذا أحصر الشهود، فإن كان الساطر في  
 المظالم من يجل قدره كالحليفة أو ورر التصويص أو أمر إقيم رعي من أحوال الشارعين ما  
 تفتصه لتسامه من مباشرة الساطر بيهما إن حن قد هما أو رد ذلك إلى قاضيه بمشهد به إدا كان  
 متوسط أو على بعد منه إن كانا حاصين

(١٣) ب بمس

(١٤) ساطط من ب

(١٥) ساطط من ج

(١٦) ساطط من ب



حكى أن المأمون رضي الله عنه كان يجلس للمطالعة في يوم الأحد فتبصرت يوم من محسن  
نظرة فلفته امرأة في ثياب رثة فقالت

أيا خير متصف يُهدي له المرشد      وبأ ما ما به قد أشرق البهجة  
تشكو إليك عميد الملك أرملة      عدا عليها فما تفوى به أسد  
فبئر منها صباغ بعد ممتها      لما تفرق عنها الأهل والولد  
فأطرق المأمون يسيراً ثم رفع رأسه وقال

من دون ما قلت عيل الصبر والخلد      وأدبح القلب هذا الحرب والكمد  
هذا أوان صلاة الظهر فانصري      وأحضر الخصم في اليوم الذي أعد  
المجلس السبت إن يقص الخلوص لك      أصفك منه ولا المجلس الأحد

فصرفت وحضرت يوم الأحد أول أساس، فقال المأمون من حصمك؟ فقالت القائمة  
على رأسك لعن من أس أم المؤمنين فقال المأمون لقاصه عني من أكنه<sup>(١٧)</sup> وقيل لوربره أحمد  
ابن أبي خالد<sup>(١٨)</sup> أجلسها معه وأسطر بينهما فأجسها معه ونظر بينهما بحضرة المأمون وجعل  
كلامها يعلو، فحرره بعض حجانه، فقال له المأمون: دعها فإن أخطأها والبطل أحرسه،  
وأمر برد صباغها عليها. ففعل المأمون في الطر بينهما حيث كان يشهد، وم يباشره بنفسه لما  
انقضت المسبة من وجهين: أحدهما أنه حكى ربه توبته لولده ورى كان عليه وهو لا يجوز أن  
يحكم لولده وإن جار أن يحكم عليه، وثاني أن الخصم امرأه يجلس المأمون عن محاورتها وأنه من  
حلالة التقدر بالمكان الذي لا يندر غيره على إلزامه الحق فرد النظر بمشهد منه إلى من كده محذرة

(١٧) يحيى بن أكنه بن محمد بن علي التميمي صاحب ربيع بدمشق، عالم الشهرة، اتصل به بأكرم الصبي حكيم  
العرب بولي قضاء مصره أيام المأمون. عام ٢٠٢ هـ. ثم صاعا لقضاء بغداد به غرور وعاد إلى بعض بلاد  
الروم ففر عن القضاء أيام المعتصم ثم ردا فتوكل ثم عبره وصار لمرأته، ففرغ على نجله، يحكم ثم رجع  
إليها، ثم فرغ العودة، فمصر وعاد بالروم عام ٢١٢ هـ. وهي من قرى مدينة سادله بعض الشجر بالروم.  
وأذكر الإمام أحمد بن حنبل ذلك وأشار إلى حسد الناس له. الأعلام ١٣٨/٨

(١٨) ف يحيى بن محمد ونصحيح مذهب في الشافعي وأحمد بن أبي خالد، وزير المأمون، ويعرف بالأحول، وهو  
من موالي كتاب خليل القدر ومن عقلاء الرجال كان كتاب صبيحا عينا بالأمور مسورة المأمون عام ٢٠٥ هـ،  
وكان أحمد كارهًا للروية مع عام ٢١٠ هـ. خهشيري، المورد، وكتابات، ص ٢٤. د توبن بيوركي،  
الروية، نشأت وتطورها في الدولة العباسية

المراه في سبب الدعوى و استيضاح الحجة، وبإشراك المأمور رضي الله عنه تمديد الحكم وإلزام الحق

والحالة الثانية في قوة الدعوى أن يقترب بها كتاب فيه من لشهود المعدلين من هو عائب، فالذي يختص بنظر المظالم في مثل هذه الدعوى أربعة أشياء أحدها رهاب المدعى عليه وربما تعجل في إقراره بقوة الهبة ما يعمي عن سماع البينة. والثاني التعبد بالحصول لشهود إذا عرف مكسبهم ولم يدخل الضرر انشاق عليهم. والثالث الأمر بملازمة المدعى عليه ثلاثا ويجهد رآيه في الرقابة عليها بحسب الحال من قوة الإمارة ودلائل الصحة. والرابع أن ينظر في الدعوى، فإن كانت مالا في الذمة كمنه رقعة كميل. وإن كانت عينا قائما كالعقار حجب عليه فيها حصر، لا يرفع به حكم يده ورد استغلالها إلى أمين [الشهود] <sup>(٤٩)</sup>، يحفظه على مستحقه منها فإن تطاولت المدة ووقع الإيأس من حضور الشهود حاز لولي المظالم أن سأل المدعى عليه من دخول يده مع تحديد إرهابه، فإن مالت بن أنس رضي الله عنه يرى في مثل هذا الحال سؤال المدعى عليه عن سبب دخول يده وإن لم يره الشافعي وأبو حنيفة وللناظر في المظالم استعمال الحائر ولا ينزوم الانتصار على الواجب، فإن أجاب بما يقطع الشارع أمصاه وإلا فصل بينها بمقتضى الشرع.

والحالة الثالثة في قوة الدعوى أن يكون في الكتاب المقترح بها شهود حصور لكنهم غير معدلين عند الحاكم فالذي يختص بنظر نظام أن يتقدم النظر فيها بإحصائهم وسير أحوالهم فإنه يجدهم على أحوال ثلاثة: إما أن يكونوا [من ذوي الهبات وأهل الصبغات والثقة بشهادتهم أقوى] <sup>(٥٠)</sup> وإما أن يكونوا [بعد الكشف عن أحوالهم] <sup>(٥١)</sup> أرد لا فلا يمول <sup>(٥٢)</sup> عليهم لكن بقوة بهم إرهاب الخصم <sup>(٥٣)</sup> وإما أن يكونوا أوساطا فيحور له بعد الكشف عن أحوالهم أن يظهر بأحوالهم <sup>(٥٤)</sup> إن رأى قبل الشهادة أو بعدها ثم هو في سماع شهادة هذين الصنفين بين ثلاثة أمور: أحدها: إما أن يسمعها بنعمه فيحكم بها وما أن يرد إلى القاضي

(٤٩) الزيادة من ج

(٥٠) ساقطة من ت

(٥١) الزيادة من ج.

(٥٢) ط بقوى

(٥٣) ت لكن بقوى بها الحكم

(٥٤) ت ج بأحوالهم

سماحها ليؤديها الفاضي إليه ويكون الحكم بها موقوف عليه لأن الفاضي لا يجوز أن يحكم إلا بشهادة من ثبت عنده وإما أن يرد سماحها إلى الشهود المعدلين فإن رد اليهم نقل شهادتهم إليه لم يلزمهم استكشاف أحوالهم وإن رد الشهادة عنه بمصح من شهادتهم لزمهم الكشف عما يقتضي قبول شهادتهم ليشهدوا بها بعد العلم بصحتها ليكرر تنبيه الحكم بحسبها

والحالة الرابعة في قوة الدعوى أن يكون في الكتاب المقرر بها شهادة شهود مؤمنين معدلين والكتاب مؤثوق بصحته، فالذي يختص بنظر المطالم فيه ثلاثة أشياء: أحدها إرهاب المدعى عليه بما يضطره إلى التصديق والاعتراف بالخط، والثاني سؤله عن دحول يده لحوار أن يكون من حواره ما يتضح به الحق، والثالث أن يكشف عن الخناس من جبرن المملك ومن جبرن المتنازعين فيه ليتوصل به إلى وضوح الحق ومعرفة المحق، فإن لم يصح إليه بواحد من هذه الثلاثة ردها إلى وساطة محنتهم مطاع له بها معرفة وبما تسارعاه حيرة مصطريهم بكثرة التردد وطول مدى إلى التصديق والتصالح، فإن أفضى الأمر بينهما إلى [صلح ردهما إلى التصديق] (٥٥)، وإلا ثبت الحكم على ما بوجه حكم القضاء

والحالة الخامسة في قوة الدعوى أن يكون مع المذمّي خط المدعى عليه مما تضمنته الدعوى فطر المطالم فيه يقتضي سؤل المدعى عليه في الخط، وأن يقال له أهذا خطك؟ فإن اعترف به يسأل بعد اعترافه عن صحة ما تضمنته، فإن اعترف بصحته صار مقراً، وألزم حكم إقراره، وإن لم يعترف بصحته فمن ولاية لفظ من حكم عليه بخطه إذا اعترف به وإن لم يعترف بصحته وحمل ذلك من شواهد الحقوق عشرًا بالعرف، والذي عليه محققوهم وما يرويه جميع الفقهاء منهم أنه لا يجوز لناظر منهم أن يحكم بمجرد الخط حتى يعترف بصحة ما فيه، لأن نظر المطالم لا يبيح من الأحكام ما حظره الشرع، ونظر المطالم فيه أن يرجع إلى ما يذكره من خطه، فإن قال كسبه لفرصي وما أفرصي أو ليدفع إلي ثمن ما نعتي وما دفع فهدى عما يفعله البس أحبنا، ونظر المطالم في مثله أن يسمل فيه من الإرهاب بحسب ما يشهد به الحيات ويؤى به الإمارة ثم يرد إلى الوساطة فإن أفضت إلى التصالح وإلا ثبت الفاضي الحكم بينهما بالتحالف، وإن أنكر الخط ومن ولاية لفظ من يختار الخط بخطوطه التي كسها ويكلفه من كثرة الكتابية ما يجمع من التصالح فيها ثم يجمع بين الخطين فإن تشبها حكم به عليه وهدى قول من جعل اعترافه

بالخط موحى للحكم به والذي عليه المحققون مهم أنهم لا يفعلون ذلك للحكم عليه ولكن لإرغامه وتكون الشبهة مع إنكاره للخط أصعب منها مع اعترافه به وترفع الشبهة إن كان الخط مامنا للخط ويعود الإرهاب عن المدعى ثم يُردان إلى الوساطة، فإن أصب الحال وإلا ت  
المدعي للحكم بينهما بالإيمان.

وخاله السادسة في قوة لدعوى إظهار الحساب بما تضمنت الدعوى وهذا يكون في  
المدعات، ولا يجوز حل حساب من أحد مريين إما أن يكون حساب المدعي أو حساب  
المدعى عليه فإن كان حساب المدعى فالشبهة فيه أصعب، ونظر المطالم يرجع في مثله إلى  
مراجعة نظم الحساب، فإن كان محتملا لمحتمل فيه الإدعاء<sup>(٥٦)</sup> كان مطرحا وهو بصعب (دعوى  
أشه به بقوتها، وإن كان نظمه متسق ونفذه صحيحا فالثقة به أقوى فيقتضي من الإرهاب  
بحسب شواهد ثم يُردان إلى الوساطة ثم إلى الحكم است<sup>(٥٧)</sup>، وإن كان الحساب لمدعى  
عنه كانت الدعوى به أقوى، ولا يجوز أن يكون مسورا إلى حصة أو حظ كائنه<sup>(٥٨)</sup>، فإن كان  
مسوريا إلى حصة فناصر المطالم فيه أن يسأل عن المدعى عليه أهد حطكت؟ فإن اعترف به فلي  
أنعم به هو؟ فإن أقر بحجرفته قبل أنعم صحته، فإن أقر بصحته صار شهدا بثلاثه مئرا  
يضمون الحساب فيؤخذ بما فيه، فإن اعترف بأنه حظه وأنه لم يعلم ما فيه ولم يعترف بصحته  
فمن حكم بالخط من وراء المطالم حكم عليه بموجب حسابه وإن لم يعترف بصحته وجعل اسمه  
هد أقوى من الثقة بالخط المرسل، لأن الحساب لا يثبت به قبض مالم يُعصر، والذي عليه  
المحققون فهم وهو قور المتفها، أنه لا يحكم عليه بالحساب الذي لم يعترف بصحة ما فيه، ولكن  
بقتضي من فصل لإرهاب به أكثر مما اقتضاه الخط المرسل ف تقدم ذكره من الفرق سها في  
العرف، ثم بردان بعده إلى الوساطة، ثم إلى ست لفضه، وإن كان الخط منسوباً إلى كائنه سأل  
عنه المدعى عليه قبل سؤال كائنه، فإن عترف به فهدا به وإن لم يعترف يسأل عنه كائنه  
[وأرهبه]<sup>(٥٩)</sup>، فإن أنكره صغفت الشبهة [لإنكاره وأرهبه إن كان منها ولم تُرهبه إن كان  
مأمورا]<sup>(٦٠)</sup>، فإن عترف به ووصحه صد شهدا به على المدعى عليه فيحكم عليه بشهادته إن

(٥٦) الدعوى عيب في الأمر بصدقه المجمع بوسمه ٢٨٨/١

(٥٧) ت التاد

(٥٨) ساطعة مرت

(٥٩) القريادة من ح

(٦٠) ساطعة مرت

كان عدلاً، ونقصي بشاهد وليم، إما مدعى أو ماسة تقتضيها شواهد الحال، فإن لشواهد الحال في المصنوع تأثير في اختلاف الأحكام، وكل حال فهي في الإدهاب حد لا يتجاوزها كثيراً بين الأحوال عفتي شواهدا

(مصر) وأما إذا اقترن بدعوى ما يصعب، عما اقترن بها من الصعاب منه أحوال نأق أحوال لغوة، فستقل لإدهاب بها من حجة مدعى عليه إلى حسب ادعاه

والخاتمة الأولى أن يقلل لدعوى كذب شهود حضور بشهود عما سوجب بطلان الدعوى وديث من أربعة أوجه أحدها أن يشهدوا عليه سبع م ادعاء، والثاني أن يشهدوا على إقراره بأن لا حوله فيما ادعاه<sup>(٦١)</sup>، والثالث أن يشهدوا على إقراره بأنه ذكر بعض منك عنه أنه لا حوله فيما ادعاه<sup>(٦٢)</sup>، ورابع أن يشهدوا بمدعى عليه بأنه مانت ما ادعاه عليه فمثل دعواه هذه الشهادة ويعتني بطلان أدبته بحسب حاله فإن ذكر أن لشهاده بالاتباع كذب على سبيل رهن<sup>(٦٣)</sup>، ولقاء<sup>(٦٤)</sup>، وهذا قد يجعله باس أحبا في نظر كذب بالاتباع، فإن ذكر فيه أنه من غير رهن<sup>(٦٥)</sup> ولا إلقاء صعبت شبهة هذه الدعوى، وإن لم يذكر ذلك فيه قويت شبهة الدعوى وكان الإدهاب في اجتهاد محققا شواهد خالين ودفع إلى الكشف بالمجاورين والخلفاء، فإن كان ما يوجب لعدول عن ظاهر الكتاب عمل عنه، وإن لم يكن كذا إفضاء بالحكم بما شهد به شهود لأشباع أخق من سائر خلاف المدعى عليه بأن اتبعه كان حق ولم يكن على سبيل رهن<sup>(٦٦)</sup> والإلقاء، فقد احتلف الفقهاء في جواز خلافه لاختلاف م ادعاء، فذهب أبو حنيفة رضي الله عنه وطائفة من أصحاب الشافعي إلى جواز خلافه لاحتمال ما ادعاه ولم يكن<sup>(٦٧)</sup> وأصبح آخرون من أصحاب الشافعي من إخلاله، لأن متقدم إقراره مكذب بما حذر دعواه<sup>(٦٨)</sup>

(٦١) م أن يشهدوا على إقراره أنه الذي ذكر انتقال الملك عنه إليه أن لا حوله فيما ادعاه

ج أن يشهدوا على إقراره الذي ذكر أن انتقال الملك عنه قبل إقراره بمدعى

(٦٢) حالة الثالثة من ب

(٦٣) ط رهن

(٦٤) ب ملة من ج

(٦٥) ط هـ

(٦٦) هـ هـ

(٦٧) ساطعة من ت، ج

(٦٨) ساطعة من ج

ولذاضي المظالم أن يعمل في القوائم ما تقتضيه شواهد الخاليين، وهكذا . وكانت الدعوى دينا في الدمة فأظهر المدعى عليه كتاب براءة [منه فذكر المدعى أنه أشهد على نفسه] (١٩٩) قل أن يقبض ولم يقبض كان إحلاف المدعى عليه على ما تقدم ذكره

والحالة الثانية . أن يكون شهود الكتاب لمقابل للدعوى عدولا غائرين، فهذا عن صريح . أحدهم أن يتضمن إنكاره اعترافه بالسبب كقوله لا حق له في هذه الصبيحة لأني اتعتها منه ودعيت ثمنها إليه وهذا كتاب عهدي بالإشهاد عليه فيصير المدعى عليه مدعيا بكتاب قد غاب شهوده فيكون على ما مضى وله ريادة يد وتصرف فتكون الأمانة أقوى وشاهد الحال أظهر، فإن لم يثبت ب الملك مرهبا بحسب ما تقتضيه شواهد أحواله ويأمر بإحضار الشهود إن أمكن وبصرف المحصورهم أحلا يردهما فيه إلى الوساطة، فإن أفضت الحال إلى صلح عن تراص استقر به الحكم وعدم عن استنجا لشهادة دا حضرت وإن لم يسلم ما سببه صلحا أمعن في الكشف عن حيراتها وجران الملك وكان لوالي المظالم رايه في زمانه للكشف في خصلة من ثلاث، منها ما يؤدبه احتجاده إليه بحسب لأمرات وشواهد الحال وإما أن يرى اتزاع الصبيحة من يد المدعى عليه وتسليمها إلى المدعي، أي أن تقوم عليه بية بالبيع، وإما أن يسلمها إلى أمير يكون في يده يحفظ استعلاها عن مسخفه (٢٠٠)، وإما أن يقرها في يد مدعى عليه ويحجز عليه فيها ويصب أمبا يحفظ استعلاها ويكون حاله على ما يراه والى المظالم في خصلة من هذه الثلاث ما كان رحيب أحد أمرين . من ظهور الحق بالكشف، أو حصول شهود للأداء، فإن وضع الإيس منهم بئس الحكم بينهما، فلو سأل المدعى عليه إحلاف ادعى أحبه له وكان ذلك نتا بلحكم بينهما واضرب الثاني أن لا يتضمن إنكاره اعتراف بالسبب ويقول هذه الصبيحة لي لاحق هذا المدعى فيها وتكون شهادة انكتاب عن المدعى على أحد وجهين . إما على إقراره بأن لا حق به فيها، وإما على إقراره بأنها من يد مدعى عليه، فالصبيحة مقرر في يد المدعى عليه لا يجوز اتزاعها منه، فأما المحضر عليها فيها وحفظ استعلاها مدة انكشف والوساطة فمعتبر بشواهد أحواله واجتهاد والى المظالم فيما يراه بينهما إن أن يثبت الحكم بينهما

وما الحالة الثالثة: أن شهود بكتاب المقابل لهذه الدعوى حصول غير معدين لبراعى

(١٩٩) سلطنة مرج

(٢٠٠) ح وإما أن يسلمها إلى يكون لحفظ استعلاها على مستحقه ١

ولي المظالم فيهم ما قدموا في جبهه المدعى من احوالهم اثلاث، ويرى حال إنكاره هل يتضمن اعترافا بالسب أم لا، فعمل<sup>(٧١)</sup> ولي المظالم في ذلك بما قدمه دعوى لا على جتهاته يراه في شواهد الاحوال

والحالة لمرأعة: أن يكون شهود الكتاب موزن معدلين ليس يتعلق به حكم، لا في الإرهاب مجرد الذي ينتهي فصل الكشف ثم في يت الحكم على ما تضمنه الإنكار من الاعتراف بالسب أم لا.

والحالة الخامسة: أن يقل المدعى عنه مخط المدعى ع بوجوب إكذابه<sup>(٧٢)</sup> في الدعوى فعمل بما قدمه في الخط ويكون لإرهاب معتبرا شاهدا احوال [ثم يت الحكم بعد الإياس قطعا للنزاع]<sup>(٧٣)</sup>.

والحالة السادسة<sup>(٧٤)</sup>: أن يظهر في الدعوى حساب يقتضي مطلق الدعوى فيعمل به ع قدمته في الحساب ويكون الكشف والإرهاب والمطالبة معتبرا شواهد الاحوال ثم يت الحكم بعد الإياس قطعا للنزاع

(فصل) فاما إن تجردت الدعوى عن أسباب القوة وتضعف فلم يفتقر بها ما يعوي ولا ما يصعقها فمطر المظالم يقتضي مراعاة حال المتنازعين في علية الطر، ولا يخلو حالها فيه من ثلاثة أحوال. أحدهما أن تكون علية الطر في جبهه المدعى وانما أن تكون في جبهه المدعى عليه. والثالث أن يتعادلا فيه والذي يكثر غلبة نظر في إحدى الجهتين هو إرهابها وتعب الكشف من جهتيها، وليس لفصل الحكم بينهما تأثير فيعتبر فيه المظنون انعالة، فمن كانت غلبة الطر في جبهه المدعى وكانت لريبة متروحة إلى المدعى عليه، فقد يكون من ثلاثة أوجه أحدهما أن يكون المدعى مع حلوه من حجة يظهر بها مصعوف اليد مُستلأن الحسة والمدعى عنه ذ باس وقدره، فإن ادعى عليه عصا دار<sup>(٧٥)</sup> أو ضعة علف في المظن أن مثله مع بيه

(٧١) ح ولا يعمل

(٧٢) ت إكرمه.

(٧٣) الزيادة من ت. ح

(٧٤) جميع ماورد في الحاك المندسة ساطع من ت. ح

(٧٥) ح دكان

واستصعابه لا يتحور في دعواه عن من كان ذا بأس وذا سيطرة والثاني أن يكون المدعي مشهورا بالصدق والأمانة والندى عنه مشهورا بالكذب والخيانة فيجب في الظن صدق المدعي في دعواه. والثالث أن تتبوى أحوالهما عن أنه قد عُرف للمدعي سد متقدمة وليس يُعرف سد المدعي عليه سب حادث فالذي يقتضيه نظر المظالم في هذه الأحوال الثلاثة شئ أحدهما إيهاب المدعي عليه لتوجه الرسة. والثاني سؤاؤه عن سب دخول سده وحدوث ملكه [إن مالث بن أسر رضي الله عنه يرى ذلك مدهنا في الفصاء مع الارتياح فكان نظر المظالم بذلك أولى] (٧٦)

وربما ألب المدعي عليه مع عمو صرته عن مساواة خصمه في المحاكمة فيسرى عي في سده لخصمه عمو، كالذي حكى عن موسى الهادي جلس يوما للمظالم وعمارة بن حمزة (٧٧) فلم على رأسه وله منزلة محضر رجل من حملة المتظلمين يدعي أن عمارة غصب ضبعة له فأمره الهادي بالجلوس معه بمحاكمة، فقال يا أمير المؤمنين إن كانت الضبعة له فما أعرضه فيها، وإن كانت لي فقد وهنتها له وما أبيع مرضعي من مجلس أمير المؤمنين. وربما تلتطف ولي المظالم في رصاص المتظلم حقه بما يحفظ معه حشمة انطوب أو مواضعه المطوب على ما يحفظ به حشمة نفسه أن يكون مسوبا إلى تخيب ومنع من حق كالذي حكاه عود بن محمد (٧٨) أن أهل هر المراعاب (٧٩) بالبحرنة خاصصوا فيه المهدي إلى فاصبه عبد الله بن الحسن العنبري (٨٠) فلم يسمه إيهاب ولا الهادي بعده، ثم قام الرشيد فقصموا إليه وجعفر بن يحيى (٨١) ساظر في المظالم فلم يردده إيهاب فاشداه جعفر بن يحيى من الرشيد بعشرين ألف درهم ووجهه هم وقال بما

(٧٦) ساقطة من ح

(٧٧) عمارة بن حمزة بن ميمون بن عبد حكمة مولى أسر بن عاصم كاتب من الولاة لأجواد الشعراء كان عفرنا من المصور والمهدي من خلفه، بنو عاصم جمع له بن ولاية البصرة ودارم والأهواز والبلخ والبهام والبحرين فيه به تسديد يُعرب به المثل فبدأ دأبه من عمارته، له بعض مصنفات توفي عام ١٩٩ هـ الأعلام ٣٦ - ٣٧

(٧٨) قد صدر له عن رحمه

(٧٩) ح بنو عاصم بن لمرح

(٨٠) عبد الله بن الحسن بن الحسن العنبري عاصم من الفقهاء العلوية بالحديث من أهل البصرة. ولي العصب فيها عام ١٥٧ هـ. وقرئ عام ١٦٦ هـ. توفي بالبصرة ١٦٨ هـ الأعلام ١٩٢/١

(٨١) جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي وزير هارون الرشيد. ولد في بغداد عام ١٥٠ هـ. ولسا فيها. استور الرشيد وحرص إليه أمور الحكم، إلى أن عنه الرشيد في تكية إبراهيم الشهيرة. والمعروف أن البرمكة يرجعون أسلافهم إلى الفرس مات عام ١٨٧ هـ الأعلام ١٣٠/٢



فعدت هذا لتعلموا أن أمير المؤمنين لحقه لجاح فيه وأم صده اشتراه فوهه لكم فقال فيه أشجع  
اللمي (٨٢) :

رد السباح بذى بديه وأهلها      فيها بمنزلة السباح الأهل  
قد أيقنوا مدهابها وملاكهم      والدمهر يرصاها بسيموم أعطل  
فافتكها لهم وهم من دهرهم      بين الحران وبين حد الكلكل  
ما كان يُرعى غيره لفكاكها      إن الكريم لكل أمر معطل

ماحتمل ما فعله جعفر بن يحيى من أن يكون قد ابتداء من نفسه ترديد للرشيدي عن  
التظلم فيه واحتمل أن يكون توشيد وصحه على هذا لئلا يُسب أبوه وأخوه إلى جور في حق  
وهو الأشبه، ولأنها كان فقد عاده الحق إلى أهله مع حفظ الحشمة وحسم الدلة (٨٣) ، أما إن  
كان غلبة الظن في حجة المدعي عليه، فقد يكون ذلك من ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون  
المدعي مشهورا بالظلم والحيانة والمدعى عليه مشهورا بالنصعة والأمانة . والثاني أن يكون  
المدعي دينيا متدلا والمدعى عليه مرها منصوبا (٨٤) فيطلب إحلافه فصداد لذلك . وثالث أن  
يكون لدخول مد المدعي عليه سب معروف وليس يُعرف لدعوى المدعي سب فيكون غلبة  
الظن في هذه الأحوال الثلاثة في جبة المدعى عليه والريية متوجهة إلى المدعي ، فمذهب مالك  
رحمه الله إن كانت دعواه في مثل هذه الحالة يعين قائمه لم يسمعها إلا بعد ذكر السب المرجب  
لها وإن كانت في مال الأمة لم يسمعها إلا بعد أن يقيم المدعي بينة أنه كان بينه وبين المدعى عليه  
معاملة ، وإشاعني وأبو حنيفة رضي الله عنهما لا يريان ذلك في حكم القصة

فأما بظن نظام الموضوع على الأصلح فعل الحائز دون لواحق ، فيسوغ فيه مثل هذا  
عد ظهور الرية وقصد العدا ، ويبالغ في الكشف بالأساليب المؤدية إلى ظهور الحق ويصون  
المدعى عليه (٨٥) بما اتسع في الحكم ، فإن وقع الأمر على التحالف وهو عاية للحكم البات

(٨٢) أشجع مر عمرو السلمي شاعر محفل كان معاصر للشاعر بشير بن برد ولد ساليمة وشأ بالعصرة واستقر  
بحداد مدح برامكة وكان مقربا من هارون الرشيد له أخبار كثيرة لولاء الرشيد توفي نحو ١٩٥ هـ الأهلان

(٨٣) سائقة من ح ، ت : حفظ الدلة

(٨٤) ط منصوبا

(٨٥) سائقة من ح

الذي لا يجوز دفع طالب عنه في نظر القصد، ولا في طر حقالاً إذا لم يكنه عنه لإرهاب ولا  
 الوعظ، فإن فرق دعاويه وإل دار محف في كل محس منها على بعضها قصداً لا عسانه  
 وبدلته<sup>(٨٦)</sup> قسري بوجه حكم بقصد أن لا يسع من تعييض الدعاوي ويعربو الأذن، والذي  
 يسجه بضر المظالم أن يؤمر ادعي بجمع دعاويه عنه ظهور لإعجاب منه وحلاف خصم عن  
 جميعها بيبا وحدة، فأما إن أعدلت حال المتدعين وتبدلت يته المتدحربين ولم يرحح حجه  
 أحدهما بأمرة أو طنة فيسعي أن يساوي بينهما في العظة وهذا مما ينه عليه ولأه المظالم ثم  
 يجتص ولاية المظالم بعد لعظه لإرهابها معها شاربها، ثم بالكشف عن أصل اندعوى  
 وانتقال المثلث فإن ظهر بالكشف ما يعرف به المحقق منها عمل عليه، وإن لم يظهر بالكشف  
 ما ينعصر به تنازعها ردها في وساطة وحده خيرة وأكابر تمشلوا، فإن جرها ما سبها ولا  
 كان قصص القضاء بينهم وهو خاتمة أمرها محسب ما يراه من لماشرة ألت الحكم والاستنه  
 هه، وري ترفع إلى ولاية المظالم في غوامض الأحكام ومنكالات الخصام ما يرشدته إلى الخلفاء  
 ويصحح عنه لعله فلا يكر منهم الاثدء ولا يستكثر أن يعمل به في الاثءء كالذي رءاه  
 الربير بن مكار عن إبراهيم الخرمي بن محمد بن معن القعاري<sup>(٨٧)</sup> أن امرأة أثت عمر بن  
 الخطاب رضي الله عنه فقالت يا أمير المؤمنين إن روعي يصوم سهار ويعوم النسل وأما أكره أن  
 أشكوه وهو يعمل بطاعة الله، فقال لها نعم الروح روجك، فجعلت تكرر عليه مول وهو  
 يكرر عليها أجواب، فقال له كعب بن سور الأسدي<sup>(٨٨)</sup> يا أمير المؤمنين هذه مرأء بشكو  
 روحها في مبعده إياه عن فرشه، فقال له عمر رضي الله عنه كفا بهمت كلامها فافص  
 بيبها، فقال كعب عني بروحها فأني به، فقال إن امرأتك شكرك، ففص. في حمام أو  
 شرب؟ قال لا في واحدة منها، فقالت المرأة:

يا أيها القاضي الحكيم رُشده      ألهي حليلي عن فراشي مسجده  
 زهدته في مصجعي تعبده      ناره وليله ما يرقده  
 قبلت في أمر النساء أحده      ففص لقص يا كعب ولا برده

(٨٦) بـ وبدلته

(٨٧) لم يدره عن ترجمه

(٨٨) كعب بن سور بن بكر لآري (وأنيس الأسدي وهو من خط النج) من السلمي ومن الأعيان المتدحسين في صدر  
 الإسلام بعثه عمر بن الخطاب قاصياً عن الصرة وأمره هناك عبراً لنفسه فبعثت إليه عائشة فكسته في الأمر،  
 فخرج بين الفريقين منه مصحفه يدعوهم إلى الإسلام فحدثه بهم ففصله توفي عام ٣٦ هـ الأعلام ٥/٢٢٧

فقال الروح:

زفدني في فرشها وفي الحجل      أني امرؤ أدهني ما قد نزل  
في سورة النحل وفي السبع الطول      وفي كتاب الله تخويف جمل

فقال كعب:

إن لها حقاً عليك يا رجل      نصيبها في أربع من عقل  
فأعطها ذلك ودع عنك البطل

ثم قال له: إن الله قد أحل لك من النساء مثنى وثلاث ورباع، هنك ثلاثة أمام وليأيهن تعدت بهن منك ولها يوم وبيلة، فقال عمر لكعب رضي الله عنه، والله ما أدرى في أي أمر بك أعجب أم فهمك أمهما؟ أم من حكمك بينهما؟ أذهب فقد وليت لك قضاء بالنصرة، وهذه القضاء من كعب والأعضاء من عمر رضي الله عنه كان حكماً بالخائز دون الواهب، لأن الروح لا يلزمه أن يقسم للروحة الواحدة ولا يحبسها إلى لغرض إذا أصابها دفعة واحدة، فدل هذا على أن لولي المطالب أن يحكم بالخائز دون الواهب<sup>(٨٩)</sup>

## فصل في توقيعات الناظر في المظالم

وإذا وقع الناظر في المظالم في بعض المتظلمين إليه بالنظر بينهم لم يحل حال لموقع إليه من أحد أمرين إما أن يكون والياً على ما وقع به إليه أو عبداً عليه، فإن كان والياً عليه كتوقيعه إلى القاضي بالنظر بينهما، فلا يخلو حال ما تضمنه التوقيع من أحد أمرين، إما أن يكون إدماً بالحكم أو إدماً بالكشف والوساطة، فإن كان إدماً بالحكم حار له الحكم بينهما بأصل الولاية ويكون التوقيع تأكيداً لا يؤثر فيه قصور معانه<sup>(٩٠)</sup>، وإن كان إدماً بالكشف للمصورة أو التوسط بين الخصمين، فإن كان في التوقيع بذلك غيبه عن الحكم فيه لم يكن له أن يحكم بينهما وكان هذا محرراً له عن الحكم بينهما وهو عن عموم ولايته فيما عداها لأنه لما حاز أن تكون الولاية نوعين عامة وخاصة حاز أن يكون العمل نوعين عاماً وخاصاً، وإن لم يمه التوقيع عن الحكم بينهما حين أمره بالكشف، [فقد قيل يكون مدركه على عمومه في جوار حكمه بينهما لأن أمره

(٨٩) ساقطة من ج

(٩٠) ساقطة من ت

ببعض ما إليه لا يكون متعا من غيره . وقيل بل يكون متعا من غيره . وقيل بل يكون مجموعا من الحكم بينهما مقصورا عن ما تضمنه التوقيع من<sup>(٩١)</sup> الكشف والوساطة ، لأن محتوى التوقيع دليل عليه ثم يُنظر ، فإِنْ كان التوقيع بالوساطة لم يلزمه إنهاء الحان إليه بعد الوساطة وإن كان يكشف الصورة لزمه إنهاء حالها إليه لأنه استخبار منه فلزمه إحاطته عنه . فهذا حكم توقيعه إلى من به الولاية

وأما الحالة الثانية وهو أن يوقع إلى من لا ولاية له كتوقيعه إلى غيبة أو شاهد فلا يخلو حال توقيعه من ثلاثة أحوال : أحدها أن يكون يكشف الصورة [ولثاني أن يكون بالوساطة . والثالث أن يكون بالحكم ، فإن كان التوقيع يكشف الصورة]<sup>(٩٢)</sup> فعليه أن يكشفها ويهيئ بها ما يصح أن يشهد به ليجوز للموقع أن يحكم به ، فإن أنهى مالا يجوز أن يشهد به كان خبر لا يجوز أن يحكم به الموقع ولكن يجعله في نظر المظالم في الأسارت التي يطلب بها حل أحد الخصمين في الإرهاب ومضل الكشف ، فإن كان التوقيع بالوساطة [توسط بينهما ولم يقف على ما تضمنه التوقيع من تخصيص الوساطة]<sup>(٩٣)</sup> ، لأن الوساطة لا تقتصر إلى تقليد ولا ولاية وإنما يفيد التوقيع بالوساطة تعيين الوسيط باختيار الموقع وقود الخصمين إليه اختيارا ، فإن أفضت الوساطة إلى صلح الخصمين لم يلزمه إتمامها وكان شاهدا فيها متى استدعي للشهادة أدها ، وإن لم تقص الوساطة إلى صلحها كان شاهدا عليها فيها اعترفا به عنده يؤديه إلى الاضرار بالمظالم إن عاد الخصم إلى التظلم ، ولا يلزمه أدائه إن لم يعودا وإن كان التوقيع بالحكم بينهما ، فهذه ولاية يراعي فيها معاني التوقيع ليكون نظره محمولا على موجه .

وإذا كان كذلك فالتوقيع حالان أحدهما أن يُحان به على إجابة الخصم إلى ملتمسه فيعتبر فيه حيثما ما سأل الخصم في ظلامته ويصير النظر مقصور عليه ، فإن سأل الوساطة أو الكشف للصورة كان التوقيع [موجبا له وكان النظر مقصورا عليه ، وموؤد خرج التوقيع]<sup>(٩٤)</sup> مخرج الأمر كقوله أجبته إلى ملتمسه ، لو خرج مخرج الحكاية كقوله رأيتك في إحاطته إلى ملتمسه كان موقفا لأنه لا يفتضي ولاية يلزم حكمها فكان أمرها أحق وإن سأل المظالم في قصته

(٩١) ساقطة من ت

(٩٢) ساقطة من ح

(٩٣) ساقطة من ت

(٩٤) ساقطة من ح

الحكم بينهما فلا بد أن يكون الخصم سمي والخصومة مذكورة لتصح لولاية عليها، فإن لم يسم الخصم ولم تذكر الخصومة لم تصح الولاية لأنها ليست ولاية عامة فحامل على عمومها ولا خاصة للجهنم، وإن سمي رافع القصة خصمه وذكر خصومته نظر في التوقيع باحاته إلى ملتصقه، فإن خرج مخرج الأمر فوقع وأجاب إلى ملتصقه وعن من التمسه صحت ولايته في الحكم بينهما، فهذا التوقيع، وإن خرج مخرج الحكاية لمحال فوقع أبه في إجابته إلى ملتصقه فهذا التوقيع خارج في الأعمال لسلطانية مخرج الأمر، والعرف باستعماله فيها معتاد، فأما في الأحكام الدينية فقد حورنه طائفة من الفقهاء اعتدوا في العرف فيه وصحبه به الولاية. وصحت طائفة أخرى من حورنه وعقائد الولاية به، حتى يقرر به أمر معتد به ولايته اعتبارا بما في الألفاظ. فهو كان رافع القصة سأل لتوقيع بالحكم بينهما فوقع باحاته إلى ملتصقه من يعتبر العرف لمعند صحت لولاية هذا توقيع، وإن وقع من يعتبر معنى الألفاظ لم تصح به الولاية لأنه سأل التوقيع بالحكم ولم يسأل حكم. والحكمة الثابتة في التوقعات أن يُجاب فيه عن إجابة الخصم إلى ما سأل ويستأنف فيه الأمر من نصمته فيصير ما نصمته التوقيع هو المعتد في لولايته، فإن كان كذلك فيه ثلاثة أحوال: حال كمال وحين حوار وحين مجموع الأمرين فأما الحال التي يكون فيها توقيع كاملا في صحة الولاية فهو أن نصمته شئش. أحدهما انظر بالأمر الثاني لأمر بالحكم فذكر فيه انصريع رافع هذه القصة وبين خصمه والحكم بينهما باعق وموجب الشرع. فإذا كان كذلك حذر لأن الحكم لا يكون إلا بالحق الذي يوجه حكم الشرع. وإما يذكر ذلك في التوقعات وصف لا شرعا. فإذ كان هذا التوقيع جامعاً للدين الأمرين من انصر والحكم فهو توقيع الكامل ويصح به التعليل والولاية. وأما الحدة التي يكون فيها التوقيع حائز مع قصوره عن حال كمال فهو أن يتضمن الأمر بالحكم دون انظر فيذكر في توقيع الحكم بين رافع هذه لقصة وبين خصمه، أو يقول: قضى بينهما فتصح بولايته بذلك لأن الحكم ولقضاء بينهما لا يكون، لا بعد تقدم انظر بقصر الأمر به متضمنا بسفر لأنه لا يحلو

به

وأما الحالة التي يكون التوقيع فيها حالاً من كمال وحوار فهو أن يذكر في التوقيع انظر بينهما. فلا تعتقد بهذا لتوقيع ولاية لأن انظر بينهما قد يحمل الوساطة الحائرة ويحتمل الحكم التلام. وهما في الاحتمال سواء، فلم تعتقد به مع لاحتمال في الولاية، وإن ذكر فيه، انظر بينهما باعق، فقد قيل إن لولاية به معتقده، لأن الحق لا لزم، وقيل لا معتقد به، لأن الصالح والوساطة حتى وإن لم يلزمه، والله أعلم

## الباب الثامن

### في ولاية النقابة على ذوي الأنساب<sup>(١)</sup>

وهذه السقانة موضوعة على صيانة ذوي الأنساب الشريفة عن ولاية من لا يكفلهم في النسب ولا ساوئهم في الشرف ليكون عديهم أحسن وأمره بهم أمضى روي عن سي عليه السلام أنه قال: «اعرفوا أنسابكم تصبوا به إرحامكم فإنه لا أقرب بالرحم إذ قُطعت وإن كانت قريبة ولا بعد بها إذا وصلت وإن كانت بعدة»<sup>(٢)</sup>

ورلايه هذه العناية تصح من إحدى ثلاث جهات. إما من جهة الخليفة المستولي على كل الأمور، وإما من فروع الخليفة إليه تدبير الأمور<sup>(٣)</sup> كورير التصريحيين وأمير الأقليم وربما من تعيب عدم الولاية استتبع تعيب حاضراً بولايه. وهذا رد الأولى أن يورث على طائفتين بقيتا أو على العائسين نقباً بتجديد<sup>(٤)</sup> منهم أحدهم بيتاً وأكثرهم فضلاً وأحرهم رأياً فيؤي عديهم بتجتمع فيه شروط الرياسة والساسة فسرعو إلى طاعته برأسته وتستقيم أمورهم بسياسته

وعناية على صريحي خاصة وعامة فأما الخاصة فهي أن يقتصر بطرده على مجرد النقابة من غير عاونه إلى حكم وإقامه حد. فلا يكون العلم معدياً في شروطها ويلزمه في العناية على أهله من حقوق اسطر لنا عشر حرف. أحدها حفظ أنسابهم من راحل فيها ويس منها أو خارج عنها وهو منها. فيلزمه حفظ الخراج منها كما يلزمه حفظ الدحل فيها ليكون النسب محفوظاً على صحته معروفاً إلى جهته والناسي يجبر بطولهم ومعرفة أنسابهم حتى لا يجهى عبيه

(١) ب في غلبه العناية على ذوي الأنساب، ح عنوان حسبي (مطلب في هذه الأسراف)

(٢) لزمدي ٢٠٠/٦ سقط معلوماً أنسابكم «تصبرون به إرحامكم»

(٣) ط الأمر

(٤) بحر

منهم سواء<sup>(٥)</sup> ولا يتدخل نسب في سبب وشتمهم في ديوانه على تمييز أنسابهم. والثالث معرفة من ولد منهم من ذكر أو أنثى فيشته ومعرفة من مات منهم فيذكره حتى لا يصح نسب المولود من لم يشته ولا يدعي نسب لجنت غيره إن لم يذكره. والرابع أن يأخذهم من الآداب بما يصاهي شرف أنسابهم وكرم عتدهم شكور حشمتهم في البسوس موعورة وحرمة رسول الله ﷺ فيهم محمودة. والخامس أن سرهم عن المكاسب الدينية ويعملهم من المطالب احشة حتى لا يستغل منهم متدل ولا يستصام منهم متدل. والسادس أن يكفهم عن ارتكاب المآثم ويعملهم من اسهاك المحارم الكبرياء على الدين الذي بصروه أعبر. وللمكر الذي أكره أكره حتى لا يظن بدمهم دناء ولا يشأمهم<sup>(٦)</sup> إنسان. والسابع أن يمنعهم من التسلط على العامة شرهم والتشيط عليهم لنسبهم. فبدمهم ذلك إلى لفت والعصر، ويعتبرهم على لماكره ولئيمهم ويدهم إلى استعطاف القلوب وبأساليب العوس ليكون الميل إليهم أوفى ولقلوبهم أصفى. والثامن أن يكون عونا لهم في استيفاء الحقوق حتى لا يصعقوا عبا وعونا عليهم في حذ الحقوق منهم حتى لا يصعقوا منها ليصيروا بالمعونة هم مستصفين وبالمعونة عليهم مستصفين، فإن عدل السيرة فيهم إنصافهم وانصافهم. والتاسع أن يبوب عنهم في المطالبة بحقوقهم العامة في سهم ذوي القربى في بني، والنعيمه الذي لا يختص به أحدهم من يقسم بينهم بحسب ما أوجبه الله تعالى هم. والعاشر أن يجمع بينهم أن يتزوجوا إلا من لا كفء [لشرفهم على سائر النساء]<sup>(٧)</sup> صيانة لأنسابهم وتعطيا خرمتهن وأن يقوم ذوي المقربات منهم هي سوى الحدود لا يبلغ به حدا ولا ينهر به دما، وتقبل د أهلية منهم عزته، ويفخر بعد الوعد ولته. والثاني عشر مراعاة وقوفهم<sup>(٨)</sup> بحفظ أصولهم وتسمية هروعها. وإذا لم يرد إليه حسانتها راعى الحبة ها فيب أخذوه ورعى قسمتها إذا قسموه ومبر المستحقين ها إذا خصت وراعى أوصافهم فيها إذا شرطت حتى لا يخرج منهم مستحق ولا يدخل فيها غير حق.

(فصل) وأما نقابة العامة فمهمها أن يرد إليه في نقابة عليهم مع ما قدمناه من حقوق النظر خمسة أشياء. أحدها الحكم بينهم فيما تنازعوا فيه. والثاني الولاية على أيتامهم فيما

(٥) ط - مولات، ث، ج - سوب، ولعل الصحيح ما أثبت.

(٦) يشأمهم - بقتضهم.

(٧) ساقطه من ت.

(٨) جمع الوصف الموصود أربعة في سبل الله.

ملكوه. والثالث إقامة الحدود عليهم فيما ارتكبه. والرابع ترويع الأياض اللاتي لا تتبع أولياؤهن أو قد تعنوا فعضلوهن. والخامس إيقاع الحجر على من عته<sup>(٩)</sup> منهم أو سبه، وفكّه إذا أفاق ورشد. فيصير بهذه الخمسة عام النفاة فيعتبر حينئذ من صحة مفااته وعقد ولايته أن يكون عالما من أهل الاجتهاد لبصيح حكمه وبعد نفاذه، فإذا تعقدت ولايته لم يخش حاشا من أحد أمرين إما أن يتصمم صرف العاصي عن الطر في أحكامه أو لا يتصمم فإن كانت ولايته مطقة العموم لا تنصم صرف القاضي عن النظر في أحكامهم ولم يكن تمديد النقيب مظهر في أحكامهم موجبا لصرف القاضي عنها جار لكل واحد من النقيب والقاضي النظر في أحكامهم أما لتقيب محصور ولايته التي أوجب دحومهم بها. وأما للقاضي فعموم ولايته التي أوجب دحومهم بها، فأبها حكم في تدرعهم ونشاجرهم وفي ترويع أياضهم تعد حكمه وجرى أمرها في الحكم على أهل هذا السب مجرى قاصيين في بلد أبيي حكم تعد حكمه بين متنازعين ولم يكن للآخر [أن يراه]<sup>(١٠)</sup> إذا كان محكمه في الاجتهاد مساع أن ينتفضه وإن اختلف متنازعان منهم قدما أحدهم إلى حكم النقيب ودعا الآخر إلى حكم القاضي فقد قيل إن الداعي إلى سطر النقيب أولى لخصوص ولايته، وقيل بل هما سواء فيكونان كمتنازعين في التحاكم إلى قاصيين في بلد فيعطب قول الطالب على المطلوب. لأن تساويا كان على ما قدمناه من الوجهين أحدهما مقرر بينهما ويعمل على قون من فرع مبه. والثاني يقطع النزاع بينهما حتى يتمقا على أحدهما، وإن كان في ولاية النقيب صرف القاضي عن النظر بين أهل هذا السب لم يجر للقاضي أن يتعرض للنظر في أحكامهم سواء استعدي إليه منهم مستعد أو لم يستعد، وحالف ذلك حال العاصيين في جاني بلد إذا استعدي إليه من الجانب الآخر مستعد يلزمه أن يعديه على حصصه للفرق بينهما وذلك أن ولايه كل واحد من القاصيين محصورة بمكانه فاستوى حكم لطاريء إليه وانعاطف فيه لأهلها يصيران من أهله، وولاية النعابة محصورة بالسب الذي لا يختلف حده باختلاف الأماكن. علو تراصى المتنازعان من أهل هذا السب بحكم القاضي لم يكن له السطر بينهما ولا أن يحكم لهما أو عبيهما لأنه بالتصرف منهي عنه وكان النقيب أحق بالنظر بينهما إذا كان النزاع بينهما لا يعتمد على غيرهم، فإن تعداهم فتنازع طائلي وعباسي فدعى الطائلي إلى حكم نفيه ودعى العباسي إلى حكم نفيه لم تحب على واحد منهما الإجابة إلى حكم غير نفيه

(٩) الله تعالى المثل في غير جون المجمع الموسط ٥٨٢/٢

(١٠) ساقط من ت



لخروجه عن ولايته فإذا أقاما على تسعهم من الإحالة إلى نقيب أحدهما ففيه وجهان أحدهما  
 يرجعان إلى حكم السلطان لذي هو عدم الولاية عليهما إذا كان القاضي مصرعاً عن النظر بينهما  
 تكون السلطان هو الحاكم بينهما إما بنفسه أو بمن يستنيبه على الحكم بينهما والوجه الثاني وهو  
 أنه أن يجتمع الفساد ويحصر كل واحد منهما صاحبه ويشتركان في سبغ الدعوى وينفرد  
 بالحكم بينهما فنقب المطلوب دون لطالب لأنه مندوب إلى أن يستوفي من أهله حقوق  
 مستحقته، فإن تعلق ثبوت الحق بشئ تسمع عن أحدهم أو بمن يخلفها أحدهما سمع البينة  
 بنيب المشهود عليه دون نقيب المشهود له وأخلف نقيب الخلف دون نقيب المستخلف ليصير  
 حاكم بينهما هو نقيب المطلوب دون العائث، وإن ادّعى النقيب أن يجتمع لم يوجهه عليهما في  
 وجه الأول، لأنهم عليه المائت في الوجه الثاني وكان أعطى اثنين مائتا نقيب المطلوب  
 منها لاختصاصه بتفديد الحكم، فهو تراصى لطالبي والعيسى بالتحكم إلى أحد اثنين حكم  
 بينهما نقيب أحدهما نظراً، فإن كان حاكم بينهما نقيب المطلوب صح حكمه وأحد به حصصه  
 وإن حكم بينهما نقيب العائث فهي نفوذ حكمه عن وجهه بنقد حكمه في أحدهم وتبرؤ في  
 الآخر، ولو أحضر أحدهما بینه عند القاضي لستمعها على حصصه ويكتب بها إلى نفيه وهو  
 منصرف عن النظر بينهما لم يجر أن يسمع بینه وإن كان يرى القضاء على العائث لأن حكمه لا  
 يمد على من تقوم عنه البينة لو حصر فأولى أن لا يمد حكمه عليه مع العينة ولو أراد القاضي  
 الذي يرى القضاء على العائث سماع بينة على رجل من غير عمده ليكتب بمائت عليه منها إلى  
 قاضي بلد حار والفرق بينهما أن من كان في غير عمده لو حصر عدده نفذ حكمه عليه فلذلك  
 « ر سماع لبينة عليه وأهل هدين ليس إن حصر أحدهم عدده لم يمد حكمه عليه، فكذلك  
 لم يجر أن يسمع البينة عليه، ولو كان أحد هدين «قر» عند القاضي لصاحبه بحق حار أن يكون  
 القاضي شاهداً به عنده عند نفيه ولم يجر أن يجبره حكماً لأن حكمه لا يمد عليه وهكذا لو  
 أقر به عند غير اثنين كان شاهداً به عند نفيه، ولو قر به عند نفيه حار وكان حاكماً عليه  
 بقراره، ولو أقر به عند نقيب حصصه ففيه ما قدمناه من الوجهين يكون في أحدهم شاهداً  
 ويكون في وجه الآخر حاكماً به ذنبه من لقرون بين نقيب الطالب والمطلوب وهكذا القول  
 في ولايات رعيا العشائر وولاء القبائل منفردين بالولايات على عشائهم وقبائلهم.

## الباب التاسع في الولايات على إمامة الصلوات

والإمامة على الصلوات تنقسم ثلاثة أقسام: أحدها الإمامة في الصلوات الخمس، والثاني الإمامة في صلاة الجمعة، والثالث الإمامة في صلوات التذنب. فلما الإمامة في الصلوات الخمس فنصب الإمام فيها معنبر بحال المساجد التي تقام فيها الصلوات، وهي ضربان: مساجد سلطانية ومساجد عامة. فلما المساجد السلطانية فهي المساجد والجامع والمشاهد، وما عظم وكثر أهله من المساجد التي يقوم السلطان بمراعاتها فلا يجوز أن ينتدب للإمامة فيها إلا من يذمه السلطان لما وقلده الإمامة فيها بثلاث يفتات الرعية عليه فيها هو موكول إليه، فإذا قلده السلطان فيها إماما كان أحق بالإمامة فيها من غيره. وإن كان أفضل منه وأعلم. وهذه الولاية طريقها طريق الأولى لا طريق اللزوم ولوحوب، بخلاف ولاية القضاء والنيابة لأميرين: أحدهما أنه لو تراضى لئلا يصرح بالإمام وصل بهم أحزابهم وصحت جماعتهم. والثاني أن الجماعة في الصلوات الخمس من لئلا المختارة والمفضائل المستحسنة وليست من لفروض الواجبة في قول جميع الفقهاء إلا داود<sup>(١)</sup> فإنه تعزّد بإيجابها إلا من عذر. وإذا كانت من الذنب المؤكد وتذنب السلطان لهذه المساجد إماما لم يكن يعيره أن يتقدم فيها مع حضوره. فإن غاب واستناب كان من سبابه فيها أحق بالإمامة. وإن يستناب في عيبه استأذن للإمام<sup>(٢)</sup> فيمن تقدم فيها إن أمكن. وإن تعذر استئذانه تراضى أهل البلد فيمن يؤمهم لئلا تعطل جماعتهم، فإذا حضرت صلاة أخرى والإمام عن عيبه فقد قبل إن المرتضى للصلاة الأولى يتقدم في الثانية وما بعدها

(١) أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحق وعمره بالأردن والمسجون سب إلى موطنه الأول. ولد عام ٢٠٢ هـ. وتوفي بمطرد وبذل جهده في طلب العلم وحديثه على ربه أحسن. أشهر بكتابه «السنن» وهو أحد كتب الصحاح التي توفي بالمرء عام ٢٧٥ هـ. انظر أحمد عطية الله، القانوس الإسلامي ٢/ ٣٤٠.  
(٢) ت - السلطان

إلى أن يحضر الإمام المولى، وقبل بل بختار للصلاة الثانية أن يرتضي لها غير الأول مثلا يصبر هد  
لاختيار تقلدا سلطانيا، والذي أراه أولى من إطلاق هذين الوجهين أن يراعى حال الجماعة في  
لصلاة الثانية، فإن حضر لها من حضر في الأولى كان المرتضي في جماعة الأولى أحق بالإمامة  
في الصلاة الثانية، وإن حضرها غيرهم كان الأول كأحدهم واستأمنوا اختيار إمام يتقدمهم فإذا  
صل إمام هذا المسجد بجماعة وحضر من لم يدرك تلك الجماعة لم يكن هم أن يصنوا فيه جماعة  
وصلوا فيه فرادى لما فيه من إظهار المباينة ولتهمة ساقطة والمخالفة وإذا قلّد السلطان قد  
لمسجد إمامين فإن حضر كل واحد منهما بعض الصلوات الخمس جاز وكان كل واحد منهما  
مقصورا على ما يخص به كتقليد أحدهما صلاة النهار وتقليد الآخر صلاة الليل فلا يتجاوز كل  
واحد منهما ما رده إليه، وإن قلّد الإمامة من غير تخصيص كل واحد منهما ببعض الصلوات لم  
يجز<sup>(٣)</sup> ولكن إن رد إلى كل واحد منهما يوما غير يوم صاحبه كان كل واحد منهما في يومه أحق  
بالإمامة فيه من صاحبه، فإن أطلق تقليدهما من غير تخصيص كانا في الإمامة سواء وأيهما سبق  
ليها كان أحق بها ولم يكن للأخر أن يؤم في تلك الصلاة يوم تحرير، لأنه لا يجوز أن يُقام في  
مسجد السلطانية جماعة في صلاة واحدة.

واختلف في السبق الذي يستحق به المتقدم<sup>(٤)</sup> على وجهين أحدهما سبقه بالخصوص في  
المسجد. والثاني سبقه بالإمامة فيه، فإن حضر الإمامان في صلاة واحدة لم يسبق أحدهما  
صاحبه، فإن اتفقا على تقديم أحدهما كان أولى بالإمامة، وإن تسارعا ففيه وجهان أحدهما  
يفرع بينهما [ويتقدم من قرع منهما]<sup>(٥)</sup> والثاني يرجع إلى اختيار أهل المسجد لأحدهما ويدخل  
في ولاية هذا الإمام تقليد المؤذنين ما لم يُصرّح له بالصرف منه، لأن الأذان من سنن الصلوات  
التي ولي القيام بها فصار داخلا في الولاية، وله أن يأخذ مؤذنين بما يؤتية احتجازه إليه في الوقت  
والأذان. فإن كان شاعرا يرى تعجيل الصلوات في أول الأوقات وتزجيج الأذان وإفراد  
الإقامة<sup>(٦)</sup> أخذ المؤذنين بذلك، وإن كان وأهم بخلافه<sup>(٧)</sup> وإن كان حنفيا يرى تأخير

(٣) الريادة من ت، ح

(٤) ح، ط - التقدم

(٥) صافطة من ت

(٦) ت الأذان

(٧) صافطة من م

الصوت [إلى آخر الأوقات] <sup>(٨)</sup>، لا تعرف ويرى ترك الترجيع في الأذان وتلبية الإقامة أحدهم بذلك، وإن كان رأيهم بخلافه ثم يعمل الإمام على رأيه وجهده في أحكام صلاته فإن كان شاهداً يرى الجهر باسم الله الرحمن الرحيم ولقنوت في الصبح لم يكن لسلطان أن يسه عن ذلك ولا للمأموم أن يكرهه عليه، وكذلك إن كان حلياً يرى تلك لقنوت وترك الجهر بالسلمة عمل على رأيه ولم يعارضه، و لفرق بين الصلاة والأذان أنه يؤدى في حق نفسه فلم يجوز أن يعارض في اجتهاده، والمؤذن <sup>(٩)</sup> يؤذن في حق غيره فحازان يعارض في اجتهاده، فإن أحب المؤذن أنه يؤذن لنفسه على اجتهاده أدنى بعد الأذان لعدم أدنا خاصاً لنفسه عن رأيه يسه به ولا يجهر

(بصل) <sup>(١٠)</sup> والصفات المعتبرة في تقليد هذا لإمام حمس: أن يكون عدلاً <sup>(١١)</sup> قارئ، فقهياً <sup>(١٢)</sup> سليم اللفظ من نقص أو لثغ <sup>(١٣)</sup> فإن كان صاباً أو عادلاً أو فاسقاً صححت إمامته ولم تعقد ولايته، لأن لصغير وبرق والفسق يمنع من البراية ولا يمنع من الإمامة قد أمر رسول الله ﷺ عمرو بن مسلمة <sup>(١٤)</sup> أن يصلي بقومه وكان صغيراً لأنه كان أقرأهم، وصلى ﷺ حلف مولى له وقال (صلوا حلف كل بر وفاجر) <sup>(١٥)</sup>

ولا يجوز أن يكون هذا الإمام امرأة ولا غشي ولا أحرس ولا لثغ، وإن أتمت امرأة أو حتى حسدت صلاة من اتهم بهما من الرجال والغشى، وإن أم اشع أو أحرس يبدل الحروف بأعبارها بطلت صلاة من اتهم به إلا أن يكون على مثل خورسه أو لثغه. وأقل ما على هذا الإمام من القراءة ولغته أن يكون حافظاً لأم القرآن عالماً بأحكام الصلاة لأنه القدر المستحق فيها وإن كان حافظاً لجميع القرآن عالماً بجميع الأحكام كان أولى [وإن لم يكن حافظاً لجميع القرآن

(٨) ساقطة من ث

(٩) ت والمؤذنين

(١٠) ساقطة من س، ح

(١١) ط عادلاً

(١٢) ساقطة من ح

(١٣) اللغاة تحو في اللسان من حرف إلى حرف، كقلب السين ثاقلاً والراء غيا

(١٤) عمرو بن محمد بن مسلمة الأنصاري، صاحب نبي ﷺ وشهد فتح مكة والدمد بعدها عهد الغلبة ١٣٠ هـ.

(١٥) أبو داود ٩٧ - ٩٨ ولورده ابن حبان في الصحيحين وقال ورد في كتب الفقه ٢ ٣٧ (١٦١)

عالمًا لجميع الأحكام جازاً<sup>(١٧)</sup> وإذا اجتمع فيه ليس بقارىء وقارىء ليس بمميه فالهقيه  
أولى من القارىء إذا كان يقيم<sup>(١٨)</sup> الفتحه، لأن ما يلزم من القرآن محصوراً وما يسويه من  
اخرادث في الصلاة غير محصور. ويجوز أن يأخذ هذا الإمام وماذونه وزد على الإمامة والأذان  
من بيت المال في سهم المصالح، ومع أبو حنيفة من ذلك. وأم المسجد لعامة التي يسيها أهل  
الشوارع والقبائل في شوارعهم وقبائلهم فلا اعتراض للسلطان عليهم في أئمة مساجدهم  
وتكون الإمامة فيها لمن اتفقوا على الرضى بإمامته، وليس لهم بعد الرضى به أن يصرهوه عن  
الإمامة إلا أن يتغير حاله. وليس لهم<sup>(١٩)</sup> بعد رضاهم به أن يستغفروا مكانه نائباً عنه ويكون  
أهل المسجد أحق بالاختيار. وإذا اختلف أهل المسجد في اختيار إمام عمل على قول الأكثرين  
هإن تكافأوا المحتلمون اختار السلطان لهم قطعاً تشجرهم من هو أدين وأسن وأقرأ  
[وأفصح]<sup>(٢٠)</sup> وأحقه [فينصه إماماً]<sup>(٢١)</sup> وهل يكون اختياره مقصوراً على العدد المختلف فيه  
أو يكون عاماً في جميع أهل المسجد [على وجهين] أحدهم أنه يكون مقصوراً على ذلك العدد  
المختلف في اختياره أحدهم ولا يتعداهم إلى غيرهم لاتفاقهم على ترك من عداهم. وثاني أنه  
يُختار<sup>(٢٢)</sup> من جميع أهل المسجد من يراه لإمامته مستحقاً لأن السلطان لا يضيق عليه  
الاختيار وإذا بنى رجل مسجداً لم يستحق الإمامة فيه كان هو وغيره من جيران المسجد سواء  
في إمامته وأذانه، [وقال أبو حنيفة أنه أحق بالإمامة ولأذان فيه]<sup>(٢٣)</sup>

وإذا حصرت جماعة منزل رجل للصلاة فيه كان مالك لمنزل أحفهم بالإمامة فيه وإن  
كان دونهم في الفضل، هإن حضره السلطان كان في أحد القولين<sup>(٢٤)</sup> أحق من المالك لعموم  
ولايته عليه، والمالك في لقول الثاني أحق لاختصاصه بالنصرف في ملكه

(١٧) الرهاقة من ح

(١٨) ط بهم

(١٩) ت، ح له

(٢٠) الزيادة من ت

(٢١) الرهاقة من ت، ح

(٢٢) ساقطة من ت

(٢٣) ساقطة من ت، ح

(٢٤) ط القوليين

(مصل) وأما الإمامة في صلاة الجمعة فقد اختلف الفقهاء في وجوب تقليدها فذهب أبو حنيفة وأهل المرقى إلى أنها من الولايات الواجبات وأن صلاة الجمعة لا تصح إلا بحضور السلطان أو من يستتبه فيها وذهب الشافعي رضي الله عنه وفقهاء الحجاز إلى أن التقليد فيها مندوب وأن حضور السلطان ليس بشرط فيها. فإن أقامها المصلون على شرطها انعقدت وصحت، ويجوز أن يكون الإمام فيها عبداً وإن لم تعتد ولايته، وفي حوار إمامة النسي قولاً<sup>(٢٥)</sup> ولا يجوز إقامتها إلا في وطن مجتمع المتارل يسكنه من تعتد بهم الجمعة ولا يطعنون عنه شتاء ولا صيفا إلا ضمن حجة سواء كانت مصر أو قرية، وقال أبو حنيفة تختص الجمعة بالأمصار، ولا يجوز إقامتها في القرى واعتبر المصري بأن يكون فيه سلطان يقيم الحدود وقاص يعتد الأحكام واختلف في وجوب الجمعة على من كان خارج مصر، فاسقطها أبو حنيفة عنهم، وأوجبها الشافعي إذا سمعوا بداءها منه.

واختلف الفقهاء في العدد الذي تعتد به الجمعة، فذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أنها لا تعتد إلا بأربعين رجلاً من أهل الجمعة ليس فيهم امرأة ولا عبد ولا مسافر واختلف أصحابه في إمامهم هل يكون رتداً على العدد أو واحداً منهم، فذهب بعضهم إلى أنها لا تصح إلا بأربعين سوى الإمام، وقال أكثرهم يجوز أن يكونوا أربعين مع الإمام. وقد ابرهري وعبد بن الحسن<sup>(٢٦)</sup> تعتد بأثنى عشر سوى الإمام. وقال أبو حنيفة وألثري<sup>(٢٧)</sup> تعتد بأربعة أحدهم للإمام، وقال اللث<sup>(٢٨)</sup> وأبو يوسف تعتد بثلاثة أحدهم للإمام وقال أبو ثور<sup>(٢٩)</sup>

(٢٥) ليس هناك شرح لطيف القولين فيه هو مؤلفه دينا من مصادر

(٢٦) محمد بن حسن بن فرند الشيباني، من الموالى، إمام بالفقه الأصول وهو الذي بشر علم أبي حنيفة ولد بواسط ومثا بالكوفة انتقل إلى بغداد فولاه الرشيد القضاء بالرفه مات بالري، له تصانيف كثيرة في الفقه والأصول قال الشافعي ولو شاء أن يقول بول القرآن بلغة محمد بن الحسن، بطلب، لمصاحبه، توفي عام ١٨٩ هـ بالأصلام ٨٠١/٦

(٢٧) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المرقى صاحب لأمام الشافعي، من أهل مصر كان واحداً عاماً مجتهداً، وهو إمام الشافعيين، له تصانيف كثيرة وألثري سببه إلى مريبه (من مصر) توفي سنة ٢٦٤ هـ بالأصلام ٣٢٩ / ١

(٢٨) اللث بن سعد بن عبد الرحمن المصمعي خراساني الأصل ولد عام ٩٤ هـ في القشدة وشوفي في الصامرة عام ١٧٥ هـ كان إمام أهل مصر في عصره قال فيه الإمام الشافعي «اللث أفقه من سالك إلا أن أصحابه لا يقبلوا» ٢٤٨/٥

(٢٩) إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي الفقيه صاحب لإمام الشافعي، صنف الكتب وقرع على السس من مصنفاته ما دونه حوز اختلاف الشافعي وبالك توفي شجاعاً ببغداد عام ٢٤١ هـ بالأصلام ٣٧١

بعد باني كسائر الجماعات وقال ما كان لا اعتبار بالمعد في انعقادها، وإن الاعتبار أن يكون عدداً يفي له الأوطان غالب. ولا يجوز أن تُقام الجمعة في السفر ولا خارج البصر إلا أن يصل ساؤه. وإذا كان البصر حامداً يرى قد نصل ساؤها حتى تسع بكثرة أهله كعدد جار إقامة الجمعة في موضع القدوة. ولا يحل اتصال ليل من إقامتها في مواضعها، وإن كان بصر واحداً في موضوع الأصل وحاميه يسع جميع أهله كمنكة، يجوز أن تُقام الجمعة فيه إلا في موضع واحد منه. وإن كان البصر واحداً متصل الأسب لا يسع حاميه هله بكثرته كالبصرة فقد اختلف أصحاب الشافعي في حوز إقامة الجمعة في موضعين من بصرورة بكثرة أهله، فذهب بعضهم إلى حوزها وأساءه آخرون، وقال إن ضاقي هم تسعت هم الطرقت فلم يصطروا إلى تفريق الجمعة [في مواضع منه] (٣٠)

وإن أُقيمت الجمعة في موضعين في بصر قد مُنع أهله من تعريض الجمعة فيه فبها قولان: أحدهما أن الجمعة لا يسبقها بإقامتها وعن المسوي أن يُعيد الصلاة ظهراً والقول الثاني أن الجمعة للمسجد لأعظم بني بصره سلطاناً سابقاً كان أو موقوف، وعن من صل في الأصغر، عاداه صلاتهم ظهراً. وليس من قُد إمامة الجمعة أن يؤم في الصلوات الخمس وحتف بهم قُلد، فامه الصلوات الخمس من يستحق الإمامة في صلاة الجمعة؟ فبها من جعل الجمعة فرداً متداً وحوزها له من جعلها ظهراً معصوماً. وإذا كان الإمام في الجمعة يرى أنها لا تعقد بأقل من أربعين رجلاً وكان المأمومون وهم أقل من أربعين رجلاً يرون انعقاد الجمعة بهم لم يجوز أن يؤمهم روجب عليه أن يستخف عليهم أحدهم، ولو كان الإمام يرى أنها تعقد بأقل من أربعين رجلاً والمأمومون لا يرونه وهم أقل لم يدرم الإمام والمأمومين من إقامتها لأن المأمومين لا يرونه والإمام لم يحرمه من صلته. وإذا أمر السلطان الإمام في الجمعة أن لا يصلي بأقل من أربعين، مكر له أن يصليها بأقل من أربعين وإن كان يراه منها لأنه منصوص الولاية على الأربعين ومصرف عم دونه. ويجوز أن يستخف عنهم من صلته لأمره السلطان أن يصلي بأقل من أربعين وهو لا يراه يعني ولاته وحجابه. أحدهما أنها باطلة لعدمها من جهة وثاني أنها صحيحة وتستخف عليها من يراه منهم.

(فصل) وأما الإمامة في الصلوات، <sup>(٣١)</sup> المنسوبة <sup>(٣٢)</sup> في الجماعة <sup>(٣٣)</sup> فخمسة: صلاة العيدين والخسوف والاستسقاء، وتنفيد الإمامة فيها نذبت لجوارها جماعة وبرأى <sup>(٣٤)</sup>. واحتلف في حكمها فذهب بعض أصحاب الشافعي إلى أنها من السنن المؤكدة، وذهب آخرون منهم إلى أنها من مروص الكفاية، وليس لمن قلده إمامة. لصلوات الخمس أو إمامة الجمعة حق في إقامتها إلا أن يُلغى جميع الصلوات فتدخل في غيرها.

وأما صلاة العيد فوقيتها ما بين طلوع الشمس ورواها ويختار معجبي الأضحي وتأخير العطر ويكبر الناس في ليلتي العيدين من بعد غروب الشمس إلى حين أخذهم في صلاة العيد ويختص عيد لأضحى بالتكبير غيب الصلوات المعروضة من بعد صلاة الظهر من يوم التحر إلى بعد صلاة الصبح من «حر أيام الشريق»، ويصل العيدين قبل الخطبة والجمعة بعدها اتباعا للنسبة فيها.

وتختص صلاة العيدين بالتكبيرات الروائد. واختلف الفقهاء في عددها، فذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أنه يريد في الأولى سبعا سوى تكبيرة الإحرام وفي الثانية حمسا سوى تكبيرة القيام قبل القراءة فيها. وقال مالك يزيد في الأولى سنا وفي الثانية خمسا سوى تكبيرة القيام، وقال أبو حنيفة يُكبر في الأولى ثلاثة قبل القراءة وفي الثانية أربعة سوى تكبيرة القيام قبل القراءة، ويعمل الإمام في هذه لتكبيرات الروائد على رأيه وجهته، وليس لمن ولّاه أن يأخذ برأيه نفسه، بخلاف العدد في صلاة الجمعة لأنه يصير يذكر العدد في صلاة الجمعة خاص الولاية ولا يصير يذكر التكبير في صلاة العيد خاص الولاية لافترقا

فأما صلاة الخسوف فيصليها من نذبه السلطان لها أو من عمت ولايته فاشتملت عليها وهي ركعتان في كل ركعة ركوعان وقيامان يطيل القراءة فيها ويقرأ في القيام الأول من الركعة الأولى سرأ <sup>(٣٥)</sup> بعد الماتحة بسورة البقرة أو بقدرها من غيرها ويركع مسبحا بعدد مائة آية ثم

(٣١) ساقطة من ط.

(٣٢) ت، ح - المنسوبة

(٣٣) ت في الجمعة، ط مثل الجمعة

(٣٤) ساقطة من ب

(٣٥) ساقطة من ت والصحيح أن القراءة جهرية نظر سيد سابق، لغة السنة ١/ ١٨٠ - ١٨١



يرفع متصفاً ويقراً بعد الفاتحة سورة أن عمران أو قدرها ويركع مُسْتَحاً بقدر ثم يركب آية يسجد  
سجدتين كسائر الصلوات، ثم يصح في الركعة الثانية كذلك يقرأ في قيامها وسُجَّح في ركوعها  
بشيء ما قرأ وسُجَّح في الركعة الأولى ثم يتخط بعدها. وقال أبو حنيفة يصلي ركعتين كسائر  
الصلوات ويصلي لخسوف القمر كصلاة كسوف الشمس جهراً لأنها من صلاة الليل. وقال  
مالك لا يصلي لخسوف القمر كصلاة كسوف الشمس.

فإن صلاة الاستسقاء فلهذه إيجاباً عند انقطاع المطر وحول الخلد يتقدم من قُدَّها  
صيام ثلاثة أيام كلها والكف عنها عن التظلم والاحتصاص، ويصلح فيها بين المتشاحرين  
ولخاصمين ولمتهاجرين وهي كصلاة العيد في وقتها. وإذا قُدَّ صلاة العيد في عام جاز مع  
إطلاق ولايته أن يصليها في كل عام ما لم يُصرف. وإذا قُدَّ صلاة الكسوف والاستسقاء في عام  
لم يكر له مع إطلاق ولايته أن يصليها في غيره إلا أن يُعَدَّ صلاة لعيد راتبه وصلاة لخسوف  
والاستسقاء عارضة، وإذا مطروا وهم في صلاة الاستسقاء ألقوها وحطَّ بعدها شكراً، ولو  
مُطَرُوا قبل الدخول بها لم يصلوا وشكروا الله بغير حطة، وكذلك في الخسوف إذا أتجل، ولو  
قتصر في الاستسقاء على الدعاء بغير صلاة أجراً. وروى أبو مسلم<sup>(٣٦)</sup> عن أنس بن  
مالك: (٣٧) أن أهرابياً أتى رسول الله ﷺ فقال له يا رسول الله لقد أتيتك وما لنا بغير عيط<sup>(٣٨)</sup> ولا  
صبي يصلح ثم أشده

أَتَيْتُكَ وَالْمَذْرَاءُ بِدُمَيِّ لِبَاسُهَا	وَنَدَّ تُفِلَّتْ أُمُّ الصَّبِيِّ عَنِ الْبُطْلِ
وَالْقَبَسُ الصَّبِيِّ بِكُمِيهِ اسْتَكَاثَةٌ	مَنْ لَجُوعٌ صَعْفٌ لَا يُخْرُ وَلَا يُجَلِي
وَلَا شَيْءَ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ عِنْدَنَا	سِوَى الْخِطْلِ الْعَامِي وَالْعَبْهَزِ الْفَسَلِ
وَلَيْسَ لَنَا إِلَّا إِلَيْكَ قَرَارُنَا	وَأَيْنَ قَرَارُ النَّاسِ إِلَّا إِلَى الرَّسْلِ

فقام رسول الله ﷺ بجرحه حتى صعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال: «اللهم اسق  
عبداً غدياً مغيثاً سحاً طيفاً غير رائيست به الورع ويُملأ به الضرع ويُغني به الأرض بعد موتها  
وكذلك تخرجون».

(٣٦) ح. أبو مسلم المدايني ولم يثره على رحمه

(٣٧) أنس بن مالك بن النضر بن صفيم الجاري الخزرجي الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ وحاميه روى عنه  
رجال الحديث ٢٢٨٦ حديثاً. ولد بالبلدنة قبل الهجرة، ثم رحل إلى دمشق ومكث بالعصرة عام ٩٣ هـ. وهو آخر من  
مات بالعصرة من الصحابة الأعلام، ٢٤/٢ - ٢٥

(٣٨) أظن الإبل: أنت من تعب أو ثقل حمل. للمعجم الوسيط ٢٠/١

هنا استتم الدعاء حتى ألقت السماء أرواقها فحاء أهل لطفة يصيحون يا رسول الله العرق فقال (حواليد لا عليا) ٣٩١ فانجالت السحاب عن المدينة كالإكليل ٣٩٢، فصاحت رسول الله ﷺ حتى مدت يواحدة ثم قال «لله درأي صائب، لو كان حيا لعزّت عيابه من الذي يشهد شعره» ٣٩٣، فقام عبي بن أبي طالب فقال كأمك يا رسول الله أردت قومه :

وأبيض ينسفي الغمام بوجهه  
يلو به الفلاك من آل هاشم  
كذبتهم وسيت الله نبزي حمدا  
ونسمة حتى نضرع حوله  
فقام رجل من كنانة فأشد النبي ﷺ :

للك الحمد والحمد ممن شكر  
وصى الله خالفه دعوة  
فمم بك إلا كالغاة الرداء  
دفاق الممزي حمّ السعاق  
وكان كما قاله عنه  
به الله أرسل صوب الغمام  
فقال النبي ﷺ : «إن يكن شعر يحنن بعد أحسنت»

ومن الراد مخلص بالائمة في صلوات لبي تقام فيها دعوة السيلطان اتبعها شعاعه  
الآن وتكره مخالفته به وإن لم يرد به شرع محرراً من صابته. وإذا نعلت من منع الجماعة كان  
عذرا في ترك المحاضرة بها، وإذا أقامها المعلن ٣٩٤ مع سوء معتقده اتبع فيها، ولا تُشع عن بدعة  
يحدثها

(٣٩) نداء من هذا الشعر ابتداء المأثرة مع المخطوطة (م) بالإضافة إلى (ج)، (ت)

(٣٩) نقله والموجان، ص ١٧٣ - ١٧٤، حديث ٥١٧

(٤٠) في الحديث السابق الذكر أعلاه حاء لخص ( ) فما يشير إليه إلى حاجة من السحاب، لا أخرجت وصارت المدينة مثل

الحفرة ( ) أي صار القوم والسحاب يحيط بأفق المدينة

(٤١) يشير لثوردي ه إلى ملوه الامشلاء التي شرحها أعلاه في باب الإملاء على الإملاء

## الباب العاشر في الولاية على الحج

وهذه الولاية على الحج صريبان أحدهما أن تكون على تسيير الحجج والذي هو إقامة الحج، فأن تسيير الحجج فهو ولاية سياسة ورعاية وتفسير والشروط المعتبرة في المولى أن يكون مطلقاً ذا رأي وشجاعة وهيئة وهداة

والذي عليه في حقوق هذه الولاية عشرة أمثاء أحدها جمع الناس في مسيرهم ونزولهم حتى لا يتعرضوا فيحدث عليهم النوى وتحرير. والثاني تربيهم في المسير وأسروا لماعطاء كل طائفة منهم مقدار حتى يعرف كل فريق منهم مقداره إذا سار ويألف مكانه إذا برز، فلا يتنازعون فيه ولا يصلون عنه. والثالث يرفق بهم في السير حتى لا يعجز عنه ضعيفهم ولا يفضل عنه منقطعهم. وردي عن أبي بكر أنه قال «الضعيف أمير الرفقة»<sup>(١)</sup>. ويريد أن من صنعت دوابه كان على القوم أن يسبروا سيره. والرابع أن سلك بهم أوضح الطرق وأحصها، ويتجنب أحدها وأوعرها. والخامس أن يرتد بهم المباء إذا انقطعت والمرعي إذا قلت ولسادس أن يحرسهم إذا نزلوا ويحفظهم إذا رحلوا حتى لا يتحفظهم داعر ولا يطمع بهم منلصص والسابع أن يمنع عنهم من يصددهم عن المسير ويدهع عنهم من يحصرهم عن الحج بقتل إن قدر عليه أو سدل مال إن أحب الحجيج إليه ولا يسعه أن يجبر أحداً على بدل الخفاره إن منع من حق يكون بدلا ما عفوا وعميا بها طوعا فإن بدل قال على التمكن من الحج لا يجب. والثامن أن يصلح بين المتنازعين ويتوسط بين المتنازعين ولا يتعرض لحكم بينهم إيجاباً إلا أن يفوض الحكم إليه فيعبر فيه أن يكون من أهله فيجوز له حيثد الحكم بينهم، (فإن دخلوا بلد فيه حاكم جاز له وحكم البلد أن يحكم بينهم)<sup>(٢)</sup> فأبها حكم

(١) ثبت الإشاره إليه في الباب الرابع (تقليد الإمارة عن الجهاد) برواية (الضعيف أمير الرفقة)

(٢) ما نقله من مـ

بعد حكمه، ولو كان لشع من جميع أهل البلد لم يحكم بينهم إلا حاكم البلد. والتاسع أن يقوم رائعهم ويؤدب حائتهم، ولا سجاور. التحرير إلى الحد إلا أن يؤدب له فيه فيستوفى إذا كان من أهل الاحتشاد فيه، فإن دخل سدا فيه من يتولى إقامة الحدود على أهله نظر، فإن كان ما أتاه محدود من دخول البلد هو في الصحيح أو في إقامته الحد عليه من وإلى البلد، وإن كان ما أتاه المحدود في بلد هو إلى البلد أو في إقامته الحد عليه من وإلى الصحيح. رعاشر، أن يراعى اسع بوقت حتى يؤمن بمواظبات ولا يلجأهم صيده إلى الحث في السير، فإذا وصل إلى أيقاب أهلهم بالإحرام وإقامته سسه، فإن كان الوقت متسع عدب بهم إلى مكة ليخرجوا مع أهلها إلى الموقف وإن كان الوقت صيف عدب بهم عن مكة إلى عرفة خوفا من قوتها<sup>(١٢)</sup> فيموت الحج بها من زمان الوقوف بعرفة ما بين. والشمس من يوم عرفة إلى طلوع لغير الثاني من يوم الحر، فهو أشدك الحج، وإن فاتته الوقوف بها حتى طلع لغير من يوم الحر فقد فاتته الحج وعنه غنام ما بقي من أركانه وإحرامه بدم وفصاذه في لعدم المفضل. إن أمكه وفيه بعده إن تعذر عليه ولا يصير حجه عمرة سالفات [ولا يتحل بعد الفوات إلا بحلال الحج] وقال أبو حنيفة رحمه الله سحل بعمل عمرة. وقد أبو يوسف يصير إحرامه سالفات عمرة<sup>(١٣)</sup>، وإذا أوصل للحج [إلى مكة] فمن لم يكن على العود منهم بعد رلت عنه ولا إلى السوالي عن الصحيح<sup>(١٤)</sup> فلم تكن له عليه يد، ومن كان منهم على العود فهو تحت ولايته ومستمح حكم طاعته، فإذا قضى ساس حجهم أهلهم الأيام التي حرت بها سعاده في إيجار علاقتهم ولا يرههم في الخروج فيصر بهم. فإذا عاد سار بهم على طريق المدينة لرياره قبر رسول الله ﷺ فيجتمع هم بين حج بيت الله عز وجل وريارة قبر رسول الله ﷺ رعاهه لحرمة وبيما بحقوق طاعته. ولنس لم يكن ذلك من فروص الحج فهو من سدد لشرع المنحة وعادات الصحيح المستحسنة

روى نافع<sup>(١٥)</sup> عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: من رزقني وحسب

(١٢) ت. موافقها

(١٣) ساقه من ت

(١٤) ساقه من ت

(١٥) الحج النبوي، أبو عبد الله من كنهه ساقه ساقه، كذا علامة في، مع الحديث، كثر فروجه للحديث، ثقة، لا يعرف به خطأ في حديثه. والله أبو ديمس الأصم، مجهول النسب، أصابه عيبه من عمره، في بعض حديثه وشأن في المدينة. أوسعه عمر بن عبد العزيز وأبوا إلى مصر ليعده أهلها. النسب. توفي عام ١١٧ هـ. الأعلام ١٠٩٠

له شعاعتي<sup>(٧)</sup> وحكي<sup>(٨)</sup> يعني<sup>(٩)</sup> قل: كنت عند قبر رسول الله ﷺ فأنشأه أعزائي فأقبل وسلم  
فأحسن ثم قال: يا رسول الله إني وجدت الله تعالى يقول ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ  
جَاءُواهُ فَاسْتَفْعَرُوا اللَّهَ وَأَسْتَفْعَرَهُمُ الرُّسُلُ لَوَحَّدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾<sup>(١٠)</sup> وقد حثك ثالث من  
ديني مستنمعا بك إلي ربي ثم بكى وأنشأ يقول:

بما خير من دفت بالقضاع أعظمه      طاب من طيبهن القناع والأكم  
نصي العداء لقبر أنت ساكنه      فيه العفاب ولبه الجود والكرم

ثم ركب راحلته وانصرف. قل العبي ما غبت إعفاه فأريت رسول الله ﷺ فقال لي يا  
عبي الحق الأعزائي وأحره أن الله سبحانه قد عفر له. ثم يكون في عوده بهم ملتزم فيهم من  
أخرون من الترمه في صدرهم حتى يصل بهم إلى البلد الذي سار بهم منه فتقطع ولايته عنهم  
بالعودة إليه وإن<sup>(١١)</sup> كانت الولاية عن إقامة حج فهو بمنزلة الإمام في إقامة الصلوات، فمن  
شروط الولاية عليه مع الشروط المعسرة في أئمة الصلوات أن يكون عدلا بمناست الحج  
وأحكامه، عارفا بموقته<sup>(١٢)</sup> وأيامه. ويكون مدة ولايته مقدرة بسبعة أيام أوها من صلاة يظهر  
في اليوم السابع من ذي الحجة [واخرها يوم الخلاق وهو العر الثاني في اليوم الثالث عشر من  
ذي الحجة]<sup>(١٣)</sup>، وهو مما قلها بعدها أحد الرعايا وليس من الولاية وإذا كان مطلق الولاية  
على إقامة الحج فله بقائه في كل عام ما لم يصرف عنه، وإن عقدت له خاصة صل عنه واحد لم  
يتمد إلى غيره إلا عن ولاية

واسي يختص بولايته ويكون نظره مقصورا عليه حمة أحكام معق عليها وسدس  
يختلف فيه أحدهم إشعار أساس بوقت إحرامهم والخروج من مساكنهم ليكبوا به سبعين  
وبأعدله مقتدين، والثاني ترتيبهم بالمسك على ما سطر الشرع عليه لأنه متنوع فيه فلا يقدم

(٧) الرقن مختصر القاصد الحنفية، ص ١٩٢ والحديث بوضع الأمر للوقت المجموعة، ص ١٧

(٨) محمد بن عبد الله بن عمرو مر به في سفره من سيديا أديب كثير لأخباره حسن الشعر من أهل البصرة ووفاته  
فيها له تصانيف عدة هيبت عليه الأخبار بمناصب بني أمية لأعلام ٢٥٨/٦ - ٢٥٩

(٩) أسامة - ٦٤

(١٠) ت. تبتة الجيلة - (فصل)

(١١) م ح مولده

(١٢) سابقه من ب

مؤخر ولا يؤخر مقدما سواء كان الترتيب مستحقا أو مستحب وثالث تقدير المواقف<sup>(١٣)</sup> بمقامه فيها وميزه عنها كما تقدر صلاة المأمومين بصلاة الإمام. والرابع اتباعه في الأركان<sup>(١٤)</sup> المشروعة فيها والتأمين على أدعته بها ليشموا في القول كما اتبعوه في العمل ويكون اجتماع أدعتهم أتمح أبوب الإحسان. والخامس إمامتهم في لصوات [في الأسم التي]<sup>(١٥)</sup> شرعت خطب الحج فيها وجمع الحجاج عليها وهو أربع فالأولى منهن وهي أول شروعه في مسجده ومندوباته<sup>(١٦)</sup> بعد تقدم إحرامه وإن كان لاواخر إحرامه أجزاء أن يصلي به صلاة الظهر بمكة في اليوم السابع. ويخطب بعدها وهي الأولى من خطب الحج لأربع مفتحا لها بالنسبة إن كان محرما، ولتكبير إن كان محلا، وتعلم الناس أن مبرهم في غد إلى مي ليحرحوا إليها فيه وهو الثامن من العشر فيربل بحيف مي يبي كندة حيث برل رسول الله ﷺ منه ريت بها ويسرهم من عده وهو لتاسع مع طلوع الشمس إلى عرفة على طريق ص ويعد على طريق المأمومين اقتداء برسول الله ﷺ، وليكن عائدا من عبر الطريق الذي صدر منه؛ فبدأ أشرف على عرفه برل بطن عرفه وأدم به حتى برول الشمس ثم سار منه إلى مسجد إبراهيم صلوات الله عليه بوادي عرفة بمحط بهم لخصبة انديه من خطب الحج قبل الصلاة كاجمعة، فإن جميع الخطب مشروعة بعد الصلاة إلا خطبتين، حفصة خمعة وحطبة عرفة، فبدأ خطبها ذكر ساس فيها ما يلزمهم من أركان الحج وماسكه وما يحرم عليهم من محظوراته، ثم يصلي بهم بعد الخطبة صلاة الظهر<sup>(١٧)</sup> والعصر جماعة بينهما في وقت الظهر، ويقصرهما المسافرون ويتمها المقيمون فتدبر رسول الله ﷺ في جمعه وقصره، ثم يسر بعد فراغه منها إلى عرفة وهو المرفق المعروض، قال رسول الله ﷺ: دالحج عرفة فمن أدرك عرفة فقد أدرك الحج، ومن فاتته عرفة فقد فاتته الحج<sup>(١٨)</sup>

وحد عرفه ما جاور ودي عرفة الذي فيه المسجد، وليس المسجد ولا ودي عرفة من عرفه إلى الجبال لمقابلة على عرفة كلها يقف من عند الجبال الثلاثة، اتبعه واجبة

(١٣) ط، م المؤلف

(١٤) ت، الأذكار

(١٥) ساقطه من ٤٠ ح

(١٦) م، ح ساقطه

(١٧) ساقطه من ت

(١٨) المقارن ٥٩/٢، أبو داود ٣٠٦/١

والنابت<sup>(١٩)</sup>، فقد وقف رسول الله ﷺ على حرس من النابت<sup>(٢٠)</sup> وحصل نظر راحلته إلى محراب فهذا أحب مواقف أن يقف الإمام فيه، وأما وقف من عرفة والناس أجبراً لهم ووقوفه راحلته يقتضي به الناس أولى، ثم يسر بعد غروب الشمس إلى مردلفة مؤجراً صلاة معرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء الأحرى بمردلفة، ويؤم الناس صهي ويبيت بمردلفة وحدها من حيث بعض من مارمي عرفة وليس المأمر<sup>(٢١)</sup> منها إلى أن يأتي إلى قرن نحس<sup>(٢٢)</sup> ويسر لقرن صهي، ويلتقط الناس منها حصي الجهر بعدد الأسان مثل حصي الحذف<sup>(٢٣)</sup> ويسير صهي بعد لعجر، ولو سار قبله وبعد نصف الليل أجراً وبس البيت بركب، ويجبره دم، ب تركه. وجعله أبو حنيفة من الأركان الوجيه، ثم سار منها إلى المشعر الحرام فبعت به بفزج<sup>(٢٤)</sup> داعب، وليس الوقوف به حرصاً، ثم يسر إلى متى فيبدأ يرمي حررات العقبة قبل الروان سبع<sup>(٢٥)</sup> حصيات ثم يسحر. ومن ساق معه هد يا من الحجيج ثم يخلق أو يقصر يعمل منها ما يشاء، والخلق أفضل، ثم يتوجه إلى مكة فطوف بها حواف الإذصة وهو الفرس، ويسمى بعد طوافه بن لم يسع قبل عرفة، ويحرقه سبعه فس عرفة<sup>(٢٦)</sup> ولا يجزئه طوافه قبلها، ثم يعود إلى متى فيصلي بالناس الظهر ويخطب بعدها وهي الخطبة الثالثة من حطب الحج الأربع. ولذكّر الناس ما بقي عليهم من مساكهم وحكم إحلالهم الأول ولثاني وما استحوه من محظورات الإحرام لكل واحد منها على الأفراد، إن كان فقيها قال هل من سائل، وإن لم يكن فقيها لم يتعرض لمسؤل، ويبس على لبته ويرمي من غده وهو يوم النحر يوم الحادي عشر بعد الروان - الجهار اثلاث يا حدي وعشرين حصاة كل حرة سبع حصيات وبيت بها ليلته الثالثة<sup>(٢٧)</sup> ويرمي من غده وهو يوم النحر الجهار اثلاث، ثم يحطب بعد صلاة الظهر الخطبة الرابعة وهي حر

(١٩) م. ح. ط. التمام والنسبة والنائب والتصحيح من ت. وهي مواضع يعرفات انظر محمد الطبري، صرح سائق، ص ١١٣

(٢٠) م. ح. ط. النائب، وهي ساقطة من ت.

(٢١) (٢٤ - ٢١) م. ح. ط. يصح اللهم وسكون امهه وكسر الراء الحصر بين حلين و(نحس). يضم اليه ويصح الحاء المهمه وشذبه السين المهملة مكسور بالراء المهمه وخلفه فتح لفت وسكون الدال معجمه وسالعه - ربيك بالهزة أو السواء - مأخذه بين سبائيت - فخرج سورون رلو - وهو جبل يدور فقه انظر محمد الطبري، ص ١١٣

(٢٢) ط. تسع

(٢٣) ساقطة من ح

(٢٤) ط. ح. الكه

الخطب لشروعة في الحج ، ويُعلم الناس أن لهم من الحج مرتبتين خيبره الله تعالى فيها بقوله ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَلَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَنَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾<sup>(٢٨)</sup> ويُعلمهم أن من عمر من مئى قبل عروب الشمس لرمه الميت بها واسمى للحجار من عده [ومن أقام بها حتى غربت الشمس لرمه الميت بها واسمى في عده] ويس هذا الإمام بحكم ولايته أن يعز في لفر الأول ويقسم بيوت فيها [ويعز في نصر الثاني من عده في يوم خلّاق]<sup>(٢٩)</sup> وهو ليوم الثالث عشر بعد رمي الجمار الثلاث لأنه مبعوع فلم ينصر إلا بعد سكمال المناسك ، فإذا استمر حكم النهر الثاني انقضت ولايته وقد أدى ما لرمه ، فهذا الأحكام الخمسة المتعلقة بولايته . وما السادس المختلف فيه ثلاثة أشياء أحدها إن فعل أحد الخبيج ما يقتضي تعزيراً أو يوجب فعنه حدّ فإن كان مما لا يتعلق بالحج لم يكن له تعزيره ولا حدّه ، وإن كان مما يتعلق بالحج فيه تعزيره زحراً وثأدياً وفي إقامة الحد عليه وجهان : أحدهما بحضه ، لأنه من أحكام الحج وفي الآخر لا يحذه لخروجه عن أصل الحج والثاني أنه لا يجوز أن يحكم بين الخبيج فيما تدرعه من عمر أحكام الحج وفي حكمه بينهما فيما تدرعه من أحكام الحج كاللروجين إذا تارعا في إجماع كفاءة للوء ومؤنة نقصاء وجهان أحدهما يحكم بينهما ، والثاني لا يحكم [وأنشأت أن يأتي أحد الخبيج ما يوجب الفدية منه أن يحجره وجوباً ويأمره بإخراجه]<sup>(٣٠)</sup> وهل يسحق إرواه هنا ويصير حصصاً له في المطالبة أم لا عمل وجهين كما في إقامة الحدود ويجوز لولي الحج أن يهي من استته إذا كان عقيها ، وإن لم يجز أن يحكم وليس له أن يكر عليهم ما يسوع فعله إلا في محف أن يجعله جاهل فدوة ، فقد أنكر عمر رضي الله عنه على طلحه بن عبيد الله ليس المنصرح<sup>(٣١)</sup> في خج ودان أحاف أن يقتدي بك خاهل وليس له أن يحمل الدس في المناسك على مذهبه ، ولو أقام للناس الحج وهو حلال عمر محرم كره به ذلك وصح الحج معه ، وهو بخلاف الصلاة لا يصح أن يؤمهم فيها وهو غير متصل لها ، ولو قصد الناس من الحج التقدم على إمامهم فيه والتأخر عنه حار وإن كانت مخالفة المنوع مكرهه ، ولو قصدوا مخالفته في الصلاة فسدت عنهم صلاتهم لأن نشاط صلاة تاموم بصلاة الإمام وانعصال حج الناس عن حج الإمام

(٢٨) امرأة - ٢٠٣

(٢٩) ساطعة مرت

(٣٠) يخاص في ب

(٣١) المصريح ثوب مخرج ، خلق مبتدئ المعجم الوسيط ٥٣٧/١



## الباب الحادي عشر في ولاية الصدقات

الصدقة ركة، والركاة صدقة، يترقى الاسم ويتحقق المسمى، ولا يجب على المسلم في ماله حق سواها، قال رسول الله ﷺ «ليس في المال حق سوى الزكاة»<sup>(١)</sup> والركاة يجب في الأموال المرصدة للنساء إما بأنفسها أو بالعمل فيها طهرة لأهله ومعونة لأهل السهائم والأموال المركاة ضربان ظاهرة وباطنة، فالظاهرة مالا يمكن إخفاؤه كالزروع والثمار والمواشي، والباطنة ما أمكن إخفاؤه من الذهب والفضة وعروض التجارة، وليس لولي الصدقات نظر في زكاة المال الناطق، وأربابه أحق بحرج زكاته منه إلا أن ييذلها أرباب الأموال طوعا فيقبلها منهم ويكون في تزييفها عوبا لهم، ويظهر مختص بركاة لأموال الظاهرة بأمر أرباب الأموال بدفعها إليه.

وفي هذا الأمر إذا كان عادلا فيها قولان: أحدهما أنه محمول على الإيجاب وليس لهم التمرد بإخراجها ولا تحرجهم إن أخرجوها. والقول الثاني أنه محمول على الاستصحاب إظهارا للطاعة، وإن تفردوا بإخراجها أحرأتهم، وله على القولين معا أن يقائلهم عليها إذا امتنعوا من دفعها كما قائل أبو بكر الصديق رضي الله عنه مانعي الزكاة لأنهم يصيرون بالامتناع من طاعة ولاية الأمر إذا عدلوا بغاة، ومنع أبو حنيفة رضي الله عنه من قتالهم إذا أجاسوا إلى إخراجها بأنفسهم والشروط المعتبرة في هذه لولاية أن يكون حرا مسلحا عادلا عالما بأحكام الزكاة إن كان من عمال لتفويض وإن كان مفعلا<sup>(٢)</sup> قد عيبه الإمام علي فسر بأحد جرائه لا يكون من أهل العلم بها<sup>(٣)</sup> ويجوز أن يتقلدها من عزم عليه الصدقات من ذوي الغنى ولكن يكون ورقه من سهم المصالح.

(١) ابن ماجه ٥٧٠/١، حديث ١٧٨٩، حديث ضعيف انظر الألباني ٦٢/٥، حديث ٩١٢

(٢) ٣٦، سابقه من ٥٠ ح

وله إذ قلدها ثلاثة أحوال : أحدها أن يُقلد أحدها ونفسها ، فله اجمع بين الأمرين عن ما شرح . والثاني أن يُقلد أحدها وينسب عن قسمتها فظره مقصور عن لأخذ وهو مجموع من القسم ولتقلد جميعا بتأخير قسمها مائتوم إلا أن يجعل تقلدها لمن يفرده بتعجيل قسمها<sup>(٤)</sup> .  
والثالث أن يطلق تقليده عليها ، فلا يؤثر بقسمها ولا ينسب عنه فيكون بإطلاقه محمولاً عن عمره في الأمرين من أحدها ونفسها ، فصارت الصدقات مشتملة على الأحذ ولقسم لكن واحد منها حكم وستجمع بينهما في هذا الباب على الاختصار

ونبدأ بأحكام أخذها فنقول : إن الأموال المركة أربعة أحدها لمواشي وهي الإبل والغنم والغنم وسميت ماشية لرعيها وهي ماشية فأما الإبل فأول مصابها خمس ، وهما إلى تسع شاة جذعة من الضأن أو شاة من المعز ، والجدع من الغنم ماله ستة أشهر أو اثني منها ما استكمل سنة ، فإذا بلغت الإبل عشرة ففيها إلى أربع عشرة شاة ، وفي خمس عشرة إلى تسع عشرة ثلاث شياه وفي العشرين إلى أربع وعشرين أربع شياه ، فإذا بلغت خمسا وعشرين عدل في مرضها عن العمل وكان فيها إلى خمس وثلاثين بنت عراض وهي التي استكملت سنة فإن عدت لبن لبون ذكر ، فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها إلى خمس وأربعين ابنة لبون وهي ما استكملت سنتين ، فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها إلى ستين حقة وهي ما استكملت ثلاث سنين واستحقت الركوب وحروق الفحل ، فإذا بلغت إحدى وستين ففيها إلى خمس وسبعين جذعة وهي ما استكملت أربع سنين ، فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها إلى تسعين بنتا لبون ، فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها إلى مائة وعشرين حقتان ، وهذا ما ورد به النص واعتقد عليه الإجماع . فإذا زادت عن مائة وعشرين فقد احتسب الفقهاء في حكم ذلك ، فقال أبو حنيفة يستأنف بها الفرض المشتد<sup>(٥)</sup> وقال مالك لا اعتبار بالريادة حتى تبلغ مائة وثلاثين فكون بها حقة وابنتا لبون ، وقال الشافعي إذا زادت على مائة وعشرين واحدة كان في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ، فيكون في مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون وفي مائة وثلاثين حقا وابنتا لبون [وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون]<sup>(٦)</sup> . وفي مائة وخمسين ثلاث حقتان ، وفي مائة وستين أربع بنات لبون ، وفي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون ، وفي مائة وثمانين حقتان

(٤) ساقطة من م ، ح

(٥) ساقطة من ح

«مَتَا سَوَى فِي مَائِهِ وَتَسْعِي ثَلَاثَ حَقَقٍ وَتَسْتَسْوِدُ، فَإِذَا بَلَغَتْ مَائَتَيْ فَهِيَ أَحَدُ قُرُصٍ إِذَا أَرِيعَ حَقَقٌ أَوْ حَمْسٌ بَاتَ لَبَدٌ. فَإِنْ مَ يُوْجَدُ فِيهَا إِلَّا أَحَدُ الْقُرُصِ أَحَدٌ وَنَ وَحْدًا مَعَ أَحَدٍ الْعَامِلِ أَصْلُهُمْ. وَقِيلَ لِأَحَدٍ حَقَقٌ<sup>(١)</sup> لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَفْعَةٍ وَأَنْفِ مَوْثَةٍ، ثُمَّ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ فِي رَادٍ [فِي كَيْلِ أَرْبَعِينَ سِتَ سَوَى، وَفِي كَيْلِ حَمْسِينَ حَقَقٌ]<sup>(٢)</sup> وَأَمَّا الْعَرَبُ<sup>(٣)</sup> فَأَوَّلُ بَصَائِهَا ثَلَاثُونَ وَفِيهَا سَبْعٌ ذَكَرَ وَهُوَ مَ اسْتَكْمَلَ سِتَ أَشْهُرَ وَفِي رَ عَنِ اسْتِغْنَاءٍ مَعَ فَيَا أَعْطَى بَيْعَهُ أُنْثَى قَبْلَ مِائَةٍ، فَإِذَا سَبْعَ أَرْبَعِينَ فَفِيهَا مِائَةٌ أُنْثَى وَهِيَ الَّتِي قَدْ اسْتَكْمَلَ سِتَ<sup>(٤)</sup>، فَإِنْ أَعْطَى مُسَ ذَكَرًا لَمْ يَقْبَلِ [مِائَةٍ كَانَتْ فِي عَرَفِهِ أُنْثَى، وَإِنْ كَانَتْ كَيْفَ ذَكَرٍ فَقَدْ قَبِلَ بِمِائَةٍ مُسَ الذَّكَرِ وَقَبِلَ لَا تَقْبَلُ]<sup>(٥)</sup>

واختلف فيه راد على الأربع من غير نقاش أبو حنيفة في إحدى، وإليه يؤول من  
خمسة مرة مُسنة أربع وقال شافعي لأشبه بها بعد الأربع حتى تبلغ سبعة فصح  
فيها ميعاد ثم فيها بعد أسبوعين في كل ثلاثين سبع وفي كل أربع مئة فيكون في سبعين مُسنة  
وسبع، وفي ثمانين مستند، وفي سبعين ثلاثة أسبوعين وفي مائة تسعة وأربعين وفي مائة وعشرة  
مستند [ويبين] "، وفي مائة وعشرين أحد فرضين كالمائتين في الإسل، إما أربعة أضعه أو  
ثلاث مُسات، وقبل واحد العامل مئة ما واحد، فمن وجدهم أحد أقصاهما وفيه واحد  
مستند، [ثم على هذا قياس في راد في كل ثلاثين سبع، وفي كل أربع مئة]

وأب الغم<sup>(٣)</sup> فأول بصامها أربعون، وفيها إلى مائة وعشرون شاة حذغة أو شاة من الغمر، إلا أن تكون كلها صغاراً دون الخدع و شاة فيؤخذ منها [على مذهب لشدعي]<sup>(٤)</sup>

(٩) خدای همه چیزها را در طاعت اخص

(۷) حلقہ میں ۱۰ ج

(١) مـ "مستدين" "مخيمته" مـ {المخيم}

$$H = \psi(\hat{Q})$$

(۱) در این کتاب ذکر

١١١) المولى عبد الله بن محمد

$$L = \{ \langle M, n \rangle \mid M \text{ accepts } n \}$$

(۱۳) ب۔ بی بی، عطرہ، بھاس

(۶۱) بقصہ میں

صعرة دون الحدع وثثة . وقال مالك : لا يؤخذ إلا حدعة أو ثنية ، فإذا صدرت مائة وإحدى وعشرين فعنها شتانان إلى مائتي شاة ، فإذا صدرت مائتي شاة وشاة فعنها ثلاث شياه إلى أن تطلع أربعمائة شاة ، فإذا بلغت مائة وأربع شياه ، ثم في كل مائة استكسها من بعد الأربعمائة شاة ونُصم النصاب إلى ائمة والخميس إلى الف والستون<sup>(١٥)</sup> إلى المراتب لأنها موعان من حر واحد ، ولا يُضم إلا إلى الف ولا الف إلى العم<sup>(١٦)</sup> لاختلاف الحسن . ويجمع مال الإنسان في الركعة وإن عرفت أماكنه<sup>(١٧)</sup> والخطأ في النصاب يركون ركعة الواحد إذا اجتمعت فيه شرط للخلصة وقال مالك لا تأثير لمخالطة حتى يملك (كل)<sup>(١٨)</sup> واحد منهم نصاب فيكون حينئذ ركعة الخطئة وقد أبو حنيفة لا اعتبار بخلطه ويركي كل واحد منهم مال على انفراد

وركة المواشي نجب شرطان أحدهما أن تكون سائمة نزع الكلاً فتفعل مؤمنها ويتوهر درها وسهلها [وأن لا تكون عاملة]<sup>(١٩)</sup> ، فإن كانت عاملة أو معلوقة لم نجب فيها ركعة على مذهب أبي حنيفة والشافعي وأرجحها مالك كالسائمة . والشرط لثاني أن يحول عليها الحول الذي يستكمل به السبل لقول النبي ﷺ : « لا ركعة في مال حتى يحول عليه الحول »<sup>(٢٠)</sup> .

والسحال تركي محول أمهاتها إذا ولدت قبل الحول وكنت الأمهات نصاباً ، فإن نقصت الأمهات عن النصاب فعند أبي حنيفة تركي محول الأمهات إذا بلغت نصاباً ، وعند الشافعي أنها يستأنف بها الحول بعد استكمال النصاب . ولا ركعة في الخيل والبعير والحمير وأوجب أبو حنيفة في إنبات الخيل السائمة دساراً عن كل فرس ، وقد قال النبي ﷺ : « عوفت لكم عن صدقة الخيل و ترقيقه »<sup>(٢١)</sup>

(١٥) (البخاري للإبل لغز سلقه نَج بـ عربية وعبر عربية والعرب حلال البحر) ، وهي السليمة من صيده غلا عن محمد الفقي ، مرجع سابق: ص ١١٨ ، هامش ١  
(١٦) م : ولا يضم النعم إلى الف ولا إلى الف في النعم  
(١٧) م : ح ، ط - أمواله

(١٨) إضافة من المتفق لغيره يستقيم معنى

(١٩) الزيادة من ت

(٢٠) المطوع ، ص ١٠١ ، بين ص ١٥٧١ ، حديث ١٧٩٢ وهو مصنف عند الألباني ٦٣/٥ ، حديث ٤٩١٣

(٢١) في حديث أبي هريرة (بسن على مسلم في حرسه وعلمه صدقة) ، اللؤلؤ والمرجان ، ص ٩٧ ، حديث ٥٦٨

وإذا كان والي الصدقات من عمال التصوف أخذها في احتلف الفقهاء، فله على رآيه واجتهاده لا على اجتهاد الإمام ولا اجتهاد أرباب الأموال. ولم يجز للإمام أن يصر له على قدر ما يأخذه. وإن كان من عمال الصدق عمل فيه احتلف فيه على اجتهاد الإمام دون أرباب الأموال. ولم يجز عند العمل أن يجتهد ولم الإمام أن يصر له على القدر المأخوذ ويكون رسولاً في نقص بعد الاجتهاد للإمام فمضى هذا إن كان هذا العامل عند أو ذمى حاراً<sup>(٢٢)</sup>، فإن كان في ركاه عامه لم يجز لأن فيها ولاية لا يصح ثبوتها مع تكبر والرق، وإن كان في ركاه خاصة سطر، فإن كان في ما قد عرف مبلغ أصله وقدر ركاته جاز أن يكون هذا المأثور بمقتضى عبداً أو ذمياً لأنه مجزى من حكم الولاية وتخصيص بأحكام إرساله، وإن كان في مال لم يعرف مبلغه ولا قدر ركاته لم يجز أن يكون المأثور بمقتضى ذمياً لأنه [يؤتمن على مال لا يعمل فيه على حبه]<sup>(٢٣)</sup>، وجاز أن يكون عبداً لأن حراً بعد مقبول، وإذا تأخر عامل الصدقات عن أرباب الأموال بعد وجوب ركائهم فإن كان بعد ورود عمله وتثقله عليهم استظروا لأنه لا يقدر على أخذها إلا من طائفة بعد طائفة، وإن تأخر عن جميعهم وتجاوز العرف في وقت ركائهم أخرجوها بأنفسهم لأن الأمر مدفعها إليهم مشروط بملئكة وبألف مع عدم الإمكان، وحار لم ينشأ بحره من أرباب الأموال أن يعمل فيها على اجتهاده إن كان من أهل الاجتهاد، وإن لم يكن من أهل استغنى من الفقهاء من يأخذ بقوله، ولا يلزمه أن يستغنى غيره. وإن سعى فقهاء فأما أحداهما برباطها وأما الآخر بإسقاطها أو افتاء أحدهما بعد وأما الآخر بأكثر منه، فقد اختلف أصحاب الشافعي فيها يضمن به منها فذهب بعضهم إلى أنه يأخذ بألف القولين حكماً. وقال آخرون يكون محبر في لأحد بقول من شاء منها، ولو حضر العامل بعد أن عمل رب مال على اجتهاد نفسه أو اجتهاد من استغنى وكان اجتهاد العامل مؤدياً إلى إيجاب ما أسقطه أو الزيادة على ما أخرج ما كان اجتهاد العامل أمضى إن كان وقت الإمكان باقياً، واجتهاد رب المال أمضى إن كان وقت الإمكان فائتاً، ولو أخذ العامل الركعة باجتهاده وعمل في رجوعها وأسقطها على رأيه ولدى اجتهاد رب المال إلى إيجاب ما أسقطه أو الزيادة على ما أخذ لزم رب المال فيها به وسين الله تعالى إخراج ما أسقطه من أصل أو تركه من زيادة لأنه معترف بوجوب عليه لأهل سبيلان

(مصل) والمال الثاني من أموال الركعة ثم اسجل وانشجر فأوجب أبو حنيفة تركه في

(٢٢) ساقطه من ث

(٢٣) ت. فلا منها [لأنه يحتاج إلى علم مال له يعمل فيه على حبه]

جميعها، وأوجبها الشافعي في ثلث الحبل والكرم خاصة، ولم يوجب في غيرها من جميع الفواكه والثمار زكاة، وزكاتها لحب شرطين: أحدهم بدو صلاحها واستطاعة أكلها وليس على من قطعها قبل بدو الصلاح زكاة، ويكره أن يعمله فرادى من الركعة، ولا يكره إن فعله لحاجة. وشرع الثاني أن تطلع حمسة أوسق<sup>(٢٤)</sup>، فلا زكاة فيها عند الشافعي، إن كانت أقل من حمسة أوسق، والوسق سوب صاع، والصاع حمسة أرطال وثلث بالعراقي. وأوجبها أبو حنيفة في الغنم والكثير، ومع أبو حنيفة من حرص النصارى على أهدائها، وجوره الشافعي تعديراً للركعة واستظهار لأهل السهول؛ فقد روى رسول الله ﷺ على حرص النصارى عمالاً وقال لهم: وحفظوا الخمر من أن يأتوا أئمتهم، ولعربيه والواطئة والسائية<sup>(٢٥)</sup>. فأوصية ما يوصي بها لأربابها بعد ابود، والعربة ما يعرى للصلوات في الحب، وأبوابه ما تأكله السائبة منهم، وسبوا وطنة سوطهم لأرض، والسائية ما ينوب النصارى من الخوارج

فأما ثلث البصرة فيحرص كرمها وهم في حرصها كعبرهم، ولا يحرص عليهم سخلهم لكثرة وخرق المشقة في حرصه، فلهم يبيعون في التملؤب أكل إدارة منها، وإما ما قدر لهم تصدر لأول من تنابها في يومي الجمعة والثلاثاء، يُصرف معطمة في أهل الصدقات، وجعل لهم في عرض الدنيا كبار النصارى، ومنها إلى كرسي البصرة بسبوي أعضائها<sup>(٢٦)</sup> منهم هناك، [وليس يلزم هذا غيرهم فصاروا بذلك عدلين لمن سواهم]<sup>(٢٧)</sup> ولا يجوز حرص النخل والكرم إلا بعد بدو الصلاح فيحرصون بسرا<sup>(٢٨)</sup> وعب ويطر ما يرجعون إليه ثمرا ورب، ثم يجبر أربابها إذا كانوا أمتاء بين صباه يبلغ حرصها لينصرفوا فيها ويضمنوا قدر ركائنها؛ وبين أن نكون في أيديهم أمانة يعمون من التصرف فيها حتى تنشأ من تؤخذ زكاتها إذا بلغت. وقدر الزكاة العشر إذا سقيت عذرا<sup>(٢٩)</sup> أو سحبا ونصف العشر، إن سقيت غرابا<sup>(٣٠)</sup> أو بصحا، فإن

(٢٤) مصداقا حديث رسول الله ﷺ: ليس في دون حمسة أوسق صدقة. اللؤلؤ والمرجان، ص ١٩٧، حديث ٥٦٧

(٢٥) الخوص: الجوز والتحمين، الحديث ورد في الدرهمي ٢٧٧/٢ وبسبب أبو عبيد، الأموال، ص ٥٨٧، في عرس الخطاب

(٢٦) - أعضائها

(٢٧) سألنا من ت.

(٢٨) البسر: ثمر النخل قبل أن يوطأ، المعجم الوسيط ٥٦١/١

(٢٩-٣٠) ت- عينا. وعند ابن الفراء، الأحكام السلطانية، عمدا (وسحا) وشرح عقر الكتب المرحوم يعني ذلك بعوله. دعونا - بمنح العين المتصلة بكون التاء وكسر الراء الذي يشرب بعروقه والسبح الذي يجري إليه -

سفتت بها، فقد قيل يعتبر اعلاها<sup>(٣١)</sup>، اقل يؤخذ منقسط كل واحد منهما وإذا اختلف رب المال والعامل فيما سفت به كان القول قوب ربا وأحطه العامل سنطها<sup>(٣٢)</sup> فإن نكل لم يرمه إلا ما اعترف به ويصم أنواع النحل بعضها إلى بعض وكذلك أنواع الكرم لأن جميعها حسن واحد، ولا يُصم النحل إلى الكرم لاختلافهما في الجنس

وإذا كانت ثمار النحل وكرم نصير تمرا وزينا لم تؤخذ ركاتهما إلا بعد تنامي جمدهما تمرا أو زينا، وإن كانت مما لا يؤخذ إلا رطبا أو عبا [أخذ عشر ثمنها إذا بيعا، فإن احتسب أهل السهك إلى حقهم منها رطبا أو عبا]<sup>(٣٣)</sup> حار في أحد القولين إذا قل إن القسمة تغير نصيب، [ولم يجر في القول الثاني إن القسمة بيع]<sup>(٣٤)</sup> وإذا هلك الثمار بعد حرصها بجائحة من أرض أو ساء قل إمكان أداء الركة منها سقطت، وإن هلك بعد إمكان أدائها أحدث

(مصل) ودل اثالث الرزوع أوجب أبو حنيفة لركاة في جميعها، وعبد الشامي لا يجب<sup>(٣٥)</sup>، فيما زرعه الأدميون قوت مدحرا ولا<sup>(٣٦)</sup> يجب عنده في القول والخصر، ولا يجب عند الشامي فيها ولا فيما لا يؤكل من القطن ولكتان ولا لينا [لا]<sup>(٣٧)</sup> يزرعه الأدميون من نبات الأدوية والحداد، وهي مأخوذة عنه من عشرة أنواع: اسبر، لشعير والأرز والدرة والافلاء والتوب والحمص والعدس والدخن وخليان<sup>(٣٨)</sup> فأما لطن فهو نوع من اسبر يُصم إليه وعده قشرتان لا تجب لركاة فيه بقشرته إلا إذا بيع عشرة أوسق، وكذلك الأرض في قشرته. وأم الست فهو نوع من الشعير يضم إليه، والحداد من نوع من الذهب يضم إليه وما عداهما أحناس لا يُصم بعضها إلى غيره، وصم مائل الشعير إلى الحطة وصم ما سواهم من القطنيات بعضها إلى بعض

١. الله وبعضه - وانعرت - يفتح الميم جمعته وسكون اعراس - ما يسقى بالادلاء والنواصب - محمد الفقي،

ص ١٢٩، هامش ١

(٣١) ح: غلبها، ت: علمها؛

(٣٢) ساقطة من ت

(٣٣) ساقطة من ت

(٣٤) ساقطة من م

(٣٥) ساقطة من ت

(٣٦) الترابعة من م ح

(٣٧) الجليلان - غريب حولي - نزل بدوره - المجمع الوسيط ١/ ١٢٨

وركاة الزرع تحب فيه بعد قوته واشتداده<sup>(٣٨)</sup>، ولا تؤخذ منه إلا بعد دنائه وتصفته إذا بلغ نصفه خمسة أوسق، ولا ركاة فيها دونه، وأوحشها أبو حنيفة في قبيله وكثيره، وإذا حر المالك رعه مثلاً أو فصلاً<sup>(٣٩)</sup>، لم تحب ركاته، ويكره أن يضعه حراراً من لركه، ولا يكره إن كان لحاحه

وإذا ملك الدمي أرض عشر درعه فقد احتنف لعقهاء في حكمها، فذهب الشافعي إلى أنه لا تحب فيها عنه ولا حراج، وقال أبو حنيفة يوضع عنده الحراج ولا يسقط عنه بإسلامه، وقال أبو يوسف يؤخذ منها ضعف الصدقة المأجودة من الحسم، فإذا أسلم سقط عنه مضاعفة الصدقة، وقال محمد بن الحسن وسفيان الثوري يؤخذ منها صدقة الحسم ولا تضاعف

وإذا ررع أسلم أرض حراج حذمه لشافعي عشر للزرع مع حراج الأرض ومع أبو حنيفة مع الخمر بيبي، واقتصر على أحد الخراج وحده وإذا استأجر أرض حراج على مؤجرها والعشر على مستأجرها، وقال أبو حنيفة عشر للزرع على المؤجر [وكذلك لمصر]<sup>(٤٠)</sup>؛ فهذه الأموال الثلاثة كلها أموال ظاهرة

(فصل) وأما المال الربيع فهو الفضة والذهب، وهما من الأموال البيضاء، وركائهم ربع العشر، بقوله عليه لصلاه وسلام: «في نوري ربع العشر»<sup>(٤١)</sup>

ونصاب الفضة مائتا درهم سورن للإسلام، لنبي ورن كل درهم منه ستة دوق وكل عشرة منها سبعة مثاقيل وفيها إذا بلغت مائتي درهم خمسة دراهم هو ربع عشرها، ولا ركاة فيها إذا بلغت عن مائتين، وفي زاد عليها بحسابه، وقال أبو حنيفة: لا ركاة فيه زاد على مائتين حتى يسع أربعين درهما فيحب فيه درهم سدين، وسورن المطبوعة وانقار<sup>(٤٢)</sup> على سواء

(٣٨) ب. - استبداده

(٣٩) المصدر ما اقتطع من الزرع 'خبر حلف القرب' المجموع الوسيط ٧٤٠/٢

(٤٠) ساقطة من م، وغير واضحة في م، ح

(٤١) ساقطة من م، ح. انظر الأموال (١١١٦-١١١٣)، ص ١١٠-١١١

(٤٢) انظر من الفضة والذهب الحرام الذي لا يتعد درهم ولا درهمين لم يضع عبد محمد القمي، ص ١٢٥.

هائش ١



وأما الذهب فقصايه عشرون مثقالاً بمناقل الإسلام يجب فيه ربع العشر وهو نصف مثقال، وفيما زاد بحسابه، ويستوي فيه خالصه ومطبوخه ولا تُقسم الفضة إلى اذهب ويعتبر نصاب كل واحد منها على اعراده، وصم مالك وأمو حيفة الأقل إلى الأكثر وقومله بقيمة الأكثر وإذا انجز بالدرهم ولندبر نجب ركائبه، ورجحها تبعه إذا حال الحول، لأن ركاة الفضة والذهب نجب بحول الحول عليها. وأسقط داود ركاة مال لتجارة وشد هذا القول عن الجماعة. وإذا أخذ من الفضة والذهب حليباً ما سفلت زكاته في أصح قولي لشافعي وهو مذهب مالك، ووجب في أصحها وهو قول أبي حنيفة وإن اتحد منها ما حظر من الحلي ولأولي وحت زكاته في قول الجميع

(فصل) وأما المعادن فهي من الأموال الظاهرة واحسب لغيرها فيها نجب فيه الركاة منها، فأوجبها أبو حنيفة في كل ما يطبخ من نصة وذهب وصفر ونحاس، وأسقطها عما لا يطبخ من مائع وحجر، وأوجبها أبو يوسف فهي يستعمل منها حلها كالخواهر وعلى مذهب شافعي يجب في معادن الفضة والذهب خاصة إذا بلغ المأخوذ من كل واحد منها بعد السك والتسمية نصاب ففي القدر المأخوذ من ركاه ثلاثة أقاويل أحدها ربع العشر كما مضى من لذهب وفضة والقول الثاني الخمس كتركاز وأقول الثالث يعتبر حاله، فإن كثرت مؤتمته فيه ربع العشر، وإن قلت مؤتمته فيه الخمس ولا يعتبر فيه الحول لأنها دالة تركي لوقيتها.

أما التركاز فهو كل مال وجد مدفوناً من صرب الجاهلية في موات أو طريق ساهل يكون لواحد وعيه خمسة بصرف في مصرف الركاة، لقول النبي ﷺ : «هو في التركاز الخمس»<sup>(١٣)</sup> وقال أبو حنيفة : واحد تركاز غير بين إظهاره وبين إخفائه، والإمام إذا ظهر له حجر بين أحد الخمس أو تركه، وما وجد في أرض مملوكة فهو في الظاهر مالك الأرض لا حق فيه لواحد، ولا شيء فيه عن ملكه إلا ما يجب من ركاة إن نكر قد أداها عنه، وما وجد من صرب الإسلام مدفون أو غير مدفون فهو لقطة يجب تعريفه حولاً، فإن جاء صاحبها وإلا فللواحد أن يملكها مصمومة في دمه للملكها إذا طهر

(١٣) البخاري شرح الفكر مال، ص ١٢ - ١١ (باب في التركاز الخمس)

(فصل) وعن عامل صدقة أن يدعو لأهلها عند ادفع ترعياهم في المسارعة وغيرهم  
 من أهل بيته في الحرب وامتثالاً لقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا  
 وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾<sup>(٤٤)</sup>. ومعنى قوله سبحانه وتعالى ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ  
 بِهَا﴾ أي تطهروهم وتزكيهم بأمورهم وفي قوله تعالى ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ وجهان: أحدهما استعمر  
 لهم، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه والثاني ادع لهم وهو قول الجمهور وفي قوله تعالى  
 ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ أربع تأويلات: أحدها قرنة لهم، وهو قول ابن عباس رضي الله  
 عنه والثاني رحمة لهم وهو قول طلحة<sup>(٤٥)</sup>، والثالث تثبيتهم وهو قول ابن قتبية<sup>(٤٦)</sup>  
 والرابع أمن لهم وهو من الاستحباب إن لم يسأل وفي استحقاقه إذا سئل وجهان أحدهما  
 مستحب، والثاني مستحق

وإذا كنت الرجل ركاة ماله وأحدهما عن تعامل مع عدله أحدهما تعامل معه إذا ظهر  
 عليه ونظر في سب إحقاقها، فمن كان يشقو إحقاقها بنفسه م يعرره، وإن أخذها بغيره  
 ويبيع حق الله منها عزّره ولم يغرمه زيادة عليها وقال مالك<sup>(٤٧)</sup>: يأخذ منه شطر ماله لقوله عليه  
 الصلاة والسلام «من غلّ صدقة فأخذها وشطر ماله عرمة من عزمات الله، ليس لآل محمد  
 فيها نصيب»<sup>(٤٨)</sup> وفي قول النبي ﷺ: «ليس في المال حق سوى الزكاة» ما يصرف هذا  
 الحديث عن طهره من الإيجاب<sup>(٤٩)</sup> إلى التحرر والإيهاب كما قال «من فتن عدله قتلناه»<sup>(٥٠)</sup>  
 وإن كان لا يُقبل بعبده.

وإذا كان العامل جائراً في الصدقة عادلاً في قسمتها جاز كنيتها وأجرأ دفعها إليه، وإن  
 كان عادلاً في أخذها جائراً في قسمتها وجب كنيها منه وم يجز دفعها إليه، فإن أخذها طوعاً أو  
 حبراً لم يجزهم عن حق الله تعالى في أموالهم ولزمهم إحقاقها بأنفسهم إلى مستحقها من أهل

(٤٤) التوبة - ١٠٣

(٤٥) ح. ابن أبي شيحة ولم يعثره عن ترجمة.

(٤٦) حمد بن عبد الله بن مسلم بن أبيه الديلمي. فاص من أهل بغداد، له اشتغال بالأدب والكتابة، وفي القضاء بمصر  
 عام ٣٢٦ هـ. توفي بمصر عام ٣٢٢ هـ. الأعلام ١/ ١٥٦

(٤٧) ب. حد

(٤٨) معتر عليه بعبده

(٤٩) ساقطة من ح.

(٥٠) النسائي، ٨/ ٢٠ - ٢١ والدرمي ١٩١/ ٢



يدفعها في جميعهم . وفي سوية الله تعالى بينهم في اية الصدقات ما يمنع من الاقتصار على بعضهم ، فواحد على عامر الصدقات بعد تكاملها ووجود جميع من سمي ها أن يقسمها على ثمانية أسهم [بالنسبة] (٥٧) فيدفع سهبا منها إلى الفقراء . والمقبر هو الذي لا شيء له ثم يدفع السهم الثاني إلى المسكين . والمسكين [هو الذي له مالا يكفيه فكان الفقراء أسوا حالا . وقال أبو حنيفة المسكين أسوا حالا من الفقير] (٥٨) وهو الذي قد أسكنه بغيره ، فيدفع إلى كل واحد منهما إذا تمت الزكاة ما يخرج به من اسم الفقير والمسكين إلى ذي مراتب العبي وذلك معتبر بحسب حالهم ، فعنهم من يصير بالدين . الواحد عبي إذا كان من [مهرة] (٥٩) أهل الأسواق يروح فيه قدر كفايته فلا يجوز أن يرد عنه ، ومنهم من لا يستعني [إلا بدنة] (٦٠) دينار فيجوز أن يدفع إليه أكثر منه ، ومنهم من يكون ذا حيلة يكسب مصاعته قدر كفايته فلا يجوز أن يعطى وإن كان لا يملك درهم . وقدر أبو حنيفة رضي الله عنه أكثر ما يعطيه الفقير والمسكين [بما دون] (٦١) مائتي درهم من الورق [وما دون عشرين دينار من الذهب] (٦٢) ثلثا نخب عليه أسكاه فيبي أحد من الزكاة

ثم السهم الثالث سهم لعاملين عليها وهم صنفان أحدهم المقيمون بأرضها وجاراتها والذي المقيمون بقسمتها وتعرفتها من أمير (٦٣) ومباشر ومتنوع وتدفع ، جعل الله أجورهم في مال الزكاة ثلثا يؤخذ من أرباب الأموال سواها ، فيدفع إليهم من سهمهم قدر أجور أمثالهم ، فإن كان سهمهم من أكثر رد الفصل على باقي السهام ، وإن كان أقل تمت أجورهم من مال الرخاء في أحد الوجهين ، ومن مال المصنوع في الوجه الآخر

ولسهم الرابع سهم المؤلفة قلوبهم وهم أربعة أصناف : نصف يتألفهم بدعوة المسلمين ونصف يتألفهم للكف عن المسلمين ، ونصف يتألفهم ليرغبهم في الإسلام ، ونصف لترغب قومهم وعشائرهم في الإسلام . فمن كان من هذه الأصناف الأربعة مسلما جاز أن يعطى من سهم

(٥٧) منطقة من م

(٥٨) منطقة من م

(٥٩) الرخاء عن م

(٦٠) منطقة من ح

(٦١) منطقة من م

(٦٢) م بدلا منها ( وعشرين مثقالا من العبي لثلا )

(٦٣) ح امرات أمير

المؤلفة من الزكاة، ومن كان منهم مشترك حُدل به عن مال لركاة إلى سهم المصالح من الغنى والمضائق.

والسهم الخامس سهم الرقاب، وهو عند الشافعي وأبي حنيفة معروف في المكتاتين يدفع إليهم قدر ما يُعتقون به [وقال مالك يُصرف في شراء العبيد يعتقون] <sup>(٦٦)</sup>، والسهم السادس للعارفين، وهم صنفان. صنف منهم استدانوا في مصالح أنفسهم فيدفع إليهم مع انصر دون <sup>(٦٧)</sup> [ما يفترون به ديونهم، وصنف منهم استدانوا في مصالح المسلمين فيدفع إليهم مع الفقير والعلى] <sup>(٦٨)</sup> قدر ديونهم من غير فصل.

والسهم السابع سهم سبيل الله تعالى وهم العراة، يدفع إليهم من سهمهم قدر حاجتهم في جهادهم، فإن كانوا يراغبون في نشر دفع إليهم نفقة ذهابهم [وما أمكن من نفقات معانهم، وإن كانوا يعودون إذا جاهدوا أعطوا نفقة ذهابهم] <sup>(٦٩)</sup> وعودهم. والسهم الثامن سهم ابن السبيل وهم المسكرون الذين لا يجدون نفقة سفرهم يدفع إليهم من سهمهم إذا لم يكن سفر معصيه، قدر كفايتهم في سفرهم وسواء من كان منهم مبتدأ بالسفر أو مجتازا. وقال أبو حنيفة أدفعه إلى المجتاز دون المبتدئ بالسفر.

وإذا قسمت الزكاة في الأصناف الثمانية لم يحل حالهم بعدها من حصة أقسام أحدها أن تكون وفق كفايتهم من غير نقص ولا زيادة، فقد خرجوا بما أحلوه من أهل الصدقات وحرم عليهم التعميم <sup>(٧٠)</sup> لها. والقسم الثاني أن تكون مقصورة عن كفايتهم [ولا يخرجون من أهلها ويحالون بباقي كفايتهم] <sup>(٧١)</sup>. على غيرها.

والقسم الثالث أن تكون كافية لبعضهم مقصورة عن الباقي فيحرم المكتمون عن أهلها ويكون المفصرون على حالهم من أهل الصدقات. والقسم الرابع أن تفصل عن كفاية جميعهم

(٦٤) ساقط من ت.

(٦٥) هذا الصنف ساقط من ت.

(٦٦) ساقط من م.

(٦٧) ساقط من ت.

(٦٨) ت، ط، الثمر.

(٦٩) ساقط من ت.

فيخرجون من أهدأ بالكفاية ويرد العاقل من سهامهم على غيرهم من أقرب البلاد إليهم والقسم الخامس أن تفصل عن كفايات بعضهم وتعجز عن كفايات الباقين فيرد ما فضل عن المكتفين على من عجز من المفقرين حتى يكتفي العريقان

وإذا عدم بعض الأصناف تشبيهه فسميت الزكاة على من يوجد منهم ولو كان صنف واحداً ولا يقل سهم من عدم سهم في جيران المال إلا سهم سبيل الله في العزاء فإنه ينقل إليهم؛ لأنهم يسكنون الثور في الأغلب؛ وتنفق زكاة كل ناحية في أهلها ولا يجوز أن تنقل زكاة بلد إلى غيره إلا عند عدم وجود أهل السهول فيه؛ فإن نقلها عنه مع وجودهم فيه لم يجزئه في أحد القريين وأجرأ في العون الآخر وهو مذهب أبي حنيفة، ولا يجوز دفع الزكاة إلى كافر وجوز أبو حنيفة دفع زكاة الفطر خاصة<sup>(٧١)</sup> إلى الدمي دون المعاهد. ولا يجوز دفعها إلى دوي القري من بني هاشم وبني عبد المطلب تبرع لهم عن أوساخ الذنوب وجوز أبو حنيفة دفعها إليهم [إذا كانوا عمالاً]<sup>(٧٢)</sup>. ولا يجوز أن تدفع إلى عبد ولا مذبذوب ولا لم ولد ولا من رقب معصية ولا يدفعها لرحل إلى روحته ويجوز أن تدفع لمرأة زكاتها إلى زوجها، ومنع أبو حنيفة من ذلك ولا يجوز أن يدفع أحد زكاته إلى من يحب عليه نفقته من ولد أو ولد لعنه به إلا من سهم العارفين إذا كانوا منهم. ويجوز أن يدفعها إلى من سواهم من أئامه. وصرفها فيهم أفضل من لأجانب وفي جيران المال أفضل من الأبعد وإذا أحصر رب المال أموره في لعائن ليحصلهم بركة ماله، فإن لم تختلط زكاته بركة غيره حصلهم بها فإن اختلطت كانوا في المختلط أسوة غيرهم، لكن لا يخرجهم منها [لأن فيها ما هم به أحق وأحق]<sup>(٧٣)</sup>.

وإذا استأثر رب المال بالعامل في مصرف زكاته وسأله أن يشرف على قسمتها لم يلزمه إجابته إلى ذلك لأنه قد برىء منها بدفعها إليه، ولو سأل العاقل<sup>(٧٤)</sup> رب المال أن يحصر قسمتها لم يلزمه الحضور براءته منها بالدفع. وإذا هبكت الزكاة في يد العامل قبل قسمتها أحرمت رب المال ولم يصحها للعامل إلا بالعدول وإذا تنفقت الزكاة في رب المال قبل وصولها إلى العامل

(٧١) ب ( وجوز أبو حنيفة دفعها إلى الدمي ) دون تحديد لزكاة الفطر مما يعني أنه يجزى دفع الزكاة بصورة عامة

(٧٢) الزكاة ص ٨

(٧٣) ساقطة من ت

(٧٤) ط، ح، ب : العالم

نجزاه وأعادها<sup>(٧٤)</sup>، ولو تلف ماله قبل إخراج ركاته سقطت عنه إن كان تبعه قبل إمكان أدائها. ولا تسقط إن كان تبعه بعد إمكان أدائها. وإذا ادعى رب المال تلف ماله قبل صيان ركاته كان قوله مقبولا، وإن اتهمه العامل أحلحه استظهارا، ولا يجوز للعامل أن يأخذ رشوه أرباب الأموال ولا يقبل هداياهم. قال رسول الله ﷺ: «هدايا العمال غلول»<sup>(٧٥)</sup>. والعرق بين الهدية والرشوة أن [الرشوة ما أهدت طينا وهدية ما بذلت عفوا]<sup>(٧٦)</sup>، فإذا ظهرت على العامل خيانة كان الإمام هو [الناظر في حاله]<sup>(٧٧)</sup> المستدرك لخيانته دون أرباب الأموال ولم يتعين لأهل السهوان في خصوصته إلا أن ينظلموا إلى الإمام تطلم ذوي الحاجات، ولا تقبل شهادتهم على العامل للتهمة لللاحقة بهم فأما شهادة أرباب الأموال عليه؛ فإن كانت في أحد الزكاة منهم لم تسمع شهادتهم، إن كانت في وصعه لها غير حقها سمعت، وإذا ادعى أرباب الأموال دفع الزكاة إلى العامل وأنكرها أحلف أرباب الأموال على ما ادعوه وبرئوا وأحلف العامل على ما أنكره وبرئ، وإن شهد بعض أرباب الأموال لبعض بالدفع إلى العامل، فإن كان معد التاكر والشاخص لم تسمع شهادتهم عليه، وإن كان فلها سمعت وحكم على العامل بالعرم، فإن ادعى معد الشهادة أنه قسمها في أهل السهوان لم يقبل منه لأنه قد أكذب هذه لدعوى ببنكاره، فإن شهد له أهل السهوان بأحدها منه لم تقبل شهادتهم لأنه قد أكذبهم بإنكار لأحد. وإذا أقر العامل بقص الزكاة وادعى قسمتها في أهل السهوان فأنكروه كان قوله في قسمتها مقبولا لأنه مؤمن فيها؛ وقولهم في الإنكار مقبول في بقاء فقرهم وحاجتهم. ومن ادعى من أهل السهوان فقرا قبل منه ومن ادعى غرما لم يقبل منه إلا بينة. وإذا أقر رب المال عند العامل بقدر ركاته ولم يمر به مبلغ ماله جاز أن يأحدها منه عن قوته ولم يأحده بحضور ماله جبرا وإذا أخطأ العامل في قسم الزكاة ورضعها في غير مستحق لم يصح من يحمي حياته من الأعياء، ولا خصاته لها فيمن لا يحمي حاله من ذوي القرى والكفار ولعبيد قولان، ولو كان رب المال هو الخاطئ، في قسمتها صحبها فيمن لا يحمي حياته من [دوي القرى والكفار]<sup>(٧٧)</sup> والعبيد]<sup>(٧٨)</sup>.

(٧٤) ساقطة من م ت

(٧٥) ت - بدلا عنها [الرشوة ما أهدت طينا للمسلم مع الرائي وادعى ما أهدت طينا لأرباب الهدية]

(٧٦) ساقطة من م، ح

(٧٧) ساقطة من م، ح، ط

(٧٨) ساقطة من م، ح

وي صياها فيمن يحمي حده من الأعياء فولان ويكون حكم نعام في سقوط نصيا  
 أوسيع [لأن شعله أكثر مكان في احتطاً نعلر]<sup>٧٩</sup>

---

(٧٩) ب. - بدلاً منها [لأن صبره أكثر مكان في إعطاء كثر وموت]





الشيء <sup>(٣)</sup> فيقسم الحصص على خمسة أسهم متساوية أسهم منها كان لرسول الله ﷺ في حياهه يعني منه على نفسه وأرواحه ويصرفه في مصاحبه ومصالح المسلمين واحتلف الناس فيه بعد موته، فذهب من يقول بغيره الأبياء إلى أنه مبرورث عنه مصروف إلى ورثته وقت أسره ثور يكون منكا للإمام بعده لمصاحبه بأموال الأمة مصدقه وقال أبو حنيفة قد سقط مجوسه وذهب الشافعي رحمه الله إلى أنه يكون مصروفه في مصالح المسلمين كأوراق الجيش وأعداد الكراع <sup>(٤)</sup> والسلاح وبناء الحصون ولقنات وأرزاق الفقهاء والأئمة وما جرى هذا المجرى من وجوه المصالح . وبسهم الثاني سهم ذوي القربى نعم أبو حنيفة أنه سقط حصصهم عنه اليوم وعند الشافعي أن حصصهم فيه ثابت، وهم سواهم وسو عبد المطلب ابن عبد مناف حصصه لا حق فيه لمن سواهم من قرين كلهم يسوي فيه بين صغيرهم وكبارهم وأعبائهم وفقرائهم، ويفصل فيه بين الرجال والنساء ولذكر مثل حظ الأنثيين لأنهم أعطوه باسم بقرعة، ولا حق فيه لمواليهم ولا لأولادهم ومن مات منهم بعد حصول المال وقبل قمه كان سهمه منه مستحقا لورثته والسهم لثلاث بنيهم من ذوي الخصال والتم موت الأب مع الصغير ويستوي فيه حكم المملوك والحرية . وهذا يعارض اسم اسم عنهما قال رسول الله ﷺ <sup>(٥)</sup> ولا يؤم بعد حنيفة <sup>(٦)</sup> وبسهم الرابع للمساكين، وهم الذين لا يجدون ما يكفيهم من أهل الفيء لأن مساكين الفيء يبيعون عن مساكين الصدقات لاختلاف مصروفها ولسهم الخامس للفقير السليل، وهم المساكين من أهل الفيء لا يجدون ما ينفقون، وسواء منهم من تنادى بالفسر أو كان محتازا، فهذا حكم [الخمس في قسمه] <sup>(٧)</sup> وأما ربيعة حبسه فيه قولان أحدهما أنه للحيش خاصة لا يشاركهم فيه غيرهم ليكون معدا لأزواجهم والقول الثاني أنه مصروف في المصالح التي منها أوراق الجيش وما لا على للمسلمين عنه، ولا يجوز أن يصرف الفيء في أهل الصدقات، ولا تُصرف الصدقات في أهل الفيء ويصرف كل واحد من المالين في أهله وأهل الصدقة من لا هجرة له وليس من ائقانت عن <sup>(٨)</sup> المسلمين ولا من حماة البيعة وأهل الفيء

(٣) الحبر - ٧

(٤) الكراع اسم يجمع الخيل والسلاح . المعجم الوسيط ٧٨٣/٢

(٥) الشيباني، تفسير الطيب من الحديث، ص ١٩٠

(٦) ج [ - الذي قسمه نفي ] ت [ شخصان في اسم منعه ]

(٧) ت عند

هم ذو الحجرة لدايون عن ايضه وانيعون عن احرير والمجاهدون لعدو وكان سمه احررة لا يطلق لآ على من هاجر من وطنه إلى المدينه بطلب الإسلام ، وكان كل قبيلة سلمت وهاجرت بأسرها تدعى لبررة ، وكل قبيلة هاجر بعضها تدعى الخيرة ، فكان المهاجرون لبررة وحررة ، ثم سقط حكم هجرة بعد فتح وصار المسلمون مهاجرين وعرباً ، فكان أهل الصدفة يستون على عهد رسول الله ﷺ أعرباً ، وسمى أهل الفيء مهاجرين<sup>(٨)</sup> وهو ظاهر في اشعارهم كما قل فيه بعضهم :

قد لَفَّها ليل بمصليّ أروع خراج من الدوي  
مهاجر ليس بأعرب

ولاختلاف لفرقي في حكم مالين ما عير وسوى لوجهة بينهما وحوز صرف لكل واحد من المالين في<sup>(٩)</sup> كل واحد من لفرقيين وردا لرد الإمام أن يصل قوماً لعود جلاتهم بمصالح المسلمين كمرس والمؤلفه جاز أن يصلهم من مال الفيء ؛ فقد أعنى رسول الله ﷺ مؤلفه يوم حين فأعطى عيه من حصص لفراري<sup>(١٠)</sup> مائة بعير ولأفرع بن حابس التميمي<sup>(١١)</sup> مائة بعير والعباس بن مرداس لدمي حمسين بعير فتسخطها وعتب على رسول الله ﷺ وقال

كانت هابا تلافينها	بكرى على المهر في الأحرع
وإسقاطي القوم أن يرقدوا	إذا جمع لقوم لم أجمع
عأصبح بي وهب المميد	بي غيبة والأفرع
وقد كنت في أحرر ذا قدرة	لم أعط شيئاً ولم منع
والأقائل أعطيتها	عديت قوائمها الأربع

(٨) ح مهاجرون

(٩) سائطة من ت

(١٠) غيبه من حصص من خدمه من بدر كان سمه خدمه ، أصيب فاحتظت عيه فسمي غيبه ويكنى ثابا مائت سمه حذر كثرة في عهد رسول الله ﷺ وعهد خلفاء الراشدين بطر اللجوري ، المعارف ، ص ١٣١ - ١٣٢

(١١) لأفرع بن حابس بن عقال الحاشعي الدارمي حميني صحابي من سادات العرب في عامه شهد حنيناً وفتح مكة وحائظ وسكن المدينة خالد بن الوليد في أن وفاته حتى اسمه ألف (لأفرع) لفرع كان في رأسه ، وأن اسمه كان فراس توفي عام ٣١ هـ الأعلام ٢ هـ

فما كان حصص ولا حباب يصوقا مرداس في عجم  
ولا كنت دون امرئ مهاب ومن نصع اليوم لا يرفع

فقال رسول الله ﷺ لعل من أبي طالب «أذهب فأقطع عبي لسانه» فلما ذهب به فلل  
أتريد أن تقطع لساني؟ قال لا، ولكن أعطيت حتى ترضى، فأعطته فكان ذلك قطع لسانه

فأما إذ كتب صلة للإمام لا يعود بمصلحة على المسلمين وكان المقصود بها دفع المعطي  
خاصه كتب صلاتهم من ماله روي أن أعرابيا أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال:

يا عمر الخير جُزيت الجنة إكس يستاني وأمهته  
وكن لنا من الزمان جنة المسم بالله لنفمنه  
فقال عمر رضي الله عنه إن لم أعمل يكون ماذا؟ فقال:

إذا أأ حصص لأهله

فقال وإذا دعت يكون ماذا؟ قال

يكون عن حالي لنسأله يوم تكون الأعطيات منه  
وموقف المسنون يسئله إما إلى نار وإما جنة

قال فبكى عمر رضي الله عنه حتى حصبته لحينه وقد يا علام أعطه قميصي هذا لذلك  
اليوم لا لشعري، أما والله لا أملك غيره، فجعل ما وصل به من ماله لأمس مال لمسلمين؛ لأن  
صلته لا تعد بفتح على غيره فمحرحت من المصالح العامة. ومثل هذا الأعرابي يكون من أهل  
الصدقة، غير أن عمر رضي الله عنه لم يعطه منها إما لأجل شعره الذي استرله فيه، وإما لأن  
الصدقة مصروفة في جيرانهم ولم يكن منهم وكان مما يقمه الناس على عثمان رضي الله عنه أن  
جعل كل الصلوات من مال النبي، ولم ير الفرق بين الأمرين

ويجوز للإمام أن يعطي ذكور أولاده من مال النبي، لأنهم من أهله، فإن كانوا صغارا  
كانوا في إعطاء الدراري من ذوي السابقة والتقدم، وإن كانوا كبارا ففي إعطاء المقاتلة من  
أمتهم

حكى ابن اسحاق أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ما بلغ أن أباه عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه وسأله أن يقرضه له ففرص به النبي، ثم جاء غلام من أمه الأضر قد بلغ

مسألة أن يعرض له فعرض به في ثلاثة آلاف فمضى عنده يا مير مؤمنين فمضى في نفس  
وفرض هذا في ثلاثة و قد شهد أبو هذا ما قد شهدت فقال حل لي رأيك يا أمث بمات  
رسول الله ﷺ ورأيت أب أم هذا يعانيل مع رسول الله ﷺ ولله أكبر من الألف

ولا يجوز للإمام أن يعطى ثلث أولاده من مال أبيه، لأنه من ثمنه، فإنه إذا أخذ في عطائه، وأما عبادة وعبد غيره، فإن لم يكونوا فقائلاً فمقتضىهم في ماله وماله ساداتهم، وإن كانوا مقتلة فقد كان أبو بكر رضي الله عنه يعرض له في إعطائه ولم يعرض لهم عمر رضي الله عنه والشافعي رحمه الله يأخذ فيهم بغير عمر رضي الله عنه، فلا يعرض لهم في إعطائه، ولكن أراد ساداتهم في الإعطاء لأجلهم لأن ربانهم يعطونه، فإذن عتقوا جدر أن يعرض لهم في الإعطاء ويجوز أن يعرض بقدر أهل أبيه في إعطائهم، ولا يجوز أن يعرض لغيرهم لأن سببهم وبهم وبهم لا يحدون حر على عصمتهم ويجوز أن يكون عتق أبيه من ذوي القربى من بني هاشم وبني عبد المطلب ولا يجوز أن يكون عتق لصدقات أبيه إذا راد سهمه من إلا لا يتصور، لأن بني هاشم وبني عبد المطلب يحرم عليهم الصدقات ولا يحرم عليهم أبيهم ولا يجوز لعلم أبيه أن يقسم ما حقه إلا بالعدل ويجوز لعلم أبيه أن يقسم ما حقه من الصدقات من ماله من غير أن يقدمه من صرف مال أبيه عن جهته الإمام ومصرف لصدقه بغير الكتاب

وصفہ عامل نفیء مع وجود مانعہ و نہایت محبت بحسب اختلاف ولایت فیہ رہی  
تقسیم ثلاثہ اقسام

القسم الأول أحده أن يتولى تقديم أموال أبيه، وتقديم وصعها في الخبز مستحقه  
منها كوضع الخراج والخرية، وما شئت من هذه الأعمال أن يكون - أصلياً محتجاً في  
أحكام الشرع مضافاً بالحسنات والسيئات

والقسم الثاني أن يكون عدم الولايه على جنبه ما يستتر من موانع المعى كلها فاستتر في صحة ولايه [ثلاثه] <sup>(١٦)</sup> شروط الإسلام واخرية ولاصطلاح باحساب وسياحه، ولا يستر أن يكون معها لأنه يتولى قصص ما استتر بوجه غيره

2. 4. 2019

**والقسم الثالث.** أن يكون حاصر الولاية على نوع من أمور نهي، حاصر بغير ما وُهي  
 منها، فإن لم يستعن فيه عن سبابة اعتبر فيه لإسلام وحرية مع اصطلاحه بشروط ما وُهي  
 من مساحة أو حساب، ولم يجر أن يكون دمي ولا عدا، لأن فيه ولاية وإن استعني عن لاسبابة  
 حار أن يكون عدا لأنه كالتسول للمأوى. وأما كونه دميًا فيظن فيما رد إليه من مال النهي، فإن  
 كانت معامته فيه مع أهل الدمه كالحرية وتحد العشر من أموالهم جاز أن يكون دميًا، وإن  
 كانت معامته فيه مع المسلمين كالخراج الموصوع على رقاب الأعرص إذ صدرت في أيدي  
 مسلمين فهي حوار كونه دمي وجهان<sup>(١٣)</sup> وإذا بطلت ولاية حاصر فقصص مال نهي مع فساد  
 ولايته مريء اندفاع مح عليه إذا نهى عن القبض، لأن القبض منه مأذون له وإن فسدت  
 ولايته وحرى في القصاص عرى الرسول [ويكون لصرق]<sup>(١٤)</sup> من صحة ولايته وفسادها أن له  
 لإجاء عن اندفع مع صحة لولاية [وسر]<sup>(١٥)</sup> له لإجاء مع فسادها، فإن سبي عن القصاص  
 مع فساد ولايته لم يكن القصاص ولا الإحصار، ويأخذ دفع سائده له، إذا علم به في  
 راءته إذا لم يعلم بالنهي وجهان كنوكيل

**(فصل) فاما لعينه فهي كثر أسام وأحكام لأب أصل تنزع عنه النهي فكان حكمها**  
**أصم وتشتمل على أقسام: أسرى وسبي وأرصين وأموال**

فأما الأسرى فهم الرجال المفلولون من الكفار إذا ظفر أسلموا بأسرهم أحياء فقد  
 حثلف الفقهاء في حكمهم، فذهب لشافعي رحمه الله إلى أن الإمام أو من استأذنه الإمام  
 عليهم في أمر الجهاد عثر بهم إذا أدموا على كفرهم في [فعل]<sup>(١٦)</sup> الأصح من أحد أربعة  
 أشياء إما القتل، وإما الاسترقاق، وإما لعداء عدل أو أسرى، وإما المن عليهم بغير فداء  
 فإن أسلموا سقط بقتل عنهم وكان على حذره في أحد الثلاثة، وقال مالك يكون محبر بين  
 ثلاثة شيء، مثل أو الأسير فاق أو الفداء بالرجال دون المال، وليس له المن [وقد أمر حنيفة  
 يكون محبر بين شيئين القتل والاسترقاق وليس له من ولا الفداء بالمال]<sup>(١٧)</sup>، وقد جاء القرآن

(١٣) من هذا من ذكر مدعي الوجه

(١٤) ساقط من ب

(١٥) الزيادة عن م وهي ساقطة من ج، ط، ب

(١٦) لزيادة عن ب

(١٧) ساقطة من م، ج

بِالْمَلِكِ وَالْعَدَاءِ، قَالَ تَعَالَى ﴿فَلْيَأْمُرْ أَمَّا نَعْدُ وَإِنَّمَا يَذَّاءُ حَتَّى تَقْضِيَ الْحَرْبُ أَوْرَاقَهَا﴾ (١٨).

ومن رسول الله ﷺ على أبي عزة الجمحي (١٩) يوم بدر وشرط عليه إلا يعود لعنته فعاد لعنته يوم أحد فأمر رسول الله ﷺ بقتله فعده. أسس علي نقاب «لا يُلْدَغُ المؤمن من جحر مرنين» (٢٠).

ولا قتل لنصر من الحارث (٢١) بالصراة بعد انكفائه من بدر لما استوففته منه فتيلة (٢٢) يوم فتح مكة وأشدته قوها:

يا راكبا إن الأبل مطنة	عن صبيح خامسة وأنت موفق
أبلغ به ميا من تحية	ما إن نزال بها الركائب تحمق
مى إليه عبرة مسفوحة	جاءت لائقها وأخرى تحمق
أحمد يا خير ضء كريمة	في قوسها والفعل فعل مُعرق
النصر أقرب من قتلت قراية	وأحفهم إن كان عنق يُعرق
ما كان ضرك لو مننت وربما	من العنق وهو المنيظ المحنق

فقد السي ﷺ «لو سمعت شعرها ما قتلته» ولو لم يجز المي لما قن هذا لأن أهواله أحكام شرعة

(١٨) مخط ٤

(١٩) سورة حمز ويز عبد الله بن عثمان، من أبي جح - انظر أخباره في البداية والنهاية ٤-٣، ٣١٢، ١٠، ٤٦، على التوالي

(٢٠) م، ت، ح - (لا يُلْدَغُ) انظر اللؤلؤ والمرجان، ص ٨٢٦، حديث ١٨٨٧

(٢١) نصر من حارث بن علقمة بن كعب بن عبد مناف، من قريش، صاحب لواء، لتركبي يوم بدر وهو من حلف النبي ﷺ أدرك الإسلام ولم يسلم كان شديد الأيدى، للسي ﷺ وكان إذا جلس النبي ﷺ يجلسا بذكره يده والتقدير مما أصاب الأمم الخالية من بركة الله - حسن النصر بعده فحدث لحيث بأعصار ملوك الفرس ورسم قتل مشركه يوم بدر الأعلام ٢٣/٨

(٢٢) ضاعرة من المنطقة الأولى من الساء أدركت جهادية وإسلام - رب أباه يقصده لندتي بين يدي رسول الله ﷺ نزل بها

ظلت مسوفة بين ألبه فتوشه - له أوعام هتلا تشفق  
فهي رسول الله ﷺ من لنن أسرى قريش بعد النصر - أسلم بعد ذلك، وروى الحديث موثق في خلاصة عمر  
بحر ٢٠ هـ الأعلام ١٩٠/٥

وأما العداء فقد أخذ رسول الله ﷺ عداء أسرى بدر وفأدى بعضهم رجلاً مرحلاً، فإذ  
 كنت خائراً فيمن لم يُسلم من الأمور الأربعة تصح أحدهم و جتهد برأيه فيهم، فمن عدم منه  
 قوة وبأس وشقة نكابة وبأس في إسلامه وعُثم ما في قتله من وهن قومه قتله صبراً من غير  
 مُثلة<sup>(٢٣)</sup>، [ومن رآه منهم ذا جلد وقوة على العمل وكان مُحبوباً لخصائه والخصائه استرقه ليكون  
 عوناً للمسلمين]<sup>(٢٤)</sup>، ومن رآه منهم مرجو الإسلام أو مطعاً في قومه ورحي سأل على إمام  
 إسلامه أو سأل قومه من عليه وأطلقه، ومن وجد منهم ذا مال وجدة وكان بالمسلمين عنه  
 وحاجه دواة على مال وجعله عده للإسلام وقوه للمسلمين، وإن كان في أسرى عشيرة أحد  
 من المسلمين من رحب أو ساء فداه على إطلاقهم ليكون حيلاره في الأربعة على وجه  
 لأحوط<sup>(٢٥)</sup> لأصح ويكون المال المأخوذ من الفداء عبيمة تضاف إلى العتائم، ولا يخص بها  
 من أسر من المسلمين. فإن رسول الله ﷺ دفع فداء الأسرى من أهل بدر إلى من أسرههم قبل  
 نزول قسم العمة في الغنائم. ومن أساح دمه من المشركين لعنه نكايته وشدة أديته ثم أسر  
 حاز به ابن عليه والعفو عنه. قد أمر رسول الله ﷺ بقتل ستة عام الفتح ولو تعذروا باستار  
 لكعبة عبد الله بن سعد بن أبي سرح<sup>(٢٦)</sup> كان مكاب الوحي لرسول الله ﷺ بفقر له كك  
 غفور رحيم فيكتب عليهم حكيم ثم ارتد فلحق بقريش وقال إني أصرف محمداً حيث شئت  
 فنزل فيه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾<sup>(٢٧)</sup> وعده من حطل<sup>(٢٨)</sup> كانت  
 به قهتان نعتيان بسبب رسول الله ﷺ

(٢٣) أي من غير تشويه

(٢٤) ساقطة من ث

(٢٥) م، ح، ت الأخط

(٢٦) عداؤه بن سعد بن أبي سرح القرشي خانع لمزينة، ومن أبطال الصحابة، أسلم قبل الفتح شذوك في فتح مصر  
 ووليها عام ٢٥ هـ بعد عمرو بن العاص فترا بروم بحرا وظفر بهم في معركة اذاب الصوري سنة ٣٤ هـ اهتزل  
 الفقه بين عتي ومعدويه مات بصلال دماء وهو قائم بحسب عام ٣٧ هـ وهو أخو عثمان بن عفان من أترصاع  
 لأعلام ٨٩/٤

(٢٧) الأعلام ٩٣

(٢٨) رجل من بني نعيم من عالة كان مسلماً، بعث النبي ﷺ لجمع الصدقات وبعث معه رجلاً بجفده فربح مبرلاً وأمر  
 بضامه أن يبيع به بسا فوصح طعام، فنام الحادام ولم يصبح به شيئاً، فدعا عليه فضنه ثم ارتد مشركي انظر  
 عبد السلام هارون، عذيب صيرة ابن هشام، ص ٣٥٦ ويذكر الديوري أن عبد الله بن حطل أنشد الحسن بن علي  
 من ابوت خلا الأختار الطوال، ص ٢١٧.



[و خويرث بن نمير<sup>(٢٩)</sup> كن يؤدي رسول الله ﷺ<sup>(٣٠)</sup> ومقبس بن حبانة<sup>(٣١)</sup> كان بعض  
 لأبصار قتل أحياه خطأ فأحد دية ثم غتب القاتل فقتله وعاد إلى مكة مرتد وانشأ يقول .

شمى النفس أن قد مات بالقاع مستند      بصرح ثوبيه دماء لأخادع  
 وكأت هموم النفس من قبل فتنه      نلم فتحمى عن وطاء المصاحح  
 تارت به قهرا وخملت عقله      مرلة بني النجار أرباب قارع  
 وأدركت نأري وأصبحت موشداً      وكنت عن الإسلام أول رجع

ومرره مولاة لبعض بني عبدالمطلب كان نسب ونزدي وعكرمه من أبي جهل<sup>(٣٢)</sup> كان  
 بكثرة التآليب<sup>(٣٣)</sup> على النبي ﷺ طعنا لنثار أبيه

فأما عبدالله بن سعد بن أبي سرح فإن عثمان رضي الله عنه استأمن له رسول الله ﷺ  
 فأعرض عنه ثم أهدى الاستئمان ثابيه في وى قال (ما كان فيكم من يفتله حين أعرصت عنه ،  
 دلوا هلاً ومأت إلينا بعينك<sup>(٣٤)</sup> قال ما كان سبي أن تكون له حائنه الأعيان) وأما عبدالله بن  
 حنظل فقتله سعد بن خريث المحرومي<sup>(٣٥)</sup> وأبو هريرة الأسلمي<sup>(٣٥)</sup> وأما مقبس بن حبانة فقتله

(٢٩) خويرث بن نمير بن وهب بن عبد مهي كذا جمع عن ذلك المصادر التاريخية كان كثير الأذى للنبي ﷺ بحكمه كذا  
 أما أبو أمية وديث حين حبس الجبل أمي كان يحمل عنه وعاطفه يسقط على الأرض انصر الدابة والولايه  
 ٢٩٨/١ - السجودي، السيرة والإشراف. ص ٢٦٨ عند قتالهم هارون، تهذيب السيرة، ص ٢٥٦ - ٢٥٧

(٣٠) مناقبه ص ٦

(٣١) مقبس بن حبانة (دبيس حبانة) بن حرث بن يسار القرشي شاعر مشهور في الجاهلية، كذا مقبس في مكة. وهو من  
 حرم عن نفسه الطمر في الجاهلية. وله في ذلك ثياب صبا

فلا والله أنرجا حينئذ      طوال الدهر ما طلع السجود  
 قتله المسلمون يوم نبح مكة عام ٨ هـ - الأعلام ٧: ٢٨٣

(٣٢) عكرمة بن أبي جهل عمرو بن هشام محرومي القرشي من صناديد قريش في الجاهلية والإسلام كثر وأبوه من ثند  
 الناس عدواؤه للنبي ﷺ أسعد حد نبح مكة وحسن إسلامه شهد لعدد من الوقائع. ومنتهد في موقعة بدر  
 أو يوم مرج الصفر عام ١٣ هـ من ٦٦ عاماً وفي حديث الأبناء بس (أبو) قال انه دقه في عاتق  
 أبي جهل من أجل عكرمه - الأعلام ١: ٢٤٩ - ٢٤٥

(٣٣) التآليب التحريش

(٣٤) سعيد (وليس سعد) بن حرث المحرومي لا يوجد له ترجمه، ولكن انظر إشارته في الفطاه ٢٩٨/٤، عبد السلام  
 هارون، تهذيب السيرة، ص ٢٥

(٣٥) صلة من عبد من عادات الأسامي صحابي، علب عنه كشته، واحتلف في الاسم كذا من سكان المدينة ثم =

ثميلة بن عبدالله<sup>(٣٦)</sup> روى عن قومه وأما الخويرث بن مهبل فعنه علي بن أبي طالب صبراً بأمر رسول الله ﷺ، ثم قال: «لا يقتل قرشي بعد هذا صبراً إلا بقوده»<sup>(٣٧)</sup>

وأما قتيل ابن حنظل فصلى إحداهم وهربت لأخرى حتى استؤمنت من رسول الله ﷺ فمها. وأما سيرة معيب حتى استؤمنت من رسول الله ﷺ فأمنها ثم بعثت من بعد حتى أوطأها رجل من المسلمين فمسله في يوم من أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالأسلح فمسلها. وأما عكرمة بن أبي جهل فإنه سار في ناحية البحر وقابل أسكن مع رجل قتل أبا الحكم يعني أباه، فمنا ركب البحر فمنا به صاحب النسيب أحضرت، قال: «م؟ قال لا يصحح في البحر إلا لإحلاص، فقال والله لئن كان لا يصلح في البحر إلا لإحلاص فإنه لا يصحح في البحر غيره مخرج وكانت روحه بت الحادث فم أسلمت وهي أم حليم فأحدث له من رسول الله ﷺ أماناً، وفسل من خرجت إليه بأمانه إلى أسحر فم رآه رسول الله ﷺ قال مرحباً بالمرء أكره مهاجر فأسلم فقال له رسول الله ﷺ: «لا تسألني أسوة شئت إلا أعطت»، فقال: «ي أسألك أن تسأل الله أن يغفر لي كل عفة أعتقها لأصدها عن سبيل الله، وكل موقف وقعته لأصده عن سبيل الله فقال رسول الله ﷺ: «اللهم اغفره ما سأل»، فقال: «يا رسول الله لا أدع درهم أعتقه في الشر، ولا أنفقت مكناه في الإسلام درهمين ولا موقفاً وقعته في شرك إلا وقفت مكناه في الإسلام موقفين، فمقتل يوم بُرموت رضي الله عنه وهذا الخبر يتعلق في سيرة رسول الله ﷺ أحكام فلدنك أسوقها»

(فصل)<sup>(٣٨)</sup> وأما قتل من أصعبه أهرام أو أعجزته الرماة أو كان من نحو من الزهوان وأصحاب الصوامع، فإن كانوا بمدون المقتلة (برأيهم وبحرصوتهم على القتل حاراً قتلهم عند لظفر بهم وكذا في حكم المقاتلة بعد الأسر)<sup>(٣٩)</sup> وإن لم يحالطوهم في رأي ولا تحريض همي راحة قتلهم قولاً

= صبراً شهد مع علي قتال جبل النور، ثم شهد دنان الأربعة مع مهلب بن أبي صفرة من بني حنظلة عام ٦٥ هـ. له حديثاً لأعلام ٣٣/٨

(٣٦) حقه ر عبد الله الغراوي روى عن عبد الله عمرو وحسن لأن عمرو بن أبي هريرة حديث العفة قال الذهبي لا يعرف انه فيذهب التهذيب ١٠/١٧٧

(٣٧) الطحاوي، مشكل الآثار، ٢/٢٢٧

(٣٨) سابق من م

(٣٩) سابق من م، ويرجى دلاهما ( بأن بعد الأسر وإن لم يحالطوهم )



وجائزته<sup>(٤٥)</sup> وانت خير لكفيلين ثم أنشأ يقول:

امنن علينا رسول الله في كرم	فإنك السوء ترجوه ونذخر
امنن على بيضة قد عانها قدر	عزق شملها في دهرها غير
امنن على نسوة قد كنت ترضعها	إد فوك يملؤه من عصها الدرر
الآن إذ كنت طفلا كنت ترضعها	وإذ تربيت ما تأتي وما تذر
لا نجعلنا كمن شالت نعمته	واستبق منا فإنا معشر زهر
إذا لم نداركنا نعلم نشرها	يا أرجع الناس حلي حين يختبر
إننا لشكرك النعمى وإن كثرت	وعندنا بعد هذا اليوم نذخر

فكان رسول الله ﷺ «أنتؤكم ومساؤكم أحب إليكم أم أموالكم»<sup>٤٦</sup>. فقلوا خيرتنا بين أموالنا وأحساننا بل ترد علينا أبنائنا ونساءنا فهم أحب إلينا، فقال رسول الله ﷺ: «أما ما كن لي ولي عهد المطلب فهو لكم». وقالت قريش ما كن لنا فهو لرسول الله ﷺ، وقالت الأنصار ما كان لرسول الله ﷺ، وقال الأقرع من حاسن أما أن ونو نعيم فلا، وقال عبيدة بن حصن أما أن وبو فزرة فلا؟ وقال العباس ابن مرداس السلمي أما أنا وسوسليم فلا، فقالت بو سليم ما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ، فقال العباس بن مرداس لبني سليم قد وهتموني ههنا رسول الله ﷺ: «أما من عسك منكم بحقه في هذا السبي لله بكل إنسان ست فلائص فردوا لي إنسان أبنائهم ونسائهم فردوا، وكان عبيدة قد أخذ عجورا من عجائر موارن وقد: إني لا أرى لها في الخي سب معي أن يعظم قدرها فاستع من ردها ست فلائص، فها أبو صرد حلها عنك، فوافقه ما عوها ببارد، ولا تذهب بناهد، ولا بظها بوالد، ولا روجها بواحد، ولا دره بماعد»<sup>٤٧</sup>، فردها بست فلائص، ثم إن عبيدة لقي لأقرع فشكا إليه فقال إنك ما أخذتها

٤٥ - القابله الديبائي وحسان بن ثابت وحسان الطائي - وهو صاحب يومى الجوس والنجيم - أصبح ملكا للعبدة وراثة من أبيه حتى عزله كسرى عنها - ويعل أنه صاب نجيب أقدم القبيته حيث رماه كسرى - والعرب يسمي كل ملوك الجور -

٤٦ - في كل من ملكها - والمعياره - وكان هو أكرمهم - الأعلام ٤٣/٨

(٤٥) م، ب، ح، ع، غ، هـ

(٤٦) أنشد - أهدت المزلّة الصبي، أرضعته، المعجم الوسيط ٨٧٩/٢

بيضاء غريبة ولا مصفا وثيرة . وكان في نسي الشياء بنت الخارث بنت عبدالعزي<sup>(١٢٧)</sup> أخت رسول الله ﷺ من الرصاعة فعنف بها إلى أن أنهت وهي تقول أبا أخت رسول الله ﷺ من الرصاعة ، فلما انتهت إليه قالت له أنا أختك فقال رسول الله ﷺ وما علامة ذلك ؟ فقالت عصا عضمتها رأينا متوركتك فعرف العلامة وسطها ردة ، وأجلسها عليه وحرقها بين انقام عده مكزمة أو الرجوع إلى قومها ثممة فاحدوت أن تمتعها ويردها إلى قومها ففعل لبي ﷺ ذلك قبل ورود الوفد ورد لبي ، فأعطها علما فقال له مكحل وحارية فروح أحدهم بالأحر ففهم من سلها بقية

وفي هذا الخبر مع الأحكام المستفادة منه سيره يجب أن يتبعها دولة فلذلك استوفياه

وإذا كان السابا ذوات أواح بطل بكاحهن ناسي سواء سبي أو جهن معهن أم لا وقاد أبو حبيصة إن سبي مع أرواحهن مهر على الكاح ، وبأسلمت مهي دت زوج قبل حصوفا في النسي مهي حره وكاحها باطل . عصاة العدة وإذا قسم السابا في لعاني حرم وطوهم حتى يستبرئ بحبيصة إن كن من دوت الأقر<sup>(١٢٨)</sup> أو بوضع الحمل إن كن حوامل روى أن رسول الله ﷺ مر بسبي هرون فقال : «ألا نوطا حاسن حتى تصبح ولا غير ذاب حل حتى يحبس»<sup>(١٢٩)</sup>

وما علب عليه المشركون من أموال المسلمين وأحرزوه لم يملكوه وكان مافا على ملك أربابه من المسلمين ؛ فإن غنمه المسلمون رد على مالكه منهم بعد عوص<sup>(١٣٠)</sup> وقاد أبو حبيصة قد ملكه المشركون إذ غلبوا عليه ، حتى لو كانت أمة ودحن مسلم دار الحرب حرم وضوها عليه ، ولو كانت أرض أسلم عنها المتعلب عنها كن أحق بها [وإذا غنمه المسلمون كانوا أحق به من مالكه]<sup>(١٣١)</sup> وقال مالك إن أدركه مالكه قبل لقمة كان أحق به ، وإن أدركه بعد كان مالكه أحق ثممه وعامة أحق بعيه ، [وعور شرا ، أولاد أهل الحرب مهي كمي بجو مهيهم ،

١٢٧ / الشياء بنت الخارث بنت عبدالعزي ، أخت النبي ﷺ من الرصاعة ، وهي بنت حمزة بعد الرصاعة الرصاعة

بوفيت بعد ٨ هـ - الأعلام ٨٤ / ٣

١٢٨ / الفراء الخبيص المعجذ الوسيط ٧٢٩ / ٢

١٢٩ / التبريزي مشكاة المصابيح ٩٩٨ / ٢ ، حديث ٣٣٢٨

١٣٠ / سابقه من ت

١٣١ / سابقه من ت

«يجوز شراء أولاد أهل العهد منهم ولا يجوز سلبهم، ولا»<sup>(٥٧)</sup> يجوز شراء أولاد أهل خدمة منهم ولا يجوز سلبهم

ويجوزي علي م عنه الواحد والإنسان حكم العبيدة في أخذ خمسة وقال أبو حنيفة وصاحبه لا يؤخذ خمسة حتى يكونوا سرية، واحتلوا في السرية، فقال أبو حنيفة وعمره لسرية أن يكونوا عدد مجتمع، وقال أبو يوسف السرية تسعة فصاعداً، لأن سرية عبد لله من حشيش<sup>(٥٨)</sup> كانت تسعة وهذا غير معتبر عند أكثر الفقهاء، لأن رسول الله ﷺ بعث عبد لله من أبيس<sup>(٥٩)</sup> إلى خالد بن صفوان الضليلي<sup>(٦٠)</sup> سرية واحدة فقط، وبعث عمرو بن أمية لصري<sup>(٦١)</sup> وآخر معه سرية.

وإذا أسلم لأبوي<sup>(٦٢)</sup> كان إسلاماً بصعارة أولادهما من ذكور وإناث ولا يكون إسلاماً لبنايين منهم إلا أن يكون لبائع محتوباً وقال مالك: يكون إسلام الأب إسلاماً لهم ولا يكون إسلام الأم إسلاماً لهم، ولا يكون إسلام الأطفال إسلاماً ولا دقتهم ردة وقال أبو حنيفة إسلام الطفل إسلاماً وروته ردة [إذا كان يملك ويمر]<sup>(٦٣)</sup> ولكن لا يقتل حتى يبلغ [وقال أبو يوسف يكون إسلام الطفل إسلاماً ولا تكون ردة ردة]<sup>(٦٤)</sup>. وقال مالك في روبة مع عن ابن عوف نفسه صحح إسلامه وإن لم يعرفه لم يصح

(٥٧) سابقه من ث.

(٥٨) عبد الله بن حشيش بن زيد بن يعمر الأسدي صحابي، فهدم الإسلام هاجر إلى بلاد الحبشة ثم إلى المدينة وكان في أمره تسرباً وهو صهر رسول الله ﷺ لعمرو بن أمية من يوم أحد شهيد، هذا هو وحره في قبر واحد الأعلام ٢: ٧٦

(٥٩) ث. عبدالله بن حشيش أما تذكر في الخبر فهو من بني وبرة، ويعرف بأبجهي وليس بجهي صحابي، من القادة المتحدين من أهل المدينة صلى إلى الحبشة وشهد المعركة في مصر وأريقه ووفى بالناس عام ٥٤ هـ به أخبار أصحابها حكاه عنه السمعاني بن خالد بن مكيه أهدى أو دها تقرير في إنباع الأسباع الأعلام ٤: ٧٣

(٦٠) سمودي، التنبيه والأشراف، ص ٢٤٤ والتصحيح به سبيل بن خالد كما ذكر صاحب الأعلام وكما أورده في هامش السابق

(٦١) عمرو بن أمية بن هويله بن عبدالله بن ضمير شجاع، من الصحابة استشهد في الجاهلية شهد بدر مع أنشركين وأحد، ثم أسلم عاش أيام خلفاء قراسيين الشهير بالسلالة في الطوائف مات بالمدينة في خلافة معاوية عام ٥٥ هـ الأعلام ٤: ٧٣

(٦٢) م، ث، ج. عبد الأوبين

(٦٣) سابقه من ث

(٦٤) سابقه من م

(فصل) وأما الأرضون إذ ستون عليها المسلمون فتقسم ثلاثة قسم أحدها ما ملك عبوه وقهر حتى فارقه نفس أو أسر أو جلاء؛ فقد احتلف المصنف، في حكمها بعد استيلاء المسلمين عليها فذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أن تكون عبيته كالأموال تُقسم بين بائعين إلا أن يطيخوا بمسا بركتها فتوقف على مصالح المسلمين. وقال مالك: يصير وقف على كسبيين حين عنت، ولا يجوز قسمها بين لغائبين وقال أبو حنيفة: الإمام فيها بالخيار [بين] <sup>(٦٠)</sup> قسمها بين لغائبين فتكون أرض عشرية ويعبدها إلى يدي المشركون بخراج يصره عليها فتكون أرض حرج وتكون المشركون بها هل دعة [أو ينفقها على كافة المسلمين وتصر هذه لأرض در إسلام سواء سكنها المسلمون أو أعيد إليهم لمشركون لذلك المسلمين ها، ولا يجوز أن يستزل عنها] <sup>(٦١)</sup> للمشركون ثلثا تصير دار حرب

وانقسم الثاني منها ما ملك الإمام منهم غرض لاحتلالهم عنها خوف فتصير بالاسيلاء عليها وقد، وقيل بل لا يصير وقد حتى ينفقها الإمام لفظاً ويصرف عنها حراجاً يكون أجره برفاقها يؤخذ من عوطل عليها من مسلمة ومعاهد <sup>(٦٢)</sup>، [ويجمع فيها بين حراجها وأعرار روعها ونهارها إلا أن تكون الشجر من محل كانت فيها وقت] <sup>(٦٣)</sup> الاسيلاء عليها، فتكون تلك السجل وقتاً معها لا يجب في ثمرها عشر ويكون الإمام فيها مخيراً بين وضع الخراج عليها أو إساقاة على ثمرتها، ويكون ما استؤلف عرسه من السجل معشوراً ورصه حرجاً وقتاً أبو حنيفة لا يجمع العشر والخراج، ويسقط العشر بالخراج وتصر هذه الأرض در إسلام، ولا يجوز بيع هذه لأرض ولا رهناً <sup>(٦٤)</sup>، ويجوز بيع ما استحدث فيها من محل أو شجر

وانقسم الثالث أن يسوق عليها صلحا على أن تُقر في أنفسهم بخراج يؤدونه عنها فهذا على ضربين أحدهما أن يصالحهم على أن مُنك لأرض لت تصير بهذا الصلح وقف من در لإسلام، ولا يجوز بيعها ولا رهناً ويكون الخراج حرة <sup>(٦٥)</sup> لا يسقط عنهم بإسلامهم ويؤخذ

(٦٠) ٢٠٠ م

(٦١) ما نقله من مـ (و لا مـ) (أو ينفقها على يدي المسلمين وتصير هذه لأرض للمشركون)

(٦٢) ث (أو مـ)

(٦٣) سقطه من مـ (و لا مـ) (ويجمع فيها بين الاسيلاء عليها )

(٦٤) بعض في ث

(٦٥) سقطه من مـ

حراحيها إذا انتقلت إلى غيرهم من المسلمين، وقد صاروا بهذا المصلح أهل عهد فإن بدلو الجارية عن رقابهم جاز إقرارهم فيها على التأييد، وإن منعوا الجارية لم يجبروا عليها ولم يبرأ فيها إلا لمدة التي يقر فيها أهل العهد وذلك أربعة أشهر، ولا تجددون السنة وفي إقرارهم فيها ما بين الأربعة أشهر والسنة وجهان والصواب الثاني أن يصلحوا على أن الأرضين هم ويصرف عليها خراج يؤدونه عنها، وهذا الخراج في حكم الجارية متى أسلموا سقط عنهم، ولا نصير أرضهم دار إسلام وتكون دار عهد، وهم بيعها ويحبها وإذا انتقلت إلى مسلم لم تؤخذ حراحيها ويقرون فيها ما أقاموا على مصلح، ولا تؤخذ جارية رقابهم لأهل في عهد دار الإسلام وقال أبو حنيفة قد صارت دارهم بمصلح دار إسلام وصاروا به أهل ذمة تؤخذ جارية رقابهم، فإن بقوا المصلح بعد استغراقه معهم فقد حلت فيهم فذهب الشافعي رحمه الله إلى أنها إن ملك أرضهم عنهم فهي على حكمها، وإن لم تكن صارت لدار حرب، وقال أبو حنيفة إن كان في دارهم مسلم أو كان بينهم وبين دار الحرب بلد للمسلمين فهي [دار إسلام] يجري على أهل حكم البقاء، وإن لم يكن بينهم مسلم ولا<sup>(٦٦)</sup> بينهم وبين دار الحرب بلد للمسلمين فهي دار حرب وقال أبو يوسف وعبد الله بن محمد قد صارت دار حرب في الأمرين كليهما.

(فصل ٦٧) وأما الأموال المنقولة فهي معائم الخيل، وقد كان رسول الله ﷺ يقسمها على أبيه. ولم تنازع فيها المهاجرون والأنصار يوم بدر جعلها الله عز وجل مذكاة لرسوله بصحة حيث شاء. وروى أبو أمامة الساهلي<sup>(٦٨)</sup> قال سألت عماره بن الصامت<sup>(٦٩)</sup> عن الأنفال يعني قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَأَرْثُوهَا فَاَتَوْا اللَّهَ وَاتَّبِعُوا دِينَهُ﴾<sup>(٧٠)</sup> فقال عماره بن الصامت فيها أصحاب بدر اثنتان حين احتلف في انقل فاست

(٦٦) سابقه من ب

(٦٧) سابقه من ب

(٦٨) عبد الله بن مسعود بن ربيعة بن يزيد الساهلي، و ب، من المصحف كذا بقى في البور، ولا يعرف خطه نصا حيث بقي وجهه إلى المصاحف بعدة نسخ من أبي وقاص وعهد إليه بقسمه حاكمه أسمر بن زيد بن أبي أنس شهد رحمه الله عام ٣٢ هـ الأعلام ٣/٣٠٦

(٦٩) عماره بن الصامت بن بس لاصفاري الخروجي صحابي، من موصولي يابوع، شهد الفقه بدر وسانا الوفاة، ثم شهد فتح مصر وهو أول من دى المصاحف بفسطاط، مات بدمشق أو بيت المقدس كذا من سادات صحابة توفي عام ٣٤ هـ الأعلام ٣/٢٥٨

(٧٠) الأنفال ١



فيه أخلاف وأتباعه الله سبحانه من أتينا فجمعنا إلى رسوله فجمعهم بين المسلمين على سواء،  
وصطفى من عيتمه بدر سبعه د، ثم غار وكان سيفه من الحديد<sup>(٧٢)</sup>، وأخذ منها سهمه ولم  
يحمسها إلى أن أمر الله عز وجل بعد بدر قوله تعالى ﴿وَأَعْبُوا أُمَّا عِمْمَ مِّنْ شَيْءٍ وَمَا أَنَّ  
لِلَّهِ حُكْمُهُ وَالرَّسُولُ وَلَدَى الْقُرْآنِ وَالْتَّائِبِينَ وَالْمَكِيدِينَ﴾<sup>(٧٣)</sup>

فمن الله سبحانه بعثهم في يوم قسمة الصدقات فكان أول عيتمه حمسها رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بعد بدر عيتمه سو فبدا<sup>(٧٤)</sup> وإذا جمع العيتمات ثم تقسم مع أيام الحرب حتى يحل  
ليعلم ما حلها في نفس المصير واستمرار ملك، ولذا يسأعل المعانلة في فيهموا، وإذا انحلت  
الحرب كان يحل قسمها في دار الحرب وحور ما حبره إلى دار الإسلام بحسب ما يراه أمير  
الحيش من الصلاح وقال أبو حنيفة لا يجوز أن يقسمها في دار الحرب حتى يصير إلى دار  
الإسلام يقسمها حينئذ إذا أراد قسمها بدأ بأسلاب الفتن فأعطى كل قاتل سب قتيله سواء  
شرط له الإمام ذلك أو لا شرعه وقال أبو حنيفة وما لك أن شرط هم ذلك مستحقوه، وإن لم  
شرطه فيه كان عظمة فشركون فيها، وقد بانق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد حذرة لعائش من قتل  
قتلا فيه سبعة<sup>(٧٥)</sup> والشرط ما تقدم العظمة لا ما تأخر عنها وقد عطى أنا فسادة<sup>(٧٦)</sup> أسلاب  
قتلاء وكانو عشر من قتلاء وأسلب ما كان على المقتول من لباس وشبه وما كان معه من سلاح  
يعتلى به وما كان معه من فرس يركب عليه، ولا يكون ماني المعسكر من أمواله وما وهل يكون  
ماني وسطه من ماله وما من يديه من حمية سلاء فيه فولان ولا حمس سلاء<sup>(٧٧)</sup> وكان  
ما لك يؤخذ حمسه لأهل الخمس، فإذا فرغ من عصاء السلب فخراج الخمس من جميع  
العيتمه فيقسمه بين أهل الخمس على حمسه أسهم كما قال عز وجل ﴿وَأَعْلُوا أُمَّا عِمْمَ مِّنْ

(٧٢) منه الحديث الشهير من سواه وفيه من ردها قتل يوم بدر على أبي قيس الأنصاري الأعلام  
٢٩٠ ب

(٧٣) الأعلام ٤

(٧٤) انظر لمصطلحات محمد الزهره، خاتم القيين، مجلدين الثاني والثالث، ص ٦٨٢ - ٦٨٥

(٧٥) المؤلف والرجل ص ٤٤١، حديث ٦١٤٤

(٧٦) أبو قتادة الأنصاري صحابي، كان من حرس رسول الله صلى الله عليه وسلم شارك في حرب ثمود وفي رماة مكة في خلافة  
عمر بن أبي طالب توفي سنة ٤٤ هـ تاريخ ابن خياط ص ٩٩، ١٠٥، ٢٠١، ٢٢٣

(٧٧) ظهر المعنونه بغير وهم معترعين ما فيها

نَحْيَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَمَةُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ وَصَالِحٌ يَقْسِمُ الْخُمْسَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْهُمٍ لِلْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالسَّبِيلِ» (٧٧) وَقَالَ بَنُو عَاسٍ: «ضِيَّ اللَّهُ عَلَيْهِ. يَقْسِمُ الْخُمْسَ عَلَى سِتَّةِ أَشْهُمٍ سَهْمٌ لِلَّهِ تَعَالَى يُصْرَفُ فِي مَصَالِحِ» (٧٨) الْكُفَّةِ

وَأَهْلُ الْخُمْسِ فِي الْعِيمَةِ هُمُ أَهْلُ الْخُمْسِ فِي الْعِيَّةِ فَيَكُونُ سَهْمٌ مِنَ الْخُمْسِ بِرَسُولٍ ﷺ وَيُصْرَفُ بَعْدَهُ لِمَصْرُوحٍ، وَالسَّهْمُ الثَّانِي لِدَوِي الْعَرَبِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، وَالسَّهْمُ الثَّلَاثُ لِلْيَتَامَى، وَالسَّهْمُ الرَّابِعُ لِلْمَسَاكِينِ، وَالسَّهْمُ الْخَامِسُ لِلْبَنِي السَّبِيلِ. ثُمَّ يُرْصَحُ بَعْدَ الْخُمْسِ لِأَهْلِ الرِّصْحِ (٧٩)، وَهُمْ فِي الْعَوَالِ الثَّانِي مَقْدُمُونَ عَلَى الْخُمْسِ (٨٠) وَأَهْلُ الرِّصْحِ بَعْدَ لَا سَهْمَ لَهُ مِنْ حَاصِرِي الْوُقُوعِ مِنَ الْعَبِيدِ وَالنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَبَرْمَى، وَأَهْلُ الدَّيْمَةِ يُرْصَحُ لَهُمْ مِنَ الْعِيمَةِ بِحَسَبِ عِبَائِهِمْ وَلَا يَبْلُغُ بِرِصْحِهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَهْمَ فَارِسٍ وَلَا رَاحِلٍ فَلَوْلَا نِعْمَةُ أَهْلِ الرِّصْحِ بَعْدَ حُضُورِ لَوْعَةِ بَعْنَى الْعَبِيدِ وَبَلُوعِ الصَّبِيِّ وَإِسْلَامِ الْكَافِرِ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَنْعَاءِ حَرْبِ أَشْهُمٍ لَهُمْ وَلَمْ يُرْصَحْ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ انْقِضَائِهَا رُصِحَ لَهُمْ وَلَمْ يُسْأَلْ، ثُمَّ يُقْسَمُ الْعِيمَةُ بَعْدَ إِحْرَاجِ الْخُمْسِ وَالْوَصْحِ مِنْهَا بَيْنَ مَنْ شَهِدَ الْوُقُوعَ [مِنْ أَهْلِ الْإِهْدَادِ، وَهُمْ الرِّجَالُ الْأَحْرَارُ الْمُسْمُومُونَ] (٨١) لَا صِحَاءَ يُشْرِكُ فِيهَا مِنْ قَاتِلٍ وَمَنْ لَمْ يَقَاتِلْ، لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَقَاتِلْ عَوْدَ لِلْمُقَاتِلَةِ وَرَدَهُ لَهُ [٨٢] عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَقَدْ ائْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَقِيلَ لَهُمْ تَمَّالُوا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا﴾ (٨٣) عَلَى ثَاوِيلَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ تَكْثِيرُ السَّوَادِ وَهَذَا قَوْلُ السُّدِّيِّ وَأَنَّ حَرْجَ (٨٤)، وَالثَّانِي أَنَّهُ انْطِيقَةُ عَلَى الْخَيْلِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَوْنٍ (٨٥)

(٧٧) ساقطة من ت

(٧٨) ت صانع

(٧٩) أوصح له أعنه قليلا من كثير المعجم الوسيط ٣٥٠/١

(٨٠) ساقطة من ت

(٨١) ساقطة من ت وبدل عنها في غير من شهد ما وهم الأحرار المسلمون

(٨٢) ساقطة من ت

(٨٣) أن عمر بن الخطاب

(٨٤) ساقطة من ت، ح وبرجته، عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح عليه السلام المكي كان ينام امر الجند في

عصره وهو أول من صنف المناصب في العلم بحكمة، رومي الأصل سوري حريش مكي المولد وسوء، قال

الدميبي كان بنا، بكنه يدعى توفي عام ٦٥٠ هـ. الأعلام ١٦٠/٤

(٨٥) هو عبدالله بن عوف وقد سميت برجته

وتنقسم الغنمة بينهم فسمة الاستحقاق لا يرجع فيها إلى حيار القاسم وإلى الجهاد وقال مالك من الغنمة موقوف على رأي الإمام، إن شاء قسمه بين الغائبين تسوية وتفصيلاً وإن شاء أشرنه معهم غيرهم من لم يشهد الواقعة وفي قول السني رحمته الله : « الغنمة من شهد الواقعة »<sup>(٨٦)</sup>، ما يدفع هذا ذهب. وإذا احتسب من شهد الواقعة وجب أن يعرض العارس على ارجل لفصل عتاقه واحتلف في قدر نصيبه، فقال أبو حنيفة: يعطى العارس سهمين والرجل سهماً واحداً. وقال الشافعي يعطى العارس ثلاثة أسهم والرجل سهماً واحداً ولا يعطى سهم العارس إلا لأصحاب الخيل خاصة، ويعطى<sup>(٨٧)</sup> ركب أسفان وحمير وأخيال والعبلة سهام الرحالة، ولا فرق بين عتاق الخيل وعتاقها. وقد سئل ابن ربيعة<sup>(٨٨)</sup> لا يسهم إلا للعتاق السوايق وإذا شهد الواقعة فرس أسهم له وإن لم يقاتل عليه وإذا خلفه في العسكر لم يسهم له وإذا حضر الواقعة بأفراس لم يسهم إلا للفرس واحد وبه قال أبو حنيفة ومحمد<sup>(٨٩)</sup> وقد أرى يوسف يسهم للفرس وبه قال الأوزاعي وقد غيبه سهم لما يحتاج إليه ولا يسهم لما لا يحتاج إليه ومن مات فرسه بعد حضور الواقعة أسهم له ولو مات قبلها لم يسهم له، وكذلك لو كان هو الميت. وقال أبو حنيفة إن مات هو أو فرسه بعد دخول دار الحرب أسهم له. وإذا حاربهم مدد قبل انجلاء الحرب شاركهم في العينة، [ وإن جاءو بعد سجلاتهم لم يشاركهم ]<sup>(٩٠)</sup> وقال أبو حنيفة إن دخلوا دار الحرب قبل انجلائهم شاركهم ويسوى في قسمة الغنائم بين مرتزقة الجيش وبين المتطوعة إذا شهد جميعهم الواقعة وإذا عرا قوم بغير إذن الإمام كان ما عموه محموساً وقال أبو حنيفة لا يحمس. وقال الحسن لا يملك ما عتموه

وإذا دخل مسلم دار الحرب بأمان أو كان مأسوراً معهم فأطلقوه وأمسوه لم يجر أن يقتلهم في نفس أو مال وعديه يؤمهم. وقد داود يجوز<sup>(٩١)</sup> أن يقتلهم في أنفسهم وأموالهم

(٨٦) البخاري يشرح الكرماني ٩٧/١٣

(٨٧) ب. ولا يعطى

(٨٨) سفيان بن ربيعة السهلي به لمعبر كثره وشأن عظيم في الفتوحات الإسلامية. وفيات الأعيان ١٦٢/٢، ٤٥٧

(٨٩) ت - واحد

(٩٠) ساقطة من م

(٩١) ساقطة من ب

إلا أن يستاموه كما آمنوه بدارم الموادعة ويُحرم عليه الاعتيال . وإذا كان في الخصامة من ظهر عاؤه وأثر بلاؤه لشجاعته وإقدامه أحد سهمه من لحيمة أسوه بغيره ويريد من سهم المصالح بحسب عاقبه فإن لذي أساعه والإقدام حقا لا يصح . قد عقد رسول الله ﷺ أول رية عهدها في الإسلام بعد عمه حمزة بن عبد المطلب لعبيده بن الحارث في شهر ربيع الأول من السنة الثمانية من الهجرة وتوجه معه سعد بن أبي وقاص إلى أدس ماء بالبحار وكان أمير المشركين عكرمة بن أبي جهل هومي وبكى ، كان أول من رمى سهما في سبيل الله فقال

ألا هل أن رسول الله أني حبت صحابي بصدور نبلي  
أذود بها أوائلهم ذبادا بكن حزنه وبكل مهر  
فما يمتد رام في عدو بسهم يا رسول الله قبلي  
وذلك أن ديك دين صدق ودو حق أتيت به وعدد

فما قدم اعتذر له رسول الله ﷺ بما سبق إليه وتقدم فيه

## الباب الثالث عشر<sup>(١)</sup> في وضع الجزية والخراج

واخرجه والخراج حقان أوصل الله سبحانه وتعالى المسلمين إليهما من المشركين، مجتمعان من ثلاثة وجه، ويفترقان من ثلاثة أوجه، ثم نعرض أحكامهما

فإن الأوجه التي مجتمعان فيها، فأحدهم أن كل واحد منهما مأجود من مشرك صغاراً له ودلة والثاني إيهاماً لا في، يصرح في أهل الفقه والثالث أنه يجب حلول الخول ولا يستحقان قبله وإن الأوجه التي يفترقان فيها فأحدهم أن الحربه نص وأن الخرج احتداد. وشاي أن أقل الحربه مقدر بالشروع وأكثره مقدر بالاجتهاد، [والخراج أهله وأكثره مقدر بالاجتهاد]<sup>(٢)</sup> والثالث أن الحربه تؤخذ مع بقاء الكفر وسقط بحدوث الإسلام؛ والخراج يؤخذ مع نكفر والإسلام. فأما الجزية فهي موصوعة عن الرزوس وسمها مشتق من الخراء، إما خراء على كفرهم لأحدهما منهم صغاراً، وإما خراء عن أماني لهم لأحدهم منهم رفقاً. وأصل منها قوله تعالى ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾<sup>(٣)</sup>

أما بوله سبحانه ﴿ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ فأهل الكتاب ومن كسرو معترفون بأن الله سبحانه واحد فيحتمل يعني<sup>(٤)</sup> هذا الإيمان بالله تأويلين أحدهما لا يؤمنون بكتاب الله تعالى

(١) من المعويل سائط وفي الأصل يهاجر

(٢) سائطة من ب

(٣) سورة - ٢٩

(٤) سائطه من م. م. ب. ح

وهو العرفان والثاني لا يؤمنون برسوله محمد ﷺ، لأن تصديق ابراهيم إيماناً بالمرسل وقوله سبحانه ﴿وَلَا يَتَّبِعُونَ الْآخِرَ﴾ يحتمل تأويلين أحدهما لا يخافون وعبد اليوم الآخر وإن كانوا معترفين بالشوق والعقد والثاني لا يصدقون بما وصفه الله تعالى من أنواع العذاب وقوله ﴿وَلَا يَحْزَنُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ يحتمل تأويلين أحدهما ما أمر الله سبحانه بحجه من ضرر نعمهم والثاني ما أحبه الله لهم وحرمه عليهم. وقوله ﴿وَلَا يَدْعُونَ دِينَ أَحَقَّ﴾ فيه تأويلان أحدهما [بما في التوراة والإنجيل من ادعاء الرسل وهذا قول كلبي والثاني الدخول في الإسلام وهو صواب الجمهور وقوله ﴿مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ﴾ فيه تأويلان أحدهما من (دين أئنا) <sup>(٩١)</sup> الذين أوتوا الكتاب وسائر الذين بينهم بكتاب <sup>(٩٢)</sup> لاسم في اتباعه كائناً

وقوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْفِتْرَةَ﴾ فيه تأويلان أحدهما حتى يدفعوا الخزية والثاني حتى يضموا لآب نصيبها يجب الكف عنهم وفي الخزية تأويلان أحدهما أنها من الأسياء المحملة التي لا يعرف منها ما أريد بها إلا أن يرد بيان والثاني أنها من الأسياء لعدم التي يجب إجراؤها على عمومها إلا ما قد حصه الدليل وفي قوله سبحانه وتعالى ﴿عَنْ يَدِ﴾ تأويلان أحدهما عن عبي وهدية <sup>(٩٣)</sup>، والثاني أن يعتقدوا أن له في أحدهما منهم يد وهدية <sup>(٩٤)</sup> عليهم وفي قوله ﴿وَهُمْ صَافِرُونَ﴾ تأويلان أحدهما أذلاء منكبين والثاني أن تجري عليهم أحكام الإسلام، فصح على وفي الأمر أن يضع الخزية على رقاب من دحل في الدمة من أهل الكتاب لقرؤا بها في دار الإسلام <sup>(٩٥)</sup> ولما هم مدلهما حقير <sup>(٩٦)</sup> أحدهما الكف عنهم والثاني حماية لهم ليكونوا بالكف آمنين وانما نهاية محروسين. روى داود عن ابن عمر قال كان آخر ما تكلم به النبي ﷺ أن قل الله احفظوني في دمي <sup>(٩٧)</sup>

(٩٥) م (أحدهما في اتباع)، ج (أحدهما من اتباع الدين)

(٩٦) ساقطة من ب

(٩٧) ساقطة من ب

(٩٨) ساقطة من ج

(٩٩) ساقطة من ب

(١٠٠) ط حسان

(١٠١) روى في باب الوصايا ما رواه رسول الله ﷺ البخاري ١٣ / ٢٩

والعرب في أحد الحربه منهم كعربهم وقد أسو حبيسة لا حدها من العرب لثلا بحري  
عندهم صيد، ولا تؤخذ من مرند ولا دهرى<sup>(١)</sup> ولا عابد ولن وأحدهم أبو حبيسة من عدة  
الأوثان إذ كانه عجباً وه يأخذها منهم إذ كانوا عرباً، وأهل الكتب وهم لليهود والنصارى  
وكتابه التوراة والإنجيل، وبحري نخوس مجرهم في أحد حربة منهم وب حرم أكل دنانجهم  
وبكاح سائهم وتؤخذ من الصائش والسامرة<sup>(٢)</sup>، وباه فقر اليهود والنصارى في أصل  
معتقدهم [ وإن حرموه في فروعه، ولا تؤخذ منهم إذا حالفوا اليهود والنصارى في أصل  
معتقدهم ]<sup>(٣)</sup>

ومن دخل في اليهودية والنصرانية فن سديهم أقر على ما ذاك به منها، ولا يُقر بـ دخل  
بعد تدليسهم ومن جعلت حالته أحدث حريته وه تؤكل ديجته ومن نقل من يهودية إلى  
نصرانية لم يُقر في أصح المولى وأحد بالإسلام، فـ عد إلى ذك الذي انتقل عنه ففي إقر به  
عنده قولان<sup>(٤)</sup> ويهود حرم وعربهم في الحرية سواء بإجماع لعقده،

ولا حب الحرية إلا عن الرجال [ الأحرار العفلاء ]<sup>(٥)</sup>، ولا حب على امرأه ولا صبي  
ولا محزون ولا عبد لأهم أتبع ودراري وتو بمرت منهم امرأه عن أن تكون نعتاً روح أو  
سبيس<sup>(٦)</sup> فـ مزجدها جريه لأحد تع لرجال<sup>(٧)</sup> فـ قومه وإن كانوا أحاب عنها، وتو بمرت  
امرأة من در الحرب فذلت حرية للمقام في در للإسلام لم يلزمها ما بدلته وكب ذلك منها  
كاهنة لا تؤخذ منها ب امتعت ولمت دمه، وإن لم تُكر نعت قومها

(١) مذهب عقدي مشتمل من مذهبي الفولانيه أو حياي في ذلك عهد أيشر بحري سبعة جوانه طعية وإلى  
هذا شـ لانه ﴿ ولقلو ما هي إلا حيلت يموت وحب وما يهلكنا لا يدرك ﴾ القاموس الإسلامي ٣٩٧:٢  
(٢) سامرة من نطق درجي عن الفلمس منسحق يقع حرم ميمه نالجس الخالية وكند إلى الجليل الحسوي ما يجر ودي  
الأردن وسحر وعرف سكانه بالسامريين وه حيل شـ من امرح الأثوريين الذين وعدوا من شهاب النعري بأن  
سحق ذلك سر حرم ثبات حرم ٢٠٧ في مـ وسرصور هذا الألب بعض عبال يهودية بني لـ رجل في سن،  
وبـ عن هذا الأمر حـ علة خلف عن يهوده وه مرسسده حده وبني الـ مريون هيكل الله على جبل حريم  
نحوه فيه ثلاث مرات في العهد القاموس الإسلامي ٢٠٨:٣

(٣) مـ طعة من مـ

(٤) يـ هذا ذكر حدس النوير

(٥) سائهم من مـ

(٦) طـ نصيبه حـ ب حسب

(٧) مـ رجل

ولا تؤخذ حُرّة من حشّ مشكر. فإن شكك له وإن له رجل أحدّها في مستقر  
أمره [دون] (١٩) ماضيه

[واحتلف الفقهاء في قدر الحُرّة، فذهب أبو حنيفة إلى تصبيحهم ثلاثة أصناف عباء،  
يؤخذ منهم لثاية وأربعمون درهماً، وأوساط يؤخذ منهم أربعة وعشرون درهماً، وفراء يؤخذ  
منهم اثنا عشر درهماً. فجعلها مقدرة الأقل والأكثر ومنع من اجتهد الولاية فيها وقال مالك لا  
تقدّ أقبحها ولا أكثرها وهي موكولة لاجتهاد الولاية في الطرفين وذهب الشافعي إلى أنها مقدرة  
بغير لا يجوز الاقتصار على أقل منه وعنده غير مقدرة (٢٠) الأكثر يرجع فيه إلى اجتهد الولاية  
ويعتد رأيه في النسوة بين جمعهم أو انفصل بحسب أحوالهم، فإذا اجتهد رأيه في عقد الحُرّة  
معها على مراعاة أولى لأمرهم صارت لا مئة تجمعهم ولا عقاقم قرناً بعد قرن، ولا يجوز  
لواث بعدة أن يعبر إلى مضاف منه أو زيادة عليه، فإن صولحوا على مصاعمة الصدقة عليهم  
صوّعت كم صدق عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع سوح وبهراء وبني تغلب بالشام ولا  
يؤخذ من النساء والصبيان لأهل جزيه تصرف في أهل العمى، فحالت تركه، المأخوذ من النساء  
والصبيان، فإن جمع بينهما وبين الجزيه أخذت معه، وإن اقتصر عليها وحدها كسب جزيه إذا لم  
تفصل في السنة عن دينار وإذا صولحو على صياقه من مريم من المسلمين قُدرت عليهم ثلاثة  
أبهم وأجلو بها لا يُردون عليها كما صالحو عمر بن الخطاب رضي الله عنه على صياقه من مريم من  
المسلمين ثلاثة أبهم مما ياكلون، ولا يكتفهم دسح شاة ولا دجاجة وسب (٢١) دواهم من عبر  
شعر وحمل ذلك على أهل السواد دون المدن، فإن بشرط عليهم الصاغة ومصاعمة الصدقة  
فلا صدقة عليهم في درع ولا ثمرة، ولا يلزمهم إضافة سائل ولا سائل

ويشترط عليهم في عقد الجزيه شرطان مُسحوق ومُسحوب أما المُسحوق فمسه شروط  
أحدها أن لا يذكرُوا كتاب الله تعالى بطلن فيه ولا تحريف له. والثاني أن لا يذكرُوا رسول  
الله ﷺ بتكذيب له ولا إرداء. وثالث أن لا يذكرُوا دين الإسلام بدم له ولا مدح فيه  
والرابع أن لا يصيروا مسلمة برى ولا باسم تكاح. والخامس أن لا يقتسوا مسلماً عن دينه ولا

(١٩) القرطبي ٢/٢٠٠

(٢٠) سائقة ٢/٢٠٠

(٢١) ط وسب



يتعرضوا لماله ولا دمه<sup>(٢٢٢)</sup> والسلاسل أن لا يعصوا أهل الحرب [ولا يذوا عبيد لهم]<sup>(٢٢٣)</sup>، فهذه استة حقوق ملزمة فتلزمهم بغير شرط، وإذا تشرط إشعاراً بهم «تأكيداً لتعليق العهد عليهم ويكون ارتكابها بعد الشرط نقضاً لعهدهم».

وأما المستنحب فستة أشياء أحدها تغيير هياتهم ببس العير وشد ربان<sup>(٢٢٤)</sup> وثاني أن لا يعصوا على المسلمين في الأسية ويكسوا إن لم ينقص مساوين لهم والثالث لا يسمعونهم أصوات نواقيسهم ولا تلاوة كتبهم ولا قولهم في غرير والمسيح والربح أن لا يجاهروهم بشرب حمودهم ولا بظهار عسلانهم وحبابيرهم، والخامس أن يخفوا دمن موتاهم ولا يجيروا سدد عبيدهم ولا يباحة والسلاسل أن يجمعوا من ركوب الخيل عساقاً وحملاً ولا يجمعوا من ركوب الخيل والحمير؛ وهذه ستة المستنحة لا تدرم بعقد الدمة حتى تشرط فتصير بالشرط ملزمة ولا يكون ارتكابها بعد الشرط نقضاً لعهدهم، لكن يؤخذون بها إحداً ويؤذنون عليها حرراً، ولا يؤذنون إن لم يشرط ذلك عليهم ورش الإمام ما استمر من عهد الصلح معهم في دواوين الأمصار ليؤاحدوا به إذ تركوه، فإن لكل قوم صلح ربما خالف ما سواه، ولا يجب الحرية عليهم في لسه إلا مرة واحدة بعد انقضائها بسهور هلاية، ومن مات منهم فيها أحد من مركه بقدر ما مضى منها ومن أسلم منهم كان ما لزم من جريته دياً في دمه يؤخذ بها، وأسقطها أسو حبيبه بإسلامه وموته ومن بلغ من صغارهم أو أفاق من مجاهدين استعمل به حول ثم أحد بالجرية، ويؤخذ العغير بها إذا أسير ويسطر بها إذا أسير، ولا تسقط عن شيخ ولا زمن، وقيل تسقط عنها وعن العغير، وإذا تشاجروا في دينهم واحتجوا في معتنهم لم يعاصوا فيه ولم تكشفوا عنه، وإذا تنازعوا في حق وترفوا فيه إلى حاكمهم لم يجمعوا منه، فإن ترفعوا فيه إلى حاكم حكم بينهم بما يوحه دين الإسلام وتقدم عليهم لحدود إذا أتوها ومن نقض منهم عهده ملغ مأمته ثم كان حرباً، ولا أهل لعهد إذا دخلوا دار الإسلام الأمان على نفوسهم وأموالهم ولم أن يقيموا أربعة أشهر بغير حرمة، ولا يقيمون سنة إلا بجرمة وهما بين الرمن خلاف [في إحقاقه بالأقل أو الأكثر]<sup>(٢٢٥)</sup>، ويرم لكب عنهم كاهل الدمة، ولا يلزم الدفع عنهم بخلاف أهل الدمة

(٢٢٢) ط ديه

(٢٢٣) ط ولا يذوا عبيانهم

(٢٢٤) الزنلو حرام شقه التصراف في وسطه المعجم الوسيط ١/٢٠٢

(٢٢٥) لربانة من ب

وإذا آمن بالغ عاقل من المسلمين حربياً لم أمانة كافة المسلمين، والمرأة في مثل الامان كالرجل والعهد به كالحر، وقد أسو حيفة ولا يصح امان العهد إلا أن يكون مادوناً له في القتل<sup>(٢٦)</sup>، ولا يصح امان الصبي ولا المحنون ومن أمانه فهو حرب إلا أن شهل حكم امانهم فيبلغ مامنه ويكون حربياً

وإذا تظاهر أهل العهد والذمة بقتال لمسلمين كانوا حرباً لوفتهم [يعتدل معانيلهم]<sup>(٢٧)</sup> ويعتبر حال ما عدا المقاتلة بالرصى والإنكار وإذا امتنع أهل الذمة من أداء الحرية كان نقضاً لعهدهم، وقال أبو حيفة [لا]<sup>(٢٨)</sup> يتقص به عهدهم إلا أن يمتنعوا بدر خوف، ويؤخذ منهم جراً<sup>(٢٩)</sup> كالذميون

ولا يجوز أن يُحدثوا في دار الإسلام بعة ولا كنيسة<sup>(٣٠)</sup>، فمن أحشوها فهدمت عديهم، ويجوز أن يسوا ما أسندهم من بيعهم وكنائسهم لعبيده. وإذا نقض أهل الذمة عهدهم لم يسبح بذمت قتلهم ولا عثم أموالهم ولا سبي ذراريهم ما لم يقاتلوا ووجب إخراجهم من بلاد المسلمين آمين حتى يفتحوا مأمهم من أدنى بلاد لشرك، فإن لم يخرجوا طوعاً أخرجوا كرهاً.

(فصل<sup>(٣١)</sup>) وأما الخراج، فهو ما وضع على رقاب الأصا من حقوق تؤدى عنها وفيه من نص الكتاب بينه<sup>(٣٢)</sup> حالفت نص الحرية فذلك كان موقوفاً على جهاد لأئمة، قال الله تعالى ﴿أَمْ لَسْتُمْ حَرَجَ تَقْرَجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾<sup>(٣٣)</sup> وفي قول ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ تَرْجاً﴾ وجهان أحدهما أجر، ولثاني معاً وفي قوله ﴿تَقْرَجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ وجهان أحدهما مقرر ربك في الدنيا خير منه وهذا قول لكبي<sup>(٣٤)</sup> [واشاري فأجر ربك في لآخره خير منه وهذا قول

(٢٦) قول أبي حيفة ساقط من م

(٢٧) ساقط من م

(٢٨) ساقط من م

(٢٩) ساقط من م

(٣٠) البية (دكر) معبد الصدى القاموس المحيط ٨/٣، والكنيسة معبد اليهود والصفى والكفا القاموس المحيط ٧، ٥٦٦

(٣١) مدام في م

(٣٢) م، ت، ب

(٣٣) الموسون ٧٢

(٣٤) ساقط من م

الكلبي أبين<sup>(٣٥)</sup>، وقوله فأخرج ربك في لآخره خير منه<sup>١</sup>، هذا قول حسن أيضاً. دل أبو عمرو بن العلاء<sup>(٣٦)</sup>، ولصرف بين الخرج والخرج أن الخرج من إرفاق وإخراج من الأرض. والخراج في لغة العرب اسم للكرء والعهدة منه قول النبي ﷺ «الخراج بالصنان»<sup>(٣٧)</sup> وأرض خراج<sup>٢</sup> تتميز عن أرض العشر في ذلك وإحكام. والأرض كلها تنقسم أربعة أسام. أحدهما ما استهدف المسلمون إحياء فهو أرض عشر لا يجوز أن يوضع عليها خراج؛ والكلام فيها يذكر في إحياء موات من كتابنا هذا. والقسم لثاني ما أسلم عليه أربابه فهم أحق به، وتكون على مذهب الشافعي رحمه الله أرض عشر ولا يجوز أن يوضع عليها خراج. وقال أبو حنيفة الإمام محمد بن أن يجعلها خراجاً [أو عشرًا، فإن جعلها خراجاً]<sup>(٣٨)</sup> لم يجوز أن تنقل إلى العشر، وإن جعلها عشرًا حذر أن تنقل إلى الخراج. والقسم الثالث ما مُنعت من الميراث عنوةً وقهرًا، فيكون على مذهب الشافعي رحمه الله، عينة تقسم بين الدميم وتكون أرض عشر لا يجوز أن يوضع عليها خراج، وجعلها مالك وقفًا على المسلمين يخرج يوضع عليها. وقال أبو حنيفة يكون للإمام عُشرًا بين الأمرين. والقسم الرابع ما صرح عبه لمشركون من أرضهم فهي الأرض المحتصة بوضع خراج عليها وهي على صريين. أحدهما ما حلا عنه أهله حصلت للمسلمين [بغير قتال فتصير وفقًا عن مصالح المسلمين]<sup>(٣٩)</sup> ونُصرت عليها الخراج ويكون أحرار تُعز عن الأندوس لم يُعذر عداها فيها من عموم لمصلحة ولا بغير بإسلام ولا دمة، ولا يجوز بيع رقها اعتبارًا لحكم الوقوف. ونُصرت لثاني ما أقام فيه أهله وصولخوا على إقراره في أيديهم بخراج يُصرف عليهم فهذا على صريين. أحدهما أن ينزوا عن ملكها لت عند صلحها فتصير هذه لأرض وفقًا عن المسلمين كالذي اتفق عنه أهله، ويكون الخراج المنصوب عليهم أجره لا مسقط [بإسلامهم ولا يجوز لهم بيع ردها، ويكونون أحق به]<sup>(٤٠)</sup> ما أقاموا على

(٣٥) ساقطة من ط

(٣٦) رُئى بن محمد النعمي المازني البصري. ويُلقب أبوه بالعلاء، من أئمة اللغة والأدب. وقد عكده وشأنًا بالصغر ومات

بالخوفة (٧٠ - ٦٥٤ هـ) قال تهرودي

ماركس أعطي أبوابها وأنتعها حتى أتيت ثبا عمرو ليس عليه

وكانت عامة أجداره عن العرب أدركوا لمعلمه له عار (كلث مأثرة الأعلام ١/٢)

(٣٧) ابن ماجة ٧٥٤/٦، حديث ٢٢٤٣

(٣٨) ساقطة من ت

(٣٩) ساقطة من ت

(٤٠) ساقطة من ت

صحبهم ولا تنزع من أيديهم سواء أقاموا على شركهم أم أسلموا كما لا تنزع الأرض المستأجرة من يد مستأجرها، ولا يسقط عنهم بهذا الخراج جزية رقابهم إن صاروا أهل دمة مستوطنين، وإن لم ينتقلوا إلى الدمة وأقاموا على حكم العهد لم يجوز أن يُفَرَّوا بهب سنة وجار أقرارهم فيها دونها بعبر جزية

واعتبرت الثاني أن يستبقوها على أملاكهم ولا يبرروا عن رقابها ويصالحوا عما بخراج يوضع عليها، فهذا الخراج جزية تؤخذ منهم ما أقاموا على شركهم وتسقط عنهم بإسلامهم ويجوز أن لا يؤخذ منهم جزية رقابهم، ويجوز لهم بيع هذه الأرض على من شاءوا منهم أو من المسلمين أو من أهل الدمة، فإن تابعوها فيما بينهم كانت على حكمها في الخراج وإن بيعت على مسلم سقط عنه خراجها وإن بيعت على دمي احتمل أن لا يسقط عنه خراجها لبقاء كفره، واحتمل أن يسقط عنه خراجها بخروجه بالدمة عن عقده من صلح عليها، ثم يُنظر في هلها الخراج موصوع عليها، فإن وُضع على مائع الجربان [ نال يؤخذ من كل جريب قدر من ورق أو حب، فإن سقط عن بعضها بإسلام أهلها كان ما بقي على حكمه ولا يُضم إليه خراج ما سقط بالإسلام، وإن كان خراج الموصوع عليها صلحا على مال مفتر لم يسقط على مساحة الجربان ]<sup>(٤١)</sup>، فذهب الشافعي أنه يُحيط عنهم من مال المصالح ما سقط منه بإسلام أهله وقد أورد حجة يكون مال المصالح باقيا بمكاله ولا يسقط عن هذا المسلم ما خصه بإسلامه .

فأما قدر الخراج المضروب فيتمتع به تحتلته الأرض، فإن عمر رضي الله عنه حين وضع الخراج على سواد العراق ضرب في بعض مواضعه على كل جريب قفيزاً ودرهما وجرى في ذلك على ما استوفقه من رأي كسرى بن قباد<sup>(٤٢)</sup> فإنه أول من مسح السواد ووضع الخراج وحدد الحدود ووضع الدواوين، وراعى ما تحتلته الأرض من غير حيف نالك ولا إجحاف يزرع

(٤١) سابقه من ث

(٤٢) ب كسرى حسد وهو خريف وترجمه هو كسرى بوشروان كما يشير به السعدي، السبه وأشراف، ص ١٠٢ وكسرى بك تسمى به ملوك فارس الساسانيون، كما حوّل في قصير عبد البرود أشهر كسرى بوشروان أو ابن مقد (٥٣١ - ٥٧٩ هـ) ساند حكمه عن شيخ وشبه جزيه العرب وجراد من أرمينيا وبعقار قام بتعليم الإدارة في تلك البلاد وفرص الضرائب الثامنة على الأرض كي قام بحسن وسائل الري والطرق وشجع على التجارة والتعليم الخ الموصوعة العربية الميسرة ١٤١٩/٢

وأحد من كل جريب هيرا ودرهم وكان الفقير ورثة ثمانية أرباب وثمة ثلاثة دراهم بوزن  
الغزال، ولا تشر ذلك بما ظهر في جاهلية العرب قال زهير بن أبي سلمي<sup>(٤٣)</sup>

فَتَقُلُّ لَكُمْ مَا لَا تَعْمَلُ لِأَهْلِهَا قَرَى بِالْعِرَاقِ مِنْ قَفِيرٍ وَدِرْهَمٍ

وهرب عمر رضي الله عنه على ناحية أخرى غيرها عمر هذا القدر، فاستعمل عثمان بن  
حبیب<sup>(٤٤)</sup> عليه وأمره بالمساحة ووضع ما تحتله الأرض من حراجها، فمسح ووضع على كل  
جريب من الكرم ولشجر المنتف عشرة دراهم، ومن النخل ثمانية دراهم<sup>(٤٥)</sup>، ومن قصب  
السكر ستة دراهم. ومن الرطبة خمسة دراهم، ومن لمر أربعة دراهم، ومن الشعير درهمين،  
وكتب بذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأقرضه وعمل في نواحي الشام على غير هذا،  
فعلم أنه راعى في كل أرض ما تحتله

وكذلك يجب أن يكون واضح الحراج بعده يراعى في كل أرض ما تحتله، فإنها نصف  
من ثلاثة أوجه منها في زيادة الحراج ومقتضاه أحداهما ما يختص بالأرض من حدوده يركبها  
زرعها أو رداءة بقلها وبها، والذي ما يختص بالزرع من اختلاف أنواعه من الحبوب والشجر،  
فمنها ما يكثر ثمنه، ومنها ما يقل ثمنه، فيكون الحراج بحسبه والثالث ما يختص بالسقي  
والشرب، لأن ما ألزم المونة في سقيه بالمواضع والندى لا يحتصل من الحراج ما تحتله سقي  
السيوح والأقطار

وشرب الرزق والأشجار ينقسم أربعة أقسام أحدها ما سقيه الأدميون بعير له  
كالسيوح من العيون والأنهار يساق إليها فيسقى عليها عند احتياجه ويجمع منها عند الحاجة  
وهذا أوفر المياه منعه وأقلها كلفه. والقسم الثاني ما سقيه الأدميون بآله من مواضع

(٤٣) زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني من مصر حذبه السمراني في الجاهلية قيل عنه كان زهيراً يكنى هير  
في الشعر كان أبوه شاعراً وحاله شاعراً، وحنه سلمى شاعراً، وأمه كعب وبجير شعيرين وحنه الحسنة شاعرة  
وكان سواحي أندلس تشتهر قصائده بالحوبيات لأنه كان يظم الحصيد في شهر وسجده ديبته في سنة توفى  
سنة ١٥ في م الأعلام ٥٢/٣

(٤٤) عثمان بن حبيب بن وهب الأمصري الأوسي والد من الصحابة شهد أحداً من بعدهم ولاية عمر السواد  
(العراق) ثم ولاية البصرة وبعث إلى جانب علي بن أبي طالب، ثم سكن الكوفة توفي في خلافة معاوية بعد عام  
٢٠٥ هـ الأعلام ٢٠٥/٤

(٤٥) مناطق من ت

وجوليس<sup>(٤٦)</sup> ودولي وهذ أكثر المياه مؤنة وأشدها عملا . وانقسم الثالث ما سمي اسماء مطر  
لوننج 'وطل' ويسمى ثعدي . والقسم الرابع ما سمته الأرض سداوها وما استكن من الماء في  
قراها فحشرب ررعها وشجرها بعروده ويسمى البعل<sup>(٤٧)</sup> . وأما لعيل<sup>(٤٨)</sup> وهو ما شرب بالعماء  
فإن ساح فهو من القسم الأول . وإن لم يسح فهو من القسم الثاني . [ وما لكطاثم فهو ما  
شرب من الأنار . فإن يضح منها بالعروب فهو من القسم الثاني ]<sup>(٤٩)</sup> . ون استخرج من العماء  
فهو عيل يلحو بانقسم الأرض . وإذا استمر ما ذكرناه فلا بد بواضع الخراج من اعتبار ما وصفاه  
من الأوجه الثلاثة . من اختلاف الأرضين واختلاف السرورج واختلاف التسمي ليعلم فند ما  
يحملة الأرض من حررها . فيفصل البعل فيها فيما بين أهلها وبين أهل الفيء من غير زيادة  
تجحف بأهل الخرج ولا نقصان بغير أهل الفيء نظرا لفرقيتين . ومن الناس من اعتبر شرطاً  
رابعاً وهو قربها من البندان والأسواق وتعددها لزيادة أهلها ونقصانها . وهذ إن اعتبره  
حر حه ورقاً ولا يعتبر فيما يكون حراره حياً وتلك لشروط لثلاثة تعتبر في احب و لورق وإذا  
كان الخراج معتبر بما وصفه فكذلك ما اختلف قدره وحاز أن يكون خراج كل ناحية مخالفا  
لخرج غيرها . ولا يستقصي في وضع الخراج عية ما يحملة . وليجعل فيه لأرباب الأرض بقية  
يجرون بها اللواتب والخواارج .

حكى أن الخراج كتب إلى عبدالمث بن مروان يسأله في أحد . الفصل من أموال السواد  
فصعه من ذلك وكتب إليه لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك وأبو  
ضم لحوم يعمدون بها شعوما

فإذا تقرر سخراج بما حتمته الأرض من الوجوه التي قدمناها راعى فيها أصلح الأمور  
من ثلاثة أوجه أحدها أن يصعه على مساح<sup>(٥٠)</sup> الأرض . والثاني أن يضعه على مساح  
البرج . والثالث أن يجعلها مقاسة . فإن وضعه على مساح الأرض كان معتبراً [ سألنا

(٤٦) ت ودولاب

(٤٧) ت الثعب وهو غير صحيح لظرف المعجم الوسيط ٦١/٦ وترون مع ب ورد في المعجم الوسيط ٨٠/٢ حيث  
الإنشادة أن معنى (المن) وهو انضخم من كل شيء

(٤٨) ت البعل

(٤٩) نسخة مروت والعرب الدوا لمظية القاموس المحيط ١١٣/١

(٥٠) نسخة من م . وفي ت مشايخ

فلاسه وإن وضعه على مساح الخرد كان معتمداً [٥١] بالخدمة الشمسيه، وإن مقاسمة كان معتمداً يكون الخرد مقصوداً، فإذا استقر على أطراف مقلداً ما شرط الله فيه من ذلك ما لا يجوز أن يرد فيه ولا نقص منه ما كانت الأرضون على حوائطها في سبيلها ومصالحها من غير سبيلها ومصالحها أو الزيادة أو نقصان ذلك صرت الحرام، تكون حدوث السردده وخصاص حسب من جهتهم كرتبه حدوث شق أنهار أو سباط مياه، أو نقصان حدث لتقصير في عمره، أو عبور عن حقوق ومصالحه، فيكون إخراج عبيهم بحاله لا يرد عبيهم فيه بزيادة عمرهم فيه ولا ينقص منه نقصانها، ويوجدون -نعير- [سطره ولأهل انهي] [٥٢] كيلا يستديم حرها فحفظ

والصواب الذي أن يكون حدوث ذلك من غير جهتهم، فيكون النقصان لخلق شق أو غير تعطل، فإن كان صدق وعنده ممكناً وجب على الإمام أن يعمل من ست أمه من سبيلها انصاح، وإخراج ساقط عنهم ماله منل، وإن كان عمنه فخرج تلك الأرض من فقط عن أهلها، إذا غلب الاستماع بها، فإن أمكن الاستماع بها في غير سرعة كمصائد ومراعي حار أن سنأف وضع حراج عليها بحسب ما يحمله حسب وسرعى ويسب كالأرض الموات التي لا يجوز أن يوضع على مصاندها ومرعيه حراج، لأن هذه لأرض مملوكة وأرض مملوكة مباحة لما الزيادة التي أخذتها الله تعالى [فكها حصرها السبل وصارت بها الأرض سائحه بعد أن كانت تسقى باله، فإن كان هذا عارضاً لا يوقى سدومه] [٥٣] لم يجز أن سراد في الخراج، وإن وثق سدومه راعى الإمام فيه لمصلحة لأرباب مصباح [٥٤] وأهل انهي وعمل في الزيادة أو استازكه بما يكون عدلاً بين الطرفين

وخراج لأرض إذا أمكن روعها مأخوذ منها وإن لم تخرج وقال مالك لا خراج عليها سواء تركها مختاراً أم معدوراً [كالعشر] [٥٥] وقال أبو حنيفة يؤخذ منها إن كان محاراً ويستفظ

(٥١) سائطه من

(٥٢) الزيادة من

(٥٣) صدقة من ثوب ولا منها (على بعض غير يسوعه ذلك صاحب ما إذا أو رخص سدومه لم يجز )

(٥٤) صدقة من م

(٥٥) من انصباح

(٥٦) راجع من

عب إن كان معه رد (٥٧) وإذا كان حراج ما أحل برده مختلف باختلاف لزوع أخذه منه فلما  
أُخِلَّ برده عن أقل مما يُزاد فيها لأنه موافقصر على رعة لم يعدرض فيه

وإذا كانت أرض حراج لا يمكن ردها من كل عام حتى تُزاح في عام وتزرع في عام  
آخر روعي حاله في نداء وضع الحراج عليها وعمر أصلح الأمور لأرباب الصياع (٥٨) وأهل  
القي في حصة من ثلاث : بما أن يحسن حراجها عن شطر (٥٩) من حراج ما يُزرع في كل عام  
فيؤخذ من مزروع والمزوك وإما أن يسمح كل جريش منها بحريش ليكون أحدهما للمزروع  
والآخر للمزوك وإما أن يصمه بكامله (٦٠) على مساحة المزروع والمزوك ويستوي من أرساه  
الشر من زراعة أرضهم

وإذا كان حراج الزروع والشجر مختلف باختلاف الأنواع فزرع أو عرس ما لم يصح عليه  
اعتبر حراجه بأقرب المنصوصات به شها ونصا

وإذا زرعت أرض الحراج ما يوجب العشر لم يسقط عشر لزوع حراج الأرض وجمع  
فيها بين الحقين [ على مذهب الشافعي رحمه الله ] (٦١) وقال أبو حنيفة لا أجمع بينهما وقصر  
عن أحد الحراج وإسقاط العشر (٦٢)، ولا يجوز أن تنقل أرض الحراج إلى العشر ولا أرض  
العشر إلى الحراج، وحوره أبو حنيفة وإذا سُقي ماء الحراج أرض عُشر كان المأخوذ من  
عشر (٦٣) وإذا سُقي ماء العشر أرض حراج كان المأخوذ منها حراجا اعتلوا بالأرض دون  
الماء وقال أبو حنيفة بعشر حكم الماء فيؤخذ من الحراج من أرض العشر الحراج ويؤخذ من  
العشر من أرض الحراج بعشر [ اعتبار الماء دون الأرض ] (٦٤) واعتلوا لأرض لولى من

(٥٧) ساقطة من ت

(٥٨) ت الصياع

(٥٩) ب، ج انشطر

(٦٠) ر مذكاة

(٦١) ساقطة من ب

(٦٢) ت وقال أبو حنيفة، يقتصر على أرض الحراج

(٦٣) ساقطة من ت

(٦٤) ساقطة من ج



اعتبار الماء لأن الخراج مأخوذ عن الأرض ولعشر مأخوذ عن الترع ، وليس على الماء خراج [١٥٤] ولا عشر ، فم يُعتبر في واحد منهما وعلى هذا الاختلاف مع أوحيفة صاحب الخراج أن سقي بماء العشر ومع صاحب العشر أن سقي بماء الخراج ولم يمع الشافعي رحمه الله واحداً منهما أن يفي بأي المائتين شاء .

وإن بقي في أرض الخراج أنبه من دور أو حوايت كان خراج الأرض مستحقاً ، لأن رب الأرض أم يتنعم بها كيف شاء ، وأسقطه أوحيفة إلا أن تُترع أو تُفرس . [ والذي أراه أن لا يستحق من سبانه من مقامه في أرض الخراج لزراعتها فهو يسقط عنه خراجه ، لأنه لا يستقر ، لا بمسكن يستوطنه وما جاوز قدر الحاجة مأخوذ بخراجه ] [١٥٥]

وإذا جرت أرض الخراج أو أعيرت فخرجه على مالك دون المستأجر والمستعير وقال أبو حيفة خراجها في الإجارة على المالك وفي العارية على المستعير وإذا احتلف العامل ورب الأرض في حكمها فدعى العامل أنها أرض خراج وادعى ربا أنها أرض عشر وقولها ممكن فيقول قول المالك دون العامل ، فإن اتهم أحدهما استظهاراً ويحور أن يعمل في مثل هذا الاختلاف على شواهد الدواوين السلطانية إذا عُم صحتها ووثق بكتائب وقلها يشكل ذلك إلا في الحدود . وإذا ادعى رب الأرض دفع الخراج لم يقبل منه قوله ، ولو ادعى دفع العشر قبل قوله ، ويحور أن يعمل في دفع الخراج على الدواوين السلطانية إذا عُرِف صحتها اعتراها بالعرف المعتاد فيها ، ومن أعسر بخراجه مظهره إلى إيساره وقال أوحيفة يجب إيساره ويسقط بالإعسار ، وإذا مطلق بالخراج مع إيساره حُسن به إلا أن يوجد له [ مال فيباع عبده في خراجه كالمدينون ] [١٥٦] فإن لم يوجد له غير أرض الخراج فإن كان السلطان يرى حواز بيعها باع منها بقدر خراجها ، وإن كان لا يرى ذلك أخراها عليه واستوفى خراجها من مستأجرها ، فإن ردت الأجرة داندتها ، وإن نقصت كان عليه نقصانها . وإذا عجز رب الأرض عن عيادتها قيل له إما أن تؤجرها أو ترفع يدك عنها لتُدفع إلى من يقوم بعيادتها ولم يترك على خراجها وإن دفع خراجها ثلثا نصير بالخراج مواتاً

(١٥٥) ساقطة من ت

(١٥٦) ساقطة من م ، ح

(١٥٧) ساقطة من ت ، ح

وعامل الخراج بعمر في صحة ولايته الحرية والأمانة والكفاية، ثم بحلف حاه باختلاف ولايته [ فإن تولى وضع الخراج اعتبر فيه أن يكون عقبا من أهل لاحتياط ]<sup>(٦٨)</sup>، وإن ولى جبة الخراج صحب ولايته وإن لم يكن فيها عتهداً وررق عامس الخراج في مال خراج، كما أن ررق عامل الصدقة من سهم العاملين وكذلك نحر المذبح وأما أجره القسام فقد حلف الفقهاء فيها فذهب الشافعي رحمه الله إلى أن جور قسام العشر وأخرج معاً في حق الذي استوفاه السلطان مني وقال أبو حنيفة: أحور من يقسم علة العشر وعنة الخراج وسط [ من أصل الكيل ]<sup>(٦٩)</sup> وقد سبى للثوري أجور الخراج على لسطان وأجور لعشر عن أهل الأرض وقد مالك. أحور العشر على صاحب الأرض وأجور لخراج عن الوسط

(فصل)<sup>(٧٠)</sup> وأخراج حق معنوم عن مساحة معنومة واعتبر في العلم بها ثلاثة مقادير نفى اجتهاده عنها أحدها مقدار الحريب بالذراع لمسوح<sup>(٧١)</sup> به والذي مقدار درهم الماحود به. وثالث مقدار لكين المستوى به فأما الحريب فهو عشر مصبات في عشر مصبات، والعشر عشر مصبات في قصبه والعشر عشرة في قصبه والقصبه ستة أذرع فيكون الحريب ثلاثة آلاف وستائه ذراع مكسره، [والقصبه ثلاثائه وسرون ذراعاً مكسره]<sup>(٧٢)</sup> [وهو عشر الحريب، والعشر ستة وثلاثون ذراعاً]<sup>(٧٣)</sup> وهو عشر القصبه. وأما الذراع سبعة أقصره القاصيه<sup>(٧٤)</sup> ثم اليوسفيه ثم السوداء ثم الهاشمية المصرية وهي انبلالية ثم الهاشمية لكبرى وهي الزبدية ثم العمرة ثم الميرانية فأما لقاصه ونسعى ذراع الدور فهي أقل من ذراع السوداء بأصبع وثني اصبع [ وأول من وضعها بن أبي ليلى القاصي<sup>(٧٥)</sup> وبب يتعمل أهل كلوايدي، وأما اليوسفية

(٦٨) ساقطة من ب

(٦٩) ساقطة من ب وبلا منها (وسط من لعل لكتاب)

(٧٠) ب ياص في الأصل

(٧١) ط المسوح

(٧٢) ساقطة من م، ث

(٧٣) ساقطة من ث

(٧٤) بشر ياص كتاب الأحكام السلطانية الذي أعيد على طبعه للمعزة، بن لرح لسخه الخطية التي أعيد عليها كان مكتوب بها بصبه بدلاً من بصبه - وهي من تصحيحه - أما في المخطوطات الثلاث فكانت عن قوله الثاني ثم القصبه، ب، ح القصبه

(٧٥) محمد بن محمد الرحمن بن علي بن ملال الأمازيغي الكوفي قاضي طيبة، ثم أصبح برباي ولي بصبه وأحكم بالكوفة لفي أمية، ثم لبي العباس مات بالكوفة عام ١٤٨ هـ الأعلام ١٨٩/٦

وهي ثني تدوع بها لقصة الدور عذبه اسلام فهي أفل من الدراع السوداء ثلثي أصبع وأول من وضعها أبو يوسف القاضي وأما الدراع السوداء فهي أصول من دراع للدور بأصبعين وثلثي أصبع<sup>(٧٦)</sup>، وأول من وضعها لرشيد رحمه الله تعالى فتراها بدراع حادم أسود كان على راسه وهي التي يعامل بها الناس في درع<sup>(٧٧)</sup> البر والسحرة والأبوية وقياس بيل مصر وأما الدراع الهاشمية الصغرى وهي بطلاية فهي أصول من بدراع السوداء بأصبعين وثلثي أصبع، وأول من أحدثها بلاء بن أبي بردة<sup>(٧٨)</sup> وذكر أنها درع جده أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وهي أنقص من الزائدة ثلاثة أرباع عشر وبها يعامل لاطم بالصرة والكوفة

وأما الهاشمية الكبرى وهي درع ملك وأول من ضنها إلى الهاشمية لمصنوع رحمه الله تعالى فهي أطول من الدراع السوداء خمس أصبع وثلثي أصبع فمكوب درع<sup>(٧٩)</sup> وثلث وعشر بالسوداء، وتنعص عنها الهاشمية لصغرى بثلاثة أرباع عشر وسُميت ربهديه لأن زياداً مسح بها أرض لسواد [وهي ثني يدرع بها أهل الأهوار]<sup>(٨٠)</sup> [وأما بدراع العمريه فهي دراع عمر بن الخطاب رضي الله عنه التي مسح بها أرض سود]<sup>(٨١)</sup> [وكان موسى بن طحفة<sup>(٨٢)</sup> رأيت دراع عمر بن الخطاب رضي الله عنه التي مسح بها أرض سود وهي درع وقصه فيهم قاتلة قال الحكم بن عُببة إن عمر رضي الله عنه عمد إلى أطرها دراعاً وأقصرها وأوسطها فجمع بها ثلاثة وأخذ الثلث منها واد عليه قصة وإيها قاتلة ثم حشم في طرفه بالصمصام وبعث بذلك إلى حذيفة وعثمان بن حُصيف حتى مسح بها السوداء وكان أول من مسح بها بعد عمر بن حُبرة<sup>(٨٣)</sup>

(٧٦) ساقطة من -

(٧٧) - هـ - درع

(٧٨) بلاء بن أبي بردة عمير بن أبي موسى الأشعري أحد الثوريين كان ربهديه فصيحاً لولاه وأما قوله - هـ - ١٠٩ هـ فإنه يؤيد أن هذه يوسف بن عمر الثقفي سنة ١٢٥ هـ فعليه وجهه حيث سجد كان معه في الحديث، ولم يحدد سيرته في القصة، كان يقول: إن الرجلين ليخصموا إلي فأجد أحدهما خلف عن قلبي فالتفتي - هـ - بولي نحو ١٢٦ هـ - لأعلام ٢٢/٢

(٧٩) ساقطة من -

(٨٠) - هـ - ساقطة من -

(٨١) موسى بن طلحة بن عبيد الله النخعي من الثوريين كان أصبح على عصره، ذكر أنه كان حديث يقرب إليه شهيد (ولمعه بعد) بعد أبيه وعاشه أسر وألفه عبي، بولي نحو ١٠٦ هـ - لأعلام ٣٢٣/٧

(٨٢) عمر بن حذيفة بن محمد بن عدي القروي أمير من الدهرية بشجاعة كان رجل أهل الشام عمر القوام، وكان عدو -

وأما الدراخ المبرقة فتكون بالدراخ السوداء دراخ<sup>(٨٥)</sup> وثلاثي أصبع ، واول من وضعها  
لأمر رصي لله عه ، وهي التي يعمل الدس فيها في درع اله اثد<sup>(٨٦)</sup> والمساكن والأسواق  
وكر ، الأهار والخصائر

وأما الدرهم فيحتاج إلى معرفة وزنه وقيسه ، فأما وزنه فقد استمر الأمر في الإسلام على  
أن وزن الدرهم ستة دوايق ووزن كل عشرة درهم سبعة<sup>(٨٧)</sup> مثاقيل ، وحلتف في سب  
سفره على هذا لواء ، فذكر قوم أن الدرهم كانت [ في أيام المرسي ]<sup>(٨٨)</sup> مصرونة على  
ثلاثة أوزان منها درهم على وزن المثقال عشرة ووزنها درهم وزنه اثني عشر قه ط ودرهم  
وزنه عشرة قريظ فلم يخرج في الإسلام إلى تقديره في الركاة أحد الوسط من حجم الأوزان  
لثلاثة وهو اثني وأربعون قراطاً فكان أربعة عشر قراطاً من قراط المثقال فلما صيرت  
لدرهم الإسلامية على الوسط من هذه الأوزان الثلاثة قيل في عشر ث وزن سبعة مثاقيل ، لأنها  
كذلك وذكر آخرون أن السب في ذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما رأى اختلاف  
لدرهم وأن منها ليعلي وهو ثمانية دوايق ومنه لطبي وهو أربعة دوايق ومنها لعربي وهو ثلاثة  
دوايق ومنها لليحيى وهو دوايق قال بطروا الأغلب عم يعمل به الناس من أعلاها وأدناها  
فكان الدرهم لليحيى وأربعة الطعري فجمع بينهما فكان اثني عشر دابقاً فأخذ بعضهم فكان سه  
دوايق فجعل الدرهم لاسمي في سنة دوايق ومقي زذب عنه ثلاثة أصابعه كان مثقالاً ومي  
بعضت عن المثقال ثلاثة أعشاره كان درهم فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل  
أربعة عشر درهما وسبعين .

وما المقد<sup>(٨٩)</sup> من حائض الفضة وليس لمعنوش مدخل في حكمه ، وقد كان عمر بن

= الأمويين ولأه عمر بن عبد العزيز يابره حوزره حتى خلافة يزيد بن عبد الملك ، هؤلاء إدراة العراق وخراسان ،  
أخبار كثيرة ، مولى نحو ١١٠ هـ الأعلام ٦٨/٥ - ١٩

(٨٥) م ج د ع

(٨٦) م ، يرداد وهو تعريف والصحيح ما هو وارد في النص ، يرداد جمع يرد وهو مسافة بين كل سرجين من

سرج الطريق ، المعجم الوسيط ١ : ٤٨

(٨٧) ب هـ

(٨٨) سبعة من -

(٨٩) ط المعص

عد صاد أموالهم فسد نفوذهم فحاء للإسلام ونفوذهم من العيين والورق عبر حالصة إلا أنها كانت تقوم في العملات مقام الخليفة وكان عشيق عموا لعدم تأثيره بينهم إلى أن صرت لبراهم الإسلامية فتغير المعشوش من الخلفين وخلف في أول من صربها في الإسلام، فقال سعيد بن الحسين إن أول من صرب الدراهم المنقوشة عبد الملك بن مروان وكانت الدنانير ترد رومية والدراهم ترد كسروية وحبرية قليلة قال أبو الرضا<sup>(٨٨)</sup> فأمر عبد الله بن مروان الخليفة أن يصرب الدراهم بالعراق فصرها سنة أربع وسعين. [ قال المدائني<sup>(٨٩)</sup> بن صرب الخليفة في آخر سنة خمس وسعين ]<sup>(٩٠)</sup> ثم أمر بصرها في النوحى سنة ست وسعين، وقيل إن الخراج حلتها فحبست لم تنصفه وكتب عليها ( الله أحد الله الصمد ) وسميت مكروهة وختلف في تسميتها بذلك، فقال قوم لأن الفقهاء [ كرهوا ] عليها من القرآن وقد جعلها حلت واستحدث وقال الآخرون لأن الأعمام<sup>(٩١)</sup> كرهوا مقصاها فسميت مكروهة ثم ولي بعد الخليفة عمر<sup>(٩٢)</sup> بن هشيرة في أيام يزيد بن عبد الملك فصرها أجود مما كانت ثم ولي بعده خالد بن عبد الله القسري<sup>(٩٣)</sup> فشد في تجديدها وضرب معه يوسف بن عمر<sup>(٩٤)</sup> فأقرط في الشد يد فيها ولنجريد فكانت اهنرية والخائنة ويوسفية أجود بقودى أمية، وكان المنصور رضي الله عنه لا يأخذ في الخراج من نفوذهم غيرها

(٨٨) عبد الله بن دكران القرشي المدني من كبار المدائني وكان شهابا يسميه أمير المؤمنين في الحديث كان عليه أهل يدية، وكان صاحب كتابه وحساب يولي فجأة باليدية عام ١٣١ هـ الأعلام ٨٥١/٢ - ٨٦٠  
(٨٩) علي بن محمد بن عبد الله، أبو الحسن المدني راوية مورخ من أهل البصرة، كتب التفسير سكن بغداد حتى وفاته عام ٢٢٥ هـ اراد بن اليدية تسميته بعد ومائتي سنة من مصنفه في معري والمدة الموية وتاريخ الجليل وتاريخ الفرياح والخلفين والسرا والعد الأعلام ٢٢٣/٤

(٩٠) سابقه من

(٩١) سابقه من ب

(٩٢) ب عمرو

(٩٣) خالد بن عبد الله بن يزيد بن عبد القسري أمير العراقين، علي الأصل، من أهل دمشق ولي مكة عام ٨٩ هـ، ثم تمراوين ( شمره والخوف ) من أيام يزيد بن يزيد عام ١٢٦ هـ الأعلام ٢٩٧/٢

(٩٤) يوسف بن عمر بن محمد بن الحكم النعمي أمير من حاشية الدولة في العهد الأموي ولي شمر ليمر لحش من عبد الله بن يوسف بن هشيرة في ولاية العراق عام ١٢١ هـ، حيث قام هذا سنة خلد القسري تحت العذاب عثره يزيد ويصلى عليه أواخر عام ١٢٦ هـ وخمس في دمشق إلى أن أرسل إليه يزيد خالد القسري من فقه في دهر شاربه كان عبد وكان يصرب به الفدر في سنة وخمس الأعلام ٢١٣/٨

وحكى يحيى بن نعمان الغفاري<sup>(٩٥)</sup> عن أبيه أن أول من ضرب الدرهم مصعب بن الزبير<sup>(٩٦)</sup> عن أمر أخيه عبدالله بن الزبير<sup>(٩٧)</sup> سنة سبعين على ضرب الأكلسة وعليها مركبة من حبيب الله في الخاب الأحمر ثم غيرها الخجاج بعد سنة وكب عليها [ بسم الله الخجاج ]<sup>(٩٨)</sup> وإذا حصص لعين والورق من عث كان هو المعرف في النقود لمسحفة والمطبوع منها بالسكة السلطانية الموثوق بسلامة طمعة المأمون من تبدله وتبديسه هو لمحق دون بعد نقصة وسائك الذهب. لأنه لا يوثق بها إلا بالسك والتصميم والمطبع موثوق به ولذلك كان هو لثابت في الدمام فيما يطبق من أثمان بيعات وقيم المتلفات، ولو كانت المطبوعة محتلمة بقيمة مع اتقانها في الحردة لطالب عامل الخراج بأعلاها قيمة نظر، فإن كان من ضرب سلطان الوقت أجيب إليه لأن في العدول من ضربه مائة في إعطائه وإن كان من ضرب غيره نظر، فإن كان هو المأخوذ في حراج من تقدمه أحيب إليه استصحاب لما تقدم، وإن لم يكن مأخوذاً فيما تقدم كانت المطالبة به حقة<sup>(٩٩)</sup> وحيثاً

وأما مكسور الدراهم والديناير فلا يلزم أحده لالتباسه وجرار احتلاطه ولذلك نقصت قيمتها عن المصروب الصحيح واختلف الفقهاء في كراهية كسرها، فذهب مالك وأكثر تبعه، لمذهبه إلى أنه مكروه لأنه من جملة الفساد في الأرض ويكره على فعله وروى عن النبي ﷺ أنه نهى عن كسر سكة المسلمين الجارية بينهم

(٩٥) الطبري ١٣٥/٦

(٩٦) مصعب بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي القرشي أحد القادة لاسطيل في صدر الإسلام. تولى إمارة البصرة سنة ٦٧ هـ حين أعلن عبدالله بن الزبير خلافته على عجلان والبصرة. قتل الحارث الثقفي وصعد أمور البصرة وصعد حيوش عبدالملك بن مرثد حتى قتل في رقعة دير الحائلين ومقتلته انتفضت بيعة أهل العراق إلى عبدالله بن ثوري عام ٧١ هـ الأعلام ٢١٧/٧ - ٢٢٨

(٩٧) عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي أول موالي في المدينة بعد الهجرة شهد فتح مصر في عهد عثمان بن عفان ويومئذ له بالخلاف عام ٦٤ هـ، حكم مصر والعجدة والبصرة وحراسان والعراق وأكثر أسلم. كتب له مع الأمويين وماتت مدخله، قتل في مكة بعد أن حاصرها الخجاج وهو أول من ضرب أسواقهم المسيرة. له ٣٣ حديثاً. تولى عام ٧٣ هـ الأعلام ٨٧/١

(٩٨) ط. بسم الله في جانب والخجاج في جانب

(٩٩) ط. ١. ث. حينا

والسكة هي الخدمة التي يقطع عليها الدرهم ، ولذلك سميت الدراهم المقصورة سكة .  
وقد كان يُنكر ذلك ولاه بني أمية حتى أسرفوا فيه ، فحكى أن مروان بن الحكم ( ١ ) أحد رجلا  
قطع درهم من دراهم درس فقطع يده وهذا عدوان محض ( ٢ ) وليس له في تناولها مساءة .

[ وحكى الواقدي <sup>(١١٦)</sup> أن أناس من عشائر كان على المدينة فعاقب من قطع الدارهم  
وصرفه ثلاثين سوياً وطاف به قال الواقدي وهذا عدداً بمن قطعها ودرس فيها المصرة  
والريوف، فإن كان الأمر على ما قاله الواقدي فيما فعله أناس من عشائر ليس بعدوان لأنه ما خرج  
به عن حد التعزير، والتعزير على النديس مستحق وأما فعل مروان فظلم وعدوان ] <sup>(١١٧)</sup>  
وذهب أبو حنيفة وفهلاء العراق إلى أن كسره غير مكروه وقد حكى صاحب من جعصر <sup>(١١٨)</sup>  
عن أبيه من كتب <sup>(١١٩)</sup> في قول الله تعالى ﴿وَأَنْ تَقْعَلَ فِيْ أَمْوَالِكُمْ مَا سَكَنُوا﴾ <sup>(١٢٠)</sup> قال كسر  
بدرهم

(۱۰۰) مروان بن الحکم بن ابی العاص من اُمیہ ہی عبد شمس سے عبد مناف حبیئہ ثمودی واپس نہ ملو، ابو وہ  
ولد نیکہ، بشا الطائف وکنندہ قاتل علیؑ فی موضعہ الخضر (شہد ہمد مع معلوفہ کہ خیار کبرہ اول  
من صرب الحدابر الشامیہ وکتب علیہ (قبیلہ ابو احمد) کل نبیب اعیط ساحر : لظور لامہ واضطربت  
خلفہ قولی طاعون دمشق عام ۶۵ھ الإحلام ۷/۲۰۷

(١٠١) مت. ٢٤ ح. ١٤

(١٠٢) محمد بن عمر بن راشد السهمي، من تلامذة النور حسن في الإسلام ومن أشهرهم ومن حفاظ الحديث وقد ساندته  
 وروى عنه جماعة من الثمركة واستمر إلى أن توفي فيها - تصانيف كثيرة - توفي عام ٣٠٦ هـ. الإعلام ٦ / ٢

(١٠٣) سادس من ث

(١٠٤) ط. مصلح من جعفر بن محمد السجدة المطبوعة في هائل النسخة أن مطبوعة في اعتماد عليها مذكو -  
(صالح - جعفر) ومذ ذلت عبد - لاسد ن. (صالح - جعفر) ذوب أن يدرك الأساس في ذهنة لندت  
وصالح من جعفر بن حمد الصالحى ثقبى الهاسمى قاصى حلب برع له إلى عبد الله بن عباس صمغ الحديث  
باعتش رسول يعجب نحو ٣٩٧ هـ الأعلام ١٩٠/٣

١٥٠) في من كتب من قيس بن عبيد، من بني النجار من خروخ صحابي رضي الله عنه (سواء جاز من حمار اليهود، يكتب وقرا) في سنة كان من كتاب الوحي شهد الله كل ما في كتابه كتب كتاب الصلح لأما بيت الحبيب ومتر في هذا الموضع في الحديث (في الموضع من كتب) توجد نحو ٢١٠ من الأعلام

ومذهب الشيعي رحمه الله أنه قال إن كسرهما حاجة لم يُكره له وإن كسرهما بعير حاجة  
 كره له لأن إدخال النقص على الله من غير حاجة سعة. وقال أحمد بن حنبل إن كان عليها  
 سم [ الله عز وجل ]<sup>(١٠٧)</sup> كره كسرهما، وإن لم يكن عليها اسمه لم يُكره. وأما الخبر المروي في  
 النهي عن كسر السكة فكان محمد بن عبد الله لأنصاري<sup>(١٠٨)</sup> حاصي لبصرة يجمعه على النهي  
 عن كسرهما لعماد تبرا فتكون على حاشا مرصدة للنقعة. وحمده آخرون عن النهي على كسرهما  
 لينحد منها لؤي ورخوف. وحله آخرون على النهي عن أخذ أطرافها حرصا بالمقاريس لأهم  
 كانوا في صدر الإسلام يتعامدون بها عدداً يصار أخذ أطرافها بخساً وظيفتها. وأما الكيل فإن  
 كان مقاسمة بأي فميز كيل تعدلت فيه القسمة وإن كان حرجاً مقدر، فقد حكى القاسم<sup>(١٠٩)</sup>  
 أن لقمير الذي وصعه عثمان بن حنيف على أرض السود فأمصاه عمر رضي الله عنه كان مكبلاً  
 هم يُعرف بالشامرقان<sup>(١١٠)</sup>. وقال يحيى بن آدم<sup>(١١١)</sup> وهو المحدث [ الحجاجي ] وقيل ورثه  
 نهاية أرحال<sup>(١١٢)</sup>، فإن استوف وصع لخراج كبلاً مقدر، على ناحية مستداة روعي فيه من  
 المكيل ما استقر مع أهلها من مشهور الفقهاء بتلك الناحية

● تدل هذه الإشارة على وجود الترجمة في فهرس الأعلام

(١٠٧) ساقطة من م

(١٠٨) محمد بن عبد الله بن سبي بن عبد الله بن مس من مائت الأنصاري الحصري خاص من العقهاء المعروفين بالحنبلية  
 وي قضاء لعمدة ثم قضاء بغداد ثم حج إلى البصرة قاصداً مات فيها وروى له لأئمة السنة في كتبهم يروي عنه  
 ٢١٥ هـ الأعلام ٦/ ٢٢١. وعنه الاسم ساقط من م

(١٠٩) والمقصود هو أبو عبد القاسم بن سلام

(١١٠) ت بالسائر

(١١١) يحيى بن آدم بن سليمان الأموي، صوف آل أبي شبيب - من ثقات رجال الحديث، حقيقه، واسع العلم من أهل  
 الكوفة، يُعقب بالأحزاب توفي نحو ٢٠٣ هـ له مصنفات كثيرة أشهرها (كتاب إخراج الأعلام ٣٢/٨ -

٣٤

(١١٢) ساقطة من م. وفي ط ثلاثون رقلاً



## الباب الرابع عشر فيما تختلف أحكامه من البلاد

بلاد الإسلام تنقسم على ثلاثة أقسام حرم، وحجاز، وما عداهما. أما الحرم فمكة ومكة  
هاتف بها من نصب حرمها وقد ذكرها الله تعالى باسمين في كتابه مكة ومكة فذكر مكة في قوله  
عز وجل ﴿رَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ وَيَذْكُرُ عَنْهُمْ بِسْمِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُرُ  
قَلْبِهِمْ ﴿١٠﴾. ومكة مأخوذ من قومه فككت البغ [ من العظم ] (١) فككا: إذا استخرجته ع  
لأها ثم اتفاحر ع. ونجرجه منها على ما حكاه الأصمعي (٢) وأشد قول الرحر في ثلثه

بامكة الفاجر مكى مكى ولا مكى مدجعا ومك  
وذكر بكه في قوله عز وجل ﴿إِنْ وَلَّهُ بَيِّنٌ وَضَعَ لِلنَّاسِ لِقَايَ يَوْمِهِمْ يَسْكُنَ فِيهَا﴾ (٣)

قال الأصمعي، وصميت بكه لأن الناس يذكرون بعضهم فيها أي مدع، وأشد  
إذا شرب الشريب أخذته أكه فخله حتى يبك بكه  
واختلف الناس في هذين الاسمين فقال قوم هم لغتان والمسمى بهما واحد لأن العرب  
تبدل الميم باله فتقول حمرة لارم وحمرة لارب لقرب المحرجير وهذا قول مجاهد وقال  
آخرون - بل هما اسمان والمسمى بهما شيطان، لأن اختلاف الأسماء موضوع لاختلاف المسمى  
[ ومن قال بهذا يختلف في المسمى بهما على قولين - أحدهما أن مكة اسم لبلد كله ومكة اسم

(١) الفصح - ٢١

(٢) ساقطة من م. ح

(٣) عبد الملك بن بريث بن علي بن صبح الجاهلي ذابوه العرب، وأحد أئمة العلم بالغة والشعر والبلدان. سته إلى  
جده أصمعي مولده ووفاته بالصره. كان الرشيد يسميه (شيطان الشمس) توفي عام ٢٦٦ هـ لأعلام ١٦٢/٤

(٤) آل عمران - ٩٦

ليست وهذا قول إبراهيم الحنفي ويحيى بن أبي أيوب<sup>(٥)</sup> والثاني أن مكة الحرم كله وبكة المسجد وهذا قول الزهري وريد بن أسلم<sup>(٦)</sup> [٧]. وحكى مصعب بن عبدالله الزبيري<sup>(٨)</sup> قال - كانت مكة في الجاهلية تسمى صلاحاً لأمنها، وأشد قول أبي سفيان بن حرب بن أبيه لأبي الحضرمي<sup>(٩)</sup>:

أبا مطر هتَم إلى صلاح مبيكفك الندامى من قریش  
وتزل بلدة عرت مدينا وتأمّن أن يزورك رث حيش  
وحكى معاهد أن من أساء مكة أمّ رحم<sup>(١٠)</sup> والدنة، فأما أم رحم فلأن الناس يتراحمون فيها ويتوادعون<sup>(١١)</sup>، وأما البائة فلاها تيس من أخذ فيها أي غطمه وتهلكه، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَيُسَيِّئُ لِمَا يَكْفُرُ﴾<sup>(١٢)</sup> ويروى البائة سالتون ومعناه أنها تس من أحد فيها أي تطرده وتغنيه<sup>(١٣)</sup>

(٥) ذكره ابن كثير، البداية والنهاية ١١/١٤٦، من تواريخ عام ١٦٦ هـ وهو يحيى بن أيوب الشافعي المصري، الإمام محدث العالم الشهير بأبي العباس، نسب في عداد أبواب مروان من الحكم احتج به لأنه استه في كتبهم، توفي عام ١٦٨ هـ سير أعلام النبلاء ٥/٨.

(٦) ريد بن أسلم لعدي بن العمري حبه مصر، من أهل مدينة شهد حياته عمر بن عبد العزيز كان ثقة كثير الحديث وله كتاب في التصحيح توفي نحو ١٣٩ هـ لأعلام ٥٦/٣ - ٥٧.

(٧) ساقطة من ت

(٨) مصعب بن عبدالله بن ثابت بن عبدالله بن الزبير علامة بالأسلاف، هرب من المعرفة فالتاريخ كان ثقة في الحديث، شاعر - ولد بالمدينة، سكن بغداد وتوفي بها عام ٢٣٦ هـ له بعض التصانيف منها نسب هرب من الأعلام ٢٤٨/٧.

(٩) ب وأشد هو يوسف الحنفي ١١ لما المذكور فهو

العلاء بن عبدالله الحنفي صاحب ومن رجال الفتح في صدر الإسلام، أصله من حضرموت سكن أسود مكة فوجد بها العلاء ونشأ ولما الرسول ﷺ الحزير عام ٨ هـ وأمره بأخذ الصدقة من الأنبياء وأن يرددها على الفقراء أمره أبو بكر، لم يلازم البصرة، حيث هو في طريقه إليها يقال عنه أنه أول مسلم ركب البحر للعرو، توفي نحو ٢١ هـ لأعلام ٢٤٥/٤.

(١٠) ط. أم رحم

(١١) ط. فأما رحم فلأن الناس يتراحمون بها ويتوادعون.

(١٢) الواقعة - ٥

(١٣) ساقطة من ت

وَأَصْلُ مَكَّةَ وَحَرَمُهَا مَا عَظَّمَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مِنْ حَرَمِهِ بَيْنَهُ حَتَّى جَعَلَهَا لِأَحْلَى الْبَيْتِ سِدِّي  
مِرْبُوعَ عَوْدِهِ وَجَعَلَهُ مِلَّةَ عِبَادِهِ أَمَّ لَعْرَى كَمَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ ﴿وَنُشِيرَامُ أَنْفَرَى وَمَنْ  
خَوْفٌ﴾<sup>(١١٠)</sup>

وَحَكِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ<sup>(١١١)</sup> عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ<sup>(١١٢)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ سَبَّ وَصْعَ  
بَيْتٍ وَأَطْوَافَهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَاتِلٌ لِلْمَلَائِكَةِ ﴿إِنِّي خَافُ فِي الْأَرْضِ حَبِيقَةً قَتَلُوا نَحْمَلُ فِيهَا  
مَنْ يُقْبَلُ فِيهَا وَيَسْمَعُ الْكَلِمَةَ وَتَحْرُسُ سُبْحَ بِحَدِّكَ وَمَعْبُوسٌ فَكَأَنَّ إِيَّانَا أَعْلَمُ مَا لَا  
تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١١٣)</sup> . فَغَضِبَ عَلَيْهِمْ فَجَعَلُوا بِالْعَرْشِ مَقْدُوفًا حَوْفَهُ سَبْعَةَ أَصْوَابٍ يَسْتَرْصِدُونَ بِهِ  
فَرَضِي عَنْهُمْ وَقَالَ لَمْ يَبْرَأْ لِي فِي الْأَرْضِ يَسَّاءُ يَهُودِيَّةً مِنْ سَحَطٍ عَلَيْهِ مِنْ بِي أَدَمَ وَيُصَوِّفُ  
حَوْلَهُ كَمَا فَعَلِمَ بِعَرْشِي فَأَرْضِي عَنْهُمْ فَسَوَّاهُ هَذَا سَبَّاءُ فَكَانَ أَوَّلُ بَيْتٍ وَصْعَ لِلنَّاسِ قَالَ اللَّهُ  
تَعَالَى ﴿إِنْ أَوَّلَ بَيْتٍ وَصْعَ يَسَّاءُ لَذِي رِسْكَةٍ مَأْرَكًا وَهَدَى الْيَتَامَى يَتْلُوهُنَّ﴾ . فَمِمَّنْ يَحْلِفُ أَهْلُ  
بَيْتِهِ فِي نَهْ أَوَّلِ بَيْتٍ وَصْعَ لِلنَّاسِ لِلْعِبَادَةِ . وَبِمَا احْتَمَلُوا هَلْ كَانَ أَوَّلُ بَيْتٍ وَصْعًا<sup>(١١٤)</sup>  
لَعِبْرَاهِمَ . فَقَالَ خُصْسَ وَطَائِفَةٌ قَدْ كَانَ قَبْلَهُ يَبُوءُ كَثْرَةً . وَقَالَ عَمَّا هَذَا وَتَنَادَى لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ بَيْتٌ . وَفِي  
قَوْلِهِ نَارُكَ تَعَالَى ﴿مَدَارُكَ﴾ تَأْوِيلَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ مَرْكَةً بِمَنْ يَسْتَحِقُّ مِنْ ثَوَابٍ لِقَصْدٍ بِهِ  
رَالْتَنَاهُ أَنَّهُ أَمْسَ لَمْ يَدْعِهِ حَتَّى الْوَحْشُ فَتَجْتَمِعُ فِيهِ الطَّبَقُ وَالنَّاسُ

﴿وَهَدَى الْيَتَامَى﴾ تَحْتَمِلُ تَأْوِيلَيْنِ أَحَدُهُمَا هَدَى هِمَّ بِنِ بَوَحِيدِهِ وَانْتَهَى إِلَى عِبَادَتِهِ فِي  
الْحَجِّ وَالصَّلَاةِ ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾<sup>(١١٥)</sup> وَكَانَ آيَاتِهِ فِي  
مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ سَائِرٌ قَدِيمٌ بِهِ وَهُوَ حَجَرٌ صَدِيدٌ وَالآيَةُ فِي غَيْرِ الْمَقَامِ . أَمَّا الْخُتُفُ وَهِيَ<sup>(١١٦)</sup>

(١١٠) الأعلام ٩٢٠

(١١١) جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ سَائِرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ . أَمَّ سَمِيَّ عَقْرَبِيَّ . نَعْفُ . تَجَسَّدُوا كَ مِنْ حَلَاةٍ  
لِنَعْفٍ . لَهُ مَرَلَةٌ عَلَيْهِ فِي الْعَمَمِ . جَدُّهُ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ . وَتَحْتَهُ نَصَبُ لِيْلَهُ لَمْ يَدْعُ لَهُ عَدَاكَ .  
فَط . وَدَوْرِيَّ . مَدِينَةٍ عَامَ ١٢٩ هـ . الْأَعْلَامُ ١٢٦/٢

(١١٢) مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ . مَدِينَةٍ مِنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ . الْقُرَشِيُّ . مِنَ السُّبُلَةِ الْخَمْسَةِ . لَهُ فِي الْعَمَمِ وَبَعْضِهِ  
بَعْرَانِ أَوَّلُ وَتَوَلَّى . وَلِدَهُ مَدِينَةٍ وَبَوِيَّ . مَدِينَةٍ عَامَ ١١٤ هـ . الْأَعْلَامُ ٢٦٠ - ٢٦١

(١١٣) لَعْبْرَاهِمَ - ٣٠

(١١٤) مَشْطُورَةٌ فِي مَدِينَةٍ وَبَعْضُهَا مِنْ ...

(١١٥) - عَمَرَاتُ ٩٦

(١١٦) ب - وَجْهٌ

ليبت عند مشاهدته، وامتنع الطير من اعلو عليه، ومعجيب العقوبة لم عي<sup>(٢١)</sup> فيه، وم كان في اخاهية من أصحاب النيل، وم عصف عليه قلوب العرب في لحاهليه من تعظيمه، وأن من دخله من (أهر) اخاهليه<sup>(٢٢)</sup> وهم عبر أهل كتاب ولا متعي شرع يلتزمون أحكامه حتى إن الروح منهم كان يرى فيه قاتل أخيه وأبيه فلا يطلبه ثاره فيه، وكل ذلك آيات الله تعالى أنشاه على قلوب عبده.

وأما أمه في الإسلام ففي قوله سبحانه وتعني: ﴿وَمَنْ دَخَلَ كَانَ آمِنًا﴾ بأويلان أحدهما ص من لار وهذا قول يحيى بن جعده<sup>(٢٣)</sup> وثاني آمنا من العتل، لأن الله تعالى أوجب الإحرام عن د حله وخطر عليه أب بدخله محلا. وقال أيضا رسول الله ﷺ حين دخل مكة عدم الفتح خلا لأحت لي ساعة من نهار ولم يحل لأحد من فلي، ولا يحل لأحد من بعدي ثم قال: ﴿وَلَقَدْ عَلِيَ النَّاسُ حُجَّ أَلَيْتٍ مِّنْ اسْتِنَاعِ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>(٢٤)</sup> فجعل حجه مرض بعد أن صار في الصلاة قلة، لأن استقبال للكعبة في الصلاة فرض في السنة الثانية من الهجرة والحج فروض في السنة السادسة

ويذا قد نعلو بمكة للكعبة من أركان الإسلام عمدتان وبينت بحرهما سائر البلدان وجب أن يصعها ثم يذكر [حكم حرمة] <sup>(٢٥)</sup> فأما سائر فأن من تولاه بعد الطوفان إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فإنه سبحانه قال ﴿وَإِذْ يَرْمِعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾<sup>(٢٦)</sup> . فدل ما سلاه من الفصول على أنها كن بيائها مأثورين، وسميت كعبة لعلوها مأخوذ من تولهم كعبت المرأة إذا علا تديب ومنه سمي الكعب كما لعبوه، وكانت الكعبة بعد إبراهيم صلى الله عليه وسلم مع جرهم وبعرفة<sup>(٢٧)</sup> إلى أن

(٢١) ب. عاصه

(٢٢) ت. الحاضرة، ح. الحافة وما بين ( ) من لحنق

(٢٣) الطبري ٢/٢٩١

(٢٤) آل عمران - ٩٧

(٢٥) ساقطه من ب

(٢٦) البقرة - ١٢٧

(٢٧) جرهم اسم قبيلة عربية جاهلية، ويغير المؤرخون طيفقت باسم جرهم. معرفان باسم جرهم الأول والثاني، معرهم الأول فيه عربة باند، مثل عاد ونمrod. أما جرهم الثاني فهي منه صططية كانت تكن اليمن ثم هاجرت إلى

مقرصوا حتى قال فيهم عامر بن الحارث<sup>(٢٨)</sup>

كان لم يكن بين المحزون إلى الصفا      أنيس ولم يسممر بمكة ماسمر  
بلى نحر كنا أهلها بأبدنا      صرف الديالي والحدود الموائر

وحلهم فيها قرش بعد سبيلاتهم عن الحرم بكثرتهم بعد افلة، وعزتهم بعد الدلة  
تأسيسا لما يظهره الله تعالى فيهم السنة . فكان أول من حذد ماء الكعبة من قرش بعد إبراهيم  
عليه السلام قُصَي بن كلاب<sup>٢٩</sup>، وسقفا حشبت الدم وحريد النحل قال الأعشى<sup>(٣٠)</sup>:

حلبت بنووي راهب نسام والتي      بناها قُصَي جده واس جهرهم  
لنن شت نجران العداوة بيننا      ليرتحلن مني على ظهر شبهم

ثم بنتها قرش بعده ورسول الله ﷺ ابن حمس وعشرين سنة وشهد ماءها وكان بابا في  
الأرض فقال أبو حذيفة بن الحرة<sup>(٣١)</sup> ما قوم دفعوا ماء الكعبة حتى لا تدخل إلا سم فبانه

---

= الحجار وسكت مكة . وسمو حرهم هم الذين وعد عليهم إبراهيم الخليل ، وبينهم عائش الساعيل وأمه هاجر  
وصاهرهم وولد منهم العرب . وكثت ولاية الكعبة في حرهم حتى دبرتها منهم خراعة ثم بثلت من بعدهم إلى  
قرش القاموس الإسلامي ٥٩٦/١ أم المعلقة : هدماء العرب ، وحاصه أهل شيالي الحجار بما بلى شبه جرير  
ميناء ضحوة مصر باسم الشاسو (البلد والقروية) ويسمى بهم البربان (هكسوس) وأصل لفظ المعلقة عهول . كان  
البلليون يهدون عليهم اسم سلق أو مالحو ، وأصاف بينها يهود لفظ (عم) بمعنى الشعب هاتوا عم مالحو ،  
فقال العرب عالحو أو علقلة ثم أطلقوه على طائفة من العرب القديمة . موسوعة العربية الميسرة ٢/ ١٢٣٥ - ١٢٣٦  
٢٨. عامر بن الحارث بن رباح السعدي شاعر حلب بنى باب حمام «والعشى بانه» أشهر شعراء ثنية مه في رثاء  
أبيه لامية الشعر بن وهب : الأعلام ٤٠٠ ، ٢

(٢٩) قُصَي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي . سيد قرش في عصره . شمس قصب لبعده عن دار قومه حيث تولى في حجر  
روح أمه الذي انتقل بها إلى أطراف الشام . كان موصوفا بالدهاء . وفي البيت الحرام ، هدم الكعبة وجدد بنائها . كما  
كتب له الحجاج والسعيد وأرقاده وتدفوه والدفوة . كانت به دار التدفوة حيث كانت قرش يلقى أسورها . ما  
بكرة : الأعلام ٥ ، ١٩٨ - ١٩٩

(٣٠) يسمون بن قيس بن حذاف السعدي رُفد له الأعشى ملكهم . من شعره - المعلقة الأولى في الحاصلي وأحد أصحاب  
المصنوع لا يعرف أحد من عارف ملكه كثر شعرا منه . كان يعد على ميول الغوص ولذلك كثرت الدارسية في شعره .  
أدرك الإسلام ولم يسم . وثقت بالأعشى لضمهم جده . وعني في وأخر أيلمه تولى بحر ٧ هـ . الأعلام ٧ ، ٣٤٦

(٣١) م يثر له عن ترجمة

لا يدخلها حيثذ، لأن من أردتم، فإن جاء أحد من تكوهون رميتهم به فيسقط فكان مكالا لم يراه  
 فعلت قريش ذلك. وسبب بساتها أن الكعبة استهدمت وكانت فوق القامة فأرادوا تعليتها  
 وكان البحر قد ألقى سينة رجل من تجار لروم إلى جُدّه فأخذوا حشيشها وكان في لكعبة حبة  
 يحامها الناس فخرجت فوق حدار الكعبة فمرل طائر فاحتطمها فسالق قريش وان لمرجوان  
 يكون الله سبحانه قد رمي ما أردنا مهدموف وينوها بحشيش السفينة وكان عن سائها إلى أن  
 حوصر ابن الزبير بالمسجد من الحُصين بن عُيمر<sup>(٣٢)</sup> وعسكر الشام حين حاربوه سنة أربع وستين  
 في زمن يزيد بن معاوية<sup>(٣٣)</sup> فأخذ رجل من أصحابه نارا في ليفة على رأس رمح وكانت السرمع  
 عاصمة فطار شراة فتعلقت بأستار الكعبة فأحرقته فتصدعت حيطانها واسودت وتناثرت  
 أحجارها فلم مات يزيد وانصرف الحُصين بن ثمر شاور عند الله من الزبير أصحابه في هدمها  
 وبساتها فأشار به جابر بن عبد الله وعبيد بن عمير<sup>(٣٤)</sup> وأنه عبد الله بن عباس وقال لا تهدم بيت  
 الله تعالى. فقال من الزبير: أما ترى الحسام يقع على حيطان بيت فتأثر حجارته ويظل  
 أحكم بيني بينه ولا يبي ييب الله، ألا إني هدمه بالفداء فقد بلغني أن رسول الله ﷺ قال.  
 « لو كانت لأسرة بيتي على رأس إبراهيم، ولعللت له بابن شرقيا وعربيا ».

وسأل الأسود<sup>(٣٥)</sup> هل سمعت من عائشة رضي الله عنها في ذلك شئاً؟ فقال نعم أخبرني  
 أن النبي ﷺ قال لها « إن العقبة نصرت بقومك فاقصروا ولو لا حدثان عهدهم بالكفر  
 لهدمت وأعدت فيه ما تركوا ». فاستقر رأي ابن الزبير على هدمه فلما أصبح أرسل إلى عبيد من  
 عمير فقبل هو نائم فأرسل إليه وأيقظه وقال: أما لمعلك أن النبي ﷺ قال « إن الأرض

(٣٢) الحُصين بن عُيمر بن وائل قائد من القضاة لأشد المدميين في العصر الأموي من أهل حمص حاصر عبد الله بن  
 الزبير بمكة ورمى الكعبة بالمنجنيق مات في الحرب نحو ٦٧ هـ الأعلام ٢/٢٦٢

(٣٣) يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي ثالث ملوك الدولة الأموية في الشام ولد بالمطردون وشاهد مشق شهد عهده  
 مقتل الحسين بسبب الفرار عن الخلافة فتح العرب على يد عقبه بن مافع وفتح بحدري وشواردم يقال إنه أول من  
 هدم الكعبة وكساها بالنسيج توفي عام ٦٤ هـ الأعلام ١/١٨٩

(٣٤) عبيد بن عمر بن قنافة بن سعد بن عامر فاضل من مكة يروي أنه ولد على عهد النبي ﷺ وهو معذوبة من كبار  
 التابعين، يروي عن عمر وغيره من الصحابة أمد القصة ٣، ٣٥٣

(٣٥) الأسود بن يزيد بن قيس الحمصي تابعي، فقيه، من حفاظ كان عالم الكوفة في عصره توفي نحو ٧٥ هـ الأعلام  
 ٣٣٠/١

لنصيح<sup>(٣٦)</sup> إلى الله تعالى من يومه اعلم، في الصحيح<sup>(٣٧)</sup> فهدمها فأرسل إليه ابن عباس إن كنت هادئها فلا بدع ساس فلا قبنة، فيما هُدمت قال الساس كيف يصي بمير قبه؟ فقال جابر بن زيد<sup>(٣٨)</sup> صلو إلى موضعها فهو القبنة، وأمر ابن الزبير بموضعها فستر ورصع الحجر في ثوبت في حرقه حوبر، فل عكرمة رأته فإذا هو دواع أو يريد وكان حومه أبيض مثل الفضة، وحمل خيل الكعبة عند الحجة في خربة لكعبة، فيما أراد ساءد حفر من عمل الخطيم حتى استخرج أس إبراهيم عنه الإسلام فجمع الناس ثم قال هل تعلمون أن هذا أس إبراهيم؟ قاموا نعم، فبهاها على أس إبراهيم صلى الله عليه وسلم وأدخل فيه الحور ستة أذرع ونزل منه أربعاً [وقبل أدخل ستة أذرع وترك ثلاثاً]<sup>(٣٩)</sup> وجعل في مائتين موضعين<sup>(٤٠)</sup> بالأرض شرقياً وغربياً يدخل من واحد ويخرج من الآخر وحمل على بابها صفائح الذهب وحمل معانجها من ذهب وكان من حصر بـها رجال قريش أبو الحهم بن خزيمة العدوي<sup>(٤١)</sup> فدار عمت في بـها الكعبة مرتين واحدة في الهاهية بقوة علام نفاع وأخرى في الإسلام بقوة كبير وق وذكر الزبير بن بكار أن عبدالله بن الزبير وجد في الحجر صفائح حجار حصر قد أحيط بـها على قبر فقال له عبدالله بن صفوان<sup>(٤٢)</sup> هذا قبر نبي الله سبحانه عليه السلام فكف عن محريك تلك الحجارة، ثم بعيت بكعبة في أيام ابن زبير إلى ن حاربه الحجاج [وحصره في مسجد ونصب عليه المنجنيقات إلى أن طهره وقد تصدع بـها كعبة بأحجار المنيق فهدمها الحجاج]<sup>(٤٣)</sup>

(٣٦) - نصيح

(٣٧) - م يثر على الحديث لا يصح ولا ينفذ

(٣٨) م، ب، ح، ج، د، هـ، ز، ح، ط، ي، ر، د، الأزد، البصري أبو الشفاء شامي هـ، من الأئمة من أهل البصرة أحمد بن محمد صاحب ابن عباس عدة احتجاج ن هناك ثوبت هـ ٩٣ هـ الأعلام

١٠٤/٢

(٣٩) - ساقطة من ب

(٤٠) - حذف ث، ملصوق

(٤١) - عامر أو عمار، أو عبيد بن حذيفة بن عاتم من عريتر أحد القعريين، أسلم يوم فتح مكة واشترك في بناء الكعبة مرتين مات في تلك الفترة نحو ٧٠ هـ الأعلام ٢٥٠/٣

(٤٢) - عبدالله بن صفوان بن أمية بن خلف الجمحي - رئيس مكة وبن رئيسها، من أصحاب عبدالله بن الزبير، قاتل معه الحجاج ولد في حياة النبي ﷺ وقُتل بمكة يوم غزوة الزبير عام ٧٣ هـ الأعلام ٩٣/٢

(٤٣) - ساقطة من د

وبها بأمر عبدالمك بن مروان وأحرق الحجر منها وأعادها إلى بناء قريش عن ما هي عليه اليوم فكان عبدالمك بن مروان يقول وددت لي كنت حلت ابن الربير من أمر الكعبة وبينائها ما تحميه .

وأما كسوة الكعبة فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « أن أول من كسا الكعبة سعد اليماني »<sup>(٤٤)</sup>، ثم كساها رسول الله ﷺ الثياب اليمانية، ثم كساها عمر بن الخطاب وعثمان رضي الله عنهما القساطلي ثم كساها يزيد بن معاوية السدياح الحسرواني وحكى محارب بن دثار<sup>(٤٥)</sup> أن أول من كسا الكعبة السدياح خالد بن جعفر بن كلاب<sup>(٤٦)</sup> أصاب لطيفة<sup>(٤٧)</sup> في الحاهلية وفيها نط دباح فت طه سالكة، ثم كساها ابن الربير<sup>(٤٨)</sup> والحجاج بالديباح، ثم كساها سائمة في بعض أيامهم الخليل التي كانت على أهل محر ن في حريم<sup>(٤٩)</sup>، وفوقها الدبح ثم جدد المتوكل<sup>(٥٠)</sup> رجام الكعبة وأزرها بمصه وأنس سائر حطاط وسمنها بذهب ثم كسى أساطيلها الديباح، ثم لم يزل الديباح كونها في الدولة العباسية بأسرها .

وأما المسجد الحرام فقد كان فاء حول الكعبة للطائفة وم يكن له على عهد رسول الله ﷺ [ وأبي بكر الصديق رضي الله عنه ]<sup>(٥١)</sup> حدار يحيط به، فلما استحدث عمر رضي الله

(٤٤) يروي ابن كثير، القيد ١٦٣/٢ - ١٦٥، أن سعاد أول من كسا الكعبة

(٤٥) محارب بن دثار بن كورس السدياني الكوفي قاضي الكوفة كان معها مملأ، حسن السيرة وأدباً شجاعاً كان من المرجح في علي عثمان توفي عام ١١٦ هـ وهو فاضل الأعلام ٢٨١/٥

(٤٦) خالد بن جعفر بن كلاب بن ربيعة العامري فاضل شاعر جاهلي، انتهت إليه رئاسة قومه (هوازن) له أمير كثيرة، قتل نحو ٣٠ ق هـ الأعلام ٢٩٥/٢

(٤٧) اللطيفة حائل حمل السك والتهاب العنقره وجره بالبحر المعجم الوسيط ٨٢٧/٢

(٤٨) ت حمر بن الربير

(٤٩) ب حرية، م ح حريم

(٥٠) جعفر ( المتوكل على الله ) بن محمد المصم بالله بن هارون الرشيد خليفة عباسي ولد بغداد - ويبيع بعد وفاة أخيه الواثق سنة ٢٣٢ هـ كان حو داهناً للعمراء أمر في خلافته - يترك الخندق في القرآن ( حجة خلق القراء )

يقل يفر لخلاله من بغداد إلى دمشق، ثم عاد والتم في سمرقند أن اغتيل عام ٢٤٧ هـ الأعلام ١٢١/٢ -

١٢٧

(٥١) سابقه م ح



عنه وكثر الناس رشح المسجد واشترى دورا هدمها وردده فيه وهدم على قوم من حبراء المسجد  
 نسوا أن يبيعوا ووضعهم الأتبان حتى أحدها بعد ذلك وأخذ بمسجد حدرافصير دون  
 الدمام وكانت المصباح توضع عليه، وكذا عمر رضي الله عنه ول من اتخذ حدراف المسجد  
 فمن استخلف عنك رضي الله عنه بتاع مزارق فوسع بها المسجد وأخذ مزارق أقوام ووضع لهم  
 أنفها مضجرا منه عبد البيت يقال بها حراكم عن حدمي عنكم فقد فعل بكم عمر رضي الله  
 عنه هدم ورصبت ثم أمرهم إلى حسن حتى كنتم فيهم عبيد لله بن خالد بن أسد<sup>(٥٢)</sup> فحلى  
 سبلهم وبني للمسجد الأروقة [حين وضعه، فكان عنك رضي الله عنه أول من اتخذ للمسجد  
 الأروقة]<sup>(٥٣)</sup> ثم إن الوليد بن عبد الملك وسع المسجد وحمل إليه أعمدة اخخارة والرحام، ثم  
 إن المنصور رحمه الله زاد في المسجد وسده وردده المهدي رحمه الله بعده وعلمه استقر ساؤه إلى  
 وقتنا هذا

وأما مكة فلم يكن ذات مزارق وكانت قريش بعد حرهم والعراق يتجمعون جباة  
 وأرديتهم ولا يخرجون من حرهم انتساب إلى لكمة لاسيلائهم عليها وتخصصا بحره لحومهم  
 فيه ويرون أنه سيكون لهم بدت شأن، وكثير فيهم العدد وشأت فيهم الرئاسة قوي بذلك  
 أمهم وعلموا أنهم سيقدمون على العرب وكان فضلاؤهم ودو الرأي في شحنة منهم يتحملون  
 أن ذلك الرئاسة في الدين وقامس لسوء ستكون، لأنهم لم يكونوا من أمو الكلمة في هالدين  
 أحسن، فأول من شعر بذلك منهم وأخضعه كعب بن لؤي بن غالب<sup>(٥٤)</sup> وكانت قريش تجمع  
 إليه في كل جمعة، وكان يوم الجمعة يسمى [في إمامية]<sup>(٥٥)</sup> غزوة فسماه كعب يوم الجمعة  
 وكان يحاط فيه على قريش فيقول على ما حكاه الربيع بن نزار: وما بعد، فاسمعوا وعلموا  
 وأنهموا، واعلموا أن النبيل ساح والنهار صاح، ولأرض مهمل والحبال أوماد والسياء بساء

(٥٢) عداقة بن خالد بن أسد محرومي وهو أموي لا غرومي روى عن النبي ﷺ حديث عن الحبشة وهو ماوس  
 بن عبد الله بن خالد بن أسد في خلافة معاوية واستخلفه بعدة من القردة، وأقره معاوية عليها بعد وفاة يزيد الإصطفاة

٢٩٣ ٢ ترجمه ١٢٤٢

(٥٣) مائة من ت

(٥٤) كعب بن لؤي بن غالب، من قريش جد جاهلي، حبس، من سلكه السب الجوي كان عظيم ثقله عند  
 العرب، حتى رجا موته في عام الفيل وهو لول من سن ٧ حجاج يوم الجمعة يروي نحو ٧٣ ق د الإعلام

٢٩٨ ٥

(٥٥) مائة من م

والحوم 'علام، ولأوليين كالأحرين والذكر والأنثى روح [ إلى أن يأتي ما يبيح ]<sup>(٥٦)</sup>، فصرنا  
أرحامكم وحمضوا أصهاركم وثمروا أسواقكم، فهل رأيتم من هاتك رجع أو ميت بشره  
والد ر أممكم وأعطى غير ما تقولون، حرمكم ربوه وعظموه وعسكر به فبيان له بأعظم  
وسبحرح منه يبي كريم، ثم يقول:

نهار وليل كل يوم بحادث      سواء عدنا ليسها وبازها  
يتوبن بالأحداث فينا تأوبا      وبالنعم الضاي علينا مشورها  
صروف وأنباء سقلب أهلها      لها عقد ما بحل مربرها  
على عملة يأتي السبي عمد      فيحبر أحباراً صدونا حبرها

ثم يقول: أما والله لئن كب فيها داسع وبصر ويد ورجل لتنصت فيها نضاب الحمن  
ولأرقت فيها إرهاب المحل<sup>(٥٧)</sup>، ثم يقول:

يا لئنني شاهد فحسوه دعونه      حين العشيبة تنبهي لحق حدلنا  
وهذ من فطن [ للإطامات ]<sup>(٥٨)</sup> التي تحيبتها لعقول فصدقت وتصورها سعوس فصحفت، ثم  
انتقلت لرياسة بعده إلى قصي بن كلاب فهي بمكة دار أسدوه بيحكم فيها بين قريش ثم صار  
الدار لتناورهم وعقد الألوية في حروبهم. قال الكندي فكانت أول دار نبب بمكة، ثم تنابع  
الناس فسوا من اندوز ما استوصوه، وكلهم قروا من عصر الإسلام اردادو قوه وكثره عدد حتى  
دانت لهم العرب فصدقت [ لمحبة الأولى في الرياسة عليهم، ثم بعث الله سبحانه نبيه  
رسولا ]<sup>(٥٩)</sup> فصدقت لمحبة الثانية في حدوث النبوة فيهم فمن به من هدى وجمع من عانده،  
وهاجر عنهم عليه السلام حين اشتد به الأذى حتى عاد ظافراً بعد ثمان سنين من هجرته عنهم

وختلف الناس في دخوله مكة عام الفتح من دخلها عنوة أو صنعها مع جماعهم عن  
أنه لا يغرم منها مالا ولم يست فيها درية، فذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنه دخلها عنوة فعصى عن

(٥٦) تـ مدلا منها ( إلى بلا ما يبحر ) ؟

(٥٧) البرهان- فسر بـ وقال من مراد وده مراد المعجم الوسيط ١/ ٤٦٦

(٥٨) ساقطه من م. ح

(٥٩) ساقطه من ب



إرساها عن أنه لا يحل بيع ربها<sup>(٦٥)</sup> سبها، على أنها لم نعم فمكث عندهم فلدنك م تسع وكذلك حكم الإجارة<sup>(٦٦)</sup>

(فصل) أما الحرم فهو ما أطاف بمكة من حوسها، وحده من طريق المدنة دون شعيب عند بؤس بني نضر عن ثلاثة أميال ومن طريق العراق عن ثنية الخيل بالنقطة على سبعة أميال، ومن طريق الحرة شعبة آل عبد الله بن خالد على تسعة أميال، ومن طريق الطائف عن عرفة من بطن غمرة على تسعة أميال، ومن طريق حدة منقطع العشائر على عشرة أميال، فهذا حد ما جمعه الله تعالى حراماً لما احتسب به من تنجيم وبيان بحكمه سائر أبلاد فإن الله عز وجل ﴿وَلَمَّا قَالَ لِأَبِرْهَيْمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾<sup>(٦٧)</sup>، يعني مكة وحرمها. ﴿وَأَرْدُقْ أَقْلَرُ مِنْ أَلْتَمَرَاتِ﴾<sup>(٦٨)</sup> لأنه كان ودياً غير ذي روع، فسأل الله تعالى أن يجعل لأهله الأمن ولخصب ليكنوا بها في رعد من العيش، فأجاب الله تعالى إلى ما سأل، فجعله حرماً آمناً [يتحفظ الناس من حوله، وحيى إليه من لم يزل في بلد حتى جمعهم فيه] وتختلف الناس في مكة وما حولها هل صارت حرماً ما [٦٩] سؤال إبراهيم عليه السلام لو كانت قبه كذلك على قولين، أحدهما أنها لم تزل حرماً آمناً [سؤال إبراهيم عليه السلام من الحاضرة والمسلطين ومن الخسوف والزلزال، وإنما سأل إبراهيم عليه السلام به سبحانه أن يجعله حرماً آمناً] (٧٠) من الحديث ولقصد أن يردق أهله من الثمرات لرواية سعيد بن أبي سعيد (٧١) قال سمعت أبا شعيب الخزازي (٧٢) يقول إن رسول الله ﷺ لما فتح مكة قام خطيباً فقال وأياها الناس إن الله سبحانه حرم مكة يوم خلق السموات والأرض، فهي حرام إلى يوم القيامة

(٦٥) م لا يحل بيعها

(٦٦) ساقطة من م

(٦٧) الفرق ١٢٩

(٦٨) ساقطة من م

(٦٩) ساقطة من م

(٧٠) كسب المعري المذهب تابعي ثقة، كثير الحديث كان من الروي فلم يعرف سبه الشهر بالمعري إنما لأن موته كان بانقرب من القبرة أو لأنه ولد المعري حصر الظهور توفي عام ١٠٠ هـ الأعلام ٢٣٧/٥

(٧١) أبو سريح الخزازي، ثم الكعبي، وقيل حويد بن عمرو، وقيل له سبه أخرى كسبه قبل الجمع وكان معه ذو حرم يوم الفتح روى عن النبي ﷺ أنه عهد لأهل البيت ما بينه عام ٦٨ هـ لإبنة ١٢/١، ترجمة مع

لا يَحِلُّ لِمَصْرِيٍّ يَوْمَ سَالَهُ وَأَبُومَ الْآحَرِ أَنْ يَسْتَكْ بِهَا دِمًا أَوْ يَعْصِدَ بِهَا شَجَرًا ، وَأَمَّا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي وَلَمْ يَحْرُ لِي إِلَّا هَذِهِ السَّاعَةُ عَصَبُ عَلَى أَهْلِهَا ، أَلَا وَهِيَ قَدْ رَحِمَتْ عَنِ حَالِهَا بِالْأَمْرِ ، أَلَا لَيْسَ شَهِيدُ الْغَائِبِ ، فَمَنْ قَاتَلَ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ قَتَلَ بِهَا أَحَدٌ فَقَاتِلُوا إِنْ أَلَّهِ قَدْ أَحْلَاهَا لِرَسُولِهِ وَلَمْ يُحْلَعْ لَكَ (٧٦)

والقول الثاني أن مكة كانت حلالاً حين دعوة إبراهيم عليه السلام كسائر البلاد وأنه صارت بدعوتِهِ حَرَمًا أصلاً حين حَرَمَها ، كما صارت المدينة بحريم رسول الله ﷺ حراماً بعد أن كانت حلالاً ، برواية الأشعث (٧٦) عن سابع عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : إِنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ عَبْدَ اللَّهِ وَحَلِيلَهُ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولَهُ ، وَإِنْ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ ، وَإِنْ حَرَّمَ الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا عَصَاهَا وَصِيدَهَا ، وَلَا يُحْمَلُ بِهَا سِلَاحٌ يَمْتَلِئُ ، وَلَا يُقَطَّعُ بِهَا شَجَرٌ إِلَّا لَعَلَّ بَعِيرٌ (٧٧)

والذي يخص به الحرم من الأحكام التي تاتى بها سائر البلاد خمسة أحكام أحدهما أن الحرم لا يدخله مُحِلٌّ قَدِمَ بِهِ حَتَّى يُحْرِمَ لِدُخُولِهِ إِمَّا بِحِجٍّ أَوْ بِعِمْرَةٍ يَتَحَلَّلُ بِهَا مِنْ إِحْرَامِهِ . وَقَالَ أَبُو حَبِشَةَ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَهَا الْمُحِلُّ إِنْ لَمْ يَرِدْ حِجًّا أَوْ عِمْرَةً ، وَفِي مَوْلٍ لِنَبِيِّ ﷺ حِينَ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَحِّ حَلَالًا « أَحَلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ بَارٍ لَمْ تَحِمْ لِأَحَدٍ بَعْدِي » مَا يَذُلُّ عَنِ وَجُوبِ الْإِحْرَامِ عَلَى دَاخِلِهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ يَكْثَرِ الدُّخُولِ إِلَيْهَا لِمَنَاعِ أَهْلِهَا كَخَطَّابِينَ وَالصَّغَابِينَ وَالذِّينَ يَخْرُجُونَ مِنْهَا عُدُوهُ وَيَعُودُونَ إِلَيْهَا عَشِيَّةً ، فَيَجُوزُ لَهُمْ دُخُولُهَا مُحِلِّينَ لِدُخُولِ الْمُشْعَةِ عَلَيْهِمْ فِي

(٧٦) الترمذى ومروان ، ص ٣١٥ ، حديث ٨٦٠

(٧٧) الأشعث بن قيس بن معدى كره الكندي أمير كندة في الجاهلية والإسلام أسلم في جمع من قومه حين وفد على النبي ﷺ لما روى أبو بكر الخليل ، مضى عن دفع الزكاة وامتنع في حصر موت حتى سبى مأسوراً إلى أبي بكر ، حيث أطلق سراحه ورواه عنه أم فروة ، فأنام في المدينة وأبو في الوفائع أحضر الشتاء ، وفلج إلى جانب علي يوم صفين ورواه ابن مبرور ، توفي بالكونية بعد اتقاء الحسن ومعاوية . روى له البخاري ومسلم تسعة أحاديث والأشعث نسب له توفي عام ٤١ هـ الأعلام ١ ٣٣٢

(٧٨) نافع المدني ، أبو عبد الله ، من أتبه التابعين بالدين . كان علامة في فقه الدين ، كثير الرواية للحديث ، ثقة ، لا يعرف له خطأ في جميع ما رواه . وهو ديني الأصل مجهول النسب . أرسله عمر بن عبد العزيز بن مصر ليعلم أهلها النسب الأعلام ١ ٥/٨

(٧٩) الترمذى ومروان ، ص ٣١٧ ٣١٨ ، حديث ٨٦٣ ٨٦٤ وفي ( ) ولا يقطع به شجر لعلف بعر

الإحرام كلما دحوا فإن علي، مكة أمروهم عن دحوف محلين فحلوا حكم من عدوهم فإن  
 دحل القدم، بهب حلالا فقد ثم ولا قضاء عليه ولا دم لأن بقضاء متعذر فيه إذا خرج  
 للقضاء كان حرمة الذي يستأنفه معتص بدحوله الثاني فلم يصح أن يكون قضاء عن دحوفه  
 الأول فتعذر للقضاء وأعوذ مسقط، وأما الدم فلا يدرمه لأن الدم يلزم حرمان السنن ولا يدرم  
 جرم لأصل السنن

والحكم الثاني أن لا تحارب أهلها بتحريم رسول الله ﷺ فتأثم [ من دعوا عن أهل  
 العدل، فقد ذهب بعض الفقهاء إلى تحريم قتالهم ]<sup>(٧٦)</sup> مع بعيهم ويدخلون في أحكام أهل  
 العدل والذي عليه كثير من الفقهاء أنهم يقتلون عن بعيهم إذا لم يمكن ردهم [ <sup>(٧٧)</sup> عن أبي إسحق ] لا  
 يقتل لأن قتال أهل أبيهم من حموى الله تعالى أبي لا يجوز أن تضاع، ولأن تكون محفوظة في  
 حرمة الله من أولى من أن تكون مصدعة<sup>(٧٨)</sup> فيه فأما إمام الحدود في الحرم فذهب شافعي  
 رحمه الله إلى أنها تقام فيه عن من أئنها ولا يجمع الحرم من إقامتها سواء أئنها في الحرم أو في الحل  
 ثم خالف في الحرم [ وقال أبو حنيفة إن أئنها في الحرم أقسمت فيه وإن أئنها في الحل لم يحل إلى  
 الحرم ]<sup>(٧٩)</sup> لم يبق عليه فيه وأخى، بن الخزرج منه<sup>(٨٠)</sup> فإذا أخرج أقسمت عليه

والحكم الثالث تحريم صيده على المحرمين ولحديث من أهل الحرم ومن طرأ إليه، فإن  
 أصاب في صيده وجب عليه إرساله فإن نكث في يده صممه [ سحره كالحرم، وهكذا يورمى  
 من الحرم صيدا في الحل صممه لأنه قاتل في الحرم وهكذا يورمى من الحل صيدا في الحرم  
 صممه ]<sup>(٨١)</sup> لأنه مقتول في الحرم ولو صيد في الحل ثم دخل الحرم كان حلالا له عند  
 الشافعي رحمه الله، وحرمة صيده عند أبي حنيفة ولا يُحرم قتل ما كان مؤذيا من لساع  
 وحشرات الأرض.

(٧٦) سابقه من ١٠ ج

(٧٧) سابقه من ت

(٧٨) ط. ت مصاعف

٧٩ سابقه من ت

(٨٠) م، هـ، ت، ج معه والتصحح من الخلف

(٨١) سابقه من ت

واحكمه برابع تحرم قطع شجره بلى أنه الله تعالى، ولا تحرم قطع ما عرسه لادميون  
 كي لا تحرم فيه دبح لأيس من احيوان ولا تحرم رعي حلاله، ويصير ما قطعه من عطور  
 شجره، فيصير الشجرة نكسرة سفرة والشجرة الصغرة مشاة، والعصن من كل واحد منها  
 سقطه من صيان أصده، ولا يكون ما سحبت بعد قطع لأصل فسقط لصير لأصل

الحكم الخامس أن ليس لجميع من حالف دين الإسلام من دمي أو معهد أن يدخل  
 الحرم لا مقبها فيه ولا مار وهذا مذهب الشافعي رحمه الله وكثير النعماء وحور نوحيه  
 دحونه إليه إذا لم يستوطئه وفي قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَسْجِدَ الْحَرَامِ  
 بَعْدَ ظَهَرِهِمْ هَذَا﴾ (٨٢) نص يمنع ما عداه، فإن دحه مشرك غرر أن دحله بعير إذن لم يستبح  
 قتله، وإن دحله يادد لم يُعزَّر وأنكر على الأدب أنه، وغرر إذا اقتضت حابة انتعير وأحرج منه  
 اشرك ما، وإذا أُر د مشرك دخول الحرم يسلم منع منه حتى يُسَم قتل دحونه، وإذا مات  
 مشرك في الحرم حُرِم دمه فيه ودُفِر في الخل، فإن دُفِر في الحرم نُقِل إلى الخل إلا أن يكون قد  
 بلى فنه ثمة كي تركت أبواب المدينة وما سائر اساحد فحور أن يادد هم في دحرفا [ ما  
 لم يُعص ناند حور استند هنا ناكل أو يوم فيمعوا وقتل مالك لا يحور أن يادد هم في دحورف  
 محال ] (٨٣)

(فصل) وأم الحجار بعد من الأصمعي [ سمي حجاراً لأنه بين بعد وتبانه، وقال ابن  
 الكلبي ] (٨٤) سمي حجاراً لما حشبه من خصال، وما سوى الحرم منه مخصوص من سائر  
 البلاد بأربعة أحكام أحدها أن لا يستوطئه مشرك من دمي ولا معاهد، وحوره أم حبيبة  
 وقد روى عنه الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (٨٥) رحمه الله عن عائشة (٨٦) رضي الله عنها

(٨٢) النوبة - ٢٨

(٨٣) - دحه من م

(٨٤) سقطه من م

(٨٥) عبد الله بن عبد الله بن مسعود البجلي مكي بدينه، أحد النعماء، السمة فيها من أعلام النعماء وهو مؤيد غير مو  
 عبد العزيز باب المدينة عام ٩٨ هـ لأعلام ١٩٥/٤

(٨٦) عائشة بنت أبي بكر صديق عبد الله بن عثمان، من قرش - الله ساء المسلمين والنعماء باليمن والأدب كاتب  
 نكح يام عبدالله تزوجها نبي ﷺ في السنة الثانية بعد هجرة، فكانت أحب سائته إليه، وأكثر من روي عنه الحديث  
 عنه، وما حجب ومعه وكان أكابر الصحابة يسأون من الثمرات من فضيلتهم، روي في سنة عام ٥٨ هـ روي  
 ما ٢٢١٠ حديث الأعلام ٢٤٠/٣

بها قالت كان حراماً عهد به رسول الله ﷺ أن قال لا يجتمع في جريده صرغ  
ديان<sup>(٨٧)</sup>. [ وأجل عمر بن خطاب رضي الله عنه<sup>(٨٨)</sup> أهل الدمة عن حذاف، وصرت  
لمن قدم منهم تاحراً أو صانعاً مقدم ثلاثة أيام ] في موضع منه<sup>(٨٩)</sup> ومخرجون بعد انفصالها  
فجرى العمل به واستقر عليه لحكم [ تصح أهل الدمة ]<sup>(٩٠)</sup> من استبطان الحجار<sup>(٩١)</sup> ولا  
يُكْتَنُونَ من دخوله ولا يقيم الواحد منهم في موضع منه أكثر من ثلاثة أيام، فإذا انفصلت صُرف  
عن موضعه وحاز أن يقيم في عمره ثلاثة أيام ثم يصرف إلى غيره، فإن أفاه بموضع منه أكثر من  
ثلاثة أيام عُرِّرَ إن لم يكن معنوا<sup>(٩٢)</sup> ولحكم الثاني أن لا تُدفع أموالهم ويملو<sup>(٩٣)</sup> أن دُسر فيه إلى  
غيره، لأن دفعهم مستند بقصار كالاستبطان، إلا أن يعد مائة إخراجهم منه ويتعبرو<sup>(٩٤)</sup> أن  
أخرجوا فيجوز لأجل انصرافه أن يدعوا فيه ولحكم الثالث أن يذهب رسول الله ﷺ بالحجار  
حراماً محظوراً ما بين لاسيها يجمع من نغير صيده وعصده شجره [ كحرم مكة ] وباحه أبو حنيفة  
وجعل المدينة كغيرها، وفيه قدماء من حديث أبي هريرة دليل على أن حرم المدينة محظور<sup>(٩٥)</sup> فإن  
قُتل صيده وعصده شجره<sup>(٩٦)</sup> فقد قبل أن حرامه سلب ثيابه، وقيل بغيره ولحكم الرابع أن  
أرض الحجاز تنقسم لاختصاص رسول الله ﷺ بفتحها قصير، أحدهما صدقات رسول  
الله ﷺ لثي أحدهم بحقه، فإن أحد حقيقه خمس الخمس من الغني ولعنابنم. والحق الذي  
أربعة أحباس الغني أسدي أفاده الله على رسوله مما لو يوصف عليه المسلمون بحيل ولا ركاب  
لما صار إليه بواحد من هذين الخلفين، فقد روي عن بعض أصحابه وترك ناقه لتفتته  
وصلاته<sup>(٩٧)</sup> ومصالح المسلمين، حتى مات عنه ﷺ فاختلف الناس في حكمه بعد موته فجعله  
قوم موروثاً عنه ومقسوماً على الموارث مُدَك وجعله آخرون للإمام انقائم مقدمه في حماية  
[ البصرة وجهاد العدو ]<sup>(٩٨)</sup> والذي عليه جمهور الفقهاء أنها صدقات محرمة إرفاق

(٨٧) الموطأ، ص ٣١٢

(٨٨) ساقطة من ت

(٨٩) الزيادة من م

(٩٠) ت. يأن في الأصل

(٩١) ساقطة من م، ب، ح وفي د. لا يكون من دخوله بشرط لا يقيم الواحد منهم

(٩٢) ساقطة من م

(٩٣) ت. رمحه

(٩٤) ت. يأن في الأصل



مخصوصة<sup>(٩٥)</sup> المنافع مصروفة الارتضاع<sup>(٩٦)</sup> في وجوه المصالح العامة وما سوى صدقاته أرض عشر لا حراج عليها لأنها ما بين معسوم ملك على أهله أو متروك لمن أسلم عليه وكلا الأمرين معسور لا خراج عليه

فأما صدقات النبي ﷺ فهي مخصصة لأنه قبض عنها فتعنت وهي ثمانية: أحدها وهي أول أرض ملكها رسول الله ﷺ وصية غدير بن اليهودي<sup>(٩٧)</sup> من أموال بني النضير، حكى الواقدي أن غدير بن اليهودي كان خرا من عليه بني النضير آمن برسول الله ﷺ يوم أحد وكانت له سبعة حوائط<sup>(٩٨)</sup> وهي الميت والصفاية والدلال وحسن وسرة والأعراف والمسيرة، فوصى بها لرسول الله ﷺ [وجعلها صدقة عليه]<sup>(٩٩)</sup> وقاتل معه بأحد حتى قتل رحمه الله

والصدقة الثانية أرضه من أموال بني النضير بمدينة، وهي أول أرض أعانها الله على رسوله فأجلهاهم عنها وكف عن دمانهم وجعل لهم ما حملته الإبل من أموالهم إلا الحلقة وهي السلاح، فخرجوا عما استقلت إبلهم إلى خير وأشام وحلصت أرضهم كلها لرسول الله ﷺ إلا ما كان لبني أمية بن عمير وأبي سعد بن وهب<sup>(١٠٠)</sup> فإنها أسلمها قبل الظفر فأحرر لها، سلامها جميع أموالها. ثم قسم رسول الله ﷺ ما سوى الأرضين من أموالهم عن المهاجرين الأولين دون الأنصار إلا سهل بن حنيف<sup>(١٠١)</sup> وأبا دجانه سيك بن خوشة فإنها ذكرا فمضرا فأعطاهما وحبس الأرضين عن نفسه فكانت من صدقاته بضعها حيث يشاء ويقض منها على لأرواحه، ثم سلمها عمر إلى العباس وعلي بن رضوان الله عليهما ليقرؤا بمصر لها

(٩٥) ث م حدة

(٩٦) ساقطة من ط

(٩٧) غدير بن النضري صحابي، كان من علماء اليهود واعتنيتهم لمسلم وأوصى بأمواله للنبي ﷺ وفي الحديث:

(غدير بن أبي اليهود، وسيد سابق الفرس، ويلا سابق فحشة) استشهد بأحد عام ٣ هـ الأعلام ١٩٤/٧

(٩٨) حوائط، جمع حائط، وهو البستان عند أهل المدينة

(٩٩) ساقطة من ط، ت

(١٠٠) انظر أخبارهم في أس هاشم، السيرة النبوية ١١٠/٣

(١٠١) سهل بن حنيف بن وهب الأحباري لأوسي صحابي، من السابقين، شهد بدر، وبت يوم أحد وشهد انشاهد

كدها أنحى النبي ﷺ به ويسر عن أبي طالب واستخلفه علي بن أبي طالب بعد موعدة الحبل، ثم شهد

صفينا، توفي بالكوفة عام ٣٨ هـ له أربعون حديثا الأعلام ١٤٢/٣

و لصدة لثائه والرقة والحامسة ثلاثة حصون من حبر، وكنت حمر ثمانية حصون  
 ناعم والتموص وثنى والظنه وكتيبة والوطيح واسلام وحصن الصعب من معاذ وكان أول  
 حصن فتحه رسول الله ﷺ منها ناعم وعنه فتل محمود بن مسلمة اخو محمد بن مسلمة<sup>(١٠٢)</sup>  
 والثاني بقموص وهو حصن بن أبي الحقيق، ومن سبيه اصطفى رسول الله ﷺ صفية بنت  
 حيي بن أخطب<sup>(١٠٣)</sup> وكاتب عبد كسانة بن الربيع بن أبي الحقيق فأعقبها رسول الله ﷺ  
 ونزوجه وجعل عتقها صدقها، ثم حصن الصعب بن معاذ وكان أعظم حصون حبر وكثرها  
 مالا وطعام وحيوان لم شق والنفذة والكتيبة فهذه حصون ستة فتحها عبدة، ثم فتتح  
 الوصيح وهي آخر فتوح حبر صلحا بعد أن حاصرهم بضعة عشرة ليلة فأسنوه أن يسير بهم  
 ويحفظ لهم دماثهم ففعل ذلك، ومالك من هذه الحصون الثمانية ثلاثة حصون انكتة ووطيح  
 والسلام أما الكتيبة فأخذها بمعص الغنمة، وأما الوطيح وللاله فيها عما أده عبه لأنه  
 فتحها صلحا، فصارت هي الحصون الثلاثة بالنهي، والخمس خالصة لرسول الله ﷺ فنصدق  
 بها وكانت من صدقاته وقسم الخمسة النافعة من الغنائم وفي حرسها وادي حمر وودنا سرور  
 ووادي حاصر على ثمانية عشر سهما، وكانت عدة من قسمت عليه ألف وثلاثمائة<sup>(١٠٤)</sup> وهم أهل  
 الخديبية من شهد معهم حبر ومن غاب عنها ولم يعب عنها إلا جابر بن عبد الله قسم له معهم  
 من حصرها. وكان فقيهم ما تناقروا من أعظاهم سنياه سهم وألف ومائتا سهم لألف ومائتي  
 رجب، فكانت سهم جميعهم ألف وثلاثمائة سهم، أعطى لكل مائة<sup>(١٠٥)</sup> سهما فلدت صبار  
 خبير مقسومة على ثمانية عشرة سهما

و صدقة السادسة انصف من ذلك<sup>(١٠٦)</sup> فقد كان النبي ﷺ ما فتح حبر حاه<sup>(١٠٧)</sup> أهل

(١٠٢) محمد بن مسلمة الأوسي الأنصاري الحارثي صحابي من الأمة شهد بدرا وما بعدها إلا غرره بترك استجده  
 النبي ﷺ على يديه في بعض غزواته، عتزل الفتنة مات بدمه عام ٢٣ هـ - لأعلام ٩٢/٧  
 (١٠٣) صفية بنت حيي بن حطب من الخزرج من أزواج النبي ﷺ كانت في الغنم من ذلك شرف مدني  
 باليهودية، من أهل يثرب استلم بعد فتح زوجها كتابه بن أبي الربيع انصاري يوم حبر، قال في كتب الحديث  
 ١٠٠ احاديث وفيه ثمانية علم ٥٥ - لأعلام ٢١٣

(١٠٤) م. ط. ح. ورواية

(١٠٥) ت. رجل منه

(١٠٦) يلاحظ في (ج) سقوط كل تفصيلات خاصة بالصدقات حتى موضوع برده النبي ﷺ

(١٠٧) ح. ث. ج. حاه

فذلك فصالحوه سملارة بحبسه بن معود<sup>(١٠٨)</sup> على أن يه نصف أروضهم ويخلهم بماملهم على ولهم النصف الآخر، فصار النصف منها من صدقاته معاملة مع أهلها بالنصف من ثمرتها والنصف الآخر خالصا لهم إلى أن أجلاهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيمن أجلاه من أهل الدنة عن الحجر، فقوم بذلك، ودفع إليهم نصف القيمة فبلغ ذلك سنين ألف درهم، وكان الذي قومه مالك بن أسيد<sup>(١٠٩)</sup> وسهل بن أبي حنيفة<sup>(١١٠)</sup> وريد بن ثابت<sup>(١١١)</sup>، فصار نصفهم من صدقات رسول الله ﷺ ونصفها الآخر يكافه المسلمين، ومصرف الصعين لأن سواه

والصدقة السابعة التثنت من أرض وفي الفرقة لأن ثلثها [ كان لني عذرة وثلثها لليهود<sup>(١١٢)</sup> ] فصار لهم رسول الله ﷺ عن نصفه، فصارت ثلثا ثلثها لرسول الله ﷺ هو من صدقاته، وثلثها لليهود، وثلثها [ <sup>(١١٣)</sup> ] لني عذرة إلى أن أجلاهم عمر رضي الله عنه وقوم حنيفة فيها فبلغت قيمته تسعين ألف دينار فدفعها إليهم، قال لني عذرة إن شئت لأدينم نصف ما أعطت وبعطكم لنصف فأعطوه وهو خمسة وأربعون ألف دينار فصار نصف الواحد لني عذرة، والنصف الآخر منه في صدقات رسول الله ﷺ والسدس منه لكافة المسلمين ومصرف جميع نصف سواه والصدقة الثامنة موضع سوق بالمدينة يقال له مهرور استقطعها مروان من

(١٠٨) نظر أحبارهم في ابن هشام السيرة ١٢/٣-١٣

(١٠٩) ب مالت م شهاد و د عثر له عن الترجمة أما الذي بين يدينا فهو مالك بن أسيد الأصباري صحابي، كان يهول بالفرجيد ومن خالفه وكان يكره الأصنام وكان واسد بن ريرة أول من أسلم من الأصبار فكان

شهد مدرا وأحبا وشاهد كلها موي في خلافة عمر بن الخطاب عام ٢٠ هـ الأعلام ٢٥٨/٥

(١١٠) سهل بن حنيفة الأصباري الأوسي ر د س ٣ هـ وجد حميد عن النبي ﷺ، شهد حدار الحديبية وكان من تابع النبي ﷺ تحت الشجرة كذب ديل أبي سفيان إلى أحد موي يلم معاوية بخبره نفسه الصنعانية ٢٤٣/١

(١١١) ر د بن ثابت من الصحابة الأصباري خروحي من أكابر الصحابة كان كاتب الوحي ولد بدمشق وشأ بمكة

هاجر مع النبي ﷺ وهو ابن ١١ سنة بعثه رقبته في الدين فكان علما بارزا في الفقه والحديث والعقائد والعقائد والعقائد كان ابن عباس يحد العلم منه وكان أحد الذين جهر القرآن في عهد النبي ﷺ من الأنصار وعرب عنه، وهو يدي كتب في المصحف أبي بكر ثم عثمان له في كتب الحديث ٩٢ حديثا موي عام ٤٥ هـ الأعلام

٥٧/٣

(١١٢) ت وليهود والتمبري، وجد بحالهم مجاهد في البداية ٢١٨/٤

(١١٣) سائفة م م

عشرون رضي الله عنه فلقم لئلا يسها عليه، فاحتتم أن يكون إقطاع تصمى لا تملكت لكونه  
في الحوا وحده. [فهذه ثلث صدقات حكاهما أهل السير، وبمنها وحوه روه المعاري، و  
أعلم بصحة ما ذكرناه] ٢٦

فأما ما سوى هذه الصدقات اشباهة من أمواله، فقد حكى الواقدي أن رسول الله ﷺ  
ورث من أبيه عبد الله ٢٧ أم ابن الحشمة و سهم بركة، وحمصة أحمال وقطعة من غنم، وفضل  
ومولاه شقران وأسه صالح، وقد شهد بدر، وورث من أمه أمية بنت وهب البهرة ٢٨  
[دارها التي ولد فيها في شعب بني عبي، وورث من روحنه حديجة بنت خويلد] ٢٩ رضي الله  
عنه [دارها بمكة بين الصف والمروة خلف سوق العطارين وأمرأاً، وكان حكمه من  
حرم ٣٠] اشترى لحديجة ريد بن حارثة من سوق عكاظ بأربعائة درهم فاسووهه من رسول

(١١٤) ساقطة من ت

(١١٥) عبد الله بن عبد المطلب من هاشم بن عبد مناف بن قصي، ألقب بنديع، والد رسول الله ﷺ ولد بمكة وهو  
أصغر أولاد عبد المطلب وكان يرضع من ولده عسرة أمة وسوا في حياته يحرر أحمده عبد المطلب وحين  
تحقق له ذلك ذهب به إلى قبل، ذكر لعمد الكعبة في الحاقبة (مصرع الفصح بها، وهو جاب عن عبد الله،  
فقداه بجانه من لأبل، فكان يعرف بنديع، ووجهه من ذهب، فحملت بالنبي ﷺ ورجل في تحارة إلى عسرة  
وعاد يربد مكة، فمات، في أمدية من من وقات بها، وقيل مات بالأبوة، بين مكة ومدينة ذلك نحو ٥٣ ق هـ

الأعلام ١/ ١٠٠

(١١٦) أمية بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة أم النبي ﷺ سوي عنها زوجها عبد الله وهي حبيب بالنبي ﷺ ولد  
أسبي ٥٦١ عام ٥٦١ م ودفنت في الرصع في السنة الخامسة أو سادسة لمولده الكريم صحت أمه في ريدته إلى  
أحوال به من بني سجاد بالمدينة فموتت في طريق عسرة بالأبوة - ودفنت بها حوالي ٤٥ ق هـ فاصفوس  
الإسلام ١/ ١٨٦

(١١٧) حديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى، من قريش - ووجه لبي ٥٦١ لأب ٥٦١ وكانت أمها من محسن عشرة  
سنة ودفنت بمكة ثلث مال كثير ونحوه ثلث من أنشام ما بلغ بمسور ٥٦١ خلفه وأشهره خبره في  
تحارة له من سوي نهري (نحوه) وغادر بها فموتت عليه الروح بها فأحب وتزوجها الرسول ﷺ من امرأة،  
فوجدت له القاسم (وكان يكنى به) وعبد الله وريث ورفيع وتم كلثم وهاشم - ولد بنت رسول الله ﷺ دعاها إلى  
الإسلام فكانت أول من أسلم من الرجال والنساء - وكانت يكنى باسم هبة (وهي من زوجها لأب ٥٦١) وولد  
النبي ﷺ كلهم من، عدا إبراهيم ابن مارية القبطية تولى بمسور ٥٦٢ ق هـ الأعلام ٣/ ٣٠٢

(١١٨) ساقطة من ت

(١١٩) حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد - عبد العزى صفدي من قريش وهو من حبي حنيفة أم المؤمنين ولد  
بمكة، ولد صدقاً بنبي ﷺ من العفة ومعهما عمر مبريلا وكان من سادات قريش في المدينة والإسلام  
أسسه يوم الفتح، وله في كتب الحديث ١٠ حديثاً توفي بالمدينة عام ٥٤ ق هـ لأعلام ٢/ ٢٦٩

الله ﷺ وأعتقه وروحه أم أيمن فولدت أم أيمن أسامة<sup>(١٢٠)</sup> بعد النبوة، وأما لدران فبن عفل بن أبي طالب ناعها بعد هجرة رسول الله ﷺ فلما قدم مكة في حجة الوداع قيل له في أي داريت نزل؟ فقال هل تركت عفل من ربح؟ فلم يرجع فيما باعه عقيل لأنه ثعلب عليه ومكة دار حرب يومئذ فأحرى عليه حكم المستهلك فحرب هناك الداران من صدقاته.

وما دور أرواح النبي ﷺ، بعد كان أعصى كل واحدة من الدار التي تسكنها ووصى بذلك لمن، فإن كان ذلك منه عطية فليكن فهي خارجة من صدقاته، وإن كان عطية سكنى وإرماق فهي من جملة صدقاته، وقد دحيت اليوم في المسجد ولا أحسب ليها ما هو خارج عنه

وأما رحن رسول الله ﷺ [ وأنته، فقد روى هشام الكلبي<sup>(١٢١)</sup> عن عوانة بن الأحكم<sup>(١٢٢)</sup> أن أبا بكر لصديق رضي الله عنه دحس بن علي رضي الله عنه أنه رسول الله ﷺ ]<sup>(١٢٣)</sup> ودانته وحده وقال ما سوى ذلك صدقة. وروى الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت: ( توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعاً من شعير<sup>(١٢٤)</sup> ).

فإن كانت درعه المعروفة بالتراء. فقد حكى أنها كانت على الحسين بن علي رضي الله عنهما يوم قُتل فأخذها عبيد الله بن زياد<sup>(١٢٥)</sup>، فلما قُتل المختار<sup>(١٢٦)</sup> عبيد الله بن زياد صارت

(١٢٠) أسامة بن زيد بن حارثة صحابي جميل، ولد بمكة ووثق على الإسلام ( لأن أباه كان من أول الناس إسلاماً ) وكان الرسول ﷺ يحبه حباً عظيماً هاجر مع النبي ﷺ إلى المدينة وأمره الرسول ﷺ قبل أن يبلغ العشرين أن يقتل بعد وفاة النبي ﷺ، بن وادي القرى ثم إلى دمشق في زمن معاوية ثم عاد إلى المدينة بن أن مات في آخر خلافة معاوية عام ٥٤ هـ الأعلام ٢٩١/١

(١٢١) هشام بن محمد بن أبي النصر من السائب بن يشر الكلبي، مؤرخ، عالم بالأساطير وأخبار العرب وأبوابها كذب محمد بن السائب كثير بتضليل، من أهل الكوفة ووفاته فيها عام ٢٠٤ هـ. من كتبه « الأسماء » و« جمهرة الأساطير » الأعلام ٨٧/٨ - ٨٨

(١٢٢) عوانة بن الحكم بن عوانة بن عباس، من بني كلب، مؤرخ، من أهل الكوفة صريح، كان عالماً بالأساطير والشعر صليحاً، وأنهم يوضع الأخبار لسياسة كذب في « التاريخ » و« سيرة معاوية » الأعلام ٩٣/٥

(١٢٣) ماقظة من ث

(١٢٤) صحيح البخاري يشرح البرمذي، ١٢/١٧٤، حديث ٢٧/٨

(١٢٥) عبيد الله بن زياد بن أبيه، والي قنسطنطين من النجاشي، خطيبه، ولد بالبصرة ولآه معاوية إمارة خراسان حيث ألقاه ج. سبيته عوف عنه شدة البأس في القنصل، ثم أصبح والي على البصرة وقبائل الخوارج، ثم أمره يزيد بملاحقة الحسين حيث قُتل الحسين على يده قتلته بولعهم من الأشرار في طلب الأخير نثار حسين توفي عام ٦٧ هـ الأعلام ١٩٣/٤

(١٢٦) المختار بن عبيد بن مسعود الثقفي، من الزهراء الثعالبي، حل بني أمية من أهل الطائف، انتقل إلى المدينة مع أبيه

الدرع بن عباد بن الحصين الخطي<sup>(٢٢٧)</sup> ثم جالد بن عداقة من جالد من سد<sup>(٢٢٨)</sup> وكان أمير البصرة سأل عباد عنها فوجدته يباهي قصره مائة سوط فكتب إليه عبدالملك من مروى مثل عباد لا يضرني إن يمشي أو يمشي عنه؛ ثم لا يعرف للدرع خبر بعد ذلك

أب الردة فقد حثفت أساس فيها، فحكى أنان بن ثعلب<sup>(٢٢٩)</sup> أن رسول الله ﷺ كان وهبها لثعلب بن هر<sup>(٢٣٠)</sup> واشتراف منه معاوية رضي الله عنه وهي بني كنان بلسها الخليل، وحكى صمرة بن أبي يعضة<sup>(٢٣١)</sup> أن هذه الردة عطاها رسول الله ﷺ أهل أله أباها هم فأخذها منهم صعدة بن حاد بن أبي أوفى<sup>(٢٣٢)</sup> وكان عملا عليهم من قبل مروان بن محمد<sup>(٢٣٣)</sup>

في زمن عمر صاهر عبدالله بن عمرو وكان مع علي بن عمرو بن بكر بصرة ولب ابن جند عبدالله بن النمراني صده لبحلافه، ثم استلمه عدهات بن الكوفه لدعوة إليه هوشه ابن الزبارة، ولكن كان حقه سبع منه الحسن، ومن قائمه فصل شعيرة بني عوسر وحوار بن يزيد وعمر بن سعد بن بن وهش من الخضر الذي خلوف الحيرة، وأصل إبراهيم بن الأشعث أخا عبيد الله بن زياد قتله مصعب بن الزبير بعد محاصره سجن صاحب كتاب والمدينة (وهو من الشيعة) وثمان وعشرين مصداق في أخباره، توفي عام ٦٧ هـ. الأعلام ١٩٢/٧

(٢٧) عباد بن طهين بن يزيد بن عمرو الخثعمي ولقب حنصلي (انصحح من ٢) درس تميم في عصره، ولي سرطه البصرة أيام ابن الزبير شهيد ضح كان ولدته فيه ابن الأشعث وهو شيخ صفوح (مسلون) فصل في كامل عم ٨٤ هـ. الأعلام ٢٥٧/٣

(١٣٨) بصرة أخره في القائل ٣/٩، تاريخ خيفة، ص ٢٩٣، ٢٩٦ (١٢٩) أنان بن ثعلب أوسر ثعلب كوردن ط، ج، ب، من رباح السكري، لري، يعوي من خلافة نظيفه من أهل الكوفه من كنه «عرب القرآن» ولقبه أوسر من صف في هذا الموضوع سوي عام ٦٤١ هـ. الأعلام ٢٦١/٦ - ٢٧

(١٣٠) كتب من زهير بن أبي سلمى اللاري شاعر عدي اسطيفه، من هل نجد اب صهر لاسلام فحا سبي ٣٥٠ واحد يصيب سماء ستميرة بأهمل شبي ٣٥٠ دعه، لجاء بعد مستسا وجد أسمه، وبسند لآب الشهوره التي مطلقه، د ب سعاد فملي يوم سول، فملي النبي ﷺ عنه وخلع عليه سركته وهو من أشهر الناس بشعر، بوه عوبر أبي سلمي ولقبه بحر وله عقب وحفيدة المعمره كهم شعراء بوه نحو ٢٦ هـ. الأعلام ٢٢٦/٥

(٣٦) صبرة بن ربه العسلي وهو دمشقي الأصل روى عن الأوزاعي والثوري وعمره كان صاحب الحديث من الثقات وقد قال بن سعد سوي ابن رمضان عام ٢٠٢ هـ. تهذيب التهذيب ٤/٦٠ - ٤٦١ (١٣٧) لم يعرف له على ترجمة

(١٣٢) مروان بن محمد بن مروان بن الحكم الأموي القائل حتى أنه وتعرف من حمدي وسجل حر مقولا بني له في الشام ولما حویره وأبوه على ولايته له العديد من المروج حروب فويت في أيامه لدعوة انصار قتل في إحدى فمارة يقال له والحصار أو دحار الحيرة، خسرته في الحروب أشهر مجرور الجملي بسه إلى موته ١٠٨ هـ. الأعلام ٢٠٨/٧ - ٢٠٩

فبعث بها إليه وكانت في حرثته حتى أحدثت بعد قتله، وقبل اشتراك أبو العباس السامع ثلاثمائة دينار.

وأما تفصيل فهو من تركة رسول الله ﷺ التي هي صدقة وقد صدر مع البردة من شعار الخلافة. أما الخاتم فبسمه بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان رضي الله عنهم حتى سقط من يده في نهر [أريس] (١٣١)، فهذا شرح ما قصص عنه رسول الله من صدقته ونزكته.

(مصل) وأما ما عدا الحرم والحجار من سائر البلاد فقد ذكرنا أقسامها أربعة أقسام قسم أسسم عليه أهله فيكون أرض عشر وقسم أنحياء مسلمون فيكون بمأجبيه معشورا. وقسم حرره العتقون فيكون معشر وقسم صوبح أهله عليه فيكون في موضع عليه الخراج. وهذا القسم بقسم قسمي أحدهما ما صوخوا على روال ملكهم [عنه فلا يجوز بيعه، ويكون الخراج جرة لا تسقط بإسلام هله يؤخذ من المسلم وأهل الذمة. والثاني ما صوخوا على بقاء ملكهم] (١٣٢) عليه، فيحوز بيعه ويكون الخراج جزية تسقط إسلامهم ويؤخذ من أهل الذمة ولا يؤخذ من المسلمين.

وإذا قسمت بلاد على هذه الأقسام فشرح حكم أرض السواد فإنها أصل حكم العقهاء فيها لما يعتبر به بطائرها وهذا السواد يُشار به إلى سواد كسرى الذي فتحه المسلمون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أرض العراق، سُمي سواد لسواده بالزرع والأشجار، لأنه حين تاحم جرير لعرب التي لا زرع فيها ولا شجر كانوا إذا خرجوا من أرضهم ظهرت لهم خضرة للزرع والأشجار وهم يجمعون بين الخضرة والسواد في الأسماء كما قال الفصل من العباس بن عتبة بن أبي هب (١٣٣) وكان أسود اللون:

(١٣٤) الرابطة من ت

(١٣٥) ساقطة من ت

(١٣٦) انفصل بن العباس بن عتبة بن أبي هب، من فرس شاعر، كان معاصرا للفرزدق والأحوص مدح عبد الملك بن مروان، وهو أول هاشمي مدح أموي بعدما كان بينهما فأكرمه وكان شديد السمرة، جاءته من جدته وكانت حبشية ويقال له: «أخضر» لذلك يطلق عليه هب والفصل التبعي يسهل إلى أبي هب في سمرة ربه. أشهر شعرة الأبيات التي أوجها

مهلا بني عيسى، مهلا مويبا لا تمشو بيما كان مدبوا  
لا تطعموا أنتم مويبا وتكرمكم وإن تكف الأذى عنكم وتؤدوا

عول في خلافة الوليد بن عبد الملك. الأعلام ١٥٠/٥

وأنا الأخضر من يعرفني أخضر الحدة من نسل العرب

فسموا حصره العراق سواداً، وسمى عراق لأسراء أرضه حين حث من حبال تعبر وأودية  
تحمص، ولعراق في كلام العرب هو الأسراء قال لشاعر

سُفتم إلى الحق هم وساقوا ساق من ليس له عراق

أي ليس له ستواء؛ وحدّ السواد طولاً من حديثه الموصول إلى عدادان، وعرضه من عداد  
القديمة<sup>(١٣٧)</sup> إلى حلوان يكون طوله مائة وستين فرسخاً وعرضه ثمانين فرسخاً فبدأ بالعراق  
فهو في العرض مشوعب لأرض السواد عرفاً ويقصر عن طوله في المعروف<sup>(١٣٨)</sup>، لأن أوله من  
شرفي دخله العلت وفي غربها حرب ثم يمتد إلى آخر أعمال البصرة من حريرة عدادان فكون  
طوله مائة وخمسة وعشرين فرسخاً يقصر عن السواد بحمسة وثلاثين فرسخاً وعرضه مع تسعة  
في المعروف ثمانون فرسخاً كالسواد قال قدمه بن جعفر<sup>(١٣٩)</sup> يكون ذلك مكسراً عشرة آلاف  
فرسخ وطول المرسح ثمان عشر ألف فرسخ بالذراع المرسدة<sup>(١٤٠)</sup> ويكون بدرع المساحة وهي  
الذراع العاشمية سبعة آلاف ذراع، فيكون ذلك إذا ضرب في مثله هو مكسب فرسخ في فرسخ  
اثني وعشرين ألف حريب<sup>(١٤١)</sup>، وحجمته حريب، وإذا ضرب ذلك في عدد الفراسخ وهي  
عشرة آلاف فرسخ بلغ مائتي ألف ألف وخمسة وعشرين ألف ألف حريب، يستطع منها

(١٣٧) م ح من العقب إلى العاص

(١٣٨) م العرب

(١٣٩) قداسة بن جعفر بن قداسة بن زهد الجعلاوي كاتب من علماء الفصحة المتقدمين في علم المصطلح والقياس، كان  
في أيام حكمهم بالله العباسي. وأسلم على يده توفي بعد عام ٣٣٧ هـ. يصرح به في البلاغة أنه كتب  
صباح الفرج وغيره الأعلام ٥ ١٩١

(١٤٠) م المكسرة

(١٤١) الحريب مقياس مساحة الأرض كان يُستخدم منذ العصر الإسلامي الأول. ومبدأ الحريب مقومه من الأرض  
صوباً ٦٠ ذراعاً في ٦٠ ذراعاً تلك (٥٧.٧٧ م)، أي إن مساحة الحريب هي ١٢٠٠ متر مربع القداموس  
الإسلامي ١/٩٩٦



بانتحسين موضع التلال ولاكمه والساح والأجام<sup>١٢</sup> وميادين<sup>١٣</sup> الطرق والمخاح ومخاري  
 الأهار وعرائض المدن والقرى ومواضع لأرجاء ولم يداث<sup>١٤</sup>، ولقاطر وشادروانات<sup>١٥</sup>  
 واسباد<sup>١٦</sup> ومطروح لقصب وأتاتين<sup>١٧</sup> لأحر وغير ذلك اثنتان وهو خمس وسبعون ألف  
 ألف جرب، بصر الباقي من مساحة اعراق مائة ألف ألف وخمسين ألف ألف حرب مراح  
 من الصف مزدوعاً مع ما في لجميع من النحل والكرم، لأشجار، هذا أصيف إلى ما ذكره  
 قدمه في مساحة اعراق ما راد عليها من ثمة السواد وهو خمسة وثلاثون فرساحاً كانت الزيادة  
 على تلك المساحة قدر ربعها فصير ذلك مساحة جميع ما يصلح للزرع ولعموم<sup>١٨</sup> من أرض  
 السواد، وفي المتعذر<sup>١٩</sup> أن يستوعب زرعه جميعه، وقد يتعطل منه بالعموم وحوادث<sup>٢٠</sup>  
 ما لا يحصر وقد قبل أنه بلغت مساحة السواد في أيام كسرى قدام مائة ألف ألف وخمسين  
 ألف ألف [حرب فكان مبلغ الرماحه مائتي ألف ألف وتسعين<sup>٢١</sup>] ألف ألف درهم بوزن  
 سعة<sup>٢٢</sup> لأنه كان يأخذ على كل جرب درهم وقهيرا ثمة ثلاثة دراهم بوزن ثلثه، وأن  
 مساحة ما كان يزرع منه على عهد عمر رضي الله عنه من شبر وثلاثين ألف ألف حرب إلى  
 منه وثلاثين ألف ألف جرب

- (١٢) الأكام تلال ومعهدها اكته، المعجم الوسيط ٢٣/١  
 السباح جمع سباحة وهي ما تخرج من الأرض وقد يخرط لموخته المعجم ٤١٣/١  
 لاجم جمع جح وهو الشجر الكثير الظل، المعجم ٧/١  
 (١٤٣) ط، ب مداس  
 (١٤٤) م غريبات وهم حفا والبريات مديح له في فقه القهر أو جنواً نقلاً من مصدر عن كتاب الفرج، لأبي  
 يوسف، تحقيق د إحسان عباس، ص ٢٥٢، هامش ٢  
 (١٤٥) الشاد، وابت من الشيدر، من معاب (الكاتب السهل يحرر فيه كتاب متدسة) القاموس المحيط ٢/ ٢٩، والوكا  
 جمع ركبة وهي البئر التي تظن، المعجم الوسيط ٣٧١/١  
 (١٤٦) ط السادر وهو غريف والبادر هي أماكن المنيح، وهي ساطعة من ب  
 (١٤٧) أن يبر جمع ثوب وهو ثوبه الكبير المعجم الوسيط ٢/١  
 (١٤٨) ب والقمر ص  
 (١٤٩) ت القدر  
 (١٥٠) ت والهرامح  
 (١٥١) ط وسيمر وشبر الحرراب، المحفوظ في قسم عليه قد ورد ب (وسيمر) وبذكره في أسبغها  
 يسيمر<sup>٢٣</sup>  
 (١٥٢) ساطعة من ت

ورد قد استقر ما ذكرناه من حدود اسود ومساحه مر رعه، فقد اختلف الفقهاء في فتحه وفي حكمه فذهب أهل العرف إلى أنه فتح عبوة، بكر لم يقسمه عمر رضي الله عنه بين العائين وأقره على سكاكه وصرت الخراج على أرضه ولظاهر من مذهب الشافعي رحمه الله في السواد أنه فتح عبوة وانقسمه العائون مذكراً ثم استنهم عمر رضي الله عنه فزولو إلا طائفة استنظاب نفوسهم بجال غاوصهم به عن حقوقهم منه، فلما خلس للمسلمين حرب عمر رضي الله عنه عليه حرجاً [واختلف أصحاب الشافعي في حكمه: فذهب أبو سعيد الإصطخري<sup>(١٥٣)</sup> في كثير منهم إلى أن عمر رضي الله عنه وقعه عن كافة المسلمين وأقره في أيدي أربابه بحرج صربه على رهاب الأرضين يكون أحره لم يؤدي في كل عام وإن لم تنفر مدتها لعموم المصلحة فيها، وصارت بوقعه في حكم ما أوداه الله على رسوله من حجير والعوفي وأمول بني اسير، ويكون المأخوذ من حراجها مصروف في المصالح ولا يكون بيتاً محموراً لأنه قد خمس، ولا يكون مقصوراً على لحيش لأنه وقف من عامة المسلمين<sup>(١٥٤)</sup> فصار مصرفه في عموم مصالحهم التي منها أرزاق الخيش ومخمس شعور وبه اخوهم والعباط وكرة الأنهار وأوراق من نعمهم المصلحة من الغصاء والشهود والفقهاء والمقرء والأئمة والمؤدبين، فهذا يجمع من بيع رقابها وتكون معاوضة عليها بالانتفع والانتفاع لا يبدل وحوار التصرف لا شئت امتث إلا على ما أحدث فيها من عرس وبه<sup>(١٥٥)</sup>

وقيل إن عمر رضي الله عنه وقف سود براري علي بن أبي طالب ومعد بن حنبل<sup>(١٥٦)</sup> رضي الله عنهم، وقال أبو العباس بن سريج<sup>(١٥٧)</sup> في عمر من أصحاب الشافعي، إن عمر رضي الله

(١٥٣) الحسن بن أحمد بن يزيد لأصطخري ثقة شافعي دعي بصفه، بصر له حسيبة بعداد به تصديف كتبه مثل الغصاء والفرطس، توفي عام ٣٢٨ هـ الأعلام ١٧٩/٢

(١٥٤) ٢ الجلبش

(١٥٥) جميع ما بين [ساقط من ب

(١٥٦) معد بن حنبل بن عمرو بن نوس الأنصاري الحرجي صحابي حليل، كان أعظم الأئمة بالبلاد وبنوهم وهو أحد أسنة الدين جمعوا العراق على عهد أبيه أسلم وهو في، وحي النبي ﷺ به ربيع جمع من أبي طالب شهد العمة والشاهد كلها مع رسول الله ﷺ معه النبي ﷺ بعد نبوته، فاصابا ومروث لأهل اليمن عاد إلى المدينة بعد وفاة النبي ﷺ، وشهد غزواتهم توفي عقبه بالأردن عام ١٨ هـ ومن كلام عمر: «لولا معد هلك عمر»، يؤيده بطله الأعلام ٢٥٨/٧

(١٥٧) أحمد بن عمر بن سريج البغدادي ثقة شافعي، ولد ببغداد (٢٤٩ - ٣٠٦ هـ) به نحو ٤١٠ مصنف وكان يلقب بابي الشهاب وفي له ٥٠ شبر، رعاها بصره وبشر المذهب الشافعي الأعلام ١٨٥/١

عنه حين استنزل الغامض عن السواد باعه عن الأكرة<sup>(١٥٨)</sup>، والدهاقين بالمال لدي وصفه عنهما  
 حرجا [ يؤدونه في كل عام فكان الخراج ثمنا، وجار مثله في عموم المصانع كما قيل بحوار مثله  
 في الإجازة وأن بيع أرض السواد بيجور ويكون البيع ]<sup>(١٥٩)</sup> موجبا لتعليك، وأما قدر الخراج  
 المصروب<sup>(١٦٠)</sup> عنهما، فقد حكى عمرو بن ميمون<sup>(١٦١)</sup> أن عمر رضى الله عنه حين استخلص  
 السواد بعث خديجة<sup>(١٦٢)</sup> على ما وراء دجلة وبعت عثمان بن حنيف<sup>(١٦٣)</sup> على ما دون  
 دجلة، قال الشعبي لمسح عثمان بن حنيف السواد موجوده سنة وثلاثين ألف ألف جريب  
 فوضع كل جريب درهما وقصيرا، قال القاسم بن يحيى القفيز مكبال لهم يدعى الشارقان، قال  
 يحيى بن آدم هو المحتوم (مخج حي) وروى قتادة عن أبي محمد أن عثمان بن حنيف حمل على  
 كل جريب من اكرم عشرة دراهم وعلى كل جريب من النخل ثمانية دراهم، وعلى كل جريب  
 من قصب السكر ستة دراهم، وعلى كل جريب من الرطبة خمسة دراهم، وعلى كل جريب  
 من البر أربعة دراهم، وعلى كل جريب من الشعير درهمين فكان خراج البر والشعير في هذه  
 الرواية محالفا في الرواية الأخرى وهذا لاختلاف الواحي بحسب ما غمض وكانت دراع  
 خديجة وعثمان بن حنيف دراع اليد وقبضة وإيهما محدودا، وكان السواد في أول أيام الفرس  
 جاريا على المقاسمة إلى أن مسح ووضع الخراج عليه فباد بن بزر<sup>(١٦٤)</sup> فارتفع به بالمساحة  
 مائه وخمسون ألف ألف درهم بوزن المنقال

(١٥٨) ت. الأكرة

(١٥٩) ساقطة من م

(١٦٠) ت. المصروب

(١٦١) عمرو بن ميمون الأولي ويقال أبو يحيى الكوفي أدركه الخلفاء، ويدل على سيده روى عن كثير من الصحابة،

وفي روايه أخرى أنه أدرك النبي ﷺ. توفي ما بين ٧٤ - ٧٥ هـ. تهذيب التهذيب ١٠٩/٨

(١٦٢) المقصود خديجة بن الياس وهو خديجة بن حنبل بن جابر النميري، صحابي، من الزلاء الذين شجعوا، كان

صاحب سر النبي ﷺ في أصحابه، ثم بلغهم أحد خبره، وكان عمر إذا مات ميت يسأله عن خديجة، فإن حضر

الصلاة عليه صلى عليه عمر، وإلا لم يصل عليه، ولأن عمر عن الله بن عباس أنه قرأت كثيره حيث عمرا ما يند

ومحمد بن الوليد توفي بالمقائس نحو ٣٦ هـ. في كتاب الحديث ٢٢٥ حديث الأعلام ١٧١/٢

(١٦٣) عثمان بن حنيف من ذهب الأنصاري الأوسي والبر، هو الصحابة شهد أحد وما بعدها ولأن عمر على السواد ثم

على الحيرة. وصف في صف علي ما ثبت في فضل سكي الكوفة وتوفي في خلافة معاوية بعد ٤١ هـ. الأعلام

٢٠٥/٤

(١٦٤) له أخبار مشرقه انظر جود علي، الفضل ١٨٦/٣، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١

وكان نسب في مباحته [وإن كان من قبل حارث على نفسه] <sup>(١٦٥)</sup> وما حكى أنه  
خرج يوماً يتصيد فأهضى إن شجر منتف قد حل فيه بنصيد إلى رابية بشرف منها على الشجر  
ثم رأى ما فيه من الصيد، فرأى امرأة محمر في سستان فيه رجل ورماد منور ومعهما صبي يريد أن  
يتناول شيئاً من الرمان وهي تمعه، فعحب منها وأبعد إليها رسولا عن سبب منه ولدها من  
الرمان <sup>(١٦٦)</sup> فقالت: إن للملك حق لم تأت [لقد سمع نفسه ويحذف أن قال] <sup>(١٦٧)</sup> منه شيئاً إلا بعد  
أخذ حقه. فرق للملك لقوها وأدركته [رافة برعته] <sup>(١٦٨)</sup> فتقدم إلى ورثته بالمساحة التي بقرب  
قسطها ما يحصل بالفسمة لتمتد يد كل من إلى ما يملكه في وقت حاجته إليه فكان العرس  
على هذا في بقية أيامهم وجاء الإسلام فأقره عمر بن الخطاب على المساحة والخراج فبلغ ارتداعه  
في أيامه ألف ألف وعشرين ألف ألف درهم [وجاء ربه مائة ألف وحمسة وعشرين ألف  
ألف درهم] <sup>(١٦٩)</sup> [وجاء عبيدة بن ربيعة مائة ألف ألف وحمسة وثلاثين ألف ألف درهم  
بعشمة وظلمه] <sup>(١٧٠)</sup> وجاء الخجاج مائة ألف ألف وثمانية عشر ألف ألف بعشمة وجرده <sup>(١٧١)</sup>  
وجاء عمر بن عبد العزيز رحمه الله مائة ألف ألف وعشرين ألف ألف بعشمة وعمارته وكان بن  
هيرة <sup>(١٧٢)</sup> بجية مائة ألف ألف سوى صعام، جند وأوراق عمارته <sup>(١٧٣)</sup> وكان يوسف بن عمر  
يحصل منه في كل سنة من ستين ألف ألف إلى سبعين ألف ألف، ويحتسب بعهده من قبله من  
أهل الشام ستة عشر ألف ألف روى بقية لبريد أربعة آلاف ألف درهم وروى بطورق ألف  
ألف، وسقى في سوت الأحداث والعواتق عشرة آلاف ألف درهم وقاد عبد الرحمن بن جهمر

(١٦٥) ساقطة من ب

(١٦٦) بياني في ب

(١٦٧) بياني في ب

(١٦٨) ساقطة من ط، ت

(١٦٩) ساقطة من م، ح

(١٧٠) ساقطة من ب

(١٧١) يزيد بن جهمر بن هيرة، من بني هزارا، أمراء فائدة من ولادة الدولة الأموية أصله من الشام وكان من العرانيين  
(البصرة والكوفة) سنة ١٢٨ هـ في أيام مروان بن محمد هبش إلى جانب الأمويين ضد العباسيين كان شديد  
الباغى ما أصغر أخيه العباسي الأول إلى مهادته وأعطاه الأمان، ثم نصر السفاح المنهك وقتله في (وسط) كان  
خطيباً، شجاعاً، صريحاً، مؤيداً، جسيماً الاعلام، ٨، ١٩٠  
(١٧٢) م العبد

ابن سليلان<sup>(١٧٣)</sup> ارتفاع هـد الإديم في احمير ألف ألف ثلاث مرات، فيما نقص من مال الرعيه راد في مال اسلفان؛ وما نقص من مال لسلطان راد في مال سرعيه ولم يزل السواد على مساحة وخراج إلى أن عدل بهم لمصور رحمه الله في الدولة لعباسيه عن خراج إلى المقاسمه لأن السعر نقص فلم يبق لعلات بحراحتها وحرب السواد فجعله مقاسمه وأشار أبو عبيد الله على المهدي أن يجعل الأرض الخراج مقاسمه بالنصف إن سمي سيح في الدواين على الثلث وفي الدواين عن اربع لا شيء عنيه سوه، وأن يعمل في النخل والكرم والشجر مساحة خراج تقدر بحسب قرنه من الأسواق ويكون اثني<sup>(١٧٤)</sup> مثل المقدسه فإذا بلغ حاصل العنة ما بقي بحراحي أحد عيب حراحيه كاملا، وإذا نقص ترك ههدا ما جرى في أرض السواد

والذي يوجه لحكم أن حراحيها هو ضرورت عليها أولا وتعييره إلى مقاسمه إذا كان لسب حادث انتفاء جهاد الأئمة فيكون أمضى مع بقاء سببه وإلا<sup>(١٧٥)</sup> عهد إلى حاله الأولى عند رول سبه، وليس للإمام أن ينقص جهاد من بعده، فأما ضمن المال لأموال العشر واخراج ما طيل لا يتعلق به في الشرع حكم لأن المعامل مؤخر يستوفي ما وجب ويؤدي ما حصل فهو كالوكيل الذي إذا أدى الأمانة يضمن نقصا وم يملك زياده وصيان الأموال بقدر معلوم يقتضي الاقتصار عليه في تلك ما راد وعزم ما نقص وهذا مناف لصريح المعاله وحكم الأمانة بطل.

وحكي أن رجلا أن ابن العباس رضي الله عنه ينقص منه الأئمة ثمانية ألف<sup>(١٧٦)</sup> درهم فصر به مائة سوط وصديه حيا تعريرا وأدب. وقد حطت عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس فجمع في حطته بين صفتهم وصفة ولايته عليهم وحكم المال الذي بينه عما هو انصواب المسوع<sup>(١٧٧)</sup> والحق المسوع، فقال أيها الناس قرأوا لقرآن تعرفونه، واعملوا بما فيه تكونوا

(١٧٣) لم يثر له حل برحة

(١٧٤) ح التبر، ساطعة من ت، م، بيت واضحة

(١٧٥) ساطعة من م

(١٧٦) م، بهية آلف

(١٧٧) ساطعة من م ح

أهله، وس يطلع دوحى حقه أن يُضدع في معصية الله، لا ربه بي يُبعد من ررق ولن يُعزب من  
أحد أن يعول المرء حقا، ألا إني ما وجدت صلاح ما ولا في الله إلا بثلاث، أدء الأمانة والأحد  
بالقوة، والحكم بما أمر الله، ألا ربي ما وجدت صلاح هذ المال إلا بثلاث أن يؤحد بحق  
وأن يُعطى في حق وأن يجمع من ساطل ألا رأيت في مالكم كوي النبيم بن استغيت استعفعت  
وإن اعتفرت أكلت ما معروف [كترهم الهمة الأعز به] ٧٨٠

## الباب الخامس عشر في إحياء الموات واستخراج المياه

من أحصى موان ملكه بإذن الإمام ومعه إيدنه وقال بوجوب إحياءه ولا يزدن الإمام، لقول النبي ﷺ « ليس لأحد، لآ ما طالت به نفس إمامه »<sup>(١)</sup> وفي قول النبي ﷺ « من أحصى أرض موان فهي له »<sup>(٢)</sup> دليل على أن ملك الموات معتبر بالإحياء دون إذن الإمام وأما عندنا فنحن نرى كل ما لم يكن عامراً ولا حريماً لعدم فهو موات وإن كان متصلاً بعامر، وقد أبو حنيفة - الموات ما بقى من عامر ولم يقطع الماء وقد أبو يوسف الموات كل أرض إذا وقف على أدائها من عامر فلا يباع صوته لم يسمع أقرب الناس إليها في لعدم وهذا القولان يجرحان عن معهود في اتصال عمارات ومستوي في إحياء موات حيرانه والأباعد وقد مالئ خبر به من أهل العامر أخيراً إحيائه من الأباعد وصفة لإحياء معتبرة بالعرف فيما يراد أنه لإحياء، لأن رسول الله ﷺ أطلق ذكره إحياءه على حرف المعهود فيه، فإن أراد إحياء الموات لم يكن ذلك إحياءه بالماء واستقبح لأنه أول كمال عبارة التي يمكن سكتها. وإن أراد إحياءه للردع ولعمره فيه ثلاثة شروط<sup>(٣)</sup> أحدها جمع ثمرات المحيط<sup>(٤)</sup> ب حتى يصير حائراً بينها وبين غيرها ولثاني سوق الماء إليها إن كان بيسا وحيسه عنها ب كانت بطائح [لأن إحياءه ليس سوق ماء إليها، وإحياءه البطائح بحبس ماء عنها]<sup>(٥)</sup> حتى يمكن زرعها وعرسها<sup>(٦)</sup> في الحديس والثالث حرثها واخرث يجمع ثمره الممدد وكسح لمسهلي [وطم

(١) ما ذكره على هذا الحديث لا يسه ولا يسه

(٢) ورد في البخاري، (من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحسن)، ٢١٨٥/١٠

(٣) م شرايط

(٤) ب محيط

(٥) ب بقاء حرث

(٦) ساطع من د

المنخفض [٧] فإذا استكملت هذه لشروط الثلاثة كمل الإحياء وملك المحيى ، وغلط بعض أصحاب الشافعي فقال : لا يملكه حتى يزرعه أو يفرسه ، وهذا فاسد لأنه بمنزلة السكوى التي لا تعتبر في تملك المسكون فإن زارعه [٨] عليها يعد الإحياء من فلم سحرناها وزرعتها كان المحيى مالكا للأراضي والمثبر مالكا للمبارة [٩] ، فإن أراد مالك الأرض بيعها حاز وإن أراد مالك المبارة بيعها فقد احتلف في جوازه ، فقال أبو حنيفة إن كان له إشارة جار له بيعها ، وإن لم يكن له إشارة لم يجر . وقال مالك : يجوز له بيع المبارة على الأحوال كلها ويجعل الأكر [١٠] شريك في الأرض ببيعها . وقال الشافعي : لا يجوز له بيع المبارة بحال إلا أن يكون له فيها أعيان قائمة كشجر أو ررع فيجوز له بيع الأعيان دون الإثارة ، وإذا تحجر عن موات كان أحق ببيعها من غيره ، فإن تغلب عليه من أحياء كان المحيى أحق به من المتحجر ، فإن أراد المتحجر على الأرض بيعها قبل إحيائها لم يجر عن الظاهر من مذهب الشافعي [١١] ، ويجوز كثير من أصحابه ، لأنه لما صدر بالتحجر عليها أحق بها جاز له بيعها كالأموال ، فعلى هذا لو باعها فتعلت عليها في يد المشتري [ من أحياءها فقد رهم بين أبي هريرة [١٢] من أصحاب الشافعي أن ثمنها لا يسقط عن المشتري [١٣] لتلف ذلك في يده بعد قبضه . وقال غيره من أصحابه القائلين بجواز بيعه أن الثمن يسقط عنه ، لأن قبضه لم يستقر [١٤] ، فأما إذا تحجر وساق الماء ولم يحرث فقد ملك الماء وما جرى فيه [ من الموات وحريمه ولم يملك ما سواه وإن كان به أحق ، وجاز له بيع [١٥] ما جرى فيه الماء . وإن جاوز بيع ما سواه من المحجور ما قدماء من الوجهين

(٧) سابقه من ت

(٨) م . روع .

(٩) ت . للزروع

(١٠) الأكر . لموات للمعجم الوسيط ٢٢/١

(١١) سابقه من ت

(١٢) الحسن بن حسين بن أبي هريرة : فيه شافعي ، انتهت إليه إمامة المذهب في العراق له مسائل في القروع من

يخبرنا عنه ٣٤٥ هـ . الأعلام ٢/١٨٨

(١٣) سابقه من ت .

(١٤) ت . لأن قبضه مستقر

(١٥) سابقه من ج



وما أحصى<sup>(١٦)</sup> من لموات معشور لا يحور أن يُبصر عليه حرج سواء صفى بماء العشر أو  
 ماء الخراج وقد أبو حيفة وأبو يوسف إن ساق إلى ما أحياه ماء العشر كانت أرض عشر، وإن  
 ساق إليها ماء الخراج كانت أرض خراج. وقال محمد بن الحسن<sup>(١٧)</sup> كتب الأرض المعينة  
 على أهل حميرتها الأعجم فهي أرض خراج، وإن كتب على أهل حميرتها الله عز وجل كدجلة  
 وأصهرت فهي أرض عشر، وقد أجمع لعرقوب وغيرهم على أن ما أحصى من موات البصرة  
 وساحلها أرض عشر. أم على قول محمد بن الحسن فلأن دجلة البصرة بما أجراه الله تعالى من  
 الأنهار<sup>(١٨)</sup> لمحدثه<sup>(١٩)</sup> فهي حمية أحقرها المسلمون [في أموات] لا<sup>(٢٠)</sup> وأما على قول أبي  
 حيفة<sup>(٢١)</sup> فقد حلف أصحابه في تعميل ذلك على قولين. فجعل بعضهم العدة فيه أن ماء  
 الخراج يعصى في دجلة البصرة وفي جرده وأرض البصرة تشرب من متعب، ولذا من البحر  
 وليس من دجلة والفرات، وهذا التعليل فاسد لأن الماء بعيد<sup>(٢٢)</sup> الماء العذب من البحر ولا  
 يمتزج معه ولا تشرب، وإن كان امتزج لا ماء دجلة<sup>(٢٣)</sup> والفرات. وقد أحروا<sup>(٢٤)</sup> من  
 أصحابه منهم طينة بن آدم<sup>(٢٥)</sup> بل العلة فيه أن ماء دجلة والفرات يستقر في السطائح فيقطع  
 حكمه ويحول الانتفاع به ثم يحرج إلى دجلة البصرة فلا يكون من ماء الخراج، لأن السطائح  
 ليس من أهل الخراج، وهذا تعليل فاسد أيضا لأن السطائح بالعراق سقطت قبل الإسلام  
 فتعبر حكم الأرض حتى صار مواتا ولم يعبر حكم الماء. ومنه ما حكاه أصحاب<sup>(٢٦)</sup> السير  
 أن ماء دجلة كان ماصيا في الدجلة المعروفة بالمرور الذي ينتهي إلى دجلة البصرة من مدائن في

(١٦) م. وأما ما كان

(١٧) ساقطة مرت

(١٨) ت. الأبار

(١٩) ح. الخربة

(٢٠) ب. بطة مرت

(٢١) ت. أبي يوسف

(٢٢) ط. بعد

(٢٣) ساقطة مرت

(٢٤) ساقطة من ط

(٢٥) لم يثره على ترجمه

(٢٦) ط. صاحب، ب. أهل

متأخذ مستقيمة المسالك محفوفة الخواب. وكان موضع الطائع الآن أرض مزروع وقري دث  
منار فلما كان الميث قباض من هرور<sup>(٢٧)</sup> ففتح في أسافل كسكر بئ<sup>(٢٨)</sup> عظيم غفل أمره حتى  
غلب ساؤه وغرق من العمارات ماعلاء. فلما ولي أسوشروان أنه أمر بذلك الماء فخرج  
بالتسنيات<sup>(٢٩)</sup> حتى عاد بعض سك الأرض إلى عماره وكنت على ذلك سنة من الهجرة  
وهي السنة التي بعث فيها رسول الله ﷺ عبدالله بن حذافه السهمي<sup>(٣٠)</sup> إلى كسرى رسولا وهو  
كسرى أبروير فزاد دجده والفرات رياده عظيمة لم ير مثلها فابتعث شوق عقاق<sup>(٣١)</sup> اجهد  
أبروير في سكرها حتى [عرق]<sup>(٣٢)</sup> في يوم واحد سبعون سكر<sup>(٣٣)</sup> وبسط الأموال على الأنطاع  
فلم يقدر لله على حيله، ثم ورد المسلمون لعراق وشاغبت العرس باخروب فكانت البثوق  
تتمحور فلا يلتصق إليها ويحجر الذهبين عن سدها فالتصت الطيعة وعظمت، علمي ولي معاوية  
رضي الله عنه ولي مولا عبدالله بن ذراح<sup>(٣٤)</sup> خراج العراق فاستخرج له من أرض الطائع ما  
بلغت عنه خمسة آلاف درهم واستخرج بعده حسان لسطي<sup>(٣٥)</sup> المولود من عبد الملك  
ثم هشام من بعده كثيراً من أرض الطائع، ثم جرى الدس على هذا إلى وقتنا حتى صدرت

(٢٧) قيادته في مرور نوري منقذ فارس وعنده خمس عشر سنة اعتنق المردكية فطرد من ابيه ثم عاد معه بعد السوءة توفي وعمره ثلاثة وأربعون، خلفه ابنه كسرى أنوشروال ابني نفي عن المردكية نظم أهدره، الدهنوري، الأصمعي؛  
الطوار، ص ٦١ - ٦٥

(٢٨) ح قُب وَفَدَ سَحَابًا ثَامِعًا (بَثْنًا) ثُمَّ سَطَّهَا وَلَيْتَ لَيْتَ

(٢٩) م، ط، حيدان، ت هرجم بالفتحة، ج ترجم للنسبة والصحيح ما جاء في كتاب الأحكام السلطانية ولا من  
الفرقاء والذي صححه حامد المعني حيث جاء في نفس الموضوع في الصفحة ٦١٢، سطر ٣ من هامش (منج  
باليت) و(الثقة) القافس لها رأسان المعجم الوسيط ٤٥٦/١

(٣٠) ت عبدالله بن رباح وهو قبطي حيث بشر صاحب الأعلام: إلى عذابه من حفاضة بن قيس السهمي القرشي،  
أمر عذابه صحابي أسلم لديا بمكة النبي ﷺ إلى كسرى هاجر إلى الحبشة وشهد فتح مصر وسوي ج بلم غنيم  
بحر ٣٣ هـ الأعلام ٧٨/٤ وسمر أيضا رسائل النبي ﷺ إلى الملوك والأمم = والبعث، ص ٥٣  
(٣١) ط شوق عظام

(٣٢) ، (٣٣) ب (حي غلب وعرف له [يوم] واحد وسبعين سكار ) ، ح (حي صلب في يوم واحد وسبعين سكارى ) ، والسكار : الشخص الذي يقوم بتسكر (مذ) النهر

(٣٤) انظر قانون العقوبات ٢١٨/٢

(٣٥) كاتب المصباح النفسي، كان مصرانيا، ولم يتسم إلا بأهم الخليفة هشام على يد أبيه، اختبر ولده محمد يسمى باسمه  
انظر اختياره، العهد العريق ١٦/٤، الكامل ٢٨٠/٥، تاريخ ابن عسك، ص ٤٠٢

حواصلها مثل سلطانها وأكثر، [وكان هذا لتعليق من أصحاب أبي حنيفة مع] ما [٣٦] شرحاه من أحوال الطائفة عذرا دعاهم إليه ما شاهدوا الصحابة عليه من إجماعهم على أن ما أحيى من موات لبصره أرض عشر وما ذلك لعله غير الإحياء [٣٧]

وأما حرم ما أحيى من الموات لسكنى أو ررع فهو عند الشافعي (٣٨) معتبر بما لا تستعي عنه تلك الأرض من طريقها ومائها وبحري مائها ومعيضها [وقال أبو حنيفة حريم أرض الررع ما بعد مهب ولم يبلغه مأواها وقال أبو يوسف حريمها ما انتهى إليه صوت المادي من حدودها] (٣٩) ولو كان هذين القولين وجه ما اتصلت عمارتان ولا تلاصقت داران وهذا مصرت الصحابة رضي الله عنهم البصره على عهد عمر رضي الله عنه وجعلوها حظا لقاتل أهلها فجعلوا عرص شارعها الأعظم وهو مريدها ستين دراعا، وجعلوا عرص ما سواه من الشوارع عشرين درعا، وجعلوا عرص كل رفاق سعة أذرع (٤٠)، وجعلوا وسط كل حطة رحمة مسيحة لمرايط حيلهم ونور موانعهم وتلاصقوا في المساكن ولم يجعلوا ذلك إلا من رأي اتفقوا عليه أو (٤١) نص لا يجوز خلافه وقد روى بشير بن كعب (٤٢) عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا تدارأ القوم في طريق فنجع سعة أذرع» (٤٣)

(فصل) وأما أقيان المستخرجه فتقسم ثلاثة أقسام ميه أهدر وميه أبار وميه عيون. فأما ميه الأبار فتقسم ثلاثة أقسام. أحدها ما أجره الله تعالى من كبار الأبار التي لا يحتصرها الآدميون كدجلة والفرات وبسريان الرافدين فإزاءهما يتسع للمررع وللشاربة، وليس يتصور فيه قصور عن كفايه ولا ضرورة تدعو فيه إلى تنازع أو مشاحة، فيجوز لمن شاء من الناس أن يأخذ منها لضيقه شربا ويجعل من صيعته لبها مقيضا ولا يمنع أحد من شرب ولا يعرض في

(٣٦) ساقطة من جميع النسخ والإصابة من المحقق

(٣٧) ساقطة من ت

(٣٨) ساقطة من ت

(٣٩) ساقطة من ت

(٤٠) ت وجعلوا عرص كل دراع وفاق

(٤١) ساقطة من ط

(٤٢) بشر بن كعب الأنصاري، انظر الإصابة ١/ ١٦٣، برجة ٢/ ٧٠٢، المسعودي، التنبيه، ص ٢٦١ - ٢٦٣

(٤٣) اللؤلؤ والمرجان، حديث ١٠١١، ص ٢٩١، يلفظ (نص رسول الله ﷺ إذا تدارأوا في الطريق بسعة أذرع)

أحداث معين ، والقسم الثاني ما أجره الله تعالى من صغار الأهر ، وهو على ضربين :  
 أحدهما أن يعوز ماؤها وإن لم يُحس ويكفي جميع أهله من غير مقصير ، فيجوز لكل ذي أرض  
 من أهله أن يأخذ منه شرب أرضه في وقت حاجته ولا يعارض بعضهم بعضا ، فإن أراد قوم أن  
 يستخرجوا منه نهر يُساق إلى أرض أخرى أو يجعلوه معين هر حر يُقَر ، فإن كان ذلك مصرا  
 بأهل الميراث مع ، وإن لم يضر بهم لم يُجمع ، والصواب الثاني أن يستقل<sup>(١٤)</sup> به هذا النهر ولا  
 يجعلوه للشرب ، لأن محبة الأول من أهل لهر أن يبتدىء بحبسه ليسي أرضه حتى نكتفي منه  
 وتزوى ثم يحبسه من يليه حتى يكون آخرهم أرض آخرهم حسا ، روى عبادة بن  
 الصامت<sup>(١٥)</sup> أن النبي ﷺ قضى في شرب لحسن من السيل أن لا عمل أن يشرب قبل  
 الأسفل ، ثم يرسل الماء إلى الأسفل لذي يليه كذلك حتى يفتقي الأرضون ، وأما قدر ما يحبسه  
 في الماء في أرضه ، فقد روى محمد بن إسحاق عن أبي مالك بن ثعلبة<sup>(١٦)</sup> عن أبيه أن  
 رسول الله ﷺ قضى في وادي مهزور أن يُحس إنشاء في لأرض إلى الكعبي ، فإذا بلغ إلى  
 الكعبي أرسل إلى الأخرى<sup>(١٧)</sup>

وماك منك وهي في سبل بطون مثل دث فقده بالكمين، وليس هذا المقصاء منه على العموم في الأرباب والسادك، لأنه مقدر بالحاجة. وقد يختلف من حمسه أوجه أحدهما باختلاف الأرحين، منها ما يرتوي باليسير ومنها لا يرتوي إلا بالكثير. والثاني باختلاف ما فيه، فمن للزرع من لشرب قدر، وللحمل والأشجار قدر. والثالث باختلاف النصف والثشاء، فإن لكل واحد من الرمان قدر، وكرام باختلافها في وقت الزرع وقدره<sup>(٢٥)</sup>، فمن

(14) لا يفتقر

(٤٤) عباد بن الصامت عن عيسى الأنصاري الطرودي صحابي من المعروفين بالورع شهد الفقه، وكان أحد نقباء شهد بدر وائل الشاهد، ثم حضر فتح مصر وهو أحد من ربي نقضا بالمسكين وبما بالموت أو بيت المقدس عام ٣٤هـ - الأعلام ٣/ ٢٥٨

والحديث في البخاري ١٧٥/١٠، ١٧٦، وابن ماجه ٨٣٠/٢، حديث ٢٤٨٢

٢٦) أوصفت بي تعله الأصغري، كذا من الأغنياء، مُعَدَّوِي في المَدَنَةِ قبلَ أَنه مَرَّ عَلَى النبي ﷺ وهو يَتَلَوُّ مَوْهَ مَعْدِلِ  
 وَوَالِدِي مَكْرُوبِ أَتَدَهَبُ وَاعْصِفُ ﴿ رَأَى قَوْلَهُ مَعْدِلُ ﴾ فَمَدَّوْا مَا مَكَمَّ بِكَ تَرُوبِ ﴿ عَصَفِي عَلَيْهِ ﴾ مِمَّا أَتَى نَصْدُقُ بِأَلِه  
 كَثَمَ وَقَدْ أَتَى هَذَا التَّرَدِيدَ فِيهِ صَعْبٌ وَالْفُطَاظُ أَظَلَّ الْإِسْبَاةَ ٣٢٦/٣ تَرْجُمَهُ ٧٩٥

(٢٧) ينظر الحديث في الموطأ، الطبعة رسول الله ﷺ، ص ١٠٨.

(24) م، ج، د، هـ وکب

لكل واحد من بوقتين قدرا واحد من اختلاف الماء في بقائه ، فبما انقطع  
يؤخذ منه ما يدحر ولذا لم يؤخذ منه - يستعمل - فالاختلاف من هذه لأوجه الخمسة - لكن  
تحدد ما فضاء سور الله ﷻ في أخذها وكان معتبرا بعرف اليهود عند الحاجة إليه فلو  
سعى رجل أرضه أو حوزها<sup>(٤٩)</sup> فسأل من منها عن أرض حارة فعرفها لم يضمن لأنه صرف في  
ملكه كساح ، فإن اجمع في ذلك الماء سمك كالثاني نحو بصيده من الأول لأنه في ملكه  
ويعلم الثالث من الأهر ما احتصره الأعميون بآحيوه من الأرضين فيكون النهر بينهم ملك  
مشترك كالرفاق المرفوع بين أهله لا يخص أحدهم بملكه ، فإن كان هذا النهر بالنصره يدخله  
ماء الله فهو لهم جميع أهله لا يتشاجون فيه لا تساع مائه ولا يحتاجون إلى حصة بعلوه بالمد إلى  
أحد لنفي نزوي منه جميع الأرضين ثم يعين<sup>(٥٠)</sup> بعد الارتواء في الجفرا وإن كان يمر  
النصره من البلاد التي لا مد فيها ولا حرر فالتبر عبث من احتصره من أرض الأرضين لاحق  
فيه بغيره في شرب منه ولا معصر ، ولا يجوز لوحد من أهله أن يسود بصب غباره عليه ولا  
يرفع مثله [ولا إدارة رحي فيه]<sup>(٥١)</sup> إلا عن مرضاة جميع أهله لا شراكتهم فيه هو مجموع من  
النفوذ به كي لا يجوز في الرفاق المرفوع أن يفتح به بناء ولا أن يخرج عنه حاد ولا يمد عنه  
سائط<sup>(٥٢)</sup> إلا بمرضاة جميعهم ثم لا يجوز أن يشرهم منه من ثلاثة أقسام أحدها أن  
يسومو عليه بالأيام ، فنوا وأتساعات إلى كثرة ، ويفترعوا إلى سارعو في التريب حتى يستقر  
هم بريب لأول ومن يليه ويختص كل واحد منهم بوقت لا يشركه غيره فيها ، ثم هو من بعده  
عن ما يترتب

والقسم الثاني أن يتسموا<sup>(٥٣)</sup> النهر عرص بحتبه تأخذ حافتي<sup>(٥٤)</sup> النهر ونفسه فيها  
حقوق<sup>(٥٥)</sup> مقدرة بحقوقهم من الماء يدخل في كل حدة منها قدر ما تنتفعه صاحبها من خمس

(٤٩) ب - وصحبها ، ج - أو حوزها

(٥٠) ه - ب - يضمن

(٥١) ب - فله من

(٥٢) السائط - منطقة - حاضن كحده - بعد - وجمعها سوط وسائط - المنفعة الوسط ١٣٤

(٥٣) م - في

(٥٤) ط - ب - حاسي

(٥٥) م - حقوقي

أو عشر وبأخذه إلى أرضه على الأدوار . ولقسم الثالث أن يحفر كل واحد منهم في وجه أرضه شرب مقدراً لهم باتفاقهم أو على مساحة أملاكهم ليأخذ من ماء البئر قدر حظه وسأوي به جميع شركائه ، وليس له أن يزيد فيه ولا لهم أن ينقصوه ولا لو حد منهم أن يؤخر شرباً مقدماً ، كما ليس لواحد من أهل الرفاق المزعج أن يؤخر شرباً مقدماً ، وليس به أن يقدم شرباً مؤخراً . وإن جاز أن يقدم شرباً مؤخراً ، لأن في تقديم البئر المزعج اقتصاد على بعض الحق ، وفي تقديم لشرب مؤخر زيادة على الحق . فلما حريم هذا البئر في الموات فهو عند الشافعي معتبر بعرف الناس في مثله ، وكذلك حكم الفناء لأن النماء به ياتل . وقال أبو حنيفة : حريم البئر ملصق بطنه قال أبو يوسف . وحريم الفناء مالم يسح على وجه الأرض وكان جامعاً للماء وهذا القول وجه مستحسن<sup>(٥٦)</sup>

(فصل) وأما الأبدار فحافرها ثلاثة أحوال أحدها أن يحفرها لسائلة فيكون ماؤها مشتركاً وحافرها فيهم كأحدهم . قد وقف عثمان رضي الله عنه بئر رومة فكان يصرب بدلوه مع الناس ويشترك في سائها إذا اتسع شرب الحيوان وسقى الررع ، [فإن ضائق ماؤها عنها كان شرب الحيوان أولى به من الررع]<sup>(٥٧)</sup> ويشترك فيها الأدميون والبهائم ، وإن ضائق عنها كان الأدميون يمانها أحق من البهائم . وإحالة ثانياً أن يحفرها لارتفاعه عما عليها كالبادية إذا نتجوا أرضها وحفرو فيها بئراً لشربهم<sup>(٥٨)</sup> وشرب مواشيهم كانوا أحق بمانها ما أقاموا عندها في جمعهم وعليهم بدل القصب من مائها للبشاريين دون غيرهم فإذا رغبوا عنها صاروا البئر سائلة ، فتكون خاصة الانتفاء وعامة الانتفاء ، فإن عادوا إليها بعد الارتحال عنها كانوا هم وصيرهم سواء فيها ويكون السابق إليها أحق بها . وإحالة الثالثة أن يحفرها لنفسه ملكاً فما لم يطلع بالحفر إلى استنطاق مائها لم يستقر ملكه عليها . وإذا استنطق مائها استقر ملكها كمالك الإحياء إلا أن يحتاج إلى طلي فيكون عليها من كمال الإحياء واستقرار الملك ثم يصير مالكها لها وحريمها . واختلف الفقهاء في قدر حريمها ، فذهب الشافعي رحمه الله إلى أنه معشر بالعرف المهودي مثلها . وقال أبو حنيفة : حريم لبئر لمناصح خمسون<sup>(٥٩)</sup> ذراعاً . وقال أبو يوسف : حريمها

(٥٦) ت : قال أبو يوسف : حريم ما زاد على بئر الماء ليس زيادة وهو مطلق عند غيره وهذا القول أحسن

(٥٧) ساقطة من ت .

(٥٨) ت : بيوتهم

(٥٩) ب : ربيع

ستون دراما إلا أن يكون رشداً لها بعد فيكون هـ منهى رشائها [قال أبو يوسف<sup>(٦١)</sup> وأحرهم بشر  
 اعطى<sup>(٦٢)</sup> أربعون دراما]<sup>(٦٣)</sup>، وهذه مقادير<sup>(٦٤)</sup> لا تثبت إلا بنص، فإن جاءه نص كان متعاً  
 ولا فهو معلول وللتقدير منتهى الرشاء وحده يصح اعتباره ويكون داخل في لعرف المعتبر، فإذا  
 استقر ملكه على الشر وحريمها فهو أحق بمائها، وتختلف أصحاب الشافعي هل يصير مالكاً له  
 قبل استقائه<sup>(٦٥)</sup> وحيازته، فذهب بعضهم إلى أنه يجري على ملكه في قرره قبل حيازته؛ كما إذا  
 منث معدنيا ملك ما فيه قبل أخذه، وجوزعه قبل استقائه، ومن استقاه بعد إبدائه استرجع  
 منه، وقال آخرون لا يملكه إلا بعد الحيازة لأن أصله موضوع على الإباحة، وله أن يبيع من  
 الصرف معها يستقاه، فإن علمه من سقاه لم يترجع منه شيئاً، فإذا استقر حكم هذه النثر في  
 اختصاصه بملكها واستحقاقه بملكه سمي موثبه وزرعه وحجبه وأشجاره، فإن لم يفصل  
 عن كفايته فصل لم يترمه بذل شيء منه [إلا لمصغر عن مصر، وروى الحسن رحمه الله أن رجلاً  
 من أهل ماء فأسسدهم فلم يسموه حتى مات فأعزهم عمر رضي الله عنه ثدية، وإن فصل  
 منه بعد كفايته فصل لمره على مذهب الشافعي أن]<sup>(٦٦)</sup> يبدل فصل مائه بلشاربه من أرباب  
 المواشي والحيوان دون الررع والأشجار، وقد من أصحابه أبو عبيدة بن جرسونة<sup>(٦٧)</sup> لا يترمه  
 بدل انفصل منه الحيوان ولا للررع، وقال آخرون منهم يترمه بذله للحيوان دون<sup>(٦٨)</sup> الررع  
 [وما ذهب إليه الشافعي من وجوب بذله للحيوان دون الررع]<sup>(٦٩)</sup> هو لخشوع روى أبو  
 إرماد<sup>(٧٠)</sup> عن الأعرج<sup>(٧١)</sup> عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : «من مع فضل الماء لبيع

(٦١) ب. حذف إليها، ومحمد

(٦٢) المعنى قبل الإبل ومصرع العم عند الماء وجمعها أعطاه المصحح الوسيط ٦١٩/٢

(٦٣) ح. نقطة من ث

(٦٤) ب. ألفاظ

(٦٥) ب. ح. استقامته

(٦٦) ح. نقطة من ث

(٦٧) لم يثر على ترجمه

(٦٨) ح. نقطة من ث. ح. ث

(٦٩) ح. نقطة من ث

(٧٠) ث. روى البربر عن الأعرج والمصحح ملود في نص أن إرماد (عبد الله بن ذكوان) من الحديثين، وقد

سبق ترجمته

(٧١) عند الرحمن بن هريرة، من مواثق بني حاشية، عُرف بالأعرج صاحب قارون، من أهل المدينة أدركه أبو هريرة وأحد

به فضل الكلال منعه الله فصل رحته يوم القيامة<sup>(٧١)</sup>. وبذل هذا الفصل معتبر بأربعة شروط  
أحدها أن يكون في قرر البئر، فمن استقاء لم يدرمه بذله. والثاني أن يكون متصلاً بكلاً برعى،  
فإن لم [يقرب من الكلال لم يدرمه بذله. وثالث أن لا نجد أمواشي غيره، فمن وجدت مباحاً غيره  
لم يدرمه]<sup>(٧٢)</sup> بذله وعدلت المواشي إلى هذه المساح، فإن كان غيره من الموجود مملوكاً برم كس  
واحد من مالكي الماءين أن يبدن فصل مائه لم يرد إليه، فإذا اكتفت المواشي بمصل أحد  
الماءين سقط لمرص عن الآخر الرابع أن لا يكون عليه في ورد لمواشي إلى مائه صرر بلحقه  
في زرع ولا ماشية فإن لحقه صرودها صرر مُعت وجاز للربعة استقاء فضل الماء له، فإذا  
كملت هذه الشروط الأربعة كرمه بذل الفضل وحرم عليه أن يأخذ له نعت، ويجوز مع الإحلال  
بهذه الشروط أن يأخذ نعتاً إذا ساعه مقدراً بكل أو وزن، ولا يجوز أن سعه حرافاً ولا مقدراً  
لدي<sup>(٧٣)</sup> ماشية أو زرع

وإذا احتصر ثراً أو ملكها وحرمها ثم احتضر أحمر بعد حرمها ثراً فنقص<sup>(٧٤)</sup> ماء الأول  
إليها وغر فيها أقر ولم يجمع منها، وكذلك لو حفرها لظهور فتعرب ماء الأول أقرت. وقال مالك  
إذا نصب ماء الأول إليها أو تعربها منع منها وطُمت [عليه]<sup>(٧٥)</sup>

(فصل) وأما العيون فتقسم ثلاثة أقسام أحدها أن يكون في أنبع الله تعالى ماءها لم  
يستطع الأعميون بحكمها حكم ما أجراه الله تعالى من لأمره، ولم أحب أرضاً بما فيها أن يأخذ  
منه قدر كفايته، فإن تشاحوا به لضيعة روعي ما أحس بمائها من الموت، [فمن تقدم فيه  
بعضهم على بعض]<sup>(٧٦)</sup> كان لأسيفهم إحياء أن يستولي منها شرب أرضه ثم لم يليه، فمن

• منه وهو أول من يرد في القرآن ويسمى وكان خير بأنساب العرب، وأمر العلم لغة ربط شعر الإسكندرية منه.

ومات بها في سنة أبيه خلافة سوي سنة ١١٧ هـ. الأعلام ٣/ ٣٤١

(٧١) صحيح البخاري ١٠/ ١٧٢ بلطف (لا يبيع فصل ماء يجمع به الكلال)

(٧٢) سابقه من ب

(٧٣) ط، ث، ح: يرى

(٧٤) ت: فقيضت

(٧٥) الزيادة من ت

(٧٦) ب: (ولم يسبق به بعضهم بعضاً)



قصر<sup>(٧٧)</sup> الشرب عن بعضهم<sup>(٧٨)</sup> كان يقصده في حق الأجير، وإن اشتركوا في الإحياء على سوء ولم يسبق به بعضهم بعضا محصور<sup>(٧٩)</sup> فيه إما بقسمه الماء وإما بالمهاياة عليه<sup>(٨٠)</sup> والقسم الشرابي أن يستبطلها الأدميون فتكون ملكا لمن استبطلها ويملك معها حرمة وهو عن مذهب الشافعي معتبر بالعرف المعهود في مثلها ومقدر بأخااجة الداعة بها. وقال أبو حنيفة حرمة العن حسنة ذراع والمستبطل هذه لمن سبق مانها إلى حيث شاء وكان ما جرى فيه مؤثرا ملكا له وحرمة والقسم لثالث أن يستبطلها الرجل في ملكه فكون أحق بمائها شرب أرضه؛ فإن كان قدر كمائتها فلاحق عليه فيه إلا لشرب مضطر. وإن فصل عن كمائته وأراد أن يحيى بفصله أرضا مواتا فهو أحق به لشرب ما أحبه وإن لم يرد له موات أحبه لزمه بذله لأرباب الموشى دون الرع كفضل ماء الشرب، فإن اعتناص عليه من أرباب الرع حار، وإن اعتناص عنه من أرباب الموشى لم يجز ويجوز لمن حفر في ابلدة شرا فملكها أو عب سبطلها أن يبيعها، ولا يحرم عليه ثمنها [وقال سعيد بن مسيب وابن ذكوان<sup>(٨١)</sup> لا يجوز له بيعها ويحرم ثمنها] <sup>(٨٢)</sup> وفي عمر بن عبد العزيز وأبو ارناد بن ساعها لرعة جارة وإن ساعها لخلاء لم يجز وكان أقرب لباس إلى المائت أحق بها غير ثمن فإن رجع الخافي<sup>(٨٣)</sup> فهو أمست ها.

(٧٧) ب. مضم.

(٧٨) م. أرضهم.

(٧٩) محاصرا جملوها حصصا.

(٨٠) تهاب القوم على الأمر برفاعها وتناولها معجم الوسيط ٢، ٢٠٢.

(٨١) محمد بن عبد الرحمن بن المعيرة بن الخدر بن أبي ذكوان من فريش تلمحي. عن روى الحديث. من أهل المدينة وكان يلقب بها من روع الناس وأفضهم في عصره قيل حبه الاسم مائل لأنه كان يرى الطير يولي عام

١٤٥٨هـ. الأعلام ٦/ ١٨٩.

(٨٢) ساقطة من ح. ت.

(٨٣) ت. الخافي.

## الباب السادس عشر في الحمى والأرقاق

وحمى شوب هو المنع من إحيائه إيملا كما يكون مسمى الإباحة نبت كلاً ورعي  
الموشي وقد حمى رسول الله ﷺ بسدبه وصعد حلاً بسبيع قد أبو عبيد<sup>(١)</sup> هو التبع  
بأنون وقال (هذا حمى وأشار بيده إلى قناع) وهو قدر ميس في ستة ميس حمى خيل  
لنسيم من الأنصار<sup>(٢)</sup> وبهاجرين قام حمى الأنمة من بعده ليلان حمى<sup>(٣)</sup> به جميع السموت أو  
كثرة لم بحر، وإن حمى فله خاص من الناس أو لأعيانهم لم بحر وإن حمى نكافه نسمير أو  
للقراء المسكين فهي حواره قولان أحدهما لا بحر ويكون لحمى حمى لرسول الله ﷺ  
نورمة نصعب من حشامة<sup>(٤)</sup> أن رسول الله ﷺ حمى التبع قال «لا حمى إلا الله  
ولرسوله»<sup>(٥)</sup> والقول الثاني أن حمى لأئمة بعده حائر كجوزهم، لأنه كان يعمل ديك  
لصلاح نسمير لا لنفسه فكذلك من قدم مقدمه في مصائبهم قد حمى أبو بكر رضي الله عنه  
بأربعة ليل<sup>(٦)</sup> نصدة واستعمل عنه مولاه «أنا سلامة»<sup>(٧)</sup> وحمى عمر رضي الله عنه من  
الشرف مثل ما حمى أبو بكر من أربعة وروى عنه مولى له يقال له هي وقال بأهي ضم

(١) ب أبو عبيد الله

(٢) ب ببيع من ب ب ح

(٣) ب ب ب ب

(٤) نصعب من حشامة من ليل بيبي صحري، من شعبيه سلم، لأنه في عصر النبوة وحمى فتح مصعب  
بأربع ليل أخذت بولا نصعب من حشامة لطيفت خيل، مات في خلافة عثمان نحو ٢٥ هـ له أحاديث في

نصحيح لأعلام ٢٠١/٣

(٥) ب ب ب ب، هداية الناري ٢ ٢٠١

(٦) ب ب ب ب ب ب

(٧) ب ب ب ب ب ب

جداحك عن الناس، واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مجابة، وأدعج رب الصرعية<sup>(٨)</sup> ورب العسة وإياك ومعهم من عمال واس عوف فيها رب تلك ماشيتهم يرحمان إلى نخل ودرع، وإن رب الصرعية ورب العسة يأتي بعائله فيقول: يا أمير المؤمنين، أفرحهم أم لا؟ لا أبالك، فانكلاً أهون علي من لدير ودرهم، والذي نفسي بيده بولا لخال لذي أحمل عليه في سبيل الله ما حميت عنهم من بلادهم [شرا] فأما قول رسول الله ﷺ: «لا حى إلا الله ولرسوله» [٩] فمعناه لا حى إلا على من من حماه الله ورسوله بدمع و ساكنين ونصائح كافة المسلمين لا على من ما كانوا عليه في تجاهية من مفرذ انعوير منهم بالحصى نفسه، كسدي كان يعينه كليب بن وائل<sup>(١٠)</sup>، فإنه كان يوالي يكتب على شرا<sup>(١١)</sup> من الأرض ثم يستعويه<sup>(١٢)</sup> ويحمي ما انتهى به عوازه من كل الجهات، ويشارك الناس فيما هد، حتى كان ذلك سب قتله، وبه يقول لعباس بن مرداس.

كما كان يبغيها كليب بطمه من العز حتى طساح وهو قنسلها على وائل إذ بترك الكلب نبيها وإذ يمنع الأبناء منها حصولها

وردا جرى على الأرض حكم الحمى [استقاء لموانب سابل ومعا من إحيائهم فلكا روعي حكم المحمي]<sup>(١٣)</sup>، فإن كان ملكاه تسارى فيه جميعهم من عي وقبر ومسلم ودمي في رعي كلنهم بحيلهم وما شيتهم، فإن حص به المسموم اشترك فيه أعيب وهم وفراؤهم منع منهم أهل الدمة، وإن حص به الفقراء والمساكين منع منه الأعياء وأهل الدمة، ولا يجوز أن حص به الأعياء دون الفقراء ولا أهل الدمة دون المسكين، وإن حص به نعم الصدقة أو حل

(٨) الصرعية: انقطاع من الحمل أو الإبل. المعجم الوسيط ٥١١/٦

(٩) سلقته من ت

(١٠) كليب بن ربيعة بن الحارث بن مرة التميمي البجلي. سيد بكر وتعلب في تجاهليه، ومن استجمان لأبطال، واحد من شهباء بسوك في إمداد السطة. رقع من جينه أنه كان يقول: ما أصعب هذه السجاية في حماي، فلا يرض أحد من عطفه. وكان لا يورد حد مع إله، ولا يوقد نار مع نار، ولا يمر أحد بين يديه. فله حساس من مرة البكري النوايلي (أحور وخته) تنوب حرب السوس بين مكة ومكة مد، أو حين عامما وهي أطول حرب غرقت في ح عليه

الأعلام ٢٣٢/٥

(١١) ط شار والبشر ما ارتفع وظهر من الأرض المعجم الوسيط ٩٢٢/٢

(١٢) ط يستعويه

(١٣) سلقته من ت

المعتدين لا شرکهم به غیرهم ثم يكون لحمی حیات من استمر علیه من عموم  
وتخصص، ولو اتسع اللحمی مخصوص لعموم الناس حار أن یشرک فی الارتماع له و  
عم من خص به، ولو صاق اللحمی لعام عن جمع الناس لم یجوز أن یختص به أعضائهم، ولی  
جواز اختصاص غیراتهم به وجه (١٤)

ورداً استقر حکم لحمی علی أرض فأقدم علیها من أحيائها وبعض حاتم روعي لحمی،  
فإن کان مما حمله رسول الله ﷺ کان [الحمی ثانیاً] (١٥) والإحياء باطلاً ومتخصص لإحيائه  
مردوداً مزحوراً لاسیما إذا کان مسبباً لحمی حیاتاً، لأنه لا يجوز أن یعارض حکم رسول الله ﷺ  
بنقض ولا یبطال. وإن کان من حمی الأئمة بعده ففي إقرار إحيائه قولان أحدهما لا یفسد  
ویجری علیه حکم اللحمی کالذي حمه رسول الله ﷺ لأنه حکم بعد حق. ويقول الآخر یفسد  
لإحياء ویكون حکمه أثبت من اللحمی لتصريح رسول الله ﷺ بقوله «من أحمی أرضاً موات  
فهی له» ولا يجوز لأحد من الولاة أن یأخذ من أراضی الناس عرضاً عن مراعی موات أو  
حمی لعمول رسول الله ﷺ (مسلمون شرکاء فی ثلاث فی الماء والدر وکلاً) (١٦)

(نص) وأب الارتماق هو ارتفاق (١٧) الناس بمقاعد الأسواق وأقنية الشوارع  
وحریم (١٨) الأمصار ومازل الأمصار مقسم ثلاثة أقسام: قسم یختص الارتفاق به بالصحارى  
والسموات وقسم یختص الارتفاق به بأقنية الأملاك وقسم یختص بشوارع والطرق

فأما القسم الأول وهو من یختص بالصحارى وبعلموت حکمهم لأمصار وحلول المياه  
ودلت صریحاً أحدهم أن يكون لأجیار الدبلة [واسراحه المسافرين فی فلا یطرق لسلطان  
فيه یعمده عنه وضروره سابقة علیه] (١٩) ویسدي یختص سلطان به من دلت صلاح

(١٤) ليس هناك شرح أو ذكر لطيف الوهبى في جميع النسخ

(١٥) سابقه من ت

(١٦) ابن ماجه ١٨٣٦/٢، حديث ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، حديث صحيح، لأئمة ١/٦ حديث ٥٩٤٧

(١٧) ط أوافق

(١٨) الحريم ما حرم فلا يملك والحريم من كل شيء ما حرم بغير حرمة من مباح وحقوق محريم الدار ما

اصيب اليها من حقوقها وبغيرها، وما دخل في الدار من ثمن عليه نسيان وحريمه اسعد وحريمه نشر فتوضع

المحيط به وحريمه أحرام المعجم الوسيط ١: ١٦٨ - ١٦٩

(١٩) سابقه من ت

وعورته<sup>(٢٠)</sup> وحفظ مياهه والتخليفة بين الناس وبين نزوله ويكون السابق إلى المنزل أحق بحلولة فيه من المسوق حتى يرغمل عنه لقول رسول الله ﷺ : « من شئ من سبق إليها »<sup>(٢١)</sup> . فإن وردوه على سواء وتنازعوا فيه نظر في التعديل بينهم أي يربل تنازعهم وكذلك البادية إذا انتجعوا أرضاً طلباً للكلأ وارتعاقاً بالمرعى وانتعالا من أرض إلى أخرى كاسوا بها نزله وارتحلوا عنه كالتسايه لا اعتراض عليهم<sup>(٢٢)</sup> في تنقهم ورعيهم والصرب لشيء أن يقصدوا رسول الأرض الإقامة فيها والاسيطان لها ، فليس سلطان في نزولهم بها نظر براعى فيه الأصلح ، [ فإن كان مُضْراً بالسبلة منعوا منها قبل نزول وبعده ، وإن لم يضر بالسبلة راعى الأصلح في ]<sup>(٢٣)</sup> نزولهم فيها أو منعهم منها ونقر خبرهم إليها ، كما فعل عمر حين مضى لبصرة والكوفة مقر إلى كل واحد من المصريين من رأي المصلحة فيه لئلا يجتمع فيه لمساغرون فيكون سببا لانتشار الفتنة وسفك الدماء وكما يفعل في إقطاع المواث ما يرى ، فإن لم يستأذنه حتى نزله لم يمنع منه كما لا يمنع من أحيى مواتا بغير إذنه وذرهم<sup>(٢٤)</sup> عما يراه صلاحا لهم وسهاهم عن إحداث زيادة من بعد إلا عن إذنه . روى كثير بن عبدالله<sup>(٢٥)</sup> عن أبيه عن حذاف قال : قدمنا مع عمر بن الخطاب في عمرته سنة سبع<sup>(٢٦)</sup> عشرة فكلّمه أهل المياد في الطريق أن يبشروا بيوتنا فيها بين مكة والمدية لم تكن قبل ذلك ، فأذن لهم واشترط عليهم أن ابن السبيل أحق بالماء والظل

وأما انقسم الثاني وهو ما يخص بأهله الدور والأملاك ، فإن كان مُضْراً بأرباب منع المرتفقون منها إلا أن يأتوا بدحول الضرر عليهم فيمكنوا ، وإن كان [ غير مُضْراً بهم ]<sup>(٢٧)</sup> فهي إباحة رتافهم به من غير إذنتهم قولان . أحدهما أن لهم الارتفاق بها وإن لم يأذن أربابها لأن

(٢٠) ط عورته ، مت : عورته

(٢١) ظفر مزي ٢/٢٣٥ ، حديث ٨٨٦

(٢٢) ساقطة من ت

(٢٣) ساقطة من ت

(٢٤) ت وردهم

(٢٥) كثير بن عبدالله بن مالك السيمي التمشلي ، معروف بأبي العريزة شاعر أدرك الجاهلية والإسلام . وقال الشعر

فيها شهد إحدى الوقائع في عهد عمر رضي الله عنه ، توفي نحو ٧٠ هـ . الأعلام ٥ / ٢٢٠

(٢٦) ت سبع

(٢٧) ساقطة من ت

الحرم مرفق إذا وصل أهله إلى حفهم من سائرهم الناس فيما عداه. والقول لثاني أنه لا يجوز الارتفاق بحريمهم، لأن إيدهم لأنه نفع لأملاكهم فكانوا به أحق وبصرف فيه أحص، وأما حريم الخوامع والمساحد، فإن كان الارتفاق به مفسراً [بأهل المساجد والخوامع] (٢٨) منعوا منه ولم يحرم للسلطان أن يأذن لهم فيه لأن المصلين (٢٩) به أحق، وإن لم يكن مفسراً أحرم ارتفاقهم بحريمها وهل يعتبر فيه إذن السلطان لهم على وجهين من القولين في حرم الأملاك. وأما القسم الثالث وهو احتص بأهنية الشوارع والطرق فهو موقوف على نظر السلطان. وفي حكم (٣٠) نظره وجهان أحدهما أن نظره فيه مقصور على كفهم عن اعتدي ومصلحهم من الإصرار والإصلاح بينهم عند الشاجر، وليس له أن يقيم حالاً ولا أن يقدم مؤجراً ويكون السابق إلى المكان أحق به من المسوق. ولوجه الثاني (٣١) أن نظره فيه نظر عمهدها فيما يراه في إحلاس من يجسه ومنع من يمنعه وتعديهم من يقدمه كما يجتهد في أموال المال وإقطاع لموت ولا يجعل السابق أحق وليس له على وجهين أن يأخذ منهم عن احتلوس أجراً وإذا تركهم (٣٢) على تراخي كان السابق منها إلى المكان أحق به من المسوق، فإذا انصرف عنه كان هو وعبره من لعد فيه سواء يراعى فيه السابق إليه وقال مالك إذا عُرف أحدهم بمكان وصار به مشهوراً كان أحق به من غيره فعلاً لئلا يترافع وحسب للتشاجر، واعتبار هذا وإن كان له في المصلحة وجه يخرج من حكم الإباحة إلى حكم المنع.

(فصل) وأم جلوس لعلم، ولعقهاء في الخوامع والمساحد ونصدي ستدريس والفتيا فعل كل واحد منهم زجر من منعه أن لا يتصدي لما ليس له بأهل فيصل به استتدري ويرب به لمسرشد، وقد جاء في الأثر ناب: (أجرؤكم عن الصيا أجرؤكم على حرائيم حهم) (٣٣) وللسلطان فيهم من الطرم بوجه الاحتيار من إقراره أو إنكاره، فإذا أراد من هو بذلك أهل أن يترتب في أحد المساجد لتدريس أو في نظر حال المسجد، فإن كان من مساحد المحال التي

(٢٨) سابقه من ت

(٢٩) ت. المستعملين

(٣٠) سابقه من ط

(٣١) سابقه من ب

(٣٢) ت. تداركهم

(٣٣) السريوطي، الجامع الصغير ١٠/١ حديث ضعيف، لأهل ٩٢/١.

لا ترتب لأئمة فيها من جهة السلطان لم يبرم من ترتب لتدريس والعتيا يستلزم سلطان في جلوسه كما لا يبرم أن مستأففة فيه من ترتب للإمامة، وإن كان من الخومع وكبير المسجد التي ترتب لأئمة فيها بتقليد السلطان روعي في ذلك تحرف البلد وعادته في جلوس أمثاله، فإن كان لسلطان في جلوس مثله مظهر ولم يكن له أن يرتب للحموس فيه إلا عن نفسه كما لا يرتب الإمامة فيه إلا عن إده بثلاث يفتات عليه في ولايته، وإن لم يكن لسلطان في مثله مظهر معهود لم يبرم استدنه لترتيب فيه وصار كغيره من المساجد؛ وبذا ارتسم بموضع من جامع أو مسجد فقد جعله مالك أحق بما يوضع إذا عُرف به [من عبده] (٣٤) والذي عليه جمهور الفقهاء أن هذا يُستعمل في عُرف الأسحسان وليس بحي مشروع وإذا قام عنه رال حقه وكب السابق إليه أحق لقول الله تعالى ﴿سَوَاءٌ أَلَمَسْتُمُوهُ وَأَلَمَسْتُمُوهُ﴾ (٣٥). وتجمع الدس في اجتماع والمساجد من استطرف خلق الفقهاء ولعزء صيانة الحرمتها وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «لا أحى إلا في ثلاث ثمة البشر، وطوب الفرس، وحلقة القوم فأما ثمة البشر فهو منتهى حرمها. وأما طوب الفرس فهو ما دار فيه بمعوذه إذا كان مربوطا، وأما حلقة القوم فهو استدارتهم في الحموس لتشاور والحديث» (٣٦)

وإذا تارح أهل المذاهب المختلفة فسا بسوع فيه الاحتهاد لم يعترض عليهم فيه إلا أن يحدث بينهم تدافع فيكفوا عنه، وإن حضر (٣٧) مراع ارتكب ما لا بسوع فيه الاحتهاد كُف عنه ومنع [منه، فبأن أدم عنه وتظاهر باستعواء من يدعو إليه لرم السلطان أن يحسم بزء حر السلطة ظهور بدعته ويوضح بدلائل] (٣٨) الشرع فساد مقالته، فإن لكل بدعة منمعا، ولكل مستعوا (٣٩) متبعا، وإذا تظاهر بالصلاخ من استعطر ما سواه (٤٠) نُزله. وإذا تظاهر بالمعلم من عري منه هُتكت لأن الداعي إلى صلاخ ليس فيه مصلح والداعي إلى علم ليس فيه مُجبل

(٣٤) الترياق من م

(٣٥) الحج - ٢٥

(٣٦) لم يعثر على الحديث بمطه ولا معة

(٣٧) م، ت، حدث

(٣٨) ساقطة من ت

(٣٩) ت، غ

(٤٠) ساقطة من ت

## الباب السابع عشر في أحكام الإقطاع

وإقطاع السلطان يختص بما حاربه تصرفه وملكه فيه أو امره، ولا يصح فيه تصرف [فيه] مالكه وتتمز مستحقه وهو صرمان إقطاع<sup>(١)</sup> تملكه، وإقطاع استعمال

فأما إقطاع التملك فتقسم فيه الأرض المقطعة ثلاثة أقسام موافق وعمر ومعادن فأما الموافق فعلى صريحي أحدهما ما لم يرل مونا على قديم المذهب فلم يجر فيه عماره ولا بيت<sup>(٢)</sup> عليه مُلك فهذا الذي يجوز يستعان أن يقطع من يديه ومن يعمره، ويكون الإقطاع على مذهب أبي حنيفة شرطاً في جواز لإحياء لأنه يمنع من إحياء الموات إلا بدون الإمام، وعلى مذهب الشافعي أن الإقطاع يجعله حق بإحيائه من غيره وإن لم يكن شرطاً في جواره لأنه يجوز لإحياء الموات بعبد الإمام، وعلى كلا المذهبين يكون شقّطع [أحق]<sup>(٣)</sup> إحيائه من غيره

قد أقطع رسول الله ﷺ لربيع بن العزم مائة مائة من موات لفتح فأحراره ثم رمى سوطه رعة في الرعدة فقال رسول الله ﷺ: أعطوه مني سبعة<sup>(٤)</sup> والصرب الثاني من الموافق كان عامراً فحرب فصار موقفاً عطلاً وذلك صريحا أحدهما ما كان حاضراً كالأرض عاد وثمود فهي كالموات الذي لم يشب فيه عماره وبجور، فطاعه قال رسول الله ﷺ: وعندي الأرض لله وبرسوله ثم هي لكم<sup>(٥)</sup> يعني أرض عاد وانصرب الثاني ما كان إسلامياً

(١) سابقه من م

(٢) ط. بنت

(٣) الرعدة من م

(٤) أبو حنيفة، الأموال (٦٧٨)، ص ٢٤٨

(٥) أبو حنيفة، الأموال (٦٨٦)، ص ٣٤٧ وعندي لأرض يعني مائة الذي من عهد عاد وموحديت صحيف الألباني

٢٢/٤، حديث ٣٦٧



حرى عليه مُلك المسممين ثم خرب حتى صار موانا عاطلاً، فقد اختلف الفقهاء في حكم إحيائه على ثلاثة مذاهب: <sup>(٦)</sup> مذهب الشافعي فيه إلى أنه لا يملك بالإحياء سواء عُرف أربابه أو لم يعرفوا [ وقال مالك: يملك بالإحياء سواء عُرف أربابه أو لم يعرفوا ] <sup>(٧)</sup>. وقال أبو حنيفة رحمه الله: إن عُرف أرببه لم يملك بالإحياء، وإن لم يُعرفوا مُلك بالإحياء، وإن لم يجر على مذهبه <sup>(٨)</sup> أن يملك بالإحياء من غير إقطاع، وإن عُرف أربابه لم يجر إقطعه وكاسوا أحق ببيعه وإحيائه، وإن لم يعرفوا جاز إقطعه وكان الإقطاع شرطاً في جوار إحيائه، فإذا صار الموات على ما شرحناه إقطاعاً، فمن حصة الإمام به وصار بالإقطاع أحق الناس به لم يستقر ملكه عليه قبل الإحياء فإن شرع في إحيائه صار بكمال الإحياء مالك له وإن أمسك عن إحيائه كن أحق به يده وإن لم يصر مُلك ثم روعي إمساكه عن إحيائه، فإن كان بعد طاهر لم يُعترض عليه فيه وقر في يده إلى زوال عذر، وإن كان غير معذور قل أبو حنيفة لا يُعارض فيه ثلث سنين. فإن أحياء فيها وإلا نُقل حكم إقطعه بعدها احتجاً بأن عمر رضي الله عنه جعل أحل الإقطاع ثلاث سنين وعن مذهب الشافعي أن تأجيله لا يلزم وإنما المعتبر فيه لقدرة [ على إحيائه ] فإذا مضى عليه زمان بقدر على إحيائه فيه قيل له إما أن تحييه فيُقر في يدك وإما <sup>(٩)</sup> أن ترفع يدك عنه ليعود إلى حاله قبل إقطعه. أما تأجيل عمر رضي الله عنه فهو قضية في عين يجوز أن يكون لسبب قصاصه أو لاستحسانه رآه

فلو تعلب على هذ الموات مستقطع متغيب مأكيه فقد اختلف العلماء في حكمه على ثلاثة مذاهب. مذهب الشافعي أن يحييه أحق به من مستقطعه. وقال أبو حنيفة إن أحياء قبل ثلاث سنين كان ملكاً للمقطع، وإن أحياء بعدها كان ملكاً للمحيي. وقال مالك إن أحياء عالماً بالإقطاع كان ملكاً للمقطع، وإن أحياء غير عالماً بالإقطاع نُحير المقطع بين أحله وإعطاء المحيي نفقة عمارته، ومن تركه للمحيي والرجوع عليه بقيمة الموات قبل إحيائه <sup>(١٠)</sup>

(٦) ط. ت. أنوال

(٧) ساقطه من ج. ب.

(٨) م. ج. عن مذهب الشافعي

(٩) ساقطه من ت.

(١٠) ب. عمارته

( فصل ) وأما العاهر نصراني أحدهما ما تمنّ مائكة فلا ينظر لسلطان فيه ، لأن ما تمنّ  
 تلك الأرض من حقوق بيت المال إذ كانت في دار الإسلام سواء كانت لمسلم أو ذمّي ، فإن  
 كانت في دار حرب التي لا يشت للمسلمين عبيها سد فأراد أن يقطعها بملكها يقطع عبي  
 الطغر بها حاز . وقد سأل تميم الذري <sup>(١١)</sup> رسول الله ﷺ أن يقطعه عبيون البلد الذي كان منه  
 بالشم قبل فتحه ففعل . وسأل أبو ثعلبة الخشني <sup>(١٢)</sup> أن يقطعه أرضا كانت بيد الروم فأعجبه  
 ذلك ، وقال : ألا نسمعون ما يقول ؟ فقال : والذي بعثك بالحق ليفتح عبيك فكنت به  
 بذلك كتابا . وهكذا لو استوهب من الإمام مالا في دار الحرب وهو عن ملك أهلها أو استوهب  
 أحد من سيها وذريها ليكون أحمق إذا فتحها جاز وصحت لعصبة فيه مع الجهة لها لتعلقها  
 بالأمور العامة . روى الشعبي : أن حُرَيم بن أوس بن حارثة الطائي <sup>(١٣)</sup> قال للبي ﷺ إن  
 فتح لله عبيك الخيرة ، فأعطني ست بعة . فلم أراد خالد صلح أهل الخيرة قال له حُرَيم إن  
 رسول الله ﷺ قد جعل لي ست بعية فلا تدخلها في صلحك وشهد له بشير بن سعد <sup>(١٤)</sup>  
 ويحمد بن مسleme فاستأها من الصلح ودفعها إلى حُرَيم فاشتريه منه بألف درهم وكانت  
 عجورا قد حانت عن عهده فقبل له وبكك لقد أرحصتها كان أهلها يدفعون إليك ضعف ما  
 سألت بها فقال ما كنت أظن عدد يكون أكثر من ألف [ درهم ] <sup>(١٥)</sup>

(١١) تميم بن أوس بن حارثة الداري صحابي ، سبته (ن الدار بن هاشم) أسلم سنة ٩ هـ وأقطعته سبي ﷺ حربه  
 حبرون (الخيبر بمكة) وكان يسخر أديبه . ثم انتقل إلى الشام بعد مقتل عثمان فخر بيت المقدس . وهو أول  
 من أسرج السراج بالمسجد . كان راهب أهل عصره وعهد أهل فلسطين . روى عنه البخاري ومسلم ١٨ حديثا .  
 والمعبري به كتاب ساء (صـ) الساري في معرفة عمر تميم داري) مات بمسطن نحو ٤٠ هـ . الأعلام ٨٧/١

(١٢) صحابي مشهور معروف بكنية واحذف في اسمه أحلافا كثيرا . روى عن النبي ﷺ أحاديث منها في صحيحين  
 سكني لشام وقيل حمص . قال ابن الكلبي : إنه كان من سابع تحت شجره وعمرت به يسهم في حبر أرضه  
 سبي ﷺ إلى قومه فأسلموا عاش بعد النبي ﷺ ولم يقاتل في صفين . مات وهو مساجد يضي في جوف الليل في أول  
 خلافه بخلافه وذلك سنة ٤٥ هـ . الإصباة ٢٩/٤ - ٣١ ، تاريخ ١٧٧ . وابن سعد ١/٣٢٩

(١٣) ب حربة أو حريم . والصحيح أن حُرَيم بن حنبله بن حارثة بن حارثة المظفر المزي كان يضرب به الخيل في  
 النجوم فيقال وأنعم من حريم . كان معاصرا لاحتجاج التقي . الأعلام ٣٠٤/٢

(١٤) بشير بن سعد بن ثعلبة الخثعمي ، الخروخي الأنصاري . صحابي . شهد بدوا . شتمه النبي ﷺ على يديه في غزوة  
 البصرة ، وكان يكتب بالعربية إلى الأهلية وهو أول من سابع أسا بكره الأنصار . قتل يوم (عس النمر) وكان مع  
 خالد بن الوليد متصرفا من البصرة نحو ١٢ هـ . الأعلام ٥٦/٢

(١٥) الزيادة عن ب

وإذا صح الإقطاع والتعبيك على هذا الوجه نظر جان افتتح ، فمن كان صاحباً حصلت الأرض لمقطعها وكانت حرجه عن حكم الصلح بالإقطاع السابق ، وإن كان الفتح عمود كان المستقطع والمسترب أحق بما استقطع واستوره من الغنمين ونظر في الغنمين ، فإن علموا بالإقطاع وأهنة قبل افتتح فلس هم المطالبة بعرض ما استقطع ووهب ، وإن لم يعلموا حتى فتحوا عاودهم الإمام عنه بما يستطیع به نفوسهم كما يستطیع نفوسهم عن غير ذلك من العوائم وقال أبو حنيفة لا يلزمه استقطانة نفوسهم عنه ولا عن غيره من الغنائم إذ رأى المصلحة في أحدهما منهم . والضرب الثاني من العامر ما لم يتعين مالكوه ولم يتغير مستحقوه وهو على ثلاثة أقسام أحدهما ما اصطفاه الإمام بست لمار من قروح السلاط ، إما بحق الخمس فيأخذ باستحقاق أهله له ، وإما بأن يصطفيه باستقطانة نفوس عاقلين عنه فقد اصطفي عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أرض السواد أموال كسرى وأهل بيته وما هرب عنه أربابه أو هنكوا فكان مبلغ غنيتها تسعة آلاف ألف درهم كان يصرفها في مصالح المسلمين ولم يقطع شيئاً منها ، ثم إن عثمان رضي الله عنه أقطعها لأنه رأى إقطاعها أوفر لقلتها من تعطيلها وشرط على من أقطعها إياه أن يأخذ منه حق الشيء فكان ذلك منه إقطاع إجازه<sup>(١٦)</sup> لا إقطاع تعبيك فتوفرت عليها حتى بدعت على ما قبل خمسين ألف ألف درهم فكان منها صلاته وعطايه ثم تدلفها الخلفاء بعده فلما كان عام الحجاجم<sup>(١٧)</sup> سنة اثنين وثلاثين في فتنة ابن الأشعث أحرق السديون وأحد كل قوم ما يليهم ، فهذا النوع من العامر لا يجوز إقطاع رقبته لأنه قد صار بصفاته بيت المال ملكاً لكافة المسلمين فعرض على رقبته حكم الوقوف المؤبدة وصار استعماله هو المال الموصوع في حقوقه والسلطان فيه بالخيار عن وجه النظر في الأصلح بين أن يسع له بيت المال كما فعل عمر رضي الله عنه ومن أن يتعبر له من ذوي الملكة والعمل من يقوم بعماره رفته بحراج يوضع عليه مصدر بوقور الاستعمال ونقصه كما فعل عثمان رضي الله عنه

(١٦) الأحرقة والأحرقة والأحر والكراهة في اللغة بمعنى واحد . والمقصود بها طلب الانتفاع بشيء أو نحوه في مقابل أجر يدفعه لملكه المقصود الإسلامي ٢٥/١ .

(١٧) سنة إلى دير الحجاجم وهو دير تاريخي يقع في جنوب الكوفة وعلى مسيرة ٢٨ ميلاً منها في الطريق البري إلى البصرة اثنى اسمه من روايات استطوره عن الحجاجم التي وجدت به على إثر معركة طاحه جرت في عصر من العصور الاخلافة أو العبرانية . أشهر هذا الدير بمعركة قاصفة حربه . حواره عام ١٣ هـ بين الحجاج وابن الأشعث الذي تبار على الأمويين . المقاموس الإسلامي ٤١٨/٢ .

ويكون اخراج اجرة تصرف في وجوه المصالح، لا أن يكون مأخوذاً بالخمسة يُصرف في أهل  
 الخمسة، فإن كان ما وضعه من الخراج مقدسه على الشطر من انتشار ودرع حر في التحل كما  
 ساقى رسول الله ﷺ أهل حبر على نصف من ثمر التحل، وحوزه في درع مصر باختلاف  
 لفقهه في حوز الحاضرة<sup>(١٨)</sup>، فمن أجازها أجاز اخراجها، [ومن منع منها منع من الخراج  
 بها، وقيل بل يجوز اخراجها] <sup>(١٩)</sup> وإن منع من الحاضرة ما يتعلق بها من عموم المصالح التي  
 تنفع حكمها من أحكام العنود الخاصة ويكون العشر واجب في لدرع دون الثمر، لأن اسرع  
 ملك لدرع والتمس ملك لكافة المسلمين مصروفة في مصالحهم. والقسم الثاني من  
 لعامر<sup>(٢٠)</sup> أرض الخراج فلا يجوز إقطاع وقفها<sup>(٢١)</sup> فملك لأهل تقسم على صريين. صرت  
 يكون وقفها<sup>(٢٢)</sup> وقد وخراجها أجرة، فتملك لوقف لا يصح إقطاع ولا بيع ولا هبة  
 وصرت يكون وقفها ملكا وخراجها حرية فلا يصح إقطاع مملوك نعم مالكوه، فأما إقطاع  
 خراجها فذكره بعد في إقطاع الاستغلال<sup>(٢٣)</sup> وانقسم لثالث ما مات عنه أربابه ولم يستحقه  
 راث صري ولا نعصب فتقل إلى ست المال مع ثلث لكافة المسلمين مصروفا في مصالحهم  
 وقال أبو حنيفة مراث من لا ورث له مصروف في الفقراء خاصة صدقة عن ست، ومصرفه  
 عند ثلثي في وجوه لمصالح أعم لأنه قد كان من الأملاك الخاصة وصار [بعد الانتقال إلى  
 بيت المال] <sup>(٢٤)</sup> من الأملاك العامة وقد اختلف أصحاب الشافعي فيما انتقل إلى ست مال من  
 رقاب الأملاك<sup>(٢٥)</sup> هل يصير وقف عليه نفس الانتقال إليه<sup>(٢٦)</sup> أحدهم: [أنها نصير وقف] <sup>(٢٧)</sup>  
 عموم مصرفها الذي لا يختص بجهة، فعلى هذا لا يجوز بيعها ولا إقطاعها والوجه لثاني  
 لا نصير وقفها حتى يفتقها الإمام، فعلى هذا يجوز نه بيعها <sup>(٢٨)</sup> إذ رأى بيعها أصلح لبيت المال

(١٨) مخبره: أخرجه بعض ما يخرج من الأرض. انظر: مرجع سابق، ص ٢٣٦

(١٩) سابقه من ت

(٢٠) م. العامر

(٢١) ط. فاجد

(٢٢) ط. راجع

(٢٣) ت. لأجل

(٢٤) سابقه من ت

(٢٥) ط. ت. الأموال

(٢٦) سابقه من ت

(٢٧) سابقه من ت

ويكون ثمنه مصروفاً في عموم المصالح وفي ذوي الحاجات من أهل الفيء وأهل الصدقات وأما إقطاعه على هذا الوجه فقد قيل بجواره لأنه لا حرج بيعها وصرف ثمنها إلى من يره من ذوي الحاجات وأرباب المصالح جاز إقطاعه له ويكون تمليك رقبته كتمليك ثمنها وقيل إن إقطاعه لا يجوز وإن جاز بيعها لأن البيع معاوضة وهذا الإقطاع صلة والأشهر إذا صدرت بصفة<sup>(٢٨)</sup> ها حكم بخالف في العطايا حكم الأصول الثلاثة فافترقا؛ وإن كان الفرق بينهما ضعفاً وهذا الكلام في إقطاع التمليك

(مصل) وأما إقطاع الاستعلاء فمصرين : عشر، وخراج

فأما العشر : لإقطاعه لا يجوز لأنه زكاة لأصناف يعتبر وصف استحقاقه عند دفعها إليهم ، وقد يجوز أن لا يكونوا من أهلها وقت استحقاقها لأنها تجب شروط يجوز أن لا توجد فلا تجب ، فإذا وحت وكان مقطوعها وقت الدفع مستحقاً كنت حوله عشر قد وحب على ربه لم هو من أهله صح وجاز دفعه إليه ولا يصير دين له مستحقاً حتى يقضيه لأن إركاءه لا تمك إلا بالقبض ، فإن شئ من العشر لم يكن له خصماً فيه وكان عامل لعشر بالمطالبة أحق وأما الخراج فيختلف حكم إقطاعه باختلاف حال مقطعه ، وبه ثلاثة أحوال : أحدها : أن يكون من أهل الصدقات فلا يجوز أن يقطع مال الخراج لأن الخراج لئ لا يستحقه أهل الصدقة كما لا يستحق صدقه أهل الفيء وجوز أبو حنيفة ذلك لأنه يجوز صرف الفيء في أهل لصدقة . والحالة الثانية : أن يكون من أهل المصالح ممن ليس له رفق مروع فلا يصح أن يقطعه على الإطلاق وإن جاز أن يعطيه من مال الخراج لأنه من مال أهل الفيء لا من فرضه ، وما يعطى له إنما هو من مولات<sup>(٢٩)</sup> المصالح ، فإن جعل به من مال الخراج شيء أجرى عليه حكم الحوالة والنسب لا حكم الإقطاع فيعتبر في حوزة شرطان : أحدهما أن يكون بمال مقدّر قد وجد سبب امتناعه . والثاني أن يكون مال الخراج قد حل ووجب ليصح انتسب عليه والحوالة به فخرج بهذين الشرطين عن حكم الإقطاع . والحالة الثالثة : أن يكون من مرتقة أهل الفيء وفرصة الديون وهم أهل<sup>(٣٠)</sup> الخيش وهم أحسن الناس بجوار الإقطاع لأن لهم

(٢٨) يسمى الدينار والدرهم نافع إذا تحول حيا بعد أن كان ماعداً : القاموس المحيط ٢ : ٣٥٨

(٢٩) ت : علامات

(٣٠) ساقطه من م : ح

أردنا مضجعه تصرف إليهم مصرف الاستحقاق لأنها أعوان<sup>(٣١)</sup>، عي أرسلوا بعوضهم له من حابة البهضة والدب عن خريم، وإذا صح أن يكوسوا من أهل الإقطاع روعي حيثد مال الخراج، فإن به حاله. حان يكون جزية وحال يكون أجرة، فأما ما كان منه جرية فهو غير مستقر عن التأسد لأنه مأجود مع بقية الكثر ورائل مع حدوث الإسلام، فلا يجوز إقطاعه أكثر من سنة لأنه غير موثوق باستحقاقه بعده، فإن أقطعه سنة بعد حلوله واستحقاقه صح، وإن أقطعه في السنة قبل استحقاقه لم يجرى جوازه وعهدها أحدهما يجوز إذا قبل به حول الجزية مصروب لأداءه، ولثاني لا يجوز إذا قبل به حول الجزية مصروب للوجوب، وأما ما كان من الخراج أجرة فهو مستقر للوجوب على التأييد فيصح إقطاعه سنين<sup>(٣٢)</sup>، ولا يلزم الاقتصار منه على سنة واحدة، بخلاف الجزية التي لا تستقر وإذا كثر كذلك فلا يخلو حال إقطاعه من ثلاثة أقسام

أحدها أن يُقدر سنين معلومة كإقطاعه عشر سنين، فيصح إذا روعي فيه شرطان أحدهما أن يكون ررق معلوم لقدر عدد مادي الإقطاع، [فإن كان مجهولا عنه لم يصح والذي أن يكون قدر الخراج معلوما عند التقطع وعد مادي الإقطاع]<sup>(٣٣)</sup>، فإن كان مجهولا عندهما أو عند أحدهما لم يصح، وإذا كان كذلك لم يخل حال الخراج من أحد أمرين إما أن يكون مدسمة أو مساحة، فإن كان مفاضة، فمن جاز من لفصاه وضع لخرج عن المفاضة جمعه [من المعلوم الذي يجوز إقطاعه، ومن منع من وضع لخراج عن المفاضة جمعه]<sup>(٣٤)</sup> من المجهول الذي لا يجوز إقصاءه. وإن كان الخراج مساحة فهو صريحا أحدهما لا لا يختلف باختلاف الرروع [مهد معلوم يصح إقطاعه والذي أن يختلف باختلاف الرروع]<sup>(٣٥)</sup> فيطر ررق مقطعه، فإن كان في مقابلة أعين الخراجين صح إقطاعه لأنه راض بنفسه إن دخل عليه، وإن كان في مقابلة أقل الخراجين لم يصح إقطاعه لأنه قد يسوحد منه ردة لا مستحقها. ثم يراعى بعد صحة الإقطاع في هذا لقسم حان انقطاع في مدة لإقطاع فإنها لا تحوم من ثلاثة أحوال أحدها أن يبقى من انفصالها عن حال السلامة فهو عن استحقاق الإقطاع إلى انقضاء

(٣١) ط معروف

(٣٢) ط مستقر

(٣٣) مفاضة م ت ولعل لب يعود إلى تشابه الجمل في النص مما أدى إلى السهو عند النسخ (النعص)

(٣٤) مفاضة م ب

(٣٥) مفاضة م ب

المدة والحيدة الثانية أن يموت قبل انقضاء المدة فمثل الإقطاع في المدة الساقية بعد موته ويعود إلى بيت المال، فإن كانت به درية دخلو في إعطاء الدراري لا في أوراق الخلد فكان ما يعطونه تسيياً<sup>(٣٦)</sup> لا إقطاعاً وإحالة لثالثة أن يحدث به رمانة فيكون باقي الحياة<sup>(٣٧)</sup> مضمود الصحة ففي هذا إقطاع بعد رمانته قولان أحدهما أنه باق عليه إلى انقضاء مدته إذا قيل [أن رزقه بالرمانة لا يسقط والثاني مرتجع منه إذا قيل]<sup>(٣٨)</sup> أن رزقه بالرمانة قد سقط فهذا حكم القسم الأول إذا قُدر الإقطاع فيه بمدة معلومة والقسم الثاني من أقسامه أن يستمتع مدة حياته ثم لعنه [وورثه بعد موته فهذا إقطاع باطل، لأنه قد خرج بهذا الإقطاع من حقوق بيت المال إلى الأملاك الموروثة]<sup>(٣٩)</sup> وإذا بطل كان ما أجساه<sup>(٤٠)</sup> من مادونا فيه عن عهد حسد مبرأ<sup>(٤١)</sup> هل الخراج يقبضه وحوسب<sup>(٤٢)</sup> به من حملة ورقه، فإن كان أكثر رد الزيادة، وإن كان أقل رجع بالباقي وأظهر السلطان فساد الإقطاع<sup>(٤٣)</sup> حتى يجمع من المصن ويجمع أهل الخراج من المدفع، فإن دفعه بعد إظهار ذلك لم يبرأ منه. والقسم الثالث أن يستمتع مدة حياته ففي صحة الإقطاع قولان أحدهما أنه صحيح [إذا قيل إن رمانته لا يقتضي سقوط ورقه. والقول الثاني أنه باطل]<sup>(٤٤)</sup> إذا قيل إن حدوث رمانته يوجب سقوط ورقه وإذا صح الإقطاع فأراد سلطان استرجاعه من مقطعه حار ذلك فيما بعد لئلا التي هو فيها ويعود ورقه إلى ديوان العطاب، فأما في لئلا التي هو فيها فيعتبر، فإن حل ورقه فيها قبل حلول خراجها لم يسترجع منه في سنته لاستحقاق خراجها في رزقه، وإن حل خراجها قبل حلول ورقه جاز استرجاعه منه لأن تعجيل المؤجل وإن كان حائراً ليس بلازم

(٣٦) ط. ب. سيبا. ج. ب.

(٣٧) ب. المحيط

(٣٨) سائلة من ط.

(٣٩) سائلة من ب.

(٤٠) ت. ما جرى

(٤١) م. ج. صري

(٤٢) ط. وحسب

(٤٣) ط. الإصلاح

(٤٤) سائلة من ت.

(فصل ٤٥) وأما أوراق معدة بجليش إذا أقطعوا بها مال الخراج فيقسمون ثلاثة أقسام أحدها . من يرتقى على عمل غير<sup>(٤٦)</sup> مستخدم كعمال المصالح وحياة الخراج فلا يقطع بأوراقهم لا يصح ويكون ما حصل لهم بها من مال الخراج نسيئا وحوالة بعد استحقاق الرزق وحلول الخراج والقسم الثاني : من يرتقى من عمل مستديم ويجري رزقه مجرى الحاملة وهم الناظرون في أعمال الر التي يصح التطوع بها إذا ارتزقوا عليها كالمؤذنين والأئمة فيكون جمع الخراج لهم في أوراقهم نسباه وحوالة عليه ولا يكون إنقطاع . والقسم الثالث . من يرتقى على عمل مستديم ويجري رزقه مجرى الإجارة وهو من لا يصح<sup>(٤٧)</sup> نظره إلا بولاية وتقليد مثل القصة والحكم وكتاب الدواوين فيجوز أن يعطوا بأوراقهم خراج سنة واحدة . ويحتمل جوار إنقطاعهم أكثر من سنة [ص] ٤٨ وجهين . أحدهما يجوز كالجليش والثاني لا يجوز لما يتوجه إليهم من المزل<sup>(٤٩)</sup> والاستبدال .

(فصل) وما إنقطاع المعادن وهي النخاع التي أودعها الله تعالى جواهر الأرض فهي صرناك . ظاهرة وباطنة فأب الظاهرة فهي ما كان جواهرها المستودع فيها باروا كمعادن الكحل والملح والفار والنفط . وهو كماء لذي لا يجوز قطاعه والناس فيه سواء<sup>(٥٠)</sup> يأخذ من ورد إليه . روى ثابت بن سعيد<sup>(٥١)</sup> عن أبيه عن جده : أن الأبيض بن حمال استقطع رسول الله ﷺ منح مأرب فأقطعه . فقال لأقرع بن حابس التميمي . يا رسول الله إن وردت هذا الملح في الجاهلية وهو بأرض ليس بها غيره من ورده أخذه وهو مثل الماء البعد بالأرض

(٤٥) زيادة عن م

(٤٦) ساقطة عن م

(٤٧) ب وهو من الإجارة

(٤٨) إصابه من الحسن

(٤٩) م . الحر

(٥٠) م (سواء شرع يأخذ بـ) ح . ب والناس في شرع ومعنى (شرح) في اللغة (سواء) أي يسوي في الأمر الواحد والأكثرو، وذكر المؤلف . للمعجم الوسيط ٤٧٩/١

(٥١) ثابت بن سعيد بن أبيه بن حمال المري السائي ، روى عن أبيه ذكره ابن حبان في الثقات وخرج له السائي في السنن الكبرى . صحيح التهذيب ٦٠٥/٢

أما أبيه بن حبان بن مريد بن حبان بن معاذ المري السائي . عاد إلى مأرب بعد أن أقطعه النبي ﷺ عليها أسد القبة ٤٥/١ ونظر يحيى بن آدم للخراج ٣٤٦



فاستفاد الأضر في طبعة المدح . فقال : قد أقلت على أن تجمعهم في صدقة فضل لبي عنه الصلاة والسلام وهو صدقة ، وهو مثل ما أعتد من ورده لحقه

قال أبو عبيد الماء العذ هو الذي له مواد عذة مثل لعيون والآبار وقال غيره هو الماء المجتمع عند . فإن قطعت هذه المعادن الطاهرة لم يكن لإقطاعها حكم وكان المقطع وغيره فيها سواء ، وجميع من ورد إليها أسوة مشتركين فيها ، فإن منعهم المقطع من كان بالجمع متعديا وكان لما أخذه مالكا لأنه منع بالجمع<sup>(٥٦)</sup> لا بالأحد فكيف عن الجمع وصرف عن مداومة العسل لثلاث يشته إقطاع بالصحة أو يصير معه [في حكم] <sup>(٥٧)</sup> الأملك المستقرة وأما المعدن الباطنة فهي ما كان جوهرها مستكنا فهي لا يوصل إليه إلا بالعسل كالمعادن الذهب والفضة والفضة والحديد ، وهذه وما أشبهها معادن باطنة سواء احتج الماحود من إلى سك وتخلص أو لم يحتج وفي حوار إقطاع قولان أحدهما لا يجوز كالمعادن الطاهرة وكل الناس فيها شرع [ويقول الثاني] يجوز إقطاعها<sup>(٥٨)</sup> لرواية كثير من عبد الله بن عمرو بن عوف المزني<sup>(٥٩)</sup> عن أبيه عن حده عن رسول الله ﷺ أقطع بلال بن الحارث<sup>(٦٠)</sup> المعدن القسبة حبسيتها وعورتها ، وحيث يصلح الزرع من قدس ولم يقطعه حق مسلم [وفي الحسني والعوري أويلان أحدهما أنه أعلاها وأسفلها وهو قول عبد الله بن وهب<sup>(٦١)</sup> والثاني<sup>(٦٢)</sup> أن الحسني بلاد مجعد والعوري بلاد

(٥٦) ساقطة من ب

(٥٧) ساقطة من ط

(٥٨) ساقطة من ت

(٥٩) كثير من عبد الله بن عمرو بن عوف المزني روى عن أبيه وعن أبي سعيد الخدري وغيرهم قال عنه ابن حجر منكر الحديث ليس بشيء ومنه عن الحديث عنه ، ولين صنف الحديث وقال الدلاوي ليس بشيء ، وقال أبو داود عنه إنه أحد الكذابين ذكره البخاري في تاريخه الأوسط في فصل من مات في الخمسين ومائة إلى السبعين يذهب ٤٢١/٨ - ٤٢٢

(٦٠) بلال بن الحارث المزني صحابي ، شجع ، من أهل بلاده المدينة أسلم سنة ٥ هـ كان من حاملي الآلوية يوم الفتح شهد غزوة أقرمية توفي آخر خلافة معاوية نحو ٦٠ هـ عن ٨٠ عاما الأعلام ٧٦/٢

(٦١) عبد الله بن وهب بن مسلم نهموي ، المصري القسبة من الأئمة من أصحاب الإمام مالك جمع بين الفقه والحديث والمصنعة له كتب منها الجامع ، ودرر في الحديث كان حادها ، نفسه ، ينفذ ، توفي عام ١٩٧ هـ

الأعلام ١٤٤/١

(٦٢) ساقطة من ت

تهامة، وهذا قول أبي عبيدة ومنه قول الشيخ (٥٩)

فمَرَّتْ عَلَى مَاءِ الْعُذَيْبِ وَعَمِيهَا كَوَقَبِ الْحَصَى جَلْسِيهَا أَنْ تَفْشُورَا

فعل هذا، يكون المَفْطَحُ أحق بها وله منع الناس منها وفي حكمه قولان أحدهما أنه إقْطَاعٌ مُبْلَكٌ يصير به المَفْطَحُ مالكاً لرقعة المعدن كسائر أمواله في حال عمله وبعد قطعه يجوز له بيعه في حياته وينقل إلى ورثته بعد موته والقول الثاني - أنه إقْطَاعٌ ارتفاق لا يُبْلَكُ به رقة المعدن ويمتد به الارتفاق بالعمل فيه مدة مقامه عليه، وليس لأحد أن يبارعه فيه ما أقام على العمل، فإذا تركه زال حكم الإقْطَاعِ عنه وعاد إلى حال الإباحة، فإذا أحيى مواتاً بإقْطَاعٍ أو غير إقْطَاعٍ فظهر فيه بالإحياء معدن ظاهر أو باطن ملكه المَحْيَى على التأييد كما بَلَكَ ما استغنىه من العيون واحترقه من الأبر.

---

(٥٩) الشيخ بن جرير بن حرملة بن سنان الثماري الديلمي المصنفي شاعر غزير، أدرك جاهلية والإسلام وهو من طبقة ليث والسابقة منه القادسية، يُقال إن اسمه معقل بن جرير والشيخ نفسه سوي نحو ٣٧ هـ - الأعلام

## الباب الثامن عشر في وضع الديوان وذكر أحكامه

والديوان موضع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال ومن يقوم بها من الخيوش والمعال، وفي تسميته ديوان وجهان: أحدهما أن كسرى اطلع ذا يوم على كتاب ديوانه فراههم يحسبون مع أنفسهم فقد ديوانه أي مجتنبين فسمى موضعهم بهذا الاسم ثم حدثت اهواء عند كثرة الاستعمال فغيرها للاسم فقبل ديوان. ولثاني أن الديوان بالقصرية اسم الشياطين فسمى بكتاب باسمهم لخدمتهم بالأمور ووقوفهم<sup>(١)</sup> على الخلق والحق وجعلهم لما شذ وتفرق، ثم سمي مكان جلوسهم باسمهم فقبل ديوان

وأول من وضع الديوان في الإسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه وختلف الناس في سبب وضعه له، فقال قوم سبه أن أبا هريرة قدم عليه بمال من أسحرين فقال له عمر ماذا جئت به؟ فقال حمسائه ألف درهم فاستكثره عمر فقال له أئتري ما تقول؟ قال نعم مائة ألف حمس مرات. فقال عمر: أطيع هو؟ فقال لا أدري. فصعد عمر المنبر فحمد الله تعالى وأثنى عليه ثم قال: أما الناس قد جاءوا مال كثير، فإن شئتم كلنا لكم كيلا وإن شئتم عددنا لكم عددا. فقام إليه رجل فقال يا أمير المؤمنين قد رأيت لأعاجم يلدنون ديوان لهم فذرناك أنت لنا ديوانا. وقال آخرون بل سبه أن عمر بعث بعثا وكان عنده الهرمزان<sup>(٢)</sup> فقال لعمر: هذا بعث قد أعطيت لأهله الأموال، فإن تخلف منهم رجل وأحل<sup>(٣)</sup> بكناه فمن أين يعلم

(١) ط - وقوفهم

(٢) م . المبردان ، ح الطبري

(٣) ط - وأحل

صاحبتك به فأنبت هم ديواناً فسأله عن ليدون حتى فسره لهم وروى عامر بن يحيى<sup>(٢)</sup> عن  
الحارث بن نوفل<sup>(٣)</sup> أن عمر رضي الله عنه استشار المستنير في ندوين الديوان فقال له علي بن  
أبي طالب رضي الله عنه تعسم كل سنة ما اجمع إليك من المال ولا تحسك سنة شئت ودين  
عشرون من عهد<sup>(٤)</sup> رضي الله عنه أرى مالا كثيراً يسع<sup>(٥)</sup> الناس، فإن لم يحصوا حتى يعرف من  
أحد ممن يأخذ حشيت أن ينتشر الأمر، فقال خالد بن الوليد<sup>(٦)</sup> فقد كنت بالشام مرأيت ملوكاً  
قد دونوا ديواناً وجعلوا جدولاً فدون ديواناً وجدوا جدولاً فأحد يقويه ودعى عقيل بن أبي طالب  
ومعه من يوفى<sup>(٧)</sup> وحبر من مطعم<sup>(٨)</sup> وكانوا من نُسبه<sup>(٩)</sup> قرئش وقالوا أكتبوا لئلا نرى على  
منارهم مبدأوا سيهاشم ثم أنعمهم أن بكر وقومه ثم عمر وقومه وكنوا انقبائل ورصعوها على  
الخلافة ثم رصعوه في عمر، فلما نظر فيه قيس لا، ما وددت أنه كان هكذا ولكن ابدؤوا بقرنة  
رسول الله ﷺ الأقرب فالأقرب حتى تضعوا عمر حيث وضعه الله [ورسول] <sup>(١٠)</sup> فشكروا  
العباس رضوان الله عنه عن ذلك وقال وصلتك رحم وروى زيد بن أسلم عن أبيه أن بني  
عدي حاءوا بني عمر فقالوا إنك حبيفة رسول الله وحبيفة أبي بكر وأبو بكر حبيفة رسول

(٢) م، ب، هـ، ط، ز، ح، وهو عامر بن يحيى بن مالك الخزازي أنصاري روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره روى له مسلم والترمذي وابن ماجه بعض الأحاديث تهذيب ٨٤/٥.

(٣) ط، الحارث بن نوفل، ب، حويرث بن مصعب وهو الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، الهاشمي  
نقري صاحب من النبوة، ولأبي نسي ﷺ بعض أعمال مكة وقرنه أبو بكر وعمر وعبد الله ثم انقلب إلى مصر  
فكان فيها نحو ٣٥ هـ. الأعلام ١٥٨/٢.

(٤) ت، عمر رضي الله عنه.

(٥) ط، ينج.

(٦) (أ) يذكر حمزة السجدة المطبوعة في هامش ليداري لكتابته وهو جرح البداهة ذكر بونيد بن هشام بن الصيرة ونسب  
خالد بن الوليد زيد حمزة صاحب قديد الرئيس ذلك في كتابه الخرج، ص ١٣٩ - ١٤٠ وأبى بن معمر  
الليدي.

(٧) حمزة بن نوفل بن عبد مناف القرظي نقري صاحب عام بالاستاذ أسيم يوم المنع عمر طويلاً وكث  
مصره في عهد عثمان صاحب المدينة نحو ٥٥ هـ. الأعلام ١٩٣/٢.

(٨) حبيب بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف نقري، صاحب، كان من عباده لربش وسادتهم، نزل بأبدية نحو  
٥٩ هـ وجمعه اجتمع من كبار أنسابه له ٦٠ حديثاً الأعلام ١١٢/٢.

(٩) ط، شيان، ج، كتاب.

(١٠) الزيادة عن م.

الله؟ فمر جعلت نفسك حيث جعلك الله سبحانه وجعلك هؤلاء القوم الذين كتبوا فقال  
 مع ح ١٢ يا بني عدي أردتم الأكل على ظهري وأبأهت حسار لكم لا والله ١٤ حتى ١٥  
 تأيكم الدعوة وأن يطبق عليكم الله قدر يعني ولو تكتبوا حمر الناس، إن لي صاحبين ملكا  
 طريقا بين حالتيهما حولت بي، ولكنه والله ما أدركنا الفضل في الدنيا ولا نرجو الثواب [عند الله  
 تعالى] ١٦ على عمدا، لا بمحمد ﷺ، فهو أشرفنا ١٧ وهو أشرف العرب ثم الأقرب  
 والأقرب، والله لو جاءت الأحاجم بعمل وجئت بعمل، لهم أولى بمحمد ﷺ من أي يوم  
 الدنيا، فإن من قصر به عمله لم يسرع به نسبه، وروى عامر ١٨ أن عمر رضي الله عنه حين  
 أراد وضع النديون قال من أيدأ؟ فقال له عبد الرحمن بن عوف بدأ بنفسك، فقال عمر أذكر  
 أبي حضرت مع رسول الله ﷺ وهو يبدأ بي هاشم وبني عبد المطلب بدأ بهم عمر ثم من  
 يليهم من قبائل قريش ١٩ بطننا بعد سطر حتى استوفى جميع قريش، ثم انتهى إلى الأنصار.  
 فقال عمر: اللهوا برهط سعد بن معاذ ٢٠ من لأوس ثم بالأقرب فالأقرب لسعد وروى  
 الزهري ٢١ عن سعيد بن المسيب ٢٢ أنه كان ذلك في المحرم سنة عشرين ٢٣ فلما استقر  
 ترتيب الناس في الدواوين على قدر النسب المصل برسول الله ﷺ فصل بينهم في العطاء على  
 قدر سابقه في الإسلام وتقرب من رسول الله ﷺ وكان أبو بكر رضي الله عنه يرى التسوية  
 بينهم في العطاء ولا يرى التفصيل بالسابقة [في الدين] ٢٤، وكذلك كان رأي علي رضي الله

(١٢) كليت نقال عبد الرضى والإعجاب بالشيء أو المدح أو الفخر المعجم الوسيط ١: ٤٠

(١٤) ساقطة من ط، ت

(١٥) في ت، ط، مسبوقة بـ (ونككم) ولا موضع لها في سياق النص، فالعينان (الحق)

(١٦) ساقطة من م، ح

(١٧) ط، م، شرفنا

(١٨) هو عامر الشعبي، اعتمدها عن ماورد عند ابن الأثير، مرجع سابق، ص ٢٣٨

(١٩) ساقطة من ت

(٢٠) سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس، الأوسي، الأنصاري صحابي، من الأبطال، من أهل أسيرة كانت له

سيادة الأوس حامل نواتهم يوم بدر، وشهد أحد، فكان من بيت بها، مات يوم الحندق وعمره سبع وثلاثون

سنة، حرب عليه النبي ﷺ وكان يوم الحندق في السنة الخامسة بهجرة الأعلام ٨٨/٢

(٢١) ح الزبير

(٢٢) ساقطة من م، ح

(٢٣) ط عشرة وهو خطأ ذلك أن النبي ﷺ توفي السنة السادسة عشرة للهجرة

(٢٤) الزيادة عن ح

عنه في خلافه [ وبه أحد الشافعي، وكان رأي عمر رضي الله عنه التفصيل بنسبة في الإسلام، وكذلك كان رأي عتب رضي الله عنه بعده ]<sup>(٢٥)</sup> وبه أحد أبو حنيفة وهبه العراق

وقد ناطق<sup>(٢٦)</sup> عمر أن بكر حين سوى بن النسي فقال: أنسوى بن من هاجر المحجرين  
 وصلى القليلين وبين من أسلم عام الفتح خوف البها؟ فقال أبو بكر: إنما عموا الله وإنما  
 أحودهم على الله، وإنما الدنيا دار<sup>(٢٧)</sup> بلاغ للراكب فقال له عمر: لا أحعل من قائل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل معه: فلما وضع الديوان فصل بالساقفة فرص لكل من شهد مدوا من  
 المهاجرين الأوي خمسة آلاف درهم في كل سنة: منهم علي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان  
 وطلحة بن عبيد الله<sup>(٢٨)</sup>، ولزبير بن عوازم، وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم، وفرص  
 لنفسه معهم خمسة آلاف درهم وأحق به العباس بن عبد المطلب والخمس والخيبر رسول الله  
 عليهم لكانهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ وقيل بن فضل العباس وفرص سبعة آلاف درهم، وفرص  
 لكل من شهد بدرا من الأنصار أربعة آلاف درهم، ولم يفضل على أهل بدر أحدا إلا أروج  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنه فرص لكل واحدة منهم عشرة آلاف درهم إلا عائشة، فإنه فرص لها اثني  
 عشر ألف درهم، وأحق بين جويرية بنت الحارث<sup>(٢٩)</sup> وصبيعة بنت حبي، وقيل بل فرص لكل  
 واحدة منهم ستة آلاف درهم، وفرص لكل من هاجر قبل الفتح ثلاثة آلاف درهم ولم أسسم  
 بعد لفتح النبي درهم لكل رجل وفرص لعلين أحداث من أماء المهاجرين والأصهار كصرائض  
 مسمي لفتح، وفرص لعمر بن أبي سلمة المحزومي<sup>(٣٠)</sup> أربعة آلاف درهم لأن أمه أم

(٢٥) ساقطه من ت

(٢٦) ط نظر

(٢٧) ساقطه من م، ح

(٢٨) ح طلحة بن عبد الله

(٢٩) جويرية بنت الحارث بن أبي صرار إحدى أمهات المؤمنين كان أسوها سيد لومه في الشهادة، منب مع بني  
 المصطلق، ولقد أهداها أبوها، ثم زوجها للرسول صلى الله عليه وسلم وكان اسمها أروة صليها الرسول صلى الله عليه وسلم جويرية روى لها البخاري  
 وصندم وغيرهما سبعة أحاديث. سويب بن ميثبة عام ٥٦ هـ الأعلام ١٢٨/٢

(٣٠) عمر بن أبي سلمة القرشي الحزومي، ربيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن أمه أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ولقد سمعته يقول  
 الحديث: شهد خديجة ومروعة العمل بن جندب بن عبد الله، واستمعته علي بن الحارث بن عمار بن شريك بن أبي  
 عبد الله بن مروان سنة ٨٣ هـ روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث أسد العادة ٧٩/٤

سلمة<sup>(٣٢)</sup> زوج لني<sup>عليه السلام</sup> فقال له محمد بن عبد الله بن جعفر<sup>(٣٣)</sup>: لم تفضل عمر عليا وقد هاجر أبائنا وشهدوا بدر؟ فقال عمر: أفضله لكبه من رسول الله<sup>عليه السلام</sup>، فليأت لذي يستعنت بأم مثل أم سلمة أعتبه. وقرص لأسامة بن زيد أربعة آلاف درهم فقال له عبدالله بن عمر<sup>(٣٤)</sup> عروصت لي ثلاثة آلاف درهم وعروصت لأسامة أربعة آلاف درهم وقد شهدت مالم يشهد أسامة؟ فقال عمر: ردت لأن كان أحب إلي رسول الله<sup>عليه السلام</sup> منك، وكان أبوه أحب إلي رسول الله من أبيك، ثم قرص للناس على مالههم وفرائهم لقراء وحهادهم، وقرص لأهل اليمن وقيس بن شام والعراق لكل رجل منهم ألفين ألف إلى خمسمائة إلى ثلاثمائة، ولم تفضل أحد منهم. قال: ثم كثر مال لأقرصن لكل رجل أربعة آلاف درهم ألفا عروسة وألفا لسلاحة وألفا لفسرة وألفا بحلها في أهله، وقرص للمولودين<sup>(٣٥)</sup> مائة درهم، فإذا نزع عرع بيع به مائتي درهم، فإذا بلغ زده، وكان لا يمرض لمولود شيئا حتى يعطم إلى أن سمع امرأة داب ليلة وهي تكربه ولده عن العظام وهو يبكي فسلها؟ فقال: إن عمر لا يمرض للمولود حتى يعطم فإنا أكرمه على العظام حتى يقرص به. فقال: يا ويل عمر، كم حنق من ورر وهو لا يعلم، ثم أمر عمر صديقه مادي: ألا تعجلوا أولادكم بالعظام فإن يمرض بكل مولود في الإسلام، ثم كتب إلى أهل العراق وكان يجري عليهم انقوت، فأمر بغير<sup>(٣٥)</sup> من الطعام فطحن ثم خبز ثم شرد

(٣) هـد بيت سبيل (المعروف براءد ملاكب) ليس بالمعبر، القرضه بحروميه، ثم سلمه من زوجات النبي ﷺ تزوجها النبي ﷺ في السنة الرابعه للمعبره هاجر مع زوجي الاول إلى احش وولدت له سلمه، وزوجها بن مكه، ثم هاجر إلى المدينة حيث مات أبو سلمة فحضرها أبو بكر فتح تزوجها، وحطها النبي ﷺ فزوجها، عُرف سحره العقل عُرفت طوبى وثوقيته بمدينة مدغ، بلغ ١١ رومه من الحديث ٣٧٨ حديثاً تولى عام ٦٢٢ هـ  
الإعلام ٩٧/٨ - ٩٨

(٣٢) محمد بن عبد الله بن جعفر بن رباب الأسدي، روى عن أبيه عليه السلام وعن رباب وعن عائشة عليها السلام في حديث أبيه عليه السلام قال الوائدي كان مولده قبل الهجرة بحسب سبب تهذيب ٢٥٠ - ٢٥١

(٣٣) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي صحابي، سافر في الإسلام، وهاجر مع أبيه إلى نديته، وشهد فتح مكة مولده وولته فيها، أمي الناس في الإسلام مسرعة عليها السلام قُتل على يد عمر بن الخطاب عليه السلام قال عروة أن ربه مرسى وكف بعده في آخر حياته، وهو أخم من ثوبى بحكمة من الصحابة، له في كتب الحديث ٢٦٣٠ حديثاً، توفي عام ٧٣ هـ الأعلام ١٠٨/١

(٣٦) ط، ت، ح'، ث، كس، وا، نصحیح من م  
(٣٧) م، ط، ح، ج، ریب وهو حقا (ان جریب مقلی مساحة الارض

[سرمث] (٣٦) ثم دعا ثلاثين [رحلا] (٣٧) فأكثروا منه عذاهم حتى أصدرهم، ثم فعل في لعشاء مثل ذلك فقل يكفى الرجل فقيران (٣٨) في كل شهر، وكان يردن الرجل والمرأة والمنوكة فقيرين (٣٩) في كل شهر؛ وكان إذا أراد الرجل أن يدعو على صاحبه قال له قطع (٤٠) الله عنك فقيرك (٤١)

وكان ديوان موضوعا عن دعوة العرب في تركب الناس فيه معتبر مناسب، وتفصيل الناس (٤٢) معتبرا بالسابقة في الإسلام وحسن الأثر في الدين، ثم روعي في التفصيل عند مراض أهل السواحل (٤٣) بالتمتع في لشجاعته واللاء في الجهاد (٤٤) فهذا حكم ديوان الحبس في البدء وضعه على الدعوة العربية (٤٥) والتربيب الشرعي

وأما ديوان الاستعفاء وجبة (٤٦) الأموال فحري هذا الأمر فيه بعد ظهور الإسلام بالشام والعراق على ما كان عليه من قبل، فكان ديوان الشتم بالرومية لأنه كان من محاللك الروم وكان ديوان العراق بالعارسية لأنه كان من ممالك العرب، فلم يرل أمرها حاربا على ذلك إلى زمن عبد ملك بن مروان ففعل ديوان شاء إلى العربية سنة إحدى وثمسين وكان سبب نقله إليه ما حكاه اللدائي أن بعض كتّاب الروم في ديوانه أراد ماء لدونه فمال فيه بدلا من الماء فأدبه سليمان وأمر سميان بن سعد (٤٧) أن ينقل الديوان إلى العربية فآله أن يعبه بحراج الأردن (٤٨)

(٣٧) الريانة عن م، ح

(٤٠) ت. د. رفع

(٣٦) الريانة عن م

(٣٨) ، (٣٩) جميع نسخ جريسان

(٤١) جميع النسخ، جريسان

(٤٢) ج، ط، ح، طعنه

(٤٣) ت. الفصائل

(٤٤) ط، د، ح، الجهد

(٤٥) ط، ح، التفرية

(٤٦) م، وجوه، ت، بخراج

(٤٧) سليمان بن سعد الخثمي ثوب من نقل الدولتين من سورية إلى العربية، وأول مسمي في الدولتين كلها في العصر الأموي وذلك بحسبى في الدولتين في الشام قبله وهو من أهل الأردن ينتقل إلى دمشق هو في الديار بعدد الملك بن مروان، وعرض على عبد ملك - ينقل الخسب من الرومية إلى العربية فأمره بذلك فقوته، هؤلاء جميع دواوين الشام اسمهم جميع أيام وليد وسميانه، وعرفه غير بن عبد العزيز هجوة بدوت منه توفي سنة ١٠٥ هـ

أهلام ١٢٦/٣

(٤٨) ت. الأردن



جعل وولاه الأردن وكان خراجها مائة وثلاثمائة ألف دينار فلم تقض السنة حتى فرغ من الديوان فنفذه وأتى به إلى عبد الملك بن مروان فدعا سرحدون<sup>(٤٩)</sup> كاتبه فعرسه عليه فغمه وجرح كنيهاً فلقه قوم من كتّاب الروم<sup>(٥٠)</sup> فقال هم اطلبوا المعيشة من عمر هذه الصاعقة<sup>(٥١)</sup> وقد قطعها الله عنكم.

وأما ديوان الفارسية بالعراق فكان سبب بقله إلى العربية أن كاتب الخراج كان يسمى رادان فروح<sup>(٥٢)</sup> وكان معه صالح بن عبد الرحمن<sup>(٥٣)</sup> يكتب بين يديه بالعربية والفارسية فوصله رادان فروح بالخراج [فحب على قلبه فقال سرحدون فروح إن]<sup>(٥٤)</sup> الخراج قد ضربني ولا امر عليك أن يقدمني عليك. فقال لا تعطن ذلك فهو إلى الخراج مني إليه لأنه لا يجد من يكفه حساباه غيري، فقال صالح. والله لو شئت أحول الحساب إلى العربية نعمت، قال فحول [منه ورقة أو]<sup>(٥٥)</sup> سطر حتى أرى لعمل، ثم قُتل رادان فروح في أيام عبد الرحمن بن الأشعث<sup>(٥٦)</sup> فاستحلف الخراج صالحاً مكانه فذكر له ما جرى بينه وبين رادان فروح فأمره

(٤٩) سرحدون بن منصور السرومي، كان كاتب معاوية ويريد منه ومروان بن الحكم وعبد الملك بن مروان، إلى أن أمره عبد الملك بأمر فوات إليه، ورأى به عبد الملك بعض التبريط، فعاد سليمان بن سعد وكان كاتبه من الرستاق إلى سرحدون يمد عيناً بمناعبه، وأعطاه رأى ضرورياً إليه في حسابها، فما عندك سيده؟ قال بل، لو شئت خولت أحساب من الرومية إلى العربية، قال انقل العقد المفرد ٦٩/٤ - ١٧٠

(٥٠) سافطة من م

(٥١) ت. هذ الوجه

(٥٢) م رادان فروح، ج رادان الفروح، ت. رادان الفروح

(٥٣) صالح الكاتب صالح بن عبد الرحمن الشامي أول من حوّل ديوان الخراج من الفارسية إلى العربية في العراق، وكان يجيد الإنشاء في اللصين أصله من صبي مدائن، شأه أصبح بالعربية. انقل بالخراج قبل أن يلى العراق فلم يلى عمله في كتّاب الديوان ثم قلده امر الديوان حين نقله إلى العربية سنة ٧٨ هـ ووضح اصطلاحات للكتّاب وأجاب أسعوا بأمر المصطلحات الفارسية قيل لما رادان نقل الديوان إلى العربية بدل به الكتّاب ثلاثمائة ألف درهم، على أن لا يعمل فأمر بولي خراج بمصر في عهد سليمان بن عبد الملك، وطبقت الأسس في عهد عمر بن عبد العزيز نقله عمر بن حبيبة عام ١١٢ هـ وكان جميع كتّاب العراق في عصره تلاميذ الأعلام ١٩٢/٣

(٥٤) سافطة من ت

(٥٥) سافطة من ت

(٥٦) عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بن عيسى الكندي أمير من خلفاء الشيعة بنده وهو صاحب الوقائع مع احتجاج النعماني سنة احتجاج يحيى بن عمرو ملك السركل بياضه محسبان وقام مدهمة ثم أشار على احتجاج

أن يثقله فأجابه إلى ذلك وأجله فيه أجلا حتى نقله إلى العربية ، ولما عرف مرداسه بن زاذان فروخ ذلك بدن له مائة ألف درهم ليظهر للمحتاج العجز عنه فلم يمس ، فقال له : قطع الله أوصالك في الدنيا كما قطعت أصل الفارسية ، فكان عبد الحميد بن يحيى <sup>(٥٧)</sup> كاتب مروان يقول : لله در صالح ما أعظم منه على الكتاب .

(فصل) والذي يشتمل عليه ديوان السلطنة ينقسم أربعة أقسام : أحدها ما يختص بالجيش من إثبات وعطاء ، والثاني ما يختص بالأعمال من رسوم وحقوق ، والثالث ما يختص بالأعمال من تقليد وعزل . والرابع ما يختص ببيت المال من دخل وخراج ، وهذه أربعة أقسام تقتضيها أحكام الشرع [يتضمن تفصيلها ما ربما كان لكتاب الدرر في إيرادها عادة هم بها اختص] <sup>(٥٨)</sup> .

فأما القسم الأول : فيها يختص بالجيش من إثبات وعطاء وإثباتهم في الديوان معتبر بثلاثة شروط أحدها : الوصف الذي يميز به إسمائهم . الثاني : لسبب الذي يستحق به ترتيبهم . والثالث : الحال التي يُقَدَّر <sup>(٥٩)</sup> به عطاؤهم . فأما شرط جوار <sup>(٦٠)</sup> إثباتهم في الديوان فيراعى فيه خمسة أوصاف : أحدهما : البلوغ ، فإن الصبي من جملة الدراري والأيتام ، فلم يجر أن يُثبت

= بالثوب ، فاتمه الأخير بالجيش ولمره بمواصلة القتال . فاستشار عبد الرحمن من معه ، فوافقوه الرأي وباعوه على خلع الحجاج وخلع الخليفة مسلكك بن مروان . ورحل بهم عبد الرحمن عائدا إلى العراق عام ٨١ هـ فسال الحجاج : استطاع أن يزم جيوش الحجاج وأن يستولي على محسنان وكرمان والبصرة وفارس ، ثم خرجت البصرة من يده ، فاستولى على الكوفة ، فقصده الحجاج وحدثت بينهم موقعة دبر الجراح <sup>(٦١)</sup> التي دامت ثلاثة أيام ومات راني بهم فيها من الأشعث قتل عام ٨٥ هـ ، وبعث برأسه إلى الحجاج . الأعلام ٣/٢٢٤

(٥٧) عبد الحميد الكاتب عبد الحميد بن يحيى بن سعد العامري المعروف بالكاتب - عالم بالأدب ، من أئمة الكتاب يُضرب به المثل في البلاغة اختص بمروان بن محمد أحر موكب بني أمية في المشرق له رسائل تقع في نحو ألف ورقة وهو أول من أطال الرسائل واستعمل التعميدات في صلب الكتب . قُتل مع مروان عند ظهور العباسيين عام ١٣٢ هـ . الأعلام ٣/٢٨٩ - ٢٩١

(٥٨) سابقة من ت

(٥٩) ت - يتقدر بها

(٦٠) سابقة من ١٢ ح

في ديون الجيش فكان حارب في عطية الداري وثاني الحربة، لأن المملوك ساع ليد  
فكان داخل في عطية، وأسقط أبو حبيبة اعتبار الحربة، وجوز أفراد العبد بالعطاء في ديون  
المقاتلة، وهو أي بكر وحائله فيه عمر وعتر الحربية في العطاء، وبه أخذ شافعي  
وثنائي، الإسلام، ليدفع عن اسمه معتقده ويوثق بصحة جهاده، فإن أثبت فيهم دميلاً  
يجز، وإن ردت منهم مسم سقط والرابع السلامة من آلاف مانع من القتال، فلا يجوز  
أن يكون رماً ولا أعمى ولا قطع، ويجوز أن يكون حرس أرصم، فأما لأعرج، فإن كان  
فرساً ثبت، وإن كان رجلاً لم يثبت وأما من أثبت يكون فيه قدم على أطراف ومعرفة  
بفتات، فإن ضعف عنه<sup>(٦٥)</sup> عن الإقدام أو قتل معرفة بالقتال لم يجز ثبته، لأنه مرصود  
هو عجزه، فهذا تكملت فيه هذه الأوصاف الخمس كان إثباته [في ديون الجيش]<sup>(٦٦)</sup>  
موقوف على الغلب [والإيجاب فيكون من الطلب]<sup>(٦٧)</sup> إذ يجرد عن كل عمل، ويكون لمن ولي  
الأمر لإحاطة [إذا دعت الحاجة إليه، فإن كان مشهور الاسم به القدر لم يجز إذا أثبت في  
الديون أن يجس فيه أو يثبت، فإن كان من المعمورين في ساس حلي ونعت، فذكر سنته  
وقدره<sup>(٦٨)</sup> ولونه وحلي<sup>(٦٩)</sup> وجهه ووصف ي يتميز به عن غيره، ثلثا تنفع الأسماء ويدعى رقت  
لعطية، وصم إلى تعيب عليه أو عرف له يكون مأخوذاً بذكره

(مض) وأما تربيتهم في الديوان إذا أسوا فيه فمعتبر من وجهي . أحدهم عدم والآخر  
حاضر . فأما العام فهو تربيت القبائل والأجاس حتى تتميز كل قبيلة عن غيرها وكل جنس  
عن حالفه <sup>١٠</sup> فلا يجمع بين المحلطين ولا يفرق بين المتقين <sup>١١</sup> لكون دعوة الديوان على  
سبيل واحد معروف بالنسبة <sup>١٢</sup> يروى به النزاع والتخالف <sup>١٣</sup> وإذا كان هكذا لم يكن حناهم

(٦١) ربيّه و صمجه ما هي مثلاً. اقوله من مذهبك: «نظر معجم الوسيط» ٢: ٨٨٩

(۶) مسافطہ میں =

(١٣) منطقة ب

(٦١) حد، مخرج، دليله والتصحيح من ت

(۶۵) سالہ میں ت

(٦٦) م عس

$$V^T = \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{pmatrix}$$

und: 4 (14)

(٦٩) م وانحلوب

من أن يكونوا عربا أو عجماء، فإن كانوا عربا جمعهم أساب<sup>(٧٠)</sup> وتفرق بينهم أنساب<sup>(٧١)</sup> نريت قياتلهم بالعرى من رسول الله ﷺ كما فعل عمر رضي الله عنه حين دونهم فيبدأ بالترتيب في أصل السب ثم يمتنع عنه. فالعرب [عديان وقحطان، فتقدم عديان على قحطان لأن النوبة فيهم، وعديان يجمع ربيعة ومضر، فتقدم مضر (على ربيعة لأن لسوة فيهم، ومضر جمع) <sup>(٧٢)</sup> فرشا وغير فريش فتقدم فريش لأن النوبة فيهم، (وفرش يجمع بني هاشم وعمرهم، فتقدم بني هاشم لأن النوبة فيهم) <sup>(٧٣)</sup> فكون بني هاشم قطب الترتيب ثم من يليهم من أقرب لأنساب إليهم حتى يستوعب فريشا، ثم من يليهم في النسب حتى يستوعب جميع مضر، ثم من يليهم في السب حتى يستوعب جميع عديان] <sup>(٧٤)</sup> وقد نزلت أنساب العرب سنة <sup>(٧٥)</sup> مرات، فحعلت طبقات أنسابهم هي شعب، ثم قبيلة، ثم عمارة، ثم بطن، ثم فخذ، ثم فصيلة

وشعب السب الأبعد مثل عديان وقحطان، سمي شعب لأن الفاضل منه نشعت، ثم القبيلة، وهي ما انقسمت فيها أنساب العرب <sup>(٧٦)</sup> مثل ربيعة ومضر، سميت قبيلة بفاسل [الأنساب فيها. ثم العماره، وهي ما انقسمت فيها أساب القبائل] <sup>(٧٧)</sup> مثل فرش وكمامة، ثم البطن، وهو ما انقسمت فيه أنساب العماره مثل بني عبد مناف وبني محروم ثم المجدد وهو ما انقسمت فيه أنساب لبطن مثل بني هاشم وبني أمية <sup>(٧٨)</sup>. [ثم الفصيلة وهي ما انقسمت فيها أنساب مجدد مثل بني أبي طالب وبني العباس] <sup>(٧٩)</sup>، فالجدد يجمع القصائل، والبطن يجمع

(٧٠) ت أنساب

(٧١) ت، ح أنساب

(٧٢) ساقطة من ج

(٧٣) ساقطة من ت

(٧٤) جميع ما ورد في [منسوخة عن هامش الصفحة في (م) لكن مشطوبة] ثم سحبت مرة أخرى في الصفحة التالية

في أربع

(٧٥) ساقطة من م

(٧٦) ط، ب شعب

(٧٧) ساقطة من ج

(٧٨) ح - وبني أبي طالب

(٧٩) ساقطة من ج

الأفهاد، و لعمرة تجمع السطوب، و لنفسه تجمع نعمائر، و لشعب مجمع نفس. وإذا تفاعلت  
الأسباب صارب الفسائل شعوبا و أعماثر فائز

وإن كانوا [عجما لا] <sup>(٨٠)</sup> يجتمعون على سب فالتدي جمعهم عند عهد اسسب أمر ن  
إما أجناس وإما ملاد، فالمتميزون بالأحاس كالتريث و هند ثم ينمير التريث جناسا و هند  
أحياس و متميزون بالملاد كالندسم و احيل <sup>(٨١)</sup>، ثم يتمير الديلم بلد و لحيل بلد و إراد  
تميروا بالأحاس أو اسلندن، فإن كانت هم سادقة في الإسلام يرتو عليها في الديوان، و إن  
نكس هم سادقة يرتو بالقرب من أبي الأمر، فإن نسبوا فنامسوى بى طاعة الله سبحانه <sup>(٨٢)</sup>  
و أما الترتيب الخاص، فهو ترتيب الواحد بعد الواحد يترتب بالسابقة في الإسلام. فإن نكفثر  
في السابقة ترتبوا بالدين، فإن تقاربوا فيه ترتبوا بالنسب، فإن تقاربوا فيها ترتبوا بالسابقة، فإن  
تقاربوا فيها فوي الأمر بخيار بين أن يرتبهم بالقرعة أو يرتبهم عن رأيه و جهاده <sup>(٨٣)</sup>

(فصل) وأما تقدير العطاء فمعتبر بالكفاية حتى يستعني بها عن سياس عاده بقطعه عن  
حماية ليطمنه و لكفاية معيرة من ثلاثة أوجه أحدها عدد من يعوله من سدر ري والمهيك  
و ثاني عدد ما يرتسطة من اخيل والظهر، والثالث الموضع الذي يجبه في بعلاء و برخص،  
فيقدر كفايته في عقبه و كسوته لعامة كله فيكون هذا معذر في عطفاته ثم تعرض حوله في كل عام  
فإن زدت و انبه الماسة ريد، وإن نقصت نقص و حثايف التمهاء إذا تقدر رقة بالكفاية هل  
محور يترد عليها؟ فصع الشفعي من زيادته عن كفايته وإن اتسع المال لأن أموال يب مال  
لا توصع إلا في الحقوق الملامه، و حق أبو حبيبه و يادنه على كفايته إذا اتسع المال فاء و يكون  
ولت لعطاء معنوما يتوقعه الخيش عند الاستحقاق وهو معبر بالوقت الذي يستوفى فيه حقوق  
يب مال، فإن كانت تستوفى في وقت واحد من لسه جعل العطاء رأس كل سنة و إن كانت  
تستوفى في وقتين جعل العطاء في كل سنة مرتين و إن كانت تستوفى في كل شهر جعل العطاء  
في رأس كل شهر ليكون المال مضمونا إليهم عند حصوله، فلا يجبس عنهم إذا احتجع ولا

(٨٠) - لغة من ب

(٨١) مشطوب في ب

(٨٢) هـ ج ت و السوى إلى طاعة

(٨٣) جميع ما يلي هذه الفقرة السابقة من (ت) حتى فصل صاحب الديوان، مما يعني صياح جزء كبير من هذا الكتاب  
و قبل ذلك يعود إلى عهد بواخر خلافة التمهية في نسخة بني أحمد عليها اسبح

يطالبون به إذا تلحق وإذا تأخر عنهم العطاء عند استحقاقه وكان حاصله في بيت المال كان هم المطالبة به كالديون المستحقة، وإن أعوز بيت المال لعوارض أسطلت حنوقه أو أحرقت كانت أرزاقهم ديناً على بيت المال وليس هم مظنة ولي الأمر به كما ليس لصاحب لدين معاملة من أعسر بدينه. وإذا أراد ولي الأمر إسقاط بعض الجيش لسبب أوجه أو لعدم اقتضاه جبر، وإن كان لغير سبب لم يجز لأهم جيش المسلمين في لذب عنهم

وإذا أراد بعض الجيش إحراج نفسه من الديون جاز مع الاستعانة به، ولم يجز مع الحاجة إليه، لأن يكون معدوراً. وإذا جرد الجيش لقتال فامتنعوا وهم أكفاء من حاربهم سقطت أرزاقهم، وإن ضعفوا عنهم لم تسقط. وإذا وقعت دابة أحدهم في حرب يعوض عنها وإذا وقعت في غير حرب لم يعوض. وإذا ستهنت سلاحه مها عورض عنه إن لم يكن يدخل في تقدير عطائه ولم يعوض إن دخل فيه. وإذا جرد لسرا أعطى نفقة سفره إن لم تدخل في تقدير عطائه ولم يعط إن دخلت فيه. وإذا مات أحدهم أو قتل كان ما يستحق من عطائه موروثاً عنه على ورثته الله تعالى وهو دين لورثته في بيت المال

واختلف الفقهاء<sup>(٨٤)</sup> في اسماء<sup>(٨٥)</sup> معصيات دريته من عطائه في ديوان الجيش على قولين. أحدهما أنه قد سقطت معقنتهم من ديوان الجيش لذهاب مستحقه وبجائون عن مال العشر والصدقة والقرب الثاني أنه يستبني من عطائه دريته ترعياً له في المقام ومثلاً به على الإقدام. واختلف الفقهاء أيضاً في سقوط عطائه إذا حدثت به رفة عن قولين. أحدهما يسقط لانه في مقابلة عمل قد عدم والقرب الثاني أنه باق على العطاء ترعياً في التحديد<sup>(٨٦)</sup> والارتفاق

(فصل) وأما القسم الثاني في يختص بالأعمال من رسوم وحقوق فيشمل على سنة فصول. أحدها تحديد العمل بما يميز به من غيره ومقتضى الواجبه التي تخلف أحكامها، فيجعل لكل بلد حداً لا يشاركه فيه غيره، ويمتثل الواجبه كل بلد. إذا احتلت أحكام الواجبه وإن احتلت أحكام الصياع في كل ناحية فصلت صيغه كتمصيل الواجبه، وإن لم تخلف اقتصر على تفصيل أنواحي دون الصياع

(٨٤) طه ب - المقر.

(٨٥) م، ح استعانة

(٨٦) م النجيلة

والفصل الثاني أن يذكر حال كل بلد هل تفتح عبوة أو ضنحا وما استقر عليه حكم أرضه من عُشر أو حراج، وهل حتمت أحكامه ومواحيه أو تسارت<sup>(٨٧)</sup> هذه لا يخلو من ثلاثة أحوال إما أن يكون جميعه أرض عُشر أو جميعه أرض خراج، أو أن يكون بعضه عُشرا وبعضه حراجا، فإن كان جميعه أرض عُشر لم يلزم إثبات مسائحه لأن العشر على الررع، دون المساحة، ويكون ما استوفى زرعه مرفوعا إلى ديوان العُشر لا مستخرجا منه، ويلزم تسمية أرضه عند زرعه إلى الديوان لأن وجوب العُشر فيه معتبر بأرضه دون رقاب الأرضين وإذا رُفع بأسماء أربابه ذكر مبلغ كله وحال سفيه سيح أو عمل لاختلاف حكمه يستوفي على وجهه، وإن كان جميعه أرض حراج لزم إثبات مسائحه لأن الخراج على المساحة، فإن كان هذا الخراج في حكم الاجرة لم يلزم تسمية أرباب الأرضين لأنه لا يختلف بسلام ولا كسر، وإن كان الخراج في حكم الجزية لم تسميه لأربابه ووضعهم بالإسلام أو الكفر لاختلاف حكمه باختلاف أهله، وإن كان بعضه عُشرا وبعضه حراجا فُصل في ديوان العُشر ما كان منه عُشرا وفي ديوان الخراج ما كان منه حراجا لاختلاف الحكم فيهما وأجرى عن كل واحد منهما ما يختص بحكمه.

والفصل الثالث أحكام خراجه وما استقر على مسائحه هل هو مقاسمة على زرعه أو هو ورق<sup>(٨٨)</sup> مفتر على خراجه؛ فإن كان مقاسمة لزم إذا أخرجت مسائح الأرضين إلى ديوان الخراج أن يذكر معها مبلغ المقاسمة من ربيع أو ثلث أو نصف ويرفع إلى الديوان مقادير الكبول لتستوفي المقاسمة على موحها، وإن كان الخراج ورقاً لم يجل من أن يكون متساوياً مع اختلاف الرروع أو مختلفاً، فإن كان متساوياً مع اختلاف الزروع أخرجت المسائح من ديوان الخراج ليستوفي حرجها ولا يلزم أن يرفع إليه إلا ما قص منها، وإن كان الخراج مختلفاً باختلاف الرروع لزم إخراج المسائح من ديوان الخراج، وإن يرفع إليه أجاس لزروع ليستوفي حراج المساحة على ما يوجب حكم<sup>(٨٩)</sup> الزرع.

والفصل الرابع ذكر في كل بلد من أهل الدمة وما استقر عليهم في عقد الجزية فإن كانت مختلفة باليسار ولإعمار سموها في الديوان مع ذكر عددهم ليعتد حال يسارهم، وإن لم تختلف

(٨٧) ساطع م ح  
(٨٨) ط، ت روى  
(٨٩) ساطع م ح  
(٩٠) ح، ط ملحة

في اليسر والإعجاز جاز لاقتصار على ذكر عنددهم ووجوب مراعاتهم في عدم لبثت من بيع  
ويُسقط من مات وأسمه ليحضر ذلك ما يستحق من جرينتهم

و فصل الخامس إن كان من سداد المدين ن يذكر حاس معاده وعدد كل حاس منها  
يستوى في حق المدين منه وهذا لا ينصط بمساحه ولا يحصر بتقدير لاختلافه [ وإنما  
ينصبط ]<sup>٩١</sup> بحسب ماخوذ منه إذ أعصى ريان ولا يلزم في 'حكم المعداد أن يوصف في  
للبيان أحكام فتوحها هل هي أرض عشر أو حراج لأن التديون فيها موضوع لاسف، الحق  
من سلفه وحققها لا يختلف باختلاف فتوحها وأحكام أرضها، وإن اختلف ذلك في حقيق  
لعمادين فيها والأحدين<sup>٩٢</sup> [ لاسفها ]<sup>٩٣</sup> وقد تقدم المور في اختلاف الفقهاء في 'حاس ما  
يؤخذ حق المدين منه، وفي قدر المأخوذ منه، فإن لم يكن قد سبق للأئمة فيها حكم جهد  
[ وافي الوقت ]<sup>٩٤</sup> برأيه في الخنس الذي يجب فيه وفي قدر المأخوذ منه وعمل عليه في الأمرين  
معاً إذا كان من أهل الاجتهاد، وإن كان من سبق من الأئمة والولاء قد أجهد برأيه في الخنس  
لدي يجب فيه وفي القدر المأخوذ منه وحكمه فيها حكم أبيه ومصبه فاستقر حكمه في  
لأحسان نفي يجب فيها حق المدين، ولم يستقر حكمه في القدر المأخوذ من المعداد، لأن حكمه  
في الخنس [ معتر بالمعدن الموجود وحكمه في المعداد ]<sup>٩٥</sup> معتر بالمعدن للمعقود.

و فصل السادس إن كان لبلد ثغر ينحجم دار حرب وكانت أموالهم رحلت الإسلام  
معدومة عن صلح استقر معهم وأثبت في ديون عقد صلحهم وقدر المأخوذ منهم من عشر أو  
خمس وزيادة عليه أو بمصن منه، فإن كان يختلف باختلاف الأمتعة والأموال فصلت فيه وكان  
الديون موضوعاً لأحراج رسومه ولاستيفاء ما تُرفع من مقادير الأمتعة المحمولة إليه وإنما

(٩١) ساقطه من ج ١٥

(٩٢) ساقطه من ج

(٩٣) زيادة من ج

(٩٤) ساقطه من ج

(٩٥) ساقطه من ج وذلك تكرار بمطابقة القيد من النص



أعشار<sup>(٩٦)</sup> لأموال الشفلة في دار الإسلام من بلد إلى بلد لمخاضه لا يوجب شرع ولا يسوغي احتياط ولا هي من مساسات العدل ولا من قصاص النصفه وقل ما تكون لآ في البلاد الحاضرة وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «شر الناس أعشارون والمخشرون»<sup>(٩٧)</sup> وإذا عدت ولاية أحكام البلاد ومقادير الحقوق فيها غير ما فعلوه، فإن كان موضوعا في الاحتياط لأمر تنصه لا يمنع الشرع منه حدوث شبه سوء الشرع بزيادة لأجله أو النقص لحدوثه حد وصار الثاني هو الحق المسوي دون الأول. وإذا استخرج حال العمل من الديون جبار أن يفصر على إخراج الخلف الثانية دون الأولى والأحوط أن يخرج الثانيين لحدوث أن يكون النسب الحديث فيمرد الخكم الأربع. وإن كان ما حدثه<sup>(٩٨)</sup> تولاه من تعبير الحقوق غير مسوي في شرع ولأنه وجه في لاجتهاد كتب الحقوق على الخكم الأول وكان الشيء مردودا سواء غيروه إلى ريبه أو نقصان، لأن الزيادة طلم في حموى الرعية والنقصان طلم في حموى بيت المال. وإذا استخرج حال العمل من ديون وجب على راعيه من كتاب الدواوين إخراج الخدين إن كان المستدعي لإجرائها من التولية لا يعلم حالها فيما يقدم، وإن كان عداها لم يبرمه إخراج الخلف الأول إليه لأن علمه به قد سبق وجرى الافتصار على إخراج الخلف الثانية منه وصفها بأنها مستحقة

(فصل) وأم القسم لثالث في يختص سائعه من نصيب وعرب، فيشمل على ستة فصول أحدها ذكر من يصح منه تقليد العمل<sup>(٩٩)</sup> وهو معبر بعود الأمر وحوار النظر، فكل من حار نظره في عمل عدت فيه وأمره وصح منه تقليد العمل عليه، وهذا يكون من حد ثلاثة. ما من السلطان المسوي على كل الأمور. وما من وزير التفويض، وما من عامل عام التولية<sup>(١٠٠)</sup> كما مل إقليم أو مصر عظيم يُقصد في خصوص الأعمال فأما وزير تنفيذ ولا يصح منع تقليد عمل الجليل المطالعة والاستشارة. والفصل الثاني من يصح أن يتفقد العمل، وهو من استقل بكهنته ووثق بأمنته، فإن كانت عمالة تفويض بتمتع إلى اجتهد روعي فيه الخرية

(٩٦) ج ١١٦

(٩٧) ج ١١٦ وحدث ورد بالعام آخره ج ١١٦ ١١٦٤ قد السبي ١١٦٤ ج ١١٦  
صاحب عشور فيصير عفاه ويصير له الشوكي به من الأحداث صرعه بصر لواءه المصنوعة

ص ٢١٤ - ٢١٥

(٩٨) ط ١١٦ ج ١١٦

(٩٩) ج ١١٦

(١٠٠) ج ١١٦

والإسلام، وإن كانت عمالة تنفيذ لا اجتهد للعامل فيها لم ينتقل إلى الحرية والإسلام. والنقص الثالث ذكر العمل الذي تقلده وهذا يعتبر به ثلاثة شروط. أحدها تحديد الناحية بما يتميز به عن غيرها. والثاني تعيين العمل الذي يختص بنظره فيها من جباية أو خراج أو عشر. والثالث، لعلم برسوم العمل وحقوقه على تفصيل ينتهي عنه الجهاية، فإذا استكملت هذه الشروط الثلاثة في عمل عدم به المولى والمولى صح التقليد وبعد.

ولنقص الرابع رمان لنظر، فلا يجوز من ثلاثة أحوال: أحدها أن يقدره بمدة محصورة المشهور أو السن، فيكون تقديرها هذه المدة محور للنظر فيها ومانعا من لنظر بعد انقضائها. ولا يكون النظر في المدة المقدرة<sup>(١٠١)</sup> لاراما من جهة المولى، وله صرفه والاستبدال به إذا رأى ذلك صلاحا، فأما لزومه من جهة العامل المولى فمعتبر بحال جارية عليها، فإن كان اجباري معلوما بما تصح به الأجور لزمه العمل في لمدة إلى انقضائها، لأن العمالة فيها تصير من الإحارات المحضة ويؤخذ للعامل فيها بالعمل إلى انقضائها إحسانا. والفرق بينها في تخيير المولى ولزومها للمولى أنها في جباية المولى من العقود العامة لبياتته فيها عن الكافة فروعيا لأصلح في التخيير، وهي في حصة المولى من العقود الخاصة لعقده لها في [حق نفسه]<sup>(١٠٢)</sup> مجبري عليها حكم اللزوم وإن لم يقدم جارية بما يصح في الأحرار لم تلزمه المدة، وجاز له الخروج من العمل إذا شاء بعد أن يسي إلى مولى حال تركه حتى لا يخلو عمل من ناظر فيه. والحالة الثانية أن يمدد بالعمل فيقول المولى فيه قد قلدتك خراج ناحيه كذا في هذه السنة أو بلدتك صدقات بلد كذا في هذا العام فتكون مدة نظره مقدرة بفراغه من عمله. وإذا عرج منه امرئ عنه وهو قبل فراغه عن ما ذكرنا يجوز أن يعرله المولى، وعبره لزمه معتبر بصحة جارية ومساواة والحالة الثالثة أن يكون التنفيذ مطلقا فلا يقدر بمدة ولا عمل، فيقول فيه قد قلدتك خراج الكوفة أو أعشار البصرة أو جباية<sup>(١٠٣)</sup> بغداد، تقليد صحيح وإن جهت مدته، لأن المقصود منه الإذن لجواز النظر، وليس المقصود منه اللزوم المعتبر في عقود الإجازات<sup>(١٠٤)</sup>

وإذا صح لتقليد وحاز انظر لم يخل حاله من أحد أمرين: إما أن يكون مستديما أو

(١٠١) ط، ت، القيد

(١٠٢) ساقطة من م

(١٠٣) في جميع النسخ عليه وهو خطأ.

(١٠٤) ط، ع، الإجازات

مقطعا، فإن كان مستندي كالنظر في الحياة<sup>(١١٥)</sup> والقضاء وحقوق المعاد فيصح نظره فيها عام بعد عدم ماله يُعبر. وإن كان مقطعا فهو على صريين أحدهما أن لا يكون معهود العود في كل عام كإثباتي على قسم لعميمه فيعبرن بعد صراعه ميب وليس به النظر في قصة غيره من العتائم. ولصرب الثاني أن يكون عاتدا في كل عام كإخراج سبي إذا استخرج في عام عد فيها بيه، فقد احتلف الفقهاء هل يكون إعتاق بعلقه مقصورا عن نظر عامه ومحمولا على كل عام ما لم يُعزل على وجهين أحدهما أن يكون مقصورا للنظر على العام السدي هو بيه، فإذا استوى حراجه أو أحد اعتباره اعزل ولم يكن له أن ينظر في العام الثاني إلا بتقليد مستجد اقتصر على الفقيه. والتوجه الثاني أنه يحمل على حوار النظر في كل عام ماله يُعبرن اعتبارا بالمعرف

والفصل الخامس في جاري لعاس عن عمله، ولا يخلو فيه من ثلاثة أحوال أحدها أن يسمى معلوما والثاني أن يسمى مجهولا والثالث أن لا يسمى بمجهول ولا بمعلوم فإن سمي معلوما استحق المسمى إذا وفي أعماله خفها، فإن قصر فيه روعي نقصه، فإن كان لترك بعض العمل لم يستحق حاري ما قاله وإن كان خيبة منه مع استيفاء العمل استكمل حاربه وارتفع ما حاد فيه، وإن ردد في بعض روعت الزيادة، فإن لم تدخل في حكم عمله كان نظره فيها مردود لا بعد، وإن كان داحنه في حكم نظره لم يحل من أحد أمرين إما أن يكون قد أحدها بحق أو ظلم، فإن كان أحدها بحق كان مبررا به لا يستحق لها ريبانه عن المسمى في جاريته، وإن كان ظلم وجب ردها عن من ظلم بها وكان عدوانا من لعامل يزحد بحريته، وأما إن سمي جاريه مجهولا استحق جاري مثله فيها عمل، وإن كان جاري العمل مقدرا في الديوان وعمل به جماعة من العمال صار ذلك القدر هو جاري المثل، وإن لم يعمل به إلا وحدا لم يصح ذلك مألوف في جاري المثل. وأما إن لم يسم جاريه بمعلوم ولا بمجهول فقد احتجعت الفقهاء في استحقاقه لجاري منه عن عمله على أربعة مذاهب [قال الشافعي وأصحابه]<sup>(١١٦)</sup>، مذهب الشافعي فيها أنه لا جاري له على عمله ويكون متطوعا به حتى يسمى جاريه معلوما أو مجهولا لخلو عمله من عوض. وقال المزني له جاري منه وإن لم يسمه لاستيفاء عمله عن إده وقد العباس بن سريح<sup>(١١٧)</sup> إذا كان مشهورا بأخذ الجاري على عمله فله جاري مثله، وإن

(١١٥) ج. الحية

(١١٦) ساقط من م

(١١٧) شرح وهو خطأ



دون الصحيح والثاني حر الإماء فيها رجع عنه يعامل وفيه ما يرجع عنه وحسب الاستعداد،  
عصم بما يرجع عنه دون ما رجع عنه، وإذا أكره ليعامل سعداء، لمشرف أربابها، صاحب  
البريد لم يكن قول واحد منهما مبدولاً عنه حتى يبرهن عنه، فإذا اجتمعوا على الإماء أو  
الاستعداد صاروا شاهدين عليه فيفسر قوهما عليه إذا كانا مأمويين وإذا طوالت المعامل برفه  
الحساب في تولاه لزمه دفعه في عمالة الخراج وفي يدرمه دفعه في عماله العشرة لأن مصرف الخراج  
إلى بيت المال ومصرف العشرة إلى أهل الصدقات وعلى مذهب أبي حنيفة يؤخذ برفع الحساب  
في المالين لا شترك مصرفهما عنده

وإذا دعي عامل لعشر صرف عشر في مستحقه قيل قوله نعم، ولو دعي عامل لخراج  
دفع الخراج إلى مستحقه، فيقبل قوله إلا بتصديق أو سيرة

وإذا أراد العامل أن يستخلف على عمله فذلك حرام لأن أحدهما أن يستخلف عليه من  
يقرر بالنظر فيه دونه<sup>(١١٦)</sup>، وهذا غير جائز منه لأنه يجري مجرى الاستبدال، وليس به أن  
يستبدل غيره بنفسه وإن جاز له عزل نفسه والعرض الثاني أن يستخلف عنه معياله فله أن  
يخرج بتقليد فإنه لا يخلو من ثلاثة أحوال: أحدها أن ينصم إذا بالاستخلاف فيجوز به أن  
يستخلف ويكون من استخلفه نائب عنه فعزل عزله إن لم يكن له مسمى في الإذن، فإن سمي  
له من يستخلفه فقد خالف المعنى، فيه إذا شخذه هل يعرف يعرفه؟ فقال قوم يعرفه، وقال  
آخرون لا يعرف، والحجة أصالة أن ينصم بتقليد<sup>(١١٧)</sup> عن الاستخلاف، فلا يجوز له أن  
يستخلف وعليه أن يقرر بالطرف فيه إن قدر عليه، فإن عجز عنه كان التقليد مباحاً، فإن نظر  
مع هذا التقليد صحح من نظره ما احتض بالادد من أمره حتى وإن يصحح منه ما احتض بالولاية  
من عهد وحسب. والحالة الثالثة أن يكون لتقليد مطلقاً في ينصم إذ ولا يجب فيعبر حال  
العمل، فإن قدر على التفرّد بالنظر فيه لم يخرج أن يستخلف [عنه]، إن لم يقدر على التفرّد بالنظر  
فيه جاز له أن يستخلف<sup>(١١٨)</sup> فيما عجز عنه ولم يخرج أن يستخلف فيما قدر عليه

(فصل) وأما القسم الرابع فيما يختص ست المال من دحل وخرج فهم أن كل مال  
استحققه المسلمون ولم يقع ملكه منهم فهو من حقوق ست المال. فإن قص صار بالقص

(١١٦) نسخة من م

(١١٧) نسخة من م

مضاهيا إلى حقوق بيت المال سواء أدخل إلى حرره أو لم يدخل، لأن بيت مال عباده عن أخيه لا عن المكان، وكل حق وجب صرفه في مصايح مسلمين فهو حق عن بيت المال، فإذا صرف في جهته صار مضاهيا إلى الخراج من بيت مال سواء خرج من حرره أو لم يخرج، لأن ما صار إلى عمال المسلمين أو خرج من أيديهم فحكم بيت المال جار عليه في دفعه إليه وخرجه، وإذا كان كذلك فالأموال التي يستحقها المسلمون تنقسم ثلاثة أقسام: فيء وعيضة وصدقة. [فإن العيضة فمن حقوق بيت المال، لأن مصروفه موقوف على رأي الإمام واجتهاده] (١١٤) وأما العيضة فليست من حقوق بيت المال لأنها مستحقة للفقراء الذين تعسوا بحضور لواقعة لا يختلف مصروفها برأي الإمام ولا جهته في منعهم مما ماله تصرف من حقوق بيت المال وأما حمس العمى والغنيمة فيقسم ثلاثة أقسام: قسم منه يكون من حقوق بيت المال وهو سهم النبي ﷺ المصروف في المصالح العامة لموقوف مصروفه على رأي الإمام واجتهاده وقسم منه لا يكون من حقوق بيت المال وهو سهم ذوي القربى، لأنه مستحق لجماعتهم فتعين مالكوه وخرج عن حقوق بيت المال لخروجه عن جهته الإمام ورأيه (١١٥) وقسم منه يكون بيت الله حافظا له على جهاته (١١٦) وهو سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل إن رجعوا دفع إياهم وإن فعلوا أحرر لهم. وأما الصدقة فمصريان: صدقة مال باع فلا يكون من حقوق بيت المال لخوارن ينفرد أربابه بإخراج ركبته في أهلها، ولضرب أثاث صدقه مال ظاهر كأعشار الزروع والشهات وصدقات المؤثي، فعند أهل حبيمة أنه من حقوق بيت المال لأنه يجوز صرفه على رأي الإمام واجتهاده ولم يعينه في أهل السهيان (١١٧)، وعن مذهب الشافعي لا يكون من حقوق بيت المال لأنه معين إجهات عنده لا يجوز صرفه على غير جهاته، لكن اختلف قوله هل يكون بيت المال محلا لإحرازه عند تعدد (١١٨) جهاته؟ فذهب في القيسم إلى أن بيت المال إذا تعددت (١١٩) يكون محلا لإحرازه فيه إلى أن توحد لأنه كان يرى وحبوب دفعه إلى الإمام ررجع عنه في مستند

(١١٤) ساقطة من ج

(١١٥) ساقطة من ج

(١١٦) ج اجتهاده

(١١٧) طاب السهيان

(١١٨) في جميع النسخ: «ثلاثة»، وهو ما لا نجد له وجها من النص في بعض والتصحيح من المحقق

(١١٩) في جميع النسخ: «تعددت» والتصحيح من المحقق

قوله [إلى أن بيت المال لا يكون محلاً لإحرازه مستحقاً] (١٢٠) لأنه لا يرى فيه وجوب دفعه إلى الإمام وإن جاز أن يُدفع إليه فذلك لم يستحق إحرازه في بيت المال وإن حاز إحرازه فيه .

وأما المستحق على بيت المال فمضربان أحدهما ما كان بيت المال فيه حرراً فاستحقاقه معتبر بالوجود، فإن كان المال موجوداً فيه كان صرفه في جهاته مستحقاً وعدمه مُسقط لاستحقاقه . والصرب الثاني أن يكون بيت المال له مستحق فهو على صريين . أحدهما أن يكون صرفه مستحقاً على وجه تبدل كأوراق الخلد وأثمان الكراع والسلاح باستحقاقه عبر معتبر بالوجود وهو من الحقوق اللازمة مع الوجود والعدم، فإن كان موجوداً عجل دفعه كالديون مع البسار، وإن كان معدوم واجب فيه على الأستار كاستيود مع الإعصار . والصرب الثاني أن يكون مصرفه مستحقاً على وجه المصلحة والأرفاق دون البدل فاستحقاقه معتبر بالوجود دون العدم، فإن كان موجوداً في بيت المال وجب فيه وسقط فرصه عن المسلمين، وإن كان معدوماً سقط وجوبه من بيت المال وكان إن هم ضرره من فوضى الكفاية على كافة المسلمين حتى يقوم به منهم من فيه كفاية كالجهاد، وإن كان مما لا يعم ضرره كوعور طريق قريب يبعد الناس طريقاً غيره بعيداً أو انقطاع شرب يبعد الناس غيره شرباً، فإذا سقط وجوبه عن بيت المال بالعدم سقط وجوبه عن الكافة لوجود البدل، فنواحتج على بيت المال حقان صاقي عنهما واتسع لأحدهما صرف لئلا يصير لهما ديناً فيه، فلو صاقي عن كل واحد منهما جاز لولي الأمر إذا تخاف الفساد أن يفترض على بيت المال ما يصرفه [ في الديون دون الارتفاق ] (١٢١) وكان من حدث بعده من الولاة مأخوذاً بقضائه إذا اتسع له بيت المال . وإذا فضلت حقوق بيت المال عن مصرفها، فقد اختلف الفقهاء في فاضله، فذهب أبو حنيفة إلى أنه يُدحر في بيت المال لما يسوب المسلمين من حادث . وذهب الشافعي إلى أنه يقبض على أموال من يعم به صلاح المسلمين ( ولا يُدحر ) (١٢٢) لأن التوثب تعين فرصها عليهم إذا حدثت . فهذه الأقسام الأربعة التي وصفت عليها قواعد الديوان

(١٢٠) سخت ي (ح) ثم نطبت

(١٢١) ج: في الديوان دون الارتفاق

(١٢٢) ساقط من ج

( فصل ) وما كانت لديون فهو صاحب دمانه<sup>(١٢٢)</sup> دعتير في صحبه ولايته شرطان  
لعدله وبكده

فإن العداله فلاه مؤمن على حمي<sup>(١٢١)</sup> لب الدب والبرية فانقصي أن يكون في عداله  
والأمانه على صواب مؤمنين وما البكاهيه فلاه مباشر بعمل يحمي أن يكون في انعام مستملا  
بكديه المباشرين، وإذ صح تميمه فادبي مذك له سهه اشبه حفظ القوايين، وسببها  
حقوق، وبسبب الترفع<sup>(١٢٣)</sup>، وبسبب<sup>(١٢٤)</sup>، وبسبب<sup>(١٢٥)</sup>، وإحراج الأموا، وبصحيح  
اطلاعات

فإن الأول منها هو حفظ القوايين على رسوم العداله مر غير ناده تحجب بها لرعة أو  
نقص سنلم به حتى سب ادب، فإن قد رب في أيامه لبلاد استؤنف صحبه أو لموا، انتهى في  
حياته انتهى في ديوان الباجيه وديوان بيت المال الخ مع لتحكم استقر فيها، وإن سلمه  
لغيره من غيره فيها رجع إلى ما أتته بها، الكتاب إذا وثق بحفظهم وسببه من مناتهم تحت  
حتومهم وكاتب اخطوط ادرجه على هذه السرويه مضعه في حور الأجد بها وتعمل عنيه في  
لرسوم ديوانيه وحقوق سلطيه، وإن لم ينع في أحكام القضاء ولشهادات اعبارا بالعرف  
معهود فيها كم يجوز للمحدث أن يروي ما وجدته من سماعه بالخط الذي يثبته ويحييه على  
قول من حيفه أنه لا يجوز لكاتب الديوان أن يعمل على الخط وحده حتى يأخذ سماعا من خط  
بسه كحفظه عنه بقله كم يقد في رواية احدث اعتبار بالقص، واشهادات وهذا شاو  
مستند واعرفق ببعضها أن القضاء والشهادات من حقوق لخاصة لتي بكه المباشرها  
والقسم<sup>(١٢٦)</sup> بها قسم صق لحفظ له بالقص ولذلك لم يجر أن يعول عهد على مجرد الخط وأن  
لغوايين لديوانه من حقوق الدمة لتي نقل المباشر فمع كثرتها وانتشارها فضائق حفظها

(١٢٣) ب دمانه

(١٢٤) ب دمانه

(١٢٥) ب دمانه مع الحقوق والرفع مع رفعه وهي المصلحة من حله أو التور تكب كما يصح أن يكون  
الرفع بحدده معنى ما يرفع من الديوان من أمور

(١٢٦) ب دمانه

(١٢٧) ب دمانه



بالقلب ولذلك حار المصنف فيها مجرد الخط ٢٩٠ وكذلك رواه الحديث

وأما الثاني وهو استبعاد الحرف فهو عن صريحي أحدهما استبعادها من وجبت عليه من العاملين والثاني استبعادها من القصاص من العمال أما استبعادها من وجبت عليه من العاملين فيعمل فيه عن إقرار العمال بقصدها، وأما العمل فيها عن خطوط العمال ٢٩٠ بقصده فسدني عنه ككتاب الدراويش أنه إذا عُرِف الخط كان حجة لقصر سواء عُرِف العامل بأنه حظه أو أنكره إذا قيس بحظه المعروف. والذي عنه بغيره أنه إذا لم يعترف بأنه حظه وأنكره لم يدرمه ولم يكن حجة في القصر ولا يسوغ أن يقاس بحظه في الإلزام إحصاءاً إلى يقاس بحظه وهو ما يعترف به طوعاً، وإن عُرِف الخط وأنكر القصر فظاهر من مذهب الشافعي أنه يكون في الحرف في السلطة خاصة حجة للعاملين بالدفع وحجة على العمال بالقصر عند الاعتراف. والظاهر من مذهب أبي حنيفة أنه لا يكون حجة عليهم ولا للعاملين حتى يقر به بطلان كالدعوى الخاصة، وفيها قدماء من اعترف ببعضها

وأما استبعادها من العمال، فإن كانت حراً واستأصل لم يفتح فيها في توقع وفي الأمر وكان عتارف صاحب استأصل بقصدها حجة في مذهبهم من الكلام في حصة إذا مجرداً ٣١٠ عن إقراره على ما قدماء في خطوط العمال أنه يكون حجة على المظاهر من مذهب الشافعي ولا يكون حجة على المظاهر من مذهب أبي حنيفة. وإن كانت حراً من حقوق بيت المال لم تكن حراً إلى أنه لا يعض العمال إلا بتوقيع وفي الأمر وكان التوقيع إذا عرفت صحته حجة مقبولة ٣١٠ في جوار الدفع

وما لا حساب به فيحتمل وجهين: أحدهما أن يكون لا حساب به موقوف على اعتراف الموقوف له بقصر ما تضمنه، لأن التوقيع حجة بالدفع إليه وليس بحجة في القصر منه. والوجه الثاني يحتمل به العمل في حقوق استأصل، فإن أنكر صاحب التوقيع لقصر حاكم العمل فيه وأخذ العامل بإقامة الحجة عنه، فإن عديمها حلف صاحب التوقيع، وأخذ العامل

(٢٩٠) ت هناك نسخة [ مجرد الخط (ولا في التوريق السديني) وكذلك رواية الخليل ] وواضح أن هذه الإضافة لا

معد

(١٢٩) ت خط العاصم

(١٣٠) ت محرم

(٣١٠) ت نسخة

سالم، وهذا الوجه أخص بفرض الديوان والوجه الأول أشبه بتحقيق<sup>(١٣٢)</sup> الفقه، فإن استمر صاحب الديوان بالتوقيع لم يحتسب للعامل به على الوجهين معا حتى يعرضه على الموقع، فإن عترف به صح وكان الاحتساب به على ما تقدم، وإن أنكره لم يحتسب له ليعمل وتغير في وجه الخراج، فإن كان في حاضر<sup>(١٣٣)</sup> موحود رجع به العامل عليه، وإن كان في جهات لا يمكن الرجوع به سأل العامل بخلاف موقع على إنكاره، وإن لم يعرف صحة الخراج لم يكن للموقع إحلاف العامل لا في عرف لسلطة ولا في حكم الفقه، [فإن علم بصحة الخراج فهو من عرف لسلطة مدعوى عن إحلاف الموقع وفي حكم القضاء] <sup>(١٣٤)</sup> يجاب عليه وأما الثالث فهو إثبات الرجوع، فيقسم ثلاثة أقسام. رفع مساحه وعمل<sup>(١٣٥)</sup>، ورفع قص واستيفاء، ورفع حرج وبفقه. فأما رفع المساحه والعمل، فإن كانت أصولها ممتدة في الديوان اعتبر صحة الرفع بمعاينة الأصل وأثبت في الديوان بن واقفها، وإن لم يكن في الديوان أصول عمل في إثبات عن قول راعها. [وأما رفع القرض والاستيفاء فيعمل في إثباتها عن مجرد قول راعها، لأنه] <sup>(١٣٦)</sup> يقربه على نفسه لاها. وأما رفع الخراج والتمعه مر لهما مدع لها فلا تقبل دعواه إلا بالحجج البالغة، فإن احتج بشوقيات ولأه الأمور استعرضها وكان الحكم فيها على ما قدمنا من أحكام التوقيعات.

وأما الرابع<sup>(١٣٧)</sup> وهو عمارة العمال فيختلف حكمها باختلاف ما تقدموه، وقد قدمنا القول فيها، فإن كانوا من عمال الخراج لزمهم رفع الحساب ووجب على كاتب الديوان محاسبهم [على صحة ما دفعوه، وإن كانوا من عمال لعشر لم يلزمهم على مذهب لشامي رفع الحساب ولم يجب على كاتب الديوان محاسبهم] <sup>(١٣٨)</sup> عليه [لأن العشر عدة صدقة لا يقف مصرفها على اجتهد لولاة ولو تعد أهلها بمصرفها أحرأت ويلزمهم على مذهب أبي حنيفة رفع الحساب ويجب على كاتب الديوان محاسبهم عليه] <sup>(١٣٩)</sup>، لأن مصرف الخراج والعشر

(١٣٢) ت. التخصيص

(١٣٣) ط، ت، ح. خاص

(١٣٤) ساقطة من ت

(١٣٥) ساقطة من ت

(١٣٦) ساقطة من ت

(١٣٧) ت. الرابع

(١٣٨) ساقطة من ت

(١٣٩) ساقطة من ت

عنده مشترك، وإذا حوسب من وجبت عليه بحاسبه من لعمال نظر، فإن لم يقع<sup>(١١١)</sup> بغير العامل وكتيب الديوان حلف كان كاتب الديون مصدق في بقايا الحساب، فإن استزاد به ولي الأمر كله، بحصار شواهد<sup>(١١٢)</sup>، فإن زالت الرتبة عنه سقطت ايمنه فيه، وإن لم تزل الرتبة وأراد ولي الأمر الإحلاف عن ذلك أحلف العامل دون كاتب الديوان، لأن المطالبة متوجهة على العامل دون الكاتب، وإن اختلفا في الحساب نظر فإن كان اختلافهما في دخل فالقول فيه قول العامل لأنه بُكر<sup>(١١٣)</sup>، [وإن كان اختلافهما في حراج فالقول فيه قول الكاتب لأنه منكر]<sup>(١١٤)</sup>، وإن كان اختلافهما في مساحة فحكم إعلانهما اعتبرت بعد الاختلاف وعمل بها على ما يخرج بصحيح الاعتدال

وأما الخامس وهو إحراج الأموال فهو استسهاد صاحب الديوان على ما ثبت فيه من فرائض وحموق مصدرة كالشهادة واعتبر فيه شرطان أحدهما أن لا يخرج من الأموال إلا ما علم صحته كما لا يشهد حتى يُشهد، والمستدعي لإحراج الأموال من بعدت<sup>(١١٥)</sup> توقعاته كما أن المشهود عنده من بعدت<sup>(١١٦)</sup> أحكامه، فإذا أخرج حالا لرم الموقع بإخراجها والأحد بها والعمل عليها كما يلزم المحاكم تتصد الحكم بما يشهد به الشهود عنده، فإن استزاد<sup>(١١٧)</sup> الموقع بإخراج الحال جاز أن يسأله من أين أخرجها ومطالبه بإحضار شواهد الديوان به، وإن لم يخرج للمحاكم أن يسأل شهوداً عن صب شهادته، فإن أخصرها ووقع في النفس صحته زالت عنه الرتبة، وإن عدها وذكر أنه أخرجها من حفظه لتقدم علمه بها صار معلول<sup>(١١٨)</sup> القول والموقع غير بين قول ذلك منه لو رده عليه، وليس له استحقاقه

وأما السادس وهو تصحيح المظلمات فهو يختلف بسبب [اختلاف التنظيم وليس يحلو من أن يكون انتظم من الرعية]<sup>(١١٩)</sup> أو من لعمال، فإن كان المنتظم من الرعية انتظم من عامل

- (١١١) ت يقع  
(١١٢) ٢ شواهد  
(١١٣) ح: قفر  
(١١٤) ساقطه من ١٠ ح  
(١١٥) ، (١١٦) ت بعدت  
(١١٦) ساقطه من ح  
(١١٧) ت المعلوم  
(١١٨) ساقطة من ب

تجيب في معامته كان صاحب الديوان فيها حاكماً بيها وجار له أن يتصفح لطلامة ويريل  
التحيف سواء وقع النظر إليه بذلك أو لم يقع ، لأنه ممدود لحفظ لقوانين وستهاء حقوق  
مصار بعقد ابولاية مستحقا يتصفح لطلامة ، فإن منع منها امتنع ومصار عزلا عن بعض ما كان  
إليه ، وإن كان المتكلم عاملا حورف في حساب أو عولط في معامة مصار صاحب لديون فيها  
حصصاً ، وكان المتصفح غاوي الأمر

## الباب التاسع عشر في أحكام الجرائم

غير سم غصورت سرعته رحر نه تعالى عنها حد او تعزير، وه عمد لتهمة حال  
مسترا، بعصيه اسباسبه الدينيه، وه عمد ثبوتها حال سنيده، بوجبه لأحكام شرعيه

وما حها عمد<sup>(١)</sup> التهمة وقيل ثبوتها وصحتها فمعناه حذر النظر ليه<sup>(٢)</sup> عدل كان حاكما  
رفع إليه، حال قد شبه سرقة أو ر<sup>(٣)</sup> لم يكن لتهمة بها تأثير<sup>(٤)</sup> عنده، ولم يحذر أن يحسه لكشف  
ولا سبه<sup>(٥)</sup>، ولا أن يأخذه بأسباب الإقرار إخبار<sup>(٦)</sup>، وه سمع استدعى عليه في سرقة إلا من  
حصصه مسحور<sup>(٧)</sup> قدف سرقة<sup>(٨)</sup>، ورأى ما يبدو من فرار المتهم أو يك<sup>(٩)</sup>، وإن هم نالون لم  
يسمح بدعوى عليه، لأن بعد أن يذكر المرأة أي ر<sup>(١٠)</sup>، ويصف ما فعله بها بما يكون ر<sup>(١١)</sup> موجب  
للحد، فإن مر حته<sup>(١٢)</sup> بموجب فرد، وإن نكر وكاتب فيه سمعها عليه، وإن نكر أحده  
في حقوق الادسين دون حقوق لله تعالى، إذ طلب احصيه ليمين

وإذا كان الناظر الذي رفع إليه هذا المتهم أمير أو من ولاية<sup>(١٣)</sup> الأحداث و معاون كان له  
مع هذا المتهم من أساليب لكشف والاستراء ما سر للقصة والحكم وذلك من تسعة أوجه  
يختلف بها حكم النظرين أحدها أنه يجوز<sup>(١٤)</sup> للأمر أن يسمع تدف المتهم من أعوار الإمارة

(١) ط م

(٢) ب م

(٣) م م م م

(٤) م م م م

(٥) م م

(٦) م م

من غير تحقيق للدعوى المقررة<sup>(٧)</sup> ويرجع إلى قولهم في الإخبار عن حال المتهم، وهل هو من أهل الرب؟ وهل هو معروف مثل ما قدف به أم لا؟ [من سرّوه]<sup>(٨)</sup> من مثل ذلك حفت التهمة ووضعت رجلاً إصلاقه ولم يعلط عليه، وإن قدحوه بأمناله وعرفوه بأشباهه غلظت التهمة وقويت واستعمل فيها من حال للكشف ما سذكره، وبس هذا للقضاء. والناسي أن للأمير أن يراعي شواهد الحال وأوصاف المتهم في قوة لثمة وضعها فإن كانت التهمة رتي وكان المتهم متصباً<sup>(٩)</sup> للنساء دا فكاهة حلالة قويت لثمة، وإن كانت بضده<sup>(١٠)</sup> صغفت، [وإن كانت التهمة سرقة وكان المتهم بها ذا عيالة]<sup>(١١)</sup> أو في يده آثار ضرب أو كان معه حين أخذ مقلب وقويت التهمة، وإن كان بضده صغفت [وإن كان هذا للقضاء أيضاً] والثالث أن للأمير أن يعقل حسن المتهم للكشف والاستبراء والمختلف في مدة حبسه لذلك، فذكر أبو<sup>(١٢)</sup> عبدالله الربيري من أصحاب الشافعي أن حبه للاستبراء والكشف مقدّر بشهر واحد لا يتجاوزه. وقال غيره بل ليس بمقدّر وهو مرقوف على رأي الأمير<sup>(١٣)</sup> واجتهاده وهذا أشبه وليس لبعضه أن يحبسوا أحداً إلا بحق وحجب. والرابع أنه يجوز للأمير مع قوة التهمة أن يضرب المتهم ضرب التعزير لا ضرب أخذ لياحده بالصدق عن حله فيه قدف به وأتهم، فإن أقر وهو مصروب اعتبرت حاله فيها ضرب عليه. فإن ضرب ليقر لم يكن لإقراره تحت الضرب حكم<sup>(١٤)</sup> [وإن ضرب ليصدق عن حاله وأقر تحت الضرب]<sup>(١٥)</sup> قطع صربه واستميد إقراره، فإن أعاده كان ما حوداً بالإقرار لثاني دون الأول، فإن اقتصر على الإقرار الأول ولم يستعده لم

(٧) ح ٢٠٢ من الفقرة. ت المعينة

(٨) ساقطة من ب

(٩) ط، ح عطية

(١٠) ساقطة من ب

(١١) الخبر من قولهم عازباً وهيباً، أي ذهب وجاء مروداً أو قام عن وجهه غير هدف. فالعبار الكثير التجرد والتطويع في الأسوان غير عمل ولا من يردع هراء ويرجر نفسه، والجمع عيارون. القاموس الإسلامي ٥/٥٧٨

(١٢) ساقطة من ب

(١٣) ساقطة من ط

(١٤) ط الإمام

(١٥) ب معنى

(١٦) ساقطة من ت

يصيق عليه أن يعمل بالإقرار الأول، وإن كرهناه. والخدم من أنه يجوز للأمير ومن تكررت منه جرائم ولم يرجع عنها بالحدود أن يستعمل حقه إذ استغفر الناس مجرماته حتى يموت بعد أن يقوم بقوته وكسوته من بيت المال ليدفع صرعه عن الناس، وإن لم يكن ذلك لفصاحة ولخدمة أنه يجوز للأمير إخلاف المهور استبراء حاله وتعليقاً عليه في الكشف عن أمره في لثمة محقوق الله تعالى وحقوق الأدميين، ولا يصيق عليه أن يجعله<sup>(١٧)</sup> بالطلاق والعاق والصدة كالإيدن بالله في البيعة لسلطانيه، وليس بالعصاة [إخلاف أحد على غير حق ولا أن يجاوروا لإيمان بالله إلى الصلح أو] العنق والسابع أن للأمير أن يأخذ أهل جرائم بالتوبة إجباراً ويظهر في لو عيّد عليهم ما يفقدون لها طوعاً ولا يصيق عليهم التوبع بالقتل فيما لا يجب فيه القتل لأنه وعيد يجرح عن حد الكذب إلى حيز التعرير والأدب، ولا يجوز أن يجمع وعيد بالقتل فيما لا يجب فيه القتل. والثامن أنه لا يجوز للأمير أن يسمع شهادات أهل المهر<sup>(١٨)</sup> ومن لا يجوز أن يسمع منه لقضاء إذا كثر عددهم ولناسخ أن للأمير لغير في موثبات<sup>(١٩)</sup> وإن لم توجد<sup>(٢٠)</sup> عرواً ولا حدّاً، وإن لم يكن بواحد منها أثر سماع قول من سبق بالدعوى وإن كان بأحدهم أثر فقد ذهب بعضهم إلى أنه يبدأ سماع دعوى من به الأثر ولا يراعى السبق والذي عليه أكثر الفقهاء أنه يسمع قول أسقفها بالدعوى ويكون لمسديء بالمواثبة أعظمها حرماً وأعطى لها تدبيراً، ويجوز أن يخالف بينهما في لتأديب من جهس. أحدهم بحسب اختلافهما في الافتراء<sup>(٢١)</sup> والتعدي. والثاني بحسب اختلافهما في أهنية وانتصوي وإذا رأى من الصلاح في ردع<sup>(٢٢)</sup> السعة أن يشهرهم ويأدي عديهم مجرماتهم صاع له ذلك، فهذه سعة<sup>(٢٣)</sup> أوجه يقع بها الفرق في الجرائم بين نظر الأمر، والفضة في حال الاستبراء وقبل ثبوت حد لاختصاص الأمير بالسياسة واختصاص بقضاء بالاحكام

(١٧) ط. يجعله

(١٨) ساقطة مرت

(١٩) ط. ث. للث

(٢٠) خواتم استأجاب التي بيت ما الأفراد بعضهم عن بعض

(٢١) جميع السبع «موجود» ب. صحيح من المصحح

(٢٢) ط. الأندلس

(٢٣) ساقطة مرت ٢٠٤ ج

(٢٤) ساقطة مرت ط

(فصل) أما بعد ثبوت حرائمهم في إقامة الحدود عليهم أحوال لأمره  
والنفس؛ وثبوتهم يكون من وجهين إقراره، ولكل واحد منهما حكم يُذكر في  
موضع واحد، والآخر وضعها الله تعالى للردع عن ارتكاب ما يحظر وترك ما أمر به لما في  
الفطرة<sup>(٢٥)</sup> من معدنة شهوات للهيبة عن وعد لأخرة بعد جعل النية، فجعل الله تعالى من  
ردو حر الحدود ما يردع به في الجهة خدر من ألم العقوبة وخيمه من نكال العقوبة ليكون ما  
يحظر من محارمه موعباً وما أمر به من فروض متبوع فتكون المصلحة عم والتكليف أتم قال  
الله تعالى ﴿وَمَا رَسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً بَعْلَيْنِ﴾<sup>(٢٦)</sup>، يعني في استمادهم من الخيال وإرسادهم  
من الصلاة وكفهم عن المصهي وبعهم على طاعة وإذا كان كذلك فالرأى الأخير ضربان؛ حد  
وبعير فأما حدود فصرى [أحدهم ما كان من حقوق الله تعالى والثاني ما كان من حقوق  
الإنسان، فأما احصاه بحقوق الله تعالى فصرى] <sup>(٢٧)</sup> أحدهم ما وجب في ترك فرض  
[و الثاني ما وجب في ارتكاب محظور] <sup>(٢٨)</sup> فأما ما وجب في ترك مفروض [كترك صلاة  
المفروضه] <sup>(٢٩)</sup> حتى يخرج وفيه يسأل عن تركه ها فإن قال لبيان أمرها قضاء في وقت  
ذكرها وه يستظهر ما مثل وقتها، قال رسول الله ﷺ «من دم عن صلاة وسبها فليصنها إذا  
ذكرها فذلك وفي لا كفاره لها غير ذلك» <sup>(٣٠)</sup> وإن تركها لمرض صلاها بحسب طاقته من  
جلوس واصطجاع، قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾<sup>(٣١)</sup> وإن تركها  
جائداً لوجوبها ككفر، حكمه حكم المرتد يقتل بالردة<sup>(٣٢)</sup> إذا لم يش، وإن تركها استقلاً  
لفعلها مع اعزازه بوجوبها، فقد اختلف لعقده في حكمه عده أم حبيبة إلى أنه يُضرب في  
وقت كل صلاة ولا يقتل قال أحمد بن حنبل وطائفة من أصحاب الحديث يصر بتركها كافراً

(٢٥) طه ح الطبع

(٢٦) الأنبياء - ١٠٧

(٢٧) سبعة من ب

(٢٨) سبعة من ح

(٢٩) سبعة من ب

(٣٠) اللؤلؤ والمرجان، ص ١٣٤، حديث ٣٩٧

(٣١) البقرة - ٢٨٦

(٣٢) سبعة من ب



يُقتل<sup>(٣٣)</sup> ما ردة وذهب الشافعي إلى أنه لا يكفر بتركها ولا<sup>(٣٤)</sup> يُقتل حدًا ولا يصير مرتدًا، ولا يُقتل إلا بعد الاستئذان، فإن تاب وأحسب إلى فعلها ترك وأمر بها، فإن قال أصلها في مربي وكلت إلى أمانته ولم يُجبر على فعلها بمشهد من الناس، وإن امتنع من السوء ولم يحسب إلى فعل الصلاة قُتل في الحال على أحد القولين وبعد ثلاثة أيام في القول الثاني ويقتله بسيف صرا<sup>(٣٥)</sup> وقال أبو العباس بن مريج يقتله صرا بالخشب حتى يموت ويُعدل<sup>(٣٦)</sup> عن السيف المرحى ليستدرك استوبة بتناول المدي.

واختلف أصحاب الشافعي في وجوب قتله بترك الصلوات المصوات إذا امتنع من قضائها، فذهب بعضهم إلى أن قتله بها كالموقوفات<sup>(٣٧)</sup> وذهب آخرون إلى أنه لا يُقتل بها لاستقرارها في الذمة بالمصوات ويصل عليه بعد قتله ويذهب في مقابر المسلمين لأنه منهم ويكون ماله لورثته

فأما نارك الصيام فلا يُقتل بإجماع المعهاء ويحسب عن الطعام والشراب مدة صيام شهر رمضان<sup>(٣٨)</sup> ويؤدب تعزيرًا، فإن أحسب إلى الصيام ترك وركل إلى أمانته، فإن شُرهد اكلا عُرر ولم يُقتل

وأما نارك لركبة فلا يُقتل وتؤخذ حذرًا من ماله، ويعزّر إن كنتمها بغير شبهه، وإن تعدد أحدها لاسماعة حورب عليها وإن أقصى الحرب إلى قتله حتى تؤخذ منه كما حارب أبو بكر الصديق مانعي البركة.

وأما الحج فصره عبد الشافعي على الرخي ما بين الاستطاعة والموت فيتصور<sup>(٣٩)</sup>

(٣٣) ساقطة من ت

(٣٤) ساقطة من م، ن، ح

(٣٥) م، ح [ ويقتله (توجيه) بالسيف صرا ]

(٣٦) ت ويحرق

(٣٧) ت المودعات، والموقوفات يُقصد بها الصلاة المودعة، ناسب على قوله تعالى ﴿وإن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا﴾ كما يمكن أن يكون لما ورد في (ت) معنى كالصلاة المؤداة في رقتها

(٣٨) ساقطة من ب

(٣٩) م، ط، ح فلا يتصور

على مدهه تأخيره في الحاة<sup>(٤٠)</sup> عن وقته، وهو عند أبي حنيفة عن المور، هلا<sup>(٤١)</sup> يتصور على مدهه تأخيره عن وقته ولكنه لا يُقتل به ولا يُعسر<sup>(٤٢)</sup> عليه، لأنه يفعل به بعد لوقت أداء لا قصه، فإن مات قبل أدائه جمع عنه من رأس ماله.

وأما لمجتمع من حقوق الأدميين من ديون وغيرها فتؤخذ منه حراً إن أمكن ونحوها إذا تعذر<sup>(٤٣)</sup> إلا أن يكون بها مُعسر<sup>(٤٤)</sup> فينظر إلى ميسرة فهذا ما وجب تركه في فروصات.

وما وجب بارتكاب المحظورات صرياً، أحدهما ما كان في [حقوق الله تعالى وهي أربعة: حدّ الرما، وحدّ الخمر، وحدّ السرقة، وحدّ المحاربة. والصرى الثاني]<sup>(٤٥)</sup> من حقوق الأدميين شئان: حدّ لُقْذ بالزق، ولُقْذ في الخنايا وسذكر كل واحد منهما مفصلاً

(٤٠) ساقطة من ط

(٤١) ساقطة من م، ط، ح

(٤٢) ساقطة من ت

(٤٣) ساقطة من ح

## الفصل الأول : في حد الزنا

لأن هو يعيب الدليح انعامه حشفه ذكره في أحد العرجين<sup>(٤٤)</sup> من قبل أو ذبر عن لا عصمة بينهما ولا شبهة، وجعل أبو حنيفة الزنا محصنا بالقبيل دون الذبر ويستوي في حد<sup>(٤٥)</sup> الزنا حكم الزاني والرائية<sup>(٤٦)</sup>، ولكن واحد منهما حالان بكر ومحصى أما البكر فهو الذي لم يبطأ ووجهه يكسح، فيحدن كان خراً مائة سوط تعرف في جميع بدنه، لا الوجه<sup>(٤٧)</sup> ولقائن ليأخذ كل عصوصه، سوط لا حد يد يقتل، ولا خلق<sup>(٤٨)</sup> فلا يؤلم واختلف لفقهاء في تعريب مع الجلد، فمنع منه أبو حنيفة اقتصاراً على جلده [على الآية]<sup>(٤٩)</sup> وقال مالك : يُغرب الرجل ولا تغرب امرأة، وأوجب الشافعي تغريبها عاماً عن بلدها إلى مسافة أقلها يوم وليلة، لقوله ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي صَفْحَةٍ مِّنْهُنَّ أُولَٰئِكَ﴾ (٥٠) وحدّ الكافر والمسلم سواء عند الشافعي في الجلد والعرب وأما العدد ومن حرى عليه حكم الرق من المذبر والمكتن وأم الولد فحدّهم في الرق خمسون جلدة عن النصف من حدّ الحر لتقصهم بالرق وختلف في تغريب من رُق منهم فقبل لا يُغرب لما في التعريب من الإصرار لسيده وهو قول مالك، وقبل يُغرب عاماً كاملاً كالحر وهو مذهب ود<sup>(٥١)</sup> وظاهر مذهب الشافعي أنه يُغرب نصف عام كالحد في تصحيحه. وأما لمحصن فهو

(٤٤) م السيلح

(٤٥) ساطعة من م

(٤٦) ت الوجه وامرأة

(٤٧) ت الرأس

(٤٨) خلق بابي (غير مناسك) المصمم الوسيط ٢٥٢/

(٤٩) الزيادة عن ت ومقصودة أن الآية التي أمرت بالجلد لم تذكر بالتعريب

(٥٠) اللؤلؤ وامرأه، ص ٤٢٢، غاش ١١٠٦

(٥١) ساطعة من ط



شهادتهم. وكان أبو حنيفة ومالك لا يفتلحان يدنوا في الأداء وحسينهم فدفعة وإذا شهدوا  
 بآخر بعد منه أو أكثر سمعت شهادتهم. وقال أبو حنيفة لا اسمها بعد منه وأحسبهم  
 دفعة وإذا لم تكمل شهود الذين سمعتهم دفعة فحذون في أحد القولين ولا تحذون في الثاني  
 [وإذا شهدت لثمة على إفراء سائر جاد الأقص على شاهدين في أحد القولين ولا  
 يجوز] (١١) في القول الثاني، أقل من أربعة، وإذا رُجم الزاني بأربعة خُبر له بشو عدو رجمه برون  
 منها، في وسطه بمعه من الحرب، وبه حرب سبع ورُجمه حتى يموت، وإن رُجم بأقل منه تُخبر به،  
 وإن ضرب لم يُسج. ويجوز للإمام أو من حكم برحمه من الولاء أن يحصر برحمه، ويجوز أن لا  
 يحصر. وقال أبو حنيفة لا يجوز إلا بحصور من حكم برحمه، وقد قال السيوطي (١٢) وأعدوا  
 ليس على هذه المسألة فإن اعترفت فارجحها (١٣). ويجوز أن لا يحصر الشهود رجمه. وقال أبو  
 حنيفة يجب حضورهم وأن يكونوا أول من برحمه؛ ولا تحذف حامس حتى تصح ولا بعد الوصي (١٤)،  
 حتى يوجد لولدها مريض. وقد دعي لي ابننا شهيداً بعتمة من نكاح فاسد أو شتهت عليه  
 برحمته أو جهل بحرمه ابن وهو حدث الإسلام يرى ما بعد الحذف. قال السيوطي (١٥) وإذا  
 اختلفوا بالشهادتين (١٦). وقال أبو حنيفة إذا اشتهت عليه الاحسية لزوجته، بكن ذلك شهية  
 له وحذف من أصهارها، وإذا أصابت حدث محرم بعد نكاح فاسد حذ، لا يكون لعقد مع محرمها  
 بغير شهية في ذمه، وحفظه برحمته شهية يسقط بها حذ عنه. وإذا نكح الزاني بعد  
 القليلة عنه لم يسقط عنه حذ، ولو دار قبل القدرة عليه يسقط عنه الحذف في أشهر القولين.  
 قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا زُفَرًا هَؤُلَاءِ هُنَّ الْمُفْضَلَاتُ وَأُولَئِكَ الْأَصْحَابُ إِنَّ  
 زُفَرًا مِنْ تَعْبَاهَا لَعَمْرُكُمْ رَجِمَ ٥﴾ (١٧) وفي قوله (بجها) تأويلان أحدهما بجهاه سوء  
 والثاني بجهاه الشهوة مع علمه بأنها سوء وهذا أشهر التأويلين، وتكنى من جهل بأنها سوء لم يثبت  
 بها ولا يحل لأحد أن يشفع في إسقاط حذ من رن ولا غيره، ولا حل بشفوع به أن يشفع

(١١) ساقطة مرت

(١٢) م. فاحسبها بغير اللؤلؤ والمرجان، ص ٤١٣ - ٤١٤، حديث ١٠٣

(١٣) ج. السج. فوضوح

(١٤) م. إضافة في بيده حديث (ما سمعتم) وأحسب ود في ابن ماجه ٨٠١٢، حديث ٣٥١٦، الترمذي

د ١٢٤، أحسب صفة بعد الأساسي ١٦، حديث ٢٨

(١٥) البحر ١٠٩

(١٦) م. هذا حتى به أصل الأول ساقط من

فيه . قال الله تعالى ﴿مَنْ يَسْتَعِ شَفْعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ بِصِيبٍ مِنْهَا وَمَنْ يَسْتَعِ شَفْعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كَمَلٌ مِنْهَا﴾ (٦٧) وفي الحجة والسبعة ثلاث تأويلات أحدها أن الشفاعة الحسنة لتتأسس الخبر لمن يشفع له، والشفاعة السيئة لئلا يأس الشر له، وهذا قول الحسن وعاصم. ولثاني أن حجة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات والسبعة الدعاء عليهم، والثالث وهو محتمل أن الحجة بحليته من الظلم والسبعة دفعه عن الحق وفي (الكفيل) تأويلان أحدهما الإثم وهو قول الحسن. والثاني أنه الصيب، وهو قول السدي.

## الفصل الثاني : في قطع السرقة

كل مال محروم سعت قيمته بضاماً إذا سرقه بالغ عاقل لا شبهة له في المال ولا في حرزه قطعت يده يمين من مفصل الكوع ، وإذا سرق ثانية بعد قطعه إيد من ذلك المال بعد إحرازه لو من غيره قطعت رجله اليسرى من مفصل الكعب ، وإذا سرق ثالثة فمال أبو حنيفة لا يُقطع فيها وعند الشافعي يُقطع في الثالثة بده اليسرى ، وفي الرابعة حله يمين<sup>(٦٨)</sup> ، وإذا سرق الخامسة عُور ، ومُؤقتل ، وبسرق مراراً قبل لقطع فليس عليه لاً قطع واحد

واحتنب لعقبة في قدر الصاب الذي تُقطع فيه اليد ذهب الشافعي إلى أنه مقدر بما تبع قيمته ربع دينار فصاعداً في غالب<sup>(٦٩)</sup> ، لدسير الحيدة ، وقال أبو حنيفة هو مقدر بعشرة دراهم أو دينار ، ولا يُقطع في أقل منه وقدره إبراهيم النخعي بأربعين درهماً أو أربعة دسائر ، وقدره من ابن أبي حمزة دراهم وقدره مالك ثلاثة دراهم ، وقال داود يُقطع في نكث وأقليل من غير تقدير

واحتنب لعقبة في المال الذي يُقطع فيه يده ، ذهب الشافعي إلى أنه يقطع في كل مال حرّم عن سارقه ، وقال أبو حنيفة لا يقطع فيه كان أصله مباح كالصبي والخطب والخبثيش . وعند الشافعي يقطع فيه بعد نكته<sup>(٧٠)</sup> [وقال أبو حنيفة لا يقطع في استخدام السرط . وعند الشافعي يقطع فيه ، وقال أبو حنيفة لا يقطع سارق المصحف . وعند الشافعي يُقطع]<sup>(٧١)</sup> [وقال أبو حنيفة]<sup>(٧٢)</sup> لا يقطع إذا سرق قنادير المسجد أو أمتار الكعبة وعند الشافعي يُقطع

(٦٨) ح اليسرى

(٦٩) ساقطة من ت

(٧٠) ساقطة من ح

(٧١) ساقطة من ت

(٧٢) ساقطة من ج

وإذا سرق عبد صغير<sup>(٧٣)</sup> لا يعقل أو أعمى لا يهضم قطع عبد الشامي وقال أبو حنيفة لا يقطع، ولو سرق صبي صغير لم يقطع وقال مالك يقطع.

واختلف الفقهاء في الحرز شد عهدهم داود ولم يعتد به وقطع كل سارق من حرز أو من غير حرز ذهب جمهورهم إلى اعتبار الحرز في وجوب لقطع وأنه لا قطع على من سرق من غير حرز، روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا قطع في حرية الخيل حتى توثي إلى معاقبتها»<sup>(٧٤)</sup> وهكذا لم يستمار محمد لم يقطع. وقال أحمد بن حنبل يقطع. واختلف في جعل الحرز شرطاً في صمته، سوى أبو حنيفة بين لأحرز في كل لأموال وجعل حرز أقل الأموال حرز أجلاً. والأحرار عند الشامي تختلف باختلاف الأموال اختصاراً بالعرف فيها. صحف الحرز هي قلت قيمته من الخشب والحطب، ويعتد ويشتد فيه كثرة قيمته من الذهب والفضة [ولا يجمع حرز الحطب حرز لفضة والذهب، يقطع سارق الخشب منه ولا يقطع سارق الذهب والفضة منه]<sup>(٧٥)</sup>، ويقطع سائر الصور إذا سرق أكلان موزهاً، لأن لغير أحرار لها في العرف، وإن لم تكن أحراراً لغيرها من الأموال. وقال أبو حنيفة لا يقطع<sup>(٧٦)</sup> الساس لأن الفرس ليس بحرر غير الكرم. وإذا شد لرجل صاعه على سبته سبته كما حرب العبد مثله فسرق سارق من المتاع ما بلغت قيمته ربع دينار قطع لأنه سارق من الحرز. ولو سرق أبيه لم يقطع لأنه سرق الحرز وحرز، ولو سرق إناه من قصه أو ذهب قطع وإن كان استعماله محظوراً لأنه مال مملوك سواء كان فيه طعام [أو لم يكن]. وقد أبو حنيفة إن كان في إياه المسروق طعام أو شراب أو ماء مشروب فسرقه لم يقطع<sup>(٧٧)</sup> ولو أضرع الإبه من الطعام والشراب ثم سرقه قطع، وإذا اشترك اثنين في نهب الحرز ثم ابعده أحدهما بأحد المال قطع المفرد منها بالأحد دون لمشارك في النصب، ولو اشترك فنقب أحدهما ولم يأخذ وأخذ الآخر ولم ينقب لم يقطع واحد منهما، وفي مثلها قال الشامي<sup>(٧٨)</sup>: المص الظريف لا يقطع. وإذا هتك<sup>(٧٩)</sup> الحرز ودخله<sup>(٨٠)</sup> واستهلك المال فيه عوم ولم يقطع، وإذا قطع السارق ومال باقي رد على مالكه، فإن عاد أسارق

(٧٣) م، ت، ح: [عبد صغيراً (حرزاً)].

(٧٤) الموطأ، ص ٢٣٦. يلفظ (لا حد قطع في لحرر من ولا في حرية الخيل) [

(٧٥) ٧٧ - ٧٥) ساقطه من ت

(٧٨) ط - الشامي

(٧٩) ٨٠ - ٧٩) ساقطه من ط



بعد قطعه سرق ثانية بعد إحراره فُطِع وقال أبو حبيبة لا يَصْعُ في مال مرتين، وإِذا استهلك  
 السارق ما سرقه فُطِع وأُعْرِمَ وقال أبو حبيبة بَ يقطع به يعمه وإِذا عَرِمَ لم يُقَطَّعْ وداوود  
 له السُّرقة به يقطع عنه يقطع وقال أبو حبيبة يقطع<sup>(٨١)</sup> وإذا عَمِيَ بَ لِمَالٍ عَنِ يقطع له  
 يقطع قد عَمِيَ صفوان بن أمية<sup>(٨٢)</sup> عن سارق رثائه بعد رسول الله ﷺ لا عَمِيَ الله عَمِيَ  
 إِذَا عَمَرْتَ، وأمر بقطعهم، وحكي أن معاوية أُنْ بِلصووص فقطعهم حتى بقي واحد منهم فعدم  
 ليُقطع فقال

يحيى أمير المؤمنين أعيد لها بمعموك أن تلقى نكالا يبينها<sup>(٨٣)</sup>  
 يدي كانت الحسناء لو تم سترها ولا تُلْدَمُ الحسناء عينا يشينها  
 فلا غير في دناء وكبانت حسنة إذا ما شال فإراقنتها يمينها

فقال معاوية كيف أصبح بك وقد قطعت أصحابك؟ فقلت أم أسارق أحلها من حلة  
 ديو بك التي توب إلى الله بها محل سببه، فكان أول حذر ترك في الإسلام

ويسوي في قطع سرقة الرجل والمرأة والحر والعبد والكافر، ولا يُقَطَّع صبي  
 [ولا محزون ويُقَطَّع لسكران إِذْ سرق في سكره]<sup>(٨٤)</sup>، ولا يُقَطَّع المعمي عليه إِذْ سرق في  
 إغمائه، ولا يُقَطَّع عَد سرق من مال سيده، ولا والد سرق من مال ولده، وقال دود يقطعان

(٨١) ت وقال أبو يوسف لا يَصْعُ

(٨٢) صفوان بن أمية بن خلف بن وهب عمحي القرشي ثكني صحبه ك: من أسره من عرس في الحبالية  
 ولاملا أسم بعد الصبح، وكان من المؤلف قلوبهم، وشهد البمولا، ومبت شكة عام ٢١٦ هـ له في كتب الحديث  
 ١٣ حديثاً الأعلام ٢/٢١٥

(٨٣) ساقطه من م

(٨٤) ساقطه من ط

## الفصل الثالث في حدِّ الخمر

كل ما سكر كثيره قليله حرم<sup>(٨٥)</sup> من حمر أو سبد حدّ شاربهُ سواء سكر منه أو لم يسكر. وقال أبو حنيفة يُحدّ من شرب الخمر ولو لم يسكر، ولا يُحدّ من شرب السبد حتى يسكر.

وحدّ أن يُجلد أربعين<sup>(٨٦)</sup> لا يدي [وأطراف ثياب ويكت] <sup>(٨٧)</sup> بالقول لمصن والكلام الرادع بخمر المأثور فيه وقيل بل يُحد بالسوط اعتدأ مسائرو<sup>(٨٨)</sup> الحدود ويجوز أن يتجاوز الأربعين إذا لم يرتدع بها إلى ثمانين جلدة، فإن عمر رضي الله عنه حدّ شارب الخمر أربعين إلى أن رأى هافت الناس فيه مشاور [عبيد بن أبي طالب رضي الله عنه ومشور] <sup>(٨٩)</sup> الصحبة فيه وقال أرى الناس قد هافتوا في شرب الخمر فإذا ترون<sup>(٩٠)</sup> فقال علي رضي الله عنه لرى أن تحدّ ثمانين، لأنه إذا شرب الخمر سكر، وإذا سكر هدى، وإذا هدى افتري، فحقه ثمانين حدّ لهرية، فجلد فيه عمر بعه أيامه والأئمة من بعده ثمانين فقال علي رضي الله عنه من أحد أقيم عليه الحدّ فيموت فأجد في نفسي منه شيئاً [الحق قتله] <sup>(٩١)</sup> إلا شارب الخمر فإنه شيء رأيته بعد رسول الله ﷺ، فإن حدّ شارب الخمر أربعين هبّ منها كذب نفسه هدر، وإن حدّ ثمانين صحت نفسه.

وفي قد ما يُضمن منها قولان أحدهما جميع دينه لمجاورته نص في حدّه والثاني نصف دمه لأن نصف حدّه نص ونصفه مزيد ومن أكره على شرب الخمر أو شربه وهو لا يعلم أنها

(٨٥) ساقطة من ت، وفي ط: ثلثي بعد (سبد)

(٨٦) ، (٨٧) ساقطة من ت

(٨٨) انرياده من م

(٨٩) ساقطة من ت

حرم<sup>(٩٠)</sup> ولا حدّ عليه، وإن شربها عطش حُرّ لاسيما لا يروي، وإن شربها لدهم لم يُحدّ لأنه رطب  
برأها، وإذا اعتقد إن حبه نسيب حُرّ وإذا كان على عدّ لئنه، ولا يُحدّ السكر حتى يُقرّ شرب  
الحمر السكر أو يشهد عليه شاهدان أنه شرب محمّراً ما يعلم<sup>(٩١)</sup> أنه مُسكر. وقال أبو عبد الله  
ربّري حُدّ للسكر وهو سهو، لئنه قد يُكره على شرب المُسكر [أو يشرب ما لا يعلم أنه  
مسكر]<sup>(٩٢)</sup> وحكم السكر في حريّان لأحكام عبثه كالصاحي إذا كان عاصياً بسكره، فإن  
خرج عن حكم العصية لإكراهه عن شرب المُسكر<sup>(٩٣)</sup> وشرب ما لا يعلم أنه مسكّر لم يخرج  
عليه لئنه كالنعمى عليه. وختلف في حدّ السكر فذهب أبو حنيفة إلى أن حدّ السكر مائة  
عقل حتى لا يُعزى بين الأرض والنساء ولا يعرف أنه من روحته، وحدّه أصحاب الشافعي  
أنه ما أفضى صاحبه إلى أن يتكلم بلسان مكسر ومعنى غير متعلم وتصرف بحركة محنط  
ومثلي مثيل، وإذا أجمع بين اضطراب<sup>(٩٤)</sup> الكلام فهما وفهماً وبين اضطراب الحركة مثباً  
وقيام صدر داخل في حدّ السكر وما ادّعى هذا فهو رادة في حدّ السكر

(٩٠) ط، ت، ح، حرام

(٩١) ط، ت، ح، يعلم

(٩٢) نسخة من ب

(٩٣) ط، ت، ح، حرم

(٩٤) ب، ح، حرم

## الفصل الرابع في حد القذف واللعان

حد القذف بالزنى ثبوت جلدته، ورد النص به واعتقد الإجماع عديها، ولا يزداد فيها ولا ينقص منها، وهو من حقوق الأدمة يستحق بالطلب ويفط بالعصا، فإذا اجتمعت في المذوف بالزنى خمسة شروط، [ وفي القذف ثلاثة شروط <sup>(٩٥)</sup> ] وح الحد فيه

أما الشروط الخمسة في المذوف فهي: أن يكون بديعاً عاقلاً مسلماً حراً عفيفاً، فإن كان صبيهاً أو مجنوناً أو عبداً أو كافراً أو ساقط العقل <sup>(٩٦)</sup> بزر أو حد فيه فلا حد على قذفه ولكن يعزر لأجل الأذى وليدمة الدسان <sup>(٩٧)</sup>. وأما الشروط الثلاثة في القاذف فهي: أن يكون بالغاً عاقلاً حراً، فإن كان صغيماً أو مجنوناً لم يحد ولم يعزر، وإن كان عبداً حد أربعين نصف الحد للحر بنقصه <sup>(٩٨)</sup> بالرق ويحد الكافر كالمسلم، ويحد المرأة كالرجل، ويفتق القذف ولا تقبل شهادته <sup>(٩٩)</sup>، فإن تاب زال مسقه وقبيل شهادته [ قل الحد وبعده <sup>(١٠٠)</sup> ] وقال أبو حنيفة: تقبل شهادته إن تاب <sup>(١٠١)</sup> قل الحد، ولا تقبل شهادته إن تاب بعد الحد، والقذف بالنواط وإتيان البهائم كقذف الزمسا في وجوب الحد، ولا يحد القاذف بالكفر والسرقة ويعزر [ لأجل الأذى <sup>(١٠٢)</sup> ] والقذف بالزنا ما كان صريحاً فيه كقوله بالزاني أو قد زني [ أو رأيتك

(٩٥) ساقطة من ب

(٩٦) ط العصاة

(٩٧) م لأجل الإقدام وتشريه الدسان

(٩٨) ط بنقصه

(٩٩) ط: ولا يعمل بشهادته

(١٠٠) ط: ساقطة من ب

(١٠١) ط: ساقطة من ج

(١٠٢) ط: ساقطة من ب

بري [١٢٠] ، دون فادى فادجر أو يافاس أو يافوطي كان كتابه لاجماليه ، ولا يجب به احد ، لا أن  
يريد به القدر ، وسوف يصادف كات كتابه عند بعض أصحاب شافعي لاجماليه [١٢١]  
وصريحي عند آخرين لقول أبي بكر : الولد يفراس وسعدى الخمر [١٢٢]

وحمل مائك رحمه الله التعميم فيه كالتعميم في وجوب الحد [ والبرص أن يحد في  
حد لعصب والملاحة أما ما رست فحمله مثله قوله إنك ريت [١٢٣] ، ولا حد في كسر  
عبد شافعي وأبي حنيفة رحمه الله حتى يقر أنه أراد به الحد ، وإذا قال سائر الراس كان  
قائلاً لأبويه دونه فيحد هما إن طلقا أو أحدهما إلا أن يكونا مبشرين فيكون الحد مؤدناً عليهما  
وقال أبو حنيفة : حد القتل لا يورث ، وهو أراد المصدوف أن يصلح عن حد ، قد يحد  
بجر ، وإذا قتل الرجل ثمة ، ويوقد ثمة ، وإذا لم يحد ، وإذا لم يحد المصدوف حتى يرى المصدوف  
به سقط حد المصدوف ، وإذا لم يحد سقط ، وإذا قتل رجل زوجته بدمية حدها ، إلا أن  
يلاع عن صلب

والدعان أن يقول في المسند أحاديث على منه أو عده يحضر من الحاكم وشهود أقره  
أربعة - أشهد بالله بي من المصاديق فيه رمت به روي هذه من روى بعلال ، وأن هذا الولد  
من روى وهو مومي أن إذا لم يحد [١٢٤] ، وكذا ثبت أنه ، ثم يقول في الحد منه  
لله عني إن كنت من الكندي فيه مسند به من روى بعلال ، يثبت ذكر البراري بها ، وأن هذا  
لولد من روى وما هو مومي ، وإذا قتل هذا بعد أكمل بانه وسقط حد المصدوف عنه ، ويجب به حد  
روى على وجهه إلا أن يلاع فتقول شهد بانه أن وجي هذا من الكندي فيها رمان من روى  
بعلال ، وأن هذا الولد منه وما هو من روى ، ككرر ثبت أربعاً ، ثم هو في الحد منه وعني عصب  
لله ، بكتب روي هذا من بصادق فيها رمان به من الروى بعلال فلا كمن هذا سقط حد  
روى عني وانتمى الولد عن الروح ووفعت تعرفه بيها وحرم على الأبد

١٢١ - مسند م ب

١٢٢ - مسند م ب

١٢٣ - بداية الباري ٢٨٣/٢

١٢٤ - مسند م ب

١٢٥ - مسند م ب

واختلف الفقهاء فيما وقعت به العرقه ، فذهب الشافعي واقعة بلعان الروح وحده وقال مالك العرقه بلعانيها معا . وقال أبو حنيفة لا تقع لعرقه بلعانيها حتى يفرق بينهما المحاكم ، وإذا فذفت المرأة زوجها حدث ولم تلاحس وإذا أكذب الروح نفسه بعد للعان لحق به الولد [ورُحِد للقدف] (١٠٨) ولم نُحل له الروحة عند الشافعي وأحلها أبو حنيفة [معقد حديد] (١٠٩) .

---

(١٠٨) سائقة من ت

(١٠٩) الرحالة عن ت

## الفصل الخامس : في قود الجنائيات وعقوبتها

الجنائيات عن السموس ثلاثة عمد، وحطأ، وعمد شه لحظاً

فأما العمد لمحص فهو أن يعمد قتل نفس بما يقطع حده كاختد أو بما عور في السمح من (١١٠) الحدد أو ما يقتل عاك بثقبه كالحجارة والخشب فهو قتل عمد يوجب القود (١١١) وقال أبو حنيفة العمد فوجب للقود ما قل حده من حديد وغيره إذا عور في اللحم مورا ولا يكون من نفس بشفه أو الله من لأحجار وأخشاب عمد ولا يوجب قود وحكم العمد عمد لشاهعي أن يكون ولي المقتول محرم (١١٢) مع مكافؤ الدمين بين نعوذ والديه وقد أبو حنيفة لولي المقتول أن ينفرد بالقود وليس به إنديه إلا عن مرأصه القابل. وروى الدم هو وارث إسان من ذكر أو أنثى برخص أو بعصب وقال مالك أولياؤه ذكرهم دون إناثهم ولا سود هم إلا أن يجتمعوا على استيفائه، فإن عصى أحدهم سقط القود ووجبت لدية وقد مالك لا يسقط (١١٣) وإد كان فيهم صغير أو محرم لم يكن تسامح والعاقلة أن تنفرد بالقود [حتى يبلغ لخصي ويعق المحسون] وقد قال أبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة لو ائحد منهما أن ينفرد بالقود (١١٤) وتكفو بدم (١١٥) عند شاهعي أن لا يعقل العائن (١١٦) عى المقتول بحرية ولا إسلام وإن فصل القاتل عليه بأحدهما فقتل حر عدا أو مسلم كافر فلا قود عليه وقال أبو حنيفة لا عشار يهد التكفو فقتل الحر بالعمد والمسلم بالكافر كما يقتل العمد بالحر والكافر بالمسلم وما تحافاه (١١٧) السموس من هذا وثابه قد مع القاتلين به من العمل عليه

(١١٠) ط. ت. ح. مو

(١١١) ط. ح. د.

(١١٢) ط. ح. د.

(١١٣) بيان الصبي يجر القود للإمام مالك لا فيه من كتمان مع أحمله السابقة

(١١٤) ساقطه من ط. ب

(١١٥) ب. القمي

(١١٦) ساقطه من ب

(١١٧) ط. تحافاه

حكى به رمح إلى أبي يوسف العاصي مسمم قتل كافرا [دمي] ١٨٦، فحكم عليه بالقود  
فأثناء رحل برعدة فأنقاه إليه فإذا فيها مكتوب

يا قاتل مسلم بالكافر خرت وما اعادل كالحاتر  
يا من بعداد وأطرافها من علماء الناس أو شاعر  
امرجعوا وابكوا على ديككم وصطروا فالأحرر للصاير  
جار على الدين أبو يوسف بمنته المؤمنين بالكافر

فدخل أبو يوسف على الرشيد وأخبره وأقرأه لرقعة فقال له الرشيد نذارك هذا الأمر  
بحية لئلا تكون فتنة فخرج أبو يوسف وطالب أصحاب الدم سنة على صحة التهمة ١٨٩  
وأنشأه فتم بالتواهب فأسقط خود، والتوصل إلى مثل هذا سائق عند المصلحة فيه

ويقال بعد العديد من فصلت قيمة العادل على المقتول وقال أبو حنيفة لا قود على  
نفس إذا رادت قيمته [عن جبهة المصنف] ٢ وهذا احتلت أديان تكفر فيد بمصهم  
بعض ويقاد الرجل بالمرأة والمرء بالرجل والتكبير بالصغير والعقل بالجهول، ولا قود على  
صبي ولا مجنون ولا يُقَاد والد بولده ويقاد الولد بالوالد والأخ بالأخ

وأما خطأ المحض فهو أن يثبت إليه في لقتل من غير قصد [هذا يعاد القاتل  
بالمقتول] ١٩٠ كرجل رمى مدفا فأمسك إنساناً أو حجر فترا موقع فيه، [أو أشرع حياض  
موقع على إنسان أو ركب دابة فوجت ووطئت] ١٩١ إنساناً أو وضع حجراً فعثر به إنسان فهد  
وما أشبه إذا حدث عنه انبوب قتل خطأ محض بوجوب الدية دون القود، ويكون على  
عاقبه ٢١ الخدي لا في ماله مؤخره في ثلاث سنين من حين يموت المقتول وقال أبو حنيفة من

١٨٩ (زيادة من ب)

١٩٠ في جميع النسخ الذمة والنصحيح من نسخ

١٩١ (نقطة من ج - ب)

٢١ (ب - ج - د - هـ) لا يقع العمل بالمقتول

١٩٢ (ب - ج - د)

٢٣ (نقطة من ب)

٢٤ (عن النسخ) رده عن دية المقتول في ماء وريته وكتب في إسناده من إسناده المصنف الوسيط ٢ ١٩٦



حين يحكم بديته والعاقلة من عدا الأبناء والأبناء من [العصاة فلا يحمله الأب وإن علا ولا الابن وإن سفل وحمل أبو حنيفة ومالك الأبناء والأبناء من] (١٢٥) العاقلة، ولا يحتمل القاتل مع العاقلة شيئا من الدية وقال أبو حنيفة ومالك يكون القاتل كأحد العاقلة، والذي يتحمله لموسر منهم في كل سنة نصف دينار أو قدره من الإبل، ويتحمل الأوسط ربع دينار أو قدره من الإبل، ولا يتحمل الفقير شيئا منها ومن أبر بعد فقره غملا ومن افتقر بعد يساره لم يتحمل

ودية من الحر المسلم إن قدرت ذهب ألف دينار من عاقل الناس الحيدة، وإن قدرت ورقا ثا عشر ألف درهم وقد أبو حنيفة عشرة آلاف درهم، وإن كانت إملا فهي مائة يعبر أحياها، منها عشرون أنة محص، وعشرون أنة لسن، وعشرون ابن لبون وعشرون حقة، وعشرون حذقة. وأصل الدية الإبل وما عداها بذل ودية امرأة على النصف من دية الرجال في النكس والأطراف

واختلف في دية اليهودي والنصراني، فعذهب أبو حنيفة إلى أنها كدية المسلم وقال مالك نصف دية المسلم، وعند الشافعي أنها ثلث دية المسلم. وأم المجوسي هديته ثلثا عشر دية المسلم لثأله دية دية لعبد قيمته ما بلغت وإن رادت عن دية آخر أصحانا عند الشافعي (١٢٦) وقال أبو حنيفة لا أبلغ بها دية آخر إذ زادت ونقص منها عشرة دراهم

وأم العمد شبه الخطأ فهو أن يكون عمد في العمل غير قاصد للقتل كرجل ضرب رجلا بحشيه أو رمى بحجر يجر أن يسلم من مثلها أو يتلف فأقصى إلى قتله (١٢٧) أو كمنعهم ضرب صبا (بعمود) (١٢٨) فإب [١٢٩] أو عزز سلطان رجلا على دية قتله (١٣٠) فلا مود عليه في هذا الفعل، وفيه الدية على العاقلة معنطة وتعليطها في الذهب والورق أن يزداد عليها ثلثها، وإي

(١٢٥) ساقطه من ب

(١٢٦) ث - ربه قال أبو يوسف

(١٢٧) ح - ثله

(١٢٨) ج - بعمود

(١٢٩) ساقطه من ج

(١٣٠) ث - عزز في مثله باب

الإس أن تكون أثلاثاً منها ثلاثون حقة وثلاثون جدعة وأربعون حقة في يهودها أولادها وردى أن لبي قال «لا تحمل البعالة عبد ولا عمداً ولا صبغاً ولا عتراً» (١٣١) ودية الخلف المحض في الحرم والأشهر الحرم ودي الرحم مغلظة (١٣٢)، ودية العمد المحض (١٣٣) إذ عفي فيه عن القود مغلظة تستحق في مائ لقاتل حالة [وإذا اشترك جماعة في قتل واحد وحب القود على جميعهم (فعلهم دية واحدة) (١٣٤) وإن كثروا، ولو لم يندم أن يعمو عفى شاء منهم ويقس ما بينهم، وإذا عفى عن جميعهم فعلهم دية واحدة سمط عليهم على عدد رؤوسهم فإن كان بعضهم دابحاً وبعضهم جرحاً أو موحناً فالقود في النفس عن الدابح، والموجىء (١٣٥) والجرح مأخوذ بحكم الحرم دون النفس. وإذا قتل الواحد جماعة قتل بالاول ولزمته في ماله ودية الباقي وقال أبو حيفة يقتل بجميعهم ولا دية عليه؛ وإذا قتلهم في حانه واحدة أقرع بينهم وكان القود لمن قرع منهم إلا أن يترامى أوليائهم على تسليم القود لأحدهم فمأخذ له ويبرم في ماله ديات الباقي وإذا أمر المطاع رجلاً بالقتل فاقود عفى لأمره والمأمور مع، ولو كان الأمر غير مطاع كان القود على المأمور دون الأمر، وإذا أكره عن القتل وحب القود على المكره وفي حرمه على المكره قولان (١٣٦).

ومما يرد في الأطراف بكل طرف قطع من معصص هبه القود مقدار من اليد باليد والرجل بالرجل والأصبع بالأصبع والأعنة بالأعنة والس بمشها، ولا نفاذ بين يسرى ولا عدا يسمى ولا حرس بين ولا نية برمايه، ولا يؤخذ اليد المكتبة ولصاصة بيد من ليس بكتاب ولا صانع. ويؤخذ العين بالعين ويؤخذ السجلاء بالحولاء، (١٣٧) والعشواء، ولا تؤخذ العين (١٣٨)

(١٣١) ورد في بعض النسخ ٢٩ / ٦ بلطف ولا يحمل على العائلة قود معروف ثياباً والعائلة عصبه القاتل وهو حديث صحيح انظر الألباني ٦٢/٦، حديث ٦٢٠٩.

(١٣٢) ب الحرم

(١٣٣) ساطعة من ح

(١٣٤) ساطعة من ح

(١٣٥) (وإذا) دابح دفعه لجميع كفه في الصدر أو العنق ويقال وجاء باليد والسكين صر به، المعجم الوسيط

١٠١٢ ٢

(١٣٦) ساطعة من ت وليس هناك ذكر هذين العودين

(١٣٧) ح السجلاء بالسجلاء، ت السجلاء بالعصا بأخوي وعشوي

(١٣٨) ساطعة من ت

لقائمة والبد الشلاء، إلا مثلها [ويؤخذ في العين لصحيحة من الأعور نصف وقال مالك فيه جميع الدية] (٣٩)، ويُقاد الأنف الذي يشم بالأنف الأخشم وأذن السمع بأذن الأصم وقال مالك لا قود عليه ويُقاد من لعري يسمعني ومن اشرف بالقلب. فإن عفى عن القود هذه الأطراف إلى الدية ففي اليدين الدية الكاملة وفي إحداهما نصف لدية (٤٠)؛ وفي كل أصبع عشر الدية وهو عشر من الإبل، وفي كل واحدة من أنامل الأصابع ثلاثة وثلاث أعيرة (٤١)، إلا الخلة الإبهام ففيها خمس من الإبل ودية الدين كالرحلين، لا في أناملهما فيكون في كل أمله منها خمس من الإبل. وفي العيين الدية وفي إحداهما نصف الدية، ولا فصل لعين الأعور على من ليس بأعور، وأوجب مالك رحمه الله في عين الأعور جميع لدية، وفي الخصور الأربع جميع لدية، وفي كل واحد منها ربع الدية وفي الأنف لدية، وفي الأذنين الدية، وفي إحداهما نصف الدية وفي سلب الدية وفي الشفتين [الدية وفي إحداهما نصف الدية] (٤٢)؛ وفي كل سن خمس من الإبل، ولا فصل لسن عن خرس ولا شيء على ناخذ، وفي إذهاب السمع الدية فإن قطع أذنيه فأذهب سمعه فعليه دينار، وكذلك لو قطع أذنه فأذهب سمعه فعليه دينار، وفي إذهاب الكلام الدية فإن قطع لسانه فأذهب كلامه فعليه دية واحدة. وفي إذهاب لمقل الدية. وفي إذهاب الذكر الدية؛ وذكر الخصى والعين وعبرهما سواء وقال أبو حنيفة في ذكر العين والخصي حكومة، وفي الاثنين الدية وفي إحداهما نصف الدية [وفي الأليتين الدية وفي إحداهما نصف الدية] (٤٣)؛ وفي تشي المرأة ديتها، وفي إحداهما نصف لدية وفي تشي الرجل حكومة، وقيل دية.

وأما شجح الرأس (٤٤)، فأولها الخارصة وهي التي أحدث في الجلد، ولا قود فيها ولا

(٣٩) إرياده من ب

(٤٠) في (ب) يورد التاسع (وعن عبد الترسب جميع ما ذكر في موضعه) مسجلا كل ما ورد حول ذهاب أعضاء الجسد،  
بوتاسيب يذكر

(٤١) ساقطه من ث، ط

(٤٢) ط، ت ساقطة ويورد بدلا منها (وفي الشفتين ربع الدية) وفي م (وفي إحداهما نصف الدية)

(٤٣) إرياده عن ح

(٤٤) ط، ت وأما الشجح

دس<sup>(١٦٧)</sup> ، ولها حكومة ثم الدامة ، وهي التي أحدثت في الحسد وأدمت فيها حكومة ثم الدامة ، وهي التي قد حرج دماؤها من قطع الحسد كالدامة<sup>(١٦٨)</sup> وفيها حكومة ثم الملاحمة ، وهي التي قصبت وأحدثت في النجم وفيها حكومة ثم المصحة وهي التي قطعت النجم بعد الحسد وأتت على عظم الرأس عشرة رقيقة وفيها حكومة . وحكومات هذه الشجرات تريد على حسب ترتيبها ثم الموصحة ، وهي التي قصبت الحسد والنجم والعشاة وأوصحت عن اعظم فيها النجوم ، فإن عمن فيها خمس من الإبل ثم خامسة . وهي التي أوصحت عن النجم حتى ظهر وهشم عظمه خمس حتى تحسر وفيها عشر من الإبل ، [فإن أراد النجوم من وهشم ، يكن له ، وإن أراد من الموصحة قيد له منها وأعطى في ريشه وهشم خمس من الإبل ، وقد مثلت في هشم حكومة ثم المصحة ، وهي التي أوصحت وهشم حتى شظي العظم ورأى عن موضعه واحتج إلى بقله وإعدده وفيها خمس عشرة من الإبل<sup>(١٦٩)</sup> ، فإن استفاد من موصحة عظم في هشم والتفيل عشر من الإبل ثم المأمومة وتسمى الدامة ، وهي التي وهشت إلى أم الدماخ وفيها ثلث الدمة

وأما جراح الحسد فلا يمدد فيه شيء من إلا الحمية ، وهي الواصلة إلى الخوف وفيها ثلث الدية ، ولا فود في جراح جسد إلا الموصحة عن عظم فيها حكومة وإذا قطعت أطرافه فادملت وجعت عليه دياتها وإن كانت أصعب دية للنفس ، ولو مات<sup>(١٧٠)</sup> منها قبل اندماخ كانت عليه دية النفس وسقطت دية الأطراف ، ولو مات بعد اندماخ بعضها وجعت عليه دية النفس [فإن لم يمتل مع دية الأطراف ، وفيها<sup>(١٧١)</sup> اندماخ من لسان الأحمرس ويد لأش والأصبع المرئدة والعن القائمة حكومة ، والحكومة في جميع ذلك أن تقوم لحاكم أمشي علمه (كما)<sup>(١٧٢)</sup> لو كان عدداً لم يكن عنه ثم يقوم (كما) لو كان عدداً بعد الحيانة عليه ويعتبر ما

(١٦٥) ساقطة من ج

(١٦٦) ط ، ب كالدامة

(١٦٧) ساقطة من م

(١٦٨) ساقطة من م

(١٦٩) ساقطة من ب

(١٧٠) وضع في النص موصح ، شح

بين القيمتين من دية فيكون قدر الحكومة في حياته<sup>(١٥١)</sup> وإذا صرب بطن امرأة فالقت من لصرب حياً مبتأ فيه إذا كان حراً عراً عد أو أمة عملها العاقلة، ولو كان عبد كفاً ففيه عشر قيمة أمه يستوي فيه الذكر والأنثى، فمن استهل الحين صلوحة<sup>(١٥٢)</sup> ففيه الدية كاملة، ويفرق بين الذكر والأنثى، وعلى كل قاتل نفس صم دية الكفارة عامدة كان لو حاطك وأوجبها أبو حنيفة على الخاطيء دون العامد.

والكفارة عتق رقبة مؤمنة سليمة من لعبوب المضرة بالمعمل، فإن أعسرها<sup>(١٥٣)</sup> صام شهرين متتابعين، فإن عجز عنه أطعم ستين مسكيناً في أحد القولين، ولا شيء عليه في القول الآخر [ وإذا ادعى قوم قتلاً على قوم ومع الدعوى لوث واللوث أن يقتل<sup>(١٥٤)</sup> بالدعوى ما يقع في النفس صدق المدعى فصير القول باللوث فيحلف خمسين بما ويحكم له بالدية دون لقود، ولو نكل المدعى عن اليمين أو بعضها حلف لمدعى<sup>(١٥٥)</sup> عليه خمسين مينا ويرى. وإذا وجب القود في نفس أو طرف لم يكن بولي أن يبرء باستيفائه إلا بإذن السلطان، فإذا كان في طرف لم يمكنه السلطان من استيفائه حتى يتولاه غيره وأجره الذي يتولاه في مال المقتص منه دون مقتص له. وقال أبو حنيفة تكون في مال المقتص له (دون مقتص منه)<sup>(١٥٦)</sup>، فإن كان المقتص في نفس حاز أن يأذن به السلطان في استيفائه بنفسه إذا كان ثابت لنفس (عبد استيفائه)<sup>(١٥٧)</sup> ولا استوفاه السلطان بنفسه بأوحى سيف وأمصاه، فإن تمرّد ولي القود باستيفائه من نفس أو طرف ولم يتعد عرره السلطان لاهتجانه عليه وقد صدر إلى حقه بالقود فلا شيء عليه<sup>(١٥٨)</sup>.

(١٥١) ب. فيها بين ذلك

(١٥٢) ساقطة من ط، ح

(١٥٣) ط. أعورمه

(١٥٤) ت. ط. يسموا

(١٥٥) ساقطة من ط، ت

(١٥٦) ساقطة من ط، ح

(١٥٧) ساقطة من ط، ت

(١٥٨) جميع ما ورد به [ ساقط من ب

## الفصل السادس في التعزير

واسعير ثلاث على دوت لم تُشرع فيها الحدود، وتختلف حكمه باختلاف حاله وحال  
صاعته، فبما في الحدود من وجه وهو أنه نادب سبباً وحرر ومختلف بحسب اختلاف  
لذنب وبخالف الحدود من ثلاثة أوجه أحدها أن نادب د هبة من أهل الصيانة أحف من  
نادب أهل انداء والسباهه هو النبي ﷺ ه أقبوا ذوي الهيت عثراتهم<sup>(١٥٩)</sup> فدرج في  
الناس على صراهم فإن تساووا في الحدود المقدره فيكون تعزير من حد قدره ما عر من عنه،  
وتعزير من دونه باستيف وتعزير من دونه بواحد لكلام وعاية الاستحقاق الذي لا هدف فيه  
ولاسب، ثم يعدل من دون ذلك إلى الخيس لذي [بحسور فيه على حسب دينهم]<sup>(١٦٠)</sup>  
وبحسب مصراتهم، فمنهم من يحس يوماً، ومنهم من يحس أكثر منه إلى عايه مقدره<sup>(١٦١)</sup>  
وقال أبو عبد الله الربيري من أصحاب الشافعي تقدر عايته بشهر للاستبراء والكنف ويستنه  
أشهر للثأديت والتفويم<sup>(١٦٢)</sup> ثم يعدل من [دون ذلك إلى النبي]<sup>(١٦٣)</sup> والإبعاد إذا تعدت  
دونه إلى اجتداب غيره إليها واستصراة غيره ه.

و حلف في عايه مهيه وإعده، فانطاهر من مذهب شافعي تقدر بما دون الحول ودو  
يوم واحد ثلاثاً بصر مساوية لحرير لكر<sup>(١٦٤)</sup> في لري، وطاهر مذهب مالك أنه يجوز أن يراد

(١٥٩) أبو داود ٢٢٣/٢ - عنه الشوكاني من الأحاديث المصنوعة انظر الفوائد المجموعة، ص ٢٠٢

(١٦٠) م، ت، ح يربون فيه على حسب دينهم

(١٦١) م، ت، ح غير مقطرة

(١٦٢) ماطلة من ت

(١٦٣) ط، ب، ح واستصراة ه وهي ماطلة من ت

(١٦٤) م، ح، ط اعون

فه على احوال ما يري من اصاب تزوج ثم بعدل من دون ذلك الى ان ضرب بسلولن فه على حسب اهموه في مقدار ضرب وبحسب سرقة في لامنهال والصاصة وحتيف في أكثر من سهي إليه الضرب في التعزير ، فعاهر مذهب الشافعي أن أكثره في اخر تسعة وثلاثون سوطاً ، [ وفي العدة تسعة عشر سوطاً ]<sup>(١٦٥)</sup> ، نقص عن أقل الحدود في الخمس ، [ فلا يمنع بآخر ' بعدد وبعده عشرين ]<sup>(١٦٦)</sup> ، وقال أبو حنيفة أكثر اسعير تسعة وثلاثون سوط في الحر ولعد وقال ' ويوسف لا حد لأكثره ، وعور ' يحاور به أكثر الحدود وقال عبدالله الزبيري تعزير كبل حسب مسيطر<sup>(١٦٧)</sup> من حذو الشروع فيه وأغلاء خمس وسبعون يعصر به عن حد يقدف بحمسه أسواط ، فإن كان اسد في تعزير<sup>(١٦٨)</sup> سائر روعي منه ما كان ، فإن ' صابوهما بأب من صها ما دون الفرج صر بوهما على اسعير وهو حمسه وسبعون سوطاً ، [ وإن وحدوهما في إر لا حائل بينهما متباشرين غير متعالمين للجباغ صر بوهم ستين سوطاً ]<sup>(١٦٩)</sup> ، وإن وحدوهما غير متباشرين صر بوهما خمسين<sup>(١٧٠)</sup> سوطاً ، [ وإن وحدوهما في بيت متدين عريائين غير متباشرين صر بوهما أربعين سوطاً ]<sup>(١٧١)</sup> ، وإن وحدوهما حائسين في بيت عهسي شهي صر بوهم ثلاثين سوطاً ، وإن وحدوهما في طريق يكتمها وتكتمه صر بوهم عشرين سوطاً ، [ وإن وحدوه شفعها وثم بقوا على غير ذلك محققوا<sup>(١٧٢)</sup> ، وإن وحدوهما يشتر إليها شتر إليه بعد كلام صر بوهما عشرة أسواط ، وهكذا يقول في اسعير<sup>(١٧٣)</sup> سرقه ما لا يجب فيه القفطع ، [ فإذا سرق من ثياب غير حر ضرب على التعزير خمسة وسبعين سوطاً وإذا سرق من حرر أقل من نصاب صرته سبعين سوطاً وإذا سرق أقل من نصاب من غير حرر ضرب خمسين

(١٦٥) ساقطه من د

(١٦٦) ساقطه من ب

(١٦٧) ب مقرر

(١٦٨) - شتر حر

(١٦٩) ساقطه من ب (فهر وحدوهما غير متباشرين غير متعالمين صر بوهما على التعزير وهو تسعة

(خمسون سوطاً)

(١٧٠) د ب أربعين

(١٧١) ر ب من ج

(١٧٢) ج محذوف ، ب محذوف وسحق هو الضرب الخفيف المحم أبو سبط ٦ / ٤٧

(١٧٣) ساقطه من ب وو د لا يجب (وما دون ذلك محذوف)

سوطاً، وإذا جمع المال في الخرز واسترجع منه قبل إحرامه ضرب أربعين سوطاً، وإذا نقب الخرز ودخل ولم يأخذ ضرب ثلاثين سوطاً وإذا نقب خرد ولم يدخل ضرب عشرين سوطاً. وإذا تعرض للنقب أو لفتح باب ولم يكمله ضرب عشرة أسواط. وإذا وجد معه منقب أو كان مرصداً للمال يُحقق (١٧٤) ثم على هذه العبارة فيما سوى هذين (١٧٥) وهذا الترتيب وإن كان مستحسناً في الظاهر فقد تجرد الاستحسان فيه عن دليل يتقدر به وهذا الكلام في أحد لوجه التي يختلف فيها الحد والتعزير

والوجه الثاني أن الحد وإن لم يجر العموعه ولا الشفاعة فيه فيجوز في التعزير العموعه وتسرع لشفاعة فيه، [ فإن تفرّد التعزير بحق السلطنة وحكم التقويم ولم يتعلق به حق لأدمي حاز لولي الأمر أن يراعي الأصح في العموعه (عن المذهب) (١٧٦) أو التعزير وجاز أن يسمع منه من سأل المفعول (المذهب) (١٧٧). روي عن النبي ﷺ أنه قال «اشعروا لي» ويفضي الله على لسان نبيه ما يشاء (١٧٨). ولو تعلق بالتعزير حق لأدمي كالتعزير في الشتم وموانة فقه حق المشتوم والمضروب وحق السلطنة لتقوم والتهذيب، فلا يجوز لولي الأمر أن يسقط معفو عنه حق المشتوم المضروب، وعيه أن يستوفي له حقه من تعزير لثام ولصارب، فإن عفى المضروب والمشموم كان ولي الأمر بعد عمومها عن خياره في فعل الأصح من التعزير تقوياً وأصح عنه عفواً، من ناعوا عن الشتم والضرب قبل التزمع إليه سقط من (١٧٩) التعزير حق (١٨٠) الأدمي واحلف في سقوط حق السلطنة عنه والتقويم على الوجهين أحدهما وهو قول أبي عبد الله ليرى أنه يسقط ويبس لولي الأمر أن يعزّر فيه، لأن حد القذف أغلظ ويسقط حكمه

(١٧٤) م، ح، غمقات

(١٧٥) حبه ما ورد في [ ساقطة من ت. ولقد دُرّب نسخاً هذه الاتصالات حيث قال (أهل هذا في سرقة ما لا يجب به القَطْع من ضرب ستين إلى خمسين إلى أربعين إلى ثلاثين إلى عشرين إلى أن يوجد منقب أو مرصداً للمال صحفى وهذا الترتيب )

(١٧٦) ساقطة من ط

(١٧٧) ساقطة من ت

(١٧٨) صحيح البخاري ٢١، ١٧٩، ملغظ (اشعروا بأجرو وهو معناه ما ورد في (ت)

(١٧٩) ساقطة من ط، ت

(١٨٠) ساقطة من ط، ت.



بالعفو فكان حكم التعزير بالسلطة<sup>(١٨١)</sup> أسقط والوجه الثاني وهو الأظهر أن لولي الأمر أن يعزر مع العفو قبل الترافع إليه كما يجوز أن يعزر مع العفو بعد الترافع إليه بحالته لعدم عن حد الغلف في الموضعين<sup>(١٨٢)</sup> لأن لتقوم من حقوق المصلحة العامة ولتوثباتهم وتوثب ولد مع ولده سقط تعزير الولد في حق الولد ولم يسقط تعزير الولد في حق الوالد [كما لا يقتل الوالد بولده، ويقتل لولد بوالده] <sup>(١٨٣)</sup> [وكان تعزير الأب محصا بحق السلطة والتقسيم لاحق فيه للولد ويجوز لولي الأمر أن يعمد بالعفو عنه] <sup>(١٨٤)</sup> وكان تعزير الولد مشترك بين حق الوالد وحق السلطة، فلا يجوز لولي الأمر أن يعمد بالعفو عنه مع مطالبته الوالد به حتى يستوفيه له وهذا الكلام في الوجه الثاني الذي يختلف فيه الحد والتعزير.

والوجه لثالث أن الحد وإن كان ما حدث عنه من التلف هدراً فبأن اشترط يوجب صيانة ما حدث عنه من التلف قد أذهب عمر بن الخطاب امرأة فأخضعت<sup>(١٨٥)</sup> بطنها فألفت حنينا مشاور علياً رضي الله عنه وحمل دية جنيها واختلف في عمل<sup>(١٨٦)</sup> دية التعزير فقبيل تكون على عاقلة ولي الأمر، وقبل تكون في بيت المال، فلما لكفارة<sup>(١٨٧)</sup> ففي ماله إن قبيل إن الدية على عاقلة، [وإن قبيل إن الدية في بيت المال ففي عن الكفارة وجهان أحدهما في ماله والثاني في بيت المال] <sup>(١٨٨)</sup> وهكذا المعلم إذا ضرب صبياً أدباً معهوداً في العرف فأصغى إلى نكته ضمن دية على عاقلة ولكفارة في ماله. ويجوز لمروج ضرب<sup>(١٨٩)</sup> روجه إذا شرت عنه، فإن تلفت من صربه ضمن ديتها على عاقلة إلا أن يعتمد قتلها فيماد بها.

وأما صفة الضرب في التعزير فيجوز أن يكون بالعصى والسوط الذي كسرت ثمرته كالحد واختلف في حواره سوط لم تكسر ثمرته فذهب الزبيري إلى حواره، فإن راد في الصفة

(١٨١) ساقطه من م، ح

(١٨٢) كل ما يتبع ذلك وحتى نهاية الباب السبع عشر ساقط من (م)

(١٨٣) ب كما لا ينفذ لولد بوالده

(١٨٤) ساقطه من ح، ت

(١٨٥) ح: أخضعت، ت: فأخضعت بطنها، وأخضعت معاً أذهب ورمه، المعجم الوسيط ٢٥٦/١

(١٨٦) ت: حمل

(١٨٧) ت: الكفارة

(١٨٨) ساقطه من ح، ت

(١٨٩) ت: تعزير

على ضرب الحدود وأنه يجوز أن يسبغ به إنهار الدم وذهب جمهور أصحاب الشافعي رضي الله عنه إلى حظره بسوط لم تُكسر ثمرته، لأن لضرب في الحدود أبلغ وأغلظ [ وهو كحدث محظور فكان في التعرير أولى أن يكون محظوراً ]<sup>(١٩٠)</sup> ولا يجوز أن يبلغ تعرير بهار الدم وضرب أحد يجب أن يُفَرَّق في الدن كنه بعد توفي المواضع ائفائة ليأخذ كل عضو نصيبه من الحد ولا يجوز أن يُجمع في موضع واحد من الحسد، واختلف في ضرب التعرير فأحراه جمهور أصحاب الشافعي يحرم لضرب في تعريقه وحظر جمعه، وحالهمم لربيري فجوز جمعه في موضع واحد من الحد لأنه جار إسقاطه عن جميع الجسد جار إسقاطه عن بعضه بخلاف الحد ويجوز أن يُصَبَّ في تعرير حياً، قد صلب رسول الله ﷺ رجلاً على جبل يُقال له أبواب<sup>(١٩١)</sup> ولا يمنع إذا صلب أداه طعام ولا شراب ولا يمنع من الوضوء<sup>(١٩٢)</sup> للصلاة ويصلي مومياً ويعيد إذا أرسل<sup>(١٩٣)</sup> ولا يتجاوز بصلته ثلاثة أيام، ويجوز في نكاح التعزير أن يُجْرَد من ثيابه إلا قدر ما يستر عورته ويشهر في الساس ويأدى عليه بدسه إذا تكرر منه ولم يتب<sup>(١٩٤)</sup>، ويجوز أن يُحَنَّق شعره ولا يجوز أن تُحَنَّق خبثه واختلف في حوار تسويد وجوههم، فحوره لأكثر من واحد ومنع منه الأقربون<sup>(١٩٥)</sup>.

(١٩٠) سائقة من ت

(١٩١) ت: أد ملك

(١٩٢) سائقة من ت

(١٩٣) ب: طلق

(١٩٤) ب: وير بقطع عنه

(١٩٥) ب: الأقربون

## الباب العشرون

### في أحكام الحسبة

[الحسبة هي أمر بالمعروف وإد ظهر تركه ومبى عن المنكر إذا أظهر فعله، قال الله تعالى ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (١) وهذا وإن صح في كل مسلم فانهرق فيه بين المتطوع والمحتسب من نعمة أوجه أحدها أن فرضه متعين عن المحتسب بحكم الولاية وفرضه عن غيره داخل في فروض الكفاية والثاني أن قيام المحتسب به من حقوق تصرفه الذي لا يجوز أن يتشاغل عنه (وقيام المتطوع به) (٢) من موافق عمله الذي يجوز أن يتشغل عنه) (٣) بغيره والثالث أنه منصوب للاستعداد إليه فيما يجب إنكاره، وليس المتطوع منصوباً للاستعداد والرابع أن على المحتسب إحاطة من استدعاء وليس على المتطوع إحاطة والخامس أن على أن يتخذ على إنكاره أعواناً لأنه عمل هو له منصوب وإليه مدبوب ليكون له أقهر وعيه أقدر وليس للمتطوع أن يبدل لذلك أعواناً والسابع أن له أن يعزّر في المنكرات الظاهرة لا يجاور إلى الحدود وليس للمتطوع أن يعزّر على منكر (٤) والثامن أن له أن يرسو على حسبه من بيت المال ولا يجوز للمتطوع أن يترقى على إنكار منكر والتاسع أن له اجتهد رأيه فيما تعلق بالعرف دون الشرع كخقاعه في الأسواق وإخراج لأحقة

(١) آل عمران - ١٠٤

(٢) سابقه من م

(٣) سابقه من م

(٤) م ح ط لا يصل إلى إنكاره

(٥) ما تفرق من العروق (الثامن والتاسع) سابقه من م

فه يقتر وينكر من ذلك ما آذاه اجتهدا إليه وليس هذا المنتظر، فيكون معروف من ولي الحصة وإن كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر من غيره من التصوعين وإن حر أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر من هذه الوجوه التسعة

وإذا كان كذلك فمن شروط ولي الحصة أن يكون حرا عدلا ذا رأي وصراحه وحشونه في الدين وعلمه بالمكرات الظاهرة وحيف انقياد من أصحاب الشافعي، هل يجوز له أن يحصل الناس في ينكره من الأمور التي اختلف انقياد فيها عن رأيه واجتهاده أم لا؟ عن وجهين أحدهما وهو قول أبي سعيد الأصبهاني أن له أن يحمل ذلك على رأيه واجتهاده، فعلى هذا يجب على المحتسب أن يكون عدلا من أهل الاجتهاد في أحكام<sup>(٦٦)</sup> الدين ليحتجده رأيه في اختلف فيه والوجه الثاني ليس له أن يحمل الناس على رأيه واجتهاده ولا يفودهم إلى منعه لتسوية الاجتهاد للكافة وهي اختلف فيه، فعلى هذا يجوز أن يكون المحتسب من غير أهل الاجتهاد إذا كان عارفا بالمكرات المتفق عليها

(مصل) واعلم أن الحصة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام [المظالم، فأما ما بين وبين القضاء]<sup>(٦٧)</sup> فهي مراقبة لأحكام القضاء [من وجهين، ومقصورة عنه (من وجهين)]<sup>(٦٨)</sup> ورأيه عليه من وجهين. فأمم الوجهان في موافقتها لأحكام القضاء]<sup>(٦٩)</sup> فأحدهما حوار الاستعانة إليه وسماحه دعوى المستعدي عن استعدي عليه في حقوق الأديين، وليس هذا على عموم الدعاوي، وإنما يختص بثلاثة أنواع من الدعاوي أحدها أن يكون فيها شغل شخص ونظف<sup>(٧٠)</sup> في كيل أو وزن أو لسان ما يتعلق بعشر أو تدليس في مبيع أو ثمن والثالث فيما يتعلق بمطل وتأخير لدين مستحق مع لكمة، [وإنما حاز نظره في هذه الأنواع الثلاثة من الدعاوي دون ما عداها من سائر الدعاوي لعنفها بمكر ظاهري مصوب لإلالتة واحتصاصها بمعروف بين هو مدوب إلى إمامه]<sup>(٧١)</sup>، لأن موضوع الحصة إلرم الحقوق والمعونة على

(٦٦) سابقه من ب

(٦٧) سابقه من ب، ج

(٦٨) سابقه من م

(٦٩) سابقه من ب

(٧٠) ج وتعليق

(٧١) سابقه من ب

استيفائها، وليس للمناظر فيها أن يتجاوز ذلك إلى الحكم الناحز والفصل الثالث<sup>(١٢)</sup>، فهذا أحد وجهي الموافقة.

والوجه الثاني أن له إلزام المدعي للخروج من الحق الذي عبه وليس هذا على العموم في كل الحقوق وإنما هو خاص في الحق التي جاز له سماع الدعوى فيها، وإذا وجبت باعتراف وإقرار مع ثبوتها وإساره بملزم المقر الموسع الخروج منها ودفعها إلى مستحقها، لأن في تأخيرها من منكر هو مصوب لإزالتها. وأما الوجهان في قصورها عن أحكام القضاء، فأحدهما قصورها عن سماع عموم الدعاوي الخارجة عن ظواهر المكدرات من الدعاوي في العقود والمعاملات وسائر الحقوق والمطالبات، فلا يجوز أن يُنتدب لسماع الدعوى لها ولا أن يتعرض للحكم فيها لا في كثير الحقوق ولا في قليلها من درهم في دونه إلا أن يرد ذلك إليه بنص صريح يزيد على إطلاق الحجة فيجوز ويصير هذه الزيادة حاصلا بين قضاء وحسنة، [غير عي فيه أن يكون من أهل الاجتهاد، وإن اقتصر به عن مطلق الحسنة فالقصة والحكم بالنظر في قليل ذلك وكثيره أحق بهذا وجه]<sup>(١٣)</sup> والوجه الثاني أنها مقصورة على الحقوق معترف بها، فأما ما يتدخله التجاحد والتناكر فلا يجوز له النظر فيه، لأن الحاكم فيها يعف على سماع بينه وإحلاف بيمين، ولا يجوز للمحسب أن يسمع بينة على إثبات الحق، ولا أن يحلف بيمين على نفي الحق، والقضاء والحكم بسماع البينة وإحلاف المحسوم الحق.

وأما الوجهان في زيادتهما على أحكام القضاء : فأحدهما أنه يجوز للمناظر فيها أن يتعرض لتصفح ما يأمر به من المعروف وينهى عنه من المنكر وإن لم<sup>(١٤)</sup> يحضره خصم مستعد، وليس لنفاصي أن يتعرض لذلك إلا بحضور خصم يجوز له سماع الدعوى منه، فإن تعرض القاضي لذلك خرج عن منصب ولايته وصار متجاوزا في قاعده نظره. والثاني أن للمناظر في الحسنة من سلطة السلطنة واستطالة الحماية<sup>(١٥)</sup> فيما يتعلق بالمتكررات ما ليس للقصة لأن الحسنة موضوعة لبرهنة، فلا يكون خروج المحسب إليها بالسلطة والبلطة تجاوز فيها ولا خرقا، والقضاء

(١٢) م. الثاني ١١

(١٣) سألته من م

(١٤) سألته من م

(١٥) ط، ت، ج : الحياة

موضوع الخسة فهو بالآلة ولوقار الحق وحروجه عنها إلى سلاطة الخسة يجوز وحرق لأن موضوع كل واحد من المنصبين مختلف فانتحور فيه خروج عن حده

وأما ما بين الخسة والمظالم فهيها شبه مؤلف وفرق مختلف فأما الشبه فجميع بينهما من وجهين أحدهما أن موضوعهما مستمر عن الزهبة المحنصة سلاطة السلطة وقوة الضمانة والثاني حوار لعرض فيها لأسباب المصالح والتخلع في إنكار تعدوان الظاهر وأما الفرق بينهما فمن وجهين أحدهما أن الظرفي مقام موضوع ما عجز عنه العصف، ولست في الخسة قاربه<sup>(١٦)</sup> أعني العصفاء لذلك كانت رتبة النظام أعلى ورتبة الخسة أخفض، وحار لو في النظام أن يوقع إلى العصفاء والمحتسب ولم يجر لتفصلي أن يوقع إلى والي نظام، وجاربه أن يوقع إلى المحتسب ولم يجر للمحتسب أن يوقع إلى واحد منهما، فهذا لفرق الثاني أنه يجوز لوالي النظام أن يحكم ولا يجوز لوالي الخسة أن يحكم

(فصل) وإذا استقر ما وضعه من موضوع الخسة ووضع يعرف سبها وسبب لقضاء والمظالم فهي تشمل على فصلين أحدهما أمر بالمعروف والنهي عن المنكر فأم الأمر بالمعروف فينقسم ثلاثة أقسام أحدها [ما يعنى بحقوق الله تعالى] والثاني<sup>(١٧)</sup> ما يعنى بحقوق لادمين والثالث ما يكون مشتركاً بينهما

وأما لمعنى بحقوق الله عز وجل فبما يك أحدهم يلزم الأمر به في الجماعة دون لافراد كترك الجمعة<sup>(١٨)</sup> في وطن مسكون، فإن كانوا عدد قد اتفق على انعقاد الجمعة بهم كالأربعين فما زاد فواجب أن يأمرهم بإقامتها وأمرهم بعلها ويؤدب على الإحلال بها، وإن كانوا عدد اختلف في انعقاد الجمعة بهم فله وهم أربعة أحول أحدها أن يعق رأيهم وراي القوم على انعقاد الجمعة بذهب العدد فواجب عليه أن يأمرهم بإقامتها وعليهم أن يسمعوا إلى أمره بها ويكون في نأديهم على تركها ألين من تكذيبه عن ترك ما انعقد الإجماع عليه. وخب الذي به أن يسمع رأيهم ويوم على أن الجمعة لا انعقد لهم فلا يجوز أن يأمرهم بإقامتها وهو بالنهي عنها

(٦) ب ر هـ

(١٧) ساقطة من ب

(١٨) م، ن، ت، ط، ح

لو أقيمت<sup>(١٩)</sup> الحق والحد الثالثة أن يرى تقوم انعقاد الجمعة بهم [ولا يراه المحتسب، فلا يجوز له أن يعارضهم فيها ولا يأمر بإقامتها لأنه لا مراة<sup>(٢٠)</sup>، ولا يجوز أن ينهاهم عنها ويعلمهم بما يرويه فرحا عليهم. والحال الرابع أن يرى المحتسب انعقاد الجمعة بهم ولا يراه الموم بهذا، مما في استمراره تعطيل الجمعة مع بطول الزمان وتعدد وكثرة العدد وزيادته، فهل للمحتسب أن يأمرهم بإقامتها عبيدا بهذا المعنى أم لا؟ عن وجهين لأصحاب الشافعي رضي الله عنه

[أحدهما وهو مقتضى قول أبي سعيد الأصمغري أنه يجوز له أن يأمرهم بإقامتها اعتبارا بمصلحة شلا يشأ الصغير على تركها فسطر أنها تسقط مع زيادة العدد كما تسقط بنفسه<sup>(٢١)</sup> فقد راعى زيادته هذا في صلاة ناس في حلعي البصرة والكوفة، فمهم كانوا إذ صدوا في صحته فرجعوا من السجود مسحوا أحياءهم من التراب فأمر بالماء الحصى في صحن المسجد الجامع وقال: يست أمر أن يطول الزمان فيظر الصغير إذا شأ أن مسح الحبهة من أثر السجود سنة في الصلاة. وأوجه الثاني لا يتعرض لأمرهم بها لأنه ليس له حمل الناس على اعتقاده، ولا أن يأمرهم في الدين براه مع تسوية الاجتهاد فيه وأنهم يعتقدون أن نقصان العدد يمنع من أجزاء الجمعة. وأما أمرهم بمسلة لعيد فله أن يأمرهم بها، وهل يكون الأمر به من الحقوق اللازمة أو من الحقوق جائزة؟ عن وجهين من اختلاف أصحاب الشافعي فيها هل هي مستوية أو من فروض الكفاية<sup>(٢٢)</sup>؟ فإن قيل، إنها مستوية كان الأمر بها ندبا، وإن قيل إنها من فروض الكفاية كان الأمر بها حتما. فأما صلاة الجماعة في المساجد وقراءة الأذان فيها للصلوات فمن شعائر الإسلام وعلامات معتداته<sup>(٢٣)</sup> التي فرق بها رسول الله ﷺ بين دهر الإسلام ودار الشرك. فإذا اجتمع أهل بلد أو محلة على تعطيل الجماعة في مساحدهم وترك الأذان في أوقات صلواتهم كان المحتسب مسدوبا إلى أمرهم بالأذان والجماعات في الصلوات، وهل دلت واجب عليه يأثم بتركه أو مستحب له يشب على فعله<sup>(٢٤)</sup> عن وجهين من اختلاف

(١٩) ساقطة من ت

(٢٠) ساقطة من ت

(٢١) ساقطة من ت

(٢٢) ت أو عرضه

(٢٣) ط التعبد

أصحاب الشافعي في تعلق<sup>(٢٦)</sup> أهل بلد على ترك الأدان والإقامة واجتماعه، ومن يرمي أسلحان  
بمازنتهم عليه أم لا؟ فاما ترك صلاة الجمعة من احاد الناس أو ترك الأدان والإقامة لفصله فلا  
اعتز من لمحتسب عليه إذ لم يجعله عادة وإنما لأنها من اسلب [الذي يسقط بالأعد ر]<sup>(٢٧)</sup>  
إلا أن يفتروا به استرنة<sup>(٢٨)</sup> أو يجعله إلصا وعادة [وتخاف تعدي ذلك إلى غيره في الاقتداء به  
فبراعي حكم المصلحة به في زجره عن استنهاه به من من عبادته]<sup>(٢٩)</sup> ويكون وعيده عن ترك  
الجماعة معتبرا مشوهد حاله، كذا يروى عن النبي ﷺ أنه قال : ولقد هممت أن أمر أصحابي  
أن يجمعوا خطا وأمر بالصلاة فيؤذن لها ويقام ثم أحلف لي منزل أقوم لا يحضرون الصلاة  
فأحرقتها عليهم<sup>(٣٠)</sup>.

[وأما ما يامر به أحاد الناس وأفرادهم فكتأخير الصلاة حتى يخرج وقتها فيذكرها ويأمر  
بفعلها وبراعي جوابه عنها، فإن قال تركتها لبيان حثه على فعلها بعد ذكره ولم يؤدبه؛ وإن قال  
تركها لئلا وهو أن أدبه حرأ وأخذها معها حسرا، ولا اعتراض عن من أخرها والوقت باق  
لاختلاف المقعاه في فصل التأخير]<sup>(٣١)</sup>، ولكن لو كانت الجماعات في بلد قد اتفق أهله على  
تأخير صلواتهم إلى آخره ولمحتسب يرى فصل تعجلها فهل به أن يأمرهم بالتعجيل؟ على  
وجهين لأن عبارة<sup>(٣٢)</sup> جميع الناس تأخيرها يعني بالصغير الشاخي أي اعتقاد أن هذا هو  
الوقت دون ما تقدم [ولو عجلها ترك من أخرها منهم وما يراه من التأخير]<sup>(٣٣)</sup>

فاما الأدان والقنوت في الصلوات إذا حالف فيه رأي المحتسب فلا اعتراض له فيه بمر  
ولا نهي وإن كان يرى إذا كان ما يفعل مسوعا في الاحتياط لخروجه عن معنى ما قدماه وكذا

(٢٦) م، ت، ح [طبق]

(٢٥) سابقه من ت

(٢٦) ت، استهزاء

(٢٧) سابقه من ت

(٢٨) اللؤلؤ والمرجان، ص ١٢٩، حديث ٣٨٢

(٢٩) سابقه من ت

(٣٠) ت [طبق]

(٣١) سابقه من ت



الطهارة إذا فعلها على وجه سائق [ بخالف فيه رأي المحتسب ]<sup>(٣٢)</sup> من إزالة الجاسة بالماءات والوصوء ماء تعبر بالمدوروث<sup>(٣٣)</sup> انطهرات، أو اقتصاراً على مسح أقل لرأس، أو لعقو عن قدر الدرهم من لحاسات فلا اعتراض به في شيء من ذلك سائر ولا شيء، وكذا له في اعتراضه عليهم في الوصوء بيد لتمر<sup>(٣٤)</sup> عند عدم اداء وجهان، لما فيه من الإقصاء إلى استباحته على كل حال [ فيه ربما آل إلى لسكو من شربه ]<sup>(٣٥)</sup> ثم على تعارض هذا المثال - تكون [ أوامره بالمعروف ]<sup>(٣٦)</sup> في حقوق الله تعالى .

( فصل ) فأما الأمر بالمعروف في حقوق الأعمىين مصرسان عام وخاص فأما لعلم فكذلك إذا تعطل شربه أو استهزم سوره أو كان بطرقه سو السبل من ذوي الحاحات فكفوا عن معونتهم [ فإن كان في بيت المال مال لم توجه فيه صرف<sup>(٣٧)</sup> أمر بإصلاح شربهم وساء سورههم ومعمونة<sup>(٣٨)</sup> بني السبل في الاحتياز بهم، لأنها حقوق تلزم بيت المال دونهم ]<sup>(٣٩)</sup>، وكذلك لو استهزم مساعدتهم وجوامعهم، فإذا أعور بيت المال كان الأمر ببناء سورههم وإصلاح شربهم وعيادهم مساعدتهم وجوامعهم ومراعاة بني السبل فيهم متوجهاً إلى كافة ذوي الملكة منهم ولا يميز أحدهم في الأمر به، وإن شرع<sup>(٤٠)</sup> ذوو الملكة في عملهم وفي مراعاة بني السبل وباشروا بقيام به سقط عن المحتسب حق الأمر به [ ولم يلزمهم الاستئذان في مراعاة بني السبل ولا في بناء ما كان مهدوماً، ولكن لو أرادوا هدم ما يعيدون بناءه في المسترم والمستهدم لم يكن هم الإهدم عن هدمه فيما عم أهل البلد من سوره وجامعهم إلا باستئذان وفي الأمر دون المحتسب لأدبهم في هدمه بعد تصميمه القيام بعمرته، وجاز فيها خص من

(٣٢) ساقطه من ت

(٣٣) ت بالقدرورات ١١

(٣٤) ساقطه من م، ح، ت

(٣٥) ساقطه من ت

(٣٦) ساقطه من ت

(٣٧) ساقطه من م، ح

(٣٨) م، ح ولا يجمعونه

(٣٩) ساقطه من ت

(٤٠) ت ترع

المساجد في لعشائر ولقائل ألا يستأذنوه، وعن المحتسب أن يأخذهم يده ما هدموه وليس له أن يأخذهم بالتمام ما استأمنوه، فأما إذا كَفَّ دُورُ المَكَّةَ عن بناء ما استهدم وعمارته ما استمر، فإن كان المقام في البلد ممكناً وكان الشرب وإن قُلَّ<sup>(٤١)</sup> نازكهم وإياه وإن تمثل المقام في البلد لتعطيل شربه واندحاض موره نظر، فإن كان البلد نحرأ يضر مدار الإسلام تعطيله لم يحرم لولي الأمر أن يفسح في الانتقال عنه وكان حكمه حكم النورل إذا حدثت في قيلم كاهة دوي المكنة به وكان ما يهرم<sup>(٤٢)</sup> المحتسب في مثل هذا إعلام لسلطان به وترغب أهل المكنة في عمله، وإن لم يكن هذا البلد نحرأ مضرأ بدار الإسلام كان أمره أسير وحكمه أخف ولم يكن للمحتسب أن يأخذ أهله جبراً بعمارة، لأن السلطان أحق أن يقوم به - وبو أعوز المال فيستجده<sup>(٤٣)</sup> - فيقول لهم المحتسب ما استدأ عجز السلطان عنه، انتم محبرون بين الاتصال عنه أو استأ ما يهرم في مصالحه التي يمكن معها دوام سيطرته، فإن أجابوه إلى التزام ذلك كلف جماعتهم ما تسمح به نفوسهم ولم يحز أن يأخذ كل واحد منهم في عنة أن يترزم جبراً ما لا تسمح به نفسه من قبل ولا كثير ويقول ليخرج كل واحد منكم ما سهل عليه وطالب نفس به ومن أعوزه المال أعان بالعمل حتى إذا اجتمعت كفاية المصلحة أو يلوح اجتماعها لضمان كل واحد من أهل المكنة قدراً طاب به نفسه شرع حينئذ في عمل المصلحة وأخذ كل ضامن من جماعة بالتزام ما ضمنه. وإن كان مثل هذا الضمان لا يلزم في المعاملات الخاصة، لأن حكم ما عَمَّ من المصالح موسع فكان حكم الضمان فيه أوسع وإذا عمت هذه المصلحة لم يكن للمحتسب أن يتقدم بانقيام بها حتى يستأذن السلطان فيها لئلا يصير بالتعدد مضافاً عليه إذ ليست هذه المصلحة من موهود حسبه، فإن قُلَّتْ وشق استدأ السلطان فيها أو حيف زيادة الضرر لعدد استأذاته جار شروعه فيها من غير استدأ [٤٤].

وأما الخاص فكالحقوق إذا مطلّت والديون إذ أخرت فللمحتسب أن يأمر بالخروج منه مع المكنة إذا استعده أصحاب الحقوق، [ وليس له أن يحبس بها لأن المحبس حكم، وله ]<sup>(٤٥)</sup>

(٤١) ح قد

(٤٢) ط، ث تأثير

(٤٣) ح استجده

(٤٤) جميع ما ذكره بين [ ساقط من ت

(٤٥) ساقطة من ت

أن يلزم عنه لأن لصاحب الحق أن يلزم، وليس له لأحد صفات الآثار لا انفصال ذلك إلى احتياط شرعي جس تجب به، ويجب عنه إلا أن يكون الحكم قد مر صه فمحور به أن يأخذ له ساداته، وكذلك كعانة من تجب كعانة<sup>(١٦)</sup> من الصف والاعراض له فيها حتى يحكم بها الحكم فمحور حيث للمحتسب أن يأمر المقم به على لشروط المستحقة<sup>(١٧)</sup> فيها

وأما قبول الوصايا والودائع فليس له أن يأمر فيها أعيان بناس واحداهم<sup>(١٨)</sup>، ويجوز أن يأمر بها على نعموم حثا على اسعاب بالبر واستقوى [في قبول الودائع والوصايا]<sup>(١٩)</sup>، ثم على هذا المثل تكون أوامره بالمعروف في حقوق الأديين.

(فصل) وأما الأمر بالمعروف فيه كان مشترك بين حقوق الله تعالى وحقوق الأديين فكأخذ الأولاء بكساح الأباي [واصاحبي]<sup>(٢٠)</sup> كعنه، دا طلب وإلزام بسا، أحكام<sup>(٢١)</sup> العدد<sup>(٢٢)</sup>، إذ هو قس، وله نكاح من حالف في العدة من النساء وليس له تأديب من منع من الأولاء ومن يعي ودا قد ثبت مرش أمه وحقوق بسا أحكم، الأماء حبر وعزوه عن المي أدا، وأخذ لئادة محقوق العبد والأماء وأن لا يكتموا من الأعيان ما لا يطهر، وكذلك أرباب الهائم يأخذهم إذ قصروا وأن لا يسمحوها فيها لا تطيق ومن أحد لفيطاً وقصر في كعنه أمره أن يهوم بحقوق النفاطة من برام كعنه أو سبيمه إلى من يترمه ويقوم بها وكذلك واحد الصواب إذ قصر فيه يأخذ في بثل ذلك من لعيام بها ويكون صاماً للصالة بالتقصير ولا يكون به صاماً بقصر ودا أسلم للصالة في غيره صمها، ولا يضمن اللقيط بالتسليم إلى غيره، ثم على مظاهر هذا المبدأ يكون أمره بالمعروف في حقوق المشتركة<sup>(٢٣)</sup>.

(٢٦) ب حصه

(٢٧) ت لحه

(٢٨) ت واحد أعياهم

(٢٩) ساقطة من ط، ح

(٣٠) الزيادة من هـ مصدره لقوله تعالى ﴿وَأَنكحُوا الْأَبَايَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾

(٣١) ساقطة من ب

(٣٢) جمع عنة وهي لغة حدهد الشرع الحبيب ليد، اقراء بدوب وواح بعد وفاة زوجها وظلامها له للاستبراء

(٣٣) ساقطة من ب وفي (م) حاد عن سمر مختلف كلفني (ثم من مظاهر هذا المثال يكون أمره بالمعروف والمعروف

المشركة، ودا لفي في حقوق الصواب أمر بالعيام بها أو سبيمها من مر يقوه بها ويكون صاماً بغيانه بالتقصير ولا

يكون صاماً للقيط ودا سلم الصالة إلى غيره صمها ولا يضمن اللقيط بالتسليم)

(فصل) وأما لشيء من الحكرات فينقسم ثلاثة أقسام: أحدها ما كان من حقوق الله تعالى والثاني ما كان من حقوق الأدميين. والثالث ما كان مشتركاً من [الحقين] فأتى النهي عي في حقوق الله تعالى فعلى ثلاثة أقسام<sup>(٥١)</sup> أحدهما ما تعلق بعبادات والثاني ما تعلق بالخطوب والثالث ما تعلق بالعمالات فأما تعلق بالعبادات فكالمقاصد مخالفة هيئتها المشروعة والمعتمد تعبير أوصافه. المسونة مثل من يفصد الجهر في صلاة الأسرار، والأسرار في صلاة الجهر أو يريد<sup>(٥٢)</sup> في الصلاة أو في الأذان أذكراً غير مستوية، فللمحسب إنكار وتأديب المعتمد فيها إذا لم يعل بما أركبه إمام متبوع وكذا إذا أحل بتطهير جسده أو ثوبه أو موضع صلاته أنكره عليه إذا تحقق ذلك منه، ولا يؤاخذ به بالتهم ولا بالصنوع، كالندي حكى عن بعض الساطرين في الحصة به سأل رجلاً داخلاً إلى المسجد بعلي هل يدخل بها بيت طهارة فلما أنكر ذلك أورد إحقاقه عليه، وهذا جهل من فاعله بعدي فيه أحكام حسنة وعلب فيه سوء الظنة. وهكذا لو ظن مرجح أنه يترك العسل من الجنابة أو يترك الصلاة والصيام لم يؤاخذ به بالتهم ولم يعامله<sup>(٥٣)</sup> بالإفكار، ولكن يجوز له التهمة أن يعظ ويحذر من عذاب الله على إسقاط حقوقه وإحلال بمفروضاته فإن رآه يأكل في شهر رمضان لم يقدم على تأديبه إلا بعد سؤاله عن سب أكله إذا التفت أحواله فرمى كان مريضاً أو مسافراً ويلزمه السؤال إذ ظهرت منه إشارات لرب، فإذا ذكر من الأعذار ما يحنثه حله كف عن زجره وأمره بإخلاء أكله لئلا يعرض عنه للتهمة ولا يلزم بإحلافه عند الاستجابة بقوله لأنه موكور إلى أمته، فإن لم يذكر عدراً جهر بالإفكار عليه محاضرة ودع وأدبه تأديب وحر، وهكذا لو علم عذره في الأكل أنكر عليه المجاهرة بتعريض نفسه للتهمة، ولئلا يقتدي به من ذوي الجهالة ممن لا يغير حال عذره من غيره.

وأما الممتنع من إخراج الزكاة؛ فإن كان من الأموال الظاهرة فعامل الصدقة يأخذ منه حراً انحص وهو بتعزيره على العلول إن لم يجد له عدراً حق، وإن كان من الأموال الباطنة فيحتمل أن يكون المحتب احص بالإفكار عليه من عامل الصدقة، [لأنه لا اعتراض للعامل

(٥١) ساقطة من م

(٥٢) ساقطة من م

(٥٣) ب يواصل

في الأموال الناضئة، ومُحتمل أن يكون العامل بالإنكار عليه أحصى لأنه لو دفعها له أجراه ويكون تأدبه معتبراً بشواهد حاله في الامتناع من إحراج ركانه، فإذا ذكر أنه يخرجها سرا وكل إلى أمده فيها. وإن رأى رجلا يتعرض لمسألة الناس في طلب الصدقة وعلم أنه عني إما بحال أو عمل أنكره عليه وأدبه فيه وكان المحتسب بتركه أحصى من عامل الصدقة [٥٧] وقد فعل عمر رضي الله عنه مثل ذلك يقوم من أهل الضَّعة<sup>(٥٨)</sup> ولو رأى عليه آثار العبي وهو يسأل الناس أعلمه بحريتها على المستغني عنها ولم ينكره عليه خوفاً أن يكون في الباطن فقيراً، وإذا تعرض للمسألة دو جند وهوة على العمل رجحه وأمره أن يتعرض للاحتراف بعينه، فإن أقام عن المسألة عوّره حتى يُقنع عنها. وإذا دعب الحلة عند إخراج من حرمت عليه المسألة بحال أو عمل إلى أن ينفق عن ذي المال جره<sup>(٥٩)</sup> من ماله ويؤجر ذ [المال] <sup>(٦٠)</sup> ويعمل وينفق عليه من آخرته لم يكن للمحتسب أن يفعل ذلك بنفسه لأن هذا حكم والحكام به أحق برفع أمره إلى الحاكم ليتولى ذلك أو يأذن فيه.

وإذا وجد من يتصدى لعلم الشرع وليس من أهله من فقيه أو واعظ ولم يأسر اعتراض<sup>(٦١)</sup> الناس به في سوء تأويل أو تحريف جواب أنكر عليه التصدي لما ليس هو من أهله وأظهر أمره لئلا يُفتر به. ومن أشكل عليه أمره لم يُقدم عليه بالإنكار إلا بعد الاحتار. قد مر علي بن أبي طالب عليه السلام بالخمس لبصري وهو يتكلم بالناس فاختاره، فقال له: ما عباد الدين؟ فقال: لودع، قال: فيما آفته؟ قال: الطمع، قال: تكلم الآن إن شئت. وهكذا لو انتدع بعض المنتسبين إلى العلم قولاً حرق به الإجماع وحاصف فيه النص ورد قوله عليه عصره أنكره عليه ووجره عنه، [هنا أقلع وباب] والأما السططان تهذيب الدين أحق وإذا تعرّد<sup>(٦٢)</sup>

(٥٧) ساقطه من ت

(٥٨) ب الصدق، والضَّعة هو البهو بوسع الفعلي وهي كذلك الضَّعة وفي الاصطلاح، الضَّعة مكان مظلل في مسجد المدينة إبان عصر الرسول ﷺ كان يأتى إليه الفقهاء من المهاجرين وغيرهم الرسول ﷺ وعزموا باسمه أهل الضَّعة. القاموس الإسلامي ٢٨٦/٤

(٥٩) ط جبر، ت حير

(٦٠) الزيادة من م

(٦١) ساقطه من ب

(٦٢) ط، ب تعرّض

بعض المفسرين لكتاب الله تعالى يتأويل عدل فيه عن ظاهر التنزيل إلى ساطر فتكلف له عمن معاناه أو تفرد بعض الرواة بأحاديث ما كبر<sup>(٦٢)</sup> تفر منها النعموس أو يعسد بها يتأويل كان عن المحتسب ينكر ذلك وسع منه، وهذا إما يصح منه إنكار إذ تميز عنه الصحيح من الفساد وخلق من الباطل<sup>(٦٣)</sup>، وذلك من أحد وجهين، إما أن يكون بقونه في العلم و جهاده فيه [حتى لا يخفى ذلك عليه]<sup>(٦٤)</sup>، وإما بأن ينقض عليها الوقت عن إنكاره واتداعه فيستعلوه فيه يعبور في الإنكار عن أمويلهم وفي الملح منه على انداعهم

(فصل) وأما ما يتعلق بالمحظورات فهو أن يجمع الناس من مواقف نوب ومظان كتهمة فقد قال لبي<sup>(٦٥)</sup> : «دع ما يربك إلى ما لا يربك»<sup>(٦٦)</sup>، فقدم «لا يربك»<sup>(٦٧)</sup> ولا يجعل تأديب قبل لا يذار<sup>(٦٨)</sup>.

حكى إبراهيم اسخمي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سى الرجال أن يطوبوا مع نسائه، فرأى رجلاً يصلي مع النساء فصره بالدرة فقال الرجل : والله يا كت قد أحسبت بعد علمني، وإن كنت أفسد في علمي، فقد عمر . أما شهدت عرمتي فقال ما شهدت بك عرمة فألقى إليه الدرة وقال له . اقتصر، قال لا قص اليوم، قال : «عف عي، قال لا أعفو، فافترقا على ذلك، ثم لقيه بعد بعد فتعبر لون عمر فقال له الرجل . يا أمير المؤمنين كاني أرى ما كان مني قد أسرع فيك؟ قال : أجل، قال فأشهد الله أني قد عفوت عنك . ودا رأى وقعة رجل مع امرأة في طريق سابل لم تظهر منها أمارات الرب لم يعترض عليها بزحوا ولا إنكار فيما يجد الناس بد من ذلك . وإن كانت الوقعة في طريق حال محلوا المكان رية فينكرها ولا يعحب بالتأديب عليها حذر من أن تكون ذات محرم، وليقل إن كانت ذات محرم فصها<sup>(٦٩)</sup> عن مواقف الرب، وإن كانت أجنبية فحلف الله تعالى من حلوة تؤديت إلى

(٦٢) م شارك بمرادها

(٦٤) ساقطة من ب

(٦٥) ساقطة من ب

(٦٦) صحيح البخاري ١٨٤/٩ - ١٨٥ حديث صحيح، الألباني ١٥٢/٣ حديث ٢٩٧٤

(٦٧) ٦٧ - ٦٨ ط . الإنكار، وساقطة من ب

(٦٩) ث . نظماً

مقصده الله تعالى ، [وليكن حرره بحسب الأمارات] (٧١)

حكى أبو الأزهري (٧١) أن ابن عائشة (٧٢) رأى رجلاً يكتم امرأة في طريقه فقال له إن كانت حرمته به لفيح بك أن تكلمها بين الناس، وإن لم تكن حرمته فهو أقمح ثم ولى عنه وحلّس للناس عندهم فإذا برقعة فد القيت في حجره مكتوب بها

إن	الشي	أمرني	سحراً	أكملتها	رسون
أدت	إلى	رسالة	كانت	ها نفسي	تسيل
من	فاتر	الأخط	يحد	خصره	ردف
ثقل	ثقل	ثقل	ثقل	ثقل	ثقل
منك	فوس	الصب	يرمي	ولس	له
رسل	فلو	أن	أذنك	بيئنا	حي
نمّح	ما	نفول	أمرني	هو	الحسن
الحميل					

فقرأها ابن عائشة ووجد مكتوباً على رأسها أبو نواس، فقال أبو عائشة مالي وللتعرض لأبي نواس\* وهذا العذر من إنكار ابن عائشة كاف لأنه، ولا يكون لمن كتب للإبكار من ولاء أخية كاف، [ويش فيه] قاله أبو نواس تصريح بمحور لا احتجاب أن يكون إشارة إلى ذات محرم وإن كنت شواهد حده ومحوى كلامه بطقان بمحوره وريته فيكون من مثل أبي نواس مكر وإن جاز أن لا يكون من غيره مكرًا [يدار] في محاسب في هذه الحال ما يكره بأن وتفحص وداعى شواهد الحال ولم يعجز بالإبكار قبل الاستحار] (٧٣)، كالدي يروي عن ابن ابن نناد\*

(٧١) مناقبة من ت

(٧٢) محمد بن محمد بن يزيد بن محمود، أبو بكر الخراساني الموشحي، المعروف باسم أبو الأزهري، بخاري لأبيه من أهل بغداد كان صديقاً في روايته للحديث، يوصف بالكذب له تصانيف منها «هزج والمزج»، «أخبار عقلاء»، «مجانين» و«...»  
سوي، عام ٢٢٥ هـ - الأعلام ٣٠٩/٥

(٧٣) عبد الله بن محمد بن حمزة بن يحيى المعروف باسم عائشة، عالم بالحديث والسير، يوصف من أهل البصرة ولد بغداد وصفت في سنة ٤١٩ هـ عرف باسم عائشة لأنه من ولد عائشة بنت طلحة بن عبد الله السبي ويقال له «العشي» أيضاً توفي نحو ٤٢٨ هـ - الأعلام ١٩٦/٤

(٧٤) مناقبة من ت

\* عبد الرحمن بن عبد الله

عن هشام بن عروة<sup>(٧١)</sup> قال : بينما عمر من الخطبات رضي الله عنه يعطوف سألته : رأي رجلا يطوف وعن عاتقه امرأة مثل لهذه يعني حسنا وحالا وهو يقول

صُرتَ لَهْذِي جَلًّا دَلُولًا مَوْفًا اتَّبِعْ لِسَهُولًا  
أَعْدَفْ بِالْكَفِّ أَنْ تَمِيلَا أَحَدَرُ أَنْ تَسْفُطَ أَوْ سَرُولًا  
أَرْجُو بِذَاكَ نَائِلًا جَزِيلًا

فقال له عمر رضي الله عنه : عذاك من هذه التي وهنت لها حجت؟ قال : امرأتها  
أمير المؤمنين، وإني حفاء مرعامة أكل قامة<sup>(٧٢)</sup>، لا يبقى لها حجة فقال له : منك لا  
تطلقها؟ قال : إنها حساء لا تعرك وأم صبيلا لا تترك. قال : فشأبكها [قال أبو ريد  
المزعم المحتلط]<sup>(٧٣)</sup> ، فلم يقدم عليه بالإنكار حتى مستحرم فلما نصع عنه الرتبة لا له

وإذا جاهر لرجل بإظهار لحم، فإن كان مسلما أراقه عليه وأدبه، وإن كان ذميا أدبه  
على إظهاره. واحتلف الفقهاء في إراقته عليه، فذهب أبو حنيفة، وأبو ثوري عن  
الذمي<sup>(٧٤)</sup>، لأنها عنده [من أموالهم] مصروفة في حقوقهم<sup>(٧٥)</sup> ومذهب الشافعي أنها تُروى  
عليهم لأنها لا تُضم عسده في حق مسلم ولا كافر وأما المحاهرة بإظهار السيد، فعند ابن  
حنيفة أنه من الأموال التي يُقر المسلمون عليها فيمنع من إراقته ومن التأذي على إظهاره،  
وعند الشافعي أنه ليس بمال كالحرم وليس في إراقته غرم، فعبر إلى خمسة شواهد أحل فيه  
فبني فيه عن المحاهرة ويرجر<sup>(٧٦)</sup> عليه [إن كان لمعاقرة]<sup>(٧٧)</sup> ولا يرفعه عنه، لأن يأمره

(٧١) هشام بن عروة بن أوس بن العوام بقرشي الأسدي . يعني : مر أئمة الحديث من علمائنا الذين هم في الحديث ولهم وحاش  
فيها دخل بغداد وأخذ على الصور العباسي، فكان من خاصته وسوقها روي نحو أربعين حديثا . سوالي عام

٨٧٤ هـ الأعلام ٨/٨٧

(٧٥) ط . مناهة وساطعة ص ٦

(٧٦) ساطعة ص ٦ وفي م الزعم لثقات

(٧٧) م . ح . ط . عليه . التوضيح في م

(٧٨) ت . بدل منها (عالمهم)

(٧٩) ت . ولا يجر

(٨٠) ساطعة ص ٦



برافته حاكم من أهل الاجتهاد، لئلا يتوجه عليه غرم إن حوكم فيه. وأما السكران إذا نظاهر  
سكره ومسحف بهجره أذنه على السكر والمسكر تعبير لفظة مرافقة وظهور سخفه

وأما المجاهرة بإظهار الملامح المحرمة فعل المحتسب أن يعصها<sup>(٨١)</sup> حتى يصير حشا  
لنزول عن حكم الملامح، ويؤدب على المجاهرة بها، ولا يكسرها إن كان حشياً يصلح لغير  
اللامح. وأما اللعب فليس يقصد بها المعاصي وإنما يقصد بها إلقاء البات لربيبة الأولاد. وفيها  
وجه من وجوه التدبير بقاربه<sup>(٨٢)</sup> معصية بتصوير ذوات لأرواح<sup>(٨٣)</sup> ومثابة الأصنام.  
فلنتمكن من وجهه ولنممع من وجهه، وبحسب ما تقتضيه شوه الأحوال يكون إنكاره  
وإقراره. قد دخل نبي عليه الصلاة والسلام على عائشة رضي الله عنها وهي تلعب سائبات  
فاقرأها ولم ينكر عليها<sup>(٨٤)</sup>

وحكى أن أبا سعيد الأصبخري من أصحاب الشافعي تقدم حبة بعدد في أيام لمقتدر  
فأزال سوق الدادى ومعها وقال لا يصلح إلا للسيد المحرم وأقر سوق اللعب ولم يمنع منها  
وقال قد كانت عائشة رضي الله عنها تلعب بالناس بمشهد رسول الله ﷺ فلم ينكره عليها؛  
وليس ما ذكره عن اللعب بالبعد عن الاجتهاد

وأما سوق الدادى فالأغلب في حاله أنه لا يستعمل إلا في السيد [المحرم]<sup>(٨٥)</sup>، وقد يجوز  
أن يستعمل مادراً في الدواء، وهو بعيد. فبيعه عند من يرى إباحة السيد جائز لا ينكره، وعند  
من يرى تحريمه جائز لحوز استعماله في غيره، ومكروه باعتدال بالأغلب من حاله، وليس مع أبي  
سعيد منه لتحریم بيعه عند. وإذ منع من المظاهرة بالفراد سوقه والمجاهرة ببيعه إلتاقاً له بإباحة  
ما اتفق الفقهاء على. إباحة مقصده ليقع لعوم الناس الفرق بينه وبين غيره من المباحات، وليس  
يمنع إنكار المجاهرة ببعض المباحات كما ينكر المجاهرة بالباح من مباشرة الأزواج والإماء

(٨١) ب يكرها

(٨٢) ح يصره

(٨٣) ط الأرواح

(٨٤) مختصر صحيح مسلم ٣٠٠/٢، حديث ٢٥١

(٨٥) الرابطة عن ت

وأم ما لم يظهر من المحظورات فلس للمحتسب أن يتجسس عنها ولا أن يتحدث الأمر  
 حذرا من الاستئثار بها، قال لي ﷺ : ١ من أتى من هذه القاذورات شئت فليستتر ستر الله،  
 فإنه من يبدل صمخته نُقم حدّ الله تعالى عليه (٨٦) فإن غلب على الصبر سترار قوم بها  
 لأمارات دلت وأثار ظهرت [هذلك صرنا أحدهما أن يكون ذلك في انتهاك حرمة بقوت  
 ستراتها، مثل أن يحرق من يشق بصدفه أن رجلا حلا بامرأه ليرى بها أو رجل ليقنله، فيحور  
 به في مثل هذه الخلّة أن يتجسس ويقدم على كشف ولبحث حذرا من صوت ما لا يُستترك  
 من سهاك المعلن وأركان المحظور، وهكذا لو عرف ديث قوم من المنطوعة (٨٧) جازهم  
 الإقدام على الكشف والبحث في ذلك الإتيار، كإندي كان من شأن لمعبره من شعبة (٨٨) فقد  
 روي أنه كنت تحتف إليه بالبصرة امرأة من بني هلال يقابل أم حبيب بنت محجم بن الأعمش (٨٩)  
 وكان لها روح من ثقيف يُقال به الحجاج بن عبيد (٩٠)، فبلغ ذلك أبا بكر بن مسروح (٩١)  
 وسهل بن معد (٩٢) وسامع بن الحارث (٩٣) وزياد بن عبيد (٩٤) فوجدوه حتى إذا دخلت عنده

(٨٦) الطحاوي، مشكل الآثار ٢٠/١

(٨٧) سابقه من ب

(٨٨) البصرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسمود الثقفي أحد دعاة العرب وقديم دولتهم صاحب يُقال به (صبرة  
 رائي) أسلم سنة ٢٠ هـ شهد الحديبية والبيعة وشرح الشاء والندسية وعبره وبني إمارة البصرة في عهد عمر، والكوفة  
 في عهد عثمان، وما حذب نفسه بين علي ومعاوية اعتبرها المعبر وحضر مع الحكمين، ثم ولاه معاوية ولاية الكوفة فلم يرب  
 بها، بل أن مات سنة ١٣٦ هـ ودفن بمواكب من وضع ديوان بصرى، وروى عن شمس عليه بالمرء في الإسلام روى - ص ٥٠  
 الأعلام ٢٧٢/٧

(٨٩)، لم يعثر لها عن مرجه ولا أبيه - وروى عن نفسه راجه في وفات الأعيان ١/٦، ٣٦٦، ٣٦٧

(٩٠) لطيفي ٢/٢٩

(٩١) يعين بن الحارث كان من فعلاء الصحابة، سكن البصرة، وأتبع أولادهم شهره - غلبت عنه كنية وأبو بكره -  
 ودفن أنه قد مضى إلى أبيه من حمير أنطلف بكره، ما شهر بها - روى عن أبيه ﷺ روى عنه الولاء  
 لإصابته ٣، ٥٢٢، ترجمه ٨٧٩

(٩٢) لم يعثر له عن مرجه.

(٩٣) يافع بن الحارث بن كعدة الثقفي أبو من بني دارا وأبى الخليل بالبصرة - كان من رعي أهل السطاف  
 ثم مولاه لمحات اعترف به الحارث أنه ولده فكُتبه - ولا ظهر الإسلام بول من الطائف، بل التي ﷺ شهد  
 الحارث بول البصرة قبل أن يسي، فاستاذن عمر ما عدا دار بلوس البصرة فذن له - مجهول ساربع الولادة، الوفاة  
 الأعلام ٢٥٢/٧

(٩٤) حله زياد بن أبيه، وهو اسم شهير به أمير من البادية المتعجب من أهل الطائف - احتلف في اسم أبيه فقبل عبيد -

هجموا عليها وكان من أمرهم في شهادة عند عمر رضي الله عنه ما هو مشهور فلم يسكر عليهم عمر رضي الله عنه هجومهم وإن كان حذهم اقدف عند قصور لشهادة

وعصرت اناني ما خرج عن هذا الحد وقصر عن حد هذه لرسة، فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الأستار عنه

حكى أن عمر رضي الله عنه : دخل على قوم تعاقرون على شراب ويوقدون في أحصاص<sup>(٩٢)</sup> فقال مستكم عن المعاقرة فعاقروتم وبينكم عن الإيفاد في الأحصاص فأوقدتكم، فقالوا يا أمير المؤمنين قد هلك الله عن التحسن فحسنت، وهلك عن الدحول بعير إدن فلدحت، فعاد عمر رضي الله عنه هذين بهاتين، وانصرف ولم يتعرض لهم. [فمن سمع أصوات ملأه منكراً من در بظاهر أهدبها بأصواتهم أنكراها خارج الدار ولم يحجم عليه بالدحول، لأن المنكر ظاهر وليس عليه أن يكشف عما سواه من الناس] <sup>(٩٣)</sup>

(فصل) وأما لعاملات لمكثرة كالربا<sup>(٩٤)</sup> واليسوع العاسدة وما مع لشرع منه مع براضي المتعاقدين به إذ كان متفقاً على خطره فعلى وإن الحمية ينكره والمنع منه والرحم عليه [وأمره في التأديب يختلف بحسب الأموال وشدة الخطر] <sup>(٩٥)</sup>

وما عا احصى بعضها في خطره ورياحته فلا مدحس في إنكاره إلا أن يكون مما ضعف الخلاف فيه ضعيف وهو دريعة إلى محظور متفق عليه كرنا لنعد<sup>(٩٦)</sup> والخلاف فيه ضعيف وهو

١. الثقفي وفي أبو سعيد كان واقف على نارس في خلافة هو من أبي طالب ولما نوى عز المشع وما على معاوية ون  
يبي معاوية أنه عوه من أليه أخفه بسبه وولاه البصرة ونكوه وسائر العري أول من صرت الدسائر والدراهم  
ويص عليها اسم (الله) وهي عب اسم القروم نصر أخباره في تاريخ البغوي ١٤٦/٢، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٨٧

(٩٥) شخص سب من شجر أو قصب واجب سق من حب للمعجم الوسيط ٢٣٨/١

(٩٦) ساقط من ت

(٩٧) ط، ح كادنا

(٩٨) ساقط من ت

(٩٩) د: نعل رونا الفضل أورب النود هو بيع النفود أو الطعام بالطعام مع الرباة وهو حرم بالنسبة والإجماع لأنه دريعة إلى ربا النسبة وهو الرباة المفروضة التي يأخذها الناس من الدين طبر الناجيل وطرح الأوب يفسن عبه اسم الرب جورا السيد سبي، لغة السنة ٣ ١٧٨

دريعة إلى رب السبي، لمحق على تحريره، فهل يدخل في إنكاره حكم ولأنه أم لا؟ عن ما قدم من الوجهين

[وفي معنى المعاملات وإن لم تكن منها] <sup>١٠٠</sup> عقود المباح المحترمة يكرها إن اتفق العلي، على حظرها، ولا يتعرض لإنكارها إن حلف بمقهاه فيها إلا أن يكون مما صعب الخلاف فيه وكان دريعة إلى محصور متفق عليه كائنة فري صارت دريعة إلى استباحه السر، فهي إنكاره ما وجهان وسكن بدل إنكاره ما التزم في لعقد المتفق عليها

وما يتعلق بالمعاملات عش سبب وبندليس <sup>١٠١</sup> لأنهم يكره ويمنع منه ويؤذون عليه بحسب شأن فيه روي عن أبي بصير أنه قال: ليس من أمر عش <sup>١٠٢</sup> [بل كان هذا العشر نديب على المشتري وعفى عليه فهو أعظم العشر حري وأعظمها مائتاً فالإنكار عليه أعظم وإن شئت، وإن كان لا يعفى على المشتري كان أحب مائتاً وأبى إنكاراً، ويظهر في مشريه، وإن شئت لبيعه من غيره توجه لإنكاره عن سابع لعنه وعلى المشتري ما يتبعه، لأنه قد بيحه لمن لا يعلم بعنه، فإن كان يشتريه لاستعمله حرج المشتري من حله الإنكار وتعدد لئامه وحده، وكذلك القول في تدليس الأتباع <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> ومنع من نصرته أو ما شق وتحمل <sup>١٠٥</sup> صروعه عند البيع للمبي عنه منه نوع من تدليس

[وما هو عمدة نظره مع من لتضيف والجس في المكاييل والموازين والصحات سوعيد الله تعالى عليه عند سبه عنه، وليكن الأدب عليه أظهر وانعاسة فيه أكثر] <sup>١٠٦</sup> ويجوز به إذا استرأب موازين سوجه ومكاييلهم أن يحرق ويحرقها ولو كان به على ما عذره منها طابع

١٠٠ [سابقة من ت

١٠١) تدليس الخداع والعمه أنعمهم الوصف ٢٩٣/١

١٠٢) الدائم ٢٤١/٢، مختصر صحيح مسلم ١٧، حديث ٩٤٧، حديث صحيح، لا شيء ٦٧، حديث ٩٣٩

١٠٣) سابقة من ت

١٠٤) عذرية سافه حرم المبي في صرعه من التحمس فهو من تدليس في الصرعه ذات دون حديث المعجم الوسيط ١، ٤١٤، ١٨٦ من التوب

١٠٥) سابقة من ت

معروف بين العامة لا يتعاملون إلا به كن أحوط وأسلم [ فإن فعل ذلك وتعامل قوم بعير ما طمع بطاعته توخه الإنكار عليهم إن كان محسوساً من وجهين أحدهما لمخالفته في العدول عن مطبوعه وإنكاره من الحقوق لسلطانية والثاني لمحسن وانتطيف في الحق وإنكاره من الحقوق الشرعية، فإن كان ما تعاملوا به من غير المطبوع سليماً من محس ونقص توخه الإنكار عليهم بحق لسلطنة وحده لأجل لمخالفة [١٠٦]؛ وإن رُوِيَ قوم على طبعة كان المزور فيه المهرج على طابع لنداهم والدناير فن فرق [١٠٧] لتروير نقش كان الإنكار [عليه والتأديب] [١٠٨] مستحقاً من وجهين : أحدهما في حق السلطنة من جهة التروير والثاني من جهة الشرع في العتس وهو أعظم الكرين، [ وإن سلم التروير من عتس تعزُّد بالإنكار السلطاني منها فكان أحقهما ] [١٠٩] وإذا اتسع البلد حتى احتج أهله به إلى كياطين وورانيين وقاديين تحيرهم بحسب ومنع أن يتدب لذلك إلا من ارتضاء من الأبناء لثقات وكانت أجورهم من بيت المال إن نزعها، فإن صاق عنها قدرها لهم حتى لا يجري بينهم فيها استزادة ولا نقصان [ فيكون ذلك دريعة إلى الهائلة والتخيف في مكبل أو مورون. وقد كان الأمراء يقومون باختيارهم وبدبهم ]<sup>١</sup> لذلك وينبئهم بأسانهم في الدواوين حتى لا يغفلت بهم عبرهم عن لا تؤمن وساطته، فإن ظهر من أحد هؤلاء المختارين لتكيد والوزن تخيف في تطعيف أو عمدة في زيادة أذنب وإخراج من حملة المختارين ومنع أن يتعرض لوساطة بين الناس وكذلك العزل في اختيار الدلائل يقر منهم الأبناء ويجمع الخونة، وهذا مما يشولاء ولالة الحسبة إن قصد<sup>٢</sup> الأمراء [١١٠].

وأما اختار انقسام والدفع [١١١] فالقصة أحق باختيارهم من ولالة الحسبة لأنهم قد يستأبون في أموال الأيتام والمُعَيَّب.

(١٠٦) ساقطة من ت

(١٠٧) ت: فرق

(١٠٨) ساقطة من ت

(١٠٩) ساقطة من ت

(١١٠) ط: ت: وتبينهم

(١١١) ساقطة من ت.

(١١٢) ط: والمزورع.

وأما احتيار الحراسين في القنائل والأسوار وإلى الحسنة وصحابة المعاون وإلا وقع في التصنيف تخاصم حار أن ينظر المحتسب إن لم يكن مع الخصم فيه تجاحد وتناكر، من أخصى إلى تجاحد وتناكر كان القضاة أحق بالنظر فيه [ من ولاية الحسنة لأنهم بالأحكام أحق وكان التأديب فيه إلى المحتسب، فإن تولاه أحكام حار لاتصاله بحكمهم ] ويمنكره المحتسب في العموم ولا يكره في الخصوص والأحد الشيعي ما لم يأنفقه أهل البلد من المكابيل والأوران التي لا تعرف فيه وإن كانت معروفة في غيره، فإن تراصيها ثلثان م يعترض عليهما بالإبكار والمسع، ويمنع أن يرتسم بها قوم من العموم لأنه قد يعاملهم فيها من لا يعرفها فيصير معروراً [ (١١٣) ]

(مصل) وأما ما ذكر من حقوق الأدميين المحضة فمثل أن يتمدى رجل في حذّ خار أو في حريم لداره أو في وضع أحدات عن حذاره فلا اعتراض للمحتسب فيه ما لم يستعده أجار لأنه حق يخصه فيصيح منه لعفو عنه والمطالبة به، فإن حاصمه فيه كان للمحتسب ينظر فيه إن لم يكن سبها تارغ وتناكر (١١٤) وأخذ المتعدي بإزالة تعديه وكان له تأديبه عليه محب شواهد الحار فإن نازع كان الحاكم ينظر فيه أحق، ولو كان الحار [ أقرّ حاره عن نفسه ] (١١٥) وعفى عن مطالبته بهدم ما يعدي فيه ثم عاد مطالباً بعد ذلك كان به ذلك وأحد المتعدي بعد العفو عنه بهدم ما بناه، ولو كان قد بدأ جاء ووضع الأحدات يردن حار ثم رجع الحار في يده لم يؤخذ الثاني بهدمه، لو اشترت أعصاب الشجرة إلى دار جاره كان للحار أن يسعدي المحتسب حتى يعديه على صاحب الشجرة ليأخذ بإزالة [ ما انتشر من أعصابها في داره ] (١١٦) ولا تأديب عليه، لأن انتشارها ليس من فعله، ولو انتشر عروق الشجرة تحت الأرض حتى في فرار أرض أجار لم يؤخذ بقلعها ولم يجمع الحار من التصرف في فرار أرضه وإن قطعها، وإن نصب المائل (١١٧) نور في داره فتأدى الحار بدحانه لم يعترض عليه ولم يمنع منه، وكذلك لو نصب في داره رحي أو وضع فيها حدادين أو نصارين (١١٨) لم يجمع لأن للناس التصرف في أملاكهم ما أحسوا وما يجد

(١١٣) ساقطة من ت

(١١٤) ط تناكل

(١١٥) ، ٦٦ ( ساقطة من ت

(١١٦) ب المثلث

(١١٨) انقضاء القيس للثبات المعجم الوسيط ٧٣٩/٢

الناس من مثل هذا نذرا. وإذا تعدى مستأجر على أجبر في نقصان أجرة أو استزادة عمل كفه عن تعديه وكذا الإنكار عليه معتبرا بشواهد حاله ولو قصر الأخير في حق المستأجر فنقصه من العمل أو استزاده في الأجرة معه منه وأنكر عليه إذا تخاصما إليه، فإن اختلف وتناكرا كان الحاكم بالنظر بينهما أحق.

ومما لا يزحد ولاية الحسبة بمراعاته من أهل الصانع في الأسواق ثلاثة أصناف منهم من يراعي عمله في الوفاء والتقصير<sup>(١١٩)</sup>؛ ومنهم من يراعي حاله في الأمانة والحياة، ومنهم من يراعي عمله في الجودة والردية. فقام من يراعي عمله في الوفاء والتقصير<sup>(١٢٠)</sup> فكالمطيب والمعلمين لأن المطيب إذا ما على النفوس يفضي لتقصير فيه إن تلب أو سقم، وللمعلمين من النظر في التي يشأ الصغار عندها ما يكون بقلهم عنها بعد الكبر عتيا فبقر منهم من توهم عمله<sup>(١٢١)</sup> وحسب طرفته ويمنع من قصر وأساء من التصدي لما يفسد به النفوس ونحو<sup>(١٢٢)</sup> به الآداب.

وأما من يراعي حاله في الأمانة والحسبة فمثل الصاعه والحائكة والقصارين ونصب عين لأنهم ربما هربوا بأموال الناس، ويراعي أهل الثقة والأمانة منهم بفقرهم ويبعد من ظهرت حياته ويشهر أمره مثلا يفتر به من لا يعرفه، [وقد قيل إن الحياة وولاية لمعادن أخص بالنظر في أحوال هؤلاء من ولاية الحسبة وهو الأشبه، لأن خيانة تأتبع للسرقة]<sup>(١٢٣)</sup>

وأما من يراعي في الجودة والردية فهو مما يفرد بالنظر فيه ولاية الحسبة، ولهم أن يذكروا عليهم في العموم حسد العمل وردية<sup>(١٢٤)</sup> وإن لم يكن فيه مستعبد [وأما في عمل مخصوص اعتاد<sup>(١٢٥)</sup> الصديق فيه الفساد والتدليس فلا استعذاه الخصم قبل عليه بالإنكار والزجر، فإن تعق بذلك عزم روعي حال انترم، فإن ائتمر إلى تعديهم أو تعويم لم يمكن للمحسب أن ينظر

(١١٩) م: النص

(١٢٠) ح: النص

(١٢١) د: ت: منه

(١٢٢) ت: رجب

(١٢٣) ، (١٢٤) ساقطة من ت

(١٢٥) ساقطة من م

فيه لا تقتدره إلى اجتهاد حكمي وكان العاصي بالنظر فيه أحقّ وإن لم يعتزم إلى مقدر ولا تقويم  
 يستحق فيه مثل الذي لا اجتهاد فيه، ولا تنازع فلم يحتسب أن ينظر فيه بإلزام الحرم والتأديب  
 على فعله لأنه أحد بالتصنيف ورجح عن تعدّي<sup>(١١٦)</sup>، ولا يجوز أن يُسَمَّر على الناس لأقوات  
 ولا غيرها في رخص ولا علاء وأجاره مالك في لأقوات مع العلاء

(مصل)، وأما ما بكر من الحقوق المشتركة بين حقوق الله تعالى وحقوق لأدعيين فكاسع  
 من لإشراف على منازل الناس، ولا يلزم من علائده أن يستر سطحه، وإلى يلزم أن لا  
 يشرف عن غيره ويمنع أهل نعمة من عليه أسبهم على أئمة المسلمين، (ومن منكوا أسبهم عالية  
 أقرؤ عليها وتُنعو من الإشراف منها على المسلمين (ووجد أهل الدماء)<sup>(١١٧)</sup> [١١٨]، ثم شرط  
 عليهم في دمهم من لس أعيار والمخالفة في أهله وترك المجاهره بصومهم في الغريب  
 والمسيح<sup>(١١٩)</sup>، ويمنع عنهم من تعرّض لهم من المسلمين بسب أو أذى<sup>(١٢٠)</sup>، ويؤدب عليه من  
 حاله فيه، وإذا كان في أئمة المساجد السائلة وأخوامع الحملة من يطيل الصلاة حتى يعجز  
 عنها الضعفاء وينقطع بها دور الحاجات أكره ذلك عليه كما أكره رسول الله ﷺ على مُعاد بن  
 جبل حين أطاب الصلاة بقومه وقال: «أفدن أنت يا معاده»<sup>(١٢١)</sup>، فإن أقام على لإطائه ولم يمتنع  
 منها لم يجر أن يؤدب عليها ولكن يستد من من ينفقها

وإذا كان في لقضاء من يمت خصوم إذا قصده ويمنع من النظر بينهم إذا تحاكموا إليه  
 حتى تقف الأحكام<sup>(١٢٢)</sup>، ويستصر الخصوم فلم يحتسب أن يأخذ مع ارتفاع الأعذار بما تدب به  
 [من النظر بين المتحاكمين وفصل القضاء بين استارعين، ولا يمنع علورته من إنكار ما قصّر  
 فيه]<sup>(١٢٣)</sup> وقد مرّ إبراهيم بن بطحاء<sup>(١٢٤)</sup> وإلى الحسبة بجاني بعدد يسار أبي عمر بن

(١١٦) ساقطة من ت

(١١٧) ساقطة من ط

(١١٨) ساقطة من ت

(١١٩) مصدق لقوله تعالى ﴿قلب اليهود غريب﴾ ابن أبي عمير ﴿وموته عذال﴾ ﴿وقال نصارى أصبح ابن الله﴾

(١٢٠) ب. ويمنع من تعرّض لهم بشر من المسلمين

(١٢١) اللؤلؤ والبرهان، ص ٩٦ - ٩٧، حديث ٢٦٦، ٢٦٧

(١٢٢) ت. الخصومة

(١٢٣) ساقطة من ت

(١٢٤) بغداد الحسبة بمذبة السلام (بغداد) عام ٣١٩ هـ. الظري ١١/١٣٥



حمد<sup>(١٣٥)</sup> وهو يومئذ قاضي القضاة فرأى الخصوم حينئذ على ما به يتطرون حلوله للسطر منهم  
وقد تعاقب النهار وهاجرت الشمس، فوقف واستدعى حذقه وقال: تقول لقاضي القضاة  
الخصوم حلولهم على الناس وقد بلغت<sup>(١٣٦)</sup> الشمس وتأدوا بالانقطاع، فبث جلست هم و  
عرفتهم عداوتهم فيصرفو وعودوا وبدا كان في سادة العبد من يستعملهم فيما لا يطبقون  
أموالهم عليه كان معهم ولأنكار عنهم موقفاً عن سعداء العبد على وجه الإنكار والعطف،  
فبدأ استعذره مع حيث وجد رجح

وإذا كان من رتب المؤثري من يستعملها فيما لا يطبق بدوه عنه أنكره لمحتسب عليه  
وسعه منه، [وإن لم يكن فيه مستعد إليه، فإن ادعى المالك احتيال البهمة لما يستعملها فيه حار  
لمحتسب أن يظفر به لأنه وإن فطر إلى اجتهد فهو عمرى يرجع فيه إلى عرف الناس  
وعاداتهم، (وليس اجتهد شرعي، ومحتسب لا يمنع من اجتهاد العرف)<sup>(١٣٧)</sup> (وإن منع  
من اجتهد لشرع)<sup>(١٣٨)</sup>] <sup>(١٣٩)</sup> وإذا استعذاه العبد في مشاع سيده من كسونه وبفثه ج ر أن  
يأمره بها وأحده بالثبوت، ولو استعذه من تقصير فيها لم يكن له في ذلك سطر ولا يرام لأنه  
يخرج في التقدير إلى جهاد شرعي، ولا يحتاج في التزم الأصل إلى جهاد شرعي، فإن استدبر  
[مصوص عليه (ولروعه)<sup>(١٤٠)</sup> غير مصوص عليه]<sup>(١٤١)</sup>

وللمحتسب أن يمنع أرباب من من حاله لا تسعه وحاف به عرفها، وكذلك معهم  
من الأسير عند اشتداد المرح وإذا حمل فيها الرجال والنساء حفر بهم بحتل وإذا اتسعت  
السكن نصبت للنساء مخارج لله أو مثلاً بشرح<sup>(١٤٢)</sup> عند الحاجة

(١٣٥) محمد بن يوسف بن يعقوب بن حمد الأزدي ثم بعد ذلك صفي المصنف وبه، بالبصرة، وبه تقضاء مدية  
بصورة، كان عديب الظهير عملاً راجحاً وذكره ابن النجاشي عنه وعن وسما من الحديث والفقهاء له فسد في  
لحديثه من كذا، عن ابن أبي عمير، في أخبار السلافة ٤/ ١٥٥، ١٥٥

(١٣٦) - اجتمعهم

(١٣٧) ساقطة من م

(١٣٨) ساقطة من ج

(١٣٩) ساقطة من م

(١٤٠) ساقطة من ج

(١٤١) ساقطة من م

(١٤٢) لعل المصنف حتى لا يثقل قلوبهم على شرح الخاص بعبء الحديث كما هو معروف في المتن

وإذا كان في أهل<sup>(١٤٣)</sup> الأسواق من يختص بمعاملة النساء حتى المحتسب سهرته وأمانته، وإد تحققها منه أثره على معاملته [ور ظهرت منه الريبة وما أن عليه انمحور معه من معاملته]<sup>(١٤٤)</sup> وأدنه على تعرض لهن، وقد قيل إن الخيانة<sup>(١٤٥)</sup> وولاء المعاون أحص [إبتكار هب والمبع منه من ولاد الحسة]<sup>(١٤٦)</sup> لأنه من توسع لرى ويظروا به الحسة في مفاعد الأسواق فيقر منب ما لا ضرر فيه على أمانه ويجمع ما استصره منه أضره؛ ولا يقف معه على لاسعداء إليه، وجعله أبو حنيفة موقفا على لاسعداء إليه

وإذا بقى قوم في طريق سائر مع منه، وإن اتبع لطريق يأخذهم مهدم ما سوه ويوكن إلى مسجدا أن مرافق الطرق للسوك لا للأسة وإد وضع الناس الأمتعة وآلات الأسة في مائك الشورع والأسواق ارتفاقا سقلوه حالا بعد حال مكوا منه إن لم تستر به نارة، ومعوا منه إن استصرو به، وهكذا لقول في إخراج لأحبة والأسطة ومحاري المياة وأبار الحسوش<sup>(١٤٧)</sup> يُقر ما لا يصر ويجمع ما صر ويحتهد المحتسب بأنه فيها صر ومالم يصر لأنه من لاجتهاد العربي دون شرعي. والعرف بين لاجتهادين أن الاجتهاد الشرعي م روعي فيه صل ثبت حكمه بالشرع، ول لاجتهاد عرفي م روعي فيه صل ثبت حكمه بالعرف، [ويوضح الفرق بينهما سمير ما يسوع به حتهد المحتسب م هو مجموع الاجتهاد فيه]<sup>(١٤٨)</sup>

وبال الحسة أن يجمع من نقل الموق من قورهم إذا دُفوا في مُلك أو مسح. لاً من أرض معصونة فيكون ملكها أن لأحد من دفعه فيه نقله منها [واختلف في حوار نقلهم من أرض قد خُصها سيل أو يدى محوره الربيرى وأد غيره]<sup>(١٤٩)</sup>

ويجمع من حصاء الأدميين والبهاائم ويؤرب عليه وإن ستهى فيه قود<sup>(١٥٠)</sup> أو ديه مشوفاه

(١٤٣) م. السهر، نسخة من م

(١٤٤) (١٤٦) نسخة من م

(١٤٥) الحشوش، البستن للمجم الوسيط ١٧٦/١ وفي م أثر الجسور

(١٤٨) نسخة من م

(١٤٩) نسخة من م

(١٥٠) م. هم

[المستحقه ما لم يكن فيه تناكر<sup>(١٥١)</sup> وتنازع<sup>(١٥٢)</sup> ويجمع من حساب شيت بالسود إلا  
لمح هذه في سبيل الله، ويؤدب من يصح به بساء<sup>(١٥٣)</sup> ولا يمنع من الحساب بساخن<sup>(١٥٤)</sup>  
ويكنم<sup>(١٥٥)</sup>، ومنع من التكب<sup>(١٥٦)</sup> بالكهنة وللهو ويؤدب عليه لأحد والمطلي. وهذا  
فصل بطون أن بسعد لأن المكرات لا يحصر عدده فتستوفى وفيها ذكرناه من شواهد دليل  
على ما أقمناه

واخبره من مواعيد الأمور النبويه، وقد كانت أئمة لصدر الأول يشرونها بأنفسهم بعموم  
صلاحها وجزيل ثوبها، ولكن لما أعرض عنها لسلطان يدب لها من [هذا وصارت عرصه  
للتكسب وقبول الرشالان أمرها وهادن على الناس حطرها، وليس إذا وقع الإحلال (بقاعدة)  
سقط حكمها، وقد غش المعهاء عن بيان أحكامها ما لم يكن<sup>(١٥٧)</sup> لإخلال به وإن أكثر كتابنا  
هذا يشتمل على ما قد أعمله بمعهاء أو قصرنا فيه فذكرنا ما عملوه واستوفينا ما قصرنا فيه  
وأنا أسأل الله توفيق لي توجب، وعونا على ما سويته عنه ومثيته، وهو حسبي ونعم  
الوكيل<sup>(١٥٨)</sup>.

(ثم بحمد الله)

(١٥١) ح تخاصم

(١٥٢) ساطع من ب.

(١٥٣) الكتم منه ما شمره شته الفلمن وتسمى فعله المروء كذا. تشمل مدقنا ل (الحصان) (الصحيح) ويجمع مداد  
(الحسن) المعجم الوسيط ٧٧٦/٢

(١٥٤) ث ١ التكب

(١٥٥) ساطع من ح

(١٥٦) ساطع من ث وقد نوه السامع إلى دلت في الرواية التي هي من الزوجه

ملحق .

## إثبات أصالة الماوردي في تأليف الأحكام السلطانية «دراسة مقارنة»

شهدت الفترة الأخيرة من الحكم البويهي في بغداد، ظهور كتابين يحملان العنوان  
لرئيسي، وهما «الأحكام السلطانية»، وقد قام تأليفهما ثناء من كبار الفقهاء في بغداد في تلك  
الفترة، الأول العميد الشافعي أبو الحسن الماوردي، والثاني العميد حنبل أسيرعل من لفترة  
(ت ٤٥٨هـ). كليهما تسم منصب لقضاء خلال حكم الخليفة العباسي السفنم  
(٤٢٢ - ٤٦٧هـ) الماوردي كان رعيم لشفعية في بغداد، ثم أصبح أقصى الفقه عام  
٤٢٩هـ ابن الفترة بالمقابل كان قاضي الحريم عام ٤٤٧هـ، بعد وفاة بن مذكولا<sup>(١)</sup>

كلا لكتابين يستخدم العبارات نفسها الألفاظ نفسها وتقسيم لفصول نفسه  
والموضوعات

لاخلاف الوحيد بين لكتابين يكمن في الأساس المذهبي الذي بُني عليه الفتنش .  
هاورددي يعرض آراء جميع المذاهب تقريباً عدا المذهب الحنبل، ويسند آراءه بالسوق  
التاريخية والاجتهادات المختلفة، كما أنه يُعطي الأولوية لمذهبه لشافعي . في المقابل نجد بن  
المرء لا يعتمد إلا على الرواية المستندة، إلى الإمام أحمد بن حنبل وخصوصاً في الأحاديث،  
وبذلك يكون الكتاب مقتصرأ على لمذهب الحنبل

من المعلوم أيضاً أنهم قصبا أكثر فربا حانها في بغداد ولكن لا ندو هناك علامات  
قاصبة نحس لسبق لأحدهم على الأخرى لتأليف، وبالتالي لا نعلم - كما هو طاهر - من الذي  
اعتمد على لآخر في الكتابة، وخصوصاً أنه لا يوجد تاريخ لرمس الذي تم فيه تأليف الكتاب

١) ابن كثير، بداية ٩٤/١٢ ٩٥

لذلك نجد من الضروري العمل على تحديد من لقي كان له فضل البق في التأليف، لأن ذلك يساعدنا على إثبات أصالة الماوردي وإسهامه في مجال الفكر السياسي الإسلامي، وخصوصاً فيما يخص كتاب «الأحكام السلطانية». الذي سأل شهرة واسعة عند الباحثين في حقل الدراسات الإسلامية وخصوصاً السياسية والإدارية.

معظم الباحثين في مجال الدراسات الإسلامية يفتون إلى جانب الماوردي، ويعتبرونه المؤلف الأصلي لكتاب «الأحكام السلطانية»<sup>(١)</sup>. ولكن جميع هذه الآراء لا تقف على أرض صلبة تثبت بشكل قاطع من خلال الدلائل المتوافرة، أصالة الماوردي، حيث نلاحظ أن معظم الدراسات لم تقم بعمل مقارنة بين النصين شكلياً تفصيلي

قبل الدخول في باب معاربه بين الكتابين، هناك أمور تتعلق بشخصية كل مؤلف من ناحية علاقته بالأوضاع السياسية والاجتماعية، تمنح المجال لتعرف توجهات كل مؤلف على حدة عن قرب

شخصية الماوردي ودروره في الأحداث السياسية والاجتماعية مما لا يحفى على كثير من المؤرخين الذين تحدثوا عن مداراته الكثيرة بين الخلفاء والأمراء منذ عام ٤٢٢ هـ حتى قبيل وده عام ٤٥٠ هـ. أما من القراء فلا يعلم عنه شيئاً من هذا، بل على العكس نصحه كتب التاريخ كرهه لمخالطه الأمراء، وفي جانب ربه وشبه نزع لبعاده، حتى إنه لم يقل منصب قاضي الحرمين عام ٤٤٧ هـ إلا بشروط عديدة، بعد أن امتنع عدة مرات عن قبول المنصب، وهذه الشروط.

١ - أن لا يحضر أيام الموكب الشرفه

٢ - لا يخرج في الاستقبالات

٣ - لا يقصد دار السلطان

(٢) انظر المصدر السابق

a) C. Cahen «The Body Politics Unity and Variety in Muslim Civilization», p. ٩١

b, Q. Khan al-Mawardi's Theory of State, P. ٩

et H. Laoust op. cit

d D. Little «A New Out Look at al-Ahkam al-Sultaniyya», The Muslim World, 1974 p. 7

حسن إبراهيم، التنظيم الإسلامي، ١٩٦٥، ص ٨

٤ - سنحلف من يوبه عنه في الحرم يمين في أشهر لقصد بعض الزنرات الدسة

إن اشترط أن المرء يسح من فدائه النديفة من عدم مخالطة أهل لسلطان، حيث  
يكون « إن سحر إلى لطلبة بطنى، نور الإيمان »<sup>(٣)</sup> هذه المنوى في الامعاد عن السلطان  
وبصاته، ستر التسلون حول مقدره من المرء في ليكناته حول الأمور لمقصده بسببسيه وإدارة  
في كتاب مسهل عل عرار كتاب «الأحكام السلطانية»

سوم من طواهر الأمور أن سحقة لماوردي قد كتبت قبل عام ١٤٤٧ هـ، حيث كانت من  
الموردي قد وصلت الثلاث والثمانين، إذ افترض أن سحقة أي يعلى هي لأصية، فهناك شك  
كبير في أن يرعح الماوردي نفسه وهو هذه الس المقدمة ومصرم سح الموصوع وبسه، في  
بسه<sup>١</sup>

وإذا افترضنا أن الس المرء قد قام تأليف كتابه قبل لماوردي، فإنه لابد أن يشتهر لأنه  
تصنف عجب في مجن الدراسات الإسلامية، فكيف نوافق ذلك مع ما يدعيه لماوردي من  
عدم تولد مثل هذا الكتاب لدى الخليفة كما ورد في مقدمة كتابه حيث يقول

«رب كتاب الأحكام السلطانية سولاه لأمر أحق، وكان امراجها بجميع الأحكام  
يقصدهم عن تصحيحها مع شاعهم بالنسياسة والديبر، أمرت ه كتاباً امتثلت به أمر من  
نرمب صاعه، ليقيم مذهب الفقهاء، في له فيسوييه، وما عليه بها فيوييه؛ نوحب للمعدن في  
تعبه ونصائه، وعرب لتصفية في أحده وعطائه...»<sup>١</sup>

هو كان الس المرء قد فدء تأليف كتابه قبل الماوردي، فيما شك أنه سبلحاً إلى فضح  
الماوردي واتهمه بالسرقة الأدبية خصوصاً أن العلاقات بين الحامنة والشافعية في تلك الفترة  
كانت سيئة شعابه ولا من الادعاء بأن كتاب الس المرء قد تد تأليفه وفقاً للمذهب الحلي.  
وإن الخليفة ربما كان يريد التوسع وفق المذهب الشافعي، لأنه لو حصل ذلك خاء كتب  
الماوردي مقتصرأ على المذهب الشافعي ولم يأت هذه الصورة الشبه شاملة

خلاصه القول، ليس الهدف ثابت من قام بالتأليف قبل الآخر، مقدر ما هو محاولة  
اثبات أيها أكثر أصالة من لباحية الموضوعية إن اختلاف المذاهب قد ساعد على قيام بعض

(٣) من مقدمه كتاب «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى بن أمراء، صححه وعين عليه أنرجوه محمد حميد اعني، ص ٤

نقط لاختلاف بين الأراء عن مجموع مسسه، وبن النوع الأثنان في أكثر الموضوعات مصنف وتعلق

## أولاً تقسيم الكتاب :

السحة التي قام بها مؤو دي تألمها نفسها إلى عشرين فصلاً كما هو مبين من المقدمة. في حين قسم ابن الفراء سحته إلى سبعه عشر فصلاً، ذلك لأنه ناقش أربعة موضوعات وهي: الوردة، الإمارة، الجهاد، وتولية عن حروب المصالح تحت فصل واحد رئيسي هو ولايات الامام

## ثانياً منهج التأليف

من المبدية أوضح المؤوردي انه يستخدم منهج المقارنة بين آراء المذاهب والامام من الفقهية المختلفة، وإن لم يصرح باستعماده للمذهب الحنلي على الرغم من تعمله لقيام بذلك عمل وقد يعود ذلك إلى صفة العلاقات حسنة بين الشافعية والحنانية التي سادت بغداد آنذاك كما يلاحظ أن المؤوردي كان كثير ما ترك تقرير لأفصلة لأي رأي للإمام بون أن سحير المؤوردي - بن حاش معين حتى لو كان يتوافق مع مذهبه الشافعي - وهذا المنهج يوافق مع مذهب ابن المؤوردي من المبدية في تقصاره على عرض جميع آراء لبحث الحنفية منها ما يشاء، والذي يراه صافها ومتوقفاً مع سياسة والتدبير. في مقابل هذه الانصاف، نجد أن الفراء يقتصر في سحته على إبراز المذهب الحنلي بون ههنا كبير لآراء المذهب الفقهية الأخرى

## ثالثاً: عدد الأحاديث

يلاحظ أن الأحاديث الواردة عند المؤوردي تسع مائة وأربعة وعشرين حديثاً، في حين لم يذكر بن الفراء سوى أربعة وثلاثين حديثاً  
إضافة إلى ما سبق نجد هناك اختلافات في بعض الجوانب مثلاً في فصل (الإمامة)، نجد أن الفراء يقتصر على إبراز المذهب الحنلي ويحدد فكره تأسيس (الإمامة) على الشرع فقط

وسكو دور لعقل فيها<sup>(٤)</sup> أما الماوردي فيقرّ بوجوب الإمامة، ولكنّه يحدد رأيه بصراحة ما إذا كانت لإمامة واحة بالشرع أم بالعقل ويترك لقضية مفتوحة من خلال طرحه أن كلا الشرع والعقل يصححان كأساس لوجوب الإمامة<sup>(٥)</sup>.

من الواضح أن الماوردي قد قام بتأليف الكتاب بناء على أمره من طاعة وودود أن يعلن اسم هذا الخليفة أو الإمام الذي لا تكون الطاعة إلّا به. أما ابن خنّاء فيذكر أن كتاب «الأحكام السلطانية» ما هو إلا تكملة مفصلة عليه عن ما كتب حول الإمامة في كتاب «المعتمد في أصول الدين»<sup>(٦)</sup>، ولذي ساقش فيه مسألة الإمامة بشكل ردود على الفرق الإسلامية الأخرى وخصوصاً المعتزلة الشيعة والخوارج<sup>(٧)</sup>. في حين نجد أن كتاب «الأحكام السلطانية» قد أتى بصورة مختلفة تماماً عن كتاب «المعتمد» بما يعمد الصلة بين الاثنين بالصورة التي يطرحها ابن خنّاء.

هناك كثير من الملاحظات حول تنشأته بين كثير من المقاطع للموضوعات المختلفة، التي يمكن أن يفترض منطقياً أن ابن خنّاء قد نبع الماوردي فيها، عن أسس اختلافها أو عدم ذكرها في كتابه الأول «المعتمد» دون أن ينجبه المقارئ إليها، عن الرغم من قوله بأن كتاب «الأحكام السلطانية» ما هو إلا تفصيل لما ورد في «المعتمد» وسوف نتعرض لذلك بالشرح المفصّل وفق السور التالية.

١ - يرى ابن خنّاء في كتاب «الأحكام السلطانية» في مسألة وجوب الإمامة ما يلي:

وهي (الإمامة) فرص على الكفاية، يحاط بها طائفتان من الناس أحدهم أهل الاجتهاد حتى يختاروا

والثانية من يوجد فيه شرط للإمامة حتى ينتصب أحدهم للإمامة.

أما أهل الاختيار فيعتبر فيهم ثلاثة شروط أحدهم العدالة. والثاني العلم الذي

(٤) الأحكام، ص ١٩

(٥) الماوردي، الأحكام، ص ٥

(٦) الأحكام، ص ١٩

(٧) يوسف ليس، مفهوم الفكر السياسي الإسلامي، ص ١٩٥ - ٢٢٤



يتوصل به إلى معرفة من يستحق للإمامة. والثالث: أن يكون من أهل الرأي والتدبير المؤدبين إلى اختيار من هو للإمامة أصح. (ص ١٩)

هذا المقطع عبر مُتطرق إليهما في كتاب «لعمري» عن الرعم من أهميها بالنسبة لمسألة الإمامة<sup>(٨)</sup> في حين يجدها بالألفاظ نفسها في عبد الماوردي. (قارن ص ٥ - ٦)

ثم يتابع ابن العزّاء بالقول: «... وليس لمن كان في بلد الإمامة مرة على عمره من أهل البلاد يتقدم بها، وإنما صار من يختص ببلد الإمام متولاً لعقد الإمامة لسبق عمه بموته، ولأن من يصحح لخلافة في الغالب موحودون في بلده» (ص ١٩)

في حين يجد النص الحرفي نفسه عند الماوردي. (ص ٦)

والذي يدعم افتراضنا أن ما يعلى قد نقل الفكرة والألفاظ عن الماوردي، ما جاء في كتابه «لعمري» حول نفس الموضوع نفسه، ولكن بصورة مقلدة حيث يقول

«إذا مات الإمام في بلد لم يختص أهل ذلك البلد بنصب الإمام دون غيرهم من أهل سائر البلاد خلافاً لقول بعضهم يختص به أهل ذلك البلد. والدلالة عليه أن الإمامة لا تثبت إلاً باختيار أهل الحل والعقد، فإذا عهد الجماعة منهم في بلد من يصلح للإمامة، وجب أن يكون ببلده صحيحة كي لو عقد له رجل في ذلك البلد بغيره فإنه يصح إمامته»<sup>(٩)</sup>

إن عبارة «خلافاً لقول بعضهم» تدل على وجود شخص ما قد كتب حول الموضوع. وحيث إنه لا يتوفر لدينا كتاب «الأحكام السلطانية» للماوردي، فإن احتياج النقل تتصاعد دراحته مشككاً بقرب من القين، وخصوصاً أن ما يعلى قد تجاهل ذكر من قال بذلك، وحالعه هو فيه!<sup>(١٠)</sup>

٢ - من الاختلافات بين السخترين ما ورد حول الشروط المعترضة فيمن يصلح للإمامة. ففي حين أورد الماوردي سبعة شروط (ص ٦)، نجد ابن العزّاء يشترط أربعة فقط (ص ٢١).

(٨) أيضاً، نصوص، ص ١٩٥ - ١٩٩، ٢١٢ - ٢١٣.

(٩) م ١٠، ص ٢١٣.

٣ - خلافاً لما ذهب إليه الماوردي، يرى ابن الغزاة أن شروط الإعداد والعلم والفضل يمكن إسقاطها من شروط الإمامة، على أساس ما روي عن الإمام أحمد بن حنبل قوله «ومن غلبهم بالسيف حتى صار حلفه وسمي أمر المؤمنين لا محل لأحد يؤمن بالله وأيامه الآخر أن يث ولا يره إماماً عليه، برأ كن أو فاجرا، فهو أمر المؤمنين» (ص ٢٠) وهذا معه حور ولاية الفاسق إذا حدث العسق بعد عقد الإمامة في الأحوال العادية، فإن ذلك لا يمنع استدانة الإمامة يستوي في ذلك ارتكاب المحظورات، والإقدام على المكورات وتبني شبهة التأويل ولنذهب خلاف الحق (ص ٢٠) وهذا مرفوض تماماً لدى الماوردي، الذي يرى أن حدوث العسق بوجهه يصح لإمام تحت طائلة لعقاب بالعرف وإن لم يشرح الوسيلة الواجب اتباعها لتحقيق ذلك (ص ١٧)

٤ - يتفق كل من ابن الغزاة والماوردي على ضرورة خروج الإمام من الإمامة تحت ظروف معينة. من ملاحظة المصطلحات المستخدمة للتعبير عن هذا العرص نجد تعبئة أبي يعنى واضحة فهي حين نجد الماوردي يستخدم مصطلح «عدم الاستدانة»، نجد لآخر يستخدم مصطلح «سقوط الطاعة والخلع» في كتابة الأول «المعتمد»، ولكن يستخدم مصطلح «عدم الاستدانة» في كتابه «الأحكام» (١١)!!

٥ - في فصل «سقوط طاعة الإمام» في كتاب «المعتمد»، يورد أبو يعنى سبعة شروط يجب توافرها لإسقاط الطاعة، وهي (١١)

- ١ - تطابق الحنن
- ٢ - ذهب التمييز بالعرف
- ٣ - العصى
- ٤ - الخرس
- ٥ - الصمم
- ٦ - عدم التمكن من حضور الحرب.
- ٧ - الأسر بيد الأعداء مدة يحاف معها الضرر عن الأمانة

(١١) أيضاً، خصوصاً ص ٢١٥

(١١) أيضاً، خصوصاً ص ٢١٦

هذا انعرض اشديد الإيجار محتجى عندما من نسخة الأحكام السبطانية ونجد الأباط  
نفسها، حرفاً بحرف، كما هي موحودة في نسخة الماوردي حتى في تفصل بالأساس المتصلة  
مقدان الحواس كالثم والنون وقدان الأعصاء، وهي أمور لم يتعرض لها مطلقاً في  
والعمدة<sup>(١٢)</sup>، ولا نجد منها شيئاً يعتمد على المذهب الحنبلية كما يقتصر أن يكون.

في فصل الوزارة نجد شباب عجباً لا يمكن أن يصدر لا عن عقل ومنقول منه، مع  
احتملاف في طبيعة التقسيم للفصول. ففي حين نجد الماوردي يفرق ليات الثاني بأكمله  
للوزارة، نجد أن العزء يدمج موضوع في فصل لولايات صادرة عن الإمام

، ملاحظة الرئيسية في فصل الوزارة، أن جميع من كتب في الوزارة من السابقين  
واللاحقين، كانوا على صلة ما بللاط أو بحرس لوزراء. وموضوع الوزارة ليس عما  
كالإمام يستطيع كل فقه أن يخصص في تفاصيله، بل دليل أن لا نجد - حسب ما هو معلوم من  
المؤلفات في هذا المجال - موضوع لوزرة في كتب الفقه، بل تقتصر المقتضاة ما في كتب  
الأدب السياسي بصورة عامة، وإما في الكتب المتخصصة لذلك ويمكن اعتبار كتاب «لأحكام  
السبطانية» أو كتاب إسلامي يناقش الوزارة من خلال إطار فقهي لذلك ليس من الصعب  
افتراض أن من يقوم بذلك لابد أن يكون على علاقة بمجالس الوزراء. وهذه نقطة في صاحب  
الماوردي، لأنه إضافة إلى دوره السياسي البارز كصغير معتمد بين الأمراء والسلطان، كانت له  
علاقات قوية مع البلاط الرسمي مما أكسبه لكثير من المعارف بالنسبة للوزارة ولتي تجلّت في  
كتابه «لوزرة» أو «أدب لوزير»<sup>(١٣)</sup> في مقاس هذا، نجد أن انفرء متعده عن «أهل  
السلطان»، لأهم طلمة، حب قناعته، وقد يفرض اسعاده عن الخليفة والأمرء طلمة حياته،  
حتى عام ٤٤٧هـ، حين تم تعيينه ناصياً لتحريم في قصر الخلافة وحتى خلال وجوده في  
القصر، لم يضم أي نوع من العلاقات مع الأمراء والوزراء. وأخيراً يلاحظ أن من انفرء لم  
يذكر أي حديث مرفوع عن الإمام أحمد بن حنبل في موضوع الوزارة

على ضوء الخبرات لشخصية بكل من الماوردي وابن العزء يتبدى السؤال حول هدى  
إمكانية الثاني كتابة كل هذه التفاصيل المذكورة حول موضوع خاص مثل الوزارة، ومن أين  
حصل عن المعلومات لوفيرة التي يزعمها الكتاب<sup>١٤</sup> ولسطر إلى هاتين لفقرتين بجمعان

(١٢) قارن بين كتاب أبو يعلى ص ٢١ - ٢٢، والماوردي ص ١٧ - ١٩

(١٣) بلقوت، إرشاد، جزء ٤ ص ٤٠٧

### نص الماوردي:

«والوزارة على صريين: وزارة تفويض ووزارة تنفيذ. فلما وزارة التفويض فهو أن يستور الإمام من يعوض إليه تدبير الأمور برأيه ومضاءها على اجتهاده. ويعتبر في تنفيذ هذه الوزارة (التفويض) شروط الإمامة ألا التبع وحده، لأنه محصي لأراء ومصلح الأجهاد» (ص ٢٢) ٨

### نص ابن الفراء:

«والوزارة على صريين: وزارة تفويض ووزارة تنفيذ. أما وزارة التفويض فهي أن يستور الإمام من يعوض إليه تدبير الأمور برأيه ومضاءها على اجتهاده. فيعتبر في تنفيذ هذه الوزارة شروط الإمامة» (ص ٢٩)

واضح تماماً أن ابن الفراء يشترط في وزير التفويض أن يكون من مريشي، لأنها من الشروط اللازمة للإمامة وفقاً للفكر الشيعي في تلك الفترة من الزمن. وهذه نقطة عديمة لا نفتقر لمن يكون في مكة ابن الفراء من حيث العلم الديني. ونحن أمام تفسيران لا ثالث لهما إما أن يكون قد وضعها جهلاً وبما أن يكون قد نقلها خطأ من مصدر آخر وليس هناك غير كتاب «الأحكام السلطانية» للماوردي!!

ولنتظر مرة أخرى في هاتين الفقرتين:

### نص الماوردي:

«ويجوز أن يكون هذا الوزير من أهل الدعوة وإن لم يجز أن يكون وزير التفويض مهم» (ص ٢٧)

### نص ابن الفراء:

«وقد قيل: إنه يجوز أن يكون هذا الوزير من أهل الدعوة، وإن لم يكن وزير التفويض مهم» (ص ٢٢).

لنتجمل ركافة العبارة في نص ابن الفراء، ونسأل إلى من تعود الإشارة (وقد قيل)

وخصوصاً أن الموضوع حساس جداً وحظير ولم يحدث أن نبي أحد الفقهاء مقبولة جوار أهل  
إسمة لولاية وزارة التنفيد، سوى الماوردي الذي كانت لديه بجرأة لطرح المسألة بهذه  
الصراحة بدعم هذا الاتجاه أن إمام الحرم الحوييني قد انتقد الماوردي لهذا الرأي انتقاداً  
جرحاً<sup>(١١)</sup>، ولم يتعرض لأين الفرقاء مع أنه من المعصومين هياماً ولأنه قد افترض أنه قد  
أطلع على كتابين، إلا كانت نسخة ابن الفراء محفوظة بعيداً عن الفرقاء، وأنها لم تظهر إلا  
بعد وفاة الحوييني (٤٧٨ هـ) وهذا مستحيل تماماً

الموضوعات الاقتصادية المختلفة التي اشتمل عليها كتاباً « لأحكام السلطانية »، تتصل  
بالخراج، والحرية، وغيرها من الأمور ذات الطبيعة المتشابهة في مصابيحها والقواعد التي  
تنظمها، لذلك فالتشابه أمر وارد، ولكن العريب أن الماوردي وابن الفراء اعتمدا على المصادر  
نفسها مثل كتاب « الخراج » لأبي يوسف، وكتاب « المغني » لأبي قدامة، وتاريخ الواقدي،  
والخراج لابن أبي الفريسي، والإكثر غرابة أن استعملوا هذه المصادر قد تم في المكان نفسه  
وباللفظ نفسه<sup>(١٢)</sup>.

لفصل الخاص بنظر القضاء ونظر النظام يثبت لنا دليلاً آخر في صالح الماوردي ففي  
حين يتبدى النقاش حول الاختلافات بين نظر نظام ونظر القضية فإنه يذكره دون  
الاعتداد على أي مصدر آخر، فتجده يقول « ولعمري بين نظر النظام ونظر القضية من عشرة  
أوجه » (ص ٨٣) أما ابن الفراء فيقول « وقد ذكر بعض أهل العلم الفرق بين نظر النظام  
ونظر القضية من عشرة أوجه » (ص ٧٩) دون أن يحدد من هم هؤلاء « لبعض » من أهل  
العلم؟ الأمر الذي مدعنا لتسجيل علامة بدرية في جانب الماوردي كمؤلف أصل لكتاب  
« لأحكام السلطانية ».

كما يمكن أن نصيب كثيراً من نقاط التشابه التي ثبتت أصالة الماوردي، وثبات الحجج على  
ابن الفراء كما قل عنه<sup>(١٣)</sup>

(١١) عباد الأم، مخطوط، ورقه ١٨

(١٢) انظر على سبيل المقارنة الماوردي، ص ١٦٩، ١٧٣ وليس الفراء، ص ١٩٩، ٢٠٤

(١٣) انظر على سبيل المثال الماوردي، ص ١٩٩ وما بعده، ابن الفراء، ص ٢٣٦ وما بعده

واسؤال هو لماذا يصرّ ابن العزّاء على رفض ذكر الماوردي على الرغم من وفرة الدلائل التي تدلّ على أنه م سترقد في ذكر أسماء من رجع إليهم في استعراضه للأراء المختلفة في بقية موضوعات الكتاب ؟

ليس بإمكان أحد أن يصل إلى السبب بصورة مؤكدة ، ولكن لا احتمال اقوي قد يعود إلى طبيعة العلاقات السيئة التي سادت تلك الفترة بين الحايبة والشافعية في بغداد .

وفي الختام لا يفوتنا م ذكره المقيّم حنبل ابن رجب (ت ٧٩٥هـ) في كتابه «الاستخراج في أحكام الفرج» في الصفحات (١١٦، ١٢٢) في فصل «أموال الصدقات» قوله

« ذكر القاضي أبو يعى في «الأحكام السلطانية» متابعة للماوردي أن أموال الصدقات .. »

هذه العبارة تقدم دليلاً واضحاً على أصالة الماوردي كمؤلف للكتاب . هذه لأصالة لا تلغي أهمية كتاب ابن العزّاء لسبب بسيط ، وهو أن الماوردي قد تجاهل تماماً آراء المذهب الحنبلية . وقد عوص ابن العزّاء هذا النقص حين كتب «الأحكام السلطانية» مرة أخرى وفقاً للمذهب الإمام أحمد بن حنبل ، ويكون بذلك قد سدّ لنقص في هذا الباب ، في ذات الوقت اكتملت لدينا نظرة الإمامة وفقاً للمذهب الحنبلية ، ولا نجد ذلك إلّا في نسخة ابن العزّاء .

## ثبت المصادر

- د إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط (٢ مج)، بيروت ط ٢، د ت  
 ابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيروت، د ت  
 ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، طهران، د ت  
 ابن إسحاق، سيرة ابن إسحاق، المسألة نكس لمبدأ والمعنى والمعاري، تحقيق محمد  
 حيد الله، تركي ١٩٨١  
 ابن حجر العسقلاني، لإصابته في تغيير الصحابة، مصر ١٩٣٩  
 ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مصر ١٩٥٩.  
 ابن حجر العسقلاني، مذهب التهذيب، ط ١، ١٣٢٥ هـ  
 ابن حنبل، مستد لامام أحمد بن حنبل، بيروت د ت  
 ابن حنبل، وجهت لأعين رؤساء الرضا، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت  
 د ت  
 ابن سعد، الطبقات الكبرى، بيروت، د ت.  
 ابن عبد ربه، العقد الفرزدق، القاهرة، ١٩٥٣  
 ابن كثير، البداية والنهاية، بيروت ط ١، ١٩٦٦  
 ابن ماجه، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فزاد عبد لافي، بيروت ١٩٧٥  
 ابن المعمر، طبقات الشعراء، تحقيق عبد ستراحمده، مصر ط ٣ د ت  
 ابن هشام، السيرة النبوية، بيروت ١٩٧٥  
 أبو داود، صحيح سنن المصطفى، بيروت، د ت  
 أبو يعلى بن اعراب الحبش، لأحكام لسلطانية، صححه وعنى عليه محمد حامد المقي،  
 اندونيسيا ط ٣، ١٩٧٤.  
 أبو يوسف، كتاب الخراج، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت ط ١، ١٩٨٥  
 أحمد عطيّة الله، الفانوس الإسلامي، مصر ١٩٦٦.

- أحمد محمود صبحي، الزهدية، ط ٢، ١٩٨٤
- آدم ميثر، الحصار الإسلامي في القرون لرباع المعري، ترجمة د. محمد عبد الهادي أبو ريطة، بيروت ط ٤، ١٩٦٧
- إدوارد سراون، تاريخ الأدب في إيران، ترجمة د. أحمد كمال الدين، ج ١، الكويت، ١٩٨٤
- إسماعيل بن محمد العلونوي الجرجي، كشف الحفاء ومزس الإنسان عا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، بيروت، ط ٤، ١٩٨٥
- بووكيع، أخبار القصة، بيروت، د ت
- الترمذي، سنن الترمذي، حصص ط ١، ١٩٦٦
- د. توفيق سلطان البوريكي، لورة شأنها وتطورها في الدولة العباسية، الموصل، ط ٢، ١٩٧٦
- الثعالبي، حقة انوزراء، تحقيق حبيب على الراوي ود. انسام مرهون بصدر، بغداد، ١٩٧٧
- أخشياري، نصوص ضائعة من كتاب لوراء والكتاب، بيروت، ١٩٦٤
- د. حرد عي، نصوص في تاريخ العرب قبل الإسلام، بيروت ط ١، ١٩٧٣
- أخويني (إمام الحرمين)، غياث الأمم في التياث لطعم، تحقيق د. مؤيد عبد المعهم ود. مصطفى حلمي، مصر، د. ت
- أحافظ المدرسي، مختصر حديث مسلم، تحقيق ناصر الدين الألباني، الكويت ط ١، ١٩٦٩
- د. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام بيروت ط ٧، ١٩٦٤
- الخطيب التبريري، مشكاة مصاصح، تحقيق ناصر الدين الألباني، بيروت ط ٢، ١٩٧٩
- حليمة بن حياط، تاريخ حليمة بن حياط، تحقيق د. أكوم صياء العمري، بيروت ط ٢، ١٩٧٧
- الدارمي، سنن لدارمي، دار إحياء السنة النبوية، د ت
- الديوري (أبو حليمة)، الأخبار الطوال، طهران، ج ب
- الدهوري (أب فتية)، كتاب عيون الأخبار، بيروت، إعادة لطبعة دار لكتب امصرية



لعام ١٩٢٥

- الديبوري، الشعر والشعراء، بيروت ط ٢، ١٩٨٥
- الديبوري، ابعاد، بيروت ط ٢، ١٩٧٠
- الذهبي، سير اعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرمؤوط ود. حسين الأسد، بيروت، ط ١.
- الذهبي، تجريد أسماء الصحابة، المبد، ١٩٦٩.
- لراري، مختار الصحاح، القاهرة، د ت
- الزرقاني (محمد بن عبد الباقي)، مختصر المعاصد الحسة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة عن الأنبياء، تحقيق محمد بن طهفي الصباح السعدي، ط ١، ١٩٨١
- الزركلي، الاعلام، بيروت ط ٦، ١٩٨٤.
- زهدي جابر الله، «معتزلة» بيروت، ١٩٧٤.
- السمهودي (أبو الحسن)، العصار عن الماز، تحقيق محمد إسحاق اسلمي، لسمودية ط ١، ١٩٨١
- سيد سابق، فقه السنة، بيروت ط ٢، ١٩٧٣.
- السيوطي، الجامع الصغير، ط ٤، د ت
- السيوطي، مختصر شرح الجامع لنصير للمناوي، مصر ط ١، ١٩٥٤
- الشهرستاني، الملل والنحل، بيروت ط ٢، ١٩٧٥
- شركاني، اموائد المجموعة في الأحاديث لموضوعه، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى اليماني، مصر، ١٩٧٨
- شيباني، تحرير الطيب من الخبيث، مصر ط ١، ١٣٤٧ هـ
- الطبري، تاريخ الطبري، بيروت، د ت
- الطحاوي، مشكل الآثار، بيروت، د ت.
- عبد الرحيم الطهطاوي، هداية الساري الى ترتيب صحيح البخاري، بيروت، د ت
- عبد الرؤوف الحلوي، فيص التقدير شرح الجامع الصغير، مصر ط ١، ١٩٣٨
- د. عبد السلام الترماني، ازمة لتاريخ لاسلامي، الكويت ط ١، ١٩٨١.
- عبد السلام هارون، تهذيب سيرة ابن هشام، الكويت ط ٧، ١٩٨٠
- د. عبد العزيز الدوري، مقدمة في التريخ الاقتصادي، بيروت، ١٩٦٩.
- عبد افاهر العدادي، انفرق بين العرق، بيروت ط ٢، ١٩٧٧

- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، بيروت، د. ت
- الفزويي، آثار بلاد وأخبار، بغداد، بيروت، د. ت
- الفرطبي، الجامع لأحكام القرآن، بيروت ط ٢، د. ت
- الفرطبي، قصة رسول الله ﷺ، حلب ط ١، ١٣٩٦ هـ
- كتاب لخرج، علة يتضمن كتاب الخراج للفقاهي أبي يوسف، كتاب خرج للإمام يحيى بن دم القرني والاستخراج لأحكام لخرج، لاس حب الحلي بيروت د. ت.
- الكرماي، صحيح ليحاري، بيروت ط ٢، ١٩٨١
- مالك (الإمام)، الموطأ (رواه العمري) تحقيق عبد الحفيظ منصور، الكويت د. ت
- مالك، الموطأ، تحقيق عبد الوهاب عبد المطط، مصر ط ٢، د. ب
- الماوردي، تفسير الماوردي، تحقيق خضر محمد خضر، الكويت ط ١، ١٩٨٢
- الماوردي، انتخفة الملوكة في الآداب السياسية، تحقيق د. فؤاد عبد المع، مصر
- د. ت
- الماوردي، التوراة، تحقيق د. محمد سميان داودود فؤاد عبد نعم، مصر ط ١، ١٩٧٦
- الماوردي، الأحكام السطانية والولايات لدنية، مصر ط ٣، ١٩٧٣
- محمد أبوهره، حاتم السبي، بيروت د. ت
- محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية لعهد السوي والخلافة الراشدة، بيروت ط ٣، ١٩٦٩
- محمد رواس شعة حي، موسوعة فقه عمر بن الخطاب، الكويت ط ١، ١٩٨١
- د. محمد ضياء الدين الرئيس، الخراج ونظم المالية للدولة الإسلامية، القاهرة ط ٤، ١٩٧٧
- د. محمد عبد انقاد أبو فارس، القاضي أنويع المراء وكتابة الأحكام السلطانية، بيروت ط ٢، ١٩٨٣
- محمد على الصابوني، مختصر تفسير اس كثر، بيروت ط ٧، ١٩٨١
- محمد فؤاد عبد الباقي، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه لشيوخ، الكويت ١٩٧٧
- محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مصر د. ت
- د. محمد محمود حماري، التفسير الواضح، بيروت ط ١، ١٩٨٢

محمد ناصر الدين الألباني، صغيف الجامع لصغير رريادته (الفتح الكبير)، بيروت ط ٢، ١٩٧٩

لمسمودي، كتاب التنبيه والإشراف، بيروت ١٩٦٥  
الملا علي لقاري، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموصوعة، تحقيق أبو هاجر محمد السعد، بيروت ط ١، ١٩٨٥

الموسوعة العربية اميرة، إشراف محمد شفيق عرمال، بيروت ١٩٨١  
نيل من منصور اصجارة، نوار السان في ترتب احادث اصهان، الكويت ط ١، ١٩٨٤

السائي، سنن السائي، بيروت د. ت.  
نور الدين من أبي بكر اهيشمي، مجمع لزوائد ومسح لعوائد، بيروت ط ٢، ١٩٦٧.  
ريست (مشرق)، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث السوي، ليرن ١٩٣٦.  
ليعفوي، تاريخ البعقوي، بيروت د. ت.



## فهرس الآيات

الصفحة	الآية	السورة	
٢٠٣	٣٠	الفره	إني جاعل في الأرض خليفة . .
٢١٢	١٢٦		وإذ قال إبراهيم . . .
٢٠٤	١٢٧		وإذ يرفع إبراهيم . .
١٤٤	٢٠٣		وذكروا الله في أيام معشودات . .
٢٨٨	٢٨٦		لا يكلف الله نفسا . . .
٢٠٣، ٢٠١	٩٦	آل عمران	إني أول بيت . . .
٢٠٤	٩٧		وفه على الس . . .
٢٠٣	٩٧		فيه آيات بينات
٣١٥	١٠٤		ولتكن منكم أمة
٦٠	١٤٥		من يرد ثواب الدنيا . .
٦٠	١٥٩		وشاورهم في الأمر . . .
٦٦	١٥٩		فيما رحة من الله . . .
٦٥	١٦١		ما كان لنبي أن يغفل
١٧٨	١٦٧		وإذا قيل لهم تعالوا .
٧٢	١٦٩		ولا تخس الذين قتلوا . . .
٦٧	٢٠٠		يأيها الذين آمنوا . . .
٨٨	٣٤	النساء	الرجال فوامن على النساء . . .
٦٥	٥٩		يأيها الذين آمنوا . . .
١٤١	٦٤		ولو أنهم ظلموا أنفسهم . . .
٦٦	٨٣		ولو رقدوا إلى الرسول . .
٢٩٤	٨٥		من يشفع شفاعة . .

٨٥	١٤٦		ولن يجعل الله . .
٨٤	٣٣	عائدة	إعما جزاء لدين يحاربون . . .
٦٣	١١٨		إن تعدبهم فأبهم عبادك
٢٠٣	٩٢	الأنعام	ولتدر أم القرى .
١٦٨	٩٣		من قال سأنزل
٢٢	١٦٥		وهو الذي جعلكم . . .
١٧٦	١	الأنفال	يسألونك عن الأنفال . .
٦٢	١٦		ومن يؤثم يؤثم . .
٥١	٣٩		وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة .
١٧٧ - ١٧٨	٤١		وأعلموا إنما غنتم
٥٩	٤٣		إد يريكم الله في منام . .
٥٠	٤٦		ولا تارعوا فتشلوا . .
٥٨ ، ٤٨	٦٠		واعدوا هم ما استطعتم . . .
٦٢	٦٥		يا أيها النبي حرس المؤمنين . . .
٦٢	٦٦		لأن خضع الله عنكم . . .
٦٤	٦٧		ما كان لنبي أن يكون . . .
٦٣	٧٠		يا أيها النبي قل لمن .
٧٠	٢	التوبة	فصبحوا في الأرض . . .
٢١٥	٢٨		إنما لمشركون نحس
١٨١	٢٩		قاتلوا الدين لا يؤمرون .
٤٨	٤١		انفروا خفافاً وثقالاً
١٥٥	٦٠		إنما الصدقات للفقراء . .
١٥٤	١٠٣		خذ من أموالهم .
٦٣	٨٨	يونس	ربنا اطمس على أموالهم . .
١٩٩	٨٧	هود	لو أن جعل في أموالنا . .
٩٩	٥٥	يوسف	اجعلني على خزائن الأرض . . .

٦٣	٣٦	إبراهيم	فمن بعني فإنه يني
٢٩٣	١١٩	البحر	ثم إن ربك للدين
٥١	١٢٥		ادع إلى سبيل ربك
٣٣ ، ٣٠	٢٩	طه	و جعل لي وريثاً من أهلي
٣٧	٢٢	الأنبياء	لو كان معي آلها
٢٨٨	١٠٧		و أرسلناك بالرحمة
٢٤٧	٢٥	الحج	سواء أعانك فيه أو ساء
١٨٦	٧٢	المؤمنون	أم نسألكم حرجاً .
٩٩	٨٣	القصاص	ذلك الدار لا حرج
٩٥ ، ٢٣	٢٦	حسن	بدد ربنا جعلناك
١٦٧	٤	محمد	فبما من بعد
٦٨	٤		عادا لقيتم الذين كفروا .
٢٠١	٢٤	الفتح	وهو الذي كف أيديهم .
٨٠	٩	الحجرات	وإن طائفتان من المؤمنين
٤٩	١٣		وجعلكم شعوباً وقبائل
٢٠٢	٥	الوقفعة	وسنت الحدس
٧	٥	الحشر	ما قطعتم من لينة
١٦٢ - ١٦١	٧		ما آفاه الله
٦٥	١	المسححة	يا أيها الذين آمنوا
٦٢	٩	النصف	ليطهره على يدين كله
٩٣	١٦	نوح	رب لا تدرك على الأرض
٣٣	١١	الهيمنة	كلها لا ودر

## فهرس الأحاديث

الصفحة	بداية الحديث
٥	الأئمة من هريش
٢٤٦	أجرزكم على العنيد
٨٢	احفظوني في دمي
٧٠	أد الأمانة لمن اتتمت
٢٩٣	أدر زوا الخلود بالشبهات
٢٣٥	إد تدار لقوم في طريق
٤٨	ارتضوا تحلل
١٠٢	إسق أنت ما رمر
٣١٢	اشفعوا لي وبقصى الله
١٢٦	اعرفوا أساليبكم
٢٩٣	اعد يا أسير
٣٣٦	أفد أنت يا معاد
٢٩٢	افسروا الهيعة ومن أتاها
٣١٠	أفيسوا ذوي المهثاب
١٧٣	ألا لا موطاً حامل
٧٨ . ٦٧	أمرت أن أقابل الناس
٢١٣	إن إبراهيم عليه سلام
٢٠٦ - ٢٠٧	إن لأرض لتصح
٦١	أهوجوشكم عن الفساد
٢٠٨	أول من كتب الكمية
٢١٢ - ٢١٣	أيها الناس إن الله



٦١	نُعت مرغبة مرحة
٢٢١	توفي رسول الله ﷺ ودرعه
٣٥	حنك لثي، يُعمى
١٤٢	احج عرفة
٢٩١	حدوا عبي قد جعل
١٨٧	اخزاع بالصبا
١٥٠	جمعوا الخرس
٦٦	حير ديككم أسره
٣٢٦	دع ما بريك
٧٢	زملوهم نكنوهم
٤	سبيلكم بعدي ولاء
٢٧٣	شر الناس العشارون
١٣٢	صنوا حلف كل بر وفاجر
١٣٩	الضمف أمير الرفقة
٢٤٨	عدي الأرض لله

١٤٨	عقوت لكم عن صدقة
١٧٩	نعيمه لمن شهد
٨٢	فرض على أمي
١٥٣	و الركاز الخمس
١٥٢	في الودق ربع
٨٣	نفاتر لا يرث
٦	قدمو قريناً
٢٣	كلكم راع
١١١	عن الله اراضي
٣٢٠	بعد حمت أن
١٣٨ - ١٣٧	لهم اسعاعيا
١٥٤ - ١٤٥	يس في اهل
٢٣١	يس لأحد
٣٣٢	يس من غش
٣٦	ما أفتح قوم
٦٠	ما تشاور قوم
٧٠	لمسلمون تنكها
٢٤٤	لمسلمون شركاء في ثلاثة
٤٧	بضعف أمير الرفقة
٢١١	مكة حرام
٣٣٠	من أنى من هذه القديرات

٢٤٤ ، ٢٣١	من أحى أرضاً
٦٦	من أطاعني فقد أطاع الله
٧٤	من يذل دينه
١٤١ - ١٤٠	من زار قبري
١٥٤	من علَّ صدقه
١٥٤	من قتل عبده
١٧٧	من قتل قتيلاً
٢٤٠ - ٢٣٩	من صرع قنصل ماء
٢٨٨	من نام عن صلاة
٢٤٥	سي مناخ
١٠٠	هدايا الأمراء
١٥٩	هدايا العيال
٤٧	هذا الدين متبع
٣٠١	لولد للعرش
٣٠٦	لا تحمل العاقلة
٧٢	لا تعدبوا عباد الله
١٧١	لا توله والدة
٢٤٧	لا حي إلا في ثلاث
٢٤٢	لا حي إلا لله
١٤٨	لا زكاة في مال
٢٩٦	لا قطع في حرية
١٦٢	لا يتم بعد حلم
٢١٦	لا يجتمع في حزيمة العرب
٨٢ ، ٧٩	لا يحس دم امرئ مسلم

٦١  
١٧٠  
١٦٧

لا يفرو معي رجل  
لا يُقتل فرسي  
لا يُلدغ المؤمن

## فهرس الشعر

الصفحة	فائت	اول بيت
٢٢٤	سبل العرب	وانا الاخصر
٥٨	عدت بغروب	وماز
٥٨	عبر عجب	بولا دفاعي
٣٥	عداك مواب	صانه معي
٨١	بأنا مولان	أقاتل الحجاج
٣	جهاهم سادوا	لا يصلح
٥٦	وعمل المعاد	ركضا إلى
١٢٢	عراشي مصحله	بأيها لقاصي
٥٧	ضحى العمد	أمرتهم أمري
١١٣	أشرق البند	أيا خير
١١٣	الحزن والكمد	من درن
٣٠٤	ابعاد كالحائر	يا قاتل المسلم
١٧٢	نرجوه وتذخر	أمر على
١٣٨	لسي المطر	لك الحمد
١٠٥	لدار والفخر	بال نصي
٧٧	أن أعمرأ	ودويت رعي
٢٠٥	بمكة ساهر	كان لم
٧١	لواره بود	هم أونو
٢٥٨	أن معورا	عمرت عي

٣١	لبس الأمور	بديته وفكرته
٥٤	غير عاجز	مشر أذاك
٥٤	من هارز	ولقد دنوت
١٠٥	للك انعاماً	من كان
٥٨	شعاع الشمس	لأحبي صاحبي
١٦٩	دماء الاحادع	شعبي النفس
١٦٣	في الأجرع	كانت نهايا
٢٣	مخرب مصطلع	وقلدوا أمركم
٧١	فلم تُصرف	ألسنا ورثنا
٢٢٤	له عراق	سقتم إليّ
٥٥	ياخذة بحقه	أنا الذي
٧٧	له ورق	ضن عليا
١٦٧	واست موفق	باراكب
٢٠١'	يُبك بكّة	إذا شرب
٢٠١	مدحها وعكّا	ب مكة العاجر
٣٥	اسامع للقاتل	إنّا إذا
١٢١	اسياك الأعرل	ردّ السباغ
١٢٣	قد نزل	زهدى في
١٣٧	عن الطفل	أثيناك والعذراء
١٣٨	عصمة للأرامل	وابيض يُستقى
٣٢٨	اتبع السهولا	ننت لها

٣٦٧	أكرمها رسولاً	يا النبي
٥٦	من التحبيل	أنا الذي
٢٤	السن نؤام	من كـ
١٤١	القدح والأكـ	يا خير من
١٠٥	والخلاف الكرم	يا قصي
٢١٥	وس حرهم	خلف شوي
١٠٩	الدار مظلوم	مدعون حيران
١١٦	ابن جديعان	بهم من مره
٢١٠	اخو حلال	يا ليتني شاهد
١٦٤	الأعطيات هـ	يكون عن
١٦٤	سائر وأمهـ	ن عمر الخير
١٠٨	أمر المؤمـ	أطال الله
٢١٠	لنـها وسـارهـ	سار ديل
٢٤٣	وهو عـينـهاـ	كما كـ
٢٩٧	مكـالـا يـسـيـ	بيـي يا أمـير
٧٨	ولا يدري	ألا فاصحيا
١٨٠	بصدور ملي	ألا من
١٦٣	من الدوي	قد لها

## فهرس الأعلام\*

### (الألف)

٢٢١	أمنه بن وهب
٢٢٢	أبان بن تغلب
١٩٩، ٦١	أبان بن عثمان
٣٣٦	إبراهيم بن يفتحاه
١٢٢	إبراهيم الحرمي العفاري
٣٢٦، ٢٩٥، ٢٠٢، ٨٥، ٨٤	إبراهيم المحمي
٥، ٦، ١١، ٢٢، ٦٣، ٦٧، ٧٨،	أبو بكر الصديق
١٤٥، ١٦٥، ٢٠٨، ٢٢١، ٢٢٣،	
٢٤٢، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٨٩	
١٠٥، ٥٢	أبي بن حنف
١٩٩	أبي بن كعب
٢٥٦	الأبيض بن حمال
٢٩٦، ٢٧٧، ٢٠١	أحمد بن حنبل*
١١٣	أحمد بن أبي حديد
١٠٤	(أبو) إدريس الأودي
٣٢٧	(أبو) لأهر
٢٦٣، ٢٢١	أسامة (بن زيد بن حارثة)
١٤، ١٦، ٥٢، ٦٤، ٦٥، ٢٦٤، ٢٧١	(بن) إسحاق
١٠٠	إسحاق بن سفيان

(\*) يدل هذه المحمة على ورود التاريخ في نهاية الفهرس وذلك بغيراً مسبوطين سبور من بعض كتاب ينصهر الفهرس أسماء الأسماء نظر لامتزاجهم بالأبواب



٢٧٦	(أبو) إسحاق المروزي
٢٢١ ، ٢٠٦	الأسود
٦	أسيد بن حصر
٦٨	أسد بن شعبه
١٢١	أشجع السلمي
٢١٣	الأضث
٢٦٥ ، ٢٥١	(أب) الأضث
٣	الأصم
٢١٥ ، ٢٠١	الأصمعي
٢٣٩	الأعرج
٢٠٥	الأعشى
٢١١	الأعمش
٣	الأفوه الأودي
٢٥٦ ، ١٧٢ ، ١٦٣	الأفرع من حاسن التميمي
١٧٦	(أبو) أممة الساهلي
١٩	الأمين
١٣٧	أنس بن مالك
٢٣٤	أنوشروان
١٧٩	الأوراعي
٢٢١ - ٢٢٠	(أم) أمهن
	(الباء)
١٦٩	(أبو) برة الأسلمي
٢٥٠ ، ٧ ، ٦	بشر بن سعد
٢٣٥	بشير بن كعب
٢٣٠	أبو بكره بن مسروح
١٩٥	بلال بن أبي برة
٢٥٧	بلال بن الحارث

(النساء)

٢٥٠

تميم الدري

(النساء)

٢٥٦

ثابت بن سعيد

٢٥٠

(أبو) ثعلبة الخشني

٦٨

ثعلبة بن شعنة

٦٨

ثعلبة بن أثال

١٦٢ ، ١٣٤

(أبو) ثور

(الجهنم)

٢٠٧

حاتر بن زيد

٢١٨ ، ٢٠٦ ، ٦٦

حاتر بن عبد الله

٢٦٠

حبيب بن مطعم

٩

الحناط

١٧٨

(أبو) حريج

٨٨

(أبو) حريج الطري

٥٩ ، ٥٨ ، ١٨ ، ١٧

جعفر بن أبي طالب

٢٠٣

جعفر بن محمد

١٢٠

جعفر بن يحيى

٣٣٠

(أم) جميل

٢٠٧

(أبو) الجهم بن حنيفة العدوي

٢٦٢

حويصة بنت الحارث

(الحساء)

١٧١

الحارث بن أبي شمر

٦١	حداد بن سنان
٢٦٠	الحارث بن نوفل
٧٨	حادثة بن سراقبة
٦٥	حاطب بن أبي المنعة
٣٣٠	الحجاج بن عبد
٨١، ١٠٨، ١٩٠، ١٩٨، ٢٠٨، ٢٢٨	الحجاج بن يوسف الثقفي
٢٦٦، ٢٦٥	
٢٠٥	(أبو) حديقه بن لميرة
٢٢٧، ١٩٥	حديقه
٧١	حصان بن ثابت
٢٣٤	حصان بن سفيان
٤٨، ٦٠، ٦٥-٦٧، ٨٥، ١٧٩، ١٨٧	الحسن بنصري
٢٠٣، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٩٤	
٢٦٢	الحسن (بن علي)
١٠٨	الحسن بن محمد
٢٢٦، ٢٦٢	الحسين بن علي
٢٠٦	الحصين بن عمر
٢٠٢	(ابن) الحصري
٢١٨	(ابن أبي) الحبيب
١٧٠	(أبو) الحكم
٢٢١	حكيم بن حرم
١٩٥، ٨٥	الحكم بن عيسى
١٧٠	(أم) حلیم
١٧١	حليمة
١٨٠، ٥٣	حمزة بن عبد مطلب
٥٨	حنيفة بن الربيع
٤٩، ٥١، ٥٥، ٦٢، (٦٨-٧٠)، (٦٥-٦٥)	(أبو حنيفة)

١٧٨)، (٨٢-٨٣)، ٨٥، (٨٧-٩١)،  
 ٩٥، ٩٨، ١١٤، ١١٧، ١٢١، (١٣٣-  
 ١٣٤)، (١٣٦-١٣٧)، ١٤٠، ١٤٣،  
 (١٤٥-١٥٣)، (١٥٥-١٥٨)، (١٦١-  
 ١٦٣)، ١٦٦، ١٧١، (١٧٣-١٧٩)،  
 (١٨٣-١٨٨)، (١٩١-١٩٤)، ١٩٩،  
 (٢١٠-٢١١)، (٢١٣-٢١٦)،  
 (٢٣١-٢٣٣)، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤١،  
 (٢٤٨-٢٤٩)، (٢٥١-٢٥٣)، ٢٦٢،  
 ٢٦٧، ٢٦٩، (٢٧٧-٢٨٢)، (٢٩٠-  
 ٢٩٣)، (٢٩٥-٣٠٧)، ٣٠٩، ٣١١،  
 ٣٢٨، ٣٢٨

الحريث بن قنيل

#### (الحاء)

٢٠٨ خالدة بن جعفر من كلاب  
 ١٧٤ خالدة بن مغيان الهذلي  
 ٢٢٢ خالدة بن عبد الله بن خالد  
 ١٩٧ خالدة بن عبد الله القسري  
 ٢٥٠، ١٨ خالدة بن الوليد  
 ٢٢٠ خديجة بنت خويلد  
 ٢٥٠ حريم بن أوس لعلاني

#### (الذال)

١٣٠، ١٥٣، ١٧٩، (٢٩١-٢٩٢)،  
 (٢٩٥-٢٩٧)،  
 ٢١٧، ٥٥ (أبو ذؤاد)  
 (أبو ذؤاد)

(أبو الدرداء) ٦١  
 دُرَيْدٌ بن الصَّمَّةِ ٥٧

(الدال)

(أبي) دثب ٢٤١

(الراء)

ربيعة ٨٥  
 الرشيد ٣٠٤ ، ١٩٥ ، ١٢٠ ، ١١٤  
 (أم) رومان ٧٥

(الراء)

زادن مروح\* ٢٦٥  
 (أبي) الربير (٢٠٨ - ٢٠٦)  
 الربير بن بكار ١٠٥ ، ١٢٢ ، (٢٠٦ - ٢٠٩)  
 الربير بن العوام (١٥ - ١٦) ، ١٠٢ ، ٢٤٨ ، ٢٦٢  
 الربري ٣٣٨  
 (أبو) الرباد ١٩٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤١  
 (أبي أبي) الرباد\* ٣٢٧  
 الرهري ١١٤ ، ١٨٥ ، ١٣٤ ، ٢٠٢  
 رهر بن أبي سلمى ١٨٩  
 رهم بن هرود ١٧١  
 رناد بن أبيه ١٠٨ ، ١٩٥ ، ٢٢٨ ، ٣١٩  
 رزياد بن عسا ٣٣٠  
 (أبو) ريد ٣٢٨  
 ريد بن أسلم ٢٦٠ ، ٢٠٢ ، ٦٧

٢١٩	زيد بن ثابت
١٧ - ١٨ - ٢٢٠	زيد بن حارثة

# (السين)

٧٨	سالم بن مقل
٢٩٤ ، ١٧٨ ، ٨٥	السدي
٢٦٥	سرحون
٧٥	(ابن) سريج
١٦٩	سعد بن حُريث المخزومي
٥	سعد بن عبادة
٢٦١	سعد بن معاذ
١٨٠ ، (١٦ - ١٥)	سعد بن أبي وقاص
٢١٧	سعد بن وهب
٣٢٩ ، ٣١٩ ، ٣١٦ ، ٢٢٦	(أبو) سعيد لأصطخري
٨٥ ، ٨٠	سعيد بن جبير
٢٢٢	سعيد بن خالد بن أبي أوفى
٢١٢	سعيد بن أبي سعيد
٢٤١ ، ١٩٧ ، ٨٤ ، ٦٦ ، (٢٧ - ٢٦)	سعيد بن المسيب
١٩	السفاح
٧٢	سفيان
١٩٤ ، ١٥٢ ، ٦٠	سفيان الثوري
٢١١ ، ٢٠٢ ، ١٠٦ ، ٥٨	(أبو) سفيان بن حرب
٦٠	سفيان بن عُيينة
٢٦٣ - ٢٦٢	(أم) سلمة
٢١	سليمان بن جرير
١٧٩	سليمان بن ربيعة
٢٦٤	سليمان بن سعد

١٨	سليمان بن عبد الملك
١٠٧	سليمان بن وهب
٢١٧	سهل بن حنف
٢١٩	سهل بن أبي حشمة
٢٣٠	سهل بن معد
٢٤٢	(أبو) سلامة
٧١	سماك اليهودي

### (الشير)

#### الشامي

٢٠ ، ٤٤ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٦٢ ، ٧٠ ، ٧٥ -
(٧٦) ، (٨٥ - ٨٦) ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٤ ،
١١٧ ، ١٢١ ، (١٣٤ - ١٣٦) ، ١٤٦ ،
(١٤٧ - ١٥٣) ، ١٥٧ ، ١٦٢ ، (١٦٥ -
١٦٦) ، ١٧١ ، (١٧٥ - ١٧٦) ، ١٧٩ ،
١٨٤ ، (١٨٧ - ١٨٨) ، ١٩٢ ، (١٩٣ -
١٩٤) ، ٢٠٠ ، ٢١١ ، (٢١٤ - ٢١٥) ،
٢٢٦ ، (٢٣١ - ٢٣٢) ، ٢٣٥ ، (٢٣٨ -
٢٣٩) ، ٢٤١ ، (٢٤٨ - ٢٤٩) ، ٢٥٢ ،
٢٦٢ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، (٢٧٥ - ٢٧٦) ،
(٢٧٨ - ٢٧٩) ، (٢٨١ - ٢٨٣) ، ٢٨٦ ،
٢٨٩ ، ٢٩١ ، (٢٩٥ - ٢٩٦) ، ٢٩٩ ،
(٣٠١ - ٣٠٣) ، ٣٠٥ ، (٣١٠ - ٣١١) ،
٣١٤ ، ٣١٦ ، (٣١٩ - ٣٢٠) ، (٣٢٨ -
٣٣٠)

٧٧

٨٥ ، ٢٢٧ ، ٢٥١ ، ٢٩٦

٢١٢

#### (أبو) شجرة

#### الشمي

#### (أبو) شعث الخراعي

٥٨	(ابن) شعوب
٢٢٠	شقران
٢٥٨	لشّاح
(٥٢ - ٥٣)	شبة بن ربيعة
١٧٣	شيء بنت الحارث

#### (الصاد)

٢٢٠	صالح
٤	(أبو) صالح
١٩٩	صالح بن جعفر
٢٦٥	صالح بن عبدالرحمن
٢٤٢	الصمص بن جثامة
٢١٨	الصعب بن معاذ
٢٩٧	صفوان بن أمية
٢٦٢ ، ٢١٨	صعة بن يحيى بن أخطاب

#### (الضاد)

٦٠	لضحاك بن مزاحم
٥	ضراد بن عمرو
٢٢٢	ضمرة بن أبي ربيعة

#### (الطاء)

١٣٨	(أبو) طاب
١٥٤	طلحة
٢٣٣	طلحة بن آدم
١٦ ، ١٥	طلحة (الحبر)



٢٦٢ ، ١٤٤

٧٧

طلحة بن عبيد الله

طلحة بن خويلد

(العيسن)

٣٢٩ ، ٢٦٢ ، ٢٢١ ، ٢١٥ ، ٢٠٦

٣٢٧

١٠٥

٢٦١

٢١٥

٢٦٠

٢٢٢

٢٣٦ ، ١٧٦

(١٤ - ١٥) ، (٢٦ - ٢٤) ، (٦٥ - ٦٤) ، (٨٤ -

٨٥) ، ١٥٤ ، ١٧٨ ، ٢٠٧ ، ٢٢٩

٢٨٩ ، ٢٧٥ ، ٢٢٦

٢٢٣

١٧ ، ١١ ، ٦٣ ، ١٠٦ ، ٢١٧ ، ٢٦٠ ،

٢٦٢

١١٣

٢٤٣ ، ١٧٢ ، ١٦٣

٢٦٦

٢١١

٢٦٥ ، ٢٥١

(٢٢٨ - ٢٢٩)

١٠٠

(١٥ - ١٦) ، (٢٦١ - ٢٦٢) ، ٢٤٣

١٧٤

عائشة (أم المؤمنين)

(س) عائشة

العاصم بن رائل

عامر

عامر بن العاص

عامر بن يحيى

عباد بن الحصين

عبادة بن الصامت

(ابن) عباس

(أبو) العباس بن سريج

أبو العباس السفاح

العباس (بن عبد المطلب)

العباس (ابن المأمون)\*

العباس بن مرداس

عبد الحميد بن يحيى

عبد الدار بن قهي

عبد الرحمن بن الأشعث

عبد الرحمن بن جهمر بن سليمان

عبد الرحمن بن زيد

عبد الرحمن بن عوف

عبد الله بن أنيس

١٧٤	عبدالله بن جحش
١٠٦	عبدالله بن جدعان
٢٣٤	عبدالله بن حذافة السهمي
٢١٢ ، ٢٠٩	عبد الله بن خالد بن أسد
١٦٨	عبد الله بن خطل
٢٣٤	عبدالله بن ذريح
٥٢ ، (١٧ - ١٨)	عبدالله بن ربيعة
١٩٨	عبدالله بن الربيع
٩٧ ، ٢٨٦ ، ٢٩٩ ، (٣١٠ - ٣١٤)	(أبو) عبدالله بن زبيري
١٦٨	عبدالله بن أبي صرح
٥١	عبد الله بن أبي سلوة
٢٠٧	عبد لله بن صموان
٢٠٦	عبد لله بن عاص
٢٢٠	عبدالله بن عبدالمطلب
١٧ ، ١٨٥ ، ١٤٠ ، (١٦٤ - ١٦٥) ، ١٨٢	عبدالله بن عمر
٢٦٣	
٥٢	عبدالله بن عون
١٠٥ ، ١٠٨ ، ١٩٠ ، ١٩٦ ، ٢٠٨	عبدالمطلب بن مروان
٢٢٢ ، (٢٦٤ - ٢٦٥)	
٢٥٢	عبدالله بن وهب
٢٥٦	(أبو) عبيد
٢٤٢ ، ٥٠	(أبو) عبيد
١٨٠ ، ٥٣	عبيد بن الحارث
٢٠٦	عبيد بن حمير
٢٥٨	(أبو) عبيدة
٦٥	(أبو) عبيدة بن الحزاح
٢٣٩	(أبو) عبيدة بن جرنوة

٢٢٩	(أبو) عبيد الله
١٢٠	عبيد الله بن الحسن العنبري
٢٢٨ ، ٢٢١	عبيد الله بن زياد
٢١٥	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود
(٥٢ ٥٣)	عتبة بن ربيعة
٦٤	عتبة بن عمر
١٤١	العسي
١٩٥ ، ١٨٩ ، ٢٠٠ ، ٢٢٧	عثم بن حبيب
(١٢ - ١٤) ، ٨٣ ، ١٦٤ ، ١٦٩ ، (٢٠٨ -	عثم بن عفان
٢١٩) ، (٢١١ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٣٨ ،	
٢٤٣ ، ٢٥١ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢	
٨٥ ، ٤٩	عروة بن الزبير
١٦٧	(أبو) عروة الحمصي
٦٦ ، ٨٤	عطاء
٥٢	عفراء بنت مهاجر
٢٦٠ ، ٢٢١ ، ٦٤	عقيل بن أبي طالب
٢٠٧	عكرمة
١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٨٠	عكرمة بن أبي جهل
٢١١	عكرمة بن عامر
٤٨	عكرمة بن عبد الله
٧ ، ١١ ، (١٤ - ١٧) ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٧٥ ،	علي بن أبي طالب
٧٩ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٩١ ، ١٠٣ ، ١٣٨ ،	
١٦٤ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٦ ، (٢٦٠ -	
(٢٦٢ ، ٢٩٨ ، ٣١٣ ، ٣٢٥	
٣٣٧	(أبو) عمرو بن حماد
١٢٠	عمارة بن حمزة
(٦ - ٧) ، (١١ - ١٢) ، (١٤ - ١٦) ، ٥٥ ،	عمرو بن الخطاب

١٩١ ، ٨٣ ، (٧٨ - ٧٦) ، (٦٣ - ٦٢)	
١٤٤ ، (١٢٣ - ١٢٢) ، ١٠٧ ، ٩٥	
١٨٨ ، ١٨٤ ، ١٧٠ ، (١٦٥ - ١٦٤)	
١٨٩ ، (١٩٦ - ١٩٥) ، ٢٠٠ ، ٢٠٨ -	
٢٠٩ ، ٢١١ ، (٢١٧ - ٢١٦) ، ٢١٩	
٢٢٣ ، (٢٢٩ - ٢٢٥) ، ٢٣٥ ، ٢٣٩	
٢٤٢ ، ٢٤٩ ، (٢٥٩ - ٢٦٣) ، (٢٦٧ -	
٢٦٨) ، ٢٩٨ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣١	
٢٦٢	عمر بن أبي سمية
١٨ ، ٨٥ ، ١٠٤ ، (١٠٧ - ١٠٩) ، ٢٢٨	عمر بن عبدالعزير
٢٤١	
١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٢٨	عمر بن هبيرة
٤٨	(أبو) عمرو
١٧٤	عمرو بن أمية الضمري
٦٧	عمرو بن شعيب
(٥٤ - ٥٥)	عمرو بن عدو
١٨٧	(أبو) عمرو بن علاء
١٣٢	عمرو بن مسيمة
٢٢٧	عمرو بن ميمون
٥٦	عمير بن حمام
١٧٨	(ابن) عون
١٢٠	عون بن محمد
٢٢١	عوانة بن الحكم
٢٠	عيسى بن موسى
١٧٩	عيسة
١٦٣ ، ١٧٢	عسة بن حصن

(الفاء)

٤٨	الفرأء
(٩٩ - ١٠٠)	فرعون
٢٢٣	الفصل بن اعباس

(الفاف)

٢٢٧ ، ٢٠٠	الفاسم
٢٣٤ ، ٢٢٧	فداد بن عمرو
١٧٧	(أس) فداة
٢٢٧ ، ٢٠٣ ، ٨٥ ، ٧٠ ، ٦٥ ، ٦٠	فداة
١٥٤	اس قتيبة الدبوري
١٦٧	قتيبة
(٢٢٥ - ٢٢٤)	فدمة بن جعفر
(٢١٠ - ٢١٠)	فهي
٨١	فطري بن اعباء
١٠٥	قيس بن شيبه

(الكاف)

٢٥٧ ، ٢٤٥	كثير من عدد
٢٥٩ ، ٢٢٣	كسرى
٢٣٤	كسرى برزبر
٢٢٥ ، ١٨٨	كسرى بن فداد
٢٢٢	كعب بن زهير
(١١٢ - ١٢٣)	كعب بن سور الاسدي
٢٠٩	كعب بن لؤي بن غالب
٥٣	كعب بن مالك

٢١٠ ، ١٨٢ ، (١٨٧ - ١٨٦) ، ٢١٠

٢١٥

٢٤٣

٢١٨

لكلبي

(ابن) الكلبي

كليب بن واثق

كسانة بن ابراهيم\*

(اللام)

١٥

١٢٣

١٣٤

٢٩٥ ، ١٩٤

(ابن) لؤيعة المجوسي

نضيط الأبادي

الليث بن سعد

(ابن أبي) ليل

(الميم)

١٩

١٩ ، ٣٠ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، (١١٣ - ١١٤) ،

١٩٦

٢٩٢

٧٤ ، (٨٤ - ٨٦) ، ٨٩ ، ١١٤ ، (١٢٠ -

١٢١) ، (١٣٥ - ١٣٧) ، ١٤٦ ، ١٤٨ ،

١٥١ ، (١٥٣ - ١٥٥) ، ١٥٧ ، ١٦٦ ،

(١٧٣ - ١٧٥) ، (١٧٧ - ١٧٩) ، ١٨٤ ،

١٨٧ ، ١٩٤ ، ١٩٨ ، ٢١٠ ، ٢١٥ ،

(٢٣١ - ٢٣٢) ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤٦ ،

(٢٤٧ - ٢٤٨) ، ٢٤٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ،

(٢٩٦ - ٢٩٧) ، (٣٠١ - ٣٠٣) ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ،

(٣٠٨ - ٣٠٩) ، ٣١٠ ، ٣٣٦ ،

٢١٩

٢٣٦

المؤتمن

المأمون

ماعر

مالك بن أنس

مالك بن النهمان

(أبو) مالك بن نعبه

۲۰۸	التوکل
(۲۰۱ - ۲۰۳)، ۲۱۱، ۲۹۴	معاذ
۴۶۴، ۸۴ - ۸۵)	معاذ بن جر
۲۰۸	مخارب بن ذلار
۳۳۰	مخجم بن مرقم
(۵۵ - ۵۶)، ۲۳۶	محمد بن إسحق
۱۳۴، ۱۵۲، ۲۳۳	محمد بن الحسن
۲۰۰	محمد بن عبد الله البصري
۲۶۳	محمد بن عبد الله بن حش
۲۰۳	محمد بن علي
۶۷	محمد بن كعب
۲۱۸، ۲۵۰	محمد بن مسلمہ
۲۳، ۳۵	محمد بن یزید
۲۱۸	محمود بن مسلمہ
۲۱۹	محيصة بن مسعود
۲۲۱	المختار
۲۶۰	محرمة بن نوف
۲۲۷	(ابن) محمد
۲۱۷	مخير بن ليهودي
۱۹۷، ۲۶۴	الملائكي
۲۶۶	مرد نساہ بن رادان*
۱۹۹، ۲۱۹	مروان بن الحکم
۲۲۲، ۲۶۶	مروان بن محمد
۱۰۹	مراحم
۱۳۴، ۲۷۵	المرب
۷۵	المستورد النعجلي
۲۶	(ابن) مسعود

١٣٧	(أبو) مسهم
١٦	المسور من غزوة
١٩٨	مصعب بن الزمر
٢٠٢	مصعب بن عبدالله الزمري
١٩٠ ، ٢٢٦ ، ٢٣٦	معاذ بن جبل
١٧٠ ، ٢١١ ، ٢٢٢ ، ٢٣٤ ، ٢٩٧	معاوية
٣٣٠	المغيرة بن شعبة
٦٩ ، ٧٢	مقاتل بن سبيان
٣٢٩	المسور*
١٦٩	مقيس بن حبيابة
١٧٣	مكحل
١٧٧	مه بن الحجاج
(١٩ - ٢٠) ، ١٠٨ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠٩	المنصور
٢٢٩	
١٠٤ ، (١٠٧ - ١٠٨)	المهتدي
٢٠ ، ١٠٤ ، ١٢٠ ، ٢٢٩	المهدي
٩٥ ، ١٩٥	(أبو) موسى الأشعري
١٩٥	موسى بن طلحة
١٢٠	موسى اهدي

#### (السنون)

٣٣٠	نافع بن الحارث
٢١٣ ، ١٤١ ، ١٨٢	نافع المدي
١٦٧	النصر بن الحارث
١٧١	النعيمان بن اسد
٢٥٠	(سب) نيلة
١٧٠	نمير بن عبدالله



٣٢٧

(أبو) مواس

٦٤

مفل بن الحارث

## (الماء)

١٢٠ ، ١٠٤

المادي

١٨

هارون الرشيد

٢٥٩

الهمزان

٢٣٥ ، ٢١٦ ، ٢١٣ ، ٢٠٨ ، ٦٦ ، ٤

(أبو) هريرة

٢٥٩ ، ٢٣٩

٢٣٢

(أبو) هريرة

٢٣٤

هشام

٣٢٨ ، ٤

هشام بن عروة

٢٢١

هشام الكلبي

٥٣

هند بنت عتبة

٢٤٢

هي

## (السوا)

٢٢٠ ، ١٩٩ ، ١١٧

الواقفي

٥٣

وحشي بن حرب

٢٣٤ ، ٢٠٩ ، (١١٠ - ١٠٩)

الوليد بن عبد الملك

(٥٣ - ٥٢)

الوليد بن عتبة

## (الياء)

٢١٧

يامين بن حمير

٢٢٧ ، ٢٠٠

يحيى بن آدم

١١٣

يحيى بن أكنم

٢٠٢	يحيى بن أيوب
٢٠٤	يحيى بن جعدة
٢٦	يحيى بن زكريا
١٩٨	يحيى بن النعمان العماري
١٩٧ ، ١٨	يزيد بن عبد الملك
٢٠٨ ، ٢٠٦	يزيد بن معاوية
٦٣	(أبو) اليسر
١٧٦ ، ٨٣ ، ١٣٤ ، ١٤٠ ، (١٥٢ - ١٥٣) ،	(أبو) يوسف
١٧٤ ، (١٧٦ - ١٧٩) ، ١٩٥ ، ٢٣١ ،	
٢٣٣ ، ٢٣٥ ، (٢٣٨ - ٢٣٩) ، (٣١٣ -	
٣١١) ، (٣٠٤	
١٩٧ ، ٢٢٨	يوسف بن عمر

## تراجع ساقطة من النص:

١ - أحمد بن حنبل، الشيباني، الواقفي: إمام مذهب الحنبي، وأحد الأئمة لأربعة ولد ببغداد، فشا مكياً على طلب العلم له الكثير من المؤلفات (لمسد) و (الباريح) و (لناسح والمسروح) وغيرها. امتنع عن القبول بحلق القرآن، وهي البدعة التي ظهرت أيام المأمون العباسي سجنه المنعص ثمانية وعشرين شهراً ثم أطلق سراحه كرمه الوثق بالله وكذلك أخوه المتوكل. ظل في مكانة سامية لدى الخلفاء حتى وفاته عام ٢٤١ هـ

الأعلام ٢٠٣/١

٢ - زاذان فروخ: لم نعثله عن ترجمة

٣ - ابن أبي الزناد: عبد الرحمن بن أبي زناد بن عبدالله بن ذكوان، القرشي بالولاء، المدني. من حفاظ الحديث، ولي خراج المدينة وزار بغداد فتوفي فيها عام ١٧٤ هـ الأعلام ٣١٢/٣

٤ - العباس بن المأمون: لم نعثله عن ترجمة

٥ - كثانة بن الربيع . لم يعثر له على ترجمة .

٦ - مردانشاه بن زاذان . لم يعثر على ترجمة .

٧ - المقتدر: جعفر بن أحمد بن طيحة، وهو ابن الخليفة المعتضد بالله، خليفة عباسي . ولد في بغداد . وبويع بالخلافة بعد انكسار بالله عام ٢٩٥ هـ ، واستصره الناس ، فحلصوه عام ٢٩٦ هـ ، ثم أعادوه إلى الخلافة بعد يومين . كثرت الفتن في خلافته ، خرج عليه خادم له اسمه مؤسس استطاع حلق المقتدر من الخلافة عام ٣١٧ هـ . وثارت فرقة من الجيش وأعادت المقتدر إلى الخلافة . قُتل عام ٣٢١ هـ . كان صديقاً سديراً استولى على الملك في عهده خدمه ونساؤه وخاصته . وفي أيامه قُتل الخلاح ، وقوي أبو طاهر انصرمطي فقلع الحجر الأسود . الأعلام ١٢٠/٢ - ١٢١ .

٨ - أبو نؤاس الحسن بن هاني . شاعر العراقي في عصره (١٤٦ - ١٩٨ هـ) ولد في الأهول ، وشأ بالبصرة ، ورحل إلى بغداد فانصل بالخلفاء العباسيين ومدح بعضهم ، ثم رحل إلى دمشق ومصر ، ثم عاد إلى بغداد فأقام فيها حتى وفاته . قال الجاحظ ما رأيت رجلاً أعلم باللغة ولا أفصح لمجة من أبي نؤاس . وقال الإمام الشافعي لولا عمود أبي نؤاس لأحدثت عنه العلم . وهو أول من سجع للشعر طريفته المصرية وأحرجه من اللهجة البدوية . وقد نظم جميع أنواع الشعر ، وأجود شعره حمرياته . وفي تاريخ ولادته ووفاته خلاف . الأعلام ٢٢٥/٢ .



## فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحات
تمهيد .....	أ-ب
منهج التحقيق .....	ت-خ
الاحكام السلطانية : نظرة معاصرة .....	د-ر
النسخ المعتمدة في التحقيق .....	ز-ا
الاحكام السلطانية : نظرة تاريخية .....	ب-ب ح-ح
ترجمة الماوردي .....	خ-د
مقدمة النص المحقق .....	ا-٢
الباب الاول	: في عقد الإمامة ٣-٢٩
الباب الثاني	: في تقليد الوزارة ٣٠-٣٩
الباب الثالث	: في تقليد الإمارة على البلاد ٤٠-٤٦
الباب الرابع	: في تقليد الإمارة على الجهاد ٤٧-٧٣
الباب الخامس	: في الولاية على حروب المصالح ٧٤-٨٧
الباب السادس	: في ولاية القضاء ٨٨-١٠١
الباب السابع	: في ولاية المظالم ١٠٢-١٢٥
الباب الثامن	: في ولاية النفاة على ذوي الأنساب ١٢٦-١٢٩
الباب التاسع	: في الولايات على إمامة الصلوات ١٣٠-١٣٨
الباب العاشر	: في الولاية على الحج ١٣٩-١٤٤
الباب الحادي عشر	: في ولاية الصدقات ١٤٥-١٦٠
الباب الثاني عشر	: في قسم الفيء والغنيمة ١٦١-١٨٠
الباب الثالث عشر	: في وضع الجزية والخراج ١٨١-٢٠٠

٢٣٠ - ٢٠١	: فيها تختلف أحكامه من البلاد	الباب الرابع عشر
٢٤١ - ٢٣١	: في إحياء الموات واستخراج المياه	الباب الخامس عشر
٢٤٧ - ٢٤٢	: في الحمى والأرفاق	الباب السادس عشر
٢٥٨ - ٢٤٨	: في أحكام الإقطاع	الباب السابع عشر
٢٨٤ - ٢٥٩	: في وضع الديوان وذكر أحكامه	الباب الثامن عشر
٣١٤ - ٢٨٥	: في أحكام الجرائم	الباب التاسع عشر
٣٣٩ - ٣١٥	: في أحكام الحسبة	الباب العشرون
٣٥٠ - ٣٤٠	: اثبات أصالة الماوردي في تأليف الأحكام السلطانية «دراسة مقارنة»	ملحق
٣٥٥ - ٣٥١	ثبت المصادر	ثبت المصادر
		الفهارس :
٣٥٩ - ٣٥٧	فهرس الآيات القرآنية	
٣٦٤ - ٣٦٠	فهرس الأحاديث النبوية	
٣٦٧ - ٣٦٥	فهرس أبيات الشعر	
٣٨٧ - ٣٦٨	فهرس الأعلام	



---

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٨٧٨ / ١٩٨٩

---

الترقيم الدولي ٧ - ٣٩ - ١٤٢٢ - ٩٧٧

---

مطابع الوفاء - المنصورة

تدريج الإنعام محمد عبد الواحد مكتبة الأدب

١٣٠٠ هـ - ٢٠١٩ م

طبعة ١١٠٠٠